وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة المدية.

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

قسم: علوم التسيير.

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه العلوم.

الموضوع:

تأثير صدمات السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (1990-2015).

فرع: اقتصاد تطبيقي في إدارة الأعمال والمالية.

من إعداد الباحث:

مروان حايد.

تحت إشراف:

أ.د مكيد علي.

السنة الجامعية: 2016-2017.

An evaluation version of novaPDF was used to create this PDF file.
Purchase a license to generate PDF files without this notice.

ملخص

يعنى هذا البحث بالآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة النقدية والمالية بالجزائر وذلك باستخدام مقاربة نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية (SVAR)، وباستعمال بيانات سنوية ممتدة من الفترة (1990-2015) حيث بينت نتائج الدراسة ضعف مناعة كل من السياسة النقدية والمالية في مواجهة الصدمات الخارجية (صدمات أسعار البترول)، وكذلك على القدرة النسبية للسياسة الاقتصادية بالجزائر على التأثير في المتغيرات الاقتصادية، إذ أن السياسة المالية ذات الطابع الكينزي التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، كما لاحظنا الاستجابة المعتبرة للنشاط الاقتصادي للتغيرات الحاصلة في الكتلة النقدية (السياسة النقدية) مقارنة مع استجابته للتغيرات الحاصلة في أدوات السياسة المالية، فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها، وهذا ما أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي، مما استدعى تحويل هذه المبالغ إلى إنشاء الهياكل القاعدية وتزايد واردات السلع فقط.

Abstract

This research focuses on the macroeconomic effects of monetary and fiscal policy shocks in algeria using a structural vector autoregression (svar) approach. we use annual data covering (1990-2015) period, where the results of the study showed than weak immunity for the monetary and fiscal policy in the face of external shocks (oil price shocks), as well as the weak capacity policy for fiscal policy in algeria to influence on economic variables, where fiscal policy nature keynésienne applied by the authorities by raising public spending in order to raise national production, It did not have any impact serve this perspective, As we noted also the considerable Response of economic activity To changes In the money supply (monetary policy) Compared with its response To changes in fiscal policy tools, Despite the enormity of the finance resource, Companies has not been able to raise Their products, Which lead to the weakness of the effect of government multiplier, What resulted the Converting these amounts to the creation of infrastructure and the increase in merchandise imports only.

An evaluation version of novaPDF was used to create this PDF file.
Purchase a license to generate PDF files without this notice.

شكـــــــر وتقديـــــــــر

❖ الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل؛

❖ نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف **علي مكيد** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث، لكم فائق الشكر والعرفان؛

❖ أعضاء لجنة المناقشة الذين سأتشرف بمشاركتهم في تقييم هذا البحث، لكم كل التقدير؛

An evaluation version of novaPDF was used to create this PDF file.
Purchase a license to generate PDF files without this notice.

إهـــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين،

أهدي هذا العمل إلى:

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة حفظها الله؛

وإلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه، أبي الكريم أدامه الله لي؛

إلى التي كانت في ضمير الغيب وأصبحت اليوم في عالم الشهادة نصف حياتي وقاسمتني هموم إنجاز هذا العمل زوجتي الكريمة حفظها الله.

إلى أحباء قلبي إخوتي وأخواتي؛

إلى من سررت بصحبتهم في مسيرتي الدراسية والمهنية زملائي وزميلاتي.

مروان.

An evaluation version of novaPDF was used to create this PDF file.
Purchase a license to generate PDF files without this notice.

فهرس المحتويات.

فهرس المحتويات.

ملخص.....	III
شكر وتقدير.....	IV
الإهداء.....	V
فهرس المحتويات.....	VII-VII
فهرس الأشكال.....	VII
فهرس الجداول.....	VII
مقدمة عامة.....	أ- ح
الفصل الأول: الإطار النظري للسياستين النقدية والمالية وإجراءات التنسيق بينهما	1-73
تمهيد.....	1
المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية.	2
المطلب الأول: مفهوم النقود وأنواعها.....	2
أولا: تعريف النقود.....	2
ثانيا: أنواع النقود ومقاييس الكتلة النقدية.	4
المطلب الثاني: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها.....	9
أولا: تعريف السياسة النقدية.....	9
ثانيا: أهداف السياسة النقدية.....	10
المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية.....	19
أولا: الأدوات غير المباشرة (الكمية) للسياسة النقدية.	19
ثانيا: الأدوات المباشرة (الكيفية) للسياسة النقدية.....	23
المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية.	26
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها.....	26
أولا: تعريف السياسة المالية.....	26
ثانيا: أهداف السياسة المالية.....	27
المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية.....	32
أولا: سياسة الإنفاق العام.....	32
ثانيا:السياسة الجبائية.....	42
ثالثا: سياسة العجز الموازني.....	52

المبحث الثالث: الإطار النظري للتنسيق بين السياسة النقدية والمالية.	56
المطلب الأول: استقلالية السلطات النقدية (البنك المركزي).....	56
أولا: تعريف البنك المركزي وخصائصه.....	56
ثانيا: مفهوم استقلالية البنك المركزي.....	57
ثالثا: معايير استقلالية البنك المركزي.....	59
رابعا: استقلالية البنك المركزي في البلدان النامية.....	61
المطلب الثاني: التفاعل بين السياسة النقدية والمالية.....	62
أولا: تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية.....	62
ثانيا: تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية.....	64
المطلب الثالث: إجراءات التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية.....	66
أولا: الإجراءات المؤسسية للتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية.....	66
ثانيا: الإجراءات التشغيلية للتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية.....	70
ثالثا: الإجراءات المتعلقة بالعلاقة بين البنك المركزي وخزينة الدولة.....	71
خلاصة الفصل الأول.....	73
الفصل الثاني: الأسس النظرية لتأثير السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي.	75 -150
تمهيد.....	75
المبحث الأول: السياسة النقدية والمالية في طرح المدرسة الكلاسيكية.	76
المطلب الأول: فرضيات وأهم نظريات التحليل الكلاسيكي.....	76
أولا: فرضيات التحليل الكلاسيكي.....	76
ثانيا: أهم النظريات الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية.....	78
المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي عند المدرسة الكلاسيكية.....	82
أولا: توازن سوق العمل.....	83
ثانيا: توازن سوق السلع والخدمات.....	88
ثالثا: توازن سوق رأس المال.....	89
رابعا: توازن سوق النقد.....	93
خامسا: توازن الميزانية العامة.....	94
سادسا: النموذج الاقتصادي الكلاسيكي.....	95

سابعا: توازن الطلب الكلي والعرض الكلي (AS/AD) في النموذج الكلاسيكي.....	96
المطلب الثالث: تأثير السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي في التحليل الكلاسيكي.	98
المبحث الثاني: السياسة النقدية والمالية في طرح المدرسة الكينزية.	101
المطلب الأول: فرضيات واهم نظريات التحليل الكينزي.....	101
أولا: فرضيات التحليل الكينزي.....	101
ثانيا: أهم نظريات المدرسة الكينزية.....	102
المطلب الثالث: التوازن الاقتصادي عند المدرسة الكنزية.....	116
أولا: توازن سوق السلع والخدمات ومنحنى (IS).....	116
ثانيا: توازن سوق النقود واشتقاق منحنى (LM).....	120
ثالثا: توازن الميزانية العامة في الفكر الكينزي.....	124
رابعا: التوازن الاقتصادي الكلي عند "J.M Keynes" ومنحنى (LM-IS).....	125
المطلب الرابع: تأثير وفاعلية السياسة النقدية والمالية في التحليل الكينزي.....	126
أولا: تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في التحليل الكينزي.....	126
ثانيا: تأثير السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في التحليل الكينزي.....	128
ثالثا: فعالية السياسة النقدية والسياسة المالية في التحليل الكينزي.....	130
المبحث الثالث: السياسة النقدية والمالية في طرح المدارس الاقتصادية الحديثة.	132
المطلب الأول: السياسة النقدية والمالية في طرح المدرسة النقدية الحديثة.....	132
أولا: فرضيات واهم نظريات التحليل النقدي الحديث.....	132
ثانيا: تأثير السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي في التحليل النقدي.....	138
المطلب الثاني: السياسة النقدية والمالية في طرح مدرسة التوقعات الرشيدة.....	141
أولا: نظرية المكافئ الريكاردي.....	142
ثانيا: التوازن الكلي في تحليل مدرسة التوقعات الرشيدة (نموذج AD/AS).....	144
ثالثا: تأثير السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي حسب مدرسة التوقعات الرشيدة..	147
خلاصة الفصل الثاني.....	149
الفصل الثالث: صدمات السياسة النقدية والمالية والنماذج القياسية المفسرة لها	220-152
تمهيد.....	152
المبحث الأول: صدمات السياسة الاقتصادية.	153

المطلب الأول: المشكلات التي تواجه السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية).....	153
أولا: مشكلة الفجوة الزمنية.....	153
ثانيا: مشكلة التوقعات بالسياسات الاقتصادية.....	154
ثالثا: مشكلة المسار العشوائي للصدمات الاقتصادية.....	157
رابعا: مشكلة التناقض الحركي للسياسات الاقتصادية.....	158
خامسا: مشكلة الخطأ في القرارات الاقتصادية.....	158
سادسا: مشكلة التوفيق بين مناهج السياسة الاقتصادية.....	160
المطلب الثاني: الصدمات الاقتصادية وتأثيرها على النشاط الاقتصادي.....	160
أولا: اثر صدمات الطلب الكلي في الأجل القصير.....	161
ثانيا: اثر صدمات الطلب الكلي في الأجل الطويل.....	163
ثالثا: اثر صدمات العرض الكلي في الأجل القصير.....	165
رابعا: اثر صدمات العرض الكلي في الأجل الطويل.....	167
المطلب الثالث: صدمات السياسة النقدية والمالية، أسبابها، وأنواعها.....	167
أولا: مفهوم صدمات السياسة النقدية والمالية.....	168
ثانيا: أسباب صدمات السياسة النقدية والمالية.....	169
ثالثا: أنواع صدمات السياسة النقدية والمالية.....	170
المبحث الثاني: تحليل السلاسل الزمنية	179
المطلب الأول: مفهوم السلاسل الزمنية.....	179
أولا: مركبات السلسة الزمنية.....	178
ثانيا: النماذج الرياضية للسلاسل الزمنية.....	183
المطلب الثاني: الكشف عن مركبات وطبيعة السلسة الزمنية.....	185
أولا: الأسلوب البياني.....	185
ثانيا: الأسلوب الإحصائي.....	185
المطلب الثالث: استقرار السلاسل الزمنية.....	189
أولا: الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية المستقرة.....	189
ثانيا: اختبار استقرار السلاسل الزمنية.....	189
المبحث الثالث: نماذج شعاع الانحدار الذاتي ((Vecteur AutoRégressive (VAR).	195
المطلب الأول: نماذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك(ARMA).....	195

أولا: نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive) (AR).....	195
ثانيا: نماذج المتوسط المتحرك (Moving Average) (MA).....	195
ثالثا: النماذج المختلطة (ARMA).....	196
رابعا: تكامل السلسلة الزمنية ونماذج (ARIMA).....	196
خامسا: منهجية "Ljung-Box" (بوكس-جينكنز).....	196
المطلب الثاني: بناء نماذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR).....	199
أولا: تقدير نماذج شعاع الانحدار الذاتي(VAR).....	199
ثانيا: تحديد درجة التأخير.....	201
ثالثا: التوقع ودراسة مجال الثقة.....	202
المطلب الثالث: ديناميكية النماذج متجهة الانحدار الذاتي(VAR).	204
أولا. المسار المتوسط المتحرك (VMA) لنماذج متجهة الانحدار الذاتي(VAR).....	204
ثانيا: تحليل الصدمات العشوائية والاستجابة الفورية.....	205
ثالثا: نماذج الانحدار الذاتي الهيكلي (Structurel Vector Autorégressive) (SVAR).....	206
رابعا: تحليل التباين.....	207
خامسا: السببية.....	208
المطلب الثالث: التكامل المتزامن ونماذج شعاع تصحيح الخطأ	210
أولا: مفهوم وشروط التكامل المتزامن.....	211
ثانيا: اختبار التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ لمتغيرين.	213
ثالثا: التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ لـ(k) متغير (أكثر من متغيرين).....	214
خلاصة الفصل الثالث.....	220
الفصل الرابع: الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة النقدية والمالية في الجزائر	303-222
تمهيد.....	222
المبحث الأول:تطور دور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).	223
المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية في الجزائر.....	223
أولا: قانون (90-10) للنقد والقرض.....	223
ثانيا: الأمر (01-01) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (90-10).....	224
ثالثا: الأمر رقم (03-11) المتعلق بالنقد والقرض.....	224

رابعا: الأمر رقم (10-04) المعدل والمتمم للأمر (01-01) المتعلق بالنقد والقرض.....	225
المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).....	226
أولا: تدخل البنك المركزي في السوق النقدية (آلية السوق المفتوحة).....	226
ثانيا. الاحتياطي الإجباري.....	230
ثالثا: سعر إعادة الخصم.....	231
المطلب الثالث: تطور متغيرات السياسة النقدية في الجزائر خلال (1990-2015).....	233
أولا: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال (1990-2015).....	233
ثانيا: مكونات الكتلة النقدية لآخر خمس سنوات (2010-2015).....	235
ثالثا: مقابلات الكتلة النقدية.....	237
رابعا: أسعار الفائدة.....	240
خامسا: المؤشرات النقدية.....	243
المبحث الثاني: تطور دور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).	251
المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة المالية في الجزائر.....	251
أولا: القانون الأساسي رقم (84-17) المتعلق بقوانين المالية.....	251
ثانيا: قانون رقم (88-05) المعدل والمتمم لقانون (84-17).....	255
ثالثا: قانون (90-21) المتعلق بالمحاسبة العمومية.....	256
رابعا: دورة الموازنة العامة في الجزائر.....	257
المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية في الجزائر.....	261
أولا: مسار السياسة الإنفاقية.....	262
ثانيا: مسار السياسة الجبائية.....	266
ثالثا: المؤشرات المالية العامة.....	272
المبحث الثالث: دراسة قياسية لتأثير صدمات السياسة النقدية والمالية على المتغيرات الاقتصاد الكلي.	276
المطلب الأول: تقدير الاتجاه العام وكشف أسباب صدمات السياسة النقدية والمالية.....	276
أولا: مقاربة إحصائية.....	276
ثانيا: التحليل الاقتصادي.....	282
المطلب الثاني: مقاربة نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية (SVAR).....	284
أولا: منهجية قياس تأثير صدمات السياسة النقدية والمالية.....	284
ثانيا: نتائج قياس تأثير صدمات السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي.....	288

المطلب الثالث: تقدير نموذج (VECM) للعلاقة بين النشاط الاقتصادي والسياستين النقدية والمالية.	296
أولا: اختبار التكامل المشترك للعلاقة بين النشاط الاقتصادي والسياستين النقدية والمالية.....	296
ثانيا:تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) للعلاقة بين النشاط الاقتصادي والسياستين النقدية والمالية.....	298
ثالثا: تشخيص واعتماد النموذج.....	300
رابعا: التحليل الاقتصادي لنتائج النموذج.....	301
خلاصة الفصل الرابع.....	303
خاتمة.....	304
قائمة المراجع.....	312
الملاحق.....	322

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	متوسط الدخل الفردي الحقيقي في الفكر الكلاسيكي.	37
(2-1)	دالة الإنتاج في الفكر الكلاسيكي.	84
(2-2)	منحنى دالة الطلب على العمل في الفكر الكلاسيكي.	86
(2-3)	منحنى دالة عرض العمل في الفكر الكلاسيكي.	87
(2-4)	حجم العمالة التوازني في الفكر الكلاسيكي.	88
(2-5)	منحنى الادخار في الفكر الكلاسيكي.	90
(2-6)	منحنى الاستثمار في الفكر الكلاسيكي.	91
(2-7)	توازن سوق رأس المال في الفكر الكلاسيكي.	92
(2-8)	التوازن النقدي وفقا لنظرية الأرصدة النقدية.	94
(2-9)	النموذج الاقتصادي الكلاسيكي.	96
(2-10)	منحنى الطلب الكلي في الفكر الكلاسيكي.	97
(2-11)	منحنى العرض الكلي في الفكر الكلاسيكي.	97
(2-12)	التوازن الاقتصادي الكلي عند الكلاسيك.	98
(2-13)	التحليل الاقتصادي الكلاسيكي للعوامل النقدية والمالية مع العوامل الحقيقية.	99
(2-14)	تأثير السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي في التحليل الكلاسيكي.	100
(2-15)	منحنى الطلب على العمل في الفكر الكينزي.	104
(2-16)	منحنى عرض العمل في الفكر الكينزي	104
(2-17)	توازن سوق العمل في الفكر الكينزي.	105
(2-18)	منحنى الطلب على النقد لغرض المعاملات في الفكر الكينزي	106
(2-19)	منحنى الطلب على النقد لغرض الاحتياط في الفكر الكينزي.	107
(2-20)	منحنى الطلب على النقد لغرض المعاملات والاحتياط في الفكر الكينزي.	107
(2-21)	منحنى الطلب على النقد لغرض المضاربة في الفكر الكينزي.	108
(2-22)	منحنى دالة الاستهلاك في الفكر الكينزي	110
(2-23)	منحنى اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك	112
(2-24)	علاقة الاستثمار بمعدل الفائدة في الفكر الكينزي.	115
(2-25)	اشتقاق منحنى **IS**	120
(2-26)	منحنى عرض النقود في الفكر الكينزي	122
(2-27)	منحنى عرض النقود في الفكر الكينزي	123
(2-28)	توازن سوق النقد في الفكر الكينزي.	123
(2-29)	اشتقاق منحنى **LM**.	124
(2-30)	التوازن الاقتصادي الكلي في الفكر الكينزي.	126
(2-30)	تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في الفكر الكينزي.	127
(2-31)	تأثير السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في الفكر الكينزي.	129
(2-32)	منحنى **(LM - IS)** في التحليل النقدي.	139

(2-33)	منحنى فيليبس الأصلي.	139
(2-34)	منحنى فيليبس عند "M. Friedman".	140
(2-35)	دالة العرض الكلي في المدى الطويل في تحليل مدرسة التوقعات الرشيدة.	146
(2-36)	التوازن الكلي في المدى القصير في تحليل مدرسة التوقعات الرشيدة.	146
(2-37)	تأثير السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي حسب مدرسة التوقعات الرشيدة.	147
(3-1)	فترات إبطاء السياسة الاقتصادية.	153
(3-2)	اثر صدمات الطلب الكلي في الأجل القصير	162
(3-3)	اثر صدمات الطلب الكلي في الأجل الطويل.	164
(3-4)	اثر صدمات العرض الكلي في الأجل القصير.	166
(3-5)	اثر صدمات العرض الكلي في الأجل الطويل.	167
(3-6)	مركبة الاتجاه العام الموجب.	181
(3-7)	مركبة الاتجاه العام السالب.	181
(3-8)	مركبة الفصلية.	182
(3-9)	المركبة ذات الصدمات العشوائية.	182
(3-10)	المركبة الدورية.	183
(3-11)	النموذج التجميعي.	183
(3-12)	النموذج الجدائي.	184
(3-13)	منهجية اختبار جذر الوحدة لـ"ديكي فولار".	193
(3-14)	منهجية (بوكس- جينكنز).	198
(3-15)	انتقال الصدمات الهيكلية في نموذج (SVAR).	207
(4-1)	تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال (1990-2015).	234
(4-2)	تمثيل بياني لمكونات الكتلة النقدية لكل سنة خلال الفترة (2010-2015).	236
(4-3)	تمثيل بياني لمكونات تطور نسبة مقابلات الكتلة النقدية.	238
(4-4)	تمثيل بياني لتطور أسعار الفائدة الدائنة والمدينة.	242
(4-5)	تمثيل بياني لتطور المضاعف النقدي ومكوناته.	247
(4-6)	تمثيل بياني لتطور سرعة دوران النقد ومعدل السيولة.	249
(4-7)	تمثيل بياني لتطور معدل الاستقرار النقدي.	249
(4-8)	تمثيل بياني لتطور أسعار الصرف مقابل الدولار الأمريكي.	250
(4-9)	تمثيل بياني لتطور النفقات والإيرادات العامة ومعدلات نموها.	262
(4-10)	تمثيل بياني لتطورات مكونات الإنفاق العام في الجزائر.	263
(4-11)	تقسيم الإيرادات العامة بالنسبة المئوية.	270
(4-12)	تقسيم الإيرادات العامة بالقيمة.	270
(4-13)	تقسيم الإيرادات العامة مع تقسيم الإيرادات الجبائية بالنسبة المئوية.	271
(4-14)	تقسيم الإيرادات العامة مع تقسيم الإيرادات الجبائية بالقيمة.	271
(4-15)	تقسيم الإيرادات الجبائية بالنسبة المئوية.	271
(4-16)	تقسيم الإيرادات الجبائية بالقيمة.	271

(4-17)	تقسيم الجباية العادية بالنسبة المئوية.	271
(4-18)	تطور نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الخام.	273
(4-19)	تطور نسبة الضغط الضريبي والضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات.	274
(4-20)	تمثيل بياني لتطور نسبة تغطية الجباية العادية والجباية البترولية للنفقات العامة.	275
(4-21)	الاتجاه العام لتطور الكتلة النقدية والإنفاق العام والإيرادات العامة.	277
(4-22)	تمثيل بياني للمتبقي من معادلة الانحدار لمتغيرات الدراسة.	280
(4-23)	تمثيل بياني للانحراف المعياري المتحرك للمتبقي من تقدير متغيرات الدراسة.	281
(4-24)	تطور سعر الصرف وسعر البترول.	282
(4-25)	تطور التغير في الإيرادات العامة والتغير في سعر البترول.	282
(4-26)	تطور التغير في الإيرادات العامة والتغير في سعر البترول.	283
(4-27)	تطور رصيد الميزانية والجباية البترولية.	283
(4-28)	اختبار جذر الوحدة لنموذج (VAR).	289
(4-29)	دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية.	292
(4-30)	تأثير صدمة في الكتلة النقدية على (الاستثمار والاستهلاك والتضخم)	293
(4-31)	تأثير صدمة في الإيرادات العامة على (الاستثمار والاستهلاك والتضخم)	294
(4-32)	تأثير صدمة في الإنفاق العام على (الاستثمار والاستهلاك والتضخم)	294
(4-33)	دوال الارتباط الذاتي والجزئي لمتغيرات الدراسة عند المستوى (0).	296
(4-34)	دوال الارتباط الذاتي والجزئي لمتغيرات الدراسة عند المستوى (1).	296
(4-35)	اختبار "جاك-بيرا".	301
(4-36)	دوال الاستجابة الدفعية لنموذج (VECM).	302

فهرس الجداول.

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	معايير استقلالية محافظ البنك المركزي.	59
(2-1)	جدول مبسط لميزانيتي البنك المركزي والقطاع المصرفي.	121
(2-2)	الميزانية الموحدة للنظام المصرفي.	122
(2-3)	العوامل التي تؤدي إلى زيادة وانخفاض الطلب على النقد.	137
(4-1)	تغيرات معدل الاحتياطي الإجباري من **1994** الى **2015**.	231
(4-2)	تطور معدلات إعادة الخصم في الجزائر خلال **(1990-2015)**.	233
(4-3)	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال **(1990-2015)**.	234
(4-4)	مكونات الكتلة النقدية لآخر خمس سنوات **(2010-2015)**.	335
(4-5)	تطور مقابلات الكتلة النقدية.	237
(4-6)	تطور أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية.	241
(4-7)	جدول المؤشرات النقدية.	243
(4-8)	كيفية خلق النقود في البنوك التجارية.	245
(4-9)	تطور النفقات والإيرادات العامة ورصيد الميزانية.	261
(4-10)	تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر.	263
(4-11)	نفقات التسيير خلال السنوات **(2013-2014-2015)**.	264
(4-12)	نفقات التجهيز خلال السنوات **(2013-2014-2015)**.	265
(4-13)	تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة **(1990-2015)**.	270
(4-14)	تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام.	273
(4-15)	تطور نسبة الضغط الضريبي والضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات.	274
(4-16)	تطور نسبة تغطية الجباية العادية والجباية البترولية للنفقات العامة.	275
(4-17)	تطور الكتلة النقدية والإنفاق العام والإيرادات العامة.	276
(4-18)	اختبار "ديكي فولير" المطور **(ADF)**.	278
(4-19)	تقدير معادلة الانحدار البسيط للكتلة النقدية والإنفاق الحكومي والإيرادات العامة بدلالة الزمن.	279
(4-20)	اختبار "ديكي فولير" المطور على سلاسل المتغيرات بعد اجراء الفرق الاول عليها	288
(4-21)	اختبار "**Akcaike**" و"**Schwarz**" لاكتشاف عدد التأخرات نموذج **(VAR)**.	289
(4-22)	تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي **(VAR)**.	290
(4-23)	حساب مصفوفة الانتقال **(P)**.	291
(4-24)	تحليل التباين.	295
(4-25)	جدول اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات.	297
(4-26)	جدول تقدير نموذج تصحيح الخطأ **(VECM)**.	298
(4-27)	تفصيل علاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل لنموذج تصحيح الخطأ **(VECM)**.	299
(4-28)	اختبار **(wald)** لمعاملات النموذج.	300
(4-29)	اختبار "لاغرانج" **(LM)**.	301

مقدمة عامة.

تحتل السياسة النقدية والمالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى، وذلك لأنهما تستطيعان القيام بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد، نظرا لدورهما الكبير في التأثير على العوامل والمتغيرات الأساسية المحددة لمسار الأداء العام للنشاط الاقتصادي، وهذا بفضل أدواتهما المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية التي تحقق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي.

تتمثل السياسة النقدية والمالية في مجموع الخطوات والإجراءات التي تتخذها السلطات الاقتصادية للتأثير على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري سواء ما تعلق منها بقطاع الأعمال أو القطاع الخارجي، لما لذلك من تأثير مباشر على مستوى الاستثمار، الإنتاج، العمل والدخل؛ كما تهدف السلطات الاقتصادية من خلال استعمال أدوات السياسة النقدية والمالية إلى تحقيق مستوى عال من النمو الاقتصادي، الذي يتطلب التأثير على عناصر الطلب الكلي والناتج الوطنيين، والذي يحقق التوظيف الأمثل للموارد المتاحة، كما تتجلى أهميتهما أيضا في معالجة إفرازات تقلبات الدورة الاقتصادية مثل: الكساد، التضخم، البطالة وغيرها.

من حيث درجة تأثير التغيرات الحاصلة في كل من السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي، أعطت المدارس الفكرية الاقتصادية المختلفة، أفضلية نسبية لإحدى السياستين على الأخرى في معالجة كثير من الظواهر الاقتصادية وقدرتها على تحقيق التوازنات الكبرى، ويرجع ذلك لاعتبارات فكرية ومذهبية لتلك المدارس وكذلك إلى طبيعة الظواهر الاقتصادية الناشئة، المميزة لتطور النشاط الاقتصادي العالمي على مر الزمن.

لقد أكد الكثير من رواد الفكر الاقتصادي أن نظرة الإقصاء المتبادل ومحاولة إحلال إحدى السياستين محل الأخرى هي نظرة خاطئة تماما، وانه بالعكس يجب البحث دائما عن سبيل التكامل الفعال بينهما؛ وحتى في هذه الحالة لا توجد وصفة أو مزيج امثل بين السياستين يكون دائما صالحا لمعالجة كل القضايا الاقتصادية المستجدة، بل يجب البحث باستمرار عن استعمال ذلك المزيج الذي يتغير بتغير المكان والزمان، وذلك بالتركيز على الأهمية النسبية لمزايا تأثير كل من السياستين على جوانب مختلفة للنشاط الاقتصادي.

قامت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا على غرار باقي الدول النامية بتجربة العديد من السياسات واعتماد الكثير من المناهج لتحقيق التوازنات الكبرى لاقتصادها ، فقد سعت منذ حصولها على السيادة الوطنية مباشرة إلى بناء اقتصاد مستقل قائم بذاته منفصل تماما عن النظام الاقتصادي الفرنسي، إذ سارعت إلى تأميم الثروات الطبيعية واسترجاع المؤسسات الجزائرية ذات الملكية العامة، وأعلنت عن إنشاء البنك المركزي الجزائري في ديسمبر 1962 وإنشاء عملة وطنية سنة 1964 تحت اسم "الدينار الجزائري"، ثم حاولت تنفيذ العديد من البرامج والمخططات الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من أهمية تلك البرامج والمخططات الاقتصادية إلا أن تنفيذها اعترته كثير من الصعوبات منها: المديونية الخارجية وسوء استعمال طاقات الجهاز الإنتاجي الوطني بالشكل العادي، واستمرار العجز الموازني في ميزانية الدولة، بالإضافة للطابع الإداري المركزي المعتمد في التمويل، وهذا ما دفع السلطات العامة إلى الاتجاه نحو

تبني نظام اقتصاد السوق مجبرة على معالجة هذه المشاكل عن طريق إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية أهمها: (استقلالية المؤسسات العمومية وخاصة الصناعية منها، وإعادة هيكلتها من خلال تبني نظام الخصخصة والمشاركة الأجنبية كنمط جديد للتسيير، وتراجع دور تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى اعتماد برنامج التعديل الهيكلي المفروض من قبل المؤسسات المالية الدولية وذلك للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السوق).

وبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية المتتالية لايزال الاقتصاد الجزائري يتميز بهيكل مفكك أحادي الجانب، يعتمد في عملية إعادة إنتاجه على مداخيل قطاع المحروقات، الذي يشكل الدعامة الرئيسية للقطاع العام، والذي يمثل بدوره الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي في الجزائر.

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة أعطى دفعا جديدا للسياسة المالية، حيث ساهم بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، وفي نفس الوقت عملت الجزائر على تطبيق اصلاحات شملت النظام المصرفي والنظام النقدي على وجه الخصوص، والهدف من ذلك هو تحقيق التوازنات النقدية، ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره أحد أهم التحديات التي تقف أمام السلطات العامة في الجزائر من اجل ترقية النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، كونه السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في ظل إشكالية تذبذب السعر العالمي للبترول وحتمية نفاذ هذه الثروة الطبيعية مستقبلا.

ومن خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي آثار تقلبات (صدمات) أدوات السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي الجزائري؟

للإلمام بجوانب الإشكالية المطروحة ارتأينا طرح جملة من التساؤلات الفرعية وهي كما يلي:

1. ما هي متطلبات التوافق بين السياستين النقدية والمالية في تحقيق النمو الاقتصادي؟
2. ما هو موقع السياسة النقدية والسياسة المالية في الفكر الاقتصادي بأهم مدارسه؟
3. ما هو مفهوم صدمات السياسة النقدية والمالية، وما هي أسباب حدوثها، وكيفية قياس أثارها؟
4. ما هي أسباب ونتائج صدمات السياسة النقدية والمالية وخاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر؟
5. ما هي أفضل سياسة (من بين السياسة النقدية أوالمالية) يمكن أن يستجيب لها النشاط الاقتصادي الجزائري؟

الفرضيات:

وللإجابة عن هذه الأسئلة، نقدّم الأجوبة المحتملة المتمثّلة في الفرضيات الآتية:

1. ينصرف مضمون التوافق بين السياستين النقدية والمالية إلى التدابير التي تضمن أن القرارات التي يتم اتخاذها في إطار إحدى السياستين لا تترتب عليها آثاراً غير مباشرة وغير مرجوة على السياسة الأخرى، وان أفضل صور التنسيق على الإطلاق هي تلك التي تنطوي على صانعي القرار بكلتى السياستين في تحديد أهدافهم، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم النتائج المحققة من السياستين معا؛

2. أعلن رواد المدرسة النقدية إيمانهم العميق بقدرة السياسة النقدية وحدها دون غيرها من السياسات الاقتصادية على تحقيق التشغيل الكامل وعلاج الأزمات والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، كما عكفوا على دراسة وبحث مختلف السبل التي حاولوا بها تجريد السياسة المالية من أية قدرة على التأثير على الناتج الوطني والخروج من الأزمات وتحقيق التوازن العام؛

3. يولي رواد المدرسة الكينزية الأهمية والقدرة الكبيرة للسياسة المالية للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي والتشغيل وعلاج الأزمات، ولم يحاول الماليون في ظل هذا السياق هدم السياسة النقدية وتجريدها من أية فعالية كما فعل النقديون، بل نادوا بضرورة مساندتها للسياسة المالية، ولكنها تأتي في مرتبة ثانوية من حيث الأهمية في حالة مقارنتها بالسياسة المالية؛

4. يقصد بصدمات السياسة النقدية الارتفاع أو الانخفاض المفاجئ في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، كما تمتد صدمات السياسة المالية على فضاء ثنائي الأبعاد يشمل نوعين من الصدمات الأساسية، ويتعلق الأمر بالتقلبات التي تحدث في الإيرادات الحكومية وتقلبات في الإنفاق الحكومي باعتبارهما المكونتين الرئيسيتين للمتغيرات المالية؛

5. اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من ازدهار النشاط الاقتصادي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، وهذا ما عبّرت عنه بوضوح الصدمات الايجابية لأسعار النفط خلال الفترة (2000-2015)، والتي كانت ميلادا لمجموعة من الإصلاحات ترجمت عبر صدمات ايجابية للسياسة النقدية والمالية؛

6. إن التنسيق بين السياستين (النقدية والمالية) أي التفهم المشترك من قبل القائمين على السلطتين النقدية والمالية في الجزائر لتحقيق الهدف المشترك (النمو الاقتصادي) وذلك في ضوء التأثير المتبادل لأدواتهما المختلفة، سوف يكون له الأثر الايجابي لسياستين معا على النشاط الاقتصادي.

مبررات ودوافع اختيار موضوع البحث:

- ندرة الدراسات الأكاديمية التي تناولت الصدمات الحاصلة في السياستين معا (النقدية والمالية)؛
- رغبة منا في تنمية وتطوير معارفنا في ما يخص الاقتصاد الكلي والاقتصاد القياسي؛
- اندراج موضوع البحث ضمن الإشكالية العامة المطروحة على الاقتصاديين الجزائريين وعلى أصحاب القرار في ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية الكفيلة بنقل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق التي تحقق الاستعمال الأحسن للموارد وبأقل أضرار اقتصادية محتملة؛

أهمية البحث:

إن مسارات السياسة الاقتصادية للدولة، ومنها السياسة النقدية والمالية، عرفت إما تناقضا أو تأخرا في علاج الاختلالات التي تمس الاستقرار الاقتصادي على المستوى الداخلي والخارجي، كما أن نمط التنمية الذي اتبعته

الجزائر لم يؤت ثماره رغم الإصلاحات والتعديلات الهيكلية، وآلت في معظم الأحيان إلى الأزمة، ولا تزال الجزائر تشق طريق معركة التنمية التي مضى عليها أكثر من أربعين سنة ورغم تسجيلها لإنجازات ايجابية في العديد من القطاعات الاقتصادية، فلا يزال العديد من الاختلالات التي تقف في وجه سياسات التنمية، لذا فإنه من الأهمية تسليط الضوء على دور كل من السياستين النقدية والمالية في تحقيق الأهداف المسطرة والكشف عن كيفية تأثير كل منهما على حدة أو بالتوافق بينهما على النشاط الاقتصادي الجزائري.

أهداف البحث:

1. تقييم فعالية السياستين النقدية والمالية ودورهما في التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي لدى أهم مدارسه.
2. معرفة تطور وأهداف وتقلبات السياسة النقدية والمالية عبر المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري وإسقاط النظري على الواقع الجزائري حتى لا تبقى دراستنا بعيدة عن الواقع والميدان؛
3. التعرف على مزيج أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر ومتطلبات توافقهما لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة.

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

تعتمد الدراسة منهجيا على ثلاثة أنواع للتحليل الاقتصادي:

الأول: **"الدراسة النظرية"** من خلال المسح المكتبي والإطلاع على مختلف المراجع والمصادر العربية والأجنبية، وكذا الملتقيات والرسائل العلمية والمجلات ومواقع الانترنيت، المتعلقة بالموضوع؛

والثاني: **"التحليل الكمي المقارن عبر الزمن"** وذلك بهدف تتبع التطورات الحادثة في كل من السياستين (المالية والنقدية) عمليا، وسوف يتم ذلك من خلال الاعتماد على البيانات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ووزارة المالية، والبنك المركزي، بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي؛

وأخيرا: يتعلق النوع الثالث **"بالتحليل القياسي"** حيث يتم استخدام الأساليب القياسية الملائمة لدراسة العلاقة بين المتغيرات المدروسة، ونخص بالذكر نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي (VAR) والمتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية (SVAR) ونماذج تصحيح الخطأ (VECM) ودوال الاستجابة الدفعية (Impulse réponse functions) وأيضا تحليلا لتباين (Variance decomposition)، مع استعمال عدة برامج معلوماتية مثل (Eviews و Excel) لاختبار أثر الصدمات في أدوات السياسة المالية (الإنفاق العمومي والإيرادات العمومية) والسياسة النقدية (الكتلة النقدية) على النمو الاقتصادي.

حدود الدراسة:

تختلف الأوضاع الاقتصادية من دولة لأخرى حسب النظم الاقتصادية والسياسة السائدة في كل دولة، وعليه فلا يمكن أن نقدم دراسة واحدة تكون صالحة لكل النظم، ولذا ارتأينا أن تكون الدراسة التطبيقية على الجزائر، أما فيما يخص الإطار الزمني، فإن برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي في الجزائر وبداية الإصلاحات المالية والنقدية، وفترة تشغيل وانطلاق أدواتهما كان خلال الفترة الانتقالية (من سنة 1990م إلى سنة 1998م)، ولمعرفة نتائج ومدى تأثير تلك السياسات على النشاط الاقتصادي الجزائري سوف نلقي الضوء على الفترة الموالية للفترة الانتقالية أي (من سنة 1998م إلى 2015م)، لذا فمن المنطقي أن تكون فترة الدراسة (من سنة 1990م إلى سنة 2015م).

دراسات سابقة:

يعد بحثنا حلقة تكمل سلسلة البحوث السابقة، ولبنة جديدة تستند إليها البحوث اللاحقة، فالأبحاث التي تتعلق بالسياستين المالية والنقدية موجودة، ولكن قلما نجد بحثا أكاديميا يجمع كل ما يتعلق بالسياستين النقدية والمالية وبأسباب التقلبات المفاجئة الحاصلة فيهما، وقياس تأثيرهما على النشاط الاقتصادي الجزائري (دراسة قياسية)؛ ومن بين هذه الدراسات نجد:

أولا: دراسات سابقة محلية.

دراسة (دراوسي مسعود، 2005): حيث قام الباحث بالإجابة عن الإشكالية التالية: هل تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام؟، وذلك من خلال جزئين: الأول كان بمثابة إطار نظري لدور السياسة المالية على التوازن الاقتصادي وعلاقتها بالسياسة النقدية؛ أما الجزء الثاني فقد عالج السياسة المالية في الجزائر في لفترة (1990- 2004)، بمناقشة طبيعة الوضع الاقتصادي الجزائري ودراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة؛ ومن النتائج المتوصل إليها، هو عدم كفاءة وفعالية السياسات الاقتصادية المطبقة في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر رغم تحسن بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي.

دراسة (صالح مفتاح،2005): حيث حاول الباحث من خلال أثنى عشر فصلا معرفة مكانة السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري وخاصة في فترة الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية فترة (1990-2000)، ومن أهم النقاط التي تطرق إليها الباحث: الإطار النظري للسياسة النقدية وما يتعلق بالأدوات والأهداف، الاختلالات الاقتصادية في الجزائر وخاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية، ثم قام بتقييم الإصلاحات المصرفية ودورها في تهيئة عمل السياسة النقدية في الجزائر، ومن النتائج التي توصل إليها، أن مكانة السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري عرفت فقط بعد سنة 1990 ويعد صدور القانون (90-10)، أي بعد تهيئة المناخ القانوني والتنظيمي، والتحول من التسيير الإداري

المركزي إلى اقتصاد السوق، حيث استطاعت أن تحتل مكانة هامة في تصحيح الاختلالات الخارجية والداخلية، والتحكم في معدل التضخم رغم ضيق السوق النقدية والمالية في الجزائر.

دراسة (شيبي عبد الرحيم، بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد، 2010) وقد قام الباحثون بدراسة مدى استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية وحدها بعد فصل تاثير صدمات السياسة النقدية، ومن النتائج المتوصل اليها، إن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدرة بـ 1 % (أو بدينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير فقط و بمضاعف صغير جدا، أما في المدى المتوسط والطويل فسيتولد تأثير سلبي. كما أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العمومية سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكن بمضاعف صغير جدا.

ثانيا: دراسات سابقة أجنبية.

كان لهيمنة النظرية الكنزية على الفكر الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، دعم بشكل واسع لمصداقية السياسة المالية، كونها السياسة الأكثر فاعلية، وتلتها بعض الدراسات الجديرة بالاهتمام كدراسة (Schmidt and Waud, 1973) و(Blinder and Solou,1974)، والتي أرست الأساس النظري والأرضية العملية لفعالية السياسة المالية وابتدءا من أواخر الستينيات، ومن ملاحظة (Gramlich,1971) وفشل سياسة فرض ضريبة إضافية مهد أرضية جديدة لهجوم النقوديين، مدعين أن السياسة المالية لها تأثير ضئيل على الطلب الكلي، وان السياسة النقدية أكثر أهمية لدى الأغلبية.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين النقود والناتج، لا تزال الدراسة الرائدة لكل من (M.Friedman and Schwartz, 1963) الأكثر أهمية وتأثيراً في الأطروحات النظرية حول السياسة النقدية، حيث بينت الدراسة المذكورة أن التغيير في معدل النمو النقدي سبب في التغيير في معدل النمو الحقيقي للنشاط الاقتصادي، ومع ذلك، فإن بعض الاقتصاديين، أمثال (Tobin,1970) و(Benjamin Friedman and Kuttner, 1992) عارضوا نتائج الدراسة السابقة، وبينوا بأنها يمكن أن تكون مضلله.

أعاد كل من (Benjamin Friedman and Kuttner,1992) اختبار الأدلة التجريبية لمدة ما بعد الحرب العالمية الثانية لطبيعة العلاقة بين النقود والدخل باستخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية خلال الثمانينيات لبيانات الاقتصاد الأمريكي، وكانت النتائج لا تشير إلى وجود علاقة وثيقة أو ذات مصداقية بين النقود والدخل، مع ذلك تم العثور على علاقة واحدة قوية وذات معنوية إحصائية بين الأوراق التجارية وحوالات الخزينة، والتي تعكس معلومات مهمة جدا عن تحركات الدخل الحقيقي، والنتيجة الختامية للدراسة، أنهما أعربا عن قلقهما من استخدام العلاقة بين النقود والدخل كهدف وسيط لسياسة البنك الاحتياطي الفيدرالي، بسبب استمرار تغير العلاقة بين هدف السياسة ونتائجها.

دراسة (Gramlich,1971) استعرضت العديد من الدراسات المهمة حول الجدل بين فاعلية السياسة النقدية والمالية، وتشير إلى أن دراسة (Friedman and Messelman,1963) أعطت أكثر علاقة مستقرة وذات دالة إحصائية للعلاقة بين النقود والناتج من العلاقة بين الناتج والإنفاق المستقل.

وعندما كان كل من (Andersen and Jordan, 1968) يعملان في بنك الاحتياطي الفيدرالي في (St.louis) طورا نموذجا كليا هيكليا (نموذج النقوديين) لدالة الطلب الكلي والمتكون من إحدى عشرة (11) معادلة سلوكية، واختبارا أداء السياسة النقدية والمالية وباستخدام معادلة سميت باسم المدينة (St.louis) الشكل المختزل للنموذج، وكانت النتائج على النحو الآتي:

$$y = 2.65 + \sum_{i=0}^{4} \beta_{1j} M_{t-i} \sum_{i=0}^{4} \beta_{1j} G_{t-i} + \varepsilon_t.$$

حيث تمثل (M) عرض النقود و(G) معدل نمو الإنفاق الحكومي، وباستخدام نموذج توزيع للتباطؤ الزمني ولأربعة فترات إبطاء للمتغيرين، توصلا إلى أن السياسة النقدية اكبر وأكثر قابلية على التنبؤ وأسرع تأثيراً على النشاط الاقتصادي.

عرض (Gramlich, 1791) أيضا نتائج عدد من الدراسات الأخرى من الجانب المعارض (الكينزيين) كدراسة (Ando and Modigliani,1965) و(DePrano and Mayer,1965) ومع ذلك في دراسته، أكد على تأثير كل من السياستين النقدية والمالية على مستوى النشاط الاقتصادي الحقيقي، مع إشارة إلى أن السياسة النقدية أكبر تأثيراً.

دراسة (Benjamin Friedman,1977) أنفة الذكر استخدمت معادلة (St.louis) وادعى صاحبها أن المعادلة تعترف ألان بفاعلية السياسة المالية في التاثير على النشاط الاقتصادي الحقيقي.

وردا على ادعاء (Benjamin Friedman) أعاد (Carlson,1978) تقدير المعادلة وتوصل إلى أن المعادلة المستخدمة من قبل تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، وعند معالجة هذه المشكلة إحصائيا وإعادة التقدير بشكل صحيح في النتائج تشير إلى أن السياسة النقدية فقط هي التي لها تأثير كبير على النشاط الاقتصادي الحقيقي، ولم يجد أي تأثير للسياسة المالية.

دراسة (Bernanke and Blinder,1989) شددت على مسألة التباطؤ الزمني في تقييم السياسة الاقتصادية، وأشارا إلى أنه على الرغم من أن تغييرات السياسة النقدية قد تؤثر على عرض النقود على الفور، فإنها تأخذ عدة أشهر لتنتقل الآثار إلى الناتج الحقيقي.

دراسة (Kretzmer, 1992) استخدمت اختبار السببية وتحليل التباين ودالة الاستجابة الفورية لاختبار وجهات نظر النقوديين والكينزيين حول فعالية سياسات الطلب الكلي، ووجدت فعالية السياسة النقدية تميل إلى التدهور مع مرور الوقت.

دراسة (Bernanke and Mihov,1998) أشارت إلى الغموض الذي يكتنف اثر إجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي على النشاط الاقتصادي، لعدم وجود توافق عام في الآراء حول كيفية قياس حجم واتجاه التغييرات في

السياسة النقدية، وباستخدام نموذج (VAR) خلصت الدراسة إلى عدم وجود أي قياس بسيط للسياسة غير المناسبة للمدة (1975-1996) بأكملها، ولذلك فانه لم يعد مقبولا تفسير التغييرات في الإجماليات النقدية عن طريق التغيرات في عرض النقود.

دراسة (Serletis and Koustar,1998) استخدمت نموذج (VAR) والفروق الأولى لمتغير النقود وتقييم النتائج السابقة، ووجدت دعما لحيادية النقود في الأجل الطويل في كل البلدان الصناعية المتقدمة ضمن عينة الدراسة.

دراسة (Perotti,2005) تعد من أشهر الدراسات في هذا المجال، حيث قام بتحليل آثار السياسة المالية في خمس دول من دول OCDE، واكتشف أن: تأثير السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي ضعيف، وليس هناك دليل قاطع على أن الاقتطاعات الضريبية لها تأثير سريع وفعال مقارنة بالزيادة في الإنفاق الحكومي، وهناك تأثير إيجابي كبير نسبيا على الاستهلاك الخاص ولا وجود لتأثير على الاستثمار الخاص، هناك تأثير إيجابي صغير للإنفاق الحكومي على معدلات الفائدة في المدى البعيد، وهناك تأثير صغير للإنفاق الحكومي على مستويات الأسعار.

بفرنسا، اكتشف (Girard And Biau ,2005) وجود مضاعف تراكمي للإنفاق الحكومي بمقدار 1.4 مع وجود ردود أفعال إيجابية لكل من الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص، في حين أن الرفع من الإيرادات العامة ستكون له آثار سلبية في المدى القصير (المضاعف يقترب من -0.1) خاصة على الاستهلاك الخاص.

هيكل البحث:

لكي تتم الإحاطة بالموضوع والإجابة عن إشكالية البحث يتطلب هيكلة الدراسة وتقسيمها حسب رأينا إلى أربعة فصول، ثلاثة منها خصصت للجزء النظري، أما الجزء التطبيقي فيتمثل في دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2015) من خلال فصل واحد، ويسبق الجزئين (النظري والتطبيقي) مقدمة عامة وتلحقهما خاتمة وذلك حسب الهيكل التالي:

مقدمة عامة.

الجزء النظري.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية والمالية وإجراءات التنسيق بينهما.

الفصل الثاني: الأسس النظرية لتأثير السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي.

الفصل الثالث: صدمات السياسة النقدية والمالية والنماذج القياسية المفسرة لها.

الجزء التطبيقي.

الفصل الرابع: الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة النقدية والمالية في الجزائر.

خاتمة.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية والمالية وإجراءات التنسيق بينهما.

تمهيد.

أصبحت الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية ضرورة تفرضها حقيقة مسلم بها، ألا وهي أنه ليس هناك اقتصاد -في وقتنا الحاضر- يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائيا وبالمستوى المطلوب من الكفاءة دون وجود سياسة اقتصادية كلية تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف، لذلك فالسياسة الاقتصادية تعبر عن الجانب التطبيقي للنظرية الاقتصادية الكلية، فهي تستمد معلوماتها وأدواتها من هذه النظرية، كما أنها تستند في تحليلاتها على التحليل الاقتصادي الكلي الذي توفره وتقوم عليه هذه الأخيرة، فالسياسة الاقتصادية هي أحدى المجالات الحيوية للاقتصاد التطبيقي الذي تزداد أهمية دارسته في ظل التحولات والتحديات الاقتصادية الراهنة التي تواجه الاقتصاد العالمي.

ومما لاشك فيه أنَّ السياسة الاقتصادية تشتمل على مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها في مجالها على التأثير في المتغيرات الاقتصادية الهامة -كالسياسة المالية والنقدية والائتمانية...الخ، وتحتل السياستان النقدية والمالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى، وذلك نظرا لأهميتهما في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، إذ تعد أدوات هاتين السياستين من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية، والقضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال دور كل من الإنفاق الحكومي والضرائب من جهة، وكذا مختلف أدوات السياسة النقدية كسعر الفائدة ومعدلات الاحتياطي الإجباري من جهة أخرى، وذلك من خلال تأثيرهما على الطلب الكلي والعرض الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، كما تتجلى أهميته هاتان السياستين في كونهما من بين أهم الأدوات المتاحة للسلطات الوصية لتحقيق الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية العامة، كتحقيق التوظيف الكامل، تحقيق النمو الاقتصادي، الحد من ظاهرة التضخم ومعالجة الكساد والبطالة.

سنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة موضوعية تحليلية شاملة مختصرة لكل ما يتعلق بالسياستين النقدية والمالية كما سنسعى لتوضيح إجراءات التنسيق بين السياستين وذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية.

المبحث الثالث: الإطار النظري للتنسيق بين السياسة النقدية والمالية.

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية.

تعد السياسة النقدية في الوقت الحاضر أحد فروع السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة إلى جانب السياسات الأخرى للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق تأثيرها في المتغيرات المحورية لهذا النشاط، كالاستثمار والأسعار والإنتاج والدخل؛ ويتم رسم وتنفيذ هذه السياسة استنادا إلى المبادئ العامة التي تقررها النظرية النقدية في تفسير العلاقات السلوكية والسببية بين المتغيرات الاقتصادية، إذ يتمحور مضمون هذه النظرية بشكل عام حول دراسة آثار النقود في النظام الاقتصادي، أي تفسير الحلقة التي تربط السياسة النقدية مع القطاع الحقيقي في الاقتصاد، وإنّ القيمة العملية للنظرية النقدية تكمن في قدرتها على التفسير والتنبؤ بمختلف المقاييس للأنشطة الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: مفهوم النقود وأنواعها.

من المتفق عليه بأن الإنسان قد عرف النقود منذ آلاف السنين وقد مرت النقود بمراحل خضعت خلالها للتطور التدريجي حسب طبيعة وظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي سادت كل مرحلة من مراحل التطور وفي نفس الوقت كان للنقود دور مهم أيضا في توجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء كان ذلك على مستوى الفرد في تسيير متطلباته المعيشية أو على مستوى المجتمع عموما.

أولا: تعريف النقود.

إن تقديم تعريف نهائي ودقيق للنقود أمر ليس يسيرا، لأنه سيواجه الكثير من العقبات والاختلافات لأن فضاء عمل النقود هي الحياة العملية وليس أمرا مجردا كما أن مفهوم النقود دائم التطور والتغير باستمرار، وبالتالي نلاحظ أنه يمكننا أن نصنف التعريفات في الاتجاهات الثلاثة التالية[1]:

1. الاتجاه الكلاسيكي: يعرف هذا الاتجاه النقود على أنها بضاعة أو سلعة خاصة تقوم بدور المعادل العام لجميع السلع والخدمات، ظهرت وتطورت نتيجة زيادة معدلات التبادل في المجتمع وهي بذلك تقوم بقياس قيم الأشياء وتعكسها في الأسعار بغية تسهيل التبادل[2].

وينتقد هذا الاتجاه من عدة أوجه:

- إن الطلب على السلعة مثل (الذهب والفضة) من أجل استعماله يمثل نسبة ضئيلة من مجموع الطلب، فلو فرضنا إن البنوك المركزية تمتنع عن شراء الذهب، فإن النقود و السبائك الذهبية ستخرج إلى السوق، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الذهب في السوق وهذا ما يؤكد أن استعمال الذهب كنقد هو الذي يمنحه تلك القيمة التجارية العالية.

---

[1] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية: مع إشارة لحالة الجزائر (1990-2000)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص19.

[2] علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، على الخط يوم [2013/01/30] من موقع:
www.ina.edu.sy/tbl_images/file000148.9.3.2014.PDF

- كما أن القائلين بأن النقد هو سلعة مثل بقية السلع، يرد عليهم الفرق يبدو بين النقد و السلعة من خلال اعتبار السلعة شيئا مرغوبا مرغوب فيه لسد حاجة قيمتها تتحدد بمقدار سدها تلك الحاجة، أما النقد فتتحدد قيمته بمقدار ما يساوي من سلع أو خدمات لسد حاجته فهو بيد صاحبه من أجل الشراء أو تسديد ديون و بالتالي فليس من الضروري أن تكون للنقد قيمة ذاتية خاصة به مثل بقية السلع الأخرى.

كما أن النقد هو مال ليس ككل الأموال المملوكة فهو يتيح لصاحبه حيازة أي سلعة معروضة في السوق ومن هنا قال إندرسون " إن النقد حامل حق الخيار".

2. الاتجاه الكينزي: أما أصحاب هذا الاتجاه فيميلون إلى تعريف النقود على انها سلعة ذات مواصفات خاصة، تقوم بدور المعادل العام لجميع السلع وتلقى قبولا عامًا من جميع المتعاملين وتؤدي لتسهيل عمليات التبادل وتصريف المنتجات ومن ثم تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي[1]، وفي هذا الاتجاه يمكن أن تعرف النقود على أساس أنها وسيط للتبادل ومقياس للقيم وذلك بأن النقود "هي أي شيء يتمتع بقبول عام كوسيط للتبادل وكمقياس للقيم"

3. الاتجاه الحديث: تعرف النقود على أساس قيامها بكل الوظائف وبالتالي فعندهم أن النقود هي أي شيء يكون أداة للتبادل ومقياسا ومخزنا للقيم ومعيارا للمدفوعات الآجلة، وفي هذا التعريف نرى أنه خرج من الإطار النظري في تعريف النقد إلى الإطار العملي، وبالتالي فإن كل أشكال النقود يجب أن تؤدي هذه الوظائف، وأن قبول الأفراد بأن يكون أي شيء يقوم بهذه الوظائف مجتمعة هو نقود، أما الشيء الذي لا يؤدي هذه الوظائف لا يعتبر نقودا[2].

ونعتقد أن بعض هذه الوظائف يمكن أن تؤديها حتى السلع الأخرى مثل وظيفة مقياس للقيم ووظيفة مستودع للقيمة التي يمكن أن ترتبط بالمعنى الواسع للنقود فتضاف الودائع لأجل، و بالتالي هناك الكثير من البدائل لأن تؤدي هذه الوظيفة ولا تكون وسيلة للمبادلات.

ويمكن أن نقول ما قاله أحد الاقتصاديين عن تعريف النقود "النقود رغم أنها كانت من الموضوعات الأولى التي جذبت الانتباه الفكري وكانت مركز البحث الاقتصادي فإنه إلى يوم لا يوجد اتفاق تقريبي عما يجب تحديده بالمصطلح، فدنيا الأعمال تستعمله بمعاني مختلفة، وبين الاقتصاديين كثير من المفاهيم المختلفة بعدد الكتب عن هذا الموضوع"[3].

---

[1] أحمد زهير شامية، **اقتصاديات النقود والمصارف**، منشورات جامعة حلب، سوريا، 2000، ص43.

[2] صالح مفتاح، **المرجع السابق**، ص20.

[3] أكثر تفصيلا انظر:

-W.C. Paterson, P.S Estenson, **Income, Employment and Economic growth,** Eighth Edition 7th ed, New York, 1992. P281.

وبالتالي يمكننا أن نقدم تعريفا شاملا للنقود فهي أي شيء يحظى بالقبول العام ليكون وسيلة لتسديد الديون ودفع قيمة الإلتزامات في كل مكان وزمان، وأن تكون قوتها الشرائية تؤدي إلى السداد الفوري التام والنهائي للدين.

ثانيا: أنواع النقود ومقاييس الكتلة النقدية.

يمكن تقسيم النقود على أسس مختلفة وأول هذه الأسس هو أنه يمكن تقسيم النقود على أساس المادة التي تصنع منها كما أنه يمكن تقسيم النقود على أساس الجهة التي تقوم بإصدارها سواء كانت الحكومة أو البنك المركزي، والأساس الثالث والأهم هو تقسيم النقود على أساس العلاقة بين قيمة النقود كنقد وقيمة النقود كسلعة وهو الأساس الذي نستخدمه هنا في تفصيل أنواع النقود وبناء على هذه القاعدة فإن النقود تقسم إلى:

1. النقود السلعية (النقود المعدنية الكاملة): ظهرت النقود السلعية نتيجة لكثير من الصعوبات في عملية المقايضة من حيث عدم تكافؤ السلع وعدم توافق مالكيها وعدم قابلية بعضها للتقسيم كالماشية، لذا لجأ الناس إلى سلعة وسيطة أو مقياس عام تعارفوا عليه لكي تنسب إليه كل السلع المختلفة ويكون مقبولاً لدى جميع المتعاملين في السوق فقد استعمل الإنسان بعض أنواع الحيوانات كسلع وسيطة، والسوق هنا يعني مكان تجمع هذه المجموعة البشرية بعينها فمثلاً سوق المصريين يختلف عن سوق الهنود والصينيين أو الإغريق وهكذا، فقد استخدم المصريون القمح كنقود، أما الإغريق فقد استخدموا الماشية كنقود، الهنود الحمر استخدموا التبغ، والصينيون استخدموا السكاكين وهكذا فلكل مجموعة بشرية نقودها السلعية الخاصة التي استخدمتها كمقياس للقيمة آنذاك وفق المتوفر لديهم من سلع، وقد سميت هذه السلع الوسيطة بالسلع النقدية أو بالنقود السلعية،وباستخدام هذه السلع النقدية وسيطاً للتبادل تحول نظام التجارة القائم على المقايضة تدريجياً إلى نظام تبادل يقوم على استعمال النقود التي هي مازالت سلعة أيضاً ولكنها سلعة قياسية، وأصبحت عملية المبادلة تمر بمرحلتين بيع منفرد لما لدي من سلعة أو سلع، ثم شراء منفرد لسلعة أخرى أريدها بواسطة سلعة نقدية قياسية وسيطة حصلت عليها من بيع ما كان لدي من سلع؛ فمالك الأنعام أو الغنم مثلاً في مصر كان يبيعها أو يستبدل بالنقود (القمح) ثم بهذه النقود السلعية (القمح) جزء منها يشتري تمراً أو عسلاً أو زيتاً وهكذا.

بعد تطور الأحوال شيئاً فشيئاً حلت المعادن النفيسة كالذهب والفضة كوسيلة للتبادل محل القمح والأنعام والسلع الأخرى، ويرجع السبب في اختيار المعادن النفيسة للتبادل النقدي وتفضيلها على سائر السلع الأخرى هو تمتعها بصفات هامة لا تتوفر في غيرها وأهمها الندرة فالذهب والفضة عنصران نادران بطبعهما في الأرض وليسا متوفرين كالحديد مثلاً وهذا يعتبر أهم ميزة لهذين العنصرين، ثم الصلابة وعدم قابليتهما للهلاك مع الزمن، النقود التي تصنع منهما يسهل جعلها متجانسة وقابلة للتجزئة، يسهل حملها وتخزينها، ولكن أهم من هذا كله أنهما يتمتعان بالندرة النسبية[1].

[1] F. meshkin et d'autres, **monnaie, banque et marcher financier**, 9eme Edition, Edition Pearson, France, 2008, p71.

من مميزات النقود المعدنية الكاملة والتي تكون على هيئة مسكوكات ذهبية أو فضية هو أن قيمتها القانونية أو الاسمية تعادل قيمتها كسلعة، ومعنى ذلك أن القيمة السوقية أو الذاتية لها كعنصر أو معدن تتعادل مع قيمتها القانونية، فلو فرضنا أنه قد حدث ارتفاع في القيمة السوقية للنقود المعدنية الكاملة (قيمتها كمعدن) عن القيمة القانونية لها كجنيه مثلاً ، فإن هذا الأمر سيدفع جمهور الحائزين لهذه العملات إلى صهر الجنيهات الذهبية وتحويلها إلى سبائك ليحصلوا على أرباح، وسيؤدي هذا بطبيعة الحال إلى زيادة عرض السبائك الذهبية في السوق فتنخفض القيمة السوقية للذهب حتى تتعادل مرة أخرى مع القيمة النقدية أو القانونية له، والعكس صحيح، فلو انخفضت القيمة السوقية للذهب سيلجأ الناس إلى تحويله إلى عملات قانونية، وتكون النتيجة هي تعادل القيمة النقدية مع القيمة السوقية

2. النقود الورقية النائبة: مع تطور ونمو النشاط الاقتصادي للمجموعات البشرية وتغير الأحوال والظروف ظهرت النقود الورقية ويمكن تعريف النقود الورقية بأنها عبارة عن صكوك أو وثائق متداولة تصدر لحاملها وتمثل ديناً معيناً في ذمة السلطات النقدية التي أصدرتها وهي في عصرنا الحاضر البنوك المركزية في الدول أو مؤسسات النقد بها[1].

ويمكننا أن نوجز مراحل تطور النقود الورقية فيما يلي[2]:

- **النقود الورقية النائبة بالكامل عن الذهب:** معنى ذلك أن الغطاء الذهبي لهذه النقود يساوي 100%، النقود الورقية النائبة تشبه التي النقود المعدنية الذهبية الكاملة وتنوب عنها ولكنها تمتاز عنها في أن نفقات طباعتها أقل من نفقات سك المعدن نفسه، كما أن استعمالها بدلاً من المعدن يحول دون تآكل المعدن واقتطاع أجزاء منه من جانب الجمهور، وكذلك سهولة حملها، ويوجد هناك حرية تامة في تحويل هذه النقود الورقية إلى الذهب والعكس وهذا جعل قيمة هذه الأوراق المتداولة تعادل قيمة الذهب الذي تمثله ، مثال هذه النقود الورقية هو الشهادات الذهبية التي كانت تصدرها خزانة الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت تحتفظ مقابلها بكمية من الذهب تعادل قيمتها قيمة هذه الشهادات بالتمام والكمال، أي أن غطاء الذهب لهذه الشهادات كان يعادل 100% لقيمتها ولهذا السبب يطلق عليها شهادات الذهب.
- **النقود الورقية النائبة جزئيا عن الذهب:** معنى ذلك أن هذه النقود مغطاة بجزء من قيمتها القانونية ذهباً ، حيث بعد تطور استخدام النقود الورقية النائبة وقدرتها على كسب ثقة الحائزين والمتعاملين بها من الجمهور (ثقتهم في الجهة التي أصدرتها ولملاءمتها في التداول)، فقد وجدت السلطات النقدية أنها في غير حاجة إلى الاحتفاظ بغطاء ذهبي كامل بنسبة 100% من قيمة المعدن ومن ثم أخذت هذه النسبة تقل، حيث أن جزءا من قيمتها آت من قيمة المعدن، والجزء الباقي يتأتى من قوة الإبراء العام التي يضفيها عليه القانون من الجهة المصدرة لها.

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الثانية، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، 2003، ص 153.

[2] B. Dumas, **La Monnaie Et Les Banques Dans L'économie,** Educa Vision, France, 2004, p41.

3. النقود إلزامية: مع تطور الظروف وتحت ضغط الأحداث والنمو السكاني وتناقص الذهب بسبب استخداماته الحديثة المتعددة، اضحت كميات الذهب غير متوفرة لسد الغطاء الذهبي للعملة، فأوقفت السلطات النقدية في بعض الدول الصرف بالذهب وبالتالي أصبحت النقود الورقية إلزامية، ويمكن تعريف هذه النقود الإلزامية بأنها هي تلك النقود الورقية غير القابلة للصرف بالذهب وتستند قيمتها إلى قوة الإبراء العام الذي يضفيه عليها القانون وثقة الجمهور بتلك النقود وتستمر تحظى بقبول عام في التبادل.

وينقسم هذا النوع من النقود إلى قسمين:

- **النقود المساعدة الرمزية:** وتكون عادة نقودا ورقية، وتعتبر بمثابة إيصال تداول على مخزن العملات المساعدة أو لوزن مكافئ من السبائك المودعة لدى الحكومة وتشبه هذه النقود تلك القابلة للتحويل بكامل قيمتها وذلك باستثناء أن العملات أو السبائك المحتفظ بها كغطاء لها ثقل في قيمتها كسلعة عنها كنقود، ولا يرى أكثر الاقتصاديين الآن ضرورة الاحتفاظ بغطاء من الذهب أو الفضة للنقود الورقية له نفس القيمة كسلعة وكنقود[1].

- **العملات المساعدة:** تتكون من القطع المعدنية وتكون قيمة المعدن المصنوع منها أقل من قيمتها النقدية، وهذه القطع تصدر في بعض الدول من قبل الخزينة العمومية وتوضع في التداول من قبل البنك المركزي، ولهذا السبب فإن الأفراد يقبلون التعامل بها طالما أن الدولة هي التي تتكفل بإصدارها بكميات محددة وذلك لتسهيل المعاملات الصغيرة، ولا تشكل النقود المساعدة كمية كبيرة في حجم الكتلة النقدية المتداولة، ولهذا فإنها لا يمكن اعتبارها مؤشرا هاما على تطور الوضعية الاقتصادية والمالية لدولة ما.

4. النقود المصرفية: ظهر هذا النوع من النقود مع حدوث الرقي والتقدم في العالم بصفة عامة وفي النظام المصرفي على وجه الخصوص، وهي تتكون من الحسابات الجارية أو الودائع تحت الطلب لدى المصارف أو البنوك المختلفة، وتنتقل ملكية هذه الودائع من شخص إلى آخر بواسطة الشيكات، والشيك هو أمر موجه من صاحب الوديعة (الدائن) إلى البنك (المدين) لكي يدفع لأمره أو لأمر شخص آخر أو لحامله مبلغاً معيناً من النقود مدونا على هذا الشيك.

بالطبع تتفق النقود المصرفية مع النقود الورقية من حيث كون كليهما نقوداً ائتمانية، والنقود الائتمانية هي التي تنقطع الصلة بين قيمتها الاسمية كنقد وقيمتها التجارية كسلعة، حيث أن القيمة السلعية لكل من النقود المصرفية والنقود الورقية زهيدة جداً وبالتالي فإن قيمتها تأتي من قوة القانون وقبول الأفراد التعامل بها؛ تشترك أيضا النقود المصرفية مع النقود الورقية في كون كليهما يعتبران ديوناً لصالح حاملهما أو مالكهما أو حائزهما في ذمة الجهة التي تلتزم بها أو تصدرها وهي البنك المركزي في حالة النقد الورقي والبنوك التجارية في حالة النقد المصرفي.

[1] أبو علي محمد سلطان، **محاضرات في اقتصاديات النقود والبنوك** ، دار الجامعات المصرية، مصر، 1991، ص 31.

تختلف النقود المصرفية عن النقود الورقية في أمر هام جداً وهو القبول العام، فالنقود المصرفية لا تتمتع بهذا القبول العام في التداول حيث لا يُلزم القانون الدائنين بقبولها بعكس النقودالورقية، وبناءً عليه فإن الشيك من الناحية القانونية لا يعتبر نقوداً لأنه يحق للشخص أن يمتنع عن قبوله، فلو كان لديك شيك مصرفي بقيمة ألف جنيه وذهبت لتشتري به من متجر بضاعة ما فلن يعطيك بطبيعة الحال لأنه ورقة نقدية مصرفية لا تتمتع بالقبول العام، نعم الشيك يمكن تحصيله من المصرف من رصيد الوديعة أو الحساب المسحوب منه هذا الشيك، أي أن الوديعة نفسها وليس الشيكهي التي تعتبر نقوداً وأما الشيك فلا يعد نقداً مثل ورقة البنكنوت التي تتمتع بصفة القبول العام.

4. أشباه النقود: ويقصد بها كل ما يمكن تحويله إلى عملة أو إلى حسابات جارية، مثال ذلك حسابات الادخار، ويطلق عليها أيضاً الودائع الآجلة والسندات والأسهم، فهذه وتلك لا يمكن استخدامها مباشرة للقيام بالمدفوعات، بل يجب تحويلها أولاً إما إلى نقود أو إلى حسابات جارية.

و"أشباه النقود" هذه تؤدى بدرجة معقولة أحد مهام النقود، وهو كونها "مخزنا للقيمة"، كذلك فهي تفضل على النقود لكونها تحصل على عائد "فائدة"، وهو مالا يحققه الاحتفاظ بالنقود في شكلها السائل، ولكن من ناحية أخرى يعيبها ما قد ينطوي عليه تحويلها إلى نقود من متاعب أو تأخير، وربما المخاطرة بألا يتم هذا التحويل إلا بخسارة، وأحيانا لا يكون الاتفاق بناء على عدم سحب الودائع إلا بعد مرور الفترة المحدودة المتفق عليها، حتى يحق لصاحبها تلقي الفائدة وهي تمثل إيداعات نقدية ثابتة لأجل محدد بين الطرفين صاحب الوديعة والبنك، ويتطلب سحبها إجراءات منها انقضاء الفترة المتفق عليها، أو إخطار البنك قبل السحب بمدة معينة كما يلزم مرور فترة زمنية بين الإخطار والسحب أو الاستئذان من البنك، ولهذا فإن مثل هذه الودائع تظهر أنها ملك للمودعين، إلا أنها لا تتمتع بدرجة السيولة التي تتمتع بها الودائع الجارية، أما الودائع الأخرى التي تودع بصناديق التوفير والادخار والتي تضمن لصاحبها الحق في السحب في أي وقت شاء فإن ذلك لا يتم بموجب أمر من صاحبها للبنك بالدفع للمستفيد ولكن يكون بشكل أخر وهو استعمال دفاتر التوفير ولذلك فإن هذه النقود لا تتمتع بالسيولة المطلقة ولهذا سميت بشبه النقود[1].

5. النقود الالكترونية: بدأت الأدبيات الحديثة في استخدام مصطلحات مختلفة للتعبير عن مفهوم النقود الإلكترونية، فقد استخدم البعض النقود الرقمية أو العملة الرقمية بينما استخدم البعض الآخر مصطلح النقدية الإلكترونية، وبغض النظر عن الاصطلاح المستخدم، فإن هذه التعبيرات المختلفة تشير إلى مفهوم واحد هو النقود الإلكترونية، وكما اختلف علماء الاقتصاد حول الاصطلاح، فقد اختلفوا أيضا حول وضع تعريف محدد للنقود الإلكترونية، فلقد عرفتها المفوضية الأوروبية بأنها" قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم وضعها في متناول

[1] نور محمود محمّد، **أسس ومبادئ النقود والبنوك** ، مكتبة التجارة والتعاون، بدون سنة نشر، مصر، ص 37.

المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية، وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة، إلا أن هذا التعريف ليس مانعا وتعوزه بعض الدقة، حيث أنه لا يستبعد دخول وسائل الدفع الإلكترونية وهي أمر مختلف عن النقود الإلكترونية، ونفس الشيء يقال عن التعريف حيث ذهب إلى اعتبارها قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة بشكل إلكتروني أو على أداة إلكترونية يحوزها المستهلك، ولقد توسع البعض في مفهوم النقود الإلكترونية، فعرفها بأنها نقود يتم نقلها إلكترونيا[1].

وفي الواقع فإننا نستطيع أن نعرف النقود الإلكترونية بأنها قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي، وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها، وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة.

مما سبق يمكن استنتاج أن الكتلة النقدية في أي دولة على العموم مكونة من كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد والمؤسسات، والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي والنظم المصرفية في هذا البلد، وهذا التطور هو ما أفرز عدة مفاهيم للكتلة النقدية، أو كما يسميه بعض الاقتصاديين بمقاييس الكتلة النقدية وهي[2]:

- **الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (المجمعM_1):** يشمل وسائل الدفع الكاملة السيولة (مثل الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي والتي تتداول بين الأعوان غير الماليين، ونقود التجزئة الصادرة عن الخزينة العمومية، والمدمجة في التداول من قبل البنك المركزي) والودائع تحت الطلب بالعملة الوطنية والتي تتداول بالشيكات الموجودة لدى مؤسسات الإقراض والخزينة وكل المؤسسات التي يسمح لها القانون بذلك، والتي تكون حسب قانون كل بلد.
- **الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (المجمع M_2):** يشمل المجمع M_1 والتوظيفات تحت الطلب بالعملة الوطنية التي يستحق عليها فوائد دائنة، هذه التوظيفات تودع لدى مؤسسات الإقراض والخزينة، وهي غير قابلة للتحريك بواسطة الشيك ولكن يتم تحريكها عن طريق تقديم الدفتر(دفاتر الادخار المصرفية العادية) وهي سائر دفاتر الادخار لدى كافة المؤسسات المصرفية.
- **الكتلة النقدية بمفهومها الأوسع (المجمع M_3):** يشمل بالإضافة إلى المجمع M_2 كل الودائع وسندات الدين القابلة للتداول بالعملات الأجنبية، والتوظيفات لأجل غير القابلة للتداول.
- **المجمع M_4:** يتضمن بالإضافة إلى المجمع M_3 أوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان غير الماليين الصادرة عن المؤسسات، سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة والموجودة بيد الأعوان غير الماليين.

---

[1] فارس هباش، **دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف: دراسة حالة الجزائر (1992-2011)**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، الجزائر، 2014، ص216.

[2] P.J. Lehmann, **Le Système Des Réserves Obligatoire Et Le Contrôle De La Masse Monétaire**, presse universitaire de Rouen, sans année de publication , France, p444

المطلب الثاني: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها.

تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي صاحبت التطور الاقتصادي، وكونها تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة، فإن ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، كذلك فإن درجة فاعليتها وأهميتها النسبية كإحدى سياسات الاستقرار الاقتصادي تختلف من اقتصاد إلى آخر في ضوء تفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة والتفاوت في درجة تطور الأسواق النقدية والمالية من دولة إلى أخرى، واختلاف الحالات الاقتصادية السائدة.

أولا: تعريف السياسة النقدية.

يعد مصطلح السياسة النقدية من المصطلحات الحديثة نسبيا، إذ ظهر في أدبيات علم الاقتصاد خلال القرن التاسع عشر، وشهد تطوره في غضون القرن العشرين من خلال الاهتمام بالاقتصاد التطبيقي الذي سعى إليه الاقتصاديون لمعالجة المسائل الخاصة بالسياسة النقدية الناجمة عن المشاكل التي أوجدتها الدورات الاقتصادية المتكررة، وبذلك أصبحت جزءا من السياسة الاقتصادية العامة للدولة التي تهدف إلى التأثير على مجرى الفعاليات الاقتصادية وأحكامها بالاتجاه الذي يضمن تحقيق الغايات العامة للاقتصاد[1].

يتباين مفهوم السياسة النقدية من نظام إلى آخر طبقا لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي الذي يعمل فيه، إذ تمثل السياسة النقدية موقف السلطة السياسية من النظام النقدي للمجتمع الذي تقوده أيا كان هذا الموقف، وعاكسا بالوقت نفسه درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلد من خلال معرفة عناصر النظام النقدي[2]. وقد تناول الاقتصاديون تعريف السياسة النقدية من عدة جوانب، حيث عرفها "Marc Montoussé" بأنها: "مجموعة من الإجراءات المتخذة من قبل السلطة النقدية والحكومة للتأثير في النشاط الاقتصادي والحفاظ على استقرار الأسعار عن طريق تنظيم كمية وتكلفة النقود"[3]، ويعرفها الاقتصادي "G.L.Bash" بأنها "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي، سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية"[4]، كما يعرفها "Einzig" بأنها سياسة تشمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي"[5]، وقد عرفت السياسة النقدية من قبل "Kent" بأنها" إدارة

[1] P. Einziq, **Atext Book On Monetary Policy** , 3th Edition, Magmilan St. Martin's Press, London,1972, p32.
[2] P.A. Samuelson, W.D. nordhaus **, Economics McGraw-Hill ,**Co-12 Edition, Singapore ,1985, p.34 .
[3] M. Montoussé, **Economie Monétaire Et Financière**, édition Bréal, france, 2000 p217.
[4] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص98.
[5] زكرياء الدوري، يسرى السمرائي، **البنوك المركزية والسياسة النقدية**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص185.

التوسع أو الانكماش في حجم النقد بغرض تحقيق هدف معين"[1]،وتعرف السياسة النقدية أيضا أنها تلك السياسة التي لها قدرة التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلاقة: النقود -الدخل [2].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية، بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير والتشريعات والإحكام والقوانين والأوامر التي تتخذها السلطات النقدية أو الحكومية للتأثير في عرض النقدي وفي سلوك الأعوان الاقتصاديين باستخدام مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة، وذلك باتخاذها اتجاهين هما:

- **السياسة النقدية الانكماشية:** تقوم من خلالها السلطة النقدية بخفض الإنفاق وتقييد الائتمان، وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة.
- **السياسة النقدية التوسعية:** وهي تمثل عكس الحالة الأولى، حيث تقوم السلطات النقدية في هذه الحالة بزيادة سرعة نمو الكتلة النقدية بتشجيع الائتمان وبتخفيض معدل الفائدة ورفع حجم وسائل الدفع.

ثانيا: أهداف السياسة النقدية.

يجب على السلطات النقدية تصميم إستراتيجية نقدية بأهداف واضحة نهائية وأهداف وسيطة وأهداف أولية (ومن غير الممكن أن تكون هناك استراتيجيه بدون أهداف عامة[3]، وتنطوي الأهداف العامة على تقليل الفوارق بين الناتج القومي الإجمالي الفعلي والناتج القومي الإجمالي المرغوب فيه وليس هذا بالهدف الوحيد الذي ترغب السلطات في تحقيقه ولكنه هدف عام يمثل نطاقا عريضا من استراتيجيات السياسة (ويختلف استخدام السلطات النقدية للغرض الوسيط باختلاف مصادر الصدمات الاقتصادية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي[4] .

تسطر الحكومات المعاصرة عدة أهداف تسعى من خلالها إلى تحقيق الإستراتيجية المتوخاة من التطبيق الجيد لسياسة نقدية محكمة، وتتمثل هذه الأهداف في أهداف أولية، وسطية ونهائية.

1. الأهداف الأولية: تمثل الأهداف الأولية حلقة بداية في تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية، فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل، ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة.

---

[1] أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف**، دار الوائل للنشر، الأردن، 2005، ص183.

[2] صالح مفتاح، **المرجع السابق**، ص98.

[3] باري سيجل ، **النقود والبنوك والاقتصاد**، ترجمة: طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص288.

[4] الصادق علي توفيق وآخرون، **السياسات النقدية في الدول العربية**، منشورات صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، 1996، ص44.

وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى وهي مجمعات الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية، ومجموع احتياطات البنوك، واحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة[1]، أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف سوق النقد، وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

1.1.مجمعات الاحتياطات النقدية: هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ويرتبط عدد هذه المجتمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعات المصرفية والمنتجات المالية، وتعطي هذه المجتمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات، ويهدف المسح النقدي إلى المساعدة على تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخلات السلطات النقدية.

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك؛ أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى؛ أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة).

وقد أثير النقاش داخل النظام المصرفي، وخارجه حول ما هو المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة ؟ وأصبح لكل منها مؤيد ومعارض، فلقد دافعت بعض البنوك المركزية في أمريكا عن القاعدة النقدية كهدف أولي أو تشغيلي لسنوات عديدة كما دافعت بعض الفروع الأخرى عن استخدام مجمعات الاحتياطات الأخرى كهدف أولي وانتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول أهمية كل مجمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة، وليس بالتنظير فقط، ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة، ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط، وطالما أن الأمر كذلك فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه المجاميع كهدف أولي أو تشغيلي .

2.1.ظروف سوق النقد: وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة*، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى

[1] باري سيجل ، **المرجع السابق**، ص 293.

*الاحتياطات الحرة: تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الاحتياطات الفائضة .

ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك[1]؛ كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزانة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء، ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

اختلف الاقتصادوين حول هذا الموضوع حيث استعملت ظروف سوق النقد في العشرينيات إلى غاية الستينيات، ولكن في السبعينيات زاد الاهتمام أكثر بمجمعات الاحتياطات، وبالتالي فإن الاختلاف حول مدى أفضلية استخدام المجموعة الأولى أم الثانية، وبالتالي فإن النقاش يتلخص في أي من الأهداف الأولية لاستخدامه حلقة ربط قوية التأثر بالأدوات النقدية والتأثير على الأهداف الوسيطة، ولذلك نرى أن الهدف الأولي الأفضل هو ذلك الذي يتصف بالتأثر والتجاوب بسرعة مع تغير الأدوات النقدية المستعملة ويسهل قيادة الاتجاه المرغوب للأهداف الوسيطة المستعمل.

2. الأهداف الوسيطة: الأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية، وتستخدم السياسة النقدية الأهداف الوسيطة نظرا لفوائدها وهي[2]:

- يمكن للسلطات النقدية أن تؤثر في هذه المتغيرات وبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر على تقلبات المجمعات النقدية، على سعر الصرف، وعلى معدلات الفائدة .
- تعتبر الأهداف الوسيطة بمثابة إعلان عن إستراتيجية للسياسة النقدية، فعندما يعلن البنك المركزي عن أهدافه الوسيطة فإنه يريد:
  - إعطاء الأعوان الاقتصاديين إطارا مرجعيا لتركيز وتوجيه توقعاتهم .
  - الالتزام بالتحرك في حالة عدم بلوغ هذه الأهداف الوسيطة .
  - عندما تنتشر الأهداف الوسيطة فهي تمثل استقلالية لعمل السياسة النقدية، كما تشترط أن يكون الهدف الوسيط يعكس الهدف النهائي المنشود، وتكون الأهداف واضحة وسهلة الاستيعاب بين المتعاملين.

اعتمدت المدرسة الكينزية والنقدية مؤشرات وأهدافا وسيطة مختلفة، والمؤشر هو المتغير الذي تسمح تحركاته باتجاه الأهداف النهائية، فهو عامل استدراك ما يمكن أن ينجم من انحرافات عن تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية، من ثم يمكن تمييز ثلاثة نماذج أساسية ممكنة من الأهداف الوسيطة هي:

1.2.معدل الفائدة كهدف وسيط: بالرغم من اعتماد الاقتصاديين على معدل الفائدة باعتباره وسيطا، إلا أن ثمة خلافا بينهم في تحديد تلك العوامل التي تحدد على أساسها معدلات الفائدة، حيث يرى" كينزيون" أن معدل

[1] أحمد أبو الفتوح الناقة، **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998، ص 134.

[2] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية: مع إشارة لحالة الجزائر (1990-2000)**، المرجع السابق، ص 116.

الفائدة يتحدد على أساس كمية النقود قيد التداول، بينما يرى الكلاسيك أن معدل الفائدة يتحدد على أساس العرض بين رأس المال القابل للإقراض، والطلب من جهة المنظمين لتمويل استثماراتهم.

تبرر المدرسة الكينزية اهتمامها بمعدل الفائدة بأن المستثمرين والعائلات على حد سواء هم شديدو الحساسية لمعدلات الفائدة من ناحية تكلفة قروضهم، ومن ناحية تلقى التعويضات عن توظيف مدخراتهم، ولذلك يجب على السلطات العامة أن تهتم بتقلبات معدلات الفائدة، ولكن المشكل يكمن في تحديد المستوى الأفضل لهذه المعدلات، وعلى السلطات في هذه الحالة أن تحافظ على أن تكون تغيرات مستوى معدلات الفائدة ضمن هوامش أو مجالات واسعة كثيرا وحول مستوى وسطي مقابل للتوازن في الأسواق، لأن المجال الواسع لتقلبات معدلات الفائدة يمكن أن يحدث تذبذبا في الاستقرار الاقتصادي وأن عمليات متتالية من عدم التوازن تتولد عنها حالات أيضا متوالية من التضخم والركود، ولهذا السبب تكون السلطات مضطرة أن تترك هامشا لخلق كمية من النقود أكبر أو أقل من تلك التي كان من المفروض تقييدها بالهدف الكمي بالنسبة للمجمعات النقدية[1] .

2.2. معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى: سعر الصرف هو السعر أو المعدل الذي على أساسه يجري تبادل عملة معينة بعملة أخرى أو بالذهب[2]، ولقد أخذ هذا الغرض الوسيط مع بداية التسعينيات مكانة هامة جدا ويعتبر سعر الصرف مؤشرا نموذجيا لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، وذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تعادل القدارت الشرائية، ولا يكون هذا إلا في حالة تدخل البنك المركزي في سوق الصرف، إلى أن استخدام سعر الصرف كهدف وسيط يحتوي على العديد من المخاطر خصوصا في ظل نظام سعر الصرف الدائم، حيث أن أسواق الصرف ليست منتظمة وهي تتعرض لتقلبات شديدة مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف[3].

عندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب، لأن أسواق الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض لتقلبات، كما يلعب معدل الصرف دورا مهما في معرفة الإستراتيجية الاقتصادية والمالية لحكومة ما، ولذلك فإن الاختيار المدرك أو غير المدرك لعدم تقدير سعر صرف ملائم له نتائج ثقيلة منها [4]:

- إن المحافظة على مستوى منخفض أكثر للعملة يشجع الضغوط التضخمية ويؤدي إلى إتباع سياسة سهلة في الأجل القصير تدفع بالمقابل في الأجل الطويل إلى إضعاف القدرة الصناعية للدولة والانخفاض النسبي لمستوى معيشة الأفراد .

[1] ملاك وسام، **النقود والسياسات النقدية الداخلية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000، ص 197.

[2] هيكل عبد العزيز فهمي، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1986، ص306.

[3] عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية : دراسة تحليلية تقييمية** ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص76 .

[4] P. Jaffrié , **Monnaie et politiques monétaires** , 4ieme Edition , Economica , 1996, P 103.

- إن البحث عن الحفاظ على مستوى مرتفع أكثر، يفرض على الأعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا وهو ما يحدث اختفاء بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم، وهو ما يبطئ النمو وفي الأخير يؤدي إلى سياسة متشددة يمكن أن تؤدي إلى الفشل .

ولذلك فإن الاقتصاديات الواسعة والمتنوعة والتي تتميز بانفتاح قليل على الخارج والتي ترتبط بشريك اقتصادي أساسي، لا يمكن لها أن تركز جميع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف، ولذلك فإن الهدف الوسيط الداخلي يبدو ضروريا في هذه الحالة، لأنه في حالة المضاربة على نقد معين، إذا لم يكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية يمكن للبنك المركزي أن يستنفد احتياطاته من العملة الصعبة مقابل الخلق المفرط للنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا.

3.2. المجمعات النقدية كهدف وسيط: يعد تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية أمرا ضروريا ليكون متناسبا مع معدل النمو الاقتصادي[1]، ويمثل هذا الهدف بالنسبة للمدرسة النقدية الهدف المركزي للسلطات النقدية، ولهذا السبب فإن السلطات النقدية في كل الدول المتقدمة حددت أهدافا في هذه المجمعات بالتدريج، بداية بشكل غير معلن ثم معلن.

يمكن التعرف على هذه المجمعات النقدية من قبل الجمهور ولذلك فإن الكتلة النقدية تمثل النقود المتداولة التي يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها ولكن في السنوات الأخيرة برز مشكل رئيسي يتمثل في أن تحديد المجمع النقدي أو كمية النقد لم تعد سهلة كما كانت في الماضي نظرا لتغير سرعة تداول النقد ونتيجة للابتكارات المالية الحديثة ولهذا فإنه يبقى الإشكال مطروحا، عن ما هي المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة وبدون غموض أو تعقيد، وهل يلجأ إلى المجمع النقدي الضيق M_1 أو M_2 أو المجمع النقدي الأوسع M_3 أو M_4 عند وجود ابتكارات مالية مستمرة.

3. الأهداف النهائية: طالما تمثلت الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، حيث تبدأ إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة، وعموما هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام وللسياسة النقدية بشكل خاص في المربع السحري لـ "N. Kaldor" [2]:

- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- العمالة الكاملة.
- تحقيق معدل عال من النمو.

---

[1] وليد مصطفى شاوش، **السياسة النقدية: بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، معهد العالمي للفكر الاقتصادي، الأردن، 2010، ص192

[2] أكثر تفصيلا انظر:

-N. Kaldor, **Conflicts in National Economic Objectives** Economic Journal, Vol. 81, No. 321 ,1971, pp1-16.

- توازن ميزان المدفوعات.

جاءت هذه الأهداف الرئيسية لتطور معرفة دور السياسة النقدية، ففي البداية (المدرسة الكلاسيكية) كانت السياسة الوحيدة الموجودة بيد السلطات النقدية هي السياسة النقدية، وكان هدفها الوحيد هو تحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم، وبعد أزمة 1929 جاء "J.M Keynes" بسياسة أخرى بديلة هي السياسة المالية وظهر هدف آخر لها وهو تحقيق العمالة الكاملة [1].

وفي منتصف الخمسينيات أصبح هناك هدف آخر للسياسة النقدية هو تحقيق معدل عال من النمو، وفي السنوات الأخيرة ظهر هدف رابع للسياسة النقدية وهو توازن ميزان المدفوعات.

1.3.استقرار المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم): يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية، نظرا لأهميته في تفادي مشكل التضخم ومكافحته وكذا علاج مشاكل الكساد والركود، حيث أنه في حالة عدم التأكد من تقلبات أسعار السلع والخدمات يؤثر هذا سلبا على الاستقرار والنمو الاقتصادي، وبالتالي يصعب التخطيط للمستقبل كما يضر بالأمن والاستقرار الاجتماعي.

حسب "M. Freidman" فإن التضخم هو دائما ظاهرة نقدية، ودليله في ذلك أن أي بلد مر بتضخم عجز الموازنة إثر التوقعات الخاصة، والتضخم المستورد الناتج من التجارة الدولية وتغييرات أسعار مستمرة مر أيضا بمعدل نمو مرتفع للعرض النقدي[2].

يرجع "M. Freidman" أسباب التضخم إلى[3]:

- زيادة الإصدار النقدي لتمويل الاتفاق الحكومي.
- التمسك بأسعار صرف ثابتة، وهو ما أدى إلى انتشار التضخم المستورد كاستيراد بعض الدول للتضخم مثل ألمانيا الغربية واليابان من الولايات المتحدة .
- التوسع في الدور الحكومي مع تفضيل الحكومات للضرائب غير المباشرة في وقت التضخم.
- اعتماد الحكومات سياسة العمالة، وهو ما جعلها تستعمل مقاييس لتقدير فترات البطالة الموسمية وهذه المقاييس أدت إلى زيادة معدل النمو النقدي .

من خلال استقراء التاريخ نجد أن معالجة استقرار الأسعار لم يتم حتى في الدول الرأسمالية إلا عن طريق تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وذلك بإصدار القوانين والتشريعات التي كونت سياسات عديدة منها السياسة النقدية، كما ثبت أن التضخم ظاهرة نقدية، فالنقديون يرون أن العلاقة بين الأسعار وعرض النقود هي علاقة

---

[1] صالح مفتاح، **المرجع السابق**، ص124.

[2] عبد النعيم محمد مبارك، محمود يونس، **اقتصاديات النقود والمصيرفة والتجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1996، ص328.

[3] أكثر تفصيلا انظر:

-M. Freidman, **Monetary Correction: A Proposal for Escalator Clauses to Reduce the Costs of Ending Inflation**, Institute of Economic Affairs. First published by the Institute of Economic Affairs, London, 1974 , pp 27-28 .

خطية وطردية تماما، ذلك أن زيادة كمية النقود تظهر في ارتفاع الأسعار بنفس النسبة، بينما شبه "J.M Keynes" عمل السياسة النقدية خلال الخمسينيات بعمل الخيط، إذ يمكن للسياسة النقدية أن تشد الاقتصاد (تقيده) ومن ثم تسيطر على التضخم[1].

إن استهداف السياسة النقدية علاج التضخم واستقرار الأسعار يظهر أن هناك علاقة بين النقود والأسعار، لأن وجهات نظر الكينزيين والنقدويين لعملية التضخم ليست مختلفة كثيرا، إذ يعتقد كلاهما أن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معدل نمو العرض النقدي مرتفعا، ولهذا يعتقد معظم المفكرين الاقتصاديين بوجود هذه العلاقة، ومن هنا يبرز أثر النقود على مستويات الأسعار لأن التضخم لم يظهر في اقتصاد المقايضة.

ولقد بين "M. Freidman" في خطاب له أمام أعضاء الجمعية الاقتصادية الأمريكية سنة 1967 إن كل تضخم شديد قد يولد عنه توسع نقدي، وأن كل انكماش رئيسي في هذه الدولة قد نتج إما عن اضطراب نقدي أو تأثر بشدة الاضطراب النقدي[2]، ومن ثم فإن التحكم في الأسعار لا يتحقق إلا بالتحكم في زيادة كمية النقود، ومن خلال التجارب التاريخية لدول مرت بمشكلة التضخم مثل ألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لم تستطع القضاء على التضخم إلا بعد تحقيق استقرار معدل النمو في المعروض النقدي.

يقول "M. Freidman" بأنه لا يمكن القضاء على التضخم المستمر لمدة إلا بسياسة نقدية انكماشية وهي تخفيض معدلات النمو النقدي، مع معرفة أسباب هذا التوسع النقدي والوضع الاقتصادي، فمثلا إذا كان سبب التوسع النقدي هو تمويل الاتفاق الحكومي عن طريق زيادة الإصدار النقدي، فهذا يخفض عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي وبزيادة الضرائب أو تمويل العجز في الميزانية بالاقتراض وليس بإصدار نقود جديدة[3].

إن تثبيت معدل نمو النقود قد يكون سهلا في الدول المتقدمة نظرا لوجود اقتصاد نقدي متطور وجهاز مصرفي متقدم أيضا، وتوافر الأسواق المالية والنقدية التي تتيح فرصة لتطبيق أدوات السياسة النقدية بشكل ملائم، ولكن الأمر يختلف عنه في الدول النامية نظرا لضيق السوق المالية والنقدية، واعتماد اقتصادها على اقتصاد المديونية.

إن في استعمال السياسة النقدية لمحاربة التضخم أو استقرار الأسعار ميزة، بحيث إن آثارها على تقييد عرض النقود وتقييد الائتمان، سوف يتم الشعور بها بدرجات متساوية لدى الهيئات والأفراد، ثم إن آثارها هذه لا تبدو واضحة على الأفراد، وإنما تكون مختفية إذا ما قورنت بالسياسة المالية في محاربة التضخم واستقرار الأسعار، لأن هذه الأخيرة تشتمل على تحقيق فائض في الإنفاق الحكومي في أوقات التضخم، بينما يعبر الأفراد عن رغبتهم دائما في

---

[1] جيمس جوارتيني، ريتشار ستروب، **الاقتصاد الكلي:الاختيار العام والخاص**، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1988، ص 296.

[2] عبد العظيم حمدي، **السياسات النقدية والمالية ومقارنة إسلامية**، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 73.

[3] أكثر تفصيلا انظر:

-M. Freidman, **The ptimum quantity of money and other essays** , london , macmillan, 1973, p 95.

خفض الدين العام للحكومة، والوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك هي زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق الحكومي، وهذان الإجراءان لا يتمتعان بأية استجابة من طرف الأفراد، وهكذا تتمتع السياسة النقدية بميزة تقبل الأفراد لها نظرا لاختفاء الآثار عليهم في محاربة التضخم[1].

2.3.العمالة الكاملة: ويعتبر هذا الهدف مهما لسببين، السبب الأول يتمثل في أن معدل البطالة المرتفع يسبب مشاكل اجتماعية، فتصبح العائلات تواجه مشاكل مالية حقيقية والسبب الثاني يتمثل في أن معدل بطالة مرتفعا يضيع للاقتصاد عناصر إنتاج تتمثل في اليد العاملة غير المستغلة، والتي تعتبر موردا اقتصاديا هاما.

ولمحاربة البطالة وتحقيق هدف التشغيل الكامل يجب أن تمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الاقتصاد لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة العمالة، إلى جانب تنشيط الطلب الفعال[2].

إن مصطلح العمالة الكاملة يكتنفه الغموض، وهناك نقاش حاد حول تعريف من هو العاطل عن العمل، لأنه في الواقع ليس كل من لا يعمل يعد عاطلا عن العمل، لأن هناك فرقا بين القعود عن العمل والبطالة، فقد لا يعمل الفرد في وقت ما لسبب ما مثل المرض أو الإحالة على التقاعد أوفي فترة التكوين أو عدم القدرة على العمل إلى غير ذلك، فهؤلاء الأشخاص يكونون خارج قوة العمل ولكن ليسوا بالضرورة ضمن قائمة العاطلين عن العمل (البطالة)، ولكن البطالة تحدث عندما لا يجد كل قادر على العمل وراغب فيه فرصة عمل، ويعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل، مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي، ونجد في الاقتصاد الأمريكي مثلا أن مرحلة العمالة الكاملة تتحقق عندما تصل نسبة العمالة إلى 94 أو 95% من إجمالي قوة العمل، وتتحقق العمالة الكاملة عندما يكون لكل شخص لديه مهارة ويرغب في العمل منصب عمل، وتظهر أهمية العمالة الكاملة في أنها وسيلة وليست غاية، لأن الوصول إلى تحقيق العمالة هو الوصول إلى إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ويطلبها، ولذلك تبقى العمالة الكاملة هدفا طويل الأجل ترسمه الحكومات وتسعى جاهدة للوصول إليه نظرا لما للبطالة من مضار على الاقتصاد فهي تعبر عن هدر في طاقات المجتمع الإنتاجية وضياع في موارد الإنتاج، وكلما زاد انتشارها قلت فرصة تعظيم النمو الاقتصادي، كما أن لها سلبيات اجتماعية أخرى كالإحباط والفشل لدى الأفراد العاطلين عن العمل، ولمحاربة البطالة وتحقيق هدف العمالة الكاملة يجب أن تلمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الحياة الاقتصادية، لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة فرص العمل[3].

3.3. تحقيق النمو للاقتصاد الوطني: يعتبر من أهم أهداف السياسات الاقتصادية عامة والسياسة النقدية خاصة، وقد بدأ الاهتمام بدور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان الاهتمام قبل ذلك ينصب على هدف تحقيق العمالة الكاملة، ودور السياسة النقدية هو تحقيق معدل

---

[1] عبد المنعم راضي، **تقييم دور السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم**، محاضرات معهد الدراسات المصرفية، مصر، 2005، ص 52.

[2] F. Mishkin**, monnaie, banque et marchés financières**, 7eme édition, Pearson édition, France, 2004, p516.

[3] صالح مفتاح، **المرجع السابق**، ص127

مرتفع للادخار والتأثير على معدل الاستثمار من خلال التوسع الائتماني، حتى يمكنها الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع اقتصادياتها على طريق النمو الذاتي السريع.

لتعب السياسة النقدية دوراً هاماً في توجيه السياسة الإستراتيجية والاقتصادية العامة للدولة، إذ أنها تتحكم في حجم وسائل الدفع من حيث تأثيرها على حجم الائتمان وعلى سعر الفائدة وبالتالي على الاستثمار ونموه وتحقيق التنمية الاقتصادية وهو رفع معدل الاستثمار، ولما كان كل استثمار لابد أن يقابله ادخار، فإن رفع معدل الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الادخار اللازم لمواجهة متطلبات الاستثمار، إذا المشكلة هي مشكلة تمويل الاستثمار بمعنى آخر تمويل التنمية الاقتصادية، والتمويل قد يكون محلياً كما قد يكون أجنبياً.

إذا نظرنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد الوطني، نجد أنها باستطاعتها أن تعمل على تحقيق ذلك، كما أنها تساعد في المحافظة على النمو، ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي، كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفؤة وتوافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة، ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل، وكذلك مع سياسة مالية ملائمة غير مناقضة لدور السياسة النقدية .

يرى "M. Freidman" أن وضع معدل عال للنمو الاقتصادي كهدف محدد أو مرغوب فيه ليس أمرا محققا، وذلك في قوله: « لا توجد طريقة للمجتمعات الحرة للقول مسبقا أن هناك معدلا محددا للنمو ترغبه أو تحتاج إليه، أو القول أن هناك معدلا عاليا وآخر منخفضا، ولكن معدل النمو الاقتصادي هو الناتج الكلي لكل جهود الأفراد الذين نجحوا في تحقيق طموحاتهم بمعدل الفائدة السليم »[1].

4.3. تحقيق توازن ميزان المدفوعات: يعبر ميزان المدفوعات عن رصيد معاملات الدولة مع العالم الخارجي ويعرف بأنه: هو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية، وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد، خلال فترة زمنية معينة، وغالبا ما تحدد بسنة واحدة[2]

يتم تحقيق توازن ميزان المدفوعات بإتباع سياسة تحرير وتقويم الصرف، ففي ظل السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم، فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، مما يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يخفض من حدة ارتفاع الأسعار المحلية، وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات.

[1] W. Hornit, M. paul, **Monetary Policy and Financial System**,4th Edition, new jessey Prentice hall, 1979, P 494.

[2] عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص70

ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي إلى دخول مزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة، مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات، وهكذا نجد أن تقليل كمية النقود (الائتمانية) داخل الاقتصاد القومي، ورفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات [1].

كما يمكن للسياسة النقدية أن تلعب دورا في تحسين ميزان المدفوعات، وذلك من خلال العمل على رفع أسعار الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد، بإتباع نظام صرف للعملة مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض موارده[2] ، إلا إن آثار هذه الإجراءات لا تتم بنفس الدرجة في كل حالة تطبق فيها وإنما يعتمد الأمر على كثير من الظروف والعوامل الأخرى.

ولكن هناك اختلاف بين الاقتصاديين في نظرتهم إلى تحديد السياسة الواجب إتباعها لتحقيق التوازنين، فالتوازن الداخلي للاقتصاد يختلف عن التوازن الخارجي، إذ يمكن أن يتحقق التوازن الداخلي عند الوصول إلى العمالة مع المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، أما التوازن الخارجي فيتحقق عند توازن ميزان المدفوعات للبلد، وإذا نشأ تناقض بينهما فإن الميزان الداخلي يأخذ عادة أولوية عن الميزان الخارجي، ومع وجود هدفين، فإنه من الضروري عادة توافر أداتين من أدوات السياسة النقدية كحد أدنى لتحقيق كلا الهدفين بالكامل، وكل أداة ينبغي أن تتزاوج مع الهدف الذي تكون فيه أكثر فاعلية[3].

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية.

لتحقيق الأهداف المسطرة للسياسة النقدية تستخدم السلطات النقدية بصفتها المسؤولة عن تسيير وتنظيم الكتلة النقدية مجموعة من الأدوات والوسائل بحسب الحالات التي تواجه الاقتصاد، واستخدام هذه الأدوات يتباين من اقتصاد لآخر، وحسب الأهداف المحددة والقطاعات المستهدفة. وتشمل أدوات السياسة النقدية نوعين من الوسائل (الأدوات المباشرة والأدوات غير المباشرة)[4].

أولا: الأدوات غير المباشرة (الكمية) للسياسة النقدية.

تعتمد هذه الأدوات على استخدام السوق للتعديل النقدي بهدف التأثير على عرض وطلب النقد، ويسمح هذا الأسلوب لقوى السوق أن تعمل على تخصيص القروض.

1. عمليات السوق المفتوحة: تعني هذه السياسة دخول البنك المركزي للسوق النقدية والمالية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستخداما

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 275.

[2] هيل عجمي وآخرون، **النقود و المصارف**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 206.

[3] دومنيك سلفاتور، **الاقتصاد الدولي: سلسلة شوم**، ترجمة: محمد رضا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993، ص 189.

[4] أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجورمد، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج، عمان، 2003، ص 331.

خاصة في الدول المتقدمة، فقد اعتبرها "M. Freidman" من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي، ومن ثم حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك، فهي أداة غير تضخمية، إلا أنه يقر أن استعمال هذه الأداة غير كاف ما لم تصحب بأدوات أخرى خاصة تلك الأدوات المتعلقة بالسياسة المالية، وأن تتمتع الدول بأسواق نقدية ومالية متطورة ومنظمة[1].

وتسمح هذه العملية للسلطات النقدية بتوجيه تطور أسعار الفائدة في الاتجاه الذي يبدو لهم أكثر ملاءمة. ويؤدي استخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان[2].

ففي حالة معاناة الاقتصاد من ظاهرة التضخم يتدخل البنك المركزي عارضا ما بحوزته من أوراق مالية للبيع ومن ثم يقوم بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية فيتقلص حجم السيولة وتنخفض مقدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان، وإذا كان الاقتصاد يعاني من ظاهرة الانكماش يتدخل البنك المركزي لتشجيع الائتمان وتوفير السيولة اللازمة للأداء الاقتصادي، وذلك بشراء الأوراق المالية.

ولكن استخدام عمليات السوق المفتوحة يتعرض لبعض المشاكل منها[3]:

- مدى قدرة البنك المركزي على تسويق السندات في الأسواق المالية، ودخول البنك المركزي إلى الأسواق المالية عارضا بيع السندات يمثل أحد أساليب السياسة النقدية الانكماشية والتي تهدف إلى تخفيض السيولة النقدية لدى الجهاز المصرفي، وبالتالي تخفيض الكمية المعروضة من النقود، والسؤال هنا هو ماذا لو امتنع الجمهور ومنشآت الأعمال والمصارف عن شراء هذه السندات؟.

فاعتبار الأسواق المالية (السوق النقدية) نهاية تفاعل قوى العرض والطلب لتحديد الأسعار المناسبة التوازنية، وهنا قد يترتب على البنك المركزي تخفيض الثمن الذي يعرض به السندات إلى المستوى الذي يضمن تسويقها بالكامل، وعليه أن يتحمل النتائج المترتبة عن هذه السياسة والمتمثلة بارتفاع معدل الفائدة، وما لها من أثر سلبي على الاستثمار.

- الطريقة التي يتصرف بها البنك المركزي في الأرصدة النقدية المتراكمة لديه نتيجة بيع السندات في الأسواق المالية.
- ضرورة تكرار عمليات السوق المفتوحة وذلك لتحقيق الاستمرارية في مفعول السياسة النقدية الانكماشية.
- الآثار السلبية المترتبة على التدخل في آلية السوق الحرة.

ويتوقف نجاح البنك المركزي في تحقيق أهدافه باستخدام هذه الأداة على ما يلي[4]:

- مدى تطور سوق السندات الحكومية و أذون الخزانة.

---

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسة النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 190.

[2] عبد المجيد قدي، **المرجع السابق**، ص 90.

[3] أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجورمد ، **المرجع السابق**، ص 335.

[4] عبد المجيد قدي، **المرجع السابق**، ص 91.

- ❖ مدى تطور سوق الأوراق المالية وحجمها.
- ❖ مدى تنظيم وتطور الجهاز المصرفي.

2. المعدل الاحتياطي القانوني: تقوم البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي، ويطلق على هذه النسبة اسم الاحتياطي القانوني أو الإجباري[1].

وتعتبر هذه الأداة ذات هدف مزدوج فهي من جهة أداة لحماية المودعين وتمكينهم من ضمان السحب عند الحاجة لودائعهم، ومن جهة ثانية أداة للتأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان.

ففي أوقات الكساد يمكن للبنك المركزي أن يخفض من نسبة الاحتياطي، مما يساعد على زيادة التسهيلات الائتمانية وتنشيط المعاملات وزيادة الطلب مما يؤدي إلى زيادة التشغيل والدخل الوطني للمجتمع.

وفي حالات التضخم يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي النقدي للحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ومعدلات التوظيف ومنه انخفاض الطلب وبالتالي انخفاض الأسعار.

ويلجأ أحيانا إلى التمييز بين معدلات الاحتياطي القانوني تبعا لأنواع الودائع، فتعرض معدلات مرتفعة عن الودائع تحت الطلب، ومعدلات منخفضة عن الودائع لأجل، لأن الودائع لأجل تتميز بالاستقرار بالمقارنة مع الودائع تحت الطلب.

تستخدم هذه الأداة على نطاق واسع لأنها سهلة الإدارة نسبيا بمقارنة بالأدوات الأخرى وتكون هذه الأداة أكثر فاعلية إذا كان وعاء الاحتياطات الإجبارية شاملا لجميع أنواع الودائع، وكذا افتراض عدم وجود تسرب نقدي (اكتناز) وعدم وجود طرق أخرى أمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية خارج البنك المركزي، ومدى استجابة ومرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغيرات المطبقة من قبل السلطات النقدية[2].

كما أن على السلطات النقدية مراعاة عدة مسائل مهمة عند استعمال هذه الأداة وهي[3]:

- ➢ مدى قدرة البنك المركزي على إدارة الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية، فمن الناحية العملية تعطينا الشواهد من تجارب البلدان المتقدمة الكثير من الأدلة على مدى ضعف البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية بالاعتماد على نسبة الاحتياطي النقدي، ففي بريطانيا مثلا، تستطيع البنوك التجارية بسهولة أن تتجاوز أزمة السيولة التي يثيرها رفع البنك المركزي لنسبة الاحتياطي النقدي، وذلك عن طريق استعادة الأموال التي تقوم بافتراضها لبيوت الخصم وبذلك تستطيع بناء أرصدتها النقدية دون الحاجة إلى تخفيض التسهيلات الائتمانية التي تقدمها.

---

[1] سهير محمود معتوق، **الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1988، ص 219.

[2] بلعزوز بن علي، **المرجع السابق**، ص 191.

[3] أسامة بشير الدباغ، اثيل عبد الجبار الجورمد، **المرجع السابق**، ص 337.

- كمية الأرصدة التي تحتفظ بها البنوك التجارية يوميا لدى أمانة الصندوق لديها، فمن المعروف أن نسبة غير قليلة **(**نحو 8 - 10 %**)** من الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية يتم الاحتفاظ بها و يتم تداولها يوميا بواسطة أمناء الصندوق. ويتم السحب من الأرصدة يوميا، وبالتالي فقياس حجم الأرصدة النقدية لدى هذه البنوك يتغير بالضرورة بحسب الوقت الذي تقوم فيه بعملية القياس، مما يجعل هذه الأرصدة عرضة للتغيير باستمرار، ومن شأن ذلك أن يجعل منها أداة غير دقيقة لتنفيذ السياسة النقدية.
- توقع المصارف التجارية لمجريات التغير في السياسة النقدية، فإذا توقعت البنوك التجارية سياسة نقدية متشددة تقوم على أساس رفع نسبة الاحتياطي النقدي، فإن هذه البنوك تستطيع الحد من هذه السياسة و ذلك باحتفاظها بكميات إضافية و فائضة من الأرصدة النقدية، وهكذا فرفع نسبة الاحتياطي لن يكون لها تأثير يذكر على توازن البنوك التجارية.

كما وجهت العديد من الانتقادات عند استعمال هذه الأداة نذكر منها:

- يتأثر حجم الائتمان في الواقع بالطرق الاقتصادية والمالية، ولذا فإن أي تغيير في الاحتياطي القانوني لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير حجم الائتمان.
- قد تؤثر معدلات الاحتياطي القانوني على ربحية البنوك التجارية مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإقراض.
- قد يؤثر معدل الاحتياطي القانوني على أسعار الأوراق المالية، خاصة السندات العمومية، فرفع هذا المعدي يؤثر على قدرة البنوك على الإقراض مما يجعلها تسعى إلى تعويض السيولة من خلال بيعها للمنشآت الموجودة لديها، مما يعمل على انخفاض أسعارها.

3. معدل إعادة الخصم: وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق التجارية للبنوك التجارية والإقراض منه باعتباره الملاذ الأخير، وتعتبر إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة[1].

كما يعتبر إحدى الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على كمية الائتمان نقصا وزيادة فإذا أراد البنك المركزي أن يحد من حجم الائتمان المصرفي لجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم ،حيث يؤدي هذا إلى رفع سعر الفائدة الذي تقترض به البنوك التجارية، أما إذا قام البنك المركزي يخفض سعر إعادة الخصم فإنه بذلك يشجع البنوك التجارية بدورها على خفض سعر الخصم مما يشجع الأفراد مستهلكين كانوا أو مستثمرين على خصم أوراقهم التجارية وبالتالي يمكنهم من التوسع في عمليات البيع بالأجل.

وفي حالات التضخم يرفع البنك معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان فترفع تكلفة الائتمان ومن ثم تكلفة التمويل، فيدفع ذلك المستثمرين إلى الامتناع عن الاقتراض و قد يلجأون إلى استثمار أموالهم في السوق المالية، وهكذا تخرج الأموال من فخ السيولة، فيتقلص حجم الكتلة النقدية و ينكمش.

[1] عبد المجيد قدي، **المرجع السابق**، ص 87.

وفي حالة إتباع سياسة توسعية فإنه يقوم بخفض معدل إعادة الخصم حتى يمكن البنوك التجارية بخصم ما لديها من أوراق تجارية والتوسع في منح الائتمان.

ويشكك العديد من الاقتصاديين في مدى فعالية هذه الأداة في تحقيق الأهداف الانكماشية أو التوسعية، خاصة في ظل تنوع مصادر التمويل، والتخلي عن نظام قاعدة الذهب وحرية تدفق رؤوس الأموال من وإلى الدول، ومن ثم لم تعد هذه الأداة سوى مؤشر أمام البنوك التجارية في اتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بسياسة الائتمان. إضافة إلى أن هناك بعض الاعتبارات والمشاكل العملية المترتبة عن استخدام هذه الأداة للتأثير في العرض النقدي، منها[1]:

- مدى فعالية معدل الخصم كأحدى أدوات السياسة النقدية على المدى الطويل، فاعتبار معدل الخصم كسعر يتحدد في الأسواق لا يمكن تغييره بشكل دائم ما لم يكن هذا التغيير قد جاء نتيجة للتحولات في ظروف العرض و الطلب النقدي، و لذا فإن التغيير الذي يجريه البنك المركزي على معدل الخصم كأسلوب للتحكم في العرض النقدي، لا يمكن أن يكون ذا فعالية على المدى الطويل إلا إذا رافق ذلك تغير في النقد نفسه.
- تغيير معدل الخصم وبالتالي تغير معدلات الفائدة وماله من أثر على الاتفاق الاستثماري على المدى الطويل.

ثانيا: الأدوات المباشرة (الكيفية) للسياسة النقدية.

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا، من أهمها[2]:

- **تأطير الائتمان:** وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة؛ ولكن استخدام هذه الأداة قد يقود إلى تشوهات قطاعية وذلك ما دفع إلى الاستغناء عنها في كثير من الدول.
- **النسبة الدنيا للسيولة:** ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم. وهذا حتى لا تفرط البنوك التجارية في الإقراض.

[1] أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجورمد، **المرجع السابق**، ص 342.

[2] J.P. Pattat, **Monnaie, Institutions financiers et politiques monétaires,** 4eme édition, Economica, Paris, 1987, p328.

- **الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:** ويستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، ومن شأن ذلك، التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها إلى الاقتصاد، ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات.
- **قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:** حيث تستخدم البنوك هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد.
- **التأثير والإقناع الأدبي:** وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

إن اعتماد الأسلوب المباشر للسياسة النقدية والرقابة على الائتمان ما فتئ التخلي عنه يتزايد من سنة إلى أخرى خاصة في العشريتين الأخيرتين من القرن العشرين لصالح الأساليب غير المباشرة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، وذلك لعدة أسباب أهمها:

- عمل الأساليب المباشرة على خفض المنافسة المصرفية بين البنوك التجارية نتيجة الإفراط في تحديد نشاطها من خلال السقوف و المؤثرات الواجب احترامها، و هذا من شأنه معاقبة البنوك التي تتسم بالحيوية والفعالية.
- عمل هذه الأساليب على الإضرار بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر من الشركات الكبرى، كون هذه الأخيرة بإمكانها القيام بإقراض السيولة الزائدة لديها لمؤسسات أخرى بفوائد أعلى.
- تؤدي هذه الأساليب إلى بروز مشاكل إدارية نتيجة التمييز بين القطاعات.
- انعدام الضمانات الكفيلة بكون التسهيلات الائتمانية المقدمة لبعض القطاعات سوف تستخدم للأغراض المحددة لها.
- يؤدي استخدام هذه الأساليب إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد نتيجة التمييز غير العقلاني بين القطاعات.

مما سبق يمكن استنتاج أربع قنوات لتأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي[1]:

- **قناة سعر الفائدة:** يعرف سعر الفائدة بأنه ذلك العائد من استثمار الأموال لمدة زمنية محددة مقابل تنازل المقرض عن التصرف بأمواله طيلة هذه الفترة، وتعبر هذه القناة عن الآلية التقليدية لانتقال اثر السياسة النقدية إلى هدف النمو الاقتصادي.

[1] حسين علي عمر، **قنوات تأثير السياسة النقدية: حالة الكويت**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 7، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص252.

- **قناة سعر الصرف:** عرف سعر الصرف بأنه النسبة التي تحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني، أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي، وتوجه هذه القناة للتأثير على الصادرات والواردات وبذلك فهو أكثر تأثيرا على ميزان المدفوعات، وترجع أهمية سعر الصرف من حيث استجابة الاقتصاد المحلي له من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.
- **قناة أسعار السندات المالية:** يرى أصحاب المدرسة النقدية أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد من هذا المبدأ يمر عبر قناتين ثانويتين هما[1]:
  - **قناة أو مؤشر (tobin) للاستثمار:** تنجم عن انخفاض عرض النقود زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها، ما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر (tobin) وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار وعليه يتراجع الناتج الحلي الخام.
  - **قناة اثر الثروة على الاستهلاك:** فيترتب عنها انخفاض عرض النقود ثم انخفاض أسعار الأوراق المالية، وبالتالي انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.
- **قناة الائتمان:** تشتمل هذه القناة على كل من **"قناة الاقتراض المصرفي"** و **"قناة موازنة المؤسسات"**، أما الأولى فيؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف، فينخفض بذلك الائتمان المصرفي الذي يقلل من الاستثمار وبالتالي الحد من النمو؛ أما القناة الثانية، فإن انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض صافي قيمة المؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض، ويترتب عن ارتفاع سعر الفائدة انخفاض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد من مخاطر اقترضها والذي يؤثر على الاستثمار في القطاع الخاص وبالتالي على النمو.

[1] أكثر تفصيلا انظر:

-J. Bichot, **La Monnaie Et Les Systèmes Financiers** , Ellipes Marketing Edition, paris, 1997,p155.

المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية.

للدولة دور هام وأساسي في إدارة الاقتصاد الكلي على النحو الذي يكفل الاستقرار في الاسعار والتوازن الخارجي والعمالة الكاملة والعدالة في التوزيع، ومنع الاحتكارات الخاصة بالإضافة إلى وظائف الدولة التقليدية في الأمن والدفاع والقضاء حتى في ظل نظام الاقتصاد الحر، ولهذا يتطلب من الدولة التدخل المدروس في الحياة الاقتصادية بحيث لا يمنع تدخلها هذا قوى السوق من أن تعمل بطريقة صحيحة وفي نفس الوقت تتسنى لها إدارة دفة الاقتصاد بما يتلاءم مع أهدافها التنموية، لذلك احتلت السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية كالسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف، لأنّها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها.

أولا: تعريف السياسة المالية.

اقترن مفهوم السياسة المالية بمبدإ حرية الدولة في رسم سياستها المالية، وفق الأهداف الداخلية التي تسطرها وتسعى للوصول إليها، إلا أن هذا المفهوم تعدد واختلف، نظرا لكون السياسة المالية مرآة لدور الدولة وتدخلها.

عرفت السياسة المالية بأنها: "مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة وبالأخص معالجة البطالة والتضخم، بحيث يكون أثر استعمال النفقات العامة بالزيادة نفس أثار تخفيض الضرائب والعكس"[1].

وفي تعريف آخر: "هي استخدام أنشطة حكومة مالية معينة في تنمية واستقرار الاقتصاد، وهذه الأنشطة هي أدوات السياسة المالية والتي تتمثل في: الضرائب، القروض العامة، الميزانية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة...الخ، و يجب أن تنسق وتدمج مع الضوابط النقدية والائتمانية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة"[2].

ويضاف إلى هذين التعريفين تعريف آخر للسياسة المالية بأنها: "السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام (بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية) وما يستتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذا تكييفا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة

[1] محمّد حسين الوادي، زكرياء احمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص212.

[2] D.Salvadore, E.Diulio, **principes d'économie :cours et problèmes : séries de schaum**, MG Graw Hill, paris, 1984, p96.

التنمية وإشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والحد من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات"[1].

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أنها جميعا تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى استخدام الحكومة لبرامج الإنفاق والإيرادات العامة التي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث الآثار المرغوبة في التنمية ومعالجة مشاكل الاقتصاد وذلك باتخاذ اتجاهين هما[2]:

- **السياسة المالية التوسعية:** في هذه الحالة تعمل الدولة على رفع حجم الإنفاق بشكل مباشر، وبصفة غير مباشرة عن طريق تخفيض حجم الضرائب على الاستهلاك لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي وتخفيض الضرائب على الاستثمار لتشجيع الإنفاق الاستثماري.
- **السياسة المالية الانكماشية:** في هذه الحالة تعمل الدولة عكس السياسة المالية التوسعية حيث تقوم بخفض حجم الإنفاق بشكل مباشر وبصفة غير مباشرة عن طريق الرفع من حجم الضرائب على الاستهلاك والاستثمار.

ثانيا: أهداف السياسة المالية.

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة؛ فالسياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها وأخيرا تستطيع السياسة المالية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولهذا نحاول في هذه الفقرة التطرق إلى الدور الذي تقوم به السياسة المالية في تحقيق الأهداف السابقة وذلك على النحو التالي:

1. دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيتين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما وهما [3]:

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛
- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

---

[1] هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية بين النظام المالي الاسلامي والنظام المالي المعاصر: دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص49.

[2] صالح خصاونة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، مطبوعات الرأي، الأردن، 2000، ص189.

[3] محمد نجاة الله، **تدريس علم الاقتصاد الإسلامي (المالية العامة)**، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2007، ص18.

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني.

بالنظر إلى أسباب ومصادر الاختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن إرجاع أهم أسبابها لظهور تقلبات الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني إلى [1] :

الحالة الأولى: عجز في الطلب الكلي (أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز"البطالة"): تتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي اقل من العرض الكلي من السلع والخدمات، ويترتب عن ذلك أن الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد عن الاستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة، ولعلاج هذه المشكلة يجب على الدولة رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، ويحقق بالتالي الخروج من أزمة الكساد وما ترتب عنها من بطالة، ويتم ذلك باستخدام السياسة بشقيها (النفقات والإيرادات العامة، إما كل على حدة أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة طبقا لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة)، من خلال النفقات العامة إقامة المشروعات العامة الاستثمارية وشق الطرقات والمدارس والمستشفيات.....الخ، أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي[2]، أي أنّ هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة، كما تستخدم الإيرادات العامة (تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات منخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجه للاستهلاك، ومن الممكن زيادة دخول الأفراد في هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبية المطبقة على الشرائح الأولى من الدخل[3].

وفيما يتعلق بالاستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادته من خلال الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج. ولابد أن نذكر في الأخير أن سياسة زيادة حجم الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب[4]، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

الحالة الثانية: فائض في الطلب الكلي (أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض"التضخم"): في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، أي أنّ هناك طلبا نقديا زائدا، حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف

---

[1] J.H Gordon, **On Economic and society**, Bress, University of Chicago, USA, 1975, p240

[2] وجدي حسين، **المالية الحكومية والاقتصاد العام**، الإسكندرية للنشر والتوزيع، مصر، 1988، ص224.

[3] سمير محمود معتوق، أمينة عزا لدين عبد الله، **المالية العامة**، القاهرة، 2000، ص 335.

[4] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفا للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص205.

ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن على السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين، الجانب الأول هو زيادة الضرائب والجانب الثاني تخفيض النفقات العامة.

2. دور السياسة المالية في تخصيص الموارد: يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع[1]. ويشمل التخصص العديد من التقسيمات[2]:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع لخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع الرأسمالية وسلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام و الخاص.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة و الخدمات الخاصة.

أي أن مشكلة تخصيص الموارد تتلخص في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، مثل التفضيل بين حاجة وأخرى أو بين غرض وآخر، أو قطاع اقتصادي وآخر، وفي جميع الأحوال يتضمن الاختيار التضحية ببعض الحاجات والأغراض في سبيل إشباع الحاجات التي تنال تفضيل الأفراد[3].

ومنه يمكن تمييز وسيلتين لاتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد:

الوسيلة الأولى (جهاز السوق): يميزها قوى العرض والطلب ونظام الثمن الذي تطرحه المؤسسات على مبدأ سيادة المستهلك واختياره.

الوسيلة الثانية (تدخل الدولة): تميزها فرض الضرائب والقيام بالنفقات العامة وصياغة السياسة المالية في إطار الموازنة العامة.

من المعروف أن جهاز السوق قد يعجز أحيانا عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد، وذلك لأنه قد تؤدي قوى السوق لو تركت حرة تماما إلى سوء تخصيص الموارد إما بالمبالغة والإسراف في إنتاج السلع الكمالية وغير الضرورية سعيا وراء الربح، أو بالإقلال من إنتاج السلع الضرورية وهنا يأتي دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج

---

[1] كمال حشيش، **أصول المالية العامة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص 42.

[2] دراوسي مسعود، **الساسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر(1990-2004)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 80.

[3] رياض الشيخ ، **المالية العامة** ، مطابع الدجوى، القاهرة ، 1989، ص 158.

السلع المطلوب إنتاجها، أي في حالة عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع، كما قد تفرض ضرائب على السلع الكمالية.

تعمل السياسة المالية في مجال تخصيص الموارد على حسن توجيه وتخصيص الموارد في الحالات التي يلاحظ فيها قصر نظر من جانب الأفراد والوحدات وتظهر أهمية إعادة تخصيص الموارد في حالات كثيرة منها:

- حالة الموارد ذات الأهمية الإستراتيجية وغير المتجددة كالنفط والغاز؛
- حالة الموارد التي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية، ويتطلب مثل هذا الوضع تنظيم إنتاج هذه الموارد وترشيد استهلاكها بالطريقة التي يراها صانع السياسة الاقتصادية عامة والسياسة المالية على وجه الخصوص مناسبة، كأن يرفع من أسعار استهلاكها لإجبار الأفراد على الاقتصاد في استخدامها وفي نفس الوقت البحث عن بدائلها، لأنه في حالة ترك أسعار هذه الموارد منخفضة في الوقت الحاضر لا شك أن هذا يؤدي إلى الإسراف والتبذير في استخدامها ويؤدي أيضا إلى وقوع كوارث في المستقبل عندما ينضب معينها دون توفير البدائل المناسبة.

3. السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني: يعتبر توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية، حيث يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج خاصة تحت ظل الرأسمالية، يتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصالح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج، أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج من أيدي منظمي المشروعات الكبرى، وأولئك الذين استطاعوا من دخولهم المرتفعة أن يستثمروا في عديد الميادين[1].

يقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع، ومن هنا فإن أي سياسة مالية تتبعها الحكومة يجب أن تقلل من التفاوت، وبشكل عام فإن الأدوات المالية التي يمكن أن تستخدم من طرف الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني متعددة إلاّ أنها تنظم في ثلاث طرق هي[2]:

- **تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأثمان السلع والخدمات:** فقد تلجأ الدولة أحيانا إلى وضع حد أدنى للأجور، أو التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية محدودة الدخل، أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية.
- **إعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام السياسة الضريبية من جهة ومن خلال سياسة الإنفاق من جهة أخرى:** كأن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة، لتقلل من مدى

[1] صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص499.

[2] طارق الحاج، **المرجع السابق**، ص208.

التفاوت في توزيع الدخل الصافي؛ ومن خلال النفقات التحويلية وما تقدمه الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب الدخول المتدنية، لا شك أنه يرفع من الدخول الحقيقية لهم.

- **تكييف نمط ملكية الموارد:** قد تلجأ الدولة إلى تغيير نمط ملكية الموارد، وذلك بفرض الضرائب التصاعدية على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال، وإعادة توزيع الملكيات بين الأغنياء والفقراء إما مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال التعليم العام مثلا أو برامج التدريب أو تحسين الخدمات الصحية العامة بالإضافة إلى تحسين الخدمات التعليمية لأبناء الفقراء مع إتاحة الفرص اللازمة لإتمام التعليم بالنسبة لأبناء الأسر محدودة الدخل.

4. السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية: يشير مفهوم التنمية الاقتصادية إلى الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع القرار، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة. كذلك، يمكن أن تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والقراءة والكتابة، فضلًا عن غيرها من المجالات الأخرى. ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي فبينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص، يشير النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق والارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجماليوبناءً على ذلك، يشير الخبير الاقتصادي "أمارتيا سين" "A. Sen" إلى أن: "النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية"[1].

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية، دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تتبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها كما أن ضعف الادخار الخاص مع سوء استخدامه، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك يسبب ضعف مستوى المعيشة ونقص درجة الإشباع الاستهلاكي ومحاكاة بعض فئات المجتمع نماذج الاستهلاك الترفي السائد في الدول المتقدمة، ويترتب عن أثر التقليد انتقال أنماط استهلاكية غير مألوفة لدى المجتمع وليست في قدرة القوة الشرائية لغالبية المجتمع مما يلقي عبئا على الدولة والسياسة المالية على وجه الخصوص[2]. ومن أجل التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية وكسر دوائر الفقر والخروج من دائرة التخلف يلزم على الدولة القيام بوضع وتنفيذ خطط إنمائية متكاملة، وتوفير الموارد المالية اللازمة

[1] A .Sen, **Development: Which Way Now?**, Economic Journal, Vol 93, N° 372, 1983 P.745.

[2] عبد الحميد القاضي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الجامعات المصرية ،مصر، 1980، ص331.

لتمويلها، والقيام بهذه المجهودات التنموية يتطلب انتهاج سياسة مالية فعالة لتعبئة الموارد وتنمية المدخرات الخاصة ورفع القدرة الادخارية ومنه توجيهها لتمويل برامج التنمية.

مما سبق يمكن القول أن السياسة المالية يجب أن تتجه في المقام الأول نحو تحقيق هدفين أساسيين وهما:

- تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية؛
- قيامها بدور توجيهي من خلال ما تقدمه من حوافز وضمانات مالية للجهود الخاصة ومن خلال تحسين دوافع العمل والاستثمار[1] .

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية.

تستطيع الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي وتؤثر على المتغيرات الاقتصادية مباشرة، ويمتد هذا التأثير إلى محددات التوازن الكلي المستخدمة في سياستها المالية.

وللإشارة فإن مفهوم أدوات السياسة المالية يتعلق أساسا بالإجراءات والقرارات التي تستخدمها السلطات المالية لتجديد النشاط المالي للدولة وأيضا الأدوات التي تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي وتحديد إمكانية تأثيرها على جميع المتغيرات الاقتصادية، وهذا باستخدام الحكومة الإنفاق العام والضرائب والموازنة العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أولا: سياسة الإنفاق العام.

تتجلى سياسة الإنفاق العام من خلال تطور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، باعتبار النفقات العامة الأداة التي تستخدمها الدولة للقيام بالتدخلات العمومية وتحقيق أهدافها.

1. تعريف النفقة العامة: يمكن تعريف النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام[2]؛ ويتضح من هذا التعريف انه يجب على النفقة العامة أن تشمل ثلاثة عناصر تمثل أركان النفقة العامة وهي[3]:

- **أن تكون النفقة العامة مبلغا نقديا:** تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي أن كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة.
- **صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد الأشخاص العامين:** يعد اشتراط صدور النفقة من جهة عامة - الدولة أو تنظيمها- ركنا أساسيا لوجود النفقة، ويدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها

[1] محمد مبارك حجير، **السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الإقتصادية**، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، بدون تاريخ نشر، ص58.

[2] مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الاردن، 2008 ، ص50.

[3] غازي عناية، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار البيارق للنشر، الأردن، 1998، ص189.

الأشخاص المعنويون العامون والدولة والهيئات العامة الوطنية والمؤسسات العامة، كما يندرج تحتها أيضا نفقات المشروعات العامة، فخضوع هذه المنشآت لتنظيم تجاري في إدارتها وسعيها لتحقيق الربح لا يخفي طبيعتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط مميز قصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول بها والمصادق عليها من طرف البرلمان.

- **الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام:** ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع أو المصلحة العامة، وبالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة أي تحقيق نفع خاص[1].

2. تقسيم النفقات العامة: في السابق وفي ظل الدولة الحارسة لم يكن تقسيم النفقات العامة موضوعا يثير شغف الباحثين الاقتصاديين حيث كانت النفقات العامة محدودة وموجهة لتقديم خدمات معينة تقوم بها الدولة فكانت النفقات من طبيعة واحدة إلا انه ومع تطور دور الدولة وتحولها من خانة الدولة الحارسة إلى خانة الدولة المتدخلة ازدادت أهمية تقسيم النفقات العامة نظرا لتنوع وتزايد النفقات العامة واختلاف آثارها، ومنه تقسم النفقات العامة حسب عدة معايير كالتالي:

- **حسب المعيار الوظيفي:** تقسم النفقات العامة وفقا للهدف المسطر المراد بلوغه، أو كما اعتيد تسميته (التقسيم الوظيفي للنفقات العامة) ، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا التصنيف يعدّ أحدث التقسيمات للنفقات العامة، وقد استعمل في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشر إلى بقية دول العالم، كما أنه لا توجد قاعدة واحدة يلتزم بها لهذا التقسيم، ويمكن التقسيم وفقا للوظائف التي تؤديها الدولة المعاصرة بواسطة نفقاتها العامة، حيث تصنف هذه الأخيرة على أساس مجموعة وظائف أساسية في شكل مصالح تابعة للدولة.

والوظائف الأساسية للدولة هي: الوظيفة الإدارية، الوظيفة الاجتماعية والوظيفة الاقتصادية، وبذلك تكون هناك ثلاثة أنواع للنفقات تندرج تحت التقسيم الوظيفي وهي[2]:

- **النفقات الإدارية للدولة:** تمثل النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، وتشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين، أجور العمال ومعاشاتهم، ويمكن القول أن هذا الصنف من النفقات (الإدارية) يتضمن نفقات الإدارة العامة، والدفاع، الأمن، العدالة والتمثيل الدبلوماسي.

[1] سوزي عدلي ناشد، **الوجيزة المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 33.

[2] السيد عبد المولى، **المالية العامة**، دارا لنهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 78.

❖ **النفقات الاجتماعية للدولة:** وهي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة، أي النفقات الخاصة بتحقيق الأهداف الاجتماعية للأفراد، ومن أهم بنود هذه النفقات، النفقات الخاصة بالتعليم والصحة، والتأمينات الاجتماعية والثقافية.

❖ **النفقات الاقتصادية للدولة:** هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة، أي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة لتحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات، الري، الكهرباء...الخ. وبذلك يعتبر هذا النوع من النفقات صورة لسياسة النفقات العامة المؤثرة على النشاط الاقتصادي.

➢ **النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:** يمكن أن تقسم كذلك النفقات العامة طبقا لمعيار استعمال القدرة الشرائية أو نقلها وحجم تأثيرها على الدخل الوطني، إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية[1]:

❖ **النفقات الحقيقية:** هي تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، كالأجور وأسعار السلع والخدمات والمهام اللازمة لإدارة المرافق العمومية التقليدية والحديثة إلى جانب النفقات الاستثمارية والرأسمالية، فتتمثل النفقة الحقيقية في استعمال الدولة للقدرة الشرائية وينتج عنها حصولها على السلع والخدمات واليد العاملة، فالنفقة هنا تعبر عن سعر اقتناء السلعة أو سعر الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها.

❖ **النفقات التحويلية:** (الإعانات الاقتصادية لبعض المنتجات أو المؤسسات...الخ) لا يترتب عنها حصول الدولة على مقابل من سلع وخدمات أو رؤوس أموال، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية المحدودة الدخل، فالإنفاق الناقل :يؤدي إلى نقل القدرة الشرائية من فئة اجتماعية إلى أخرى مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بشكل مباشر.

وفي إطار الإعانات يفرق بين الإعانات الاجتماعية وبين الإعانات الاقتصادية؛ فالأولى :هي تلك التي تمنحها الدولة للأفراد تلبية لحاجة فردية (فقر، كارثة...)؛ أما الثانية: (الإعانات الاقتصادية) فهي الإعانات التي تمنح من جانب الدولة لبعض المؤسسات الخاصة والعامة بغرض تخفيض أسعارها رغبة في زيادة الاستهلاك أو بغرض تخفيض إنتاجها رغبة في رفع معدلات أرباحها أو زيادة حجم إنتاجها.

ويفرق في مجال الإعانات الاقتصادية بناء على مقياس البحث عن الهدف من منح الإعانة بين تلك المتعلقة بالاستغلال وإعانات تحقيق التوازن وإعانات التجهيز وإعانات التجارة الخارجية :

- **إعانات الاستغلال:** وهي الإعانات التي تسعى من ورائها السلطات العمومية للإبقاء على سعر بعض المنتجات أقل من ثمن التكلفة بقصد تحقيق الاستقرار في الأسعار ولتفادي مخاطر التضخم .وقد تقدم هذه

[1] المرجع السابق، ص80

الإعانات بهدف الحفاظ على أسعار المنتجات منخفضة بقصد مساعدة صناعة معينة ومقاومة سياسة الإغراق• التي تواجهها داخل السوق الوطنية.

- **إعانات تحقيق التوازن:** هي إعانات مباشرة، وتمنح بعد تحديد نتيجة النشاط بهدف تغطية بعض أو كل العجز الذي قد يعترض سير إحدى المؤسسات ذات المصلحة العامة ويعرضها للخطر، مثال ذلك الإعانة التي تمنح لشركات الملاحة أو الطيران أو السكك الحديدية، هذه الإعانة يجب أن لا تدخل كقاعدة في الحساب عند تحديد سعر بيع التذاكر.
- **إعانات التجهيز:** تمنح الدولة هذا النوع من الإعانات لتمكين المؤسسة من تغطية نفقات التجهيز، أو لإضافة أصول ثابتة للتوسع في الإنتاج، أو لتعويض ما أستهلك من وسائل الإنتاج.
- **إعانات التجارة الخارجية:** وتتم عادة في شكل تشجيع نوع معين من الصادرات أو تشجيع استيراد نوع معين من السلع أو الخدمات (السلع الاستهلاكية الضرورية).

ملاحظة: النفقات الحقيقية تعد نفقات منتجة عكس النفقات التحويلية التي تعتبر نفقات غير منتجة أو نفقات موزعة، وتكمن نقطة الاختلاف بينهما في أركان ثلاثة أساسية هي :المقابل، القيمة المضافة المباشرة في الإنتاج الوطني، استعمال القدرة الشرائية أو نقلها.

- **النفقات العادية أو غير العادية:** ويقصد بالنفقات العادية تلك النفقات التي تتكرر بصفة دورية منتظمة في الميزانية العامة للدولة أي خلال كل سنة مالية (مثل: أجور الموظفين والعمال)، أما النفقات غير العادية فهي تلك التي لا تتكرر بصورة عادية منتظمة في ميزانية الدولة ولكن تدعو الحاجة إليها (مثل نفقات مواجهة مختلف الكوارث الطبيعية).

3. ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابها: من أهم الظواهر الاقتصادية التي استرعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل الوطني، حيث تعتبر هذه ظاهرة من الظواهر العامة التي تصيب جميع الدول مهما اختلفت نظمها الاقتصادية (رأسمالية أو اشتراكية) ومهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادي (دول متقدمة، ودول نامية)[1].

أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني "فاجنر" "A.wagner" بعد أن قام بدراسة متعلقة بالنفقات العامة وتزايدها[2]، وانتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها، وقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يعرف باسم قانون "فاجنر" والذي يشير إلى أنه

• يقصد بالإغراق تلك الممارسات التي تهدف إلى بيع المنتجات بخسارة حتى تسمح لأصحابها بدخول سوق أو زيادة حصتها داخلها أو إبعاد منافسين.

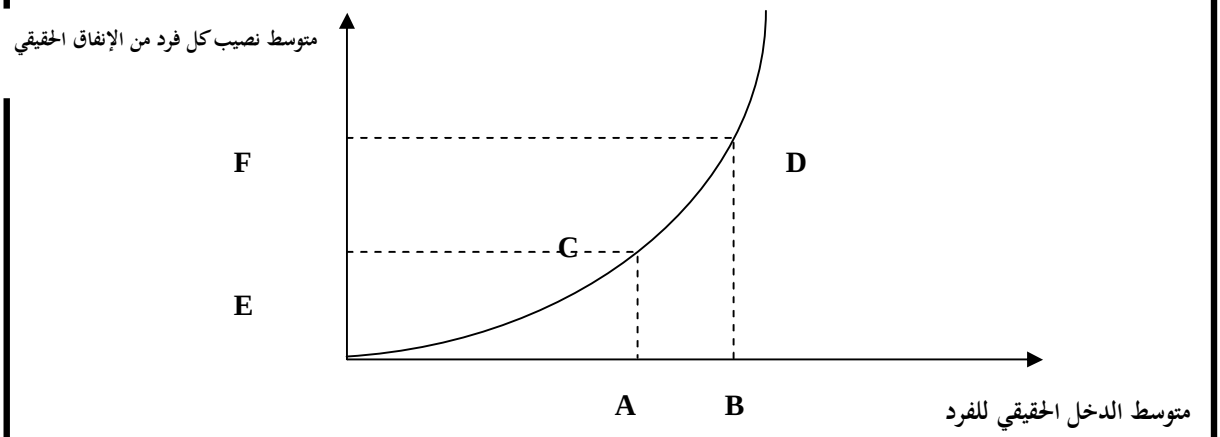
[1] دراوسي مسعود، **المرجع السابق**، ص 168.

[2] سوزى عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 61.

كلما حقق معدلا معينا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج الوطني.

ويمكن توضيح قانون "فاجنر" في الرسم الموالي:

الشكل رقم (1-1): متوسط الدخل الفردي الحقيقي.



المصدر: علي لطفي، **المالية العامة دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس**، مصر، 1995، ص190.

النقطة (C) في الشكل تمثل العلاقة بين متوسط الدخل الحقيقي للفرد ومتوسط الفرد من النفقات الحقيقية في سنة معينة ولتكن السنة (N) بينما تمثل النقطة (D) هذه العلاقة بعد فترة معينة ولتكن السنة (4+N).

ويتضح من الشكل أن العلاقة بين المتغيرين كانت تشكل الإحداثيات (E،A) وأصبحت خلال السنة (4+N) (F،B) ، وكما هو واضح أن المسافة (F،E) > (B،A) أي متوسط الفرد من النفقات الحقيقية يزيد بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط الفرد من الدخل الحقيقي.

لقد لوحظ أن ظاهرة تزايد الإنفاق العام قد ترجع إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية[1]، وفيما يلي إشارة لأهم تلك الأسباب:

1.3. الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة: يقصد بالزيادة الظاهرية في النفقات العامة تلك الزيادة التي لا تترتب عنها زيادة في نصيب الفرد الواحد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة ويعزى معظم هذه الزيادة إلى أسباب ظاهرية من شأنها أن تزيد من حجم الأنفاق العام دون أن تؤدي إلى زيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة ويمكن تحديد أهم الأسباب التي تؤدي إلي زيادة هذه الظاهرة كما يأتي[2]:

- **انخفاض قيمة النقود:** يقصد بانخفاض قيمة النقود هبوط القوة الشرائية للوحدة النقدية والذي يعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار أي يجب أن يدفع عدد اكبر من الوحدات النقدية من اجل الحصول على نفس

[1] محمد خالد المهايني، خالد الخطيب الحبشي، **المالية العامة والتشريع الجبائي**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2000، ص 85.

[2] محمد خصاونة، **المالية العامة: النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 61.

السلعة أو الخدمة التي كان بالإمكان الحصول عليها في السابق بعدد اقل من الوحدات النقدية ويشير الانخفاض في قيمة النقود إلى أن الزيادة في النفقات العامة تكون ظاهرية في جزء منها وان هذا الجزء يتوقف على مدى هذا الانخفاض وهذا يعني أن الزيادة في النفقات العامة قد تعزى إلى ارتفاع الأسعار وليس إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات التي وزعتها هذه النفقات.

- **تغير القواعد المالية:** قد تعزى الزيادة في النفقات العامة إلى تغير القواعد الفنية في إعداد الميزانية العامة من دولة إلى أخرى أو من فترة إلى أخرى، إذ قد يترتب عن حدوث هذه التغيرات في القواعد الفنية الانتقال من الميزانية الصافية (والتي لا تدرج فيها المبالغ التي تنفقها الدولة بل يدرج فيها صافي الإيرادات) إلى الميزانية الإجمالية والتي تدرج فيها كل المصروفات والإيرادات التي تقوم بها الدولة، ويتضح من ذلك أن أتباع الميزانية الإجمالية من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع رقم النفقات العامة، الذي لا تقابله نفس الزيادة في حالة إتباع الدولة الميزانية الصافية.

كما أن طرق إعداد الميزانية قد لا تختلف من حيث الشكل فحسب، وإنما قد تختلف من حيث الجوهر والموضوع فقد تتناول الميزانية العامة مثلاً نفقات الدولة في المشروعات الاقتصادية التي تم تأميمها وفي أحيان أخرى قد لا يظهر مثل هذا النوع من النفقات في الميزانية وذلك لأنها قد تدرج في ميزانية مستقلة فهذه المصروفات وغيرها يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند البحث في زيادة النفقات العامة[1].

- **توسع مساحة إقليم الدولة أو زيادة عدد سكانها:** تتطلب زيادة عدد السكان واتساع مساحة الإقليم الذي تبسط الدولة عليه سلطتها الحكومية إلى زيادة في الأنفاق الحكومي عامة فزيادة عدد أفراد المجتمع معناه إضافة أعباء جديدة على الدولة إذ عليها واجب توفير الأمن العام والعدالة وبناء المستشفيات والمدارس وما إلى ذلك من الحاجات العامة التي يحتاجها المجتمع.

فزيادة النفقات العامة نتيجة لزيادة عدد السكان أو زيادة مساحة الإقليم أو كليهما لا تعد بمجموعها زيادة ظاهرية وذلك لأنها حصلت نتيجة لزيادة عدد السكان أو زيادة مساحة الإقليم أو كليهما وكذلك لا تعد زيادة حقيقية لأنها لا تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد الواحد من الخدمات العامة رغم زيادة حجم الأنفاق مثل ذلك الزيادة التي حققتها أرقام الميزانية العامة للجمهورية العربية المتحدة بعد وحدة مصر وسوريا فقد كانت في حقيقتها تجميعا لميزانية كلا البلدين قبل وحدتهما.

2.3. الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة: يقصد بالزيادة الحقيقية في حجم النفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية للمجتمع والناشئة عن هذه النفقات أو زيادة نصيب متوسط الفرد الواحد من الخدمات العامة وتشير الزيادة الحقيقية في النفقات العامة إلى زيادة تدخل الدولة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وغيرها من جوانب الحياة ويمكن أن نبين أهم الأسباب التي تؤدي إلى الزيادة الحقيقية في النفقات العامة وهي[2]:

---

[1] **المرجع السابق**، ص62.

[2] بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف: دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق الأهداف الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص53.

- **الأسباب الاقتصادية:** إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية اخذ بالتزايد في معظم الدول سواء كان عن طريق توسع المشروعات القائمة أو من خلال إنشاء مشروعات جديدة لأسباب متعددة منها تقديم الدولة إعانات متعددة مالية وغير مالية تشجع من خلالها المنتجين على الاستمرار في إنتاج السلع الضرورية وعرضها في السوق بأسعار مناسبة وكذلك تزيد من قدرة منتجات المصدرين الوطنيين على المنافسة في الأسواق العالمية.

تعمل الدولة على زيادة نفقاتها العامة في فترتي الكساد والازدهار ففي فترة الكساد عليها أن تعمل جاهدة على زيادة الطلب الفعال من خلال تشغيل اكبر عدد ممكن من القوى العاملة في المشاريع الخدمية والإنتاجية مقابل أجور معينة توزع على هؤلاء العاملين الذين سيقومون بإنفاقها على السلع والخدمات لإشباع حاجاتهم منها والذي يعني زيادة الطلب الفعال ومع استمرار زيادة الاستخدام ثم زيادة الدخول الموزعة ولاسيما إنهم من ذوي الدخول المحددة ويتميزون بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والذي تترتب عليه زيادة أكثر في الطلب الفعال مما يؤدي إلى امتصاص المعروض من السلع والخدمات في الأسواق من ناحية والى تحفيز المشاريع على التوسع في إنتاجها من ناحية أخرى، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

كما تساعد الزيادة في معدلات الدخل القومي على زيادة النفقات العامة حيث أن زيادة العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج والتي من مجموعها يتكون الدخل القومي تمكن الدولة من أن تحصل على نسبة معينة من هذه العوائد (الدخول) عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها لتتمكن الدولة من خلالها من مقابلة نفقاتها المتزايدة.

- **الأسباب الاجتماعية والديموغرافية:** إن زيادة عدد السكان وزيادة معدلات هجرتهم من الريف إلى المدن والى المراكز الصناعية تؤدي حتما" إلى زيادة الإنفاق الحكومي نتيجة لقيام الدولة برعاية شؤون عدد أكبر من الأفراد خاصة في تلك المناطق التي يرتفع فيها معدل زيادتهم كما أن زيادة نسبة سكان المدن عن طريق نمو سكانها والهجرة إليها من المناطق الريفية يتطلب ارتفاع نسبة النفقات العامة المخصصة للمدن مقارنة بما يخصص من نفقات للمناطق الريفية وذلك لما تتطلبه عملية اتساع حجم المدن من ناحية وطبيعة الحياة فيها من ناحية أخرى من ارتفاع تكاليف أداء الخدمات العامة إضافة إلى ما تحتاجه الحياة الحضرية من خدمات إضافية لا تحتاجها الحياة الريفية ولعل الدليل على ذلك أن زيادة عدد سكان مدينة معينة واتساع حجمها يؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد الواحد من سكانها من النفقات العامة[1].

إن تطور الدولة من مرحلة الدولة الحارسة إلى مرحلة الدولة المتدخلة ثم الدولة المنتجة قد انعكس على جميع جوانب نشاطاتها ولاسيما الجانب الاجتماعي ومنه الوعي الاجتماعي، حيث أصبح من واجبات الدولة رفع مستوى المعيشة للفئات ذات الدخول المحددة بصورة خاصة وبقية فئات المجتمع بصورة عامة وذلك من خلال التوسع في تقديم الخدمات العامة وبصورة خاصة التعليم والصحة والنقل والمواصلات .. الخ، كما أصبحت الدولة مسؤولة عن تقديم الإعانات النقدية لمواجهة حالات المرض والعجز والشيخوخة والبطالة.

[1] J. Fontanel, **Analyse des politiques économiques**, Office de la publication universitaire, Algérie, 2005, p89.

- **الأسباب السياسية:** تتأثر النفقات العامة بطبيعة الحكم السائد وأفكاره السياسية التي يعتنقها فالحكم الذي يتحدد بحدود إقليمية تكون إنفاقاته اقل من الحكم الذي يتعدى حدودا إقليمية إلى رحاب القومية الواسعة ويساهم في مساعدة الأقطار الشقيقة النامية كما أن الدولة التي تحمل رسالة إنسانية وتساهم في حركات التحرر تكون نفقاتها العامة أوسع مقارنة بغيرها من الدول التي لا تتبنى هذه المواقف.

كما أن انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ونمو المسؤولية والاهتمام بالفئات الاجتماعية ذات الدخول المنخفضة ومحاولة تقديم الخدمات الضرورية لها إضافة إلى أن نظام تعدد الأحزاب السياسية قد يدفع الدولة إلى زيادة المشروعات الاجتماعية لكسب رضا الناخبين الذي ترتب عنه زيادة في النفقات العامة، كذلك فإن التعاون الدولي ومساهمة الدولة في المنظمات الدولية والإقليمية واتساع رقعة التمثيل الخارجي تكلف الميزانية الكثير من النفقات الإضافية.

- **الأسباب الإدارية:** لقد نتج عن تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية زيادة عدد المؤسسات والإدارات والمرافق العامة ثم زيادة عدد الموظفين والعاملين وارتفاع تكاليف تسييرها ومن ثم زيادة النفقات العامة غير أن زيادة عدد الموظفين عن الحد الذي تحتاج إليه الإدارات وسوء التنظيم الإداري وانعدام التعاون والتنسيق في العمل بين الإدارات إضافة إلى الروتين المعقد تساهم كثيرا في زيادة النفقات العامة.
- **الأسباب المالية:** تميز العصر الحديث بسهولة الاقتراض حيث لم يتحدد القرض العام بمفهومة السابق من انه مصدر غير عاديا تلجأ إليه الدولة في الظروف غير الطبيعية لزيادة إيراداتها العامة وقد تفرض على الدولة المقترضة شروط غير ميسرة من قبل المؤسسات المقرضة مما يؤدي إلى زيادة عبء خدمة الدين (سداد أصل الدين والفوائد المترتبة عنه) نتيجة لهذا الاقتراض[1].

وقد تضاءلت هذه القيود نتيجة للجوء الدولة إلى إصدار سندات ذات أجال وفئات مختلفة تشجع الأفراد على شرائها من خلال المزايا التي ترافق عملية طرح السندات كالإعفاء من الفوائد والضرائب وغيرها من المحفزات وقد تلجأ الدولة إلى القرض الإجباري، إذا أصبح القرض الاختياري لا يلبي احتياجاتها من الأموال اللازمة لتغطية النفقات المتزايدة كما أن اللجوء إلى القرض العام قد أدى إلى زيادة خدمة الدين، ومن بعد إلى زيادة النفقات العامة كما أن وجود فائض في الإيرادات العامة أو مال احتياطي غير مخصص قد يغري الدولة بإنفاقه في أمور غير ضرورية مما يزيد من النفقات العامة.

- **الأسباب القانونية:** أن تطور المبادئ القانونية وتقرير مسؤولية الدولة أمام القضاء نتيجة لما يلحق الأفراد من أضرار من قبل دوائر الدولة وموظفيها سواء أن كان بتعمد أو نتيجة خطأ أو إهمال أو نتيجة القيام بمشروع مثل إنشاء جسر تسبب في تصدع جدران الدور القريبة من قواعده الجانبية نتيجة لدق ركائزه، بل حتى لو اقتضت

[1] بن عزة محمد، **المرجع السابق**، 54.

المصلحة العامة امتلاك بعض الأراضي الخاصة، فعلى الدولة تعويض أصحابها وعادة ما يكون التقدير اكبر من القيمة الفعلية لإغراء أصحاب تلك الأراضي بالتخلي عن القيمة المعنوية لها.

- **نفقات الدفاع والكوارث الطبيعية:** تعتبر الأسباب العسكرية الناتجة عن الحروب وعدم الاستقرار الذي يشهده العالم عاملا أساسيا وراء تزايد النفقات العامة، ومع تصاعد موجات التوترات زاد التهافت على اقتناء الأسلحة رغبة في الأمان؛كما أن حدوث الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات يلزم الدولة بتقديم المساعدات للمتضررين وتعويضهم وإعادة بناء ما خلفته تلك الكوارث والنكبات.

4. سياسة الإنفاق العام في البلدان المصدرة للمحروقات: أن البلدان المصدرة للمحروقات تواجه تحديات فريدة من نوعها، تنبع من كون مداخيل المحروقات تتميز بالخصائص التالية[1]:

- مداخيل قابلة للنضوب.
- تخضع للتقلبات بسبب عدم استقرار الأسعار في السوق الدولية.
- تتميز بعدم اليقين.
- ذات مصدر خارجي في أغلبها.

قدم "Bjerkhot"[2] الحجة حول مزايا قاعدة تستهدف عجزاً خارج المحروقات يساوي العائد المتوقع من الأصول المالية الموجودة، وقد وصفها بأنها "قاعدة العصفور في اليد"، لأن قرارات الإنفاق لا تتوقع إلا بناء على الأصول المملوكة "في اليد فقط"، لكن إطار مفهوم الدخل الدائم الذي جاء به "M. Freidman" على العكس من ذلك، فهو يقتضي أن يتحدد حجم العجز خارج المحروقات بالنظر إلى توقعات الثروة الحكومية.

تستلزم قاعدة "العصفور في اليد" مقاربة جد محافظة يمكن النظر إليها كشكل متطرف من أشكال الادخار الاحتياطي، لأنها معادلة لافتراض عدم وجود دخول محروقات مستقبلية.

غير أنه قبل استنفاد أو اندثار احتياطيات المحروقات، فإن ثروة المحروقات تكون أكبر من الثروة المالية المتراكمة وبذلك فإن القاعدة التي تقود إلى عجز أولي خارج المحروقات جد مقيدة.

تسلط قاعدة "العصفور في اليد" الضوء على قدرة صدمة على تخفيض قيمة احتياطيات المحروقات الباقية إلى الصفر، فالتقدم التكنولوجي مثلا قد يؤدي للاعتماد على مصادر طاقة بديلة أكثر فعالية ومجدية من حيث التكاليف؛ والبترول ليس بحاجة إلى أن يندثر تقنيا لكن بدل ذلك فإن سعره قد ينخفض إلى مستوى يجعله منه غير فعال من حيث تكلفة الاستخراج (بالنسبة لأغلب المنتجين على الأقل).

---

[1] عبد الله منصوري، **السياسات النقدية والجبائية لمواجهة الانخفاض الكبير في الصادرات: حالة اقتصاد صغير مفتوح**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص23.

[2] O. Bjerkholt, **Fiscal Rule Suggestions For Economies with non- renewable resources**, paper prepared for the conference: Rules- based fiscal policy in emerging market economies, Oaxaca, Mexico, 2002.

ورغم أن إمكانية الاندثار تعتبر مستبعدة في الوقت الحالي إلا أنها تخلق دافعا إضافيا للادخار الاحتياطي، فيجب على هذه الدول أن تأخذ هذا الأمر بمنتهى الجدية وهو ما يقتضي الحاجة إلى تخفيض كبير في العجز خارج المحروقات بسبب احتمال الانخفاض الحاد في الثروة المرافق لخسارة مداخيل المحروقات المستقبلية.

1.4. الإنفاق الحكومي الاستثماري: إذا كان الاستثمار الحكومي منتجا بمعنى أنه يؤدي إلى توسيع الإنتاج فإن قرارات الاستثمار يجب أن تبنى على أساس العائد من الاستثمار الذي يمكن أن تحققه الحكومة وهنا فإن المشكل يذوب في قرار محفظة، يتمثل في تخصيص محفظة بين أصول مالية وأصول حقيقية، غير أنه هناك وجهة نظر بديلة تنظر إلى الاستثمار الحكومي كما لو كان بمثابة اقتناء لسلع استهلاك دائمة، بمعنى أن مخزون رأس المال الحكومي يولد رفاهية اجتماعية بدل عائد مالي.

2.4. الإنفاق المنتج: من المفروض، والمدعى أن الإنفاق الحكومي على البنية التحتية العمومية له تأثير إيجابي على النمو لكن عند مراجعته لأدبيات الموضوع تبين أن تقديرات إنتاجية البنية التحتية كانت تختلف بشكل واسع، ابتداء من الصفر إلى أعلى من العائد على رأس المال الخاص، وضمن إطار التحليل الحالي، فإن الإنتاجية الفعلية لمثل تلك البنيات التحتية ليس مهمة بقدر أهمية إمكانية كونها منتجة أصلا، وهنا فإن الحكومة تكون تواجه اختيار محفظة يخص تركيبة الأصول المالية مقابل الأصول الحقيقية، وهو ما يستوجب أحد النتائج التالية في الحسبان[1]:

- العائد عن الاستثمار الحكومي يجب أن يكون عاليا بما فيه الكفاية كي يمكن القيام بالاستثمار دون تغير في التحمل الجبائي واستدامته، وعلى عكس القطاع الخاص فإن العائد المالي الذي تحققه الحكومة يجب أن يكون محدوداً، إلى حد كبير، بما تستطيع أن تحصله من خلال دخل ضريبي أعلى.
- يجب أن لا يتأثر التحليل بوجود ثروة المحروقات، فالاقتصاد التابع للمحروقات عليه أن يتصرف في هذا المجال بنفس طريقة تصرف أي اقتصاد آخر (يقترض للقيام بأي إنفاق رأسمالي قادر على تسديد الاستثمار بنفسه من خلال مداخيل رسوم أعلى في المستقبل). إن إنتاجية رأس المال الحكومي (جانب العرض) وتكلفة رأس المال هما اللتان تحددان المخزون المتبقي لرأس المال الحكومي، والثروة، والمحروقات أو أي شيء آخر يجب أن لا تؤثر مباشرة على هذا القرار، غير أنه قد يكون هناك تأثير غير مباشر، بحيث أن وجود الثروة النفطية (أو تغيرها) قد يخفض تكلفة رأس المال، رغم أن العديد من الدول المنتجة للمحروقات تدفع علاوة السيادة..

وبالتالي، ليس هناك أي سبب للاعتقاد بأن الاكتشاف المفاجئ للمحروقات، مثلا، سيحسن ظروف العرض المحلي بحيث يرفع إنتاجية رأس المال الحكومي (خارج المحروقات)؛ وقد بين "Rodriguez"و"Sachs"[2] أن الانفاق الاستثماري المفرط قد يكون وراء بطء النمو في الاقتصاديات التابعة للمحروقات، غير أن اكتشاف المحروقات لا

[1] E. M. Gramlich, **Infrastructure investment : A review essay** , Journal of economicc literature. Vol 32, N^0 3 1994, PP 76- 96.

[2] J. Rodriguez, W. Andrew, **Natural Resource Abundance and Economic Growth** , Journal of Harvard Institute of Economic Research, N°.517. 1995.

يجعل مثل تلك الاستثمارات ذات جدوى، رغم أنه لوحظ سابقا، أن اكتشاف المحروقات (الارتفاع الكبير في أسعارها) يمكنه أن يخفض تكلفة تمويل الحكومة.

وفي الأخير فإن القرارات التي تواجه هذه البلدان هي نفس القرارات التي تواجه باقي البلدان الأخرى وتختزل في تحديد ما إذا كان العائد المالي من الاستثمار يبرر الاستثمار أم لا، وهذا الحساب هو حساب مستقل عن الثروة النفطية.

3.4. الاستهلاك الدائم: إن نمذجة الإنفاق الرأسمالي للحكومة على أنه مماثل للاستهلاك الدائم يعطي نتائج مختلفة، وحسب هذه النظرة فإن الحكومة تباشر الإنفاق الرأسمالي ليس على أساس أن رأس المال منتج ولكن لأنه يجني فيضا من الفوائد الاجتماعية، أي حالما يتم بناؤه فإن رأس المال الحكومي يوفر فوائد على عدة سنوات، وبذلك فإن الحكومة سيكون لديها نوعان من الاستهلاك: السلع الدائمة (الإنفاق الرأسمالي) والسلع غير الدائمة (الإنفاق الجاري).

إن النظر إلى الإنفاق الرأسمالي وفق هذه الطريقة يوفر المبرر لوجود عجز كبير خارج المحروقات عقب زيادة في الثروة الحكومية المتوقعة، وهو ما يستهوي العديد من البلدان المنتجة للمحروقات، والمنتجين الجدد بشكل خاص، فعند اكتشاف البترول (و/أو الغاز) تصبح هذه البلدان أكثر ثراء وبالتالي تبرر دفع الاستهلاك (وزيادة العجز خارج المحروقات)، عندما يكون مخزون السلع الرأسمالية (التي ينظر إليها هنا كسلع استهلاك دائمة) جد منخفضا في هذه الحالة، وحتى لو افترض أنه في المستوى المناسب قبيل اكتشاف المحروقات.

وبعبارات أخرى، فإن المخزون المبتغي للسلع الرأسمالية العمومية قد يكون عاليا بالنسبة لبلد أغنى، شرط أن يكون رأس المال الحكومي سلعة عادية.

ثانيا:السياسة الجبائية.

لقد تم تجاوز التّصور التقليدي للجباية باعتبارها وسيلة للحصول على موارد مالية، تمكّن من تمويل النفقات العمومية، بحيث يوزّع العبء على كل المواطنين، ففي الوقت الحاضر لا يوجد أي شخص اقتصادي مازالت له هذه الرؤية للجباية، والمتمثلة في أنها طريقة موجهة فقط نحو تغطية المصاريف العامة للتنظيم السياسي للمجتمع.

1. مفهوم السياسة الجبائية: تعبر السياسة الجبائية عن "مجموعة التدابير ذات الطابع الجبائي المتعلق بالتنظيم والتحصيل الجبائي قصد تحقيق إيرادات عمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية"[1]، أو في تعريف آخر "هي فن الاقتطاع بأحسن صيغة ممكنة مبلغا من الضرائب محددا مسبقا وتمتد عبارة أحسن صيغة ممكنة إلى عدّة جوانب منها العدالة الاجتماعية، التطور التقني، وكذلك التنمية الاقتصادية"[2].

[1] قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه، المرجع السابق**، ص23.

[2] M. Laure**, Influence de la fiscalité sur la formation de l'épargne**, Revue des sciences et législation financières, Vol.46 N°1, page 290.

ويقودنا الحديث على السياسة الجبائية إلى الحديث عن النظام الجبائي الذي يمثل الجانب التطبيقي وترجمة للسياسة الجبائية، حيث يعرف النظام الجبائي بأنه مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الجبائي في المراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل[1].

يتوقف نجاح الدولة في اختيار النظام الجبائي الأمثل على معرفة كاملة للمجتمع وكافة أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وعلى تفهم متعمق للأسس العلمية لرسم السياسة الجبائية.

2. الاقتطاع الجبائي: سنلجأ إلى تحديد مفهوم الاقتطاعالجبائي نظرا لوجود علاقات وروابط ضيّقة وجدلية بين الضريبة والتوجهات الاقتصادية، حيث وحسب التعريف الضريبة بأنها مبلغ من النقود تجبر الدول أو الهيئات العامة المحلية الأشخاص الخاضعين لسلطاتها طبيعيين كانوا أو معنويين على دفعه لها بصفة نهائية ودون مقابل خاص بغية تمويل ما تقوم به (الدولة) من إنفاق عام، أي بغرض الوفاء بمقتضيات السياسة العامة للدولة، وبمعنى آخر تفرضها لتحقيق أغراض مالية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ومن هذا التعريف يمكننا التعرف على أركان (ميزات) الضريبة التي تميزها وهي:

- **الضريبة اقتطاع نقدي:** الأصل في الضريبة أنها مبلغ من النقود أي أنها اقتطاع نقدي، وهذا هو الحال في العصر الحديث، رغم أن الضريبة يمكن أن تفرض ويتم تحصيلها بصورة عينية كنسبة أو جزء من الإنتاج، أو بتقديم عمل، وهذا كان الشكل السائد للضريبة في العديد من الحالات، وبالذات في النظم الاقتصادية القديمة، وخصوصا ما يرتبط بالضريبة التي تفرض على الإنتاج الزراعي، والتي يتم تحصيلها عينا في ظل الدور الأساسي والمهم للإنتاج الزراعي في تكوين الإنتاج القومي آنذاك، والذي يتماشى والنظم السابقة خاصة في العصور الإقطاعية، والنظم الاستبدادية، وكان اللجوء إلى القوة والإكراه من أجل الحصول على الضريبة عينا بشكل خدمات عمل تقدم للدولة عن طريق الإلزام والإجبار[2].
- **الضريبة تدفع بصفة نهائية:** أي ما يدفع من ضريبة في حدود القانون لا يرد لمؤديها بأي حال من الأحوال ولا يدفع عنه أية فائدة، وهذا العنصر يميز الضريبة عن القرض الإجباري.
- **الضريبة تفرض وتدفع جبرا:** المكلف بالضريبة ملزم بتأدية الضريبة وليس له خيار في أدائها أو عدمه، ولا في كيفية الدفع وموعده وتجبى بالقوة في حال امتناعه عن تأديتها، ولأن الدولة هي الجهة الوحيدة القادرة على فرض الضريبة ويتم ذلك بموجب القانون، وإذا امتنع المكلف عن دفعها يعتبر متهربا من الضريبة بنص القانون، ولا

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، **النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، بدون سنة نشر، ص13 .

[2] حسن خلف فليح، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 121.

يخل هذا بعنصر الديمقراطية حيث يتولى ممثلو الشعب "البرلمان" مهمة مناقشة مسألة فرض الضرائب ويجب الحصول على موافقتهم[1].

- **الغرض من الفريضة تحقيق نفع عام:** لا تلتزم الدولة بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص إلى دافع الضريبة، بل أنها تحصل على حصيلة الضرائب بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى من أجل استخدامها في أوجه الإنفاق العام ومن ثم تحقيق منافع عامة للمجتمع.
- **الضريبة فريضة بدون مقابل:** الضريبة ليس لها مقابل معين يحصل عليه دافعها من الدولة، إذ الأصل فيها أن تسدد منها تكاليف الخدمات العامة غير القابلة للتجزئة.

تنتج من هذه الخاصية الأخيرة ضرورة تميز الضريبة عن الرسم الذي ينشئ حقا بالمقابل للذي يتحمله، فهو اقتطاع نتيجة استعمال خدمة عمومية دون وجود علاقة بين مبلغ الاقتطاع وبين السّعر أو التكلفة الحقيقية للخدمة المقدّمة، ونشير في هذا الصدد إلى الصعوبة في إجراء عملية التمييز أحيانا بين الضريبة والرسم، فقد نسمي بعض الضرائب رسوما في حين أنها تعتبر ضرائب حقيقية كالرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني والرسوم على العقارات والرسوم الجمركية.

إضافة إلى أنه نادرا ما نستعمل مصطلح الرسم عندما نكون أمام رسوم حقيقية ونستعمل مصطلحات أخرى كالحقوق، الأتاوى، الاشتراكات، دفعات ...الخ.

وهذه المصطلحات تنشأ نتيجة التزامات تعاقدية بين الأفراد والهيئات العمومية عند استعمال خدمات هذه الأخيرة فهي بذلك تتميز عن الرّسم في أن مبلغها يتحدّد حسب سعر أو تكلفة الخدمة العمومية المقدّمة وهي تختلف عن السّعر نتيجة وجود خاصية الإلزام وما يترتب عنها، فهي غير مرتبطة بموضوع الخدمة ولكنها مرتبطة باستعمال هذه الخدمة كحالة السّعر الذي يدفع للهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري مثلا: شركة النقل بالسكك الحديدية، وفواتير الكهرباء...إلخ)

كذلك فإن هناك الاقتطاعات شبه الجبائية والتي تشمل مجموع الاقتطاعات الإجبارية (دون الضرائب، الرّسوم و بعض الأتاوى) المحصلة لفائدة أشخاص آخرين غير الدولة، الجماعات المحلية والهيئات العمومية الإدارية، حيث تتنازل الدّولة عن جزء من سلطة الإخضاع لديها وتضعه في متناول بعض الهيئات العمومية الأخرى أو حتى الخاصة منها وبذلك فإن الأمر يتعلق بعملية تمويل استثنائية وهي حالة الاشتراكات الاجتماعية ومختلف أشكال التأمين.

ورغم الاختلاف الواضح الموجود بين الضرائب والاشتراكات الاجتماعية إلا أننا نشهد أحيانا نوعا من التقارب بين هذين الصنفين من الاقتطاع نتيجة ما يسمى بجباية الضمان الاجتماعي، حيث تمّول الحماية الاجتماعية بالضرائب إضافة إلى الاقتطاعات الاجتماعية[2].

---

[1] يسرى ابو العلاء، محمّد الصغير بعلي، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص59.

[2] A. Penouil, **La parafiscalité**, revue française de finances publiques, N°21, 1988, P.32.

مما سبق التطرق إليه نستخلص ما يلي :

- سواء كان الاقتطاع دون مقابل فيما يخص الضريبة حيث المقتطع منه يدعى المساهم، أو بمقابل في حالة الرّسوم والأتاوى بحيث الدافع لها يدعى المدين فإنه يطلق مصطلح العنصر الجبائي للدلالة على الأشخاص موضوع الاقتطاع أو الدفع.
- سواء كانت الاقتطاعات جبائية أو شبه جبائية فإنها تنتمي إلى فئتين أساسيتين: اقتطاعات إجبارية مباشرة واقتطاعات إجبارية غير مباشرة ممّا يحدد طبيعة الاقتطاع، ومعايير التفرقة بين هاتين الفئتين هي كما يلي:

❖ **المعايير الإدارية والقانونية:** وتعتمد في حد ذاتها على ثلاثة مقاييس ممثلة في مايلي:

- **التفرقة من حيث الإلحاق الإداري:** فالاقتطاع المباشر يكون من اختصاص إدارة الضرائب أما الاقتطاعات غير المباشرة فهي من اختصاص هيئات إدارية أخرى كالّرسوم الجمركية مثلا والتي تعتبر اقتطاعات غير مباشرة من اختصاص إدارة الجمارك.
- **التفرقة من حيث الجدولة:** ويعتبر هذا المعيار مكملا للمعيار الأول فالاقتطاعات المباشرة تحدد مبالغها ضمن الجدول العام أو ضمن الجداول الإضافية أو الفردية التي تقوم بإعدادها إدارة الضرائب، أما الاقتطاعات غير المباشرة فلا جدولة؛ والجداول هي وثائق تثبت وجود حق جبائي للخزينة العمومية أما الاقتطاعات غير المباشرة فتحدّد مبالغها في وثائق أخرى غير الجداول، وهذا حسب نوع الاقتطاع أو الضريبة فمثلا الّرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد يحدّد ضمن التصريح الذي تقدمه إدارة الجمارك.
- **التفرقة من حيث دورية الاقتطاع:** الضرائب المباشرة غالبا ما تكون سنوية أي تحدّد في نهاية السنة المدنية أو المحاسبية أما الضرائب غير المباشرة فتحديدها لا يخضع لهذا الشرط، بل تحدّد طيلة السنة وفي كل مرة توجد فيها الحوادث المنشئة لها.

❖ **المعايير الاقتصادية:** وتعتمد على ثلاث أفكار وهي وجود أو عدم وجود ظاهرة نقل العبء الجبائي، استقرار أو عدم استقرار المادة الخاضعة للاقتطاع وأخيرا الأخذ بعين الاعتبار أم لا للمقدرة التكليفية للعنصر الجبائي:

- **إمكانية نقل العبء الجبائي:** يعتمد هذا المعيار على التمييز بين العنصر الجبائي القانوني والعنصر الجبائي الحقيقي حيث أن الضريبة المقتطعة قانونيا من عنصر جبائي معين يكون أو لايكون محل دفع فعلي من طرفه، فإذا كان بإمكان العنصر الجبائي التخلص من الضريبة وتحميلها على عنصر آخر عن طريق نقل عبئها فإن الضريبة تعتبر في هذه الحالة غير مباشرة وعكس ذلك فإنه في حالة امتزاج الخاصية القانونية بالخاصية الحقيقية في العنصر الجبائي فإن الضريبة تعتبر مباشرة وبإدخال مفهوم انعكاس الأثر وامتزاجه مع العبء القانوني فإن هذا يطابق الضريبة المباشرة ويطابق الضريبة غير المباشرة في الحالة العكسية[1].

[1] H. Dalton, **Principles of public finance**, 26th edition, Routedge and Kegan Paul Ldt, London, 1970, p24.

ومنه فإن الضريبة المباشرة لا يمكن تحميلها على عنصر جبائي آخر أما الضريبة غير المباشرة فيمكن تحميلها.

- **إمكانية استقرار المادة الخاضعة:** فإذا كانت المادة الخاضعة ثابتة مع إمكانية تجددها في الزمن فإن الضريبة المقتطعة تعتبر مباشرة أما إذا كانت المادة الخاضعة ظرفية وموضوع تغيير، فإن الضريبة المقتطعة تعتبر غير مباشرة وعليه فإن المداخيل المحقّقة نتيجة ممارسة مهنة معينة أو حيازة رأس مال يخضع بصفة مباشرة في حين أن الإستهلاكات المتغيرة في أساسها ومبيعات العقارات تخضع بصفة غير مباشرة.

فالضريبة المباشرة هي التي تمّس قدرات المكلفين بالإخضاع المباشر لرؤوس أموالهم ومداخيلهم في حين أن الضريبة غير المباشرة تحدّد على أساس وقائع الإنتاج، الاستهلاك والتبادل.

- **إمكانية الأخذ بعين الاعتبار للمقدرة التكليفية:** حيث تعّرف الضريبة المباشرة بأنها تلك التي تخضع العنصر الجبائي بالتأثير المباشر على مقدرته التكليفية، في حين تعّرف الضريبة غير المباشرة بأنها تلك التي تخضعه بالتأثير غير المباشر على هذه المقدرة كقيامه بعملية إنفاق مثلا.

❖ **معيار المحاسبة الوطنية:** إنّ تطور مفاهيم المحاسبة الوطنية سمح باستنتاج مجموعة من التطورات الجديدة حول المعطيات الكلية للاقتصاد الوطني، فمن الناتج الوطني الخام نحصل على الناتج الوطني الصّافي بعد خصم كتلة الإهتلاكات، ثم نحصل على الدّخل الوطني بتكلفة عوامل الإنتاج بعد خصم قيمة الضرائب غير المباشرة صافية من الإعانات من الناتج الوطني الصافي.

كذلك وبنفس الطريقة ولتحديد حجم الإنفاق الوطني فإننا نقوم أولا بحساب الدّخل المتاح لدى الأفراد فتطرح كتلة الضرائب المباشرة من الدّخل الوطني ثم نضيف لهذا المبلغ مجموع الموارد الخاصة بالدّولة سواء كانت الضرائب مباشرة، الضرائب غير المباشرة صافية من الإعانات أو رصيد التحويلات والقروض المحصّل عليها من غير المقيمين.

مما سبق يمكن الملاحظة أننا نلجأ غالبا إلى التعامل بين هاتين الفئتين الجبائيتين ضمن المحاسبة الوطنية حيث تعتمد هذه الأخيرة على مصداقية نظام المعلومات الإحصائية .

فالجبائيون يفصلون بوضوح بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وفي هذا الشأن يقول "ريتشارد ستون" إن التمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة صادر عن أسباب ذات طابع تحليلي حيث يتمثل الموضوع في التفّرقة بين الضرائب التي تؤثّر مباشرة على الأسعار النسبية والضرائب التي لا يمكنها ذلك بأي طريقة كانت"[1].

وفي الواقع لا يمكن تحديد الخط الأمثل للتفرقة بينهما ولكن نعتمد أصلا على مقاييس واعتبارات عملية وعلى هذا الأساس فإن الضرائب المباشرة هي الضرائب التي تفرض على الدّخل بمختلف أشكاله والضرائب على الممتلكات أو الثروة كحقوق التر ّكة، أما الضرائب غير المباشرة فهي ضرائب تفرض على السّلع والخدمات والتي تقتطع من أسعار البيع كالحقوق الجمركية، الحقوق غير المباشرة والرّسوم على رقم الأعمال، وعليه فإن عملية التمييز تكون

[1] اكثر تفصيلا انظر:

-R .Stone, **Définition et mesure de revenu national et des totaux connexes au rapport du sous comité des statistiques du revenu national**, nations unies, Genéve 1947, P 32.

دائما بين ضرائب الدّخل المحتواة داخل كتلة المداخيل الناتجة عن الإنتاج الوطني والتي على أساسها يحدّد الدّخل الوطني أو النّاتج الوطني الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج وبين الضرائب التي تؤسّس الفرق بين هذا الأخير أي الدّخل أو النّاتج الوطني الصّافي بتكلفة عوامل الإنتاج، والدخل أو الناتج الوطني الصّافي بسعر السوق؛ كذلك فإنه من ملاحظة الأنظمة الجبائية لكل الدّول تستنتج أن هناك مقارنة بين الضرائب على الدّخل من جهة والضرائب على المبيعات من جهة أخرى ولكن ولأخذ نظرة عامة فإننا نحتفظ بالمفهوم الواسع، حيث نستعمل مختلف المعايير للتفرقة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

❖ **المعيار الموضوعي:** حيث يمكن من خلال عملية التصنيف هذه القيام بالتنسيق بين مختلف الأفكار التي لا تسمح بالتصنيف المنهجي والدقيق للضرائب العديدة المكونة للنظام الجبائي، كما أن إطار الدراسة يحتاج إلى تصنيف مزدوج تحتل فيه تعاريف الاقتطاع من حيث أنه مباشر أو غير مباشر مكانة ثانوية.

على أساس هذا المعيار فإن الضريبة المباشرة توافق ضريبة الدّخل والضريبة غير المباشرة توافق ضريبة الإنتاج وضريبة الاستهلاك، بالاعتماد على الفرضيات التقليدية لنظرية الانعكاس. إلا أن هناك بعض الحقائق التي يجب التطّرق إليها، وهي أن الضريبة المباشرة على دخل المنتج تؤدي إلى ارتفاع سعر منتوجه، وبذلك تتّحول الضريبة المباشرة على المنتج إلى ضريبة غير مباشرة على مستهلك المنتوج، وبهذا فإن المستهلك يؤثر على الدّفع الجبائي من خلال التأثير على الكميات المشتراة، وبالمثل فإن ضريبة غير مباشرة مفروضة على المنتج، مع قابلية نقل عبئها على المستهلك تتّحول إلى ضريبة مباشرة على المنتج عندما يمنعه الظرف من تحويل عبئها على زبائنه.

3. السياسة الجبائية في البلدان المصدرة للمحروقات: تطرح قضية قابلية نضوب المحروقات مشاكل معقدة تتعلق باستدامتها كمورد وتخصيصها عبر الأجيال القادمة؛ كما أن عدم اليقين المرافق لدخل المحروقات، وتقلب هذا الدخل يعقدان التسيير الاقتصادي الكلي والتخطيط الجبائي، بانتقال تقلب أسعار المحروقات التي هي خارج تحكم السلطات الاقتصادية إلى الاقتصاد الكلي.

وبما أن مداخيل المحروقات، عادة ما تمثل تحويلات من الخارج فإن تغيراتها تؤدي إلى حركات في الرصيد الجبائي الإجمالي لا تؤثر مباشرة على الطلب الكلي إلا أن الاستخدام الجبائي لهذه الموارد له آثار مباشرة على الطلب الكلي.

والسؤال المطروح هو ما هي المبادئ العامة، والجوهرية لصياغة وتقييم السياسات الجبائية في البلدان المصدرة للمحروقات ؟ وبما أن هذه البلدان هي في حد ذاتها لا تمثل كتلة متجانسة من حيث هياكلها الاقتصادية فإن هناك اختلافا واسعا فيما يخص الأهمية النسبية لقطاع المحروقات ضمن الاقتصاد، وفي حجم الاحتياطيات وفي نضج الصناعة النفطية وفي ملكية قطاع المحروقات والنظام الضريبي الخاضع له وتطور الاقتصاد خارج المحروقات والمركز المالي للدولة[1].

[1] عبد الله منصوري، **المرجع السابق**، ص26.

1.3. السياسة الجبائية على المدى القصير: تعرض النقاش السابق إلى إمكانية تحمل أعباء جبائية واقتصادية كلية من جراء اتساع نمط إنفاق عمومي متقلب، ووفر بذلك حججا لتطبيق وتسليس مساره لمواجهة تقلبات أسعار المحروقات، وزيادة على ذلك فإن ملاءمة الوضع الجبائي، على المدى القصير، تستلزم مراعاة المسائل الاقتصادية الكلية مثل الآثار المباشرة للسياسة الجبائية على الطلب الكلي والتضخم وميزان المدفوعات وأدوات سياسة الاستقرار الاقتصادي الكلي الأخرى[1].

أن آثار زيادة العجز الجبائي خارج المحروقات، في المدى القصير، الممولة بمداخيل محروقات أعلى من الخارج، هي في جوهرها مماثلة لزيادة العجز الجبائي الممولة من الخارج في البلدان الأخرى، غير المصدرة للمحروقات، وبالتالي فإن تزايد العجز خارج المحروقات سيؤدي إما إلى تراخ في تحصيل الدخل المحلي وإما إلى زيادة في الإنفاق، وكلاهما يضعان ضغوطا على الطلب المحلي بما له من تبعات على النشاط الاقتصادي والتضخم والحساب الجاري، الخارجي، خارج المحروقات، وتتوقف الدلالة النسبية لكل هذه التأثيرات، جزئيا على الوضع الاقتصادي الكلي المبدئي، وعلى تكوين الزيادة في الإنفاق على السلع المستوردة والسلع والخدمات المحلية، وعلى قدرة الاقتصاد على استيعاب الزيادات في الإنفاق العمومي.

إن تأثيرات التوسع الجبائي الممول من مداخيل أعلى للمحروقات يحتمل أن تتضمن ضغوطا نحو تثمين العملة المحلية، وانتقال معاكس للأسعار النسبية، ضد إنتاج السلع القابلة للمتاجرة، فمثلا الزيادات الكبيرة في الإنفاق الرأسمالي من المحتمل أن تتضمن حصة معتبرة من الإنفاق على السلع غير القابلة للمتاجرة، وإذا لم يكن هناك ركود كبير مبدئي في الاقتصاد، واستجابة من جانب العرض، فإن مثل هذه الزيادات ستضع، لا محالة، ضغطا على الموارد المحلية والتضخم ولذلك فإن تقييم الوضع الجبائي خارج المحروقات يجب أن يضمن تقييما لاتجاهات القدرة التنافسية واحتمال وجود آثار المرض الهولندي.

وعوضا عن إنفاق الزيادة في مداخيل المحروقات، فإنه يمكن ادخارها أو استخدامها في تسديد الديون العمومية إذ يمكن تحقيق التعقيم الآلي للمداخيل الإضافية من المحروقات بتخفيضات موازية في الديون العمومية الخارجية الصافية، كما يمكن استخدامها في تكوين ودائع لدى النظام المصرفي المحلي أو لإعادة دفع الدين المحلي، غير أنه في هذه الحالات، إذا كان رأس مال لا يتمتع بحرية تامة في الحركة، فستكون هناك تأثيرات على السيولة المحلية وعلى أسعار الفائدة مما يستدعي تفعيل دعم سياسة نقدية نشطة ومعقمة[2].

إن هذا الشكل من أشكال التسيير، كرد فعل تجاه تزايد مداخيل المحروقات قد يكون توسعيا، ويؤدي، في مساره إلى انخفاض في أسعار الفائدة وقد يتطلب الحاجة إلى إجراءات سياسية نقدية معاكسة.

---

[1] أكثر تفصيلا انظر:

-R. M. Auty, A. H. Gelb, **Political Economy Of Resource Abundant States,** Paper prepared for the Annual Bank Conference on Development Economics, paris, 2000, p9

[2] عبد الله منصوري، **المرجع السابق**، ص37.

كما أن تغير أسعار المحروقات قد تكون له آثار على النشاط الاقتصادي وعلى سعر الصرف الحقيقي حتى لو قررت الحكومة اللجوء إلى التمويل الخارجي "لتعقيم" التغيرات الحاصلة في مداخيل المحروقات.

وبالتالي فإن اندفاع الطلب الخاص المرافق لازدياد مداخيل المحروقات (والذي قد يكون زيادة على ذلك مصحوبا بتدفقات رؤوس أموال إلى الداخل أو انخفاض في انسياب رؤوس الأموال إلى الخارج) قد يضع ضغوطا على ارتفاع العملة ويطرح مشاكل تضخم.

غير أنه في ظل نظام الصرف المدار أو الثابت قد لا يكون ممكنا بالنسبة للبنك المركزي تعقيم تدفقات الصرف الأجنبي إلى الداخل،كما أن استخدام تثمين سعر الصرف قد يكون مقيداً باعتبارات القدرة التنافسية (في نظام الصرف المرن، يكون هناك ضغط نحو تثمين سعر الصرف الاسمي)، وفي مثل هذه الظروف قد تكون هناك حاجة إلى السياسة الجبائية، لاحتواء التضخم ومنع التثمين المفرط للعملة الوطنية، خاصة إذا كان تدفق الصرف الأجنبي إلى الداخل كبيراً بالنسبة للقدرة الاستيعابية للاقتصاد.

إذان، في بعض الأوضاع الاقتصادية الكلية، توفر الوظيفة الاستقرارية للسياسة الجبائية، والحاجة إلى مواجهة الاختلالات الاقتصادية الكلية في المدى القصير، والقيود التي تحد من استخدام أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، مبرراً لموقف جبائي خارج المحروقات، مضاد للدورة، قد يكون أكثر تقييداً وفق ما تقتضيه الظروف، مما تتطلبه الاستدامة الجبائية أو استدامة الإنفاق، وهناك اعتبارات مماثلة تستوجب في حالة التوسع السريع لقطاع المحروقات، عندما يكون هناك تجاوز لهدف سعر الصرف الفعلي الحقيقي (Overshooting) بسبب المشاريع الاستثمارية الكبيرة والتأثيرات الأوسع للثروة.

2.3. السياسة الجبائية على المدى الطويل: يعتمد التحليل النموذجي للمشكل على ما يمكن اعتباره كمقاربة معيارية[1]، المتغير الذي يحظى بأولوية الاهتمام هو الثروة النفطية (أو ثروة المحروقات) التي يمكن تعريفها بأنها القيمة الحالية المخصومة للدخل المستقبلي من المحروقات، وبهذا فإن الإيرادات الجبائية من المحروقات لا ينظر إليها كدخل بل كممولة وأنها على الخصوص تمثل عملية محفظة تحول أصول المحروقات إلى أصول مالية.

والتحدي الذي يواجه السياسة الجبائية على المدى الطويل هو كيف يمكن تخصيص الثروة الحكومية بما فيها بالطبع ثروة المحروقات عبر مختلف الأجيال، وهو ما يعكس الاهتمام بتحقيق الإنصاف بين الأجيال المختلفة، والذي يمكن أن يتحقق باستهداف سياسة جبائية تحافظ على ثروة الدولة، بوصفها ممثلة للأمة.

وبطريقة مماثلة لحجج الدخل الدائم النموذجية التي قدمها "M. Freidman" فإن المحافظة على الثروة تتطلب أن يكون الاستهلاك في كل مرحلة محددا بالدخل الدائم أو كما في هذه الحالة (ضمنيا) بعائد ثروة الدولة.

[1] M .Alier, M. Kaufman , **Non renewable resources : A case for persistent fiscal surplus**, IMF, working papar 99-44, Washington, 1999, P08.

ويمكن تعريف السياسة الجبائية المثلى، بطريقة شكلية، في هذه الحالة، بأنها مسار الدخل غير النفطي والإنفاق الحكومي الأولي الذي يعظم دالة الرفاهية الاجتماعية للدولة، ويبين التحليل التالي كيفية صياغتها بشكل عام[1]:

- يكمن جوهر تحليل التخصيص المتعدد المراحل للموارد الجبائية في كون الدولة تختار سياسة ضريبية وإتفاقية لتعظيم دالة الرفاهية الاجتماعية تحت قيد موازنة متعددة المراحل، مثلما تعبر عنه المعادلة (1) :

$$B_t = RB_{t-t} + G_t - T_t - Z_t \dots (1).$$

$$LIM\ s \rightarrow \infty Bt + s = 0.$$

حيث أن:

B_t = الدين الحكومي في نهاية الفترة.

R = معدل الفائدة (يفترض ثابتا).

G_t = الإنفاق الحكومي الأولي.

T_t = الدخل خارج المحروقات.

Z_t = دخل المحروقات.

- في حالة عدم اليقين، وثبات دخل المحروقات (Z) الذي يستمر لـ (N) مرحلة، فقط وليس إلى الأبد، وثبات الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (y_t)، فإن عرض المشكلة بهذه الطريقة يسمح بالتعبير عن دالة الرفاهية الاجتماعية بعدة طرق متكافئة، كما أن الفرضيات السابقة تقتضي أن متغيرات السياسة الجبائية (الدخل والإنفاق) لا تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى وأن الفرق بين الدخل والإنفاق الأولي ($T_t - G_t$) أو الرصيد الأولي، فقط هو الذي يهم بالنسبة لتطور الدين العمومي، وأن مستويات الدخول والنفقات ليست مهمة في حد ذاتها وهو ما يعادل التعبير عن دالة الرفاهية الاجتماعية بدلالة الرصيد الأولي فقط وليس بدلالة الدخل عند مستوى معطى من الإنفاق أو الإنفاق عند مستوى معطى من الدخل، وبالتالي فإن المشكل يكمن تعظم دالة الرفاهية الاجتماعية:

$$Max \sum \infty t = 1 \beta t - 1U(G) \dots (2). \qquad \{Gt\} \infty t = 1 .$$

حيث أن:

β = معامل الخصم (ويفترض تحقيق $\beta_R = 1$)

(U (G)) دالة المنفعة والتعظيم مقيد بالمعادلة (2)[2].

---

[1] أكثر تفصيلا انظر:

-Engel.E, R.Valdès. **Optimal fiscal strategy for oil exporting countries**, IMF, working paper 01-118. Washington, 2000, P10.

[2] أكثر تفصيلا انظر:

-Barnett. S and R. Ossowski, **Operational aspects of fiscal policy in oil exporting countries**. IMF, working paper 02-177, Washington, 2002 PP. 26-29.

هنا لابد من بعض الملاحظات:

- إن التركيز على قضية تعدد المراحل يساعد على تبسيط التحليل بالتركيز على مقياس للعجز الجبائي الذي يحدد في نهاية الأمر تحويل الموارد بين المراحل بدل التركيز على مزيج من الضرائب و النفقات.
- مقياس العجز الجبائي المناسب الذي يمكن إحلاله في دالة الرفاهية هو العجز (الأولي) غير النفطي، والذي يعني ضمنيا استبعاد دخل المحروقات على أساس أنه ممول و ليس أساسيا.
- لكي يمكن المحافظة (استدامة) العجز خارج المحروقات عندما تستنفد الثروة النفطية يجب على الحكومة أن تراكم الأصول، ويجب على الخصوص أن يكون تراكم الأصول كافيا كي يمكن لعائدها أن يمول العجز خارج المحروقات عندما تجف مداخيل المحروقات[1].

وعلى العكس فإن الإستراتيجية التي تستهدف العجز خارج المحروقات والذي يمول بالسحب من الأصول المتراكمة عندما يتوقف إنتاج المحروقات لن تكون قابلة للاستمرار، لأن هذه الإستراتيجية سوف تستنفد في النهاية كل الأصول المتراكمة مما يؤدي بعد ذلك إلى الاقتراض المنتظم من طرف الحكومة وإلى انفجار أزمة الدين، وان الفكرة الأساسية عند معاملة ريع المحروقات كثروة وليس كتدفق للدخل هي أن السياسة الجبائية يجب أن تهدف إلى تراكم كبير للأصول خلال فترة إنتاج المحروقات كي يمكن استدامة القدرة على تحمل العجز خارج المحروقات إلى فترة ما بعد البترول، وبالتالي فإن السياسة التي تهدف إلى تثبيت نسبة الدين الصافي (الموجب) إلى الناتج الداخلي الخام، أو حتى إلى مجرد إلغاء كل الدين العمومي لن تكون على العموم متلائمة مع الاستقرار الجبائي وقد تؤدي في النهاية إما إلى الحاجة إلى تعديل جبائي كبير أو إلى انفجار أزمة المديونية، بعد انخفاض (أو انهيار) أسعار البترول أو في مرحلة ما بعد البترول.

- ثروة الدولة (بما فيها القيمة الحالية المخصومة للمداخيل البترولية) وليس تدفق دخل المحروقات، هو الذي يحدد العجز خارج المحروقات، القابل للتحمل والإستدامة.

وإذا لم يكن هناك عدم يقين حول مداخيل المحروقات أو حول المداخيل خارج المحروقات فإنه بإمكان الحكومة أن تختار عجزاً أوليا ثابتا خارج المحروقات، وحدسيا، كما أشار "Hausman" و"Powel" فإن الحكومة تكون بذلك تتصرف كما لو أنها باعت كل بترولها فوراً، أي كما لو أنها حولت فعلا، تدفق دخل المحروقات إلى مخزون من الثروة المالية.

وقد خلصت فكرة ثبات العجز الأولي خارج المحروقات من فرضيات تبسيطية إلى أن الحدس النابع منها والذي يعني أن الرصيد الجبائي خارج المحروقات يجب أن يكون مرتبطا بالثروة، هو حدس سليم في أساسه، وله تداعيات هامة على توجيه السياسة الجبائية، رغم كون أغلبية الدول المصدرة للمحروقات عاجزة عن تحقيقها لحد الآن،

[1] عبد الله منصوري، **المرجع السابق**، ص28.

لأسباب سيتم التعرض إليها لاحقا، فالقليل فقط من تلك البلدان يعمل على تسليط الضوء ونشر المعلومات حول الرصيد خارج المحروقات في ميزانياتها.

أما فيما يخص تراكم الأصول المالية فإن العديد من البلدان المنتجة للمحروقات لديها خصوم مالية صافية هامة، على الدولة وفي البلدان المنتجة الراشدة، فإن مثل هذه الخصوم (أو الديون) تبعث إشارة مثيرة للقلق حول قدرة التحمل الجبائي وتنذر بقابلية حدوث أزمة جبائية إذا ما انخفضت أسعار البترول خاصة، كما أن وجود الثروة النفطية لا يعني بالضرورة ترف تحمل عجز جبائي كبير خارج المحروقات، إذا ما أحسن التصرف فيها.

ثالثا: سياسة العجز الموازني.

تعتبر سياسة تمويل بالعجز من السياسات التي تستعمل كأداة من أدوات تمويل التنمية الاقتصادية، ففي هذه الحالة تلجا الدولة إلى إحداث عجز مقصود في موازنتها العامة، بحيث يتم تمويله بواسطة الإصدار النقدي الجديد ومنه يتم تحقيق المزيد من التشغيل للموارد العاطلة من أجل تعويض ضعف الطلب في القطاع الخاص وهذا ما يؤدي إلى زيادة المشروعات الاقتصادية ومنه ارتفاع نسب التوظيف والإنتاج فيزيد على إثرها العرض الكلي، ولقد ثبت أن سياسة التمويل بالعجز قد فشلت في تحقيق أهدافها وتعتبر من الأسباب الرئيسية لتزايد نسبة عجز الموازنة العامة للدولة.

لقد تعددت الدراسات التي حاولت التوصل إلى تحديد مفهوم دقيق لعجز الموازنة العامة للدولة، وجاءت تلك الدراسات بعدة مفاهيم يمكن إجمالها من أجل استنتاج مفهوم شامل للعجز الموازني وأهم هذه التعاريف ما يلي:

عجز الموازنة العامة للدولة هو إحدى الظواهر الأساسية للمالية العامة ويقصد بها زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية، أي عدم توازن الموازنة العامة[1]، ويعرف عجز الموازنة أيضا بأنه قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات المقدرة.

وكتعريف شامل يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة اكبر من الإيرادات العامة، وهناك عجز مقصود؛ وهو ذلك العجز الذي تحدثه الدولة بمحض إرادتها، وهناك عجز غير مقصود وهو العجز الذي يخرج عن سيطرة الدولة، أي انه خارج عن سياستها المالية.

1. أنواع العجز الموازني: إن عجز الموازنة متعدد الأشكال ومختلف الأسباب، لكن يمكن تلخيص أهم أنواعه في مايلي:

- **العجز الموازني الشامل:** وهو عبارة عن التعريف التقليدي للعجز المالي، فالعجز المالي يقيس الفرق السالب بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد وغير مشتملة على مدفوعات إهلاك الديون الحكومية، وبين الإيرادات الحكومية متضمنة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، و غير مشتملة على الدخل من

[1] عبد اللطيف ماجد، مأمون دقامسة، **الدين العام الداخلي و عجز الموازنة العامة للدولة الأردنية**، مجلة آفاق إقتصادية ، مجلد 22 ، العدد 87، الإمارات العربية، 2001 ، ص5

الاقتراض، فالعجز الشامل يحاول توسيع مفهوم العجز ليشمل بالإضافة إلى الجهاز الحكومي جميع الكيانات الحكومية الأخرى كالهيئات المحلية والهيئات اللامركزية والمشاريع العامة للدولة[1].

- **العجز الموازني الجاري:** يعبر العجز الجاري عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس هذا النوع من العجز بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات العامة لكل الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة، بمعنى آخر هو ذلك الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية، ويهدف هذا المقياس إلى التعرف على احتياجات القطاع الحكومي من الموارد التي يجب تمويلها بالاقتراض[2].
- **العجز الموازني الأساسي:** يستند هذا النوع من العجز على إستبعاد الفوائد المستحقة على الديون، فهذه الفوائد هي نتيجة لعجز سابق وليست نتيجة للنشاط المالي الحالي للدولة فهذا النوع من العجز يقدم لنا صورة واضحة عن السياسات الميزانية الحالية من خلال استبعاد الفوائد، ويهدف هذا المقياس إلى التعرف على مدى التحسن أو التدهور الذي حدث على المديونية الحكومية نتيجة للسياسات الميزانية الجارية، ويقدم أيضا تقييما عن مدى القدرة على تحمل العجز الحكومي، ويعرف هذا النوع من العجز بالعجز بدون فوائد لاستبعاده لجميع إعتمادات الفوائد، حيث يهدف هذا المقياس إلى التعرف على تحسن أو تدهور مديونية الحكومة نتيجة للسياسة الميزانية الجارية، ولكن ما يؤخذ على هذا المفهوم إستبعاده لعنصر هام من عناصر العجز في الدول النامية وهو الفوائد المستحقة على الديون الخارجية، والتي أصبحت تشكل عبئا كبيرا على هذه الدول.
- **العجز الموازني التشغيلي:** العجز التشغيلي هو ذلك العجز الذي يمثل متطلبات الاقتراض الحكومي والقطاع العام مخصوما منه الجزء الذي دفع من فوائد من أجل تصحيح التضخم، وذلك من خلال معامل التصحيح النقدي ويحتوي سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءاً من النقود لتعويضهم عن الخسائر الناجمة نتيجة لإرتفاع الأسعار، فمعظم الدول تعاني من معدلات التضخم، لذا يشترط الدائنون ربط قيم ديونهم وفوائدها بالتغيرات في الأسعار، لأن التضخم يعمل على تخفيض القيم الحقيقية للديون القائمة، وغالبا ما لاتكون الفوائد التي تدفع في تغطية خسائر إنخفاض القيمة الحقيقية للديون كافية، وفي مثل هذه الحالات يرتفع حجم العجز إذا تم استخدام مقياس صافي إحتياجات القطاع الحكومي من الموارد، لذلك يدعو بعض الماليين إلى أهمية إستبعاد هذه المدفوعات والتي لها علاقة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار إضافة للفوائد الحقيقية من مستلزمات القطاع الحكومي من القروض[3].

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب ،**السياسات الاقتصادية على المستوى الإقتصاد الوطني**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص77 .

[2] رمزي زكي، **الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث**، دار سيناء للنشر . مصر، 1992 ، ص 106.

[3] لحسن رددوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر تونس**، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة الجزائر، 2013، ص116.

➢ **العجز الموازني الهيكلي:** وهو مقياس يحاول أن يمحو أثر العوامل الطارئة أو المؤقتة والتي تؤثر على الموازنة العامة مثل تغيرات الأسعار وانحراف أسعار الفائدة في المدى الطويل، ويستبعد هذا المقياس مبيعات الأصول الحكومية لأنها تمثل موردا غير عادي، ويبين لنا هذا العجز عجز معدلات نمو الإيرادات الخاصة عن مسايرة معدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ أو مؤقت، فهو عجز دائم يستبعد أثر العوامل المؤقتة أو العارضة والتي تكون مؤثرة على العجز المالي إضافة إلى التذبذبات في الدخل المحلي وأسعار الفائدة، وهناك من يستعمل مصطلح عجز الطوارئ من أجل الدلالة على العجز الهيكلي على إعتبار أن هذا المقياس ليس مقياسا هيكليا ولكنه مقياس يحاول إزالة اثر العوامل المؤقتة والتي تؤثر على الموازنة العامة للدولة، مثل تلك الإنحرافات التي تحدث في الدخل المحلي وأسعار الفائدة والأسعار، ومن جانب آخر فصفة الهيكلية لابد لها من الاستمرار الزمني[1].

2. أسباب العجز الموازني وسياسة تمويله: يمكن إرجاع أسباب العجز الموازني إلى سببين[2]:

➢ **زيادة الإنفاق العام:** وذلك لاعتماد الدولة نظرية العجز المنظم*أو زيادة حجم تدخل الدولة وزيادة مجالاتها ودورها في النشاط الاقتصادي.

➢ **تراجع الإيرادات العامة:** ويرجع ذلك إلى ارتفاع التهرب الضريبي بسبب اتساع حجم الاقتصاد الموازي، وكذا نقص التأهيل بالنسبة إلى الإدارة الضريبية، وكثرة الامتيازات والإعفاءات الضريبية دون أن يقابلها اتساع في الأوعية الضريبية، أي في حجم المداخيل الخاضعة للضريبة.

ولقد اختلف الاقتصاديون حول نظرية التمويل بالعجز وظهرت ثلاثة اتجاهات:

❖ **الاتجاه الأول:** مؤيد لنظرية التمويل بالعجز ويعتقد أصحاب هذه النظرية أنّ هذا التمويل يحقق ما يلي:

- تشجيع الاستثمار وتسريع معدلات النمو الإقتصادي؛
- يخلق كتلة سلعية في المستقبل تكفي لإعادة امتصاص الكتلة النقدية مصدر هذا التمويل؛
- التمويل بالعجز يساعد على توزيع أعباء التنمية بين أجيال الحاضر والمستقبل.

❖ **الاتجاه الثاني:** ويمثل الفريق المعارض للتمويل بالعجز، وتبريرهم لذلك هو انّ هذا التمويل يؤدي إلى تضخم نقدي حاد نظرا لأنّ البلدان التي تلجأ إليه غالبا ما يكون جهازها الإنتاجي ضعيفا، والميل الحدي

---

[1] سيد احمد البواب، **عجز الموازنة العامة للدولة النظرية: والصراع الفكري للمذاهب الإقتصادية ومناهج العلاج**، بدون دار نشر، 2000، ص41.

[2] هزرشي طارق، لباز الأمين، **دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات المستقبلية، الجزائر، 2011، ص7.

* تعتمد نظرية العجز المنظم على زيادة الإنفاق العام خلال الأزمات الاقتصادية، وبالأخص في فترة الكساد الاقتصادي، وتحدث هذه الزيادة آثار مباشرة على الدخل القومي، وتكون إيجابية؛ وذلك لأن الجهاز الإنتاجي بالدول المتقدمة يتميز بالمرونة ووجود طاقات عاطلة يمكن استغلالها وتنشيطها. ويؤدي استعمال الزيادة في الإنفاق العام من أجل محاربة الكساد الاقتصادي إلى زيادة التشغيل، وقد ينتج عن الزيادة في الإنفاق العام الزيادة في التضخم، ولكن هذه النظرية تؤكد بأن التضخم لا يعتبر خطرا طالما الاقتصاد يشغل في حدود دون مستوى التشغيل الكامل، وتعمل الزيادة في الدخل القومي على زيادة الإيرادات الضريبية على المداخيل والإرباح .وهو ما يؤدي إلى القضاء على العجز في الموازنة العامة مستقبلا.

للاستهلاك لدى أفرادها مرتفعا، وما يترتب عن هذا التضخم من تشجيع المضاربة، ضعف الادخار، وتردي مستوى المعيشة لأصحاب الدخول الضعيفة (المحدودة) ومنه زيادة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع، لذا نادى أصحاب هذا الاتجاه بضغط النفقات العامة ومحاربة الدعم السلعي لأنّ ذلك يؤدي إلى ظهور السوق السوداء التي تعبر عن الواقع الفعلي لأسعار السلع المدعومة وتزيد من بؤس الطبقات الفقيرة.

❖ **الاتجاه الثالث:** المعتدلون في نظرتهم إلى سياسة التمويل بالعجز، ويرى هؤلاء الاقتصاديون أن التمويل بالعجز يجب أن يكون ضمن حدود معينة، وأن يوجه نحو المشاريع الإنتاجية ذات المردود السريع والتي تستطيع من خلال الطلب على إنتاجها امتصاص الكتلة النقدية الزائدة كما يجب أن يترجم التمويل بالعجز إلى سلع وخدمات منتجة تكافئ الكتلة النقدية الفائضة، كما أن نسبة التمويل بالعجز لا تتعدى معدل زيادة الناتج.

كما يمكن لعجز الموازنة أن يمول بالقروض كما يلي:

- **القروض العامة:** يمكن أن نقسم القروض العامة من حيث صدورها وأنواعها إلى تقسيمات متعددة يقوم كل منها على وجهة نظر معينة، فيمكن أن تقسم القروض إلى داخلية وأخرى خارجية، إذا نظرنا إلى مصدرها، كما يمكن أن تقسم إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة وذلك من وجهة نظر أجل لقرض.

والقرض العام هو مبلغ مالي تحصل عليه الدولة أو الهيئات العامة وذلك من خلال اللجوء للغير(أفراد وهيئات ومؤسسات وطنية أو أجنبية أو دولية) مع التعهد بردّ مبلغ القرض وسداد فوائده وفقا لشروطه[1].

- **الإصدار النقدي:** عندما تتزايد النفقات العامة عن الإيرادات العامة فإن الدولة قد تلجأ للإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي والتوسع في الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي، ومن الضروري أن يتم الإصدار النقدي في حدود الغطاء الموجود في المجتمع من سلع وخدمات، فإذا تمّ إصدار أوراق مالية دون أن يقابلها غطاء من السلع والخدمات، فمعنى ذلك أنّ كمية أكبر من النقود تطارد كمية أصغر من السلع والخدمات ويسمى هذا الأمر بالتضخم النقدي وكذلك يحدث تضخم عندما يتم خلق الائتمان بزيادة النقود المصرفية بمعدل يفوق معدل نمو الناتج الوطني ويسمى هذا التضخم بالتضخم المالي.

وبذلك يمكن للدولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد تمويل النفقات العامة بموارد وإيرادات غير مملوكة لها، أو غير حقيقية ويعدّ الإصدار النقدي الجديد من أسهل الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تغطية النفقات العامة في حالة عدم كفاية الإيرادات العامة، وتلجأ إليها الدول النامية بصفة خاصة، عند عجزها عن الاقتراض أو زيادة حصيلة الضرائب.

[1] M. Howard, **Public sector economics for developing countries** ,University of the West Indies Press, Jamaica, 2001, p.129

المبحث الثالث: الإطار النظري للتنسيق بين السياسة النقدية والمالية.

يمكن التمييز بين السياسة النقدية والمالية وفقا لثلاثة معايير هي[1]:

- معيار جهة اتخاذ القرار، فالقرارات التي يتخذها البنك المركزي تندرج في السياسة النقدية، أما القرارات التي تتخذ بواسطة وزارة المالية فتندرج تحت السياسة المالية.
- معيار حقوقي، فالسياسة المالية تحدد حجم الدين الحكومي في حين تحدد السياسة النقدية مكونات هذا الدين (قرض بنكي أو اقتراض من الجمهور على شكل سندات).
- معيار الهدف، ان الاختلاف الرئيسي بين السياستين النقدية والمالية هو أن الأولى تؤثر بشكل مباشر في عرض النقود وبشكل غير مباشر في تيار الدخول في حين تؤثر الثانية بشكل مباشر في تيار الدخول وبشكل غير مباشر في عرض النقود.

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب التنسيق والترابط بين السياستين المالية والنقدية من ناحية الأهداف والوسائل وذلك بغية تجنب الآثار السلبية التي قد تنجم عن عدم هذا التنسيق؛ وعندما يتم الحديث عن التنسيق لا نعني بذلك أن تكون كل من السياستين النقدية والمالية في اتجاه واحد توسعية كانت أو انكماشية، بل يمكن أن تكون تركيبة السياسة العامة تتضمن سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية انكماشية أو العكس بشكل يؤدي إلى النتائج المرجوة من قبل السلطات النقدية والمالية معاً بحيث تكمل كل من السياستين السياسة الأخرى، وتسهمان بشكل فعال في معالجة الاختلالات الاقتصادية.

المطلب الأول: استقلالية السلطات النقدية (البنك المركزي).

إن الحديث عن التنسيق بين السياستين النقدية والمالية يؤدي بنا إلى الحديث عن ضرورة استقلال السلطات النقدية عن الحكومة (وزارة المالية)، حيث انه ليس من المعقول الحديث عن إمكانية التنسيق بين السياستين، وواحدة من السلطات تابعة للأخرى في قراراتها؛ كذلك تجدر الإشارة بأنه لا تعني استقلالية البنك المركزي الفصل في عملياته مع السلطة المالية العمومية، سواء في الأجل القصير أو الطويل حيث أشار "J.M Keynes" في حديثه للجنة الملكية في البنك المركزي الهندي " أن البنك المركزي النموذجي هو البنك الذي يمزج المسؤولية الأساسية للحكومة مع درجة عالية من الاستقلالية الممنوحة له"، حيث يعتبر عنصر استقلالية البنك المركزي عنصرا هاما لنجاح السياسة النقدية والتي تعتمد أيضا على تطوير الوسائل المناسبة للتنسيق بين البنك المركزي والسلطة المالية.

أولا: تعريف البنك المركزي وخصائصه.

يعرف البنك المركزي بأنه أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد، ولذلك فإن علاقاته بالحكومة كبيرة جدا لأنه يمثل الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الدولة للتأثير في السياسة الاقتصادية، وبوجه خاص في السياسة النقدية وهو أيضا وثيق الصلة بالبنوك التجارية حيث يقوم بالإشراف والرقابة على نشاطها.

[1] محمد ناظم حنفي، **مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات**، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 2009، ص121.

وفي تعريف آخر: البنك المركزي هو مؤسسة نقدية عامة تحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي وهو الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية والنقدية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي، ويستند في عمله على نظم اقتصادية وأحوال مصرفية وظروف سياسة واجتماعية معينة لابد أن تترك أثرها على الطبيعة الاقتصادية[1].

مهما اختلفت التعارف الحديثة للبنك المركزي فإنها كلها تتفق على أن البنك المركزي يتميز بالخصائص التالية:

- البنك المركزي هو المؤسسة القادرة على الخلق والحد من النقود القانونية، أي أدوات الدفع التي تتمتع بالقدرة النهائية والإجبارية على الوفاء بالالتزامات والتي تمثل قيمة السيولة.
- البنك المركزي هو المؤسسة المخولة من قبل السلطات السياسية في الدولة للهيمنة على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد القومي.
- البنك المركزي يقع على قمة الجهاز المصرفي يمثل السلطة العليا على البنوك وغيرها من المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته.
- البنك المركزي مؤسسة وحيدة وغالبا ما تكون مؤسسة عامة ويرجع ذلك إلى أهمية وخطورة الوظائف التي يعهد بها إلى البنك المركزي.

ثانيا: مفهوم استقلالية البنك المركزي.

في العام 1824 أبدى "D.Ricardo" رأيه معقبا على إنشاء بنك وطني بقوله: "لا يمكن الاطمئنان إلى الاعتماد على الحكومة في السيطرة على إصدار النقود الورقية حيث أن منح الحكومة هذه السلطة سوف يؤدي غالبا إلى الإفراط في استخدام هذه السلطة"[2]؛ وهو ما يعني أن مسألة استقلالية البنك المركزي قديمة نسبيا، لكن ما هو جديد هو تزايد المطالبة بمنح البنوك المركزية مزيدا من الاستقلالية في وضع وتنفيذ السياسة النقدية مما أدى إلى تغيير جذري في العلاقة المؤسسية للبنك المركزي في مواجهة الحكومة.

لقد أدى النجاح الذي حققته بعض البنوك المركزية الأكثر استقلالية كما في سويسرا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة الاهتمام بمسألة استقلالية البنوك المركزية، فصدرت تشريعات في العديد من الدول مثل فرنسا ونيوزيلندا والمكسيك وتشيلي وفنزويلا وبعض الدول النامية، بشأن استقلالية البنك المركزي.

تتمثل استقلالية البنك المركزي في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر، المتمثل في تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية يتحتم إتباعها حتى وإن كانت هذه القواعد تحد من حرية البنك المركزي في

[1] زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص13.

[2] منصوري زين، **استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية : واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 2004، ص421.

التصرف عند إدارته للسياسة النقدية إلا أنها تضمن عدم وجود أي تدخل من السلطة السياسية وتضمن له استقلالية عنها[1].

كما تتمثل الاستقلالية في منح البنك المركزي الحرية الكاملة في إدارة السياسة النقدية، من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية، ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية، وهذا هو المفهوم الأكثر ارتباطا بممارسة البنوك المركزية لعملها في الوقت الحالي.

مما سبق يمكن القول أن استقلالية البنك المركزي مرتبطة باستقلالهافي إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية بما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية لتمويل العجز في الموازنة العامة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وترتبط استقلالية البنك المركزي بطبيعة أهداف السياسة النقدية ، فبقدر ما تكون ملتصقة بهدف استقرار الأسعار بقدر ما تكون مستقلة ، وعندما يكلف بأهداف أخرى، فذلك يحد من استقلاليته[2].

كما يتعين التمييز بين الاستقلالية في تحديد الأهداف والاستقلالية في تحديد الأدوات[3]:

- فالبنك المركزي يتمتع باستقلال في تحديد الأهداف إن لم يكن هناك تحديد مسبق دقيق لأهدافه ولأهداف السياسة النقدية، وتكون الحرية في أقصاها إذا ما خُولت للبنك المركزي سلطة إدارة السياسة النقدية بشكل جيد دون أي تحديد آخر، فيتمتع البنك المركزي بسلطة مطلقة في تحديد أهدافه .وعلى العكس من ذلك تتضاءل استقلاليته في تحديد الأهداف إذا كانت تلك الأهداف محددة بشكل دقيق وقاطع، وكذلك عندما تكون مهمة تحقيق استقرار الأسعار مرتبطة بأهداف رقمية.
- أما من حيث الاستقلال في تحديد الأدوات فإن البنك المركزي يعتبر مستقلا إذا ما كانت له سلطة وحرية التصرف الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة ولازمة لتحقيق أهدافه، ولا يعتبر البنك المركزي مستقلا إذا ما كان ملتزما مثلا بتمويل عجز الموازنة العامة.

إن الاستقلال الذي تسعى إليه البنوك المركزية الآن يرتكز أساسا على إعطائها حرية التصرف الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية واختيار الأدوات المناسبة واللازمة لتحقيق أهدافها، خاصة وأن هدف السياسة النقدية قد تحدد بالفعل وانحصر في ضرورة تحقيق استقرار الأسعار مع المحافظة على قيمة العملة.

نشير أخيرا إلى أن منح البنك المركزي الاستقلالية أثار التساؤل حول كيفية محاسبته ومساءلته خاصة وأنه لم يعد تابعا للسلطة التنفيذية، فإمكانية المساءلة تمثل الضمانة المقابلة لمنح البنك المركزي استقلاليته.

---

[1] بوحوصي محجوب، **استقلالية البنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض**، مجلة الواحات للدراسات والبحوث، العدد 16، غرداية ، الجزائر، 2012، ص93.

[2] عزوز علي، **قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة**، ملتقى العلمي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ضل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008، ص3.

[3] مُحَمَّد دويدار، **أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، مصر، 2003 ،ص275 .

ثالثا: معايير استقلالية البنك المركزي.

هناك اعتراف على نطاق واسع بدور البنك المركزي في مجال السياسة النقدية حتى لو كان ذلك بالتشاور مع السلطات السياسية، وهو ما يقودنا إلى التسليم بوجود درجات متفاوتة لاستقلالية البنك المركزي؛ وتجمع معظم الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع على وجود مجموعة من المعايير وإن كانت قد اختلفت في ترتيبها والوزن النسبي الممكن إعطاؤه لكل منها، الأمر الذي أدى في النهاية إلى وجود بعض الاختلافات البسيطة في نتائج هذه الدراسات، وفيما يلي نقدم المحاور الرئيسية التي تندرج ضمنها هذه المعايير الممثلة في الجداول التالية[1]:

جدول رقم (1-1): معايير استقلالية البنك المركزي.

المتغير	توصيف المتغير	الوزن	درجة الترتيب
محافظ البنك المركزي	**محور (1) استقلالية محافظ البنك المركزي**	0.2	
	(أ) فترة الوظيفة:		
	- أطول من 8سنوات.		1.00
	- 5 سنوات.		0.75
	- 4 سنوات .		0.25
	- أقل من 4 سنوات.		0.00
	(ب) تعيين المحافظ:		
	- مجلس المصرف المركزي.		1.00
	- هيئة من مجلس المصرف المركزي والسلطتين التنفيذية والتشريعية.		0.75
	- السلطة التشريعية.		0.50
	- السلطة التنفيذية(مجلس الوزراء).		0.25
	- عضو أو عضوان من مجلس الوزراء.		0.00
	(ج) الرفض (الطرد):		
	- غير منصوص عليه		1.00
	- لأسباب لا تتعلق بالسياسة.		0.83
	- استنساب مجلس المصرف.		0.67
	- استنساب السلطة التشريعية.		0.50
	- طرد غير مشروط متاح من خلال السلطة التشريعية.		0.33
	- استنساب السلطة التنفيذية.		0.17
	- طرد غير مشروط من قبل السلطة التنفيذية.		0.00
	(د) هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة		
	-كلا.		1.00
	-بإذن من السلطة التنفيذية.		0.50
	- لا يوجد تشريع يمنع ذلك.		0.00
	محور (2) صياغة السياسة النقدية.	0.15	
	(أ) من يصوغ السياسة النقدية		
	-المصرف فقط.		1.00
	-المصرف يشارك ولكن تأثيره ضئيل .		0.67

[1] عزوز علي، **المرجع السابق**، ص5.

صياغة السياسة النقدية	-المصرف يوصي الحكومة فقط. -ليس للمصرف قول. **(ب) من له الكلمة الأخيرة في حال التعارض** -المصرف في حالة أن المشكلة مبينة في التشريع، أو القانون. -الحكومة إذا كان القانون لا يبين ذلك أو كانت المشكلة داخل المصرف. -هيئة من مجلس المصرف والسلطة التنفيذية و السلطة التشريعية . -السلطة التشريعية في قضايا السياسة. -السلطة التنفيذية في مسائل السياسة حسب أصول الرعية. -السلطة التنفيذية لها الأولوية غير المشروطة. **(ج) دور المصرف في عملية إعداد الموازنة** -للمصرف دور نشيط. -ليس للمصرف تأثير .		0.33 0.00 1.00 0.80 0.60 0.40 0.20 0.00 1.00 0.00
الأهداف	**محور (3) استقلالية تحديد الأهداف** **(أ) استقرار الأسعار الهدف الرئيسي أو الهدف الوحيد حسب القانون والبنك المركزي له الكلمة الأخيرة في حالة التعارض مع الحكومة.** - استقرار الأسعار (الهدف الوحيد) - استقرار الأسعار مع أهداف أخرى تتناغم و استقرار النظام المصرفي. - استقرار الأسعار مع أهداف أخرى متعارضة (مثل العمالة الكاملة). - لا توجد أهداف منصوص عليها في القانون. - الأهداف المدونة لا تتضمن استقرار الأسعار.	0.15	1.00 0.60 0.40 0.20 0.00
حدود إقراض الحكومة	**محور (4) حدود إقراض الحكومة** **(أ) التسليف (avances) حدود الإقراض غير المورق** -التسليف غير مسموح به -التسليف مسموح بحدود صارمة -التسليف مسموح به بحدود مرنة -لا يوجد حدود قانونية للإقراض **(ب) إقراض توريقي .** - غير مسموح به. - مسموح بحدود صارمة. - مسموح بحدود مرنة. - لا توجد حدود قانونية للإقراض. **(ج) شروط الإقراض (استحقاق،سعر الفائدة والكمية)** -السلطة للمصرف - معينة بقانون المصرف. - متفق عليها بين المصرف والسلطة التنفيذية -تقرير من قبل السلطة التنفيذية فقط. **(د) المقترضون المحتملون من المصرف** - الحكومة المركزية فقط. - جميع مستويات الحكومة - جميع مستويات الحكومة والمشاريع العامة.	0.15 0.1 0.1 0.05 	1.00 0.67 0.33 0.00 1.00 0.67 0.33 0.00 1.00 0.67 0.33 0.00 1.00 0.67 0.33 0.00

	- القطاع العام والخاص.		
	(هـ) حدود إقراض المصرف معرفة في:	0.05	
	-كمية النقود .		1.00
	-كنسبة من التزامات المصرف أو رؤوس الأموال.		0.67
	- كنسبة من إيرادات الحكومة.		0.33
	- كنسبة من نفقات الحكومة .		0.00
	(و) استحقاق القروض:	0.025	
	-خلال ستة أشهر.		1.00
	-خلال سنة.		0.67
	- أكثر من سنة .		0.33
	- لا تحديد في القانون.		0.00
	(ز) أسعار الفائدة على القروض يجب أن تكون:	0.025	
	- أعلى من حدود دنيا		1.00
	-أسعار السوق		0.75
	-اقل من حدود دنيا.		0.50
	-سعر الفائدة غير مذكور .		0.25
	-لا فائدة على قروض الحكومة من طرف البنك المركزي .		0.00
	(ح) البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة في السوق الأولية.	0.025	
	- نعم		1.00
	-كلا		0.00

المصدر: عزوز علي، **قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة**، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008، ص5.

رابعا: استقلالية البنك المركزي في البلدان النامية.

من الناحية العملية ما يزال أكثر الدول النامية، ورغم تقريرها عن استقلالية البنك المركزي قانونا، تسمح للحكومة بطلب قروض مقابل سندات الخزينة (أي سندات محلية) كغطاء لتلك القروض، وفي كثير من الأحيان لا ترد تلك القروض، وهو ما يعني إصدارا تضخميا لا يزيد إلا في معدل التضخم. ومع الأسف أيضا، فإن تلك القروض غالبا ما تستخدم في تمويل إنفاق غير إنتاجي، وبالتالي فهي تشكل دخولا دون مقابل في الإنتاج الوطني .

ومن ناحية أخرى، فكثيرا ما تقع الحكومات نفسها تحت وطأة ضغوط سياسية أو اجتماعية تستلزم تقديم مساعدات، أو قروض ميسرة، تزيد من عرض كتلة النقد. وكمثال على ذلك برامج تشغيل الشباب التي تندرج في إطار مواجهة أزمة البطالة. ومع الأسف الشديد، مرة أخرى، فإن النسبة الكبرى من المشاريع الممولة في إطار هذه البرامج موجهة لاستخدامات غير إنتاجية، وبالتالي فهي قد تحقق فائدة ظاهرة بالنسبة لهؤلاء المستفيدين، وتشكل بالتالي حلا جزئيا لمشكلة البطالة، ولكنها بالمقابل تؤدي إلى خلق ضغوط تضخمية جديدة، لأنها تمثل من الناحية النقدية البحتة زيادة في حجم الكتلة النقدية دون أن يقابل ذلك زيادة في الإنتاج الحقيقي[1].

[1] نبيل حشاد، **استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة**، اتحاد المصارف العربية، مصر، 1994، ص120.

وبذلك فقد تكرست "أللااستقلالية" للبنوك المركزية في العديد من البلدان النامية، بسبب التدخل الحكومي في إدارة الجهاز المصرفي من خلال توجيه النشاط الائتماني، سواء بطريقة مباشرة بالطلب من البنوك تمويل بعض الأنشطة أو بعض المؤسسات تحت حجة الأولوية الاقتصادية الضرورية للتنمية أو إلزامها بشراء سندات حكومية، أو بطريقة غير مباشرة بفرضها معدلات تفضيلية لبعض القطاعات وفرض رسوم على غيرها. وعلى سبيل المثال قامت الحكومة الباكستانية في عام 1986 بتوجيه حوالي 70% من حجم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك الوطنية إلى أنشطة اقتصادية معينة، وبلغت نفس النسبة 60% في البرازيل و 50% في الهند.

وهكذا، فإن التدخل الحكومي في إدارة النقد، وهو ما يعني أن "أللااستقلالية" البنوك المركزية، قد طالت كلا من وظيفة الإصدار، وهي أعرق وأهم الوظائف، ووظيفة الإشراف (وظيفة بنك البنوك) التي تسمح للبنك المركزي بمراقبة الائتمان كميا ونوعيا. ولم يعد خافيا على أحد أن الاقتراض من البنك المركزي أصبح السمة المميزة لحكومات البلدان النامية عموما، حتى أن بعض الإصلاحات في الأنظمة المالية والمصرفية في تلك البلدان نصت صراحة على سقف لتلك القروض الحكومية (قروض الخزينة)، وهو ما يدل على وجود إفراط في تلك العمليات.

المطلب الثاني: التفاعل بين السياستين النقدية والمالية.

ترتبط السياسات النقدية والمالية ارتباطاًمتبادلاً، ويعزز بعضها البعض في معظم الحالات، فصحة النظام المالي تؤثر في إدارة السياسة النقدية، والعكس صحيح؛ لكن الترتيبات المؤسسية لكل من هذين النوعين من السياسات تختلف اختلافاً بيناً، خاصة فيما يتعلق بالأدوار، والمسئوليات، والأهداف، وعمليات صياغة وتنفيذ تلك السياسات، ويتم فيما يلي إبراز التأثير المتبادل بين السياستين المالية والنقدية وإستراتيجية إدارة الدين العام.

أولا: تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية.

ترتبط تلك الآثار المترتبة للسياسة المالية على السياسة النقدية بقيد الموازنة الحكومية الذي تتمثل أهميته في إبراز الدور الذي تلعبه كل من السياستين المالية والنقدية في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار، حيث يؤكد هذا القيد أنه لا يمكن للسياسة النقدية أن تمارس دورها في السيطرة على التضخم بشكلٍ منفرد ومن الضروري أن تعمل السياسة المالية على مساندتها[1].

يمكن كذلك إبراز العلاقة المباشرة بين السياستين المالية والنقدية من خلال قيد الموازنة الحكومية، والذي يشير إلى أن التغير في عجز الموازنة العامة لابد وأن يؤدي بالضرورة إلى تغير في حجم السندات الحكومية المدرة للعائد أو في النقود عالية القوة وذلك لأغراض تمويل العجز المالي، فعلى سبيل المثال، إذا كان تحقيق مزيد من الانضباط المالي

[1] L.von Thadden, **Active Monetary Policy, Passive Fiscal Policy and the Value of Public Debt: Some Further Monetarist Arithmetic**, Economic Research Centre of the Deutsche Bundesbank, Discussion Paper, 2003, p1.

يسهم في الحد من عجز الموازنة، فإن هذا يعني بالضرورة تراجع نمو حجم الدين المدر للعائد وكذا تراجع القاعدة النقدية[1].

وإذا كانت الحكومة تتمكن بسهولة من الاعتماد على أسواق الائتمان فلا توجد ضرورة للربط بين حجم العجز المالي وخلق النقود وذلك لأن التغير في عجز الموازنة يمكن تمويله من خلال إصدار السندات الحكومية، ومن ناحية أخرى، بالنسبة للحكومات التي تعتمد بالأساس على خلق النقود لتمويل جزء كبير من النفقات الحكومية، أو تلك التي لا تتمتع بسهولة الوصول إلى أسواق الائتمان، فإن الحد من عجز الموازنة العامة سيؤثر بدرجة كبيرة على الحد من خلق النقود، وبالتالي يمتد الأثر الإيجابي إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار، ولذلك فإن الحد من عجز الموازنة يعد بمثابة خطوة أساسية نحو تخفيض النمو النقدي ومعدل التضخم في عديد من الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة التحول نحو اقتصاديات السوق.

وعلى الرغم من كون التضخم ظاهرة نقدية إلا أن عجز الموازنة العامة يعد من المحددات الرئيسية للتضخم في الأجل الطويل، وذلك من خلال قناة ريع الإصدار، وبينما تتضح العلاقة بين العجز المالي والتضخم في الأدبيات النظرية، نجد ندرة في الدراسات التطبيقية التي تناولت هذه العلاقة بالتحليل، وكذلك نجد ندرة في الدراسات الاقتصادية التي تتناول تلك العلاقة بين العجز المالي والتضخم من ناحية، ومدى ارتباطها بكلٍ من استقلالية البنك المركزي وتطور الأسواق المالية من ناحية أخرى[2] .

ومما يعد إضافة في هذا السياق، دراسة تطبيقية أكدت ظهور الآثار التضخمية لعجز الموازنة بشكلٍ واضح في حالة عدم تطور الأسواق المالية وعدم تمتع البنك المركزي بالاستقلالية، حيث تؤدي تلك العوامل (علاوة على عدم توافر آلية ذات كفاءة لتجميع الضرائب) إلى الاعتماد على خلق النقود كمصدر وحيد لتمويل العجز المالي، وعلى نقيض ذلك، يؤدي تطور الأسواق المالية وإضفاء الاستقلالية على البنك المركزي إلى توافر مصادر غير تضخمية لتمويل العجز المالي.

وفيما يتعلق بتأثير القروض العامة الموجهة لسد عجز الميزانية على السياسة النقدية، فيمكن توضيحها في النقاط التالية:

- تؤثر إستراتيجية إدارة القروض العامة على أداء السياسة النقدية، حيث تمثل قيداً على الاستقلال الفعلي للبنك المركزي، كما تؤثر وسائل إدارة الدين العام على أسعار الفائدة، وتعقد العمليات المالية الحكومية من مهمة البنك المركزي في السيطرة على الإجماليات النقدية، وإذا اتسم معدل الزيادة في الدين العام بعدم القابلية لتحمل أعبائه فإن مصداقية السياسة النقدية ستتأثر بالسلب وترتفع أسعار الفائدة، وفي حالة الدول التي تسمح بتحركات

[1] J.B. Taylor, **Monetary Policy Implications of Greater Fiscal Discipline" in Budget Deficit and Debt: Issues and Options**, Federal Reserve Bank of Kansas City, 1995, p153.

[2] منى كمال، **الإطار النظري للتنسيق بين السياسة المالية والنقدية**، على الخط يوم:2013/10/12 من موقع:
http://mpra.ub.uni-muenchen.de/26856/1/1_modified.pdf، ص7.

رؤوس الأموال، فإن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي بدوره إلى تدفق رؤوس الأموال من الخارج، وما ينشأ عنه من ضرورة اتخاذ إجراءات لتعقيم أثر تلك التدفقات من قبل البنك المركزي وهو الأمر الذي يؤدي إلى تعقيد الإدارة النقدية.

- يؤثر ارتفاع الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالسلب على مصداقية وفعالية السياسة النقدية، إذ ينطوي على مخاطر تتمثل في اكتساب هذا العجز الصفة النقدية لذلك العجز في المستقبل وهو ما يعد بمثابة مؤشرٍ على ضعف أداء السياسة المالية، وإذا ما تفاقمت مشكلة الدين يتمثل الحل الملائم في ضرورة إجراء إصلاح مالي، وهو الأمر الذي من شأنه حصار العجز في الموازنة العامة من خلال تعدد مصادر تمويل ذلك العجز، حيث يتم تمويله من خلال الأسواق المالية عوضاً عن الاقتراض المباشر من البنك المركزي والذي تنجم عنه آثار تضخمية[1].
- يكون لارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي، حيث يدفع الحكومة إلى رفع الضرائب لتمويله، كما يؤدي إلى تزايد الضغوط لرفع معدلات الفائدة الحقيقية ومزاحمة الحكومة للاستثمار الخاص .وعندما تصل الحكومة إلى وضع يتعذر معه تمويل العجز المالي، يتوجب عليها في تلك الحالة ترشيد الإنفاق أو زيادة الإيرادات، في حين كان على السياسة المالية أن تمارس دوراً فاعلاً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي)؛ وبالتالي يتحول دور السياسة المالية إلى مسايرة التقلبات الاقتصادية الدورية وليس لمواجهة تلك التقلبات.
- تؤثر إدارة الدين العام على الطلب على النقود من خلال عدة طرق حيث تؤدي زيادة الاحتفاظ بالأوراق المالية الحكومية إلى تحقق أثر الثروة في ظل عدم تحقق فرضية المكافئ الريكاردي وبالتالي زيادة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، كذلك تُعد الأوراق المالية الحكومية التي يسهل تسييرها بديلاً للأرصدة النقدية مما يخفض من الطلب على تلك الأرصدة، وإذا ما اتسم الدين الحكومي بعدم القابلية للاستدامة، فقد تؤدي التوقعات بحدوث تضخم إلى انخفاض الطلب على النقود.

ثانيا: تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية.

أوضح "Momi Dahan" في دراسته للأثر المالي لإجراءات السياسة النقدية، أن السمة الغالبة في عديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، تتمثل في تحمل السياسة النقدية أعباء تحقيق معدل تضخم مستقر ودفع أداء الاقتصاد الكلي في الأجل القصير، وبالرغم من أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في تلك الحالة هو السيطرة على الاتجاهات التضخمية والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي، فقد نجد للإجراءات النقدية آثاراً توسعية

[1] منى كمال، **المرجع السابق**، ص8.

على عجز الموازنة العامة في الأجل القصير، وأشار "Momi Dahan" إلى أنه يمكن الاعتماد على المعادلة البسيطة التالية لتعبر عن أثر السياسة النقدية على عجز الموازنة العامة في حالة عدم وجود حركة لرؤوس الأموال[1]:

$$D = G - T(Y) + (\frac{1}{p}) \sum_{m=1}^{M} i_m B_m^p + \sum_{x=1}^{X} (i_X + \frac{\Delta E}{E}). B_X^p . e - \left(i_X + \frac{\Delta E}{E}\right). A_X . e.$$

حيث:

D: عجز الموازنة.

P: المستوى العام للأسعار.

G: الإنفاق الحكومي ويتضمن الاستهلاك والاستثمار العام، التحويلات والإعانات والضرائب.

بينما تنقسم معدلات الفائدة الاسمية إلى مجموعتين:

B_m^p: مدفوعات الفائدة على الدين المحلي المحتفظ به لدى القطاع الخاص حيث تشير(i_m) إلى معدل الفائدة الاسمي على السندات من النوع (m).

B_X^p: مدفوعات الفائدة على الدين الخارجي أو المقوم (بالعملة الأجنبية) حيث تشير(i_X) إلى معدل الفائدة الاسمي على السندات من النوع (x).

E: سعر الصرف الاسمي.

e: سعر الصرف الحقيقي.

$\frac{\Delta E}{E}$: يعكس انخفاض سعر الصرف الاسمي.

A_X: الاحتياطيات التي يحتفظ بها البنك المركزي.

ويمكن التعرف على الأثر المالي لإجراءات السياسة النقدية من خلال إيجاد المشتقة التفاضلية بالنسبة لسعر الفائدة:

$$\frac{\partial Dcc}{\partial \mathrm{i_m}} = \frac{\partial G}{\partial \mathrm{i_m}} - \frac{\partial T}{\partial Y}\frac{\partial Y}{\partial i_m} + (\frac{1}{p}) \sum_{m=1}^{M} \frac{\partial i_m}{\partial x_M} B_m^p + (\frac{1}{p}) \frac{\partial B_M^p}{\partial i_M} i_M - \frac{\partial p}{\partial i_M}\left[\frac{1}{p^2} \sum_{m=1}^{M} i_m B_m^p\right].$$

حيث:

$\frac{\partial Dcc}{\partial \mathrm{i_m}}$: المشتقة التفاضلية لعجز الموازنة بالنسبة لسعر الفائدة والذي يتأثر مباشرة بإجراءات السياسة النقدية.

$\frac{\partial G}{\partial \mathrm{i_m}}$: أثر الإنفاق حيث يأخذ إشارة موجبة وذلك في حالة ما إذا كانت دالة رد الفعل التي تواجهها الحكومة تتميز بكونها مواجهة للتقلبات الدورية، ولذلك فقد تعمل الحكومة على تمهيد التقلبات في كلٍ من الناتج والتوظيف من خلال زيادة الإنفاق الحكومي كلما كان الناتج أدنى من مستواه .وقد يواجه الاقتصاد مرحلة ركود

[1] أكثر تفصيلا انظر:

- M.Dahan, **The Fiscal Effects of Monetary Policy**, IMF, Working Paper No.66, 1998, p 5.

كنتيجة لإجراءات السياسة النقدية التقييدية ومعدلات الفائدة المرتفعة والتي قد تترتب عنها استجابة الحكومة من خلال زيادة عجز الموازنة .وقد يعوِض ذلك الأثر ارتباط الاستثمار العام ومعدلات الفائدة بعلاقة عكسية[1].

$\frac{\partial T}{\partial Y}\frac{\partial Y}{\partial i_m}$: أثر الإيرادات، حيث تؤدي إجراءات السياسة النقدية التقييدية إلى تباطؤ معدل النمو الاقتصادي وانخفاض الدخل القومي في الأجل القصير، وبالتالي تنخفض العوائد الضريبية وهو ما يؤدي إلى ارتفاع عجز الموازنة، كذلك فإن انخفاض معدل النمو الاقتصادي سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج القومي الإجمالي؛ كما يعتمد أثر الإيرادات أيضاً على مرونة العائدات الضريبية بالنسبة للناتج.

$(\frac{1}{p})\sum_{m=1}^{M}\frac{\partial i_m}{\partial x_M}B_m^p$: أثر الدين، حيث تترتب على السياسة النقدية التقييدية معدلات مرتفعة لأسعار الفائدة الاسمية قصيرة الأجل والتي تؤثر بدورها على المعدلات متوسطة وطويلة الأجل، ولذا فإن أعباء خدمة حجم ثابت من الدين العام سترتفع، وقد تؤدي تلك التكاليف إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة، وللتقييم الكامل لذلك الأثر، لابد من الأخذ بعين الاعتبار أثر قرارات البنك المركزي فيما يتعلق بالتضخم على معدلات الفائدة، حيث اتجه عديد من البنوك المركزية مؤخراً إلى استخدام معدلات الفائدة كأداة لتحقيق معدل التضخم المستهدف.

$(\frac{1}{p})\frac{\partial B_M^p}{\partial i_M}i_M$: أثر الإصدار، فإن تخفيض معدل التوسع النقدي من خلال عمليات السوق المفتوح (مع افتراض ثبات عجز الموازنة) سوف يؤدي إلى زيادة الدين وبالتالي إلى زيادة عجز الموازنة في الفترات اللاحقة.

$\frac{\partial p}{\partial i_M}\left[\frac{1}{p^2}\sum_{m=1}^{M}i_m B_m^p\right]$.: اثر الأسعار، حيث يرتبط معدل التضخم عكسياً بمعدلات الفائدة وطردياً مع كمية النقود، وينشأ هذا الأثر نتيجة للتعبير عن عجز الموازنة باستخدام متغيرات حقيقية حيث يعكس انخفاض الأسعار(أو انخفاض معدلات التضخم) ارتفاع القيمة الحقيقية للدين العام.

المطلب الثالث: إجراءات التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

يتطلب التنسيق الفعال للسياسات النقدية والمالية ترتيبات مؤسسية وتشغيلية كاملة وداعمة، وعلاقة واضحة بين البنك المركزي وخزينة الدولة؛ سنتعرض في ما يلي لمختلف ترتيبات التنسيق بين السياسات النقدية والمالية التي تركز على تجارب الدول المختلفة التي اعتمدت سياسات التوجه نحو اقتصاد السوق والتي تعتبر نقطة الفصل الرئيسية بين مسؤوليات السياسة النقدية والسياسة المالية.

أولا: الإجراءات المؤسسية للتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

1. استقلالية البنك المركزي: تتضح أهمية استقلالية البنك المركزي كأحد الترتيبات المؤسسية اللازمة لتحقيق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ضوء ما أبرزه عديد من الكتابات والدراسات التطبيقية عن العلاقة المباشرة بين استقلالية البنك المركزي والأداء الاقتصادي.

إن تمتع البنك المركزي بدرجة أكبر من الاستقلالية ينعكس أثرها الإيجابي على الانضباط المالي، ويؤدي إلي انخفاض معدلات التضخم ومعدلات النمو في المدى القصير، كما هو الأمر بالنسبة للمدى الطويل فسيظل أثر استقلالية

[1] **opt cit. P9.**

البنك المركزي على كلٍ من الانضباط المالي ومعدلات التضخم إيجابياً، بالإضافة إلى أثر إيجابي آخر على معدلات النمو.

تشير المعادلتان (1و2) إلى تأثير كلٍ من السياستين المالية والنقدية على معدلات التضخم (π) والنمو (γ) تأثيراً إيجابياً، حيث أن المعاملات $(\lambda_2،\lambda_1)$ و$(\eta_2،\eta_1)$ تأخذ قيماً غير سالبة، ليؤثر التغير في الرصيد النقدي (ΔM_t) وعجز الموازنة (D_t) على كلٍ من معدلات النمو والتضخم، بينما يشير (A_t) إلى عدد ثابت:

$$\gamma(\Delta M_t, D_t) = \lambda_1 \Delta M_t + \lambda_2 D_t + A_t \ldots..(1).$$

$$\pi(\Delta M_t, D_t) = \eta_1 \Delta M_t + \eta_2 D_t + A_t \ldots\ldots(2).$$

تفترض العادلة رقم (3) أن يضع البنك المركزي برنامجاً نقدياً يأخذ في الاعتبار معدلات التضخم والنمو في ظل قيد الميزانية الذي يشير إلى أن التغير في الرصيد النقدي (Δm_t) يعادل الإصدار (Δs_t)[1].

$$\begin{cases} \Omega(\Delta m_t, D_t) = (1-\alpha)\gamma(\Delta m_t, D_t) - \alpha\pi(\Delta m_t, D_t) \\ \Delta m_t = \Delta s_t \end{cases} \ldots(3).$$

تعكس المعلمة (α) هدف البنك المركزي الرئيسي نحو تخفيض معدلات التضخم وكلما ارتفعت قيمتها كان الاهتمام الأكبر نحو تخفيض التضخم وقل الاهتمام بهدف رفع معدلات النمو$(1-\alpha)$، ويتم تحديد عجز الموازنة العامة (D_t) من قبل وزارة المالية.

من جانب آخر، ومن خلال المعادلة (4) فإن وزارة المالية تحدد برنامجاً مالياً يستند إلى تفضيلاتها بشأن الناتج والتضخم، وتحدد القيد المالي والذي يوضح أن تمويل العجز(Δd_t) يتم من خلال ريع الإصدار (Δs_t).

$$\begin{cases} \Psi(\Delta m_t, d_t) = \alpha\gamma(\Delta m_t, d_t) - (\alpha-1)\pi(\Delta m_t, d_t) \\ \Delta d_t = \Delta s_t \end{cases} \ldots(4).$$

تعكس المعلمة (α) في هذه الحالة هدف وزارة المالية الرئيسي نحو زيادة معدلات النمو وكلما ارتفعت قيمتها كان الاهتمام الأكبر نحو معدلات النمو وقل الاهتمام بهدف خفض معدلات التضخم (-1) ويتم تحديد التغير في الرصيد النقدي (Δm_t) من قبل البنك المركزي.

يتضح مما سبق، تعارض التفضيلات بين البنك المركزي ووزارة المالية بشأن التضخم ومعدلات النمو، وحتى يتم التقارب بين تلك التفضيلات يتم الاتفاق حول حجم الإصدار النقدي اللازم لتمويل العجز، وكلما تمتع البنك المركزي بقدرٍ أكبر من الاستقلالية، انعكس ذلك على استقلاليته في تحديد حجم العجز الذي يتم تمويله وبالتالي ينعكس الأثر الإيجابي على الأداء الاقتصادي.

2. الحد من الصراعات بين السلطات النقدية والمالية: في حالة عدم استقلال البنك المركزي في تحديد هدف استقرار الأسعار، فإن الوضع يصبح أكثر خطورة، لأنه في حالة وجود تعارض بين السياستين النقدية والمالية قد

[1] A .Borrero, **On the Long and Short of Central Bank Independence, Policy Coordination, and Economic Performance**, IFM, Working Paper N°.19, 2001, p7.

يدفع البنك المركزي تحت ضغوط حكومية وسياسية لاعتبارات قصيرة الأجل مع تكرارها عدة مرات تكون لذلك تأثيرات خطيرة في الأجل الطويل.

أما إذا كان هناك إطار عمل يشتمل على استقلالية البنك المركزي مع وضوح هدف استقرار الأسعار، فإن هذا يؤدي إلى حصول التناقضات بين السياستين النقدية والمالية، من جهة أخرى فإن عملية حل النزاعات بين السياستين تصبح غير متناسقة وواضحة؛ على سبيل المثال، إذا اعتمدت الحكومة السياسة المالية التوسعية، يجب على البنك المركزي تشديد السياسة النقدية وأسعار الفائدة، وربما زيادة سعر الصرف، فيصبح لدى السلطات خياران لتسوية الصراع، هو إما إعادة ضبط السياسة المالية أو تغيير هدف استقرار الأسعار المخصصة للبنك المركزي، كل من هذين الخيارين سيكون من الأفضل حلا وسطا من قبل البنك المركزي المستقل الذي يمكن أن ينقص من مصداقيته، وبالتالي مصداقية أي محاولة مستقبلية لخفض التضخم[1].

مما سبق تتضح أهمية وجود ترتيبات لمنع التضارب بين السياستين النقدية والمالية والتي تتمثل في الحد من اقتراض الحكومة المباشر من البنك المركزي والحد من عجز الموازنة (توازن الموازنة).

1.2. الحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي: إن الائتمان المفرط من طرف الحكومة من المرجح أن يشكل تهديدا لاستقرار الاقتصاد الكلي، وكما ذكر سابقا فإن البنك المركزي المستقل له الترتيبات المؤسسية للحد من الائتمان المباشر للحكومة والذي يحتوي على مخاطر التضخم، حيث ومن المعروف أن بعض الدول تسمح بتحديد سقف للدين العام لا يتجاوزه كل من البنك المركزي والحكومة، وعند تقييم عمليات التنسيق تقوم الدول في مرحلة النمو بتطوير الترتيبات التي تجعل البنك المركزي يمتنع عن تقديم قروض مباشرة للحكومة، كذلك الإقراض غير المباشر مثل شراء البنك المركزي للسندات الحكومية من السوق الثانوي (من خلال عمليات السوق المفتوح، قبول الأوراق المالية كضمانات لإعادة التمويل للنظام المصرفي). وهو ما يجعل البنك المركزي يدير حجما أكبرا من السيولة من خلال سوق السندات الحكومية.

2.2. الحد من العجز المالي والعجز الموازني: كما هو الأمر بالنسبة لميزانية الدول فإن التوازن المالي للبنك المركزي قانوني، والجدير بالذكر أن هناك نقاش في بعض البلدان بشأن الترتيبات المؤسسية لتعزيز الانضباط المالي للبنك المركزي[2].

لا يهتم البنك المركزي بأي إجراءات لتعظيم الربح، لأن تحقيق الربح ليس من أهدافه، ولذلك فقد لا يحقق البنك المركزي أرباحا مما يؤدي إلى عدم تحويل أي أرباح لوزارة المالية في هذه الحالة، أكثر من ذلك فقد يتكبد البنك المركزي خسائر وفي هذه الحالة فإن الحكومة ملزمة بتعويض البنك المركزي عن خسائره، حيث أن خسائر البنك المركزي تحدث غالبا بسبب تأديته لوظائف ذات الطبيعة مالية أو شبه مالية، لذا يجبر البنك المركزي في بعض

[1] H.Daly, M. Smida, **Coordination of monetary and fiscal policies: Theoretical Overview**, MPRA Working Paper N°.48020, Online 4-06- 2013, siteweb http://mpra.ub.uni-muenchen.de/48020/, p29.

[2] C. Cottarelli, **Limiting Central Bank Credit to the Government ; theory and Practice**, IMF, Working paper N°10, 1993. P13.

الأحيان على ممارسة بعض الأنشطة شبه المالية وتفادي العجز شبه المالي الذي يظهر كنتيجة للخسائر التي قد يتكبدها البنك المركزي، حيث يحتل مفهوم العجز شبه المالي أهمية كبيرة في سياق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية[1].

قد تتدخل الحكومة لتغطية تلك الخسائر من خلال العمل على إعادة رسملة البنك المركزي مما يؤدي إلى إضافة أصول جديدة للبنك عادة ما تأخذ شكل أوراق حكومية محتفظ بها لدى البنك المركزي، ولا يمكن إغفال ما قد تمثله تلك الخسائر من تهديد يتمثل في الحد من قدرة البنك المركزي على تنفيذ سياسة نقدية مستقلة وعلى الحفاظ على قيمة العملة المحلية، ومن ثَم تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار، ولذلك تظهر الحاجة إلى توضيح كيفية التعامل مع الأرباح والخسائر التي يحققها البنك المركزي في التشريعات المنظمة لعمله كأحد الترتيبات المؤسسية الهامة في مجال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وبخاصة في حالة عدم تطور الأسواق المالية المحلية، ففي ظل الهيمنة المالية واستمرار العجز المالي ستلجأ الحكومة إلى تمويل العجز من خلال خلق النقود والذي يؤدي إلى ضغوط تضخمية تتعارض وهدف البنك المركزي في تحقيق معدل منخفض ومستقر للتضخم؛ وفي هذا السياق، تتضح أهمية الاستقرار المالي كأحد الشروط الأساسية للسيطرة على التضخم، ومن ثَم لتطبيق إستراتيجية استهداف التضخم، وكذلك ترتبط أهمية تلك التدابير بالنتائج التي توصلت إليها الأدبيات الاقتصادية حول الأثر المترتب عن تحقيق درجة أكبر من الانضباط المالي، والمتمثل في تخفيض الدين الحكومي مما يؤثر بالإيجاب على مصداقية البنك المركزي في تنفيذه للسياسة النقدية.

3- إجراءات مجلس الإشراف على العملة: تشمل إجراءات مجلس الإشراف على العملة ممارسات متنوعة تمكن من زيادة مصداقية السلطات النقدية.

يتميز مجلس الإشراف على العملة بنظام نقدي والتزام صريح بتحويل العملة الوطنية إلى أي عملة أجنبية أخرى بمعدل صرف ثابت، مثل هذا الالتزام يجب أن يتماشى مع قيود إضافية للسلطات النقدية لضمان تحقيقه[2]، ومن بين هذه القيود أن يضمن تغطية القاعدة النقدية تماماً بعملة أجنبية (أو ذهب) على أساس سعر صرف ثابت، وأن مصداقية هذا النظام ترتبط بالتزام الدولة بالاحتفاظ باحتياط كاف من النقد الأجنبي لتغطية القاعدة النقدية، كما يجب أن لا يتدخل نظام مجلس الإشراف على العملة في معاملات الأوراق المالية المحلية، ولا يسمح في حالة تطبيق هذا النظام بزيادة القاعدة النقدية دون وجود غطاء من العملة الأجنبية، وهذا الانضباط هو الذي يفسر النجاح النسبي لمجلس الإشراف على العملة في الحفاظ على ثبات سعر الصرف.

---

[1] أحمد عبد الحليم عبد الفتاح عويس، **استقلالية البنك المركزي وأثرها على كفاءة إدارة السياسة النقدية :دراسة تحليلية مقارنة مع إشارة خاصة لحالة مصر**، رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر،2003، ص155.

[2] T. J.Balino, **Central bank independence and coordination of monetary policy and public debt management The Latin Americain Experience in andre lara resende**, policies for growth, procceding of a conference heldi in mangaratiba, IMF , Working Paper N° 02, 1994 ,p115.

يمنح مجلس الإشراف على العملة للسلطات النقدية وعلى الأقل من الجانب النظري الحماية ضد الضغوطات الحكومية من اجل التمويل النقدي المباشر لها، في هذا الإطار يصبح لدى السلطات المالية طريقان: الأول بما أن الحكومة لا يمكنها تنقيد عجز الميزانية، فإن الانضباط في إدارة الميزانية العامة حسب التمويل المتاح لها في السوق شيء ضروري يجب التقيد به، أما الطريق الثاني فبما أن مجلس الإشراف على العملة يجعل السلطات النقدية غير مرنة، فيجب على السلطات المالية تحمل عبئ تسيير المتغيرات الاقتصادية الكلية، ما يؤدي بالضرورة إلى إتباع سياسات مالية وإدارة للدين العام تتسم بالكفاءة والمرونة.

ثانيا: الإجراءات التشغيلية للتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

1- البرمجة النقدية: البرنامج النقدي، هو إطار لتصميم أهداف متماسكة للسياسة النقدية لتحقيق بعض الأهداف النقدية في فترة زمنية معينة، آخذة بعين الاعتبار التفاعلات بين السياسة النقدية والمالية.

بصفة عامة، يتضمن هذا البرنامج التوقعات الشهرية والفصلية للمجاميع النقدية بمفهومها الواسع والتنبؤات الأسبوعية واليومية لمؤشرات تطور السوق المالية آخذا بعبن الاعتبار التقديرات الخاصة بمعدل التضخم، والنمو الاقتصادي، وأداء ميزان المدفوعات، كما يمكن البرمجة النقدية من إدارة نقود الاحتياطي فيستخدم في وضع تقديرات يومية وأسبوعية لنقود الاحتياطي بالبنك المركزي، وبذلك يمكن إدراج نوعين من البرمجة النقدية[1]:

1-1- البرمجة النقدية من خلال إدارة النقدية المباشرة: تستخدم هذه البرامج في حالة استعمال السلطات النقدية الأدوات المباشرة التي بحوزتها مثل تحديد الحد الأعلى للائتمان من قبل البنك المركزي، الذي من شانه وضع إطار لإدارة العرض والطلب على النقود بمفهومه الواسع.

في حالة استقرار الطلب على النقد، يسمح هذا الإطار من التحليل لمتخذ القرار بتحديد الكتلة النقدية الموافقة للناتج المحلي الإجمالي الاسمي، حيث يسهم هذا النوع من البرامج النقدية في رسم الأهداف الرئيسية للسياستين المالية والنقدية وتقدير دالة الطلب على النقود وتحديد مصادر الائتمان المحلي، كما يتم تحديد التغيير المستهدف في الأرصدة النقدية في ضوء التطورات التي تطرأ على صافي الأصول الأجنبية، وصافي الأصول المحلية أخذاً في الاعتبار التقديرات الخاصة بمعدل التضخم، والنمو الاقتصادي، وأداء ميزان المدفوعات، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن الاعتماد على هذا البرنامج في التنسيق بين السياستين على المستوى اليومي.

1-2- برمجة النقدية من خلال إدارة النقدية غير المباشرة: إن إدارة السياسة النقدية بالأدوات غير المباشرة، مثل تدخل البنك المركزي وتغييره لمستوى الاحتياطي الإجباري للبنوك، يستلزم إطارا خاصا مبنيا على أساس العلاقة بين احتياطي النقود الموجودة لدي البنك المركزي ومخزون النقود، والمترجمة بالمضاعف النقدي، لذا يستخدم هذا النوع من البرامج النقدية في وضع تقديرات يومية وأسبوعية لنقود الاحتياطي بالبنك المركزي، ويؤدي تطور الأسواق المالية ونضج سوق النقود إلى تطبيق هذا النوع من البرامج النقدية، كما يرتبط استخدام هذا النوع من

[1] L. Bernard, E.G. DelaPiedra, **Coordination of Monetary and Fiscal Policies**, IMF, Working Paper N° 25, 1998, P24.

البرامج مع تطور كل الأدوات غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية، وتسهم إدارة نقود الاحتياطي في رسم العمليات النقدية التي يمارسها البنك المركزي في سوق النقود وفي وضع تقديرات للبنود الأساسية في ميزانية البنك المركزي، ولذلك، تتم الاستعانة بذلك البرنامج في التنسيق على المستوى اليومي بين السياستين المالية والنقدية.

2- إصلاح مشاكل تحرر القطاع المالي: إن التوجه الجديد لتحرير الأسواق المالية والتكامل المتزايد بين هذه الأسواق أدى إلى ظهور تحديات جديدة للسياسة النقدية وخاصة في ما يتعلق بالبرمجة النقدية، وأهم هذه التحديات زيادة الفعالية الانتقائية للبنك المركزي لتحقيق اهداف السياسة النقدية وخاصة في ما يتعلق بالتضخم، باستخدام عددا من الأدوات في نفس الوقت.

إن العلاقة بين الطلب النقدي والدخل ومعدل الفائدة قد تغيرت برفع القيود عن الأسواق المالية وذلك من خلال إدخال مفاهيم جديد للكتلة النقدية (M_3، M_4) من جهة، وصعوبة التحكم في المجمعات النقدية الجديدة على المدى الطويل من جهة أخرى، ما أدي إلى تلاشي الخط الرابط بين السياسة النقدية والسوق المالية، وبذلك عجزت السلطات النقدية عن تقديم متغير نقدي شامل يمكن التحكم فيه لامتصاص التغيرات والصدمات الاقتصادية الأخرى[1].

ثالثا: الإجراءات المتعلقة بالعلاقة بين البنك المركزي وخزينة الدولة.

بصفة عامة، يعطي الإطار القانوني لتسيير الدين العام للخزينة (وزارة المالية) للاقتراض باسم الحكومة، ليصبح البنك المركزي وسيلة من وسائل تمويل الحكومة، هذا النظام التقليدي كان يعتمد عندما كانت البنوك المركزية أصلا باعتبارها مؤسسات متعددة الوظائف تحافظ على تمويل الحكومة وتسيير الادوات وتحدد أهداف السياسة النقدية، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الصراع بين السياستين من جهة، وتضاربا بين مصالح البنك المركزي كسلطة نقدية وممول للحكومة من جهة أخرى.

حاليا، وكما ذكرنا سابقا، يوجد ميول إلى إنهاء عقد الترابط بين إدارة الدين العام والبنك المركزي، والتي تؤدي في بعض الحالات إلى تخفيض الدور الذي يلعبه البنك المركزي كوسيلة تمويل للحكومة، مع زيادة مسؤولية الجهة المخول لها إدارة عجز الميزانية فيما يتعلق باتخاذ قرارات التمويل العام، وفي مثل هذه الحالات يجب أن تكون العلاقة واضحة بين خزينة الدولة والبنك المركزي والتي سنقوم بمناقشتها في النقاط التالية:

1- تحديد الجهة المخول لها إدارة الدين العام: تشمل إدارة الدين العام عدة وظائف منفصلة، لكن كلها ذات صلة بسوق الإصدار، وفي هذا الصدد عادة ما يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الدين العام من قبل وزارة المالية حيث تعد إدارة الدين جزءاً من عمل السياسة المالية، ولكن عادة ما تستعين وزارة المالية بخبرة البنك المركزي في هذا المجال نظراً لدوره كوكيل ومستشار مالي وخبرته في سوق الإصدار، وفيما يخص سوق الإصدار فعادة ما تلقى

[1] H.Daly, M. Smida, **opt site**, p35.

المسئولية على عاتق البنك المركزي، نظراً للعلاقة الوثيقة بين عمليات البنك المركزي في سوق النقود والتي تتم في سياق إدارته للسياسة النقدية وبين إدارة الدين العام[1].

تختلف الجهة المنوط بها إدارة الدين الحكومي من دولة إلى أخري، كذلك تختلف من حيث نشاطها في سوق الإصدار إلى الاختلاف الواضح في تلك الترتيبات المؤسسية، ففي كثير من الدول تخول للبنك المركزي المستقل مهمة تنفيذ السياسة النقدية، بينما تتولى الخزانة العامة/وزارة المالية مسئولية إدارة الدين العام، وفي بعض الدول الأخرى، قد يعهد بالمسئولية النهائية للخزانة العامة في الإدارة النقدية وإدارة الدين العام على حد سواء ولكن مع استشارة البنك المركزي، أو قد تتم إدارة الدين العام من خلال وحدة تابعة للبنك المركزي.

2- إنشاء مكتب منفصل في إدارة الدين العام: عندما يمثل الاقتراض بالعملة الأجنبية جزءاً ملموساً في برنامج إدارة الدين قد يتم تكوين مكتب منفصل يختص بإدارة الدين العام أو يكون تابعاً لوزارة المالية، فقد أصبح هذا اتجاهاً يعتمد في العديد من الدول وذلك في محاولة منها لزيادة كفاءة إدارة الدين العام.

3- تشكيل لجان التنسيق: إن تنفيذ إجراءات التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية يمكن أن يتحقق من خلال تشكيل لجان رسمية أو غير رسمية لإدارة الدين العام المكونة من وزير المالية، محافظ البنك المركزي، رئيس مكتب إدارة الدين العام، ومدير الخزينة العامة، من شأنها الاجتماع دوريا لتبادل المعلومات الخاصة باحتياجات المالية لتنفيذ برامج الحكومة، ومناقشة وتحليل توقعات رصيد الميزانية، لمراقبة فيما بعد الكتلة النقدية والأسواق العالمية، وتشير التجارب الدولية إلى قيام المجلس ألتنسيقي بممارسة العديد من الوظائف يتمثل أهمها فيمايلي:

- تخطيط المبيعات المنتظمة للأوراق المالية، من خلال تحديد أهداف ربع سنوية وسنوية وفقاً لاحتياجات الحكومة من التدفقات النقدية، وتقدير القدرة الاستيعابية للأسواق المالية.
- مناقشة نتائج المشاورات مع المؤسسات المالية حول الأدوات المستخدمة والمقترحة في إدارة الدين العام.
- إجراء تعديلات في ترتيبات السوق الثانوية مثل :أنظمة المقاصة، والتسوية، والترتيبات التنظيمية والرقابية.
- إجراء تعديلات في ترتيبات السوق الأولية)فيما يتعلق بإجراء المزادات على الأوراق المالية، وطرح أدوات جديدة.
- القيام بالدراسات وتقديم التوصيات بشأن الأهداف متوسطة وطويلة الأجل للسياسة النقدية وإستراتيجية إدارة الدين العام، واستخدام أدوات محددة بغرض الإدارة النقدية، وتطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية.

[1] V. Sundararajan, P. Dattels, **Coordinating Public Debt and Monetary Management in Transition Economies: Issues and Lessons from Experience in Coordinating Public Debt and Monetary Management: Institutional and Operational Arrangements** ,IMF, Working Paper N° 36, 1997, p 27.

خلاصة الفصل الأول.

إن موضوع السياسة النقدية يعتبر أحد المواضيع والوسائل الأساسية للسياسة الاقتصادية التي ينتهجها البلد، فهي تمثل المؤشر والمنسق وضابط كمية النقود المعروضة، وكذا مراقبة الائتمان، حيث تتولى هذه المهمة السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي والذي يعتبر المسؤول المباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية، ويقوم باستخدام أدوات لتحقيق أهداف مرسومة، ويمكن أن نصنف هذه الأدوات إلى أدوات كمية وأدوات كيفية.

ينصب عمل الأدوات الكمية أو وسائل الرقابة الكمية على التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك بغض النظر عن أوجه استعمالاته، ويستطيع البنك المركزي أن يؤثر على حجم السيولة النقدية التي تمتلكها البنوك وفي نسبة هذه السيولة إلى الودائع، باستخدام مجموعة من هذه الوسائل الكمية وهي سياسة معدل إعادة الخصم، وسياسة السوق المفتوحة، وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني، التي تهدف إلى التأثير على حجم الائتمان الكلي في جميع القطاعات الاقتصادية ويكون هذا التأثير عاما دون تمييز، إلا أن هذا مضر ببعض الأنشطة الاقتصادية التي تريد الدولة تشجيعها أو الحد منها أيضا، ولذلك فإن البنك المركزي يستخدم أدوات كيفية أو نوعية للتأثير على اتجاه الائتمان وليس حجمه الكلي، وهذه الأدوات كثيرة يمكن أن نلخصها في أداتين أساسيتين وهما سياسة تأطير القرض والسياسة الانتقائية للقرض.

بعد استعراضنا لأدوات السياسة المالية والمتمثلة في السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية بالإضافة إلى الموازنة العامة اتضح لنا أن السياسة المالية ذات أهمية بالغة وذلك من خلال أدواتها وما لها من تأثير على جميع التغيرات الاقتصادية كما تمثل الأداة التي تستخدمها الحكومة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك نجد أن الأدوات المالية (السياسة الضريبية، والسياسة الإنفاقية) يمكنها تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة، وتحقيق أقصى إنتاجية من هذه الأموال، كذلك لا يمكن إنكار فعالية هذه الأدوات والدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في الوقت الحاضر من خلال تأثيرها على حجم العمالة والدخل الوطني ومستويات الأسعار ومستويات الاستثمار وأخيرا تعتبر الأدوات المالية من الوسائل الفعالة التي تستخدمها الدول للتأثير على النشاط الاقتصادي.

من خلال تعرضنا للعلاقة بين السياستين النقدية والمالية، أتضح أنه توجد علاقة وأثار متبادلة بين السياسات المالية والنقدية والمتغيرات الاقتصادية الكلية فالسياسة المالية لها تأثير مباشر على الدخل ثم الطلب الكلي بينما السياسة النقدية لها تأثير غير مباشر على الطلب الكلي، كما أن السياسة المالية أكثر فعالية في مواجهة الركود الاقتصادي على عكس السياسة النقدية التي تكون لها فعالية أكثر في مواجهة الضغوط التضخمية. غير أن التنسيق والتكامل بين السياستين يعتبر أمرا ضروريا، وذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أن تكامل كل من أهدافهما من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

الفصل الثاني: الأسس النظرية لتأثير السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي.

تمهيد.

تحتل السياسات الاقتصادية موضعا بالغ الأهمية في الفكر الاقتصادي المعاصر وتمثل حقلا خصبا لكثير من البحوث والدراسات والمقالات في مختلف دول العالم، وتتعرض باستمرار للإضافة والتطوير من جانب الاقتصاديين على اختلاف المدارس مما جعل هذا الفرع من الدراسات الاقتصادية حافلا باستمرار بآراء ونظريات جديدة.

تنبع الأهمية الكبيرة للسياسات الاقتصادية من تعدد وتشابك المشكلات الاقتصادية التي تسعى الحكومات المختلفة للتغلب عليها، والتضارب الذي يحدث أحيانا عند محاولة تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية في نفس الوقت، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لهذه السياسات أثار واسعة على كافة فئات المجتمع، وكثيرا ما تؤدي سياسة معينة إلى تحقيق مكاسب وفوائد لفئة ما وإلحاق الضرر بفئة أخرى مما يثير كثيرا من الجدل.

أضف إلى ذلك تباين النظريات والأفكار التي ينتهجها الاقتصاديون والتي تمثل أساس الاعتقاد بفعالية سياسة معينة ومدى آثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، لأجل ذلك لا بد من وجود إجراءات وتدابير تؤدي دور المتحكم في حجم المعاملات الاقتصادية، بما يتماشى والإطار العام للسياسة الاقتصادية المقترحة، والوسائل التي تحتاج أن تحقق لها الاستقرار إذ يوكل أمر هذا الدور للسياسات النقدية والمالية المناسبة.

ترتبط السياسة النقدية والمالية بالسياسة الاقتصادية العامة ارتباطا قويا، فالنشاط الاقتصادي يتأثر بالكثير من العوامل المتغيرة التي تتشابك مع بعضها في الواقع العملي، وتشغل النظريات المهتمة بهذا الموضوع حيزا هاما في الفكر الاقتصادي من خلال الأبحاث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع، بغية شرح وفهم الآليات وعمل وتفاعل العناصر المكونة لهذه النظريات كإطار لتفسير مجموعة كبيرة من الظواهر والمتغيرات التي تصحب التغير في السياسات النقدية والمالية المنتهجة.

من خلال ما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق لأهم النظريات المفسرة لتأثير كل من السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي وذلك عبر المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: السياسة النقدية والسياسة المالية في طرح المدرسة الكلاسيكية.

المبحث الثاني: السياسة النقدية والسياسة المالية في طرح المدرسة الكينزية.

المبحث الثالث: السياسة النقدية والسياسة المالية في طرح المدارس الاقتصادية الحديثة.

المبحث الأول: السياسة النقدية والمالية في طرح المدرسة الكلاسيكية.

اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية وأسعار الفائدة، وينحصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات ويتضح من كل هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية للنظرية النقدية، أين اهتم الاقتصاديون فقط بدراسة وتحليل العوامل التي تؤثر على المستوى العام للأسعار، بذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية النقود المعروضة[1]؛ كما وجه الاقتصاديون الكلاسيك جانباً لا باس به من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة، متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية، التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ويجب أن يقتصر دورها على الدفاع والحفاظ على الأمن والعدالة بالدرجة الأولى، فهي كما شبهها آدم سميث رجل الحراسة الليلي[2].

المطلب الأول: فرضيات وأهم نظريات التحليل الكلاسيكي.

يتميز تفكير المدرسة الكلاسيكية بمحاولة تحليل المبادئ التي تحكم النظام الرأسمالي تحليلا دقيقا و صلبا، ومتابعة التطور التاريخي الذي أدى إلى نشأة هذا النظام، والتنبؤ بمستقبله، وكان الاعتقاد السائد لدى أنصار هذا الاتجاه هو وجود قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية، غير أن الملاحظ بالنسبة لهؤلاء المفكرين أنهم انقسموا إلى طائفتين فيما يتعلق بنظرتهم إلى مستقبل النظام الرأسمالي، فكانت كتابات البعض منهم مشبعة بروح التفاؤل في حين أن البعض الآخر سلك طريق التشاؤم حول مصير النظام الرأسمالي.

أولا: فرضيات التحليل الكلاسيكي.

يتفق الاقتصاديون الكلاسيك في النقاط المشتركة التالية[3]:

- **التوازن الآني للأسواق وفكرة اليد الخفية:** إن الأمور في الأسواق عند الكلاسيك تسير وفق فكرة "اليد الخفية" لـ "A. Smith" أو ما يعرف بفكرة التوازن التلقائي للأسواق حيث يرون الأسواق متوازنة وإن حدث هناك اختلال فإن قوى السوق (العرض، الطلب، الأسعار) كفيلة بإرجاع الأوضاع إلى حالتها الطبيعية والمتمثلة في وضعية التوازن المتطابقة مع وضعية التشغيل الكامل، ومنه وكنتيجة لذلك لو حدث اختلال في توازن أي سوق من الأسواق فسيكون اختلالا مؤقتا وليس مزمنا.
- **قانون"J.B.Say " المنافذ:** يرى الكلاسيك بأن الأوضاع في الأسواق تسير وفق قانون "J.B.Say " للمنافذ الذي يرى بأن كل عرض يخلق طلبه الخاص به؛ حيث كل السلع التي تعرض (أو ستعرض) ستجد من يطلبها (أو سيطلبها) بما في ذلك مختلف عناصر الإنتاج.

---

[1] مسعود دراوسي، **المرجع السابق**، ص 233.

[2] جورج نابهانز، **تاريخ النظرية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997، ص116.

[3] فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان،2007، ص118.

- **حيادية النقود:** كما يقوم الفكر الكلاسيكي على فكرة جد جوهرية وهي فرضية حيادية النقد، فبالنسبة إليهم وبناء على ما ذكر سابقا تصبح النقود مجرد وسيط فقط في المعاملات لا تؤثر في النشاط الاقتصادي بمعنى أنها حيادية لذا شبهها البعض بالوشاح النقدي الذي تختفي وراءه حقائق الأشياء، والبعض الآخر شبهها بزيت المحرك الذي دوره يقتصر فقط على تسهيل حركة العجلة الاقتصادية وليس تحريكها.
- **حيادية الدولة وفكرة "دعه يعمل دعه يمر":** فالحرية الاقتصادية والتي أساسها فكرة "دعه يعمل دعه يمر" التي نادى بها "A. Smith" تفرض حيادية الدولة، ومنه لا ضرورة تذكر لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهذا إذا سلمنا بالتحقق الدائم للمنافسة وكذا استنزاف كامل قوى السوق لطاقتها (الوصول إلى وضعيات توازن) كما جاء في الأساس السابق، بل وأكثر من ذلك فإنهم يرون أن تدخلها سيعرقل النشاط الاقتصادي، أي عرقلة قوى السوق في تأدية وظائفها[1].
- **التشغيل التام:** يقوم التحليل الكلاسيكي على فرضية التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج خاصة منها الموارد البشرية، وكنتيجة لذلك فهي لا تؤمن بوجود بطالة وإن وجدت فتعتبرها المدرسة بأنها بطالة اختيارية حيث عنصر الإنتاج إن وجد في هذه الوضعية وليكن العمل، فيكون المالك لهذا العنصر هو الذي فضل (اختار) عدم التشغيل من خلال رفضه توظيف عنصر الإنتاج بذلك المقابل (عائد عنصر الإنتاج) الذي تحدد في السوق.
- **مبدأ الرشادة الاقتصادية واليقين:** ترى هذه المدرسة بأن كل الأعوان الاقتصاديين يتصرفو فقط وفق الرشادة الاقتصادية وهذا من خلال الدراية (المعرفة) المسبقة بأوضاع السوق وبالتالي هذا المبدأ يعتمد هو الآخر على مبدأ آخر وهو مبدأ اليقين.
- **المنافسة الحرة والكاملة:** إن إيمانهم بفكرة المنافسة الحرة والكاملة؛ والمنافسة التامة معناها استمرار قوى السوق من عرض وطلب في العمل وفق آليات السوق فقط وهي مستمرة إلى آخر مرحلتها.
- **المصلحة الخاصة أساس المصلحة العامة:** إنه وكنتيجة لهذه الفكرة بل وكأساس لها كذلك لن يكون هناك تعارض بين المصلحة الخاصة للفرد والمصلحة العامة مع تسبيق للأولى على الثانية؛ حيث من خلال تحقيق الفرد لمصلحته الخاصة ستتحقق المصلحة العامة للمجتمع.
- **عدم وجود فائض:** ومنه وكنتيجة لذلك لن يكون هناك تكدس للسلع ولا اكتناز للنقود وكل عناصر الإنتاج مشغلة تشغيلا كاملا.
- **الادخار كشكل من أشكال الإنفاق:** يرى الكلاسيك أن الفرد لا يدخر رغبة في الاحتفاظ بالنقد في شكله السائل (اكتناز) بل يدخر رغبة في الحصول على عائد (فائدة) من خلال توظيف هذه المدخرات في البنوك

[1] سوانينبيرج اوجست، **الاقتصاد الكلي بوضوح: دليلك للتعلم الذاتي**، الطبعة الأولى، ترجمة: خالد العامري، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر، 2008، ص229.

أو شراء سندات، ومنه وكنتيجة لذلك فالادخار في نهاية المطاف ما هو إلا الإنفاق من قبل الآخرين على السلع الاستثمارية لأن كل المدخرات ستتحول في النهاية إلى استثمار.

- **المرونة الكاملة للأسعار:** الفكر الكلاسيكي يقوم على فرضية المرونة الكاملة للأسعار حيث يعتقدون بأن كل الأسعار بما فيها الأجور(سعر عنصر العمل) هي قابلة للزيادة والنقصان (لانعدام وجود نقابات قوية)، وهذه الفرضية تعد جد أساسية لتحقق أثر اليد الخفية.
- **ثبات الأسعار النسبية:** إن الأسعار النسبية يقصد بها تقويم سلعة بسلعة أخرى أي عدم استخدام وحدات النقد في القياس كأن يقال وحدة واحدة من السلعة (A) تساوي 5 وحدات من السلعة (B) وأساس هذا القياس هو ساعات العمل لأنه بالنسبة لهم هو مصدر القيمة وبذلك مهما تغيرت الأسعار النقدية فستبقى العلاقة بين السلعة (A) والسلعة (B) ثابتة ومن أجل تحقق ذلك يرون بأنه إذا حدث تغير في الأسعار النقدية فسيمس جميع السلع والخدمات من دون استثناء بما فيها عناصر الإنتاج كما سيمسها بنفس النسبة.
- **قانون تناقص الغلة:** يقوم التحليل الكلاسيكي على فكرة قانون الغلة المتناقصة لعناصر الإنتاج، حيث تتناقص إنتاجية كل عنصر من عناصر الإنتاج كلما وظفنا وحدات إضافية جديدة من هذا العنصر بشرط تثبيت العناصر الأخرى[1].

ثانيا: أهم النظريات الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية.

مثلت المدرسة الكلاسيكية الفكر الاقتصادي التقليدي من حيث المضمون والمنهج عند ظهور نتائج أبحاث ونظريات اقتصاديين في أماكن مختلفة دون معرفة مسبقة لبعضهم البعض وهم من رواد المدرسة الكلاسيكية.

1- اليد الخفية محرك الحياة الاقتصادية عند "A. Smith": ينطلق "A. Smith" من إشكاليتين رئيسيتين، أولاهما هي كيفية الكشف عن الجهاز الذي يحفظ تماسك المجتمع، أي كيف يمكن لجماعة كل فرد فيها يسعى إلى تحقيق مصلحته الذاتية عن طريق العمل الخاص الذي يزاوله بحيث يكون متفقا مع حاجات المجموعة؟

وثانيتهما هي كيف ينجح المجتمع في أداء هذه المهام اللازمة لبقائه بالرغم من عدم وجود سلطة تخطيط مركزية ومن انتفاء التأثير المؤدي إلى الانتظام والمتولد من التقاليد المتوارثة من القديم[2]؟

إذن اليد الخفية عند "A. Smith" هي تلك القوانين والآليات التي تمنع شيوع الفوضى والظلم عندما يسعى كل فرد إلى تحقيق مصلحته الخاصة، وهذه الأخيرة في نظر "A. Smith" هي الكفيلة بقيام نظام دقيق هو نظام السوق، الذي يسير وفقا لقوانين محكمة تعمل على توفير حاجات ورغبات الناس بفعالية كبيرة وبأسعار تنافسية،

[1] أكثر تفصيلا انظر:

-D.P O'brien, **The Classical Economists Revisited**, Princeten Univertsity Press, Usa, 2004, P63.

[2] الطيب داودي، **تقسيم العمل: اليد الخفية والحافز الاقتصادي بين ابن خلدون وادم سميث**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد8، جامعة محمّد خيضر بسكرة، الجزائر، 2005، ص 6.

غير أن قوانين السوق التي تحقق بها هذه الآلية (اليد الخفية) هدفها لا يعدو أن يكون مجرد جزء من البحث الذي يقوم به "A. Smith"، فهناك إشكالية أخرى تشغل باله وهي:" إلى أين يسير المجتمع"؟[1]

إن "A. Smith" وبعض الرواد الآخرين، كانوا ينظرون إلى المجتمع على أنه كائن له حياته الخاصة، ولذلك فهدف علم الاقتصاد تبعا لهذا هو الكشف عن الظواهر الاقتصادية، ومنها تجنيب المجتمع ما يمكن أن يعرقل سيره الطبيعي، وفي رأيه أن الجهاز الذي يجبر الفرد على أن يسير جنبا إلى جنب مع غيره من الأفراد، يؤثر في الجهاز الذي يتغير به المجتمع، ويستخلص"A. Smith" بأن قوانين السوق بسيطة في أساسها، وهي تبين بنوع خاص كيف أن دافع المصلحة الفردية الذاتية في بيئة من أفراد يحركهم هذا الدافع بالمثل يؤدي إلى المنافسة، كما تبين كذلك كيف تؤدي المنافسة إلى توفير السلع التي يحتاج إليها المجتمع بالكميات التي يرغب فيها، وبالأسعار التي هو على استعداد لدفعها.

فالمصلحة الذاتية في نظر "A. Smith" هي القوة المحركة (اليد الخفية) فهي التي تدفع الأفراد إلى العمل الذي يحققونه عن طريق الربح الذي يسعون وراءه، وأما الشيء الذي يلجمهم عن فرض الأسعار الفاحشة هو المنافسة.

ويضرب "A. Smith" مثالا يبين فيه كيف تعمل القوة المحركة في خفاء لتحقيق الانسجام بين ما يطلبه الفرد لربح لنفسه وبين ما يحققه من جراء هذا السعي للمجتمع فيقول: "لسنا نتوقع عشاءنا من كرم الجزار أو صانع الخمر أو الخباز، ولكنا نتوقعه من رعايتهم لمصلحتهم الذاتية، إننا لا نخاطب إنسانيتهم وإنما نخاطب حبهم لذاتهم، ولا نحدثهم أبدا عن الأشياء الضرورية لنا، وإنما عن المزايا التي يحصلون عليها".

ويضيف قائلا: "إن الفرد في هذه الحالة كما في حالات أخرى كثيرة تقوده يد خفية نحو تحقيق غاية لم تكن جزءا من مقصده...وأنا لم أعرف أبدا أن خيرا كثيرا يحقق على أيدي من يسعون إلى الخير العام، فذلك في الحقيقة تصنع ليس شائعا بين التجار ولا يحتاج ثناؤهم عليه سوى إلى استخدام كلمات قليلة للغاية[2]".

واليد الخفية لها في نظر الكثيرين رنين صوفي غامض فهي قوة روحية تساند السعي إلى تحقيق المصلحة الذاتية وتوجيه الناس في السوق نحو أسلم الغايات، فالشخص الذي يجمع الثروة لنفسه بسبب مصلحته الذاتية أصبح عاملا من أجل المصلحة العامة.

2- قانون "J.B.Say " للمنافذ: العبارة التي يلخص بها هذا القانون عادة هي"أن العرض يخلق الطلب الخاص به"، وتركز هذه العبارة على الاستدلال التالي:

[1] شومبيتر جوزيف، **عشرة اقتصاديين عظام**، ترجم: راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1986، ص88.

[2] جون كينيت جابريث، **تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر**، ترجمة: أحمد فؤاد بليغ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص72 .

يرى"J.B.Say " أن الناس يعرضون خدمات عملهم ويتحملون مشاق العمل من أجل الحصول على أكبر دخل ممكن، مما يمكنهم من اقتناء واستهلاك أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات؛ إنهم إذن يعوضون مشاقة الجهد في العمل بالزيادة في المنفعة الناتجة عن استهلاك متزايد. أما سلوك الأفراد هذا فإنه يعتمد على فكرتين أساسيتين[1]:

- أنهم يبحثون دائما عن تعظيم المنفعة.
- إن منفعة النقد (المباشرة) معدومة.

تعني الفكرة الأولى أن الأفراد يميلون دائما إلى إنفاق كل دخلهم للحصول على أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات الاستهلاكية في الحاضر أو في المستقبل، ولا ينفي "J.B.Say " إمكانية تشكيل المدخرات ولكن هذه الأخيرة تتحول إلى استثمار في نهاية المطاف أي على المستوى الكلي كل الدخول تنفق، مما يجعل أن العرض الأول خلق دخلا تحول بدوره إلى طلب على عرض آخر "تتبادل السلع بالسلع". بمعنى أن العرض الإجمالي يساوي دائما الطلب الإجمالي بحيث إذا تغير الأول تغير معه الثاني[2].

أما الفكرة الثانية فتعني أن النقد حيادي، أي انه لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، بالإضافة إلى ذلك فهو عديم المنفعة، أي أن النقد لا يحتفظ به لذاته وأن دوره الوحيد في الاقتصاد ذو طابع تقني وهو تسهيل المعاملات؛ فالوظيفة الوحيدة المعترف بها للنقد هي وظيفة الوسيط في المبادلات.

إذن الاحتفاظ بجزء من الدخل في شكل نقود سلوك غير عقلاني، ولا يمكن أن يؤخذ به خلال فترة طويلة، وبالتالي فالدخل يتجه دائما للتحول إلى الطلب وأن هذا الأخير يتجه دائما إلى مقابلة العرض، وهو ما يحقق أيضا قانون "J.B.Say "[3].

3- نظرية كمية للنقود لـ"I. Fisher": قامت هذه النظرية على بعض الفروض، من أهمها[4]:

- إن الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات ووظيفة النقود كوسيط في التبادل.
- ثبات الحجم الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل.
- إن سرعة تداول النقود ثابتة ومستقلة عن كمية النقود المتداولة، وكذلك الحجم الحقيقي للمبادلات وتعتبر كعوامل مستقلة بطيئة التغيير.

---

[1] مُحَّد الشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، الجزائر، ص110.

[2] بوصافي كمال، **حدود البطالة الظرفية والبنيوية في الجزائر خلال الفترة الانتقالية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص47.

[3] مُحَّد الشريف إلمان، **المرجع السابق**، ص111.

[4] إسماعيل مُحَّد هاشم، **النقود والبنوك**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص126.

- النظر إلى المستوى العام للأسعار كمتغير تابع وهو كنتيجة وليس سببا للتغير في العوامل الأخرى، وهناك علاقة طردية بين الإصدار النقدي ومستوى الأسعار، وبهذا تفسر المدرسة الكلاسيكية الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم).

مضمون النظرية[1]: تنهض نظرية كمية النقود على أساس مجموعة من الافتراضات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على مستوى الائتمان، فيرى أنصار هذه النظرية في كمية النقود العامل الفعال والمؤثر في تحديد المستوى العام للأسعار والتناسب بينهما تناسبا طرديا، ويتخذ أنصار هذه النظرية معادلة التبادل أداة تحليلية لبيان وجهات نظرهم كما يلي: $M.V = P.T$

M: كمية النقود المتداولة و تشتمل النقود الورقية و النقود المساعدة و الودائع الجارية.

V : سرعة تداولها (وهي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى).

P : المستوى العام للأسعار.

T: تمثل حجم أو عدد صفقات البيع والشراء K ومن ثمة فهي تتضمن كل ما بيع خلال الفترة سواء إنتاج جديد أو إنتاج قديم أعيد بيعه أو بيع للسندات والأسهم ومنه فهي جد كبيرة ويصعب تقديرها لذا استبدلت بالدخل الكلي الحقيقي (y).

وبالتالي فالمعادلة تحدد جميع العوامل التي تتفاعل بطريقة مباشرة في تحديد مستوى الأسعار وقد ظهرت معادلة أخرى تسمى بمعادلة التبادل الاقتصادي لـ "I. Fisher" أيضا، حيث أدخل النقود المصرفية في التبادل، فأصبحت المعادلة: $MV + M'V' = PT$

M: النقود القانونية.

V: سرعة تداولها.

M′: النقود المصرفية.

V′: سرعة تداولها.

والهدف من الفصل بين M و M′ أن يتبين أهمية كل واحدة في تحقيق مستوى معين من المبادلات ورغم هذا التقديم فإن الخلاصة لا تتغير، فكل تغيير في عنصر من العناصر النقدية له تأثير فقط على الأسعار، وبالتالي فإن النقد محايد[2].

4- معادلة "A. Marshall": قامت إلى جانب النظرية السابقة نظرية أخرى تحاول تفسير تقلبات قيمة النقود، حيث حاول بعض الكتاب تفسير قيمة الحدية، وأعلنوا أن النقود لا تؤثر في الأسعار إلا عن طريق الدخول وأن العبرة بسلوك الفرد إزاء دخله.

[1] ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 84.

[2] أحمد أبو الفتوح علي الناقة، **نظرية النقود و الأسواق المالية: مدخل حديث لنظرية النقود و الأسواق المالية**، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 2001، ص 357.

وتربط نظرية الدخل في التحليل بين فكرتي الدخل والمنفعة لتفسير تقلبات قيمة النقود وهي ترى أن تقلبات الأسعار تتوقف على الحركات الخاصة بالدخل النقدي والدخل من السلع والخدمات، والذي يؤثر على الأسعار هي كمية النقود التي تصل إلى الأسواق. وقد مهد هذا الاتجاه العديد من النظريات: من بينها نظرية " A. Marshall".

مضمون النظرية[1]: عوض التركيز كما في معادلة "I. Fisher" على كل كمية النقد التي استخدمت في جميع الصفقات دون استثناء، اهتم "A. Marshall" فقط بذلك الجزء من النقد المرغوب الاحتفاظ به في شكل أرصدة نقدية سائلة لإتمام مختلف المبادلات والوفاء بمختلف الالتزامات، حيث يرى "A. Marshall" أن الأعوان الاقتصاديين يميلون للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمقابلة ما يقومون بشرائه من سلع وخدمات، وهو ما أطلق عليه "A. Marshall" بـ "التفضيل النقدي"، وهذا التحليل يرتكز على عوامل طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة وصيغت المعادلة من الشكل:

$$M_d = K.P.y.$$

M_d : الطلب على النقود.

y : الدخل الحقيقي.

K : التفضيل النقدي للمجتمع.

P: مستوى الأسعار.

ومنه يمكن كتابة معادلة على الشكل التالي :

$$M_d = K.Y.$$

Y: الدخل الكلي الاسمي أو الناتج بالوحدات النقدية وهو يساوي (P.y).

ويعد التفضيل النقدي للمجتمع نسبة من الدخل الوطني التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقدي سائل، وهي حجر الزاوية في معادلة "A. Marshall"، ومع فرض استخدام النقود لغرض سائل ثبات نسبة الرصيد النقدي، وبما أن سرعة دوران النقود V ثابتة للفترة القصيرة نظرا لكونها تتحدد بعادات الجهاز المصرفي والاقتصادي ككل، واعتبار أن K هو مقلوب V، فسيكون أي تغير في كمية النقود ذا تأثير على مستوى الأسعار أي:

$$P = f(M).$$

وبالتالي نفس تحليل معادلة "I. Fisher"، مما يعني حيادية السياسة النقدية، فتأثير تغير النقود يكون على المستوى العام للأسعار فقط، مما يعني عدم فعاليتها في التأثير الدخل ومعدلات الفائدة والجانب الحقيقي للاقتصاد[2].

المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي عند المدرسة الكلاسيكية.

يطلق على أسلوب المدرسة الكلاسيكية في التحليل الاقتصادي أسلوب التحليل الثنائي أو المزدوج نسبة إلى:

[1] سهير محمود معتوق، **الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي**، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988، ص 33.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **المرجع السابق**، ص 81.

التحليل الحقيقي: حيث يحدد كل من حجم النشاط الاقتصادي التوازني مقيما بالوحدات الحقيقية، وكذلك عناصر الإنتاج (حجما وليس قيمة) المحققة، وكذلك حجم الاستثمار والادخار وكذا سعر الفائدة.

التحليل النقدي: من خلال دراسة العلاقة بين النقود ومستوى الأسعار، حيث يخلصون في هذا التحليل إلى أن زيادة المعروض من النقد لن تؤثر على حجم الإنتاج الحقيقي ولا على حجم العمالة، وانما تأثيرها ينحصر فقط على الأسعار.

ولهذا كانت دراساتهم تهتم أولا بتحديد حجم الإنتاج وحجم العمالة وسعرها الحقيقي وحجم الاستثمار والادخار وسعر الفائدة مقيمة بالوحدات الحقيقية كمرحلة أولى، وفي المرحلة الثانية دراسة ظاهرة النقد والأسعار وهذا من خلال دراسة توازن مختلف الأسواق التالية[1]:

- توازن سوق العمل.
- توازن سوق رأس المال.
- توازن سوق السلع والخدمات.
- توازن سوق النقد.

وبالتمعن في مختلف التوازنات السابقة نجد أن الأسواق الثلاثة الأولى تدخل في إطار مرحلة التحليل الحقيقي، بينما السوق الرابعة تدخل في إطار التحليل النقدي، كما نلاحظ أيضا عدم إدخال توازن الميزانية ضمن التوازن الاقتصادي الكلي، حيث يعتبر المفكرون الكلاسيك أن توازن ميزانية الدولة قاعدة من قواعد حسن التسيير وتدبير الموارد الاقتصادية العمومية فقط، رافضين أي سياسة مالية تؤدي إلى اختلال ميزانية الدولة بشكل مطلق سواء كان الاختلال عبارة عن فائض أو عجز.

أولا: توازن سوق العمل.

إن نقطة البداية في دراسة التوازن الاقتصادي عند الكلاسيك هي دالة الإنتاج، والتي تعرف بأنها الدالة التي تمثل العلاقة بين الكمية المنتجة وعوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج هذه الكمية، ويمكن كتابتها كما يلي[2]:

$$Y = f(N, K, \dots T).$$

Y: الكمية المنتجة.

(N,K,….T): عوامل الإنتاج.

إذا عرف التوازن الاقتصادي بأنه التوازن بين جانب العرض وجانب الطلب فإن اهتمام الكلاسيك هو رغبتهم في دراسة جانب العرض ومن ثم محاولة تحديد العوامل المحددة له، ولهذا درسوا دالة الإنتاج وعلاقتها بعناصر الإنتاج، خاصة منها عنصر العمل حيث في الفترة القصيرة تكون كل العناصر الأخرى: (رأس المال ، التكنولوجيا، ومستوى

[1] I. Waquet, .M Montousse, **Macroéconomie**, Edition Bréal, France, 2006, P 20.

[2] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1994، ص46.

المعارف العلمية....الخ) ثابتة، ومع تجاهل تأثير الظواهر النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي، تصبح العلاقة السابقة كالتالي[1]:

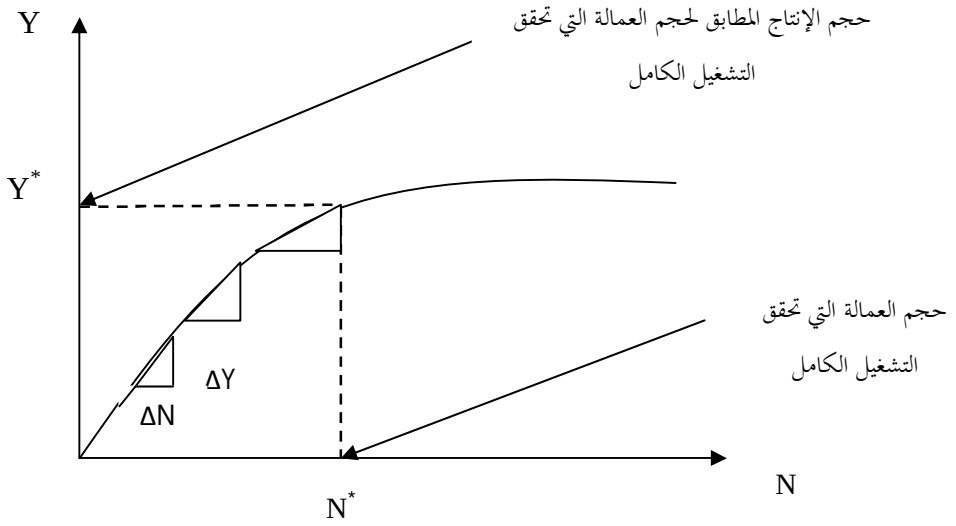
$$Y = f(N)$$

وحسب فرضية الغلة المتناقصة المعمول بها في المدارس الكلاسيكية، فإن دالة الإنتاجية الحدية للعمال تكون موجبة ومتناقصة، وهذا يعني أنه كلما زادت اليد العاملة يزيد حجم الإنتاج غير أن هذه الزيادة تكون بمعدلات متناقصة أي:

$$Y' = \frac{dY}{dN} > 0 \; ; Y'' = \frac{d^2Y}{dN^2} < 0$$

وعليه يمكن رسم دالة الإنتاج بيانيا كالتالي:

الشكل رقم (1-2):دالة الإنتاج في الفكر الكلاسيكي.



Source: T. Tacheix, **L'essentiel de la macroéconomie**, Gualino, Paris, 2000 ,p 23.

1- الطلب على العمل (من جانب المؤسسات): وفقا للرشادة الاقتصادية، وبما أن الهدف الأول للمؤسسة هو تحقيق أكبر ربح ممكن وبأقل تكلفة ممكنة، ستتوقف المؤسسة عن توظيف اليد العاملة عند ذلك المستوى الذي يحقق لها ذلك، ومنه فالمؤسسة لا تنطلق من التوظيف بل من الربح، وإلا حدث تناقض في المفاهيم، لأن المؤسسة الاقتصادية في الفكر الكلاسيكي لا تنظر إلى الظروف الاجتماعية للعامل بل تنظر فقط لكيفية تعظيم ربحها، حتى ولو كان ذلك بتخفيض حجم اليد العاملة من خلال تسريح العمال.

وعليه فالانطلاقة ستكون من معادلة الربح الكلي وكيفية تعظيم ذلك:

الربح الكلي = الإيراد الكلي (P.Q) - التكلفة الكلية (C.Q) ... (1)

حيث الإيراد الكلي ما هو إلا رقم الأعمال أو قيمة المبيعات.

[1] P. Féve, J.Ortega, **Macroéconomie: Approche pratique contemporaine**, Edition Dunod, Paris, 2004, p 72.

وعند كل مستوى من مستويات الإنتاج يطرح تساءل هل نزيد في إنتاج وحدة أخرى أم نتوقف عن الزيادة بمعنى هل زيادة إنتاج وحدة إضافية سيحقق ربحا أم لا، وستستمر المؤسسة في الإنتاج ما دام هناك إمكانية تحقيق ربح وعليه فيجب الانتقال إلى التحليل الحدي وذلك بالانتقال من معادلة الربح الكلي إلى صيغة الربح الحدي:

الربح الحدي (MB)= الإيراد الحدي (MR)– التكلفة الحدية(MC)....(2)

إذن المؤسسات ستزيد من إنتاجها حتى تصبح التكلفة الحدية لإنتاج وحدة واحدة مساوية للإيراد الحدي من مبيعاته، وستستمر عملية الإنتاج التي تتطلب توظيف يد عاملة ما دام الربح الحدي أكبر من الصفر ولن تتوقف هذه العملية إلا حين يصبح الربح الحدي مساويا للصفر أي:

الربح الحدي = الإيراد الحدي – التكلفة الحدية = 0... (3)

الإيراد الحدي (MR)= التكلفة الحدية(MC)... (4)

وبما أن الإيراد الحدي لوحدة واحدة ما هو إلا سعر البيع وحدة واحدة من المنتوج (P)، وبحكم أن العمل هو العنصر المتغير الوحيد بالنسبة للفترة القصيرة .فإن التكلفة الحدية لوحدة المنتوج ما هي إلا التكلفة الحدية لعنصر العمل (MC_N)، حيث عناصر الإنتاج الأخرى قد افترضت ثابتة، تصبح العلاقة (4):

سعر البيع وحدة واحدة (P) = التكلفة الحدية لعنصر العمل (MC_N)... (5)

وفي تعريف للتكلفة الحدية لعنصر العمل، ما هي إلا نصيب وحدة المنتوج من أجر العامل أي ما هي إلا الأجر النقدي الذي يتقاضاه آخر عامل (W) مقسوما على عدد الوحدات المنتجة بواسطة الوحدة الإضافية من عنصر العمل (MP_N).

$$MC_N = W/ MP_N \quad \dots (6)$$

وبتعويض العلاقة (6) في (5) يصبح شرط تعظيم الربح أو ما يعرف بشرط الرشادة الاقتصادية كالأتي[1]:

$$MP_N = W/P = w \quad \leftrightarrow \quad W/MP_N = P \quad \dots (7)$$

حيث:

MP_N: عدد الوحدات المنتجة بوحدة إضافية من عنصر العمل.

$W/P = w$: الأجر الحقيقي.

ومن خلال ما سبق، يمكن الانتقال إلى دالة الطلب الكلي على العمل حيث بالنسبة للمجتمع وكما هو عليه الحال بالنسبة للمؤسسة الفردية فإن الزيادة في الأجر الحقيقي أو المطالبة به ستؤدي إلى انخفاض في الطلب على العمل من قبل المؤسسات والذي يفسر بوجود علاقة عكسية بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي أي أن المشتقة الجزئية لدالة الطلب على العمل بالنسبة للأجر الحقيقي تكون سالبة، أي أن:

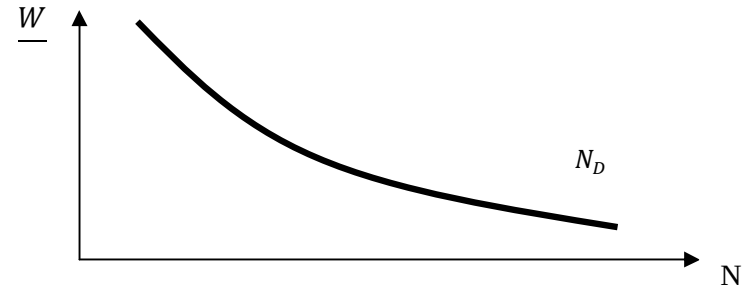
$$N_D = f\left(\frac{W}{P}\right).$$

[1] G. Abraham-Frois, **Introduction à la macro-économie contemporaine**, Edition Economica, Paris, 2005, p 96.

$$N'_D = f'\left(\frac{W}{P}\right) < 0.$$

وبذلك يمكن تمثيل منحنى الطلب على العمل في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): منحنى دالة الطلب على العمل في الفكر الكلاسيكي.



المصدر: بريش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص82.

2- عرض العمل (من جانب الأفراد): ترى المدرسة الكلاسيكية أن الشخص القادر على العمل له القدرة على أن يقسم وقته بين وقت يخصصه للعمل، ووقت يخصصه للراحة، إذ ركز الكلاسيك على الأجر الحقيقي (W/P) باعتبار أنه التعويض "الحقيقي" للعمال مقابل تخليهم عن بعض من وقت فراغهم، وبذل هذا الوقت في أداء الأعمال الإنتاجية، فالأجر الحقيقي على هذا الأساس، يمثل القوة الشرائية للأجر النقدي، وما تعكسه هذه القوة الشرائية من إمكانيات استهلاكية تزيد بزيادة الأجر الحقيقي، وتنقص بنقصه[1].

إن زيادة الأجر الحقيقي هو الأسلوب الوحيد الذي يمكن عن طريقه إقناع العمال بفائدة التخلي عن وقت الفراغ، وبذل المزيد من الجهد في الإنتاج .ويتم ذلك بإحدى طريقتين: إما بزيادة الأجر النقدي مع بقاء مستوى الأسعار ثابتا أو بتخفيض المستوى العام للأسعار مع بقاء الأجر النقدي ثابتاً، وبالطبع فإن زيادة الأجر النقدي لن يكون حافزًا على زيادة الكمية المعروضة من العمل إذا رافقت هذه الزيادة زيادة بنفس النسبة في المستوى العام للأسعار وكذلك، فإن انخفاض المستوى العام للأسعار لن يكون حافزاً على زيادة التوظيف إذا رافق هذا الانخفاض انخفاض في مستوى الأجور النقدية بنفس النسبة، ففي الحالتين سيبقى مستوى الأجر الحقيقيثابتً ا دون أي تغير، ومعه مستوى العرض الكلي من العمال في الأسواق.

ومنه سيصبح حجم العمل المعروض له علاقة بمستوى الأجر الحقيقي:

$$N_S = g(\frac{W}{P}).$$

فكلما كان الأجر الحقيقي أكبر زاد عرض قوة العمل اتجاه انحدار المنحنى موجب بمعنى أن الدالة متزايدة:

$$N'_S = g'(\frac{W}{P}) > 0.$$

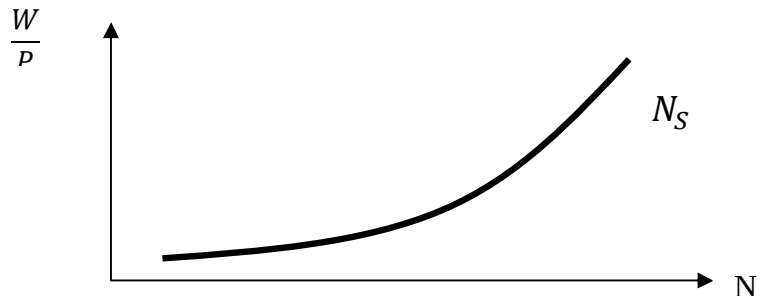
[1] أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم :المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص33.

كلما انتقل العامل إلى مستويات أعلى من حجم العمل كان ثمن التضحية بوقت الراحة أغلى إلى أن يصل إلى مستويات يعرض فيها كميات عمل أقل رغم الزيادة الكبيرة في الأجر الحقيقي (زيادة متناقصة بالنسبة لعنصر العمل):

$$N''_S = g''(\frac{W}{P}) < 0.$$

يمكن ترجمة هذا المبدإ بمنحنى يمثل العرض من العمال كمايلي:

شكل رقم (3-2): منحنى دالة عرض العمل في الفكر الكلاسيكي.

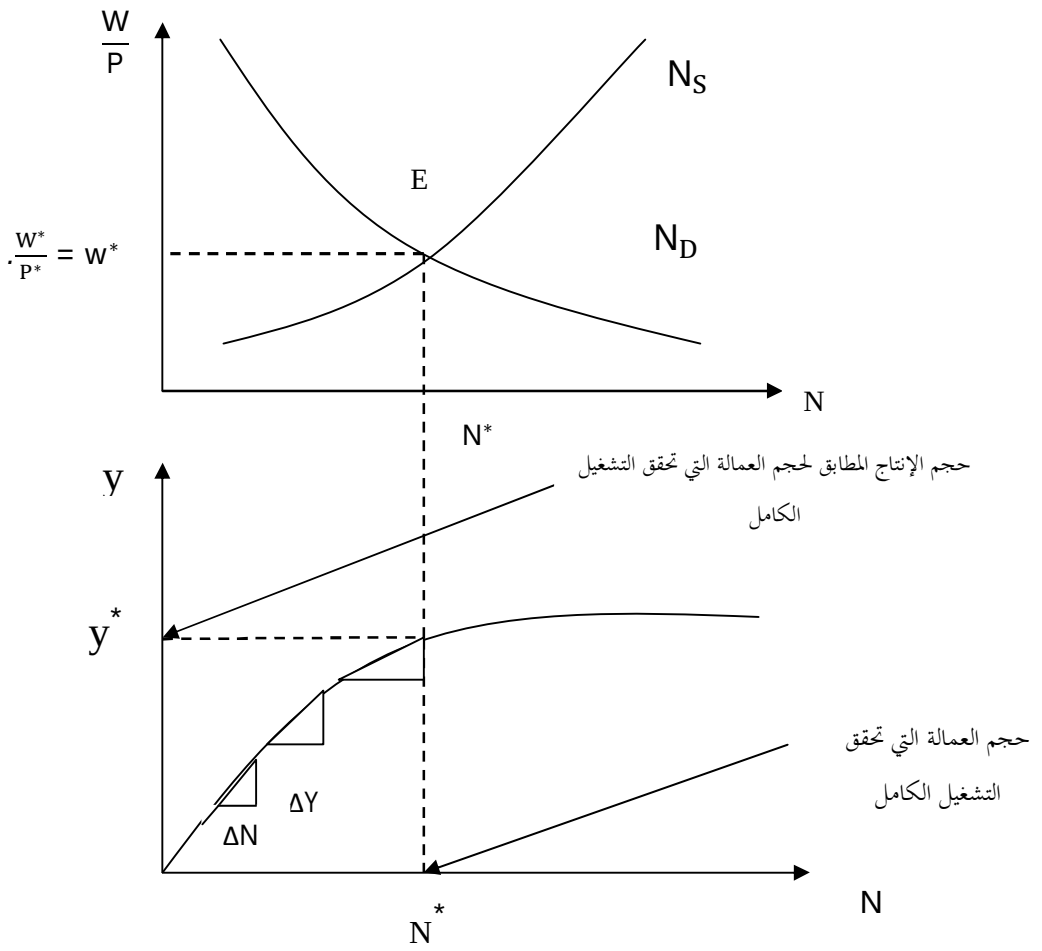


المصدر: بريش السعيد، **المرجع السابق**، ص82.

3. حجم العمالة التوازني وتحديد الناتج الإجمالي: يتم توازن سوق العمل عندما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه (النقطة التشغيل الكامل(E))، ويتحدد في ذات الوقت معدل الأجر الحقيقي الذي يقبله كل من العمال والمنتجين، وحجم الإنتاج المقابل له هو (Y*)، ويمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلي[1]:

[1] بريش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص84.

شكل رقم (4-2): حجم العمالة التوازني في الفكر الكلاسيكي.



المصدر: بريش السعيد، **المرجع السابق**، ص86.

ثانيا: توازن سوق السلع والخدمات.

إن فكرة "كل عرض يخلق طلبه الخاص به" لا يمكن قبولها إلا إذا وضعت هناك بعض الفرضيات والمتمثلة أساسا في المرونة المطلقة لكل من الأجور والأسعار وكذلك الحرية الاقتصادية والتي كانت تعد منطلقا فكريا وأساسا نظريا للمدرسة الكلاسيكية في منهجها وتحليلها الاقتصادي.

والأساس النظري لهذا المنطق هي ما لخصها "J.B.Say" في عبارة "المنتجات تبادل بالمنتجات وما النقد إلا وسيط" حيث فيما بعد أضيفت لها كلمة "والخدمات"[1].

وهو بذلك كان يسعى إلى تأكيد بأن النقد ما هو إلا وسيلة للتبادل فقط وأن المنتجات والخدمات هي الغرض من عملية التبادل وليس الحصول والاحتفاظ بالنقد .الأمر الذي دفع للاعتقاد أن قانون "J.B.Say " للمنافذ يقول أن كل المبادلات تتم دائما بالمقايضة، وهذه الفكرة تطبق حتى على مبادلة سلعة العمل فالدخل النقدي

[1] T. Sowell, **Say's Law : An Historical Analysis**, Priecrton Legacy Library, USA, 1998, 198

المتحصل عليه سيتحول إلى سلع وخدمات لأن الفرد الذي تخلى عن الراحة كان هدفه تحقيق منفعة معينة متمثلة في حصوله على قدر من السلع والخدمات "الدخل الحقيقي"، وبالتالي فالقيام بمبادلة قوة العمل لم يكن بغرض الحصول على النقد وإنما إشباع معين من خلال استهلاكه للسلع والخدمات[1].

إن تحقيق قانون"J.B.Say " للأسواق لا يعني بأن كل الأسواق متوازنة فقد يوجد هناك نقص في الطلب على سلعة أو خدمة (اختلال في بعض الأسواق)، إلا أنه بناء على منطق الكلاسيك لا يمكن أن يوجد عجز في الطلب الكلي على المستوى الكلي ومنه لا توجد أزمة في الإنتاج على المستوى الكلي وإن وجدت فتوجد فقط في سوق سلعة ما ولفترة قصيرة، لأن مرونة كل من الأسعار والأجور (اليد الخفية-قوى السوق) كفيلة بإرجاع الأمور إلى وضعها الطبيعي.

وإذا اقتنعنا بفكرة المنتجات تبادل بالمنتجات .فسيكون الإنتاج هو الذي يفتح المنافذ (المجال لتصريف) للمنتجات حيث عندما ننتهي من إنتاج سلعة سيتولد عنها دخل نقدي والذي هو ليس غاية في حد ذاته بل سيفتح لنا منفذا لغيرها من المنتجات أي سينفق على اقتناء سلع وخدمات أخرى سواء حاليا أو مستقبلا.

ويعطي "J.B.Say " بعدا مكملا لقانونه حيث يضيف:" أن وفرة المنتجات وحدها هي التي تفتح المنافذ"، ومنه فزيادة الإنتاج وحرية تداول المنتجات مع مرونة الأسعار هي شروط توازن سوق السلع والخدمات.

وبما أن المنتجات تبادل بالمنتجات فلن تحدث أزمة فائض إنتاج عامة، فتفكير"J.B.Say " قاده إلى نفي إمكانية وقوع أزمات من هذا النوع .ولكنه يتقبل حدوثها في حدود ضيقة نتيجة لعدم التكيف فقط ولفترة قصيرة.

ثالثا: توازن سوق رأس المال.

تعتبر المدرسة الكلاسيكية بأن الدخل ما هو إلا شكل من أشكال المصاريف[2]، حيث يمثل المشتريات من السلع الرأسمالية أو التجهيزات، بمعنى أن كل ادخار هو عبارة عن استثمار وبالتالي لا يمكن أن يقلل من الطلب الكلي، لذا يعتبر الكلاسيك أن توازن سوق رأس المال ما هو إلا حالة تساوي بين الاستثمار والادخار عند مستوى معين من سعر الفائدة يدعى بـ "سعر الفائدة التوازني"•.

1- الطلب على السندات "جانب الادخار": يمثل جانب الإقراض تصرف الأفراد والذين بناء على مبدإ تعظيم المنفعة التي تنطلق منها المدرسة الكلاسيكية سيفاضلون ما بين استهلاك لسلع وخدمات في الوقت الحاضر أو استهلاك لقدر أكبر من هذه السلع والخدمات في المستقبل، حيث هذا القدر الأكبر من الاستهلاك ناتج عن

[1] L. Leonard, **La contribution du professeur F. A. Hayek à la théorie néo-classique de la monnaie, de la production et des fluctuations,** en ligne le 23/04/2013, sur le siteweb www.u-picardie.fr.

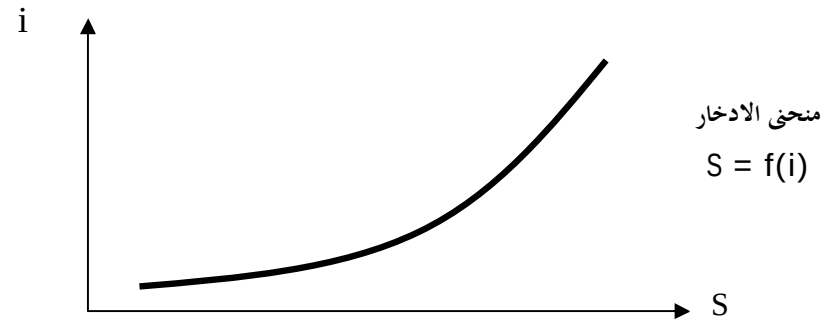
[2] سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص196.

• إن سعر الفائدة التوازني وفق النظرية الكلاسيكية يعبر عن سعر الفائدة الذي تكون عنده كمية الأرصدة التي يرغب الأفراد في إقراضها مساوية للكميات التي يرغب الآخرون في اقتراضها حيث عملية الاقتراض ما هي إلا عملية بيع لسندات نمطية مع العلم أن السند ما هو إلا وعد بتسديد مبلغ في المستقبل، اما عملية الإقراض فتعبر عن عملية الشراء لهذه السندات.

التضحية حاليا بالامتناع عن الاستهلاك للحصول على الفوائد مستقبلا بعد توظيف هذه المدخرات في شراء السندات مع العلم أن هذه الفائدة النقدية ليست غاية في حد ذاتها بل تستخدم في اقتناء سلع أخرى.

ومنه كلما كان سعر الفائدة أكبر زاد الفرد في الادخار للحصول على المزيد من السلع لتحقيق إشباع أكبر تعظيما للمنفعة، وبالتالي فالعلاقة طردية بين سعر الفائدة وحجم مدخرات الأفراد، والتي لا تبقى بحوزتهم وإنما توظف في شراء السندات للحصول على الفوائد، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم(5-2): منحنى الادخار في الفكر الكلاسيكي.



المصدر: الطيب بولحية، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مطبوعة موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2015، ص26.

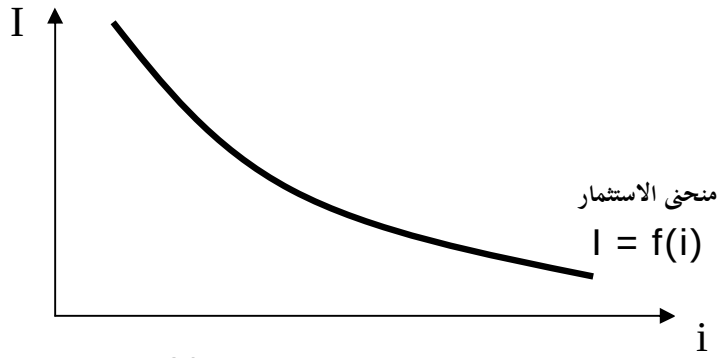
2. عرض السندات "جانب الاستثمار": إن الحاجة للاقتراض بشقيها (الخاص والعام)* تمثل جانب الاستثمار والذي يمثله منحنى الاستثمار أو منحنى عرض السندات، ومنه فالاستثمار ما هو إلا دالة في الربحية المتوقعة من الاستثمار في المشروعات من جهة وفي سعر الفائدة من جهة أخرى، حيث الربحية المتوقعة من الاستثمار يفترض أنها تتغير مع تدفقات الطلب على منتجات هذه المشروعات طيلة مدة حياتها، وبالنسبة لربحية معينة متوقعة فإن الإنفاق الاستثماري سيتغير مع تغير سعر الفائدة وبحكم أن سعر الفائدة يمثل تكلفة الاقتراض، فإنه كلما ارتفع سعر الفائدة زادت تكلفة المشروع، ومنه نقص في الربح المتوقع الأمر الذي لا يساعد عددا من المؤسسات في الإقدام على الاستثمار؛ والعكس صحيح ومنه فإن انخفاض سعر الفائدة سيسمح بإنجاز عدد أكبر من المشاريع الاستثمارية وبذلك فسعر الفائدة سيكون له تأثير سلبي على حجم الاستثمار والذي سيمول عن طريق بيع السندات، وعليه فالاستثمار تربطه علاقة عكسية بسعر الفائدة[1]، والشكل التالي يوضح ذلك:

* الاقتراض بشقيها (الخاص والعام) يتمثل في الجهة العارضة للسندات والمتمثلة في تصرف كل من:

- المؤسسات الإنتاجية التي هي بحاجة إلى هذه المبالغ المالية لتمويل استثماراتها.
- قطاع الحكومة التي تُقِيمُ على بيع السندات لتمويل العجز في الميزانية العمومية.

[1] O. Kaba, **Macroéconomie Modern**, Presse De L'université Kofi Annan, L'harmatten Guinee, Paris, 2007, P28.

شكل رقم (6-2): منحنى الاستثمار في الفكر الكلاسيكي.



المصدر: الطيب بولحية، **المرجع السابق**، ص26.

3. سعر الفائدة التوازني وتحديد الاستهلاك الكلي: كما سبق لنا الذكر، ينشأ سعر الفائدة التوازني في الفكر الكلاسيكي من خلال تقاطع منحنى الاستثمار مع منحنى الادخار.

نفرض انه حدث لسبب من الأسباب انخفاض في سعر الفائدة، والذي بدوره سيؤدي إلى تقلص المبالغ المعروضة لنفس الغرض، أي سيترجم بانخفاض في الادخار مما سيزيد في حجم الاستهلاك بنفس قدر الانخفاض في الادخار (Y=S+C) مع ثبات الدخل، الأمر الذي سيؤدي إلى انتعاش الاستثمار بعض الشيء (الاستثمار المستمال) نتيجة لانخفاض سعر الفائدة والذي أدى إلى زيادة في الاستهلاك.

عند التوازن الجديد تكون الزيادة في الاستهلاك مضافا إليها الزيادة في الاستثمار مساوية للانخفاض الأصلي المستقل في طلب الاستثمار مع ثبات مجموع المقدارين أي:

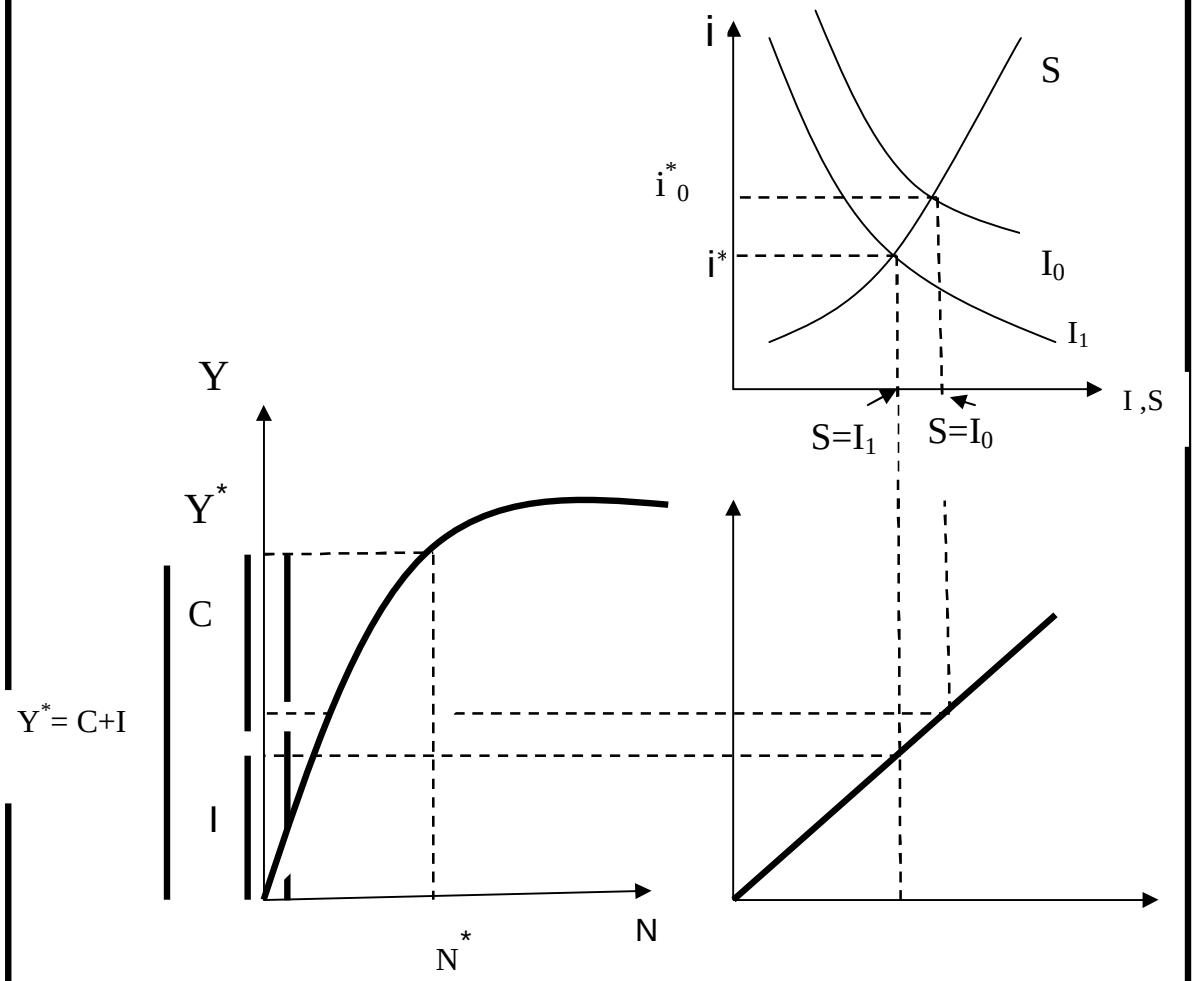
$$Y = C_0+I_0 = C_1+I_1$$

حيث: $S=I$ (شرط التوازن)

ومنه سعر الفائدة يلعب دورا استقراريا، فالتغير في الطلب على السلع الاستثمارية أو الاستهلاكية لا يؤثر على العرض الكلي لا بالزيادة ولا بالنقصان بل يغير في طبيعته، والشكل التالي يوضح ذلك[1]:

[1] محمد الشريف إلمان، **المرجع السابق**، الجزائر، ص120.

شكل رقم (7-2): توازن سوق رأس المال وتحديد حجم الاستهلاك في الفكر الكلاسيكي.



المصدر: مُحَّد الشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، الجزائر، ص121.

كما يفترض الكلاسيك أن الأفراد يقومون أولا بتحديد ما يريدون ادخاره تبعا لمعدل الفائدة السائد، وبمقابل ذلك ينفقون ما تبقى على السلع و الخدمات، فالادخار في تفسير الكلاسيكي هو عرض لموارد نقدية و يرتبط بصورة مباشرة بمعدل الفائدة وهي علاقة طردية، وكلما ارتفع معدل الفائدة زاد إقبال الأفراد على الادخار على حساب الاستهلاك، ويكون ذلك ابتداء من مستوى معين من الدخل المتاح، إذن يرى الاقتصاديون الكلاسيك تبرير معدل الفائدة كتعويض عن امتناع وانتظار الاستهلاك، كما برروا الأجر كتعويض عن الجهد، و لهذا يبقى معدل الفائدة بالنسبة للنظرية الكلاسيكية هو المحدد الرئيس لقرارات الاستهلاك والادخار والاستثمار[1].

[1] احمد سلامي، مُحَّد شيخي، **تقدير دالة الدخل العائلي في الجزائر 1970-2005**، مجلة الباحث، العدد 06، الجزائر، 2008، ص129.

رابعا: توازن سوق النقد.

بالنسبة لـ "I. Fisher"، يعتبر توازن سوق النقد ما هو إلا التعادل بين عرض النقد والطلب عليه ولكن هناك إشكال يتمثل في أن جهة العرض تمثل رصيدا حجمه يتحدد في اللحظة الزمنية، بينما جهة الطلب فتمثل تدفقا حيث حجم الناتج النقدي يتحدد خلال فترة زمنية وليس في اللحظة، ولتحويل الرصيد إلى تيار استعان " I. Fisher" بمتغيرة جديدة هي سرعة تداول النقد والتي تعرف بأنها عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد إلى أخرى خلال فترة زمنية معينة ولتكن سنة؛ ومنه تصبح معادلة توازن سوق النقد عند"I. Fisher " هي نفسها معادلة التبادل $M.V = P.y$ والتي أصلها: $M.V = P.T$ حيث كما سبق وذكرنا أن T تمثل حجم الصفقات ولكن بحكم أن حجم الصفقات يصعب تحديده فتم تعويض هذه المتغيرة بالناتج الكلي أو الدخل الكلي y.

ومع افتراض أن النقد هو الذي يؤثر في مستوى الأسعار وليس العكس، أي أن مستوى الأسعار تحدده العلاقة التالي[1]:

$$P = \frac{M.V}{y}$$

حيث كل من سرعة تداول النقد وحجم الإنتاج (الدخل الكلي) ثابتان .وهذا ما يؤكد بالنسبة إليهم فكرة حيادية النقد أي أن زيادة النقد تؤدي فقط إلى زيادة الأسعار دون التأثير على حجم الإنتاج.

إلا أن هناك انتقادا وجه لمعادلة "I. Fisher " على أنها متطابقة وليست معادلة حيث بالتمعن جيدا في جانبي المعادلة سنجد ما هما إلا وجهان لعملة واحدة .حيث الجانب الأول ما هو إلا مقدار النقد الذي استخدم في عملية شراء السلع خلال الفترة المعنية (جانب الشراء) وهي بذلك لا تمثل طلب النقد، ونفس الشيء بالنسبة للجانب الثاني فما هو إلا قيمة السلع التي بيعت خلال نفس الفترة، فمن المنطق أن يكون جانب البيع ما هو إلا جانب الشراء ولكن من زاويتين مختلفتين فقط؛ ومنه فمعادلة "I. Fisher" خلاصتها كأننا نقول أن ما اشتري يتساوى مع ما بيع وبالتالي فهي متطابقة وليست بمعادلة وهي دائما صحيحة.

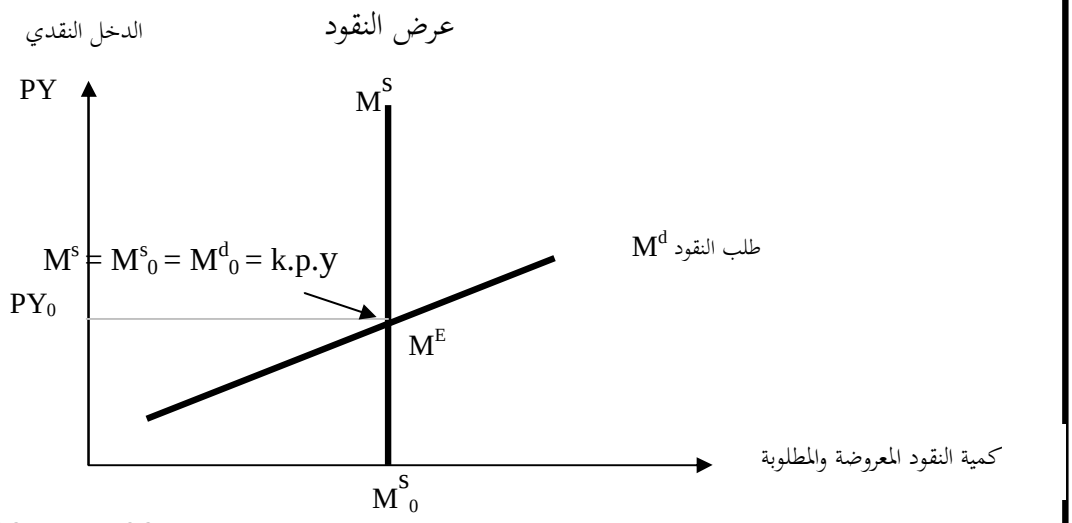
أما بالنسبة لمعادلة "A. Marshall" (معادلة الأرصدة النقدية) فهي تحدد وضع التوازن النقدي بما تعكسه من تساوي جانب الطلب مع جانب العرض، فإذا كان $(k.p.y)$ يمثل الطلب على النقد (M^d) أي أن الطلب على النقد ما هو إلا نسبة معينة k من الدخل النقدي Y ، فإن عرضه يكون $(M^S=M^S_0)$، وإذا كان الطلب على النقد متغيرا داخليا في النموذج الكلاسيكي، فان عرضه يعتبر متغيرا خارجيا تحدده السلطات النقدية، وذلك بشكل مستقل عن المتغيرات الاقتصادية[2]؛ والشكل التالي يبين التوازن النقدي وفقا لنظرية الأرصدة النقدية:

---

[1] احمد السيد عبد اللطيف حسن، **تقدير دالة الطلب على النقود في مصر: 1981-2011**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 67، لبنان، 2014، ص8.

[2] موفق السيد حسن، **التطورات الحديثة للنظريات والسياسة النقدية: مفهوم النقد والطلب عليه**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 1، العدد 1، سوريا، 1999، ص27.

شكل رقم (8-2): التوازن النقدي وفقا لنظرية الأرصدة النقدية.



المصدر: عبد الحميد الغزالي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987، ص 235.

ولتبرير الاحتفاظ بالأرصدة النقدية العاطلة نسبيا (أرصدة لم توظف للحصول على فوائد) وبالتالي سيحدث نوع من التناقض مع فكرة تعظيم منفعة الفرد، يرى "A. Marshall" وأتباعه بأن الفرد أو المؤسسة وقت عدم احتفاظهما بهذا الجزء من الدخل سيكون هناك إخلال بالتزاماتهما تجاه الغير وهذا من خلال عدم المقدرة على التسديد، مما سيعرضهما للإفلاس وإلى تكاليف إضافية.

ففكرة تعظيم المنفعة في هذه الحالة تصبح تتطابق وفكرة تدنية التكاليف، فالاحتفاظ بهذا النقد السائل وإن كان لا يدر دخلا بسبب عدم توظيفه إلا أنه سيكسب صاحبه الأمان وثقة الغير فيه، ومنه فمصلحة الفرد تكون في الاحتفاظ بها ما دام ما يجنيه منها من أمان وثقة يفوق ذلك القدر من الفائدة التي سيتنازل عنها هذا الفرد[1].

خامسا: توازن الميزانية العامة.

يعتبر المفكرون الكلاسيك مبدأ توازن الميزانية من المبادئ الاقتصادية الكلاسيكية الأكثر رسوخا وثباتا على امتداد حوالي قرن ونصف من الزمن، وذلك نتيجة التأثر بمبدء توازن الميزانية العائلية، فالعائلة لا يمكنها أن تنفق أكثر من الدخل الذي تحصل عليه، وإذا حصل وأنفقت أكثر من دخلها لظروف معينة فانه لا يمكن أن يتكرر ذلك باستمرار ولفترة زمنية قد تطول نسبيا دون أن تترتب عنه عواقب مالية وخيمة، تؤدي في نهاية المطاف إلى إفلاس الفرد أو العائلة، والمبدأ نفسه ينطبق على الأنشطة الاقتصادية، فالمفكرون الكلاسيك يعتبرون توازن ميزانية الدولة بمثابة مبدأ مقدس تتوقف عليه باقي التوازنات الاقتصادية الكبرى الأخرى، وبالإضافة إلى التأكيد على فكرة مبدأ توازن الميزانية فان هذا التوازن ينبغي أن يكون توازن الصرامة في كل من الإنفاق وتدبير الموارد الاقتصادية اللازمة، فالكلاسيك ينظرون إلى التوازن على أساس توازن مابين النفقات والإيرادات العمومية، أي أن الدولة تستبعد كلا

[1] عبد الحميد الغزالي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987، ص 234.

من الاقتراض العمومي والتلاعب بقيمة النقود، وتبقى الوسيلة الوحيدة للحصول على الإيرادات العمومية هي الضرائب فقط، بل ويذهب الكلاسيك إلى ابعد من ذلك عندما يرفضون اختلال ميزانية الدولة بشكل مطلق سواء كان الاختلال عبارة عن فائض أو عجز، معتبرين كلا منهما يشكل خطرا على النظام الاقتصادي الوطني[1].

يرجع تبني الفكر الكلاسيكي لمبدء عدم اللجوء إلى عجز أو فائض في الميزانية العامة، إلى ارتكاز على العديد من الحجج أهمها:

- أن اقتراض الحكومة لا يضيف طاقة إنتاجية، وما هو إلا سحب من موارد القطاع الخاص للإنفاق على الاستهلاك الحكومي.
- أن اقتراض الحكومة يؤدي إلى عدم القدرة على تمويل الميزانية العامة مستقبلا، حيث تنقل أعباء خدمة الدين وسداد أصل القرض للميزانية العامة في السنوات المقبلة.
- وجود عجز في الميزانية العامة يؤدي إلى إجراءات من شأنها الضغط على دافع الضرائب لزيادة حصيلة الضرائب.
- أن وجود العجز المالي يؤدي إلى تدهور قيمة النقود وزيادة مستويات الأسعار، ولما كان هذا الأخير يتطلب كمية كبيرة من النقود وبالتالي زيادة الأسعار مما يؤدي إلى استمرار العجز، أي الدخول في دائرة مفرغة من التضخم الحلزوني وتعميد عجز الميزانية.
- لأن الفائض في الميزانية لا يمكن أن يكون الا أمرا سلبيا بالنسبة للاقتصاد الوطني، لأن من شأن الفائض أن يجبر الحكومة على إيجاد وجوه جديدة لإنفاق هذا الفائض، مستحدثين بذلك نفقة ستثبت مستقبل الميزانية، ومثل هذا الإنفاق العمومي تترتب عنه ضرورة إيجاد إيراد دائم (ضريبة أو رسم) لتغطية هذه النفقة المستجدة.

سادسا: النموذج الاقتصادي الكلاسيكي.

من خلال التوازنات السابقة يصبح النموذج الكلاسيكي كتالي:

$$N_D = f\left(\frac{W}{P}\right)\dots (1).$$

$$N_s = f\left(\frac{W}{P}\right)\dots (2).$$

$$y = f(N)\dots (3).$$

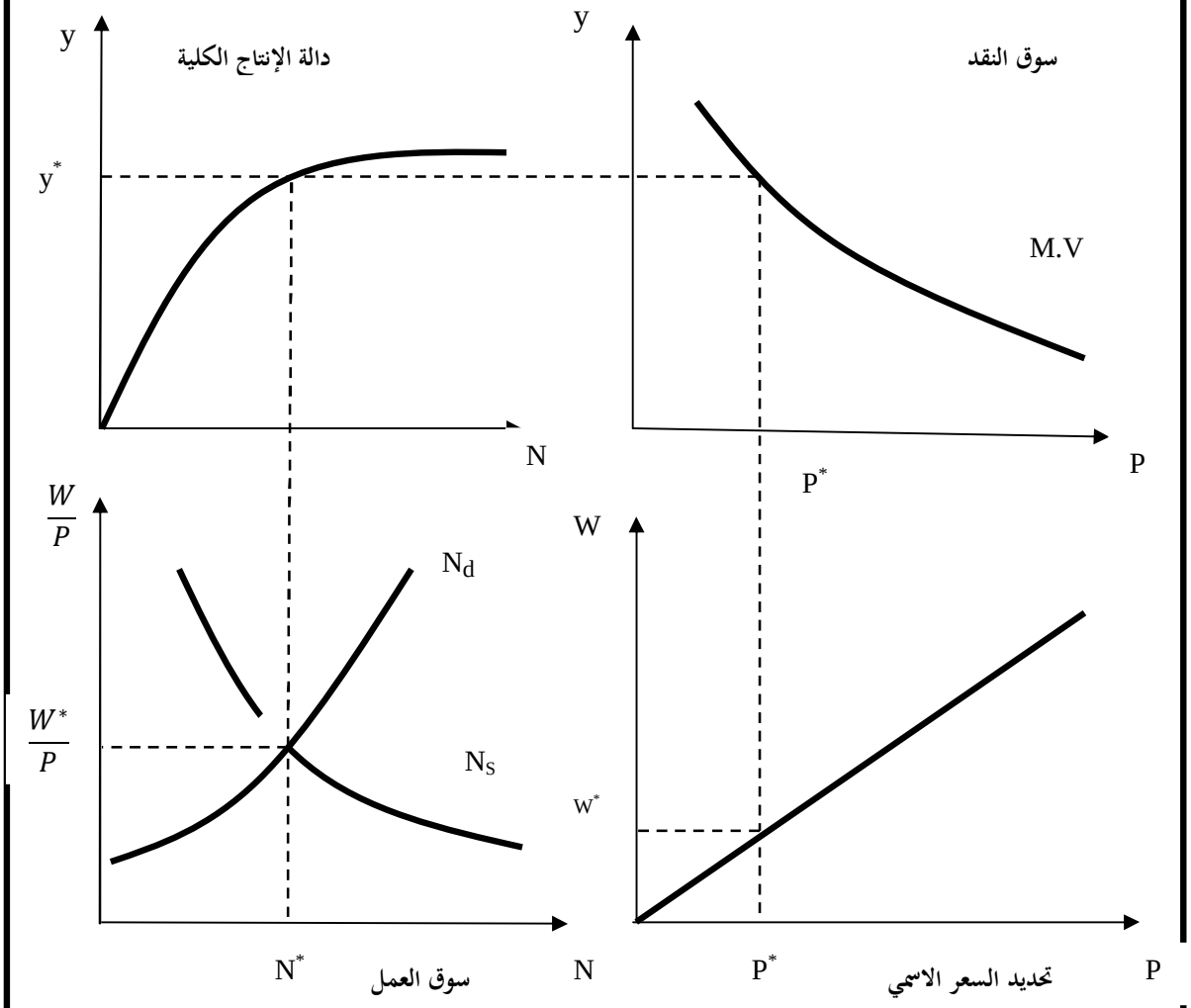
$$M.V = P.T\dots.(4).$$

فمن المعادلة (1) و(2) يمكن تحديد حجم العمل (N) ومنه معدل الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$، وبتعويض حجم العمل في دالة الإنتاج "المعادلة رقم (3)"، نحصل عل حجم الإنتاج الحقيقي (y)، وبتعويض حجم الإنتاج في المعادلة رقم (4) ومع افتراض ثبات سرعة دوران النقد، وان كمية النقد (M) هي متغير خارجي يتحدد بواسطة السلطات

[1] كمال حشيش، **أصول المالية العامة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص42.

النقدية في الدولة، فانه يمكن تحديد مستوى السعر (p)، وبتعويض هذا الأخير في إحدى المعادلتين (1) أو (2) فإنه يمكن تحديد معدل الأجر الاسمي (w)، وبهذا يكون النموذج الكلاسيكي مكتملا ومتسقا[1]، والشكل التالي توضيح ذلك:

شكل رقم (9-2): النموذج الاقتصادي الكلاسيكي.



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ص97.

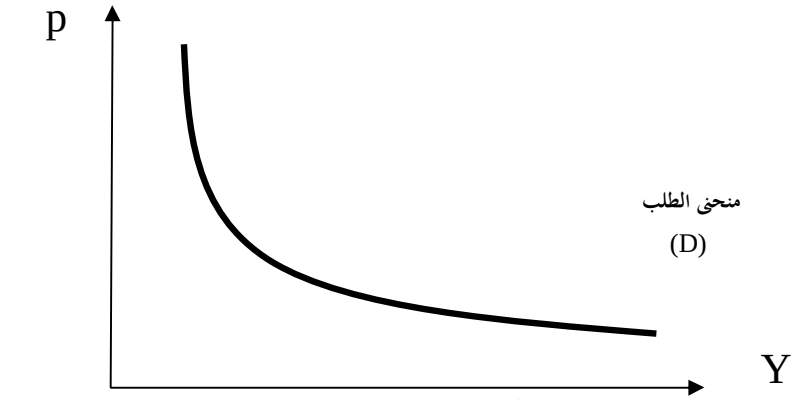
سابعا: التوازن الطلب الكلي والعرض الكلي (AS/AD) في النموذج الكلاسيكي.

1- الطلب الكلي في النموذج الكلاسيكي: تعرف دالة الطلب الكلي عند الكلاسيك بأنها الدالة التي تربط الكميات المختلفة من السلع والخدمات المطلوبة عند المستوى العام للأسعار، وهي علاقة عكسية، أي بانخفاض مستوى الأسعار فان كمية الطلب الكلي تزداد، والعكس صحيح، مع افتراض ثبات عرض النقود[2].

[1] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص55.

[2]

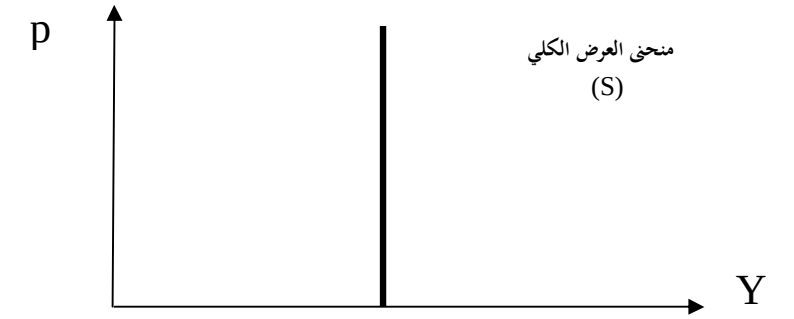
شكل رقم (10-2): منحنى الطلب الكلي في الفكر الكلاسكي.



المصدر: عمر صحري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008، ص49.

2- العرض الكلي في النموذج الكلاسيكي: العرض الكلي هو عبارة عن تجمعات من الناتج والمستوى العام للأسعار التي تكون فيها المؤسسات قادرة على إنتاجها، والتي تعرض في السوق في المدى الطويل، ومن خلال الفروض التي قدمتها النظرية الكلاسيكية، وخاصة فرضية مرونة الأسعار والأجور، يظهر منحنى العرض الكلي على شكل خط مستقيم عمودي، أي أن الكمية المعروضة ثابتة في المدى الطويل مهما حصلت تغيرات في الأسعار أو في الطلب الكلي[1].

شكل رقم (11-2): منحنى العرض الكلي في الفكر الكلاسيكي.



المصدر: عمر صخري، **المرجع السابق**، ص40.

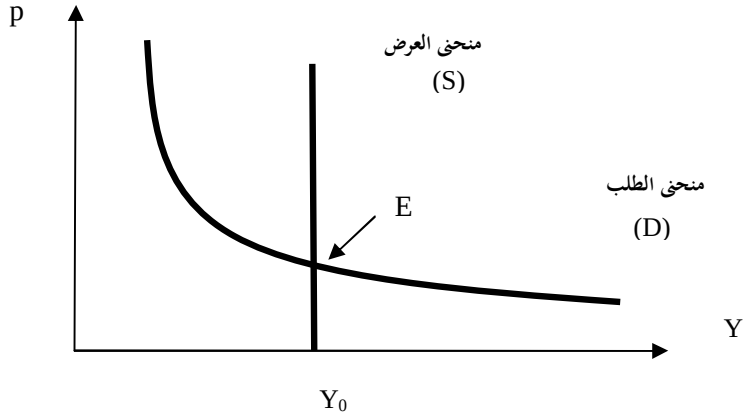
3- التوازن الاقتصادي عند الكلاسيك: يتحدد التوازن في الاقتصاد الكلي في النموذج الكلاسيكي عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي، أي القيمة الكلية لما يطلبه أفراد المجتمع من السلع والخدمات مع القيمة الكلية لما تعرضه كل من المؤسسات من سلع وخدمات.

في الشكل رقم (12-2) لدينا (p) هو المستوى العام للأسعار عند التوازن، كما أن (Y_0) هو مستوى الناتج التوازني[2].

[1] François Gauthier, **Analyse Macroéconomique**, Les Presses De L'université Laval, Québec, 1993, P301.
[2] **Opt cite**, p298.

من خلال نقطة التوازن (E) يتحدد الناتج القومي، أي أن التوازن هو كمية النقود التي يرغب الأفراد إنفاقها مع قيمة السلع والخدمات المعروضة.

شكل رقم (12-2): التوازن الاقتصادي الكلي عند الكلاسيك.



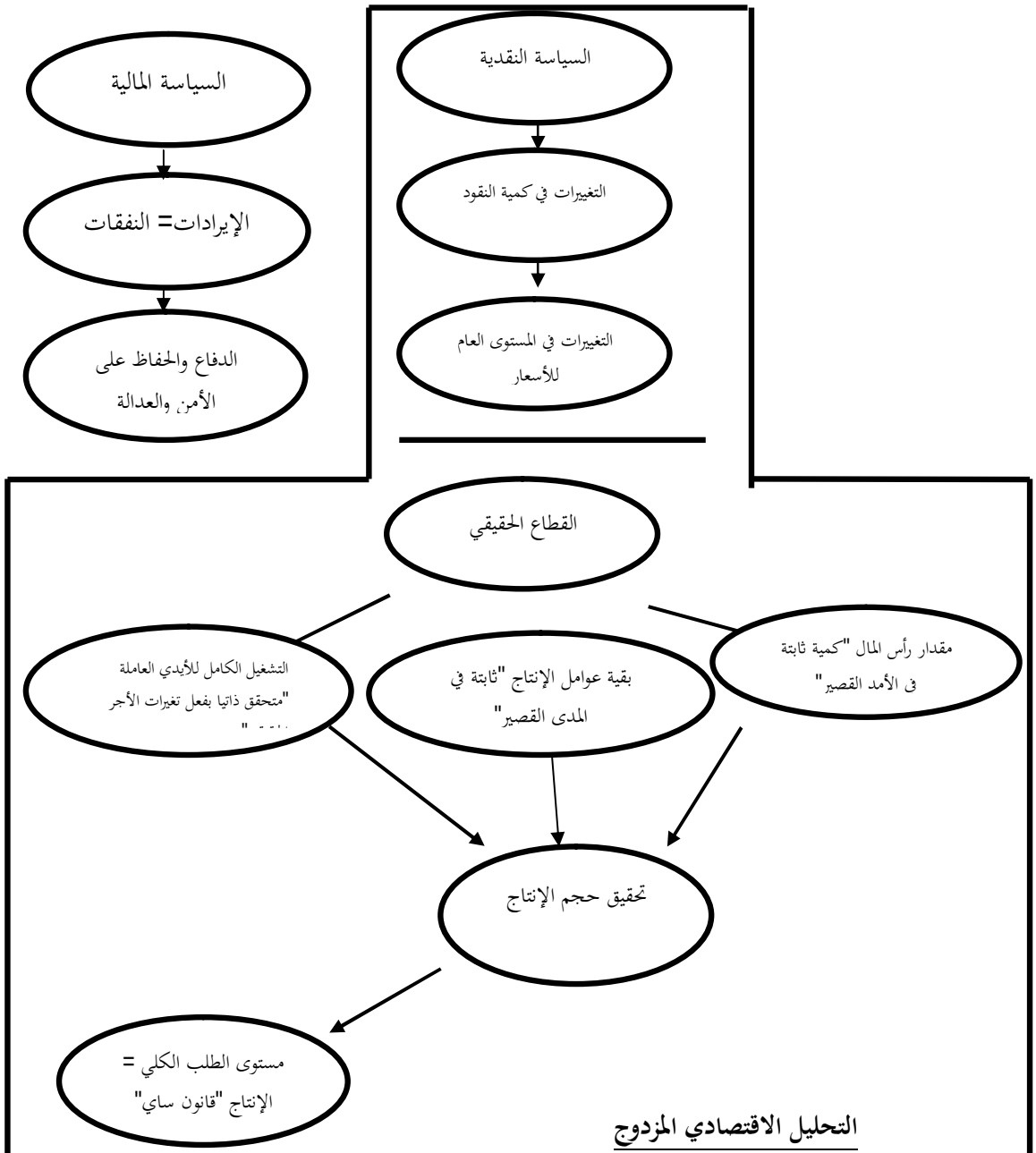
Source: François Gauthier, **Analyse Macroéconomique**, Les Presses De L'université Laval, Québec, 1990, P301.

المطلب الثالث: تأثير السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي في التحليل الكلاسيكي.

كما ذكرنا سابقا، يستند التحليل الكلاسيكي لتأثير السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي على أساس الفصل بين العوامل النقدية والمالية وبين العوامل الحقيقية[1]، أي الفصل بين القطاع النقدي والمالي وبين القطاع الحقيقي للاقتصاد. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

[1] عوض فاضل إسماعيل الدليمي، **النقود والبنوك**، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، بدون سنة نشر، ص388.

شكل رقم (13-2): التحليل الاقتصادي الكلاسيكي للعوامل النقدية والمالية مع العوامل الحقيقية.



المصدر: فاضل عوض إسماعيل الدليمي، **النقود والبنوك**، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، بدون سنة نشر، ص 389، (بتصرف).

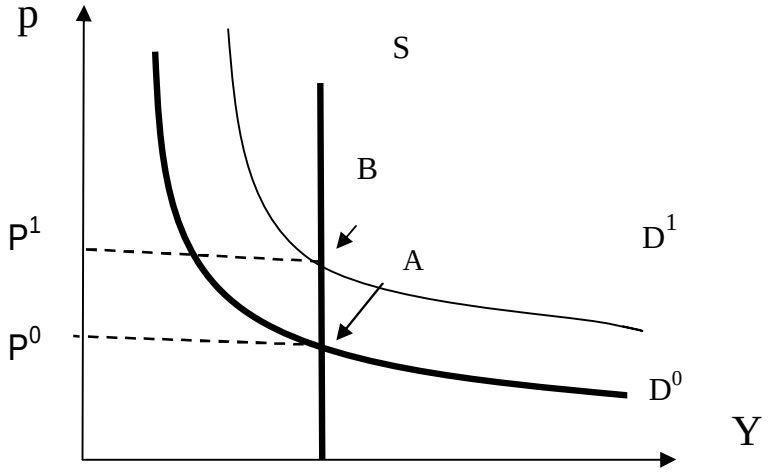
ومن خلا الشكل الموالي، نفرض أن الوضع التوازني كان عند (A) حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي (D^0) مع منحنى العرض الكلي (S)، وتحقق ذلك عند مستوى التشغيل الكامل، حيث مستوى الأسعار السائد هو(P^0)[1].

[1] مصطفي سليمان، حسام داود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000، ص145.

نفرض أن السلطات النقدية أنتهجت السياسة التوسعية أدت إلى زيادة الرصيد النقدي لعرض النقود، ينتقل بذلك (D^0) إلى (D^1)، والزيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى فائض في الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي سيؤدي بالمؤسسات للزيادة في عرض السلع والخدمات وذلك عن طريق الزيادة في توظيف عمال جدد (عرض العمل) بأجور مرتفعة، وتزداد بالتالي تكاليف الإنتاج، وبهذا يرتفع مستوى الأسعار ليصل إلى (P^1) لينخفض بالتالي مستوى الأجر الحقيقي والناتج الحقيقي إلى المستوى الذي كان عليه أصلا.

ونفس الشيء بالنسبة لتأثير السياسة المالية التوسعية، فالزيادة في الإنفاق الحكومي لا تؤدي ألا لزيادة في الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي سيؤدي إلى انتقال مستوى الأسعار من (P^0) إلى (P^1)[1].

شكل رقم (14-2): تأثير السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي في التحليل الكلاسيكي.



المصدر: مصطفي سليمان، حسام داود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2000، ص149.

ومنه وفي ظل ظروف العرض الكلي الكلاسيكي (العرض الكلي ثابت) فان تأثير كلتا السياستين (النقدية والمالية) يكون على مستوى الأسعار فقط، دون أي تأثير على النشاط الاقتصادي ومعدلات الفائدة (الاقتصاد الحقيقي)؛ كما أن نسبة التأثير على مستوى الأسعار وحسب النظرية الكلاسيكية فإن فعالية السياسة النقدية مباشرة وأكبر من فعالية السياسة المالية.

[1] **المرجع السابق**، ص146.

المبحث الثاني: السياسة النقدية والمالية في طرح المدرسة الكنزية.

ظهرت النظرية الكينزية لتقدم اقتراحات لحل مشكلة أزمة الكساد الدولي الكبير (1929-1932)، ولقد وجه "J.M Keynes" اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها ودرس علاقته بمستوى الإنفاق الوطني، حيث ربطت النظرية الكينزية بين الدخل والإنفاق من خلال تعادل كمية النقود وبين الطلب على النقود، بالإضافة إلى أن التوازن بين الاستثمار والادخار مع التوازن في السوق النقدي يحقق التوازن الاقتصادي العام[1]؛ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية عند "J.M Keynes" ليست بالمحايدة بل هي إيجابية إذ لن يقتصر تأثير النقود على المستوى العام للأسعار في كافة الأحوال، بل يمتد إلى مستويات الدخل والتشغيل وذلك انطلاقا من فرضية أن حالة التوظف الكامل حالة ضمن حالات عديدة يمكن أن يتوازن عندها الاقتصاد الوطني؛كما كان "J.M Keynes" من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي[2]، فقدافترض أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما اعتقد الكلاسيك، وإنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود.

المطلب الأول: فرضيات واهم نظريات التحليل الكينزي.

يعتبر التحليل الكينزي أول نظرية توضح وجود فجوة بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، فبينما ركز الكلاسيك في تحليلهم على الوحدات الاقتصادية الجزئية معتبرين أن ما يحكم الاقتصاد الكلي من قوانين ما هو إلا مجموع القوانين التي تنطبق على كل واحدة اقتصادية، بين "J.M Keynes" أن ما قد يكون صحيحاً بالنسبة لحالة جزئية لا يمكن تعميمه في كل الأحوال على المجتمع ككل، وهو بهذا يطرح مشكل التجميع أي الانتقال من التصرفات الجزئية إلى القوانين الاقتصادية الكلية.

أولا: فرضيات التحليل الكينزي.

يبني رواد المدرسة الكينزية نظرياتهم على الفرضيات التالية:

- **رفض قانون "J.B.Say" للأسواق:** انتقد "J.M Keynes" أهم ركيزة كان يقوم عليها الفكر الكلاسيكي وهي قانون "J.B.Say " للأسواق، لأن هذا الأخير من خلال وضعه لهذا القانون كان يرى بأن الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج من خلال قيامها بالعملية الإنتاجية سينفق كلية في شراء هذا الإنتاج؛ إلا أن "J.M Keynes" رأى بأن ذلك أمر غير منطقي، وإلا لما حدثت أزمة 1929، حيث الأزمة ما هي إلا اختلال في التوازن واستمرارها قد أظهر بأن هناك مشكل تصريف للمنتجات التي عجز قانون " J.B.Say" عن إيجاد منفذ لها وبالتالي تكدس للسلع والذي معناه أن هناك جزءا من دخل الفترة لم ينفق خلال نفس الفترة، وعليه فيجب على المؤسسات التركيز على حجم ما سوف يطلب أو ما سوف يشترى والذي له علاقة بالدخل والإنفاق

[1] جميل الزيدانين، **السياسات في الجهاز المالي**، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 89.

[2] C. Levine., J Rubin, **Fiscal Stress and Public Policy**, Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980, p13.

والقوة الشرائية "الطلب الفعال" وليس إلى ما ينتج فقط لان هناك عوامل نفسية وسيكولوجية تؤثر في الإنفاق تجاهلتها كلية المدرسة الكلاسيكية

إن "J.M Keynes" من خلال انتقاداته لأسس وفرضيات التحليل الكلاسيكي يكون قد توصل إلى أنه ومن أجل إحداث التوازن يجب التركيز على جانب الطلب الكلي وليس على جانب العرض الكلي فالعرض بالنسبة إليه يجب أن يكون خاضعا للطلب وليس العكس كما كانت تذهب إليه المدرسة الكلاسيكية.

- **تعتبر النقود سلعة كبقية السلع تطلب لذاتها:** بالإضافة إلى وظيفة النقد كمقياس للقيمة ووسيط للمبادلات، أضاف "J.M Keynes" فكرة أساسية في التحليل الاقتصادي وهي أن النقد يمكن أن يطلب لذاته مما دفعه إلى دراسة الطلب على النقد وتحليل مركباته، حيث يطلب النقد للاحتياط لظروف المستقبل وعدم اليقين **(انتقاد فكرة اليقين والعلم التام أو الدراية الكاملة للأفراد بالأوضاع)**، كما قد يطلب النقد ويحتفظ به لتمكين الفرد من القيام بالمضاربة. وهذا الطلب الأخير من شأنه هو الآخر أن يجعل من النقد نشطا.
- **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة الاختلالات:** حيث دفعت أزمة 1929 بـ " J.M Keynes" إلى اقتراح تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية لتصحيح الأوضاع .وهو عكس قناعة الكلاسيك التي كانت ترى بأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من شأنه عرقلة النشاط الاقتصادي فقط.
- **عدم الإيمان بالتشغيل التام:** لقد اثبت "J.M Keynes" أن حالة التوازن الثابت في مستوى التشغيل التام هي حالة من حالات متعددة يمكن أن تكون دون مستوى التشغيل التام، ويعود ذلك إلى أن حجم الإنتاج قد يكون في حالة توازن في الوقت الذي تسوده بطالة، وان البطالة وحالة التوازن ليستا حالتين متناقضتين كما اعتقده الاقتصاديون الكلاسيك..
- **من الصعب الفصل بين الجانب النقدي والجانب العيني في الاقتصاد:** وكانت النتيجة التي توصل إليها البحث الاقتصادي الجديد أن المستوى العام للأسعار ليس هو المتغير الوحيد الذي يؤثر في حجم الدخل، بل يضاف له عامل متغير آخر وهو الإنتاج ومن خلاله ظهرت الحاجة إلى دمج النظرية النقدية بنظرية الإنتاج والتخلص من الازدواجية الكلاسيكية التي فصلت بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي أو بين النظرية الاقتصادية والنظرية النقدية[1].
- **يتوقف الادخار والاستثمار على الدخل وليس على معدل الفائدة.**

ثانيا: أهم نظريات المدرسة الكينزية.

حققت الطبيعة الاسعافية للنظرية الكينزية رواجا كبيرا في الأوساط الأكاديمية في المجتمعات الغربية، أمام عجز النظرية الكلاسيكية التي كانت سائدة عن تفسير الكساد الكبير وعن تزويد الدولة بأفكار تمكن من رسم سياسة اقتصادية تخرج الاقتصاد الرأسمالي من هذا الكساد وتضمن بالتالي تحدد إنتاج هياكله.

[1] عبد المنعم السيد علي، **مدخل في علم الاقتصاد: مبادئ الاقتصاد الكلي**، الجزء الثاني، الجامعة المستنصرية، مصر،1984، ص238.

وقد امتد هذا البريق للنظرية الكينزية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لينتقل إلى الأجزاء المختلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي، فبدأ تفسير أداء الاقتصاديات المتخلفة بنفس الأدوات الفكرية الكينزية، كما تم تزويد الدولة في هذه الاقتصاديات بأنظمة تقوم على النظرية الكينزية دون إدراك لاختلاف الوضع الهيكلي في الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي عنه في الأجزاء المتقدمة.

1- نظرية الطلب الفعال والبطالة الإجبارية: باعتبار أن قانون "J.B.Say" غير صحيح، هذا يعني أن المنتجين ينتجون الكميات التي يعتقدون (النموذج الكينزي، نموذج مؤسس على حالة عدم التأكد وعلى التوقع) أنها تكون موضوع طلب في السوق وعليه سيقدر هؤلاء المبيعات على أساس أن الطلب الموجه إليهم فعليا، لتحقيق الحجم المقدر من الإنتاج، يتطلب تشغيل مستوى معين من العمال، أي أن لكل حجم من الإنتاج توافقه كمية من العمل. تتحدد الكمية المناسبة من العمل، عند تقاطع العرض الإجمالي مع الطلب الإجمالي[1].

حاول "J.M Keynes" من خلال نظريته البحث في ظاهرة البطالة وكيفية معالجتها حيث يذهب في تحليله لهذه الوضعية إلى أن حجم العمالة لا يتحدد بناءا على ما يفرزه سوق العمل، أي بناء على الطلب على العمل وعرض العمل، وإنما يتحدد في سوق السلع والخدمات (سلع استهلاكية+إنتاجية) حيث يذكر "إن حجم العمالة يحدد بقيمة (الناتج) الذي ترغب المؤسسات تحقيقه من الإنتاج الملائم لها".

ويشكل هذا المبدأ أساس النظرية العامة لـ "J.M Keynes"، حيث يعتقد هذا الأخير أنه إذا كانت هناك وفرة من الطاقات الإنتاجية (حالة تشغيل غير تامة)، فإن المشكلة تكمن في البحث عن كيفية استعمال واستغلال هذه الطاقات الإنتاجية غير المشغلة إذ أن عدم استعمال هذه الطاقات الإنتاجية سيؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وقصوره *وبالتالي حدوث فجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي[2].

1-1- الطلب على العمل: فيما يتعلق بالطلب على العمل فإن "J.M Keynes" لا يختلف تحليله لسلوك طالبي العمل عن التحليل الكلاسيكي، فقد أقر برأي الكلاسيك في موضوع الطلب على العمل وارتباطه بالنظرية الإنتاجية الحدية منطلقا في ذلك من فهم السلوك الرشيد للمنتجين وأرباب العمل في تعظيم أرباحهم، مما يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي وعليه وفيما يتعلق بدالة طلب العمل فإن " J.M Keynes" يقبل بوجود دالة عكسية للأجر الحقيقي، لكن كما سبق وان قلنا فان الطلب على العمل يتوقف على الطلب الفعال، وبمعنى آخر بقيمة (الناتج) الذي ترغب المؤسسات تحقيقه من الإنتاج الملائم لها:

---

[1] بوصافي كمال، **المرجع السابق**، ص68.

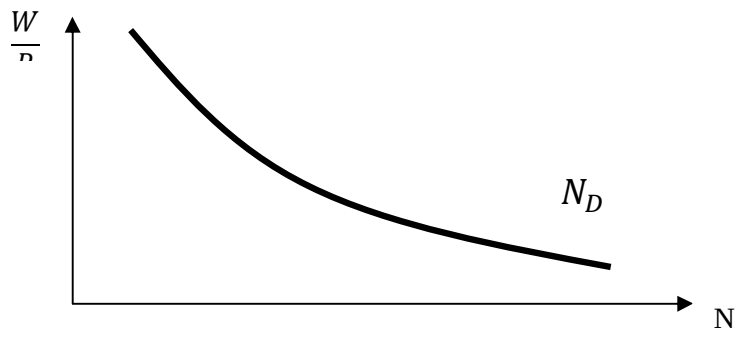
*__الطلب الفعال:__ إن مبدأ الطلب الفعال هو البداية المنطقية للنظرية العامة للتوظيف والقول الفصل في نظرية كينز والذي يتوقف على مستواه حجم التوظيف في الاقتصاد القومي ، وان البطالة انما ترجع اسبابها الى قصور في الطلب الكلي ، ولهذا تسمى نظرية كينز نظرية قصور الطلب.

الطلب الفعال = الطلب الاستهلاكي + الطلب الاستثماري (بدون تدخل الحكومة)

الطلب الفعال = الطلب الاستهلاكي + الطلب الاستثماري + الانفاق الحكومي (بتدخل الحكومة).

[2] Alven .H, **A Guid To Keynes**, Mc.Craw. Hill : Book Company Inc, international students edition, New York, 1953, P 25.

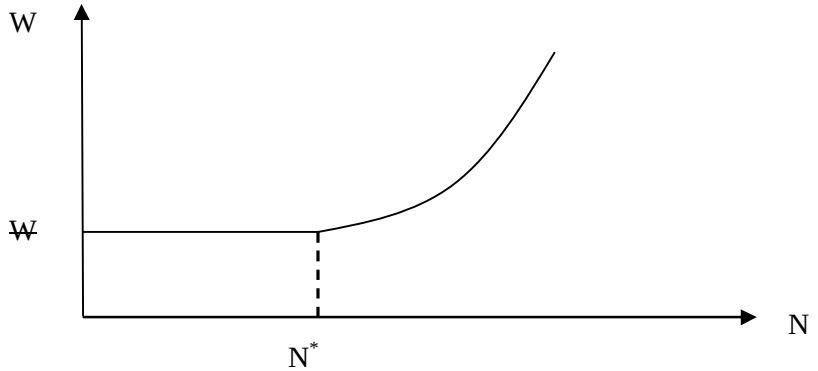
شكل رقم (15-2): منحنى الطلب على العمل في الفكر الكينزي.



المصدر: مُحَمَّد الشريف إلمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص278.

1-2- عرض العمل: يرى النموذج الكينزي أن سلوك العمال في عرض خدماتهم يتحدد أساسا بمعدل الاسمي لا بالأجر الحقيقي كما يرى الكلاسيك، وكلما كان الأجر الاسمي أعلى كلما كان أحسن بغض النظر عن التغيير في مستوى الأسعار، وبالتالي فهم معارضون لظاهرة الخداع النقدي، بالإضافة إلى ذلك يفترض "J.M Keynes" أن هناك حدا ادني للأجر النقدي (₩) يكون فيه العمال غير مستعدين لعرض خدماتهم بمعدل أجر اقل منه[1].

شكل رقم (16-2): منحنى عرض العمل في الفكر الكينزي.



Source :M. Maillefert, **L'économie De Travail : Concept ,Débat Et Analyse,** 2ieme Edition, Studyrama Edition France, 2004, P40.

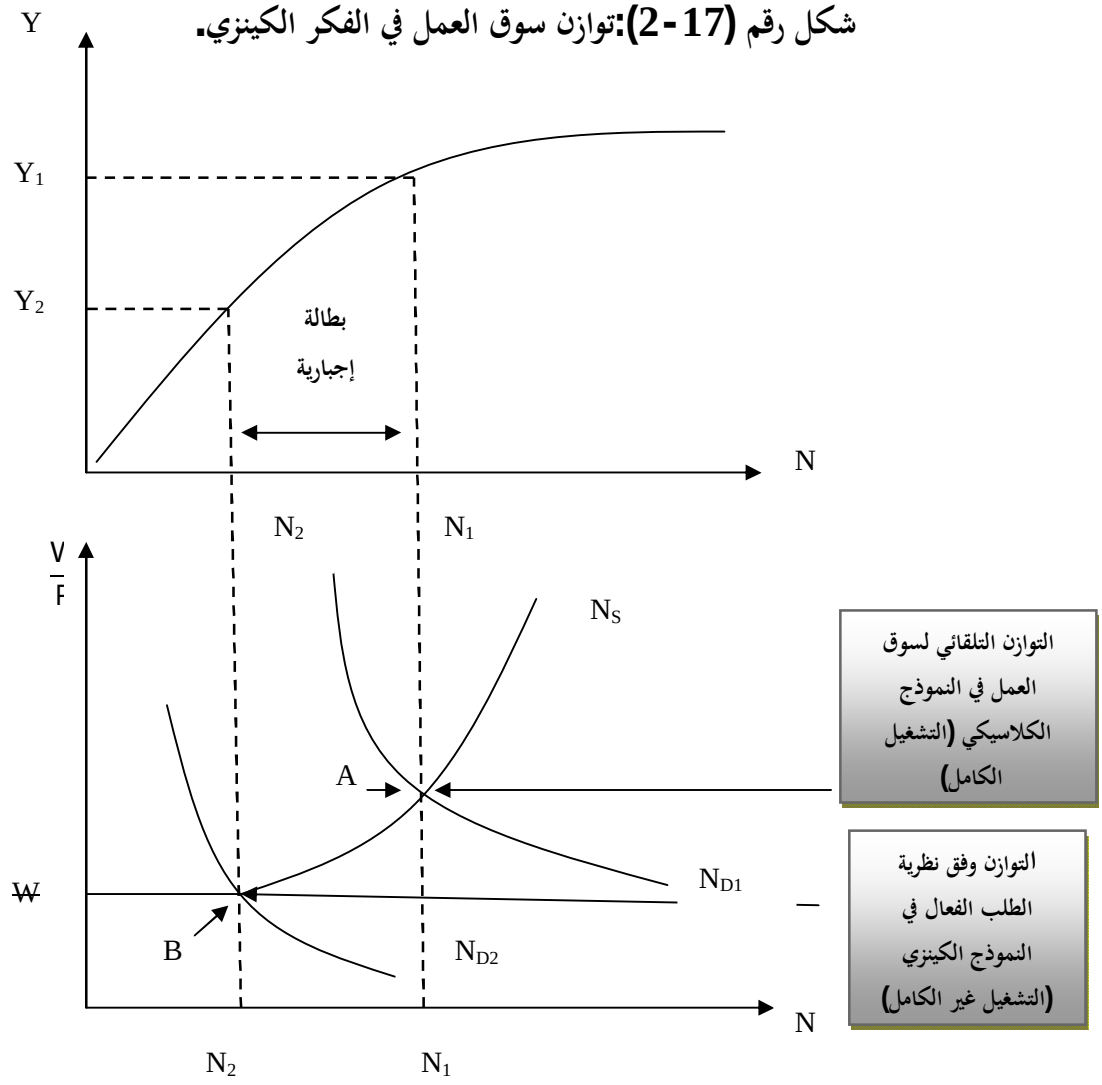
1-3- توازن سوق العمل والبطالة الإجبارية: إن تحديد المستوى التوازني للعمالة ينتج عن تطابق عرض وطلب على العمل طالما يفترض ثبات مستوى الأسعار وان العرض كذلك يرتبط بمعدل الأجر الحقيقي.

من الشكل رقم (17-2) ،إذا كانت دالة الطلب على العمل هي(N_{D1}) ، ودالة عرض العمل هي (N_S)، فإن سوق العمل يكون في توازن عند النقطة (A) عند هذه النقطة يكون الاقتصاد (دخل (Y_1)) في حالة الاستخدام التام. نفرض الآن أن الطلب الفعال كان عند الدخل التوازني (Y_2)، عند هذا المستوى من الطلب يكون توازن سوق العمل عند النقطة (B)، إن هذه النقطة تتميز بكون الطلب على العمل أقل من عرض العمل، حيث أن

[1] Source :M. Maillefert, **L'économie De Travail : Concept ,Débat Et Analyse,** 2ieme Edition, Studyrama Edition, France, 2004, P39.

انخفاض الطلب على العمال أدى إلى انخفاض معدل الأجر الاسمي، ولكن إلى مستوى لا يتعدى الحد الأدنى ($\overline{W}$) وهذا ما يؤدي إلى كون هذا التوازن هو توازن الاستخدام غير الكامل، لأن هنالك فائضا في عرض العمل، والمقاس بالفرق (N_1-N_2)، هذا الحجم من العمال مستعد للقبول بالأجر السائد، ولكن لا يجد عملا وهذا ما يعبر عن وجود بطالة غير إدارية (البطالة الإجبارية أو بطالة قصور الطلب) ناتجة عن رفض المنتجين بعدم قبول حجم أكبر يفسر بدوره بعدم مرونة معدل الأجر الاسمي نحو الانخفاض إلى مستوى اقل من ($\overline{W}$).

شكل رقم (17-2):توازن سوق العمل في الفكر الكينزي.



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 84 (بتصرف).

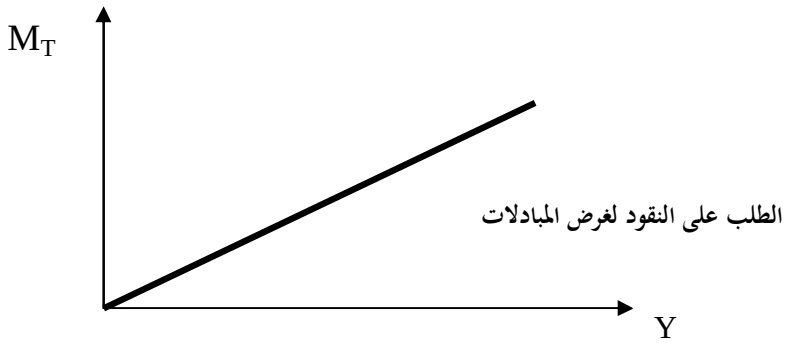
ولامتصاص البطالة الإجبارية يجب أن ينتقل الدخل من الدخل التوازني (الطلب الفعال) (Y_1) إلى دخل التشغيل التام (Y_2) ، لأن في هذا المستوى يكون عرض العمل مساويا للطلب عليه (N_1=N_2)[1].

[1] C. Ménendian, **Fiches de macroéconomie**, Edition Ellipses, Paris, 1997,p133.

2. نظرية تفضيل السيولة: تهتم النظرية الكينزية في التفضيل النقدي بثلاثة دوافع للاحتفاظ بالنقود هي[1]:

1.2. دافع المعاملات (الطلب على النقود لغرض المعاملات): يقصد بدافع المعاملات (المبادلات) رغبة الأفراد في الاحتفاظ بنقود سائلة للقيام بالنفقات الجارية خلال فترة المدفوعات، أي الفترة التي يتقاضى فيها الشخص راتبه الدوري، ورغبة المشروعات في الاحتفاظ بالنقود السائلة لدفع نفقات التشغيل من ثمن المواد الأولية وأجور العمال والنفقات الضرورية لصيرورة المشروعات كإيجارات العقارات وغير ذلك (تمويل رأس المال العامل). والعامل المهم والأساسي الذي يعتمد عليه الطلب على النقود لهذه الغرض هو الدخل، باعتبار أن العوامل الأخرى (العام للأسعار ،ومستوى العمالة ..الخ) لا تتغير في العادة في مدة قصيرة، فالطلب على النقود لغرض المعاملات هو دالة لمتغير الدخل أي: $M_T = f(Y) = \alpha_1(Y)$ والشكل البياني المقابل يبين ذلك:

شكل رقم (18-2): منحنى الطلب على النقد لغرض المعاملات في الفكر الكينزي.

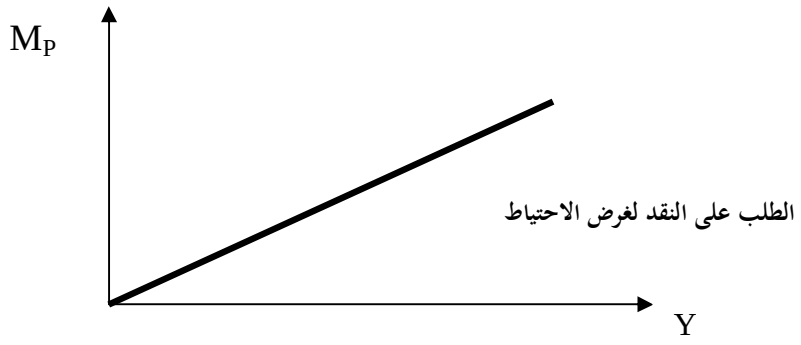


المصدر: ضياء مجيد موساوي، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص104.

2.2. دافع الاحتياط (الطلب على النقد لغرض الاحتياط): يقصد بدافع الاحتياط (الحيطة) رغبة الأفراد (المشروعات) في الاحتفاظ بنقود في صورة سائلة لمواجهة الحوادث الطارئة وغير المتوقعة كالمرض والبطالة، أو الاستفادة من الفرص غير المتوقعة كانخفاض أسعار بعض السلع؛ والعامل الأساسي الذي يتوقف عليه هذا الدافع هو مستوى الدخل، باعتبار أن العوامل الأخرى (كطبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به ودرجة عدم التأكد السائدة في المجتمع (فترة الأزمات...) لا تتغير عادة في المدة القصيرة. وعلى ذلك فالطلب على النقود بدافع الاحتياط هو دالة لمتغير الدخل أي: $M_p = f(Y) = \alpha_2(Y)$ والشكل البياني المقابل يبين ذلك:

[1] Demourgues M, **La monnaie, Système financier et théorie monétaire**, Edition Economica, Paris, 9ieme Edition, 1993, P 363.

شكل رقم (19-2): منحنى الطلب على النقد لغرض الاحتياط في الفكر الكينزي.



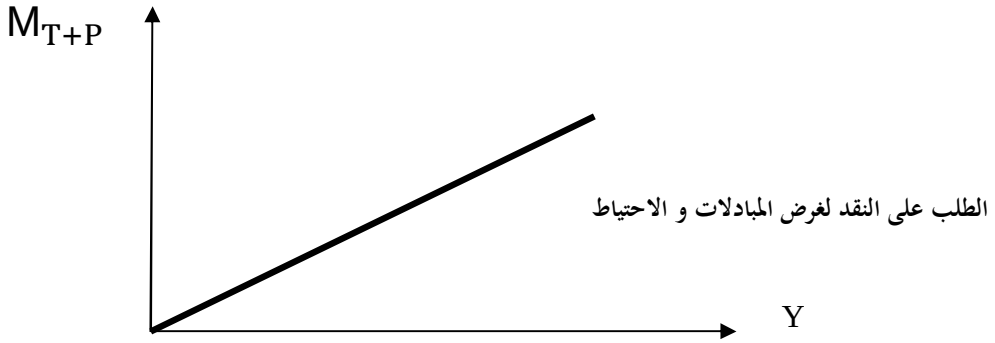
المصدر: ضياء مجيد موساوي، **المرجع السابق**، ص104.

على العموم فقد جمع "Keynes" بين الطلب على النقود بدافع المبادلات وبدافع الاحتياطات في معادلة واحدة على النحو التالي[1]:

$$M_{T+P} = M_T + M_P = (\alpha_1 + \alpha_2)(Y) = \alpha_3(Y).$$

والشكل البياني المقابل يبين ذلك:

شكل رقم (20-2): منحنى الطلب على النقد لغرض المعاملات والاحتياط في الفكر الكينزي.



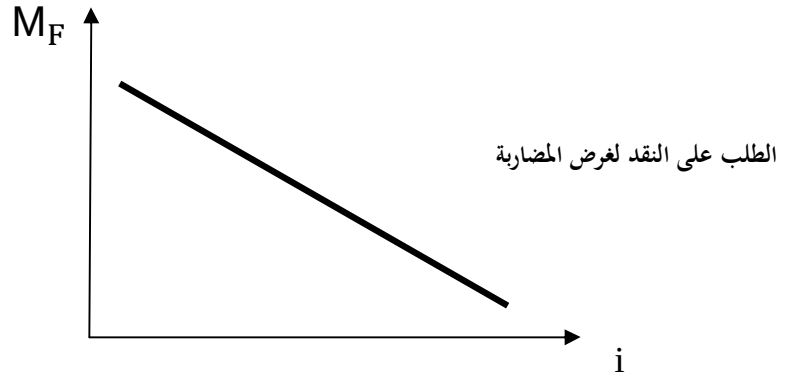
المصدر: مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص297.

3.2. دافع المضاربة: ويعني احتفاظ الأفراد بأرصدة نقدية بالبنوك انتظارا للفرص السانحة التي تحقق لهم أرباحا نتيجة التغير في أسعار الأوراق المالية في البورصات (الأسواق المالية)، حيث ترتفع قيمتها أو تنخفض وفقا لتغيرات أسعار الفائدة في السوق النقدي؛ أي أن الأفراد يفاضلون بين التنازل في الحاضر عن فائدة مالية بسيطة مقابل انتظار فائدة أكبر قيمة في المستقبل.

[1] **Opt cit**, p366.

إن الطلب على النقود بدافع المضاربة سيكون شديد المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة بحيث تقوم علاقة عكسية بين دالة الطلب على النقود لغرض المضاربة وبين سعر الفائدة، ويمكن كتابة ذلك رياضيا، فإذا رمزنا بـ (M_F) للطلب على النقود لغرض المضاربة، نحصل على العلاقة التالية: $M_F = f(i) = -\alpha_4(i)$ ، والشكل البياني المقابل يبين ذلك:

شكل رقم (21-2): منحنى الطلب على النقد لغرض المضاربة في الفكر الكينزي.



المصدر: أحمد هني، **دروس في التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص90.

إن تفضيل السيولة ما هو إلا الطلب التجميعي للأرصدة النقدية للدوافع الثلاثة وهو العامل المهم والمؤثر في تحديد سعر الفائدة بالنسبة للعامل الآخر "عرض النقد" الذي ليست له أهمية كبيرة في الزمن القصير، لأن عرض النقود لا يتغير فجأة وهو ظاهرة تتصف بالثبات نسبيا، ولكن دالة التفضيل النقدي هي الظاهرة التي تتصف بالتقلب بدرجة كبيرة نتيجة لدافع المضاربة بشكل خاص بافتراض (ثبات عرض النقد) فان سعر الفائدة يمكن إرجاعه إلى دالة التفضيل النقدي لذا فكلما كان تفضيل السيولة مرتفعا كان سعر الفائدة مرتفعا وكلما كان التفضيل النقدي منخفضا كان سعر الفائدة منخفضا، ويرى "J.M Keynes" أن التغير في كمية النقود يحقق أثره الأساسي على مقدار الطلب الفعال عن طريق تأثيره في سعر الفائدة[1].

3- نظرية الطلب الاستهلاكي واشتقاق دالة الادخار: تعتبر هذه النظرية أن الفرد عند مستويات معينة من الدخل لا ينظر إلا حجم المدخرات والزيادة فيها بل إلى تحقيق الإشباع من السلع والخدمات النهائية، وهذا عكس ما كانت تذهب إليه المدرسة الكلاسيكية حيث التغير في سعر الفائدة من شأنه التأثير على حجم المدخرات التي يكون مصدرها الدخل، وبالتالي يمكن القول أن الادخار يتحدد أولا عند الكلاسيك بينما عند "Keynes" فيتحدد الإنفاق الاستهلاكي أولا ثم ما تبقى يدخر[2].

[1] عوض فاضل إسماعيل الدليمي ، **المصدر السابق** ، ص464 .

[2] خزعل البيرماني، **الدخل القومي والاستخدام**، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص141 .

3-1- دالة الاستهلاك: يرجع الفضل إلى "J.M Keynes" في ربط الاستهلاك الكلي بالدخل الكلي ومنه جعل الاستهلاك دالة في الدخل، فقد اظهر في كتابه "النظرية العامة في الاقتصاد" بأن الاستهلاك (الإنفاق الاستهلاكي) يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل المتاح، كما يشير إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يتجه إلى الزيادة مع الزيادة في مستوى الدخل ولكن بدرجة اقل من هذه الزيادة في مستوى الدخل، حيث يقول: "في المتوسط وغالبا، فان الأشخاص يتجهون إلى زيادة استهلاكهم كلما ارتفعت دخولهم ولكن بنسبة اقل"[1].

من هذا القانون النفسي يمكن القول بأن هناك علاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل وهذه العلاقة يطلق عليها دالة الاستهلاك؛ وبالتالي فإن دالة الاستهلاك يمكن التعبير عنها رياضيا بالعلاقة:

$$C = f(Y_d).$$

C: الاستهلاك.

Y_d: الدخل المتاح*.

ويمكن تمثيل هذه العلاقة بين الاستهلاك والدخل بصورة أدق بمعادلة من الدرجة الأولى كما يلي:

$$C = C_0 + a(Y_d).$$

حيث:

$$0 < a < 1 \quad , \quad C_0 > 0.$$

C: الاستهلاك.

Y_d: الدخل المتاح.

C_0: **بيانيا:** نقطة تقاطع مستقيم دالة الاستهلاك مع المحور العمودي (محور الاستهلاك).

اقتصاديا: يمثل الاستهلاك الذي لا يتبع الدخل أو تمثل قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل مساويا الصفر.

a: الميل الحدي للاستهلاك*.

ونذكر أن سبب تقارب العلاقة بين الاستهلاك والدخل يعود إلى أن الدراسات التجريبية المتعلقة بالاستهلاك والدخل بينت أن هناك علاقة خطية أو تقريبا خطية بين هذين المتغيرين، ومن ناحية أخرى نرى أن من المناسب في دالة الاستهلاك الممثلة، الافتراض بأن زيادة في الدخل سوف تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك لكن بمقدار اقل من الزيادة في الدخل، وأما الشكل البياني للاستهلاك أو دالة الاستهلاك فهو مبين في الشكل التالي:

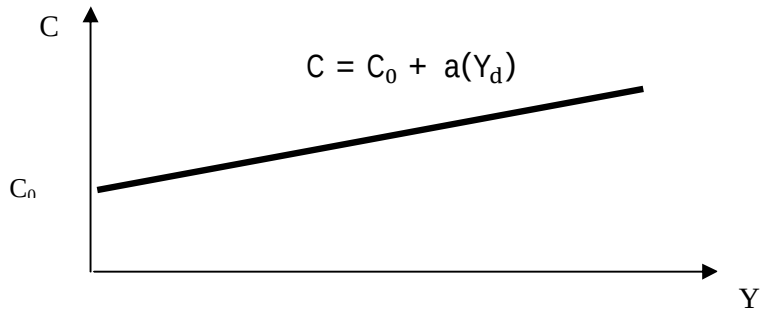
---

[1] D.D. Romer, **Macroéconomie Approfondie**, Edition International, France, 1997, P346.

* عندما نقول أن العلاقة طردية بين الاستهلاك (C) والدخل المتاح (Y_d) هي نفس العلاقة مع الدخل الكلي (Y) لان الدخل المتاح ما هو إلا الدخل الكلي مخصوما منه كل من الضرائب (T) (كل الاقتطاعات) مضافا إليه مختلف الإعانات والتحويلات(R): $Y_d = Y - T + R$.

*الميل الحدي للاستهلاك هو عبارة عن التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل: $a = \Delta C / \Delta Y$

شكل رقم (22-2): منحنى دالة الاستهلاك في الفكر الكينزي.



المصدر: خالد على الدليمي، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار الأنسي، ليبيا، 1997، ص256.

كما يعترف "J.M Keynes" بأن الدخل ليس هو العامل الوحيد المؤثر في ميول الأفراد إلى الاستهلاك بل يرى بأن هناك عوامل أخرى، إلا انه يرى بأن تقلباتها في الفترة القصيرة تكاد تكون معدومة ومنه يمكن تجاهل تلك الآثار الناجمة عنها في هذه الفترة، وبناء على كل ما ذكر برر "J.M Keynes" تقسيم دالة الاستهلاك إلى جزأين:

- جزء تابع للدخل وهو المتمثل في المقدار $a(Y_d)$.
- جزء تابع للعوامل الأخرى ومستقل عن الدخل وهو المقدار(C_0)، وهو ثابت في الفترة القصيرة لثبات العوامل المؤثرة فيه وانعدام آثارها خلال هذه الفترة، وبذلك يؤدي التغير في (C_0) انتقال دالة الاستهلاك إلى الأعلى أو الأسفل.

وتنقسم هذه العوامل إلى صنفين:

❖ **العوامل الذاتية:** وتتمثل هذه العوامل في السلوك النفساني للمستهلك، بحيث تتأثر السلوكات الاستهلاكية للإفراد داخل المجتمع نتيجة التغير في أسلوب الدعاية والإعلان، التغير في جاذبية السلع، التغير في التوقعات المستقبلية لمستويات الأسعار،...الخ[1].

❖ **العوامل الموضوعية:** وتتلخص هذه العوامل في:

- **معدلات الفائدة:** فارتفاع معدلات الفائدة يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الادخار، وهذا ما يؤثر سلبا على منحنى الاستهلاك، والعكس صحيح.
- **الثروة:** إن الأفراد يزيدون في حجم أصولهم وممتلكاتهم عن طريق الادخار، وهناك علاقة طردية بين الثروة والإنفاق الاستهلاكي، حيث كلما كانت الثروة كبيرة زاد الميل إلى الاستهلاك، فحجم ما يستهلكه أصحاب الثروة يفوق ما تستهلكه الفئات الأخرى، ولكن بحكم أن الثروة لا يمكن تكوينها في الفترة القصيرة فيمكن تجاهل أثر هذا العامل خلال هذه الفترة.

[1] مصطفى سليمان حسام داود وآخرون، **المرجع السابق**، ص 103.

- **مستوى الأسعار:** إن ارتفاع مستوى الأسعار يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للثروة مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك[1].
- **البيع بالتقسيط:** ويعني الحصول على السلع الاستهلاكية بالبيع الآجل، بحيث يزداد حجم المشتريات الكلية على الحساب، خاصة إذا تحمل المستهلكون تكاليف منخفضة لحصولهم على السلع الاستهلاكية بهذه الطريقة.
- **الآثار الديموغرافية:** إن البعد الديموغرافي لا يتوقف عند عامل الزيادة السكانية فقط، بل يتعدى التوزيع العمراني للسكان والبعد التعليمي والثقافي، حيث أن الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة الإقبال على الاستهلاك المطلق، إلا أن التوزيع العمراني والبعد التعليمي والثقافي للسكان يخلق أنماطا استهلاكية متنوعة ومتجددة باستمرار.

2-3- اشتقاق دالة الادخار: يرى "J.M Keynes" أن الدخل يمكن إنفاقه على الاستهلاك أو ادخاره، ومنه سيصبح الادخار ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك[2]، ويتحدد في الدرجة الثانية بعد الاستهلاك، وهذا يعني أن الاستهلاك والادخار ما هما إلا صورتان متنافستان لطريقة أو كيفية تصرف الأفراد في دخلهم، فإذا بقي الدخل ثابتا فإن الوسيلة الوحيدة لزيادة الادخار هي تخفيض الاستهلاك، فإذا كانت دالة الاستهلاك على الشكل التالي:

$$C = C_0 + a(Y) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1).$$

وأن الدخل يتكون من جزأين هما : الاستهلاك و الادخار أي:

$$Y = C + S \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2).$$

بالتالي فان الادخار ما هو إلا الفرق بين الدخل و الاستهلاك:

$$S = Y - C \dots\dots\dots\dots\dots\dots (3).$$

بتعويض قيمة الاستهلاك من المعادلة رقم (1)في المعادلة رقم (3) نجد:

$$S = Y - (C_0 + a(Y)) \dots\dots\dots\dots (4).$$

$$S = Y - C_0 - a(Y) \dots\dots\dots\dots (5).$$

$$S = -C_0 - (1 - a)(Y) \dots\dots\dots\dots\dots (6).$$

وتشير المعادلة رقم (6) إلى أن هناك حدا للادخار يكون سالبا عندما يصبح الدخل مساويا الصفر وهي القيمة $(-C_0)$ و هو ما يدعى بالادخار السالب، أما (1-c) فهو الميل الحدي للادخار*.

والشكل التالي يوضح الكيفية التي نشتق بها دالة الادخار من دالة الاستهلاك:

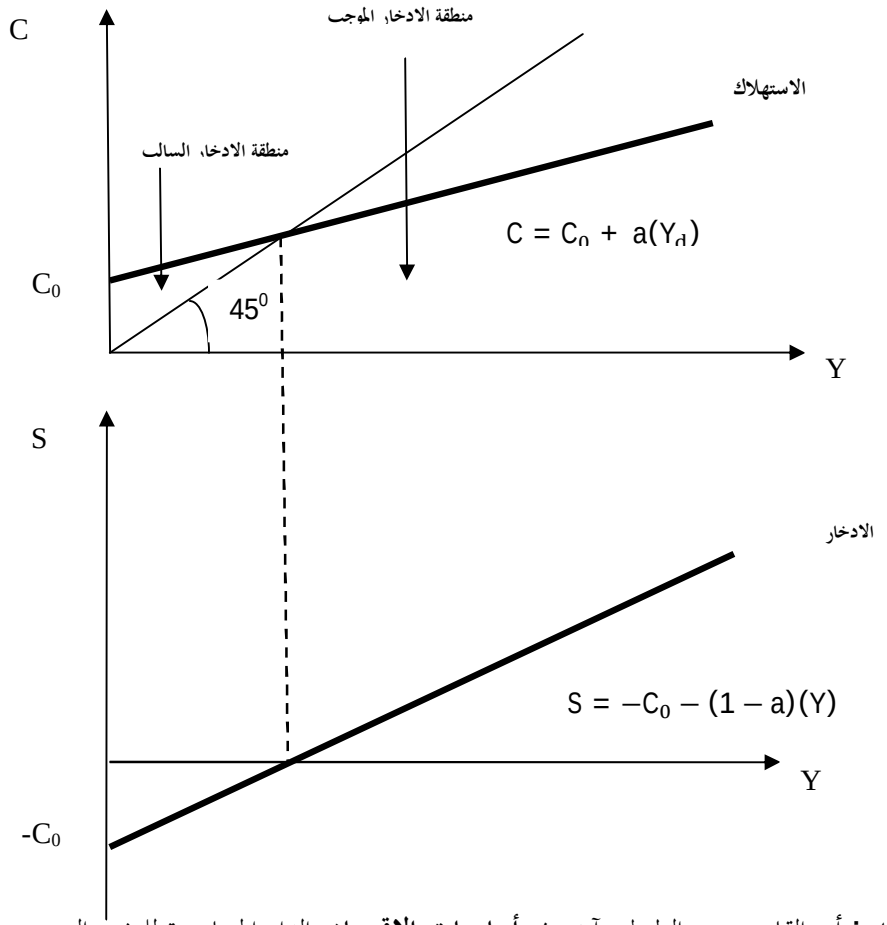
---

[1] خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص166.

[2] بول ساموبلسون، **علم الاقتصاد :المفاهيم الاقتصادية الأساسية**، ترجمة: مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1993، ص163.

*الميل الحدي للادخار هو عبارة عن نسبة التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل: $(1 - c) = s = {}^{\Delta S}/_{\Delta Y}$

شكل رقم (23-2): منحنى اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك.



المصدر: أبو القاس، عمر الطبولي وآخرون، **أساسيات الاقتصاد**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، تونس، بدون سنة نشر، ص269.

4. دالة الاستثمار: يمكن تعريف الاستثمار بأنه "عملية التضحية بالاستهلاك الحالي للأموال أو أي موارد أخرى بغرض إشباع حاجات أكبر في المستقبل نتيجة توقع الحصول على عائد أكبر"[1].

كما يعرف الاستثمار بأنه تيار من الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة (مثل: الآلات، المصانع، ...الخ) أو إضافات للمخزون (مثل: المواد الأولية، السلع الوسيطة، أو السلع النهائية، أو قيد الإنجاز، ...الخ) خلال فترة زمنية معينة؛ ومنه يصبح المقصود بالاستثمار في التحليل الكلي هو ذلك الجزء من الاستثمار العيني الذي يساهم في خلق مناصب شغل جديدة وإنتاج جديد أو يحافظ عليها[2]، ومن هذا المنظور يمكن تقسيمه إلى قسميين:

[1] خيري علي الجزيري، **مقدمة في مبادئ الاستثمار**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2001 ،ص 24.

[2] نبيلة عرقوب، **محاولة تقدير دالة الاستثمار، في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي: دراسة نظرية وتطبيقية (1970-2008)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص5.

- **الاستثمار الصافي:** يعرف بأنه الاستثمار الذي يخصص للزيادة الجديدة في رصيد رأس المال الحقيق خلال فترة زمنية معينة والذي يؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية للمجتمع.
- **الاستثمار ألإحلالي (التعويضي):** هو ذلك الجزء من الاستثمار الذي يخصص لمواجهة ما اهتلك من رأس المال في العملية الإنتاجية، بهدف المحافظة على الرصيد الفعلي لرأس المال.

4-1- الاستثمار وعلاقته بالاستهلاك والادخار: إن زيادة الدخل عن الاحتياجات المعيشية (الاستهلاك) لأي شخص، يولد لدى هذا الشخص فائضا يطلق عليه الادخار، وفي حالة توظيف هذا الجزء المدخر تتم تسميته بالاستثمار، وفي هذا الشأن يرى "Keynes" بأن هناك تعادلا بالضرورة بين الادخار وهو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك، وبين الاستثمار وهو عبارة عن الجزء من الدخل الذي يذهب لزيادة التجهيزات[1]. لذلك يتساوى الادخار مع الاستثمار، لأن كلا منهما يساوي ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك في نهاية المرحلة. ومن هنا يمكن استنتاج تساوي الادخار بالاستثمار كما يلي[2]:

الدخل= قيمة الإنتاج = الاستهلاك + الاستثمار..(1)

ولدينا كذلك: الادخار = الدخل – الاستهلاك...(2)

ومن المعادلة (1) نستنتج أن:

الاستثمار = الدخل - الاستهلاك...(3) .

وبتطابق المعادلة (2) مع المعادلة (3) نجد أن:

الادخار = الاستثمار.

وفي حالة ما اذا كان الدخل الشخصي مساويا لتلبية الاحتياجات الأساسية المعيشية، دون توفر فائض لديه، في هذه الحالة يكون الدخل = الاستهلاك.

ويتبين مما سبق، بأن علاقة الاستثمار بالاستهلاك[3]، تتم عن طريق الدخل، ففي بعض الأحيان يكون الدخل مساويا للاستهلاك، وفي بعض الأحيان ما يكون الدخل مساويا للاستهلاك والادخار، (أو مساويا للاستهلاك والاستثمار)، وأحيانا أخرى ما يكون الدخل أقل من الاستهلاك، حيث يكون الدخل في هذه الحالة مساويا للاستهلاك ناقصًا الاقتراض أي أن:

الدخل = الاستهلاك – الاقتراض

[1] عارف دليلة، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، مديرية الكتب والمطبوعات، المنشورات جامعة حلب، سوريا ، 1977، ص590.

[2] J.M .Keynes , **théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie**, traduction: J .largentye, petite bibliothèque, Payot, Paris, 1985, p83.

[3] حسين علي خريوش، عبد المعطي رضا ارشيد، **الاستثمار والتمويل بين النظرية و التطبيق**، الشركة الدولية للتجهيزات والخدمات الهندسية والمكتبية، الأردن، 1996، ص19.

يرى الكلاسيك أن الادخار يسبق الاستثمار، فالاستثمار هو نتيجة للادخار وتابع له، بينما "Keynes"يرى أن الادخار يلي الاستثمار ويكون تابعا له، بحيث أن الاستثمار يؤدي إلى خلق الدخل الذي يخلق بدوره الادخار[1].

2-4- الطلب على الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال: إن المستثمر يفكر في مقدار العائدات التي يدرها الاستثمار أو الأصل الرأسمالي الجديد طوال مدة حياة الاستثمار؛ وفضلاً عن ذلك فإن المستثمر يفكر أيضًا في بدائل هذا الاستثمار، إذ يمكنه مثلاً شراء سندات مدرة للفائدة، أو إيداع أمواله لدى البنوك مما يعود عليه بفائدة. وهنا يقارن المستثمر بين العوائد التي يحصل عليها من جراء الاستثمار في الأصول الرأسمالية الجديدة، والفوائد التي يحصل عليها من جراء إيداع أمواله لدى المصارف أو في شراء السندات؛ ومن هنا لكي يكون ثمة حافز للاستثمار لدى رجال الأعمال، لابد أن يكون العائد من الاستثمار أعلى من سعر الفائدة، أو على الأقل مساوياً له.

وأن العلاقة بين المردود المرتقب من الرأسمال وسعر عرضه أو كلفة استبداله، أي كلفة إنتاج وحدة إضافية من هذا الرأسمال، تعطينا الكفاية الحدية لرأس المال[2].

ويعرف "Keynes" الكفاية (الفعالية) الحدية لرأس المال بأنها: "سعر الخصم الذي يطبق على المردودات السنوية المتوقعة لرأس المال طيلة مدة حياته، يجعل القيمة الحالية لهذه المردودات مساوية لسعر عرض هذا الرأسمال".

ومن هذا التعريف تتضح العلاقة بين الغلّة المتوقعة من الأصل الرأسمالي الجديد وبين سعر عرض هذا الأصل، ولا يقصد "Keynes" بتكلفة العرض ثمن الأصل الموجود فعلا، بل بتكلفة إحلال أصل جديد محله يشبه تمامًا الأصل الذي سيتم الاستثمار فيه، لذا سمى "Keynes" ثمن عرض الأصل الرأسمالي الجديد "بتكلفة الإحلال ".

وبالتالي تّعرف الكفاية الحدية لرأس المال بصفة عامة[3] بأنها نسبة الغلة المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة إحلاله.

إذا افترضنا آلة سوف تعطي عوائد مستقبلية سنوياً عن طريق تشغيلها، ولتكن هذه العوائد خلال عمر المشروع كما يلي: $R_1, R_2, R_3, \ldots\ldots R_n$

حيث أن :R_1 هي عائد تشغيل الآلة في السنة الأولى و R_n هي عائد تشغيل الآلة في السنة n.

ولحساب الكفاية الحدية برأس المال، نحسب معدل الخصم (discount Rate) الذي يجعل مجموع القيم الحالية للفوائد مساوية لثمن رأس المال أي ثمن الآلة[4].

---

[1] J. M .Keynes , **op cit**, p84.

[2] جون مينارد كينز، **النظرية العامة في الاقتصاد**، ترجمة: نهاد رضا، دار مكتبة الحياة، لبنان، بدون سنة نشر، ص166.

[3] حسن علي خريوش، **المرجع السابق**، ص 22.

[4] عمر صخري ، **المرجع السابق** ، ص ص174.

وبفرض أن(P_K) تمثل ثمن رأس المال، و (e) تمثل الكفاية الحدية لرأس المال تكون لدينا المعادلة التالية [1]:

$$P_K = \frac{R_1}{(1+e)^1} + \frac{R_2}{(1+e)^2} + \frac{R_3}{(1+e)^3} + \ldots\ldots\ldots\ldots + \frac{R_n}{(1+e)^n}$$

إذا تمت معرفة قيم P_K، و R_1، R_2،..... R_n ، يمكننا معرفة قيمة معدل الكفاية الحدية لرأس المال (e).

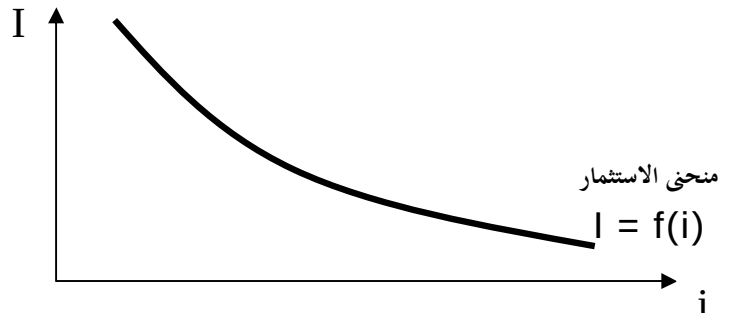
قرار الاستثمار:

- إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة السائد في السوق، أي (e>i) فإن المستثمر في هذه الحالة يقدم على الاستثمار.
- إذا كان معدل الفائدة (i) أكبر من الكفاية الحدية لرأس المال (e)، أي (e<i) فإن المستثمر في هذه الحالة يقدم على توظيف مبلغ الاستثمار في البنوك لأنه يدر عائدا اكبر من عائد المشروع.
- إذا كان معدل الفائدة (i) يساوي معدل الكفاية الحدية لرأس المال (e)، أي (e=i) فإن المستثمر في هذه الحالة يستحسن توظيف مبلغ الاستثمار في البنوك، حيث تكون الفائدة مضمونة ومن جهة أخرى لماذا تتحمل المؤسسة أعباء وأخطارا للحصول على نفس العائد.

3-4- علاقة الاستثمار بأسعار الفائدة: بحكم أن معدل الكفاية الحدية لرأس المال تجب دائما مقارنته بسعر الفائدة الجاري في السوق فتصبح العلاقة إذن عكسية بين حجم الاستثمار وسعر الفائدة، حيث أن زيادة سعر الفائدة سوف تجعل المؤسسات تتخلى عن الاستثمار الحقيقي وتقبل على توظيف تلك المبالغ غير المستثمرة في البنوك والسندات لأنها أصبحت تدر عائدا إضافيا عن الاستثمار في المشاريع التي مردوديتها مساوية أو أقل من سعر الفائدة في السوق[2].

ومنه يمكن التعبير رياضيا عن حجم الاستثمار بدلالة سعر الفائدة وفق ما يلي:

شكل رقم (24-2): علاقة الاستثمار بمعدل الفائدة في الفكر الكينزي.



المصدر: محمد الشريف إلمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص168.

[1] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص191.

[2]

المطلب الثالث: التوازن الاقتصادي عند المدرسة الكنزية.

منذ البداية كان تحليل"J.M Keynes" تحليلا نقديا بحتا، حيث عمل على الجمع بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي، بخلاف الكلاسيك الذين عملوا على الفصل بينهما، وكانوا يعتمدون في تحديد مستوى الناتج التوازني على فرضية أساسية وهي ثبات سعر الفائدة أي أن دراسة توازن سوق السلع والخدمات كان يتحدد بعيدا عن سوق النقد.

فيما يلي سنتعرض أولا لدراسة سوق الإنتاج وكيفية اشتقاق منحنى (IS)، ثم دراسة السوق النقدي مع كيفية اشتقاق منحنى (LM)، لنتطرق في الأخير للتوازن الاقتصادي الكلي بتقاطع المنحنيين (IS-ML).

أولا: توازن سوق السلع والخدمات و منحنى (IS).

إن التوازن الكلي لسوق السلع والخدمات يتحقق عند التعادل بين العرض الكلي لهذه السلع والخدمات والطلب الكلي عليها، وبذلك تصبح معادلة شرط التوازن تتمثل في أن العرض الكلي يجب أن يكون مساويا للطلب الكلي، وهذا حتى لا تتكدس السلع، فيجب على قطاع الإنتاج أن ينتج فقط ما سوف يطلب ويتحول إلى إنفاق وهذا على عكس ما كان عليه الحال عند الكلاسيك الذين كانوا يرون أن كل ما يعرض يطلب وبالتالي في التحليل الكينزي ليس شرطا أن تعمل المؤسسات بكامل طاقتها الإنتاجية بل تعمل وفقط بما تتوقع بيعه، أي أن حجم الإنتاج يصبح تابعا لحجم الطلب وليس العكس.

1. العرض الكلي: يعرف العرض الكلي بأنه كمية (بالقيمة) السلع والخدمات النهائية التي يرغب البائعون في بيعها خلال فترة معينة من الزمن، والتي مصدرها الناتج المحلي الإجمالي والذي يمثل (Y)، والذي يتحدد بكثير من العوامل أهمها:

- **مستوى توظيف عناصر الإنتاج:** هناك علاقة طردية بين مستوى توظيف عناصر الإنتاج والعرض الكلي، ذلك أن السلع والخدمات التي يهدف العرض الكلي إلى تقديمها إلى السوق لا يمكن أن يتم إلا من خلال توظيف عناصر الإنتاج مثل: رأس المال، العمال، التكنولوجيا...الخ، وبالتالي كلما زاد التوظيف زاد العرض الكلي[1].
- **تكاليف عناصر الإنتاج:** فمثلا عند زيادة الأجور (تكلفة العمل) فان المنتجين لن يتمكنوا من إمداد السوق بمستويات أكثر من مستويات العرض السابقة، إلا عند مستويات أعلى من الأسعار، مما يسبب انتقال العرض الكلي إلى الأعلى.
- **الناتج المحتمل:** يعبر عن الطاقات الكامنة في الاقتصاد ما لإنتاج مجموعة من السلع والخدمات وفقا للاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة، وعليه فان مستوى العرض الكلي في أي اقتصاد يتحدد بشكل ملموس بمستوى الاستغلال الأمثل للموارد والتكنولوجيات المتاحة[2].

[1] مصطفي سلمان حسام داوود وآخرون، **المرجع السابق**، ص 141.

[2] خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2007 ص142.

2. الطلب الكلي: في إطار التحليل الكينزي، يتكون الطلب الكلي من الإنفاق الكلي على السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، فبالنسبة لاقتصاد يعتمد تماما على القطاع الخاص (الاقتصاد المغلق)، يتكون الطلب الكلي على الإنفاق الاستهلاكي (القطاع العائلي) والإنفاق الاستثماري (قطاع الإنتاج)، وبدمج القطاع الحكومي والتجارة الخارجية (الاقتصاد المفتوح) ليصبح الطلب الكلي له اربعة مكونات وهي[1]:

- الإنفاق الاستهلاكي (القطاع العائلي) ويرمز له بالرمز (C)؛
- الإنفاق الاستثماري (قطاع الإنتاج) ويرمز له بالرمز (I)؛
- الإنفاق الحكومي ويرمز له بالرمز (G)؛
- صافي طلب العالم الخارجي على السلع المحلية ويرمز له بالرمز (X - M) حيث تمثل الصادرات (X) بينما فتمثل(M) الواردات.

3. شرط التوازن سوق السلع والخدمات: تعتبر النظرية الكنزية أنّ المساواة بين الادخار والاستثمار (S = I) شرط ضروري عند كل مستوى من مستويات الدخل، حيث ينظر للادخار على أنّه ذلك الجزء المتبقي من الدخل والذي لم ينفق على السلع الاستهلاكية، في حين يعتبر الاستثمار أنّه ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك، كما هو موضح في المعادلات التالية فان شرط التوازن في الاقتصاد بأنواعه الثلاثة [2]:

حالة اقتصاد مغلق (ذو قطاعين).

$$Y = C + S = C + I \quad \rightarrow \quad S = I.$$

حالة اقتصاد ذو ثلاثة قطاعات.

$$Y = C + S + T = C + I + G \quad \rightarrow \quad S + T = I + G.$$

الحالة العامة حالة اقتصاد مفتوح (ذو أربعة قطاعات).

$$Y = C + S + T + M = C + I + G + X \quad \rightarrow \quad S + T = I + G + (X - M).$$

في حالة الاقتصاد المفتوح فإنّ التوازن يتحقق عندما يتساوى الفرق بين عناصر الحقن والتسرب الداخلية، مع صافي التعامل مع العالم الخارجي، وهكذا عندما يتحقق فائض في ميزان المدفوعات فإنّ علاجه يتم ضمن مستويات الدخل والتوظيف في الداخل[3].

1. **تحديد الناتج التوازني:** بتساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي تصبح معادلة التوازن على الشكل التالي:

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots \dots \dots \dots \dots \dots (1).$$

[1] جوارتيني جيمس، استروب ريتشارد، **الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص**، ترجمة : عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم مُحَّد، دار المريخ لنشر، الرياض، 1999، ص236.

[2] صقر أحمد صقر، **النظرية الإقتصادية الكلية**، وكالة المطبوعات، الكويت، بدون سنة نشر، ص184.

[3] مُحَّد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، مصر، 1977، ص133.

حيث[1]:

$$C = C_0 + a(Y_d) \dots (2).$$
$$I = I_0 + b(Y) \dots . (3).$$
$$G = G_0 - c(Y) \dots . . (4).$$
$$X = X_0 \dots (5).$$
$$M = M_0 + d(Y) \dots (6).$$

***فرضيات:**

- بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي (C) وبحكم أن الدخل الذي يتحصل عليه فعلا أفراد المجتمع (الدخل المتاح) لا يتطابق مع الدخل المكتسب نظرا لوجود كل من الضرائب التي تدفع للدولة لتمويل إنفاقها كما أن قطاع الحكومة قد يمنح مساعدات وإعانات. إذا كما ذكرنا سابقا فإن:

$$Y_d = Y - T + R.$$

مع فرض استقلال الضرائب والإعانات عن الدخل، مع العلم انه يمكن أن تكونا تابعتان له؛ تصبح المعادلة (2):

$$C = C_0 + a(Y - T_0 + R_0) \dots \dots \dots \dots \dots \dots (7).$$

- المعادلة (3) علاقة الاستثمار بالدخل مع إمكانية فرض استقلاله عنه.
- نفرض من خلال المعادلة (4) تبعية الإنفاق الحكومي إلى الدخل وسبب ذلك هو أن جزء من حجم النفقات الحكومية تتماشى عكسيا والدخل، وذلك حتى ترجع الدولة الاقتصاد إلى حالة التوازن فكلما اقترب الدخل من حالة التوازن أو التشغيل التام قل هذا الجزء الذي كان مخططا أصلا لإعادة التوازن حيث في حالة التشغيل التام لن يبقى سوى الإنفاق الحكومي الضروري وهذا الجزء تتحكم فيه أمور أخرى أكثر من الدخل حيث لا يمكن تقليص نفقات الأمن أو الإدارة كلما انكمش الدخل لأن الغرض منها هو قيام الدولة بوظائفها.
- المعادلة (5) تفرض أن الصادرات (X) مستقلة عن الدخل كونه تابعا أكثر لدخل العالم الخارجي.
- بالنسبة للمعادلة (6) إن الواقع يظهر انه كلما زاد الدخل زاد الإنفاق على السلع سواء المنتجة محليا أو التي أنتجت خارج الحدود وبذلك يكون الاستيراد يتغير بتغير الدخل .أي أن الاستيراد دالة في الدخل حيث تمثل (M_0) الاستيراد التلقائي المستقل عن الدخل، و(d) الميل الحدي للاستيراد.

وبذلك تصبح معادلة التوازن (1) في الشكل:

[1] جوارتيني جيمس، استروب ريتشارد، **المرجع السابق** ، ص237.

$$Y = C_0 + a(Y - T_0 + R_0) + I_0 + b(Y) + G_0 - c(Y) + (X_0 - M_0 + d(Y)).$$

$$\Leftrightarrow Y = C_0 + a(Y) - a(T_0) + a(R_0) + I_0 + b(Y) + G_0 - c(Y + (X_0 - M_0 - d(Y)).$$

$$\Leftrightarrow Y(1 - a - b + c + d) = C_0 - a(T_0) + a(R_0) + I_0 + G_0 + X_0 - M_0.$$

ومنه الناتج التوازني يساوي:

$$Y^{ed} = \frac{C_0 - a(T_0) + b(R_0) + I_0 + G_0 + X_0 - M_0}{(1 - a - b + c + d)}.$$

2. **اشتقاق منحنى (IS)**: يمثل منحنى (IS) جميع التوليفات المختلفة من أسعار الفائدة(I) والدخل (Y) التي يكون عندها سوق السلع والخدمات في وضع توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي (الاستثمار = الادخار)[1].

بفرض أن الاقتصاد يتكون من قطاعين (اقتصاد مغلق) وذلك لتبسيط العمليات أي :

و كما رأينا سابقا أن الادخار (S) دالة في الدخل (Y) أي:

وبفرض أيضا أن الاستثمار(I) دالة في معدل الفائدة (i) مستقل عن الدخل(Y) أي:

$$I = I' - e(i)$$

عند التوازن:

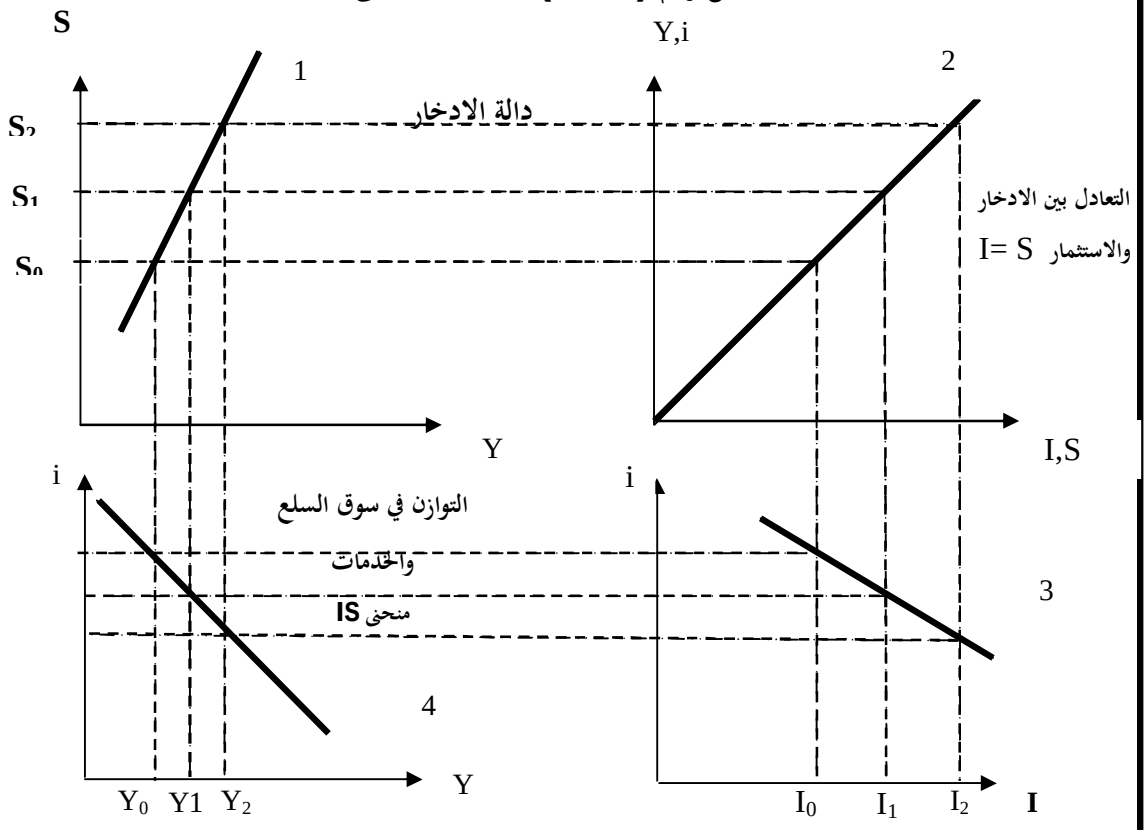
$$I = S \Leftrightarrow I_0 - e(i) = -C_0 + (1 - a)(Y) \dots \dots \dots (1).$$

$$\Leftrightarrow Y = \frac{I_0 + C_0}{1 - a} - \frac{e}{1 - a}(i) \dots \dots \dots . (2).$$

تمثل المعادلة (2) معادلة (IS)، أي علاقة الناتج (Y) بمعدل الفائدة (i)، ونلاحظ من خلال هذه المعادلة الإشارة السالبة للميل (-) مما يجعل العلاقة بين الناتج ومعدل الفائدة علاقة عكسية، والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص209.

شكل رقم (25-2): اشتقاق منحنى IS.



المصدر: سامي عفيفي حاتم، عادل المهدي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مطبعة الإسراء، مصر، 2002، ص338.

يبيّن الجزء"1" و"3" من الشكل السابق الدوال السلوكية لكل من الادخار والاستثمار وهما أساس تشكيل منحنى IS، أما الجزء"2" فهو منحنى انتقالي يعكس التساوي بين الادخار وبين الاستثمار عند التوازن، أما في ما يخص الجزء "4" فهو منحني IS.

ثانيا: توازن سوق النقود واشتقاق منحنى (LM).

عكس التحليل الكلاسيكي فإن سعر الفائدة وفق مختلف النماذج الكنزية يتحدد في سوق النقود وليس في سوق رأس المال، لذا وجبت دراسة توازن سوق النقود من جانب الطلب عليه بمختلف مركباته والعوامل المحددة له وكذلك جانب عرض النقد بمختلف أشكاله، لاستخراج في الأخير علاقة المنحنى (LM)[1].

1. عرض النقود: يعتبر مصطلح عرض النقود أو الكتلة النقدية عن مخزون النقود الإجمالي في الاقتصاد ككل في فترة زمنية محددة؛ وبما أن البنك المركزي هو الذي يحدد متطلبات الاحتياطي القانوني ويؤثر على نشاط الجهاز المصرفي ووظيفة خلق النقود من خلال التحكم بأدوات السياسة النقدية، فانه يتحكم في عرض النقود، ولذلك

[1] S.L Brue, R.R. Grant, **The Evolution Of Economics Thought** , 8th Edition, South-Wetern, USA, 2013,P 481

يعتبر عرض النقود معطي ومحددا خارج النموذج الاقتصادي الكنزي، حيث يعتبر مثبتا ومسيطرا عليه حسب قرارات البنك المركزي, وبالتالي يكون لدينا : $M_S=M_0$.

إن عملية الإصدار (عرض النقود) تتطلب تغطية حيث لا يتم الإصدار النقدي من دون مقابل بل يجب توفر للهيئة التي ستقوم بالعملية ما يعرف بمقابلات الكتلة النقدية.

إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية تمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقد وشبه النقد التي تكون سببا أو مصدر الكتلة النقدية، وهذا يعني أن للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها ولتوضيح ذلك تستعمل ميزانية البنك المركزي والقطاع المصرفي كما يلي:

جدول رقم(1-2): جدول مبسط لميزانيتي البنك المركزي والقطاع المصرفي.

النظام المصرفي	
1. ميزانية البنك المركزي	
الموجودات	**الالتزامات**
الموجودات ذهب وعملات أجنبية OD قروض للخزينة العامة CTP إعادة تمويل الاقتصاد Ref	الأوراق النقدية B الاحتياطات الإجبارية RO
2. ميزانية القطاع المصرفي	
الموجودات	**الالتزامات**
الاحتياطات الاجبارية RO قروض O	الودائع بأنواعها D إعادة تمويل الاقتصاد Ref

المصدر: صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (90-2000)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص51.

عندما يتم دمج هاتين الميزانيتين تظهر لنا الكتلة النقدية والعناصر المقابلة لها، ونحصل على الميزانية الموحدة للنظام المصرفي (الذي يشمل البنك المركزي والقطاع المصرفي)[1].

مجموع الموجودات (الأصول) = مجموع الالتزامات (الخصوم)

إجمالي الموجودات المتضمن في الميزانيتين: OD + CTP + Ref + RO + O

إجمالي الالتزامات المتضمن في الميزانيتين: B+RO+D+Ref

وبمقابلة الطرفين بما أنها متطابقة ينتج لدينا: الالتزامات = الموجودات

$$B + RO + D + Ref = OD + CTP + Ref + RO + O$$

صبح لدينا: $OD+CTP+O = B+D$

الكتلة النقدية = المقابل للكتلة النقدية

[1] صالح مفتاح، **المرجع السابق**، ص51.

جدول رقم (2-2): الميزانية الموحدة للنظام المصرفي.

الموجودات	الالتزامات
العناصر المقابلة للكتلة النقدية:	الكتلة النقدية:
- الذهب والعملات الأجنبية OD	- الأوراق النقدية B
- القروض المقدمة للخزينة CTP	- الودائع D
- القروض المقدمة للاقتصاد O	

المصدر: صالح مفتاح، **المرجع السابق**، ص50.

2. الطلب على النقود: كما رأينا سابقا، تطلب النقود حسب نظرية تفضيل السيولة لثلاثة دوافع هي: (طلب على النقود لغرض المبادلات الاحتياط، طلب على النقود لغرض المضاربة)، وبذلك تصبح دالة الطلب على النقود هي مجموع دوال الطلب للدوافع الثلاثة، ومنه تتحدد دالة الطلب الكلي على النقد بالعلاقة التالية[1]:

$$M_D = M_{T+P} + M_F = (\alpha_1 + \alpha_2)(Y) - \alpha_4(i) = \alpha_3(Y) - \alpha_4(i).$$

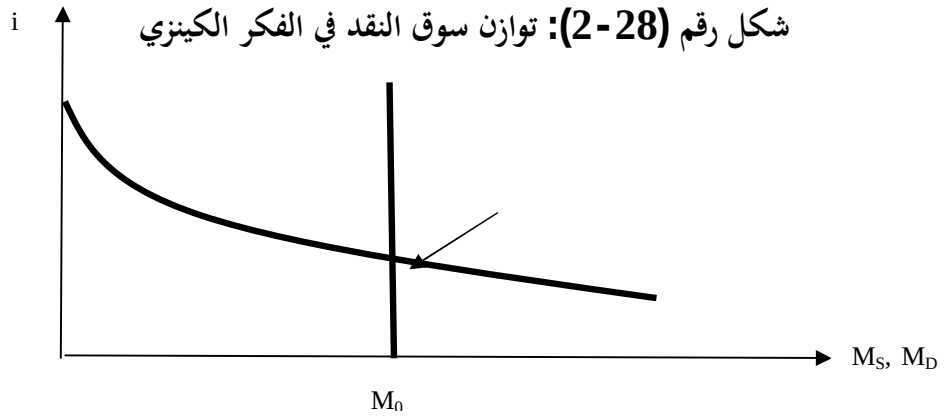
ومنه نستنتج أن علاقة الطلب على النقد مع معدل الفائدة هي علاقة عكسية.

3. توازن سوق النقد: يتحدد توازن سوق النقد عند تعادل عرض النقود مع الطلب على النقود أي[2]:

$$M_D = M_S = M_0.$$

والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (28-2): توازن سوق النقد في الفكر الكينزي



Source: D.N. Dwivedi, **Macroeconocs : Theory And Polycy**,3ed Edition ,Mcraw Hill Office, New Delhie, 2010, P240.

[1] مصطفى أحمد مزيد، حسن سمير محمد، **النقود والتوازن الاقتصادي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 232.

[2] D.N. Dwivedi, **Macroeconocs : Theory And Polycy**,3ed Edition ,Mcraw Hill Office, New Delhie, 2010, P240

4. اشتقاق منحنى (LM): يمثل منحنى عن جميع التوليفات من سعر الفائدة(i) والدخل(Y) والتي يتساوى عندها عرض النقود مع الطلب عليها[1].

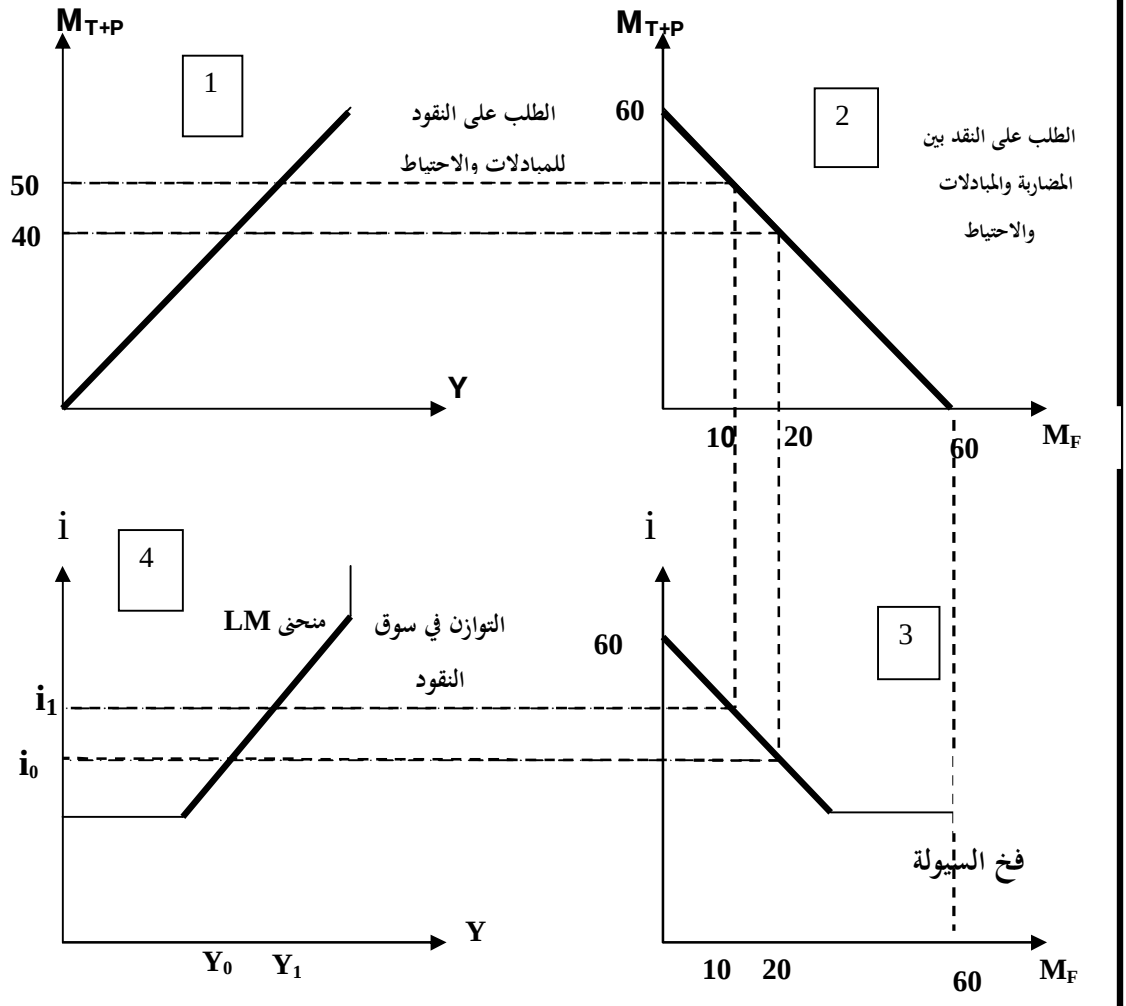
$$M_D = M_S = M_0 \dots\dots\dots (1).$$

$$\Leftrightarrow \alpha_3(Y) - \alpha_4(i) = M_0 \dots\dots\dots\dots\dots (2).$$

$$\Leftrightarrow Y = \frac{M_0}{\alpha_3} + \frac{\alpha_4}{\alpha_3}(i) \dots\dots\dots\dots (3).$$

تمثل المعادلة (3) معادلة (LM)، أي علاقة الناتج (Y) بمعدل الفائدة (i)، ونلاحظ من خلال هذه المعادلة الإشارة الموجبة للميل (+) مما يجعل العلاقة بين الناتج ومعدل الفائدة علاقة طردية، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (29-2): اشتقاق منحنى LM.



المصدر: مدحت العقاد، مُحَمَّد رضا العدل، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار الحريري للطباعة، القاهرة، 1996، ص274.

[1] مُحَمَّد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص246.

يبيّن الجزء"1" من الشكل السابق العلاقة الطردية بين الطلب على النقود من اجل المبادلات والاحتياط وبين الدخل، أما الجزء"3" فيبين العلاقة العكسية بين الطلب على النقود من أجل المضاربة وبين سعر الفائدة(i)، أما في ما يخص الجزء "2" فيبيّن كيفية انقسام كتلة النقود المعروضة بين المعاملات والاحتياط وبين المضاربة، فلو بلغ عرض النقود 60 وحدة نقدية وخصص للمضاربة عند سعر الفائدة (i_1) مقدار 10 وحدات نقدية فعندئذ المتبقي للمعاملات هو 50 وحدة نقدية.

فلو انخفض سعر الفائدة إلى (i_0) فإنّ أرصدة المضاربة ترتفع إلى 20 وحدة نقدية، أما أرصدة المعاملات تنخفض إلى 40 مليار وحدة نقدية وهكذا.

الجزء "4" من الشكل السابق يمثل منحنى (LM) الذي نلاحظ من خلاله اختلاف مرونته بالنسبة لمعدل الفائدة باختلاف كل مجال من المنحنى (LM) حيث ينقسم إلى ثلاثة مجالات هي[1]:

المجال الكينزي: وعنده يكون منحنى (LM) تام المرونة لمعدل الفائدة عند مستوى ثابت لها، وهو ما يدعى بمصيدة السيولة الكنزية، وهذا ما يشجع الأفراد على الاحتفاظ بالنقود بدلا من توظيفها في البنوك، ومنه يؤول الطلب على النقود للمضاربة إلى 60 وحدة نقدية (كل النقود تطلب للمضاربة) عند هذا الحد من الفائدة.

المجال الكلاسيكي: وعنده يكون المنحنى خطا عموديا، وتؤول مرونة المنحى بالنسبة لمعدل الفائدة إلى الصفر لينعدم بذلك الطلب على النقود من اجل المضاربة، وبالتالي تطلب جميع النقود بدافع المبادلات والاحتياط.

المجال الأوسط: وهو الجزء المتبقي من المنحنى، والذي يظهر منحنى (LM) مرونة موجبة لمعدل الفائدة، كما يتميز هذا المجال بوجود طلب على النقود لأجل المبادلات والاحتياط والمضاربة.

ثالثا: توازن الميزانية العامة في الفكر الكينزي.

اقترح "J.M Keynes" تدخل الدولة لتحقيق التوظيف الكامل وإيجاد التوازن للدخل الوطني من خلال السياسات المالية والسياسات النقدية، فقد دعا "J.M Keynes" الى تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي وتفعيل السياسة المالية وعدم توازن الموازنة العامة وذلك من أجل استعادة هذا التوازن (الاقتصادي)، وبهذا فإنّ "J.M Keynes" قد أباح عدم الالتزام بمبدء توازن الموازنة، وإنّ عجز الموازنة يكون مرغوبا فيه طالما انه يؤدي إلى مستوى التشغيل والناتج، عند حدوث خلل في التوازن بين الطلب والعرض، يتعرض الاقتصاد لحدوث البطالة، فإنّه يمكن القضاء على هذه البطالة وإحلال التوازن الاقتصادي العام من خلال التمويل بالعجز(عجز الموازنة)، من خلال زيادة الإنفاق العام بالمقدار الذي يتطلبه تحقيق الاستقرار وأيضا عندما يتعرض الاقتصاد للتضخم فإنّه بالإمكان القضاء عليه من خلال تحقيق فائض بالإيرادات العامة من خلال زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العام بالمقدار الذي يتطلبه تحقيق الاستقرار.

[1] عمر صخري، **المرجع السابق**، ص261.

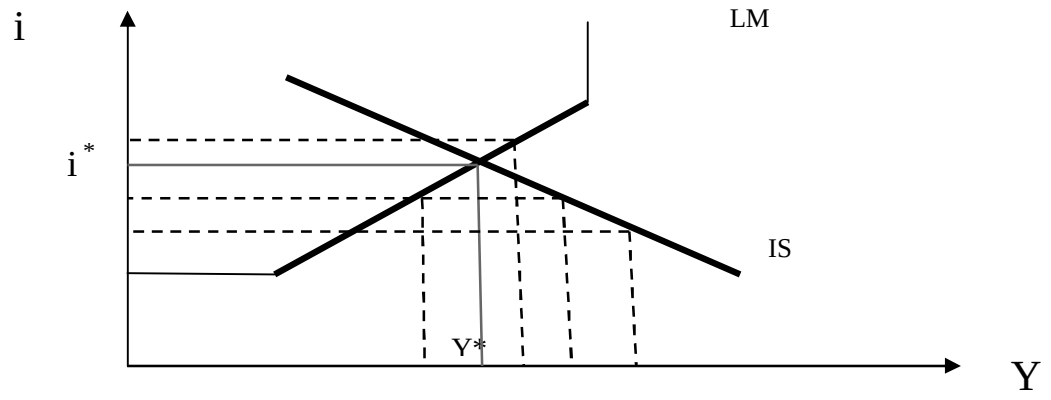
مما سبق نخلص إلى أنّ الفكر الكنزي يؤمن بفاعلية الموازنة العامة وبإمكانية إحداث عجز الموازنة العامة أي عدم توازن الموازنة العامة في سبيل تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني.

عندما تستهدف السياسة المالية نتيجة الظروف والأوضاع الاقتصادية إحداث عجز مالي، فإنه على السياسة المالية، والتي تقوم بتطبيقها السلطات المالية إيجاد سبل لسد هذا العجز، وتتمثل هذه السبل إما في القروض العامة أو الإصدار النقدي[1].

رابعا: التوازن الاقتصادي الكلي عند "J.M Keynes" ومنحنى (IS-LM).

لقد بينا سابقا إن شرط التوازن في سوق السلع والخدمات هو التساوي الحاصل في الادخار والاستثمار، ومن خلاله يتم اشتقاق منحنى (IS)، أما شرط التوازن في سوق النقود فيستوجب التساوي بين الطلب والعرض على النقود، وعلى أساس ذلك يتم اشتقاق منحنى (LM)، وبالتالي فان شرط التوازن الاقتصادي الكلي حسب النظرية الكنزية هو توازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود في آن واحد، حيث أن سعر الفائدة التوازني لا يمكن تقديره بشكل مؤكد، إلا إذا عرفنا مسبقا مستوى الدخل الحقيقي أو افتراضه ثابتا، وهذا لا يتحقق إلا بتحقق التوازن الكلي في الاقتصاد، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (30-2): التوازن الاقتصادي الكلي في الفكر الكينزي.



المصدر: سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص474.

يلاحظ من الشكل أنه على رغم من وجود عدة مستويات من أسعار الفائدة (i) والدخل (Y) تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات، وعدة مستويات من أسعار الفائدة (i) والدخل (Y) تحقق التوازن في سوق النقود، إلا أن هناك توليفة واحدة تحقق التوازن في السوقين معا وفي وقت واحد، وذلك بتقاطع منحنى (IS) و(LM)، وهذا ما يسمى بـ"توازن التوازنين".

[1] أكثر تفصيلا انظر:

-Gilbert Abraham Frois ,**Economie Politique,**7eme Edition ,Economica , Paris, 2000, P-P142-150

المطلب الرابع: تأثير وفاعلية السياسة النقدية والمالية في التحليل الكينزي.

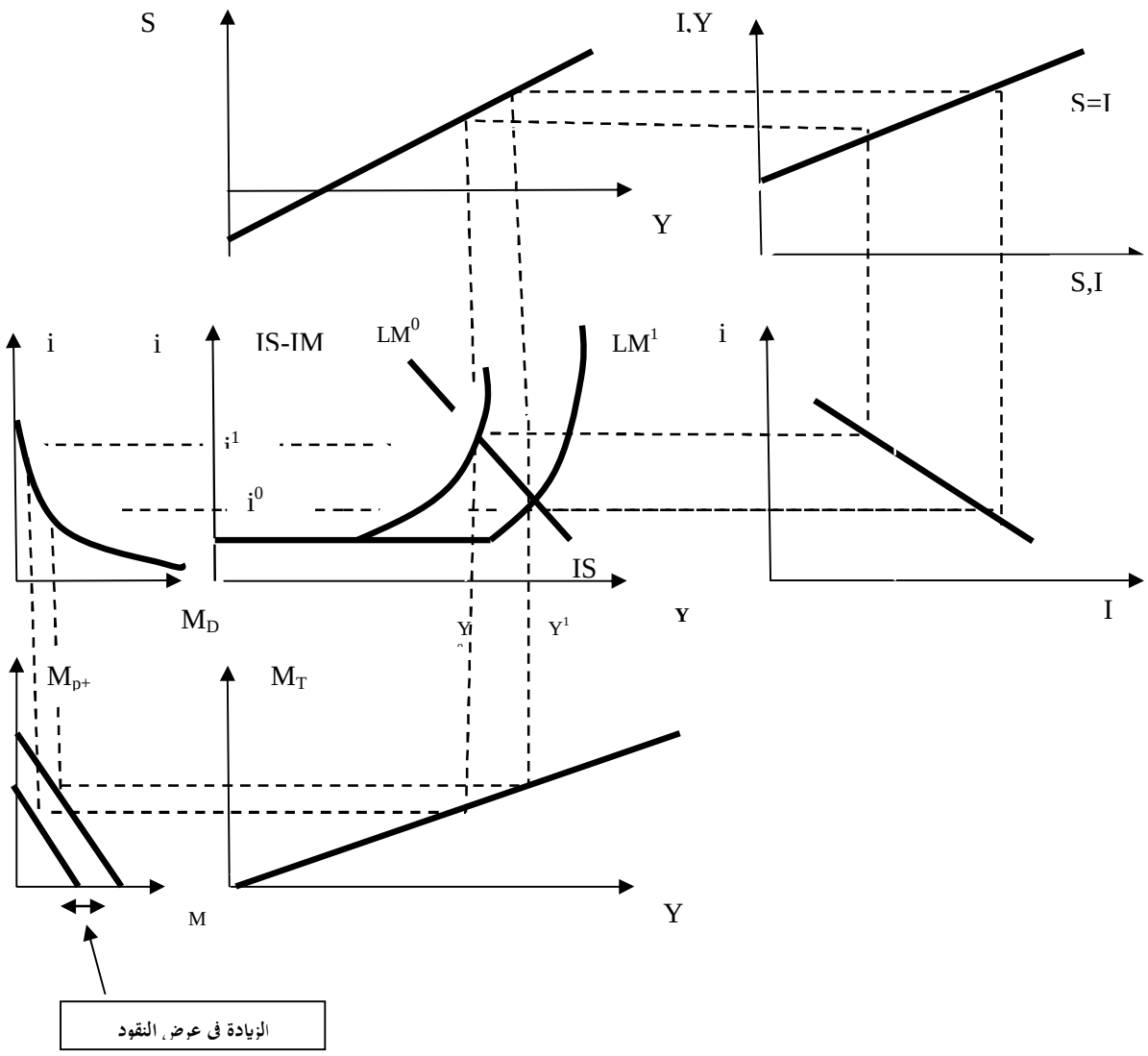
أولا: تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في التحليل الكنزي.

حسب "J.M Keynes" أن أي تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير سعر الفائدة عن الكفاية الحدية لرأس المال، وهذا ما يشجع على الاستثمار أو العكس، وعليه يتغير الدخل بمستوى تغير في الاستثمار، فمثلا إذا قررت السلطات النقدية خفض معدل الفائدة، فيترتب عن ذلك زيادة في عرض النقود وبذلك انتقال منحنى عرض النقود إلى اليمين كما يبين الشكل الموالي، ويتبع هذا التغير انتقال كذلك منحى (LM) إلى اليمين من (LM^0) إلى (LM^1) وبذلك يتحدد مستوى الدخل الجديد (Y^1) ومعدل الفائدة الجديد (i^1) بتقاطع منحنى (IS) مع منحنى (LM^1)، ويلاحظ أن هذا التوازن الجديد لمعدل الفائدة (i^1) هو اقل من المعدل الأصلي (i^0)، وكنتيجة للعلاقة العكسية بين معدل الفائدة والاستثمار، فإن هذا الأخير سيرتفع مستواه ليصل إلى (I^1) وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الدخل من (Y^0) إلى (Y^1).

كما أن الزيادة في عرض النقود لن تقابلها بالضرورة زيادة في الإنتاج، وبالتالي ترتفع الأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود بغرض المعاملات والاحتياط والطلب على النقود من اجل المضاربة[1].

[1] عمر صخري، **المرجع السابق**، ص 48

شكل رقم (31-2): تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في الفكر الكينزي.



المصدر: عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر،2008، ص49.

كما ذكرنا سابقا، فإن تأثير السياسة النقدية على الناتج الاجمالي ليس تأثيرا مباشرا، بل بتغير عرض النقود يتغير سعر الفائدة ثم يتغير مستوى الاستثمار، وبسبب التغير الحاصل في الاستثمار تقوم بالتأثير على الناتج الإجمالي.

نحن نعلم أن الناتج التوازني يساوي[1]:

$$Y^{ed} = \frac{C_0 - a(T_0) + b(R_0) + I_0 + G_0 + X_0 - M_0}{(1 - a - b + c + d)}.$$

نفرض انه حدث تغير في عرض النقود بـ (ΔM_S) وبذلك تغير سعر الفائدة بـ (Δi) وبسب هذا التغير في سعر الفائدة حدث تغير في الاستثمار بـ (ΔI) مما سمح بتغير الناتج الإجمالي ليساوي $(Y + \Delta Y)$.

[1] **المرجع السابق**، ص49.

$$Y + \Delta Y = \frac{C_0 - a(T_0) + b(R_0) + (I_0 + \Delta I) + G_0 + X_0 - M_0}{(1 - a - b + c + d)}.$$

$$\leftrightarrow Y + \Delta Y = \frac{C_0 - a(T_0) + b(R_0) + I_0 + G_0 + X_0 - M_0}{(1 - a - b + c + d)} + \frac{\Delta I}{(1 - a - b + c + d)}.$$

$$\leftrightarrow \Delta Y = \frac{1}{(1 - a - b + c + d)} * \Delta I.$$

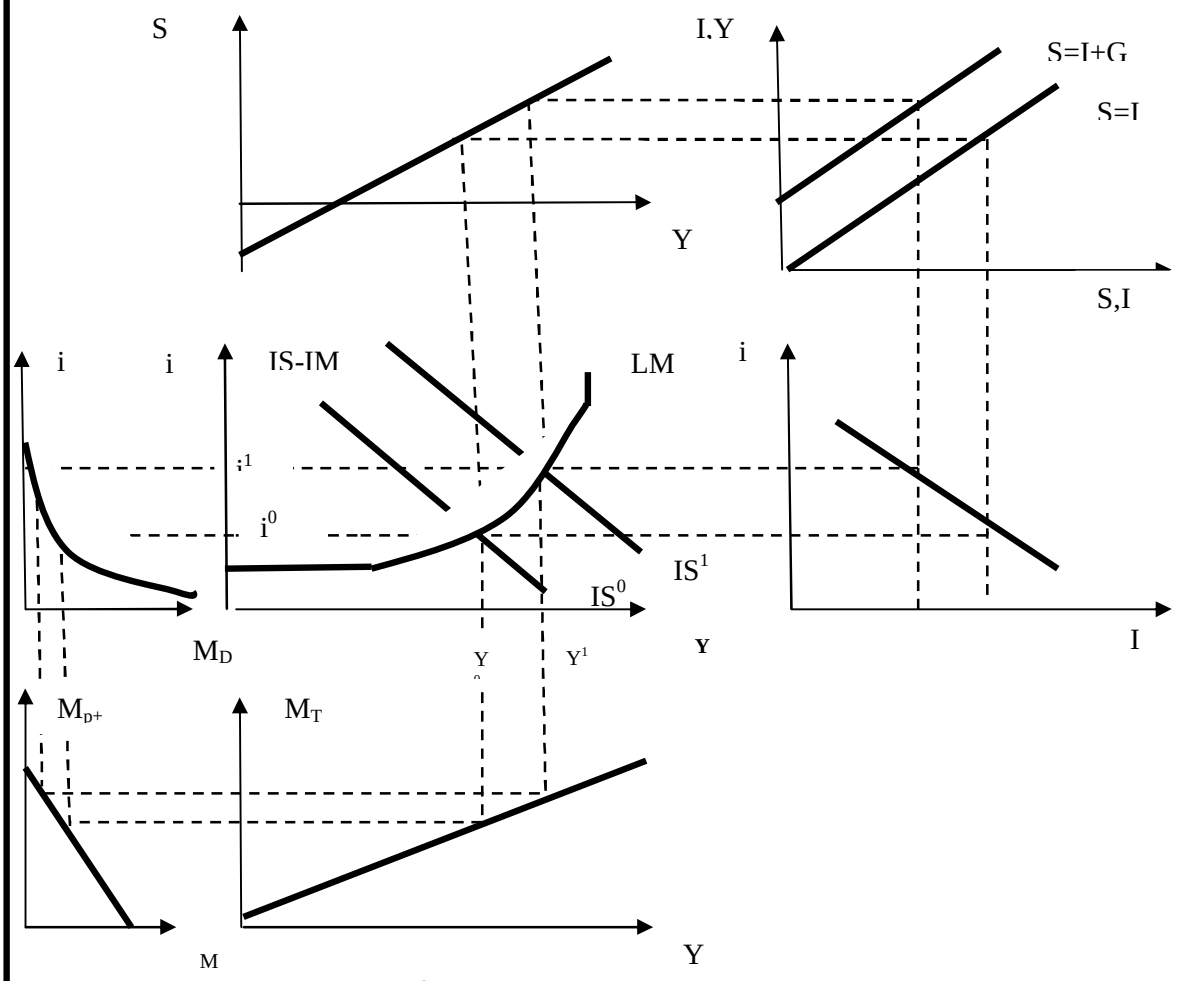
يسمى $\frac{1}{(1-a-b+c+d)}$ مضاعف الاستثمار، أي إذا تغير عرض النقود بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى تغير الإنفاق الاستثماري بوحدة واحدة، ومنه يتغير الناتج الإجمالي بـ $\frac{1}{(1-a-b+c+d)}$ وحدة في نفس الاتجاه.

ثانيا: تأثير السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في التحليل الكنزي.

يرى "J.M Keynes" أن أي تغير في السياسة المالية (الإنفاق الحكومي أو الضرائب أو الإعانات) يؤدي إلى تغير في الناتج الاجمالي، فمثلا إذا قررت السلطات المالية الزيادة في الأنفاق الحكومي فان منحنى (S=I) سينتقل إلى اليسار (S=G+I) ، بمقدار الحاصل في الإنفاق الحكومي، وكنتيجة لذلك فان منحنى (IS) سينقل إلى اليمين ويقطع منحنى (LM) في مستوى أعلى من الناتج ومعدل الفائدة (i^1, Y^1)، وستنجم عن ارتفاع هذين الأخيرين عدة آثار في المتغيرات الاقتصادية الأخرى يمكن ملاحظتها من الشكل البياني، حيث نجد أن الاستثمار ولارتفاع معدل الفائدة قد انخفض مستواه، والادخار قد ارتفع مستواه من (S^0) إلى (S^1) بسبب ارتفاع الدخل، أما في سوق النقد فنلاحظ انه قد تمت إعادة توزيع النقد ما بين استخدامه من اجل المبادلات والاحتياط واستخدامه من اجل المضاربة، حيث زاد الطلب على النقد من اجل إجراء الصفقات والاحتياط على حساب الطلب على النقد من اجل المضاربة[1].

[1] المرجع السابق، ص50.

شكل رقم (32-2): تأثير السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في الفكر الكينزي.



المصدر: عمر صخري، **المرجع السابق**، ص49.

1. **اثر الإنفاق الحكومي:** لقد رأينا سابقا أن الناتج التوازني يساوي:

$$Y^{ed} = \frac{C_0 - a(T_0) + b(R_0) + I_0 + G_0 + X_0 - M_0}{(1 - a - b + c + d)}.$$

نفرض الآن أن الإنفاق الحكومي تغير بـ (ΔG) ليصبح $(G + \Delta G)$ ومنه يتغير(Y) ليصبح $(Y + \Delta Y)$ مما يجعل الناتج التوازني الجديد يساوي[1]:

$$Y + \Delta Y = \frac{C_0 - a(T_0) + b(R_0) + I_0 + (G_0 + \Delta G) + X_0 - M_0}{(1 - a - b + c + d)}.$$

$$Y + \Delta Y = \frac{C_0 - a(T_0) + b(R_0) + I_0 + G_0 + X_0 - M_0}{(1 - a - b + c + d)} + \frac{\Delta G}{(1 - a - b + c + d)}.$$

[1] **المرجع السابق**، ص51.

$$\Delta Y = \frac{1}{(1-a-b+c+d)} * \Delta G.$$

يسمى $\frac{1}{(1-a-b+c+d)}$ مضاعف الإنفاق الحكومي، أي إذا تغير الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة، فان الناتج الاجمالي يتغير بـ $\frac{1}{(1-a-b+c+d)}$ وحدة في نفس الاتجاه.

2. **اثر الضرائب:** بنفس الطريقة السابقة سنجد إن:

$$\Delta Y = \frac{-a}{(1-a-b+c+d)} * \Delta T.$$

يسمى $\frac{-a}{(1-a-b+c+d)}$ مضاعف الضرائب، والإشارة السالبة تعني العلاقة العكسية بين الضرائب والناتج أي إذا زادت الضرائب بوحدة واحدة، فان الدخل ينخفض بـ $\frac{a}{(1-a-b+c+d)}$ وحدة والعكس صحيح.

3. اثر الإعانات الحكومية: بنفس الطريقة نجد:

$$\Delta Y = \frac{a}{(1-a-b+c+d)} * \Delta R.$$

يسمى $\frac{a}{(1-a-b+c+d)}$ مضاعف الإعانات الحكومية، أي إذا قدمت الحكومة وحدة واحدة كإعانات، فان الدخل يزيد بـ $\frac{1}{(1-a-b+c+d)}$ وحدة.

ثالثا: فعالية السياسة النقدية والسياسة المالية في التحليل الكنزي.

ذهب جانب كبير من الاقتصاديين الكنزيين إلى التقليل من فاعلية السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي إذ يرى "J.M Keynes" وأنصاره أن السياسة النقدية تمارس تأثيرا بطريقة غير مباشرة من خلال أسعار الفائدة وان هذا التأثير يعد ضعيفا مقارنة بالسياسة المالية التي تمارس تأثيرا مباشرا وسريعا من خلال الضرائب والإنفاق الكلي ومن ثم على مستوى الدخل والتشغيل، ومن أهم اسباب ذلك[1]:

- يعتبر منحنى تفضيل السيولة على درجة كبيرة جدا من المرونة بالنسبة لسعر الفائدة نظرا لوجود أصول مالية قريبة من النقود، تعد بمثابة بدائل لها (وهي التي تسمى بأشباه النقود) بل يكون لانهائي المرونة (مصيدة السيولة) مما يفيد عدم فعالية السياسة النقدية.
- منحنى كفاية الحدية لرأس المال يعتبر في الغالب من الأحوال عير حساس بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة منها:

❖ تقوم السياسة النقدية التي تعتمد على تغيير في معدلات الفائدة على افتراض أساسي يتعلق بأهمية سعر الفائدة كعنصر من عناصر النفقة التي ياخذها المنظمون في اعتبارهم عند تقديرهم للتكلفة الخاصة بالاستثمار على أن الفائدة تمثل مقابل اقتراض الأموال اللازمة لهذا الاستثمار، غير انه في الاقتصاديات المعاصرة تعد الاستثمارات

[1] صالحي عبد القادر، **السياسة النقدية لتحقيق عملية الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي: تجربة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة باجي مختار، الجزائر، 1999، ص10.

ضعيفة المرونة بالنسبة لنفقة سعر الفائدة نظرا لاعتماد الاستثمارات إلى حد كبير على التمويل الذاتي؛ ومن ثم فإذا كان الاقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الذاتي (تعتمد المشروعات القائمة به على نفسها في تدبير احتياجاتها ولا تعتمد على القروض) فان انخفاض سعر الفائدة في هذه الحالة لن يحدث أثره المنشود في تشجيع الاستثمار، وحتى إذا فرضنا أن المنظم على القروض في تمويل استثماريته فان سعر الفائدة التي يتم دفعها عن هذه القروض لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي تكلفة الإنتاج (ويبدو ذلك جليا بالذات بالنسبة للقروض قصيرة الأجل والتي تمثل جزءا كبيرا من قروض البنوك التجارية)، بحيث لا يتوقع أن يترتب على تغيرات أسعار الفائدة في الحدود الضيقة المعتادة تأثير ذو قيمة على إقبال المنظمين على الاقتراض؛ والحالة الوحيدة التي يمكن لأسعار الفائدة أن تؤثر فيها على ميل الاستثمار لدى المنظمين، هي تلك المتعلقة بالاستثمار طويل الأجل وبالذات فيما يتعلق بالمشروعات المتعلقة بالمنافع العامة حيث في هذه الحالة يبلغ عبء الفائدة قدرا معتبرا من تكاليف الإنتاج.

❖ هناك حالات معينة لا يتجه فيها الطلب على القروض إلى الانخفاض حتى ولو ارتفع سعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك وذلك للأسباب التالية[1]:

- في الدول التي لا توجد بها أسواق نقدية منظمة خارج البنوك (مثل الدول المتخلفة والنامية)، لا يوجد بديل للاقتراض من البنوك التجارية سوى الأسواق غير المنظمة، حيث ترتفع استعار الفائدة ارتفاعا كبيرا لا يقارن مع تلك التي لدى البنوك التجارية، وعلى هذا فمهما ارتفعت أسعار الفائدة لدى البنوك التجارية فستظل اقل من تلك الموجودة في الأسواق غير المنظمة ولن يلقى نتيجة لذلك إقبال الأفراد على الإقراض في البنوك المنظمة، ومن الواضح في ظل هذه الظروف لن تمثل السياسة القائمة على أساس تغيير سعر الفائدة لدى البنوك التجارية سياسة فعالة للتأثير على حجم الائتمان المصرفي.
- تقل مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة إلى درجة كبيرة في حالة الانتعاش التي يمر بها الاقتصاد، ذلك أن الدافع وراء قيام الأفراد بالاستثمار هو الحصول على أقصى أرباح ممكنة، بمعنى أن التوقعات المتعلقة بالإرباح هي العامل الرئيسي وراء الرغبة في الاقتراض، ومن هنا فان زيادة سعر الفائدة بنسب قليلة لن يعطل الاستثمار بدرجة كبيرة بالذات إذا ما كانت الأسعار ترتفع ارتفاعا كبيرا مما يفيد زيادة فرص تحقيق الإرباح، وفي هذه الحالة فان توقع الحصول على إرباح ذات قيمة تتجاور الزيادة في أسعار الفائدة سوف يقلل كثيرا مرونة الاستثمار لهذه الفوائد.
- كذلك في الفترات التي يسود فيها الكساد، تقل مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة أيضا، حيث في هذه الحالة يسود فيها التشاؤم بين الأفراد الذين لديهم توقعات متعلقة بالحصول على الأرباح، بل تزداد احتمالات تكبد خسائر، وبذلك مهما انخفضت أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار لن تغري الأفراد بالاستثمار والاتجاه للاقتراض.

[1] **المرجع السابق**، ص12.

المبحث الثالث: السياسة النقدية والمالية في طرح المدارس الاقتصادية الحديثة.

هي مدارس اقتصادية ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر حيث مثلت فكرا اقتصاديا جديدا من حيث المضمون والمنهج، لقد جاء بعض هذه المدارس امتدادا للنظرية الكمية للنقود، ويسمى أنصار هذه النظرية بالنقديين وذلك نسبة إلى مدرسة شيكاغو النقدية بالولايات المتحدة الأمريكية ومن أنصار هذه المدرسة في الوقت الحالي "فريدمان" وغيره، والبعض الأخر جاءت امتدادا للنظرية الكلاسيكية والذين يطلق عليهم بالكلاسيكيين الجدد، ومن أهم مدارسها مدرسة التوقعات الرشيدة (العقلانية).

المطلب الأول: السياسة النقدية والمالية في طرح المدرسة النقدية الحديثة.

في فترة ما بين السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، ظهرت في أمريكا مدرسة هامة للفكر الاقتصادي بزعامة الاقتصادي "M. Friedman" والتي تولت مهمة الهجوم على المدرسة الكينزية ومبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بل وأرجعت سبب كل الأزمات ومشكلات التضخم والبطالة التي عانى منها النظام الرأسمالي في تلك الفترة إلى المبادئ الكينزية، كما اعتبر رواد المدرسة النقدية بأن العرض النقدي هو العامل النقدي الكلي الوحيد الذي يجب أن تركز عليه السلطات النقدية إذا أرادت أن تكون لها رقابة فعالة على النشاط الاقتصادي.

أولا: فرضيات واهم نظريات التحليل النقدي الحديث.

1- فرضيات التحليل النقدي الحديث: يستند "M. Friedman" في تحليله على الأسس والفرضيات التالية[1]:

- التضخم ظاهرة نقدية مصدرها نمو كمية النقود بشكل اكبر من النمو في الناتج المحلي، وهم يستندون في ذلك على نظرية كمية النقود التي كانت سائدة في التفكير الاقتصادي الكلاسيكي، التي تنظر إلى مستوى الأسعار على انه دالة في الطلب، ولب المشكلة في ذلك هو الإصدار المفرط للنقود من طرف السلطات النقدية.
- سرعة تداول النقود وإن كانت غير ثابتة تماما إلا أنها يمكن التنبؤ بها، وهي تتأثر بمجموعة من العوامل تختلف تماما عن تلك المؤثرة في عرض النقود وبالتالي فإن التحرك في سرعة تداول النقود يكون مستقلا تماما عن التغير في عرض النقود.
- أهمية دالة الطلب على النقد واستقرارها، أما دالة عرضها فتتغير باستمرار.
- استقلال دالة الطلب على النقود مع دالة عرضه.
- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.
- التشكيك في كفاءة السياسة المالية وحصر دورها في أضيق الحدود والتأكيد على السياسة النقدية في رقابة وإدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار وزيادة الدخل القومي.

[1] سهير محمود معتوق، **السياسة النقدية في التحليل الكينزي والنقدي مع إشارة خاصة للبلاد المتخلفة**، مجلة مصر المعاصرة، تصدر عن الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع والإحصاء، العدد 407، مصر، 1987، ص 171.

- وجود معدل طبيعي للبطالة يتوقف على ظروف اقتصادية هيكلية، ولا يمكن الاعتماد كثيرا على السياسات الظرفية
- عرض النقود يمارس أثرا مباشرا على الإنفاق الحكومي ومن ثم على الدخل.
- يعتقد النقديون انه لا توجد علاقة بين البطالة والتضخم في المدى القصير، ذلك لأن مشكل البطالة يرجع إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي يحد من عمل ميكانزمات الأسعار في سوق العمل، يمثل ذلك التدخل في محاولة الدولة تحقيق هدف التوظيف الكامل.

2- أهم نظريات المدرسة النقدوية.

2-1- نظرية الدخل الدائم: يعتمد أسلوب الاستهلاك في نظرية الدخل النسبي لـ "J.M Keynes" على الدخل الحالي منسوباً إلى أقصى دخل سابق ومن ثم فإن الاستهلاك الجاري يعتمد على ما هو أكثر من الدخل الحالي. وهذا صحيح أيضا في حالة فرض الدخل الدائم الذي طوره الأستاذ "M. Friedman". ويعتمد الاستهلاك الجاري في ظل نظرية الدخل الدائم على الدخل الحالي والدخل المتوقع في المستقبل. وعلى سبيل المثال إذا كانت الأسرة تتوقع أن دخلها سيزيد في الفترة المقبلة فمن المحتمل أن تستهلك هذه الأسرة أكثر مما يشير إليه مستوى دخلها الحالي[1].

وبشكل عام يمكن تلخيص نظرية الدخل الدائم "M. Friedman" في نظام متكون من ثلاث معادلات هي[2]:

$$Y = Y_p + Y_t \dots\dots\dots (1).$$

$$C = C_p + C_t \dots\dots\dots (2).$$

$$C_p = a * Y_p \dots\dots\dots\dots (3).$$

المعادلة (1): أن الدخل الفعلي(Y) للأسرة في فترة زمنية معينة ينقسم إلى عنصرين هما: دائم "Permanent" وانتقالي"Transitory". الدخل الدائم (Y_P) عند "M. Friedman" هو ذلك القسم من الدخل الحالي الذي يتصف بالاستمرارية والاستقرار (مثل الراتب والعلاوة الشهرية)، أي هو المقدار من الدخل الذي تستطيع الأسرة أن تنفقه دون أن تمس ثروتها. ويقصد بالثروة القيمة الحالية للدخل المتوقع أن تحصل عليه الأسرة في المستقبل. أما الدخل الانتقالي(Y_T) أو العابر أو الفجائي فقد يفسر بأنه الدخل غير المتوقع (مثل المكافأة التشجيعية) وهو إما أن يكون موجباً أو سالباً. فعلى سبيل المثال لو أن مزارعا دخله 9,000 وحدة نقدية، فإن هذا الدخل هو الدخل الدائم الذي يبني عليه قرارته الاستهلاكية، أما لو أنه عند بيعه لمحصوله ارتفعت أسعار المنتجات الزراعية وحصل على 12,000 وحدة نقدية فإن الـ 3,000 وحدة نقدية الإضافية هي الدخل الانتقالي (الطارئ) أو غير المتوقع وهو في هذه الحالة موجب، ولكن إذا انخفضت أسعار المنتجات بدلاً من أن ترتفع فإنه يكون سالباً.

---

[1] مُحَّد ولد مُحَّد الزين، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم: حالة موريتانيا (2006-2009)**، رسالة ماجستير في الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012،ص23.

[2] مُحَّد شيخي، احمد سلامي، **تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر (1970-2005)**، مجلة الباحث، العدد 6، الجزائر، 2008، ص 133.

المعادلة (2): أي أن الاستهلاك الفعلي للأسرة ينقسم إلى عنصرين أيضاً هما الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي، فيفسر بأنه الاستهلاك غير المتوقع (مثل فاتورة الطبيب غير المتوقعة أو هدية لمناسبة معينة وما إلى ذلك).

المعادلة (3): حيث أن (a) نسبة تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح. ويقول أن الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة لا تتغير من الدخل. ولكن (a) نفسها تتوقف على عوامل أخرى تتمثل في سعر الفائدة، مستوى الذوق والعادات، ونسبة الثروة البشرية إلى الثروة المادية: $C_p = a(r, \mu, W) * Y_p$

فرضيات[1]:

- افترض "M. Friedman" أنه ليس هناك علاقة بين الدخل الدائم (Y_p) والدخل الانتقالي (Y_t)، وهذا صحيح لأن أي تقلبات تحدث في الدخل لا تؤثر على الدخل الدائم إنما هي عملية فجائية سرعان ما تنتهي.
- كما افترض عدم وجود علاقة بين الاستهلاك الدائم(C_p) والاستهلاك الانتقالي(C_t).
- وافترض أيضاً عدم وجود علاقة بين الدخل الانتقالي (Y_t) والاستهلاك الانتقالي (C_t) ،وقد كان هذا الافتراض مجال انتقاد الاقتصاديين حيث قالوا أن هناك علاقة بين الدخل الانتقالي(Y_t) والاستهلاك الانتقالي(C_t)، فلو أن شخصا كان يخطط لشراء سلعة معينة وحدث عارض له أدى إلى وجود دخل انتقالي سالب، فقد لا يشتري السلعة مما يعني حدوث استهلاك انتقالي سالب (أي أن الميل الحدي للاستهلاك ليس صفراً بل موجب)، هذا كما أن الميل المتوسط ليس ثابتاً كما يفترض "M. Friedman"، حيث أثبت الاقتصاديون أن الميل المتوسط للاستهلاك لدى الأسر الفقيرة أكبر منه لدى الأسر الغنية.

هذه الفرضيات تعني أي زيادة أو نقص في (Y_t) لن يتبعها أي تغير في (C_t).

من المعادلة (1) نجد: $Y_p = Y - Y_t$ ... ... (4)

وبتعويض المعادلة (4) و(3) في المعادلة (2) نجد أن دالة الاستهلاك الكلي تساوي:

$$C = a * (Y - Y_t) + C_t \text{..... (5).}$$

حسب المعادلة (5) وفي المدى الطويل وبالنسبة لمجموعة كبيرة من الأفراد، يمكننا أن نتوقع أن العناصر المؤقتة للدخل والاستهلاك سيلغي بعضها بعضا، نستنتج أن الدخل الانتقالي والاستهلاك الانتقالي في المدى الطويل وعلى المستوى الكلي يكون معدوما أي $(Y_t)=0$ و $(C_t)=0$ ، وبدلك تصبح معادلة الاستهلاك تساوي:

$$C = a * (Y).$$

ومنه نستنتج أن العلاقة تناسبية بين الدخل والاستهلاك في المدى الطويل.

[1] أكثر تفصيلا انظر:

- H. Houthakker, **The Permanent Income Hypothesis**, Amirican Economcs Review, Vol.18, Usa, 1958, P-P 396-404

أما على المدى القصير فان الدخل والاستهلاك الانتقاليين لن يكونا معدومين، لذا نعيد كتابة المعادلة (5) كمايلي: $C = a * (Y) - a * (Y_t) + C_t$..... (6) .

وبقسمة الطرفين على **(Y)** تصبح المعادلة (6):

$$\frac{C}{Y} = a * \left(\frac{Y}{Y}\right) - a * \left(\frac{Y_t}{Y}\right) + \frac{C_t}{Y}$$..... (7).

ومنه الميل الحدي للاستهلاك $\frac{C}{Y}$ يساوي:

$$\frac{C}{Y} = APC = a - a * \left(\frac{Y_t}{Y}\right) + \frac{C_t}{Y}$$..... (8).

بافتراض أن الاقتصاد في حالة ازدهار وتبقى(C_t) ثابتة، فانه عند زيادة كل(Y)و(Y_t)فانه سيؤدي إلى تخفيض $\left(\frac{C}{Y}\right)$ وثبات المقدار $\left(\frac{Y_t}{Y}\right)$ مما يؤدي إلى انخفاض الميل الحدي للاستهلاك APC.

نستخلص من المناقشة السابقة لنظرية الدخل الدائم، إن قرارات الخاصة بالسياسة المالية التي من شانها تغيير في الدخل ألتصرفي للأفراد لن يكون لها الأثر على الاستهلاك الحالي (المدى القصير)، فعلى سبيل المثال، واستنادا إلى نظرية الدخل الدائم فان الزيادة الإنفاق الحكومي ومحاولة تمويله بالزيادات المفاجئة في الضرائب ستؤدي إلى انخفاض الدخل الانتقالي (العابر) وبالتالي سيكون لها اثر بسيط جدا إذ لم نقل انه لن يكون أي تأثير على الاستهلاك الحالي، وبذلك استهداف الاستهلاك الكلي للتأثير على الناتج الكلي عن طريق السياسة المالية (المدرسة الكينزية) لن تجدي نفعا في ظروف هذه النظرية[1].

2-2- النظرية الكمية الجديدة للنقود: بعد عشرين عامًا من صدور" النظرية العامة " يتابع "M. Friedman" التحليل الكينزي للنقد من النقطة التي توصل إليها هذا الأخير، مستفيدًا بالطبع من وسائل التحليل الكلاسيكي وموسعًا دائرة الخيار التي كانت مقتصرة على الأصول النقدية والمالية، إلى خيار أوسع يشمل جميع الأصول بما فيها الأصول الحقيقية التي تدخل في تركيب الثروة في إطار هذا التحليل[2].

2-2-1- الطلب على النقد: يعد النقد أصلا بين الأصول الأخرى وعنصرًا من عناصر الثروة ويكون محلا للطلب بخضوعه للمبادئ العامة التي تحكم الطلب على السلع والخدمات.

ومع ذلك فإن الطلب على النقد لدى "M. Friedman" يختلف أيضا عما هو عليه لدى الكينزيين لأنه عندما اختار الفترة الطويلة في تحليله للطلب على النقد أراد بذلك إقامة صلة الوصل مع الكلاسيكيين لجهة استقرار (V) "I. Fisher" أو (K) "A. Marshall"، كما سنرى، مؤسسًا بذلك المنهج النقدي أو النظرية الكمية الجديدة للنقود.

وعلى الرغم من اتفاق المدرستين على مفهوم واحد للنقد كأصل أو كعنصر من عناصر الثروة فإن النتائج النهائية التي توصل إليها "M. Friedman" مختلفة جدًا عن تلك التي انتهى إليها التحليل الكينزي.

[1] عمر صخري، **المرجع السابق**، ص145.

[2] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **المرجع السابق**، ص155.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن "M. Friedman" وحد للشخص الاقتصادي الأرصدة النقدية ذات الدوافع المختلفة وأخضعها ظاهريًا لدافع وحيد هو دافع المبادلة، إذ إن الخدمة التي يقدمها النقد كقوة شرائية تسوغ حيازته.

وهكذا يظهر تابع الطلب على النقد لدى "M. Friedman" وكأنه صيغة تجميعية لمجمل نظريات الطلب على النقد يقوم على فرضيات ومفاهيم وتعاريف خاصة اقتضتها الصيغ المتعاقبة لتابع الطلب على النقد ومحدداته.

إن أول تابع كلي للطلب على النقد لدى "M. Friedman" كان على الشكل التالي[1]:

$$M_d = f(\frac{Y_p}{r}, \omega, p, r_0, r_a, \pi, \mu).$$

يأخذ كل من هذه المحددات، طبقًا لمفردات"M. Friedman" المشهورة، معنى خاصًا نعرفها فيما يلي بإيجاز انطلاقًا من سلوك الأشخاص الاقتصاديين سواء كانوا أفرادًا أم مشروعات في إطار النظرية العامة للخيارات[2]:

$\frac{Y_p}{r}$:عرف "M. Friedman" الثروة بصيغة واسعة جدًا كقيمة حالية لمجمل الدخول المختلفة التي يمكن للشخص الاقتصادي الحصول عليها من الأصول النقدية والمالية والحقيقية، بل وأيضًا من الأصول الإنسانيةتعبيرًا عن القوة المنتجة لرأسماله البشري.

Y_p :يمثل وسطي الدخول المنتظرة من الشخص الاقتصادي طيلة حياته والذي يمكن إنفاقه على المدى الطويل دون عوز والذي يأخذ بمفردات "M. Friedman" اسم الدخل المستمر.

r :معدل الفائدة الاسمي الذي يمثل لدى "M. Friedman" معدل العائد الوسطي لثروة الفرد أو ما يسمى أيضًا بمعدل الفائدة المستمر، ومن ثَم فإن القيمة الحالية للدخل المستمر الممثلة لمجمل ثروته في لحظة معينة تتحدد كما يلي: $W = \frac{Y_p}{r}$

وتجدر الإشارة إلى أن الثروة تشكل قيدًا في تحديد الطلب على النقد يمارس الشخص في إطارها خياره للأصول المختلفة المكونة لهذه الثروة بما فيها النقد.

ω :يرمز إلى النسبة بين رأس المال البشري ورأس المال غير البشري أو بتعبير آخر يرمز إلى النسبة بين دخول رأس المال ودخول العمل.

p :يرمز إلى المستوى العام للأسعارتعبيرًا عن عائد الأصل النقدي الذي لا يغل من حيث المبدأ عائدًاماليًا بل توفر حيازته تدفقا من الخدمات يتعلق بالقوة الشرائية للرصيد النقدي، إذن يتعلق بالمستوى العام للأسعار

r_0 :العائد المنتظر من السندات.

r_a : العائد المنتظر من الأسهم.

[1] موفق سيد حسن، **المرجع السابق**، ص 34.

[2] **المرجع السابق**، ص 35.

وغني عن البيان أن هذين العائدين يشملان أيضًا الأرباح أو الخسائر في رأس المال الناجمة عن التغيرات المقدرة في معدلات العوائد وفي المستوى العام للأسعار.

π :معدل التضخم المتوقع والذي يساوي $\left(\frac{dp}{dt}\times\frac{1}{p}\right)$ كمحدد لدخل الأصول الحقيقية العينية المرتبط بفضل القيمة زيادة أو نقصانًا الذي ينجم عن تغيرات معدل التضخم.

μ : العوامل التي يمكن أن تؤثر في تفضيل وأذواق المحتفظين بالنقود بالمقارنة بغيرها من الأصول الأخرى، حيث أن التغيرات في أذواق الأفراد ومدى تفضيلهم الاحتفاظ بالنقود نتيجة للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على العوامل والشروط الاقتصادية وغير الاقتصادية مثل درجة التأكد والتحركات الجغرافية حيث يمكن أن تؤديا إلى زيادة تفضيل الأفراد للنقود السائلة[1].

ووفقا لاعتبار النقد سلعة كباقي السلع، يضع النقديون هذه العوامل كعوامل رئيسية تحكم دالة الطلب على النقد، والتي ستؤدي إلى زيادة أو نقص الطلب على الأرصدة النقدية كما يلي:

جدول رقم (3-2): العوامل التي تؤدي إلى زيادة وانخفاض الطلب على النقد.

عوامل تزيد من الطلب على النقد	عوامل تخفض من الطلب على النقد
1- ارتفاع مستوى الأسعار	1- انخفاض مستوى الأسعار
2- نمو الدخل الحقيقي	2- انخفاض الدخل الحقيقي
3- انخفاض أسعار الفائدة	3- ارتفاع أسعار الفائدة
4- توقع انخفاض الأسعار	4- توقع ارتفاع الأسعار
5- العوامل التنظيمية التي تقلل من قدرة الأفراد على تحقيق التوافق بين دخولهم ونفقاتهم	5- العوامل التنظيمية التي تزيد من قدرة الناس على تحقيق التوافق بين الدخل والإنفاق

المصدر: جون استروب، **الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص**، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان و عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص 420.

2-2-2- عرض النقد: لقد أعطى النقدويون أهمية أكبر لعرض النقود في تحليلهم للسياسة النقدية، على الرغم مما قدموه من إسهامات في الطلب على النقود، حيث يعتبرون أن عرض النقود لابد وأن يتماشى مع معدل النمو الاقتصادي، وهنا يبرز دور السلطات النقدية في رقابتها على كمية النقود والعمل على نموها بمعدل مستقر مع معدل نمو الاقتصاد، باعتبارها العامل المحدد للنشاط الاقتصادي، لذلك يرى النقدويون أن السياسة النقدية السليمة هي التي تتحكم في نمو الكتلة النقدية بما يتماشى مع معدل النمو، حيث يرجعون سبب التضخم إلى نمو كمية النقود بصفة أكبر من نمو الناتج المحلي[2].

[1] جون استروب، **الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص**، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص-ص 418-420.

[2] حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1995، ص 18.

ثانيا: تأثير السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي في التحليل النقدي.

ترجع مدرسة شيكاغو حالة التضخم إلى نمو كمية النقود بسرعة اكبر من نمو الإنتاج الكلي، أي أن إفراط السلطة النقدية في إصدار النقود وخلقها يكون وراء حدوث التضخم، فلذلك يحذر "M. Friedman" من تحديد البنوك لسعر الفائدة، ويرى أن ضبط معدل التغير في كمية النقود بنسبة مستقرة تبعا لمعدل النمو الاقتصادي، يمكن أن يحقق استقرارا نقديا واقتصاديا، وهذا هو الدور الذي يجب أن يرسمه المشرفون على السياسة النقدية.

حسب النقديين فإن أية زيادة في عرض النقد تتسبب في زيادة الناتج ومستوى الأسعار في الفترة القصيرة، بينما تؤدي في الفترة الطويلة –وبشكل رئيسي- إلى التأثير في مستوى الأسعار[1]. ولذا فإن "M. Friedman" يعتقد بأن معدل النمو الطويل الأجل للناتج يتحدد بالعوامل الحقيقية مثل معدل الادخار وهيكل الصناعة، ومن ثم فإن الزيادة السريعة في عرض النقد –في الفترة الطويلة- تتسبب في ارتفاع معدلات التضخم وليس في ارتفاع معدل النمو في الناتج.

أما من ناحية التحليل النقدي لتأثير السياسة المالية على النشاط الاقتصادي فيرى فيرمان أن أي سياسة مالية غير مصحوبة بتغيير في عرض النقود لن يكون لها أي اثر على النشاط الاقتصادي، وذلك بسبب تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الضرائب أو عن طريق إصدار حكومي أو أي إيرادات تحد من الإنفاق الخاص.

1- منحنى (LM-IS) في التحليل النقدي الحديث: فيما يتعلق بتأثير النقد على النشاط الاقتصادي في الفترة القصيرة، يرى النقديون أن نموذج (LM-IS)، والذي يشرح مدى تأثير معدل الفائدة على الناتج (وبطريقة غير مباشرة)، ضيق النطاق بحيث لا يوضح آلية واسعة للتأثير الذي يولده النقد، ولذا يقدمون ما يعرف في النظرية الاقتصادية الكلية بآلية النقل، أي نقل الآثار الناتجة عن التغييرات في عرض النقد على وجه التحديد.

يختلف النقديون مع الكينزيين في تفسير منحنى (LM-IS) حيث[2]:

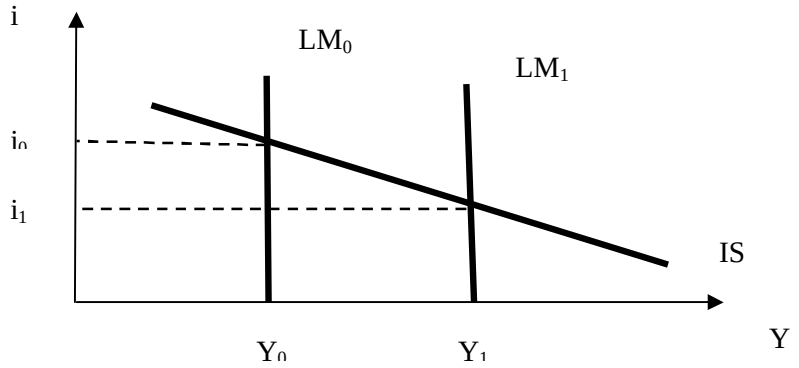
- يرون أن منحنى (LM) قريب من أن يكون عموديا حيث عند تغير معدل الفائدة لا يتغير الطلب على النقود لان هذا الأخير والادخار لا يتأثر بدوافع المضاربة بل بدافع المعاملات فقط، وهي مستقلة عن معدل الفائدة.
- لا وجود لمصيدة السيولة، فأي زيادة في عرض النقود ستغبر حتما من أسعار الفائدة.
- منحنى (IS) أقل انحدارا وهو يعكس مرونة الاستثمار الشديد لسعر الفائدة، بمعنى أن التوسع النقدي، سيكون أكثر فعالية وتأثيرا في ظل المنظور النقدي مقارنة مع الكينزي.

[1] مايكل ايدجَمان ، **الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة**، ترجمة: ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر والتوزيع، الاردن، 1988، ص333.

[2] M. De Vroey, P Malgrange, **Théorie Et Modélisation Macro-Economiques: D'hier A Aujourd'hui**, Revue Française D'economie, Vol.21, N3, France, 2007, P11.

إن مضمون السياسة النقدية عند النقديين هو أن الزيادة في عرض النقد – عن طريق أدوات السياسة النقدية المعروفة – له آثار مضاعفة[1]، فإذا تم فرضا استخدام سياسة السوق المفتوحة مثلا، وقام البنك المركزي بشراء سندات حكومية من الجمهور، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السندات وبالتالي انخفاض معدل الفائدة من جهة، واضطراب ترتيب محفظة الأوراق المالية لدى الجمهور من جهة أخرى، وبذلك تجب إعادة التوازن لثروتهم بإعادة توزيعها، حيث أن الأفراد لا يرغبون في الاحتفاظ بكمية كبيرة من النقود دون أن تدر لهم عائدا، بل يتجهون نحو شراء سندات أخرى وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع في سعر هذه السندات، وبالتالي انخفاض في معدل الفائدة. وهكذا يتجه الأفراد لشراء أصول أخرى كالأسهم والأصول العينية، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب عليها فترتفع أسعارها. كما أن زيادة الطلب على الأصول العينية (مثلا السكنات والسيارات...الخ) تنتج عنه (حسب فريدمان) تأثيرات إضافية، إذ أن ذلك يؤدي إلى تنشيط إنتاج تلك الأصول، وبالتالي زيادة الطلب على الموارد التي تدخل في إنتاجها، كما يؤدي ذلك أيضا إلى ارتفاع أسعار الخدمات، فمثلا إذا زاد الطلب على السيارات ارتفعت أسعارها وكل المدخلات اللازمة لإنتاجها، وكذا ترتفع معها أيضا أسعار استئجار السيارات، حيث أن الناس يتجهون نحو كراء السيارات بدلا من اقتنائها عندما ترتفع أسعارها، وهكذا نستخلص أن الزيادة في عرض النقد تكون لها آثار متتالية على الطلب الكلي على مختلف الأصول.

شكل رقم (33-2): منحنى (LM-IS) في التحليل النقدي.



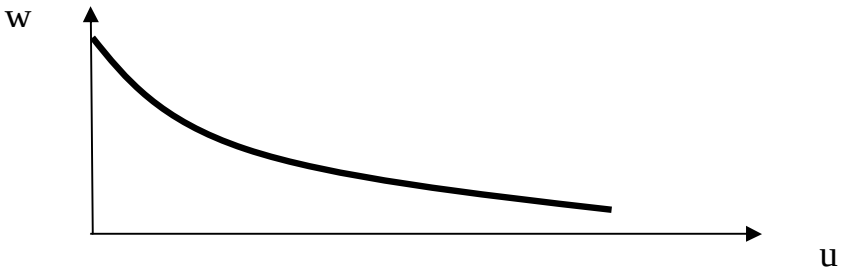
Source: F. Mazerolle**, Histoire Des Faits Et Des Idées Economiques**, Notes De Cours, On Ligne Le [05/02/2015], sur site http://ulfinator.free.fr/ITB/Histoire-des-faits-et-idees-economiques.pdf, p454.

2. منحنى "فليبس" "Phillips" في التحليل النقدي: ارتكز "Phillips" على دراسة وتحليل سوق العمل في الاقتصاد الإنجليزي من خلال دراسته الإحصائية للمجتمع البريطاني من 1861 حتى 1957، حيث كشف وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان، ومعدل التغيير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية معينة، بمعنى أن الفترة التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع عندها الأجور النقدية والعكس صحيح، أو بمعنى آخر وجود معدل ضعيف من البطالة يتناسب مع ارتفاع سريع في الأجور الاسمية و العكس بالعكس. وعلى

[1]F. Mazerolle**, Histoire Des Faits Et Des Idées Economiques**, Notes De Cours, En Ligne Le [05/02/2015], sur le site: http://ulfinator.free.fr/ITB/Histoire-des-faits-et-idees-economiques.pdf, p454.

هذا الأساس تم التوصل إلى وجود دالة متناقصة بين المؤشرين وهو ما يعني "وجود علاقة تجريبية عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمي ومعدل البطالة"[1].

شكل رقم (34-2): منحنى "Phillips" الأصلي.



Source : B.Snowdon**, la pensée économique moderne**, ediscience international, paris, 1997, p167.

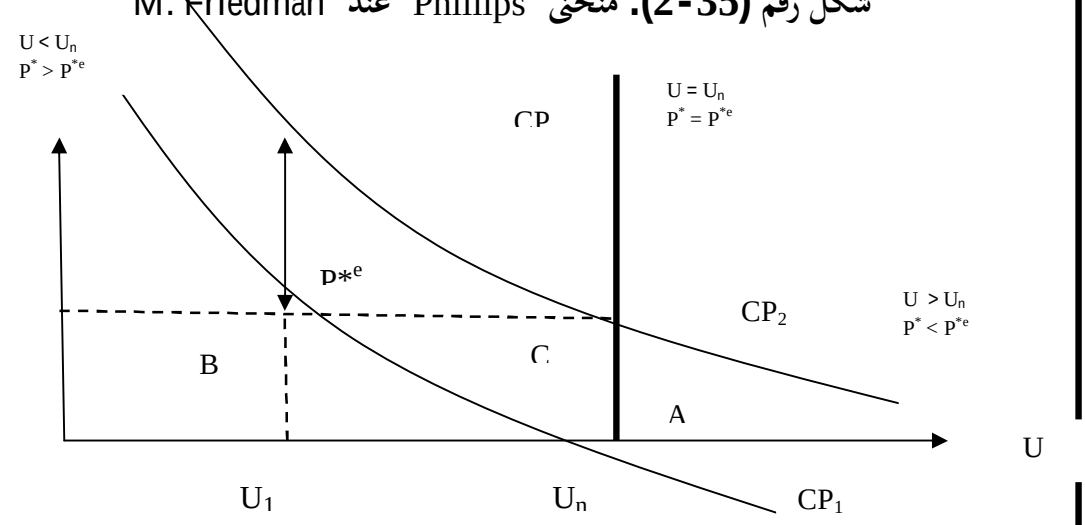
ينتقد "M. Friedman" منحنى "Phillips" فيما يخص اعتماده على الأجور الاسمية وقال إن العمال يهمهم الأجر الحقيقي الذي يتأثر بمعدل التضخم المتوقع، ويعبر عنه رياضيا من خلال الدالة التالية:

$$w = f(u) + \mu^*.$$

حيث μ^* يمثل معدل التضخم المتوقع.

ويؤدي إدخال معدل التضخم المتوقع كمتغير يبين معدل التطور في الأجور الاسمية إلى ظهور عدة منحنيات "Phillips" عوض منحنى واحد، لكل منهم معدل تضخم متوقع مختلف، ويسمى منحنى "Phillips" المتصاعد للتوقعات، ويمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (35-2): منحنى "Phillips" عند "M. Friedman"



Source : B.Snowdon**, opt cite**, p175.

[1] دانيال أر نولد، **تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم**، ترجمة د. عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1992، ص 225.

إذا قامت السلطات النقدية بتوسع نقدي، فإن هذا سيؤدي إلى رفع الطلب في سوق السلع والخدمات وسوق العمل، مما يدفع بالأسعار والأجور الاسمية إلى الارتفاع إلى (W_1) وهو ما يوافق النقطة (B) من منحنى "Phillips" الأول (CP_1)، هذا الارتفاع يؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية، وبالتالي ارتفاع الطلب على العمل من طرف المؤسسات، ومنه إلى انخفاض نسبة البطالة التي ستصل إلى (U_1) وهي اقل من معدل البطالة الطبيعية (U_n).

عند انخفاض الأجور الحقيقية، يطالب العمال بالزيادة في أجورهم الاسمية فيرتفع بالتالي منحنى"Phillips" من (CP_1) إلى(CP_2) ، مما يؤدي بالمؤسسات إلى تخفيض الطلب على اليد العاملة لتفادي الزيادة في التكاليف، وهذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة من النقطة (B) إلى (C)، وبالتالي تعود الأجور الحقيقية إلى مستواها الأساسي والبطالة إلى مستواها الطبيعي.

عند الربط بين النقطتين (C) و(A) نحصل على منحنى "Phillips" عمودي على المدى الطويل بمستوى معدل بطالة طبيعي (U_n)، وبالتالي لا يمكن التحكم في البطالة والتضخم على المدى الطويل، وعندما يكون معدل النمو في الأجور الاسمية متساويا مع معدل التضخم، ومنه بقاء معدل الأجر الحقيقي ثابتا على المدى الطويل، ومنه يقول "M. Friedman" انه على المدى الطويل هناك مستوى بطالة طبيعية لا يمكن الحد منها بتطبيق أي سياسة اقتصادية (نقدية أو مالية) ولن تكون فعالة إلا على المدى القصير.

المطلب الثاني: السياسة النقدية والمالية في طرح مدرسة التوقعات الرشيدة.

ترتب عن إدخال فرضية التوقعات الرشيدة بواسطة (1961) "J.Muth" إحداث تطورات هامة في مجال التحليل الاقتصادي، بصفة خاصة في مجال التحليل الاقتصادي الكلى، حيث تعتمد الكثير من العلاقات الاقتصادية على الدور الحيوي الذي تلعبه توقعات الأفراد في التأثير على سلوك الظاهرة المدروسة، وفى الواقع فان الكيفية التي تتم بها صياغة التوقعات في إطار التحليل الاقتصادي تلعب دورا هاما في تحديد الاستنتاجات المترتبة عنها، ولذلك احتلت الكيفية التي تتم بها صياغة التوقعات مكانة هامة في الجدل الدائر بين المدارس الفكرية المختلفة في مجال التحليل الاقتصادي، ذلك أن هناك اتفاقا على أن الطريقة التي من خلالها تتم عملية صياغة التوقعات تؤثر بصورة جوهرية على الخصائص الديناميكية للنماذج الاقتصادية وعلى الحد من فعالية السياسات النقدية والمالية في إطار هذه النماذج[1].

وعلى الرغم من أن فرضية التوقعات الرشيدة لـ "J. Muth" قد نظر إليها على أنها ثورة في عالم صياغة التوقعات، حيث كان لها أثر واضح في إعادة صياغة النماذج الاقتصادية الكلية، إلا أن الكثير من القضايا الهامة لم تكن واضحة في إطار هذه الفرضية، ومن هذه القضايا كيفية حصول الوحدات الاقتصادية على المعلومات، والافتراض بأن الوحدات الاقتصادية لديها الفهم الكافي بالصورة التي تمكنها من التخلص من الأخطاء النمطية التي تقوم بها

[1] محمد إبراهيم طه السقا، **تطبيقات حديثة لفرضية التوقعات الرشيدة 1990-1995**، على الخط يوم [2014/03/15] من موقع: www.cba.edu.kw/el**sakka**/RAT2.DOC

والافتراض بأن الوحدات الاقتصادية تعلم النموذج الهيكلي الصحيح للاقتصاد، لذلك لم ينتشر استخدامها إلا بعد الأعمال التي قام بها (1972-1976) "R. Lucas" و (1973) "T.Sargent" و(1974) "R.Barro" وغيرهم حول التفسير الكلاسيكي الحديث للناتج والتضخم في السبعينيات.

أولا: نظرية المكافئ الريكاردي.

كان السؤال قديما عن كيفية تمويل الحكومة لنفقاتها العامة، يتلخص جوابه بان هناك طريقتين أساسيتين لجباية الإيرادات العامة، هما إما من خلال فرض ضرائب على الأجيال الحالية أو من خلال إصدار الدين العام بشكل سندات حكومية بحيث تدفع الحكومة أصول الدين والفوائد المترتبة عنها لحاملي السندات في فترات لاحقة، بعدها أصبح السؤال عن النتائج الاقتصادية الكلية لهاتين الوسيلتين المختلفتين، وأي منهما أفضل من الأخرى على وقف المعايير الاقتصادية.

في عام 1974 طرح "R.Barro" الإشكالية التالية: هل السندات الحكومية تمثل صافي ثروة الأفراد؟ وقد أجاب عن ذلك السؤال بالنفي، كما استنتج في الوقت نفسه بان هنالك تكافؤا بين اثر إصدار السندات الحكومية واثر الضرائب وان التحول من وسيلة لأخرى ليس فيه أي تغيرات حقيقية على الاقتصاد، وذلك يعني حيادية السياسة المالية في التأثير على الاقتصاد، التي عرفها فيما بعد بنظرية المكافئ الريكاردي، ولم يعرفها "R. Barro" في حينها باسمه وذلك لأنها تعود في الأصل تاريخيا إلى الاقتصادي الكلاسيكي "D. Recardo" (1772-1823)[1]، عندما كتب بأنه لا فرق بين تمويل الحكومة لنفقات الحرب البالغة (20 مليون جنيه إسترليني) من خلال الضرائب أو تمويلها بإصدار سندات حكومية بالمقدار نفسه، بحيث تمول الحكومة من تسديدها لقيمة السندات ومدفوعات الفائدة البالغة (1 مليون جنيه إسترليني) سنويا (بافتراض معدل الفائدة 5 %) من الضرائب المستقبلية.

اعتمد "R.Barro" عند تقديمه هذه النظرية عددا من الفرضيات التي تعد متطلبات رئيسة لتحقيق المكافئ الريكاردي نلخصها في ما يلي[2]:

- ترابط الأجيال المتعاقبة، إن الترابط الأسري والاجتماعي بين الأفراد، يجعل هناك ترابطا اقتصاديا بين الأجيال المتعاقبة، ويجسد ذلك بوجود الإرث من الآباء إلى الأبناء.
- الأفاق غير المحدودة في التخطيط للاستهلاك: يتصف الاستهلاك بالسلوك العقلاني والنظرة البعيدة إلى المستقبل بحث يكون البعد الزمني للفرد غير محدود في تخطيطه للاستهلاك، وبنفس مستوى التخطيط الحكومي، وعلى الرغم من محدودية فترة حياة الإنسان، إلا أن جدية الآباء لتحقيق أفضل مستقبل لأبنائهم، يجعلهم ينظمون استهلاكهم كما لو كانت حياتهم إلى الأبد، لذا فان تمويل استهلاكهم لعجز ميزانية الحكومة بإصدار السندات

[1] M.J. Fay, **Emancipating The Banking System And Developing Markets For Goverment Debt**, Routledge Edition, USA, 2005, P3.

[2] حلمي إبراهيم منشد، **تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج، لمصر وتونس والمغرب بين (1975-2000)**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2004، ص35.

الحكومية، لا يدفع الأفراد إلى زيادة استهلاكهم نتيجة لانخفاض الضرائب في الوقت الحاضر، بل سيدفعهم إلى زيادة ادخارا تهم بشراء السندات الحكومية واحتفاظهم بها مع الفوائد المترتبة عنها كثروة لأبنائهم.

- اكتمال سوق رأس المال، بحيث أن الإفراد يقترضون ويقرضون بنفس معدل الفائدة المتاح للحكومة مع عدم وجود قيود للاقتراض.
- إن الضرائب محددة وتدفع كمبلغ إجمالي، بحيث أن الضرائب محددة بمقدار ثابت ويجب أن تدفع من قبل الأفراد كمبلغ إجمالي في نهاية المدة، وبذلك فإنها غير مرتبطة بمستويات الدخل، وليس لها دور في إعادة توزيع الموارد.
- تمويل الحكومة الفائدة المترتبة عن الدين العام من خلال جباية الضرائب في فترات لاحقة: أي أن الدين الحكومي للفترة الحالية سيقع عبؤه على الإفراد في المستقبل.
- ليس هناك حالة عدم التأكد في الضرائب والدخل في المستقبل.
- التوقع التام من قبل الأفراد لإصدار الدين الحكومي حاليا يتضمن زيادة الضرائب في المستقبل.

مضمون النظرية[1].

افترض"R. Barro" وجود حافز الإرث وغياب قيد السيولة في أسرة نموذجية مكونة من أب وابن واحد.

- يرمز للأب بـ (X) وللابن بـ (Y)

دالة المنفعة للأب هي: $u_x = f(C_x)$ .....(1)

دالة المنفعة للابن هي: $u_y = f(C_y, Z_x)$ .....(2)

حيث: Z_x مستوى رفاه الأب و C_y مستوى استهلاك الابن.

- قيد ميزانية الابن: $Y: C_y = A_y + B_x$ .....(3)

أي أن استهلاك الابن (C) يساوي دخل الابن (A) مضاف إليه الإرث (B) المتوقع الحصول عليه من الأب مستقبلا.

- قيد ميزانية الأب: $B_x = (1 + r)[(A_x - D) - C_x]$ .....(4)

أي أن الإرث (B) المقدم من الأب إلى الابن يساوي ادخار الأب مضافا إليه الفائدة المحصلة منه، حيث أن الادخار يساوي: $S_x = (A_x - D) - C_x$ .....(5)

- تكمن مشكلة الأب هنا في تعظيم منفعته في ظل قيد ميزانيته، أي تعظيم المعادلة (1) في ظل المعادلة (2)؛ لاحظ أن قيد ميزانية الأب ينطوي على التضحية بجزء من استهلاكه مقابل الرضا أو السعادة التي يتحصل عليها ابنه، من خلال استهلاك إضافي متحصل عليه من الإرث.

[1] R.J. Barro, **Macroeconomic Policy**, Harvard University Press, London, 1990, P216.

- افترض أن السياسة المالية للحكومة تفضل تمويل عجز الميزانية من خلال الاقتراض بمقدار يساوي (D) بدلا من فرضه لضرائب حاليا. وستسدد الحكومة هذا القرض مع فوائده من خلال فرض ضريبة مقدارها D(r + 1)، ومن خلال هذه السياسة سينتج مايلي:

- مستوى استهلاك الابن سينخفض بسبب زيادة الضرائب مستقبلا، حيث يتحمل الابن عبء دفعها مستقبلا، أي أن: $C_y = [A_y - (1 + r)D] + B_x$ .....(6)

- أما بالنسبة للأب فإن قيد ميزانيته يتوسع رصيده النقدي من فوائده والذي قام بإقراضه للحكومة (من خلال شراء السندات الحكومية)، ولأنه لم يدفع ضرائب اليوم، فان دخله المتاح يزيد وكذلك استهلاكه، ويمكن استيعاب هذه التصرفات بإعادة كتابة ميزانية الأب على النحو التالي:

- في ظل التصرفات السابقة، فان السؤال المطروح هو هل النمط الاستهلاكي للأب سيكون مستقرا في حالة تمويل العجز (الإقراض الحكومي) أو في حالة دفع الأب الضريبة اليوم؟

وفقا لـ"R. Barro" فانه من المتوقع أن يظل النمط الاستهلاكي للأب مستقرا سواء من خلال استخدامه للنقود التي دفعها كضريبة أو قام بإقراضها للحكومة، ومن ثم فان مستوى الإرث الذي سيمنحه لابنه يزيد بسبب العائد المتحصل عليه في المستقبل عند سداد القرض وهذا معناه بالنسبة للابن دخل إضافي يمكنه بالكاد من دفع الضريبة الإضافية التي يتعين عنها دفعها مستقبلا دون أن يؤثر ذلك على مستوى استهلاك الابن، وينتهي "R.Barro" في تحليله إلى أن كلا من الأب والابن يكون لهما نفس المستوى الاستهلاكي السابق[1].

- وثمة نقطة أخرى أثارها "R.Barro" وهي أن صحة هذه النتائج مشروطة في نظره بوجود حافز قوي وفعلي للإرث بين الأجيال، فإذا لم يكن هناك حافز للإرث فان تمويل عجز الميزانية يتيح للأب أن يستهلك أكثر تاركا عبء دفع الضرائب لابنه مستقبلا.

ثانيا: التوازن الكلي في تحليل مدرسة التوقعات الرشيدة (نموذج AD/AS).

يتحدد التوازن الاقتصادي العام في تحليل مدرسة التوقعات الرشيدة من خلال التفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، حيث تحدد نقطة التقاطع بينهما الناتج التوازني ومستوى الأسعار وسعر الفائدة ومستوى التوظيف، أي تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية الحقيقية والنقدية.

1- دالة الطلب الكلي في تحليل مدرسة التوقعات الرشيدة: التغيرات في السياسة النقدية والمالية المتوقعة يقتصر أثارها على زيادة مستوى الأسعار، مما يجعل تلك السياسات غير مجدية للاستقرار الاقتصادي، وعليه فان مستوى الأسعار المتوقع يعتمد على كافة المعلومات المتاحة[2]:

$$p^e = f(p_t, p_{t-1}, \dots p_{t-n}, M^e, G^e, T^e \dots).$$

[1] **opt cite,** p 218.
[2] J.L. Bailly, G.Gaire Et D'autres, **Macroeconomie: Cours, Methodes Et Exercices Coreges**, Brial Edition, Paris, 2006, P355

أي أن مستوى الأسعار المتوقعة يعتمد على مستويات الأسعار في الفترة الحالية والفترات السابقة وعلى السياسة النقدية المتوقعة والسياسة المالية المتوقعة، وبهذا التوصيف فان نظرية التوقعات الرشيدة تختلف في بنائها للسعر المتوقع عن الرؤية الكينزية التي ترى أن الأسعار المتوقعة تعتمد على الأسعار الحالية والأسعار السابقة فقط.

وبما أن الطلب الكلي تربطه علاقة عكسية مع الأسعار أي: $Y^d = f(p) = a - b(p)$ ، وبإدخال عنصر الزمن لتحويلها إلى معادلة ديناميكية، والاقتصار على السياسة النقدية فقط للتعبير عن السياسات الاقتصادية، ووضع الفترة $(t-1)$ سنة الأساس، تقترح نظرية التوقعات الرشيدة دالة الطلب الكلي التالية[1]:

$$p_t = -\frac{1}{\delta}(Y_t^D - Y_{t-1}^D) + M + \mu_t \ldots\ldots\ldots(1).$$

حيث تعبر (μ_t) صدمة الطلب الكلي الديناميكي التي يمكن أن تتسبب فيها السياسات الاقتصادية.

ونلاحظ الميل السالب في المعادلة (1) ومنه يكون التمثيل البياني نفس التمثيل البياني لمعادلات الطلب السابقة.

2- دالة العرض الكلي في المدى القصير في تحليل مدرسة التوقعات الرشيدة (نموذج "R. Lucas").

جاء "R. Lucas" بهذا النموذج والذي أطلق عليه أيضا اسم نموذج النظرة القاصرة لأرباب الأعمال والعمال، حيث يعتمد هذه النموذج بالإضافة إلى فرضيات التوقعات الرشيدة العامة، فرضية وجود دوال العرض العمل والطلب على العمل التي تحقق توازن سوق العمل، وبذلك فإن توقع الأسعار يتضمن استخدام كامل المعلومات المتاحة، بيد أن عوائق الحصول على المعلومات في الأجل القصير تسبب التوهم لدى العمال وأرباب الأعمال معا، مما يؤدي إلى اختلاف دالة العرض الكلي للأجل القصير عن دالة الطلب في الأجل الطويل[2].

وطبقا للنموذج "R. Lucas" فإن توهم أرباب العمل يكمن في خلط بين مستوى الأسعار العام (p) وبين التغير في نسب الأسعار الأخرى، بسبب نقص المعلومات.

فرب العمل يعرف السعر الذي يبيع به سلعته لكنه ليس بضروريا أن يكون عارفا لأسعار السلع الأخرى للمؤسسات الإنتاجية الأخرى، فإذا ارتفع سعر السلعة التي ينتجها فعليه أن يحدد بدقة ما إذا كان هذا الارتفاع يمثل زيادة حقيقية في الطلب على منتجاته دون غيره من المؤسسات، وفي هذه الحالة فان المؤسسة تعمد إلى زيادة عرض السلعة، وإذا ما كانت هذه المؤسسة تدرك أن هذا الارتفاع في السعر إنما يعكس فقط زيادة عامة في الطلب على جميع السلع في الأسواق، وبالتالي إنما يعكس ارتفاعا عاما في الأسعار أو مجرد ارتفاع في المستوى العام للأسعار لا يؤثر على منتجاته، فإن ذلك لن يحفز المؤسسة على تغيير مستوى إنتاجها، وعلى أية حال، فإن الافتراض الأساسي لهذا النموذج هو أن المؤسسات الإنتاجية تواجه مشكلة الخلط وعدم التمييز بين تغير المستوى العام للأسعار ومستوى الأسعار النسبية للسلع المختلفة.

---

[1] محمد احمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية: سياسة وممارسة**، الطبعة الأولى، الأمين للنشر والتوزيع ، اليمن، 2012، ص191.

[2] أكثر تفصيلا انظر:

-R. Lucas, E. Robert, **Expectations And The Neutrality Of Money**, Journal Of Economic Theory, Vol.4 ,USA, 1970, P-P 103-124.

نفترض وفقا للنموذج أن السعر (p) ارتفع، وبالتالي فان رب العمل يتوهم أن سعر سلعته قد ارتفع أيضا، وعندئذ يلجا إلى زيادة الإنتاج لأنه متوهم ولم يدرك أن ما جرى ما هو إلا زيادة في مستوى العام للأسعار، ولم كان ذا بصرة وتوقع رشيد لما قام بزيادة الإنتاج.

وبصورة عامة، فان فشل أرباب العمل في إدراك طبيعة تغير مستوى الأسعار العامة، فإن الناتج يزيد كلما كانت زيادة السعر غير متوقعة أي معادلة العرض الكلي تكون حسب الشكل التالي[1]:

$$Y_t^s = y_{t-1} + \psi(p_t - p_t^e) + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(2)$$

ε_t : صدمة في العرض

أي أن انحراف الناتج (Y_t) من مستواه يقع عندما يكون هناك خطا في توقع مستوى الأسعار، أي عندما تكون زيادة مفاجئة وغير متوقعة في السعر، وبذلك يكون التمثيل البياني لدالة العرض الكلي بالنسبة للخطأ في توقع بمستوى الأسعار هو نفسه التمثيل البياني لدالة العرض الكلي للمدرسة الكينزية.

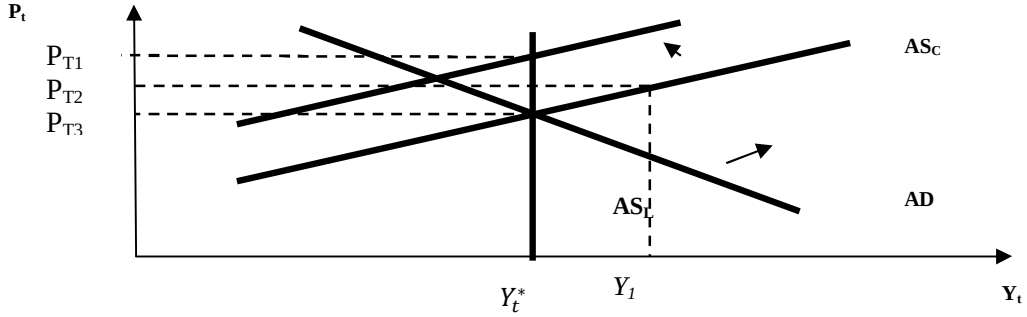
3- دالة العرض الكلي في المدى الطويل في تحليل مدرسة التوقعات الرشيدة: على المدى الطويل يصل الاقتصاد إلى طاقته الإنتاجية القصوى مما يعني أيضاً ثبات كمية الناتج الإجمالي وعدم تأثرها على الرغم من التغيرات المتوقعة وغير المتوقعة في المستوى العام للأسعار والسياسات الاقتصادية وصدماتها، ويسمى هذا الوضع بمستوى التوظف الكامل، ويكون التمثيل البياني للعرض الكلي الخاص بالمدى الطويل هو نفسه التمثيل البياني لدالة العرض الكلي للمدرسة الكلاسيكية.

4- التوازن الكلي في المدى القصير والطويل: يحدث التوازن الكلي عند (AS=AD)[2]، وبعد إجراء بعض العمليات الرياضية، بالاعتماد على المعادلة (1) و(2) نحصل على معادلة الناتج التوازني في المدى القصير التالية:

$$Y_t^* = y_{t-1} + \theta(M_t - p_t^e) + \gamma(\psi\mu_t + \varepsilon_t) \ldots\ldots\ldots(3).$$

$$\theta = \frac{\psi}{1+\delta\psi},\ \gamma = \frac{1}{1+\delta\psi} \qquad \text{حيث:}$$

الشكل رقم (36-2): التوازن الكلي في المدى القصير والطويل في تحليل مدرسة التوقعات الرشيدة



Source: J.L. Bailly, G.Gaire Et D'autres, **Macroeconomie: Cours, Methodes Et Exercices Coreges**, Brial Edition, Paris, 2006, P358.

[1] محمد احمد الأفندي، **المرجع السابق**، ص456.

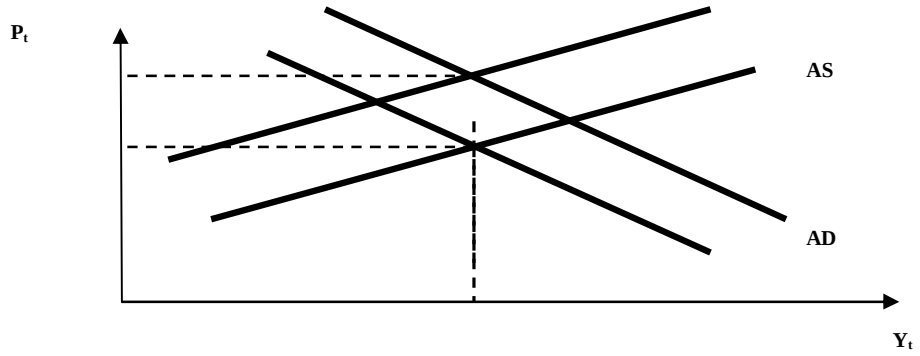
[2] J.L. Bailly, G.Gaire Et D'autres, **opt cite**, P359

ثالثا: تأثير السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي حسب مدرسة التوقعات الرشيدة.

تقوم نظريات التوقعات الرشيدة على كفاءة الوحدات الاقتصادية في استخدام كافة المعلومات المتاحة عن السياسة النقدية والمالية والاستفادة المثلى منها، وتبلغ كفاءة استخدام المعلومات مستواها الأمثل عند تساوي التكلفة الحدية للحصول على المعلومات مع المنفعة الحدية من استخدام هذه المعلمات، ووفقا لذلك فإن قرارات الوحدات الاقتصادية تتسم بالرشد والعقلانية الاقتصادية، وتنتهي فرضية التوقعات الرشيدة إلى الجزم بفرضية أن لا جدوى للسياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) عندما تكون هذه السياسات متوقعة بالكامل، أي أنها تؤكد فرضية حياد النقود من ثم فان السياسات النقدية والمالية لا تؤثر على خطط الإنتاج والمتغيرات الاقتصادية الحقيقية إلا عندما تكون مفاجئة أو غير متوقعة (صدمات السياسة النقدية والمالية) بالنسبة للوحدات الاقتصادية.

من معادلة التوازن السابقة يعتبر السعر المتوقع (p_t^e) كمتغير خارجي يتحدد من خارج النموذج في صبغته الخطية التي تعكس الصيغة التي تم التوصل إليها (المعادلة (3)) ، وبيانيا يوضح الشكل (37-2) حالة التوازن العام وفقا للمعادلة، حيث ينتقل (AD) إلى الأعلى عندما يزيد عرض النقود الفعلي (p_t)، ويحدث مثل ذلك إذا زاد الإنفاق الحكومي أو عرض النقود، أما منحنى العرض الكلي فينتقل إلى الأعلى عندما يزيد توقع ارتفاع السعر، وعندما ينتقل منحنى الطلب الكلي بسبب التغير الفعلي في عرض النقود فإن الأمر يتطلب التفريق بين ما إذا كانت السياسة متوقعة أو غير متوقعة، ولهذا فإذا كانت ($\Delta M_t = \Delta p_t^e$) فهذا يعني أن ($y_t = y_{t-1}$) وبعبارة أخرى لا يوجد تأثير على الناتج (y_t) عندما يكون تغير في السياسة النقدية (نفس الشيء بالنسبة لباقي السياسات الاقتصادية) والسعر المتوقع بنسبة واحدة[1].

الشكل رقم (37-2): تأثير السياسة الاقتصادية المتوقعة على الناتج حسب مدرسة التوقعات الرشيدة.



المصدر: مُحَّد احمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية: سياسة وممارسة**، الطبعة الأولى، الأمين للنشر والتوزيع ، اليمن، 2012، ص457.

[1] مُحَّد احمد الأفندي، **المرجع السابق**، ص457.

وإذا أدخلنا التوقع الرياضي لكل المتغيرات الواردة في معادلتي الطلب الكلي والعرض الكلي، فإننا نحصل على السعر المتوقع كمتغير داخلي في النموذج لتصبح كل المعادلات على الشكل التالي[1]:

توقع دالة الطلب:

$$E(\mathrm{p_t}) = -\frac{1}{\delta}(\mathrm{E}(Y_t^D) - E(Y_{t-1}^D)) + E(M) + E(\mu_t) \ldots\ldots\ldots (4)$$

$$\leftrightarrow \mathrm{p_t^e} = -\frac{1}{\delta}(Y_t^{eD} - Y_{t-1}^{eD}) + M^e \ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث: $E(\mu_t) = 0$

توقع دالة العرض:

$$E(Y_t^s) = E(y_{t-1}) + \psi(E(p_t) - E(p_t^e)) + E(\varepsilon_t) \ldots\ldots\ldots (6)$$

$$\leftrightarrow Y_t^{es} = y_{t-1} + \psi(p_t^e - p_t^e) + E(\varepsilon_t) \ldots\ldots\ldots (7)$$

$$\leftrightarrow Y_t^{es} = y_{t-1} \ldots\ldots\ldots (8)$$

وبتعويض (8) في (5) نجد:

$$\mathrm{p_t^e} = M^e \ldots\ldots\ldots (9)$$

وبتعويض (9) في معادلة التوازن (3) نجد:

$$Y_t^* = y_{t-1} + \theta(M_t - M_t^e) + \gamma(\psi\mu_t + \varepsilon_t) \ldots\ldots\ldots (10)$$

تبين المعادلة (10) أن مستوى الانحراف بين $(M_t - M_t^e)$ (السياسة الاقتصادية الفعلية والسياسة الاقتصادية المتوقعة) ما يدعى "بصدمات السياسة الاقتصادية" هو الذي يحدد مدى تغير الناتج، فإذا كانت التوقعات صحيحة وكاملة أي $(M_t = M_t^e)$ ومنه $Y_t^* = y_{t-1}$، فإنه لا جدوى للسياسة الاقتصادية عندما تكون متوقعة تماما، ومن حيث نسبة استجابة النشاط الاقتصادي للصدمات العشوائية للسياسات الاقتصادية، فلا توجد مقاربات نظرية يمكن اعتمادها، فلكل اقتصاد خصائصه في كل دولة، وقدرة الاستجابة تكون مختلفة من دولة إلى أخرى.

[1] أكثر تفصيلا انظر:

- T. J.Sargent, T., And N. Wallace. **Some Unpleasant Monetarist Arithmetic**, Federal Reserve Bank Of Minneapolis, Quarterly Review, 1981, P-P 1-17.
- T. J .Sargent, . "A Primer On Monetary And Fiscal Policy." Journal Of Banking And Finance, vol.23, 1999 P-P 1463-1482

خلاصة الفصل الثاني.

إذا تقصينا آثار السياسة النقدية والمالية في المدى القصير ومن ناحية الطلب يمكننا التمييز بين الآثار الكينزية، الآثار اللاكينزية التي تبناها كل من النقديين انطلاقا من فرضية التوقعات التكيفية والكلاسيكيين الجدد انطلاقا من فرضية التوقعات العقلانية.

ضمن **المقاربة الكينزية و**باعتبار الاقتصاد مفتوحا وقابلا لانتقال رؤوس الأموال، فان اعتماد سياسة النقدية توسعية (رفع معدلات الفائدة) على جذب المزيد من رؤوس الأموال من الخارج، ففي حالة أسعار الصرف المرنة، الرفع من قيمة العملة وآثار المزاحمة يستكملان بعدم مرونة الأسعار، في حين أن هذا الأثر سيكون أقل حجما في حالة مرونة الأسعار، إذ سيعمل تخفيض قيمة العملة على التخفيض من الأسعار، وعلى النقيض من ذلك في حالة السياسة النقدية الانكماشية التي ستعمل على تخفيض معدلات الفائدة وانخفاض في قيمة العملة، ويمكن هنا الحد من الآثار الانكماشية إما كليا عن طريق الأسعار غير المرنة أو جزئيا بالأسعار المرنة، أما إذا كانت أسعار الصرف ثابتة مع عدم مرونة في الأسعار، فستحول تدفقات رؤوس الأموال دون أي ارتفاع في معدلات الفائدة وهذا ما سيمنع من ظهور آثار المزاحمة، وبالتالي سيكون لأي توسع (انكماش) مالي تأثير إيجابي (سلبي) قوي على الناتج الإجمالي، أما إذا كانت الأسعار مرنة فإنه سيتم التخفيض من حدة هذه الآثار تدريجيا.

يكون للسياسة المالية التوسعية تأثير مضاعف يفوق الواحد الصحيح، وعليه سيؤدي بالضرورة إلى انتهاج سياسة مالية انكماشية أو تقشفية إلى انخفاض في الناتج الإجمالي، هذا ومع العلم بأن مضاعف الإنفاق الحكومي هو أكبر من مضاعف الضرائب. في هذا الصدد، قد تنتج عن السياسة المالية التوسعية آثار مزاحمة في حالة ما إذا ارتفعت معدلات الفائدة إلى الأعلى، حيث سيؤدي ذلك إلى انخفاض في الاستثمار الخاص ومن ثم انخفاض التأثير الكلي في الناتج الإجمالي، وعلى النقيض من ذلك، في حالة انتهاج سياسة مالية انكماشية قد تنتج بعض آثار الجذب أو التكامل، إذ أن التخفيض من الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى انخفاض في معدلات الفائدة (زيادة في الكتلة النقدية) مما سيرفع من حجم الاستثمار الخاص بشكل يعمل على التقليل من الآثار الانكماشية للسياسة المالية التقشفية.

كما تؤدي السياسات المالية التوسعية إلى ارتفاع عام في الأسعار مما سيخفض من عرض النقود، وهذا ما سينجم عنه ارتفاع في معدلات الفائدة التي ستؤدي بدورها إلى مزاحمة الآثار الإيجابية على الناتج الإجمالي، والعكس صحيح في حالة السياسة المالية الانكماشية، إذ أن التخفيض من عجز الموازنة سيؤدي إلى التخفيض من الأسعار ومن معدلات الفائدة، و بالتالي تحسن ظروف الاستثمار.

تستند **الآثار اللاكينزية** على فرضيات: التوقعات العقلانية، المكافئ الريكاردي ، إذا تبنى الأفراد **توقعات عقلانية**، سيقودهم انتهاج سياسة نقدية توسعية مستمرة إلى توقع ارتفاع مستمر في معدلات الفائدة التي ستعيق الاستثمار، مما قد يؤدي إلى مضاعفات سلبية، نفس الشيء في حالة وجود مصداقية و تماسك في القرارات المالية، أين سيتوقع

الأفراد تخفيضا ثابتا في معدلات الفائدة التي بدورها ستشجع الاستثمار مما قد يخفض من الأثر الانكماشي السلبي على الناتج الإجمالي بشكل ملحوظ إلى درجة تحّوله إلى أثر إيجابي.

علاوة على ذلك، ففي حالة انخفاض الإنفاق الحكومي سيتوقع الأفراد انخفاض الاقتطاعات الضريبية المستقبلية، مما يعني الزيادة في دخل عمرهم (ثروتهم)، وهذا ما يدفعهم إلى الزيادة في استهلاكهم الحالي، غير أنه في بعض الحالات قد تؤدي التوقعات إلى الآثار اللاإنكماشية للرفع من الضريبة في حالة ما إذا اعتبر المستهلكون أن الزيادة في الضريبة تدل على تغيير في النظام في كل واحدة من الأحداث، إذ أنهم لن يتوقعوا ثروة مستقبلية كثيرة من شأنها تخفيض زيادات الضرائب، و لذلك سيحافظون عل مستوى استهلاك عيش بدون تغيير.

بشكل وثيق، ترتبط **فرضية المكافئ الريكاردي** بمفهوم التوقعات العقلانية، ففي حالة التخفيض من الضرائب ومعرفة الأفراد أن الحكومة لها قيد مالي وملتزمة بقواعد واتفاقيات معينة، سيجعلهم يتوقعون زيادات مستقبلية في الضرائب التي ستعمل على تخفيض ثروتهم، لذلك، سيعيدون النظر في استهلاك عمرهم، يرفعون ادخارهم لتمويل الاستهلاك المستقبلي، مع تخفيض استهلاكهم الحالي، وعلى النقيض من ذلك، إذا انخفض الإنفاق الحكومي فسيتوقع الأفراد انخفاضا في الضرائب المستقبلية مما سيدفعهم إلى الزيادة في استهلاكهم الحالي.

بالإضافة لتأثيرات السياسة النقدية والمالية من جانب الطلب السالفة الذكر، نجد لها بعض الآثار من جانب العرض، أي على سوق العمل، من هذا المنظور، تمارس أسعار الفائدة تأثيرا غير مباشر على الطلب على العمل، حيث يؤدي انخفاض معدلات الفائدة إلى زيادة الكتلة النقدية ومن ثم زيادة الاستثمار، مما يعود بالإيجاب على طلب اليد العاملة، كما تؤثر الضرائب فقط على عرض العمل، إذ أن الزيادة في الضرائب ستؤدي إلى انخفاض في الدخل الحقيقي مما سيؤدي إلى الزيادة في عرض العمل للحفاظ على نفس مستوى الاستهلاك، من جهة أخرى، يمكن للزيادة في الضريبة أن تؤدي إلى المطالبة بالزيادة في الأجور (في ظل نقابة عمالية) والتخفيض من الضرائب على الأجور مما سيحد من المنافسة وبالتالي نمو الناتج الإجمالي، أي أن هناك آثارا متباينة، أما بالنسبة للإنفاق الحكومي، فترتبط التأثيرات السلبية على الناتج بالتوظيف الحكومي، الأجور، والتحويلات الحكومية، إذ أن وجود مستوى عال للتوظيف الحكومي سيزيد من قوة الاتحادات العمالية، وعلى حد سواء ستزيد معونات البطالة من الأجور المحمية بشكل قد يؤدي إلى ارتفاع الأجور التوازنية مما سيحد أيضا من المنافسة وبالتالي الحد من نمو الناتج الإجمالي.

الفصل الثالث: صدمات السياسة النقدية والمالية والنماذج القياسية المفسرة لها.

تمهيد.

مس التطور جميع الميادين بما فيها الميدان الاقتصادي الذي يشمل دراسات الوصف والتحليل، مثل التحليل الرياضي والإحصائي وذلك بإنشاء قوانين وأساليب لدراسة العلاقات الموجودة بين الحوادث والظواهر المختلفة، من بين هذه النظريات نجد نظرية الاقتصاد القياسي، التي تستعمل فيها الأساليب الرياضية بغية قياس مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على بعضها البعض وذلك بالتقدير أو التوقع بهذه المتغيرات التي تهدف في الأخير إلى وضع القرار القائم على أساس علمي.

تتعرض السياسة الاقتصادية للعديد من الصدمات التي تفرض على متخذي القرار ضرورة الربط بين المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية عند صياغة السياسة الاقتصادية، بهدف تعظيم المنفعة العامة والحد من الآثار السلبية الناتجة عن تلك الصدمات، من هنا تنشأ أهمية وجود نماذج قياسية لدراسة أثر التغير المفاجئ للسياسات الاقتصادية على تلك المتغيرات.

يعرف الاقتصاد القياسي بأنه القياس في الاقتصاد أو بأنه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات القياسية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية الاقتصادية أو تفسير بعض الظواهر أو رسم بعض السياسات والتنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية، أو أنه فرع من فروع الاقتصاد يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الواقعية المبنية على أساس التماسك بين النظرية والمشاهدة متخذا في ذلك أساليب الاستقراء الملائمة.

يعتبر الهدف الأساسي لبحثنا هو دراسة قياسية لتأثير صدمات السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر ومعرفة العلاقة بين المغيرات النقدية والمالية والمتغيرات الاقتصادية الحقيقية، وللوصول إلى هذا الهدف تجب دراسة نظرية لصدمات السياسة النقدية والمالية والتعرف على كيفية قياس تأثيرها على النشاط الاقتصادي، وذلك بالتطرق لأهم النماذج القياسية المفسرة لها، لذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: صدمات السياسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: تحليل السلاسل الزمنية.

المبحث الثالث: نماذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

المبحث الأول: صدمات السياسة الاقتصادية.

إن غاية السياسات الاقتصادية هو التأثير في مسار الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في الوقت المناسب، وكذلك التأثير في توقعات الفاعلين الاقتصاديين للمستقبل، لكن السياسات الاقتصادية لا تعمل دائما في محيط ملائم بل تعمل في محيط معقد يتسم بعدم اليقين وعدم التأكد ونقص المعلومات وقصور الفهم لمسار المتغيرات الاقتصادية، مما يصعب التوقع الصحيح للصدمات الاقتصادية والتقلبات في النشاط الاقتصادي، ما يجعلها مفاجئة في الكثير من الحالات، لذلك فان عملية صنع القرار الاقتصادي ليست سهلة، بل مركبة تتطلب إدراكا واعيا للمحددات الأساسية لنجاح السياسة الاقتصادية، ومن هذه المحددات إدراك مستوى حجم تأثير السياسة وتوقعها المناسب ودرجة تأثيرها في تغير توقعات الأفراد للمستقبل.

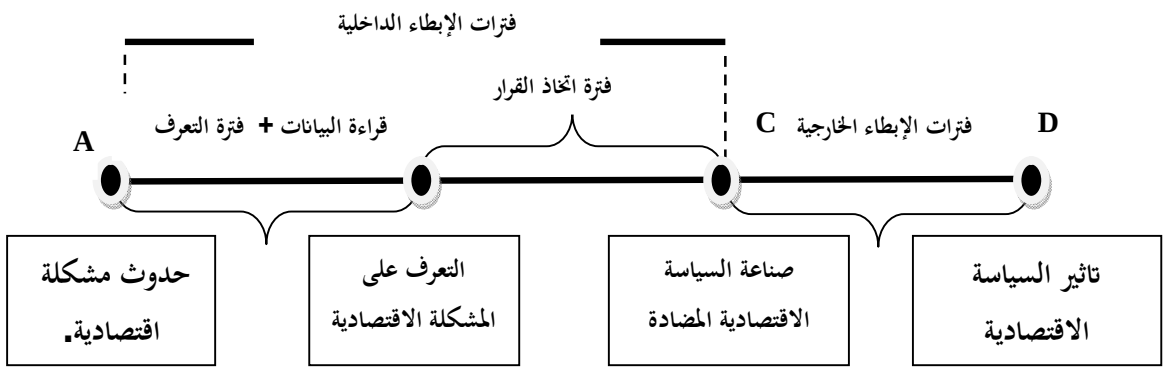
المطلب الأول: المشكلات التي تواجه السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية).

إن تصميم السياسات الاقتصادية يتضمن إدراك القيود المختلفة التي تكتنف عملية صنع القرار، وأيا كان الأمر، فان الاقتصاديين يدركون أن للسياسة الاقتصادية حدودا وقيودا ترد عليها، دون أن يعني ذلك التخلي عن صنع السياسة الاقتصادية أو تجنبها، لأنه لا يمكن لأي اقتصاد أن يمضي بدون سياسة اقتصادية من شانها التأثير في المسار الاقتصادي إلى الاتجاه المرغوب في حده الأقصى، أو تجنب بعض المخاطر العامة في حدها الأدنى.

أولا: مشكلة الفجوة الزمنية.

يدرك الاقتصاديون وجود فترات إبطاء مرتبطة بمرحلة تصميم السياسة الاقتصادية ومرحلة تنفيذها وعند تقييم أثارها ومستوى انجازها، فالقرار الاقتصادي لا يصنع حالا، وتنفيذه يتطلب فترة زمنية معينة، كما أن قياس أثره في تحقيق الأهداف يتطلب كذلك فترة زمنية أخرى[1]، يتفق الاقتصاديون أن هنالك ثلاث فجوات زمنية تتوزع على فترتي إبطاء رئيسيتين كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-3): فترات إبطاء السياسة الاقتصادية.



Source: V.K. Pailwar, **Economic Environment Of Business**, 3rd édition, Estern Economy , New Delhi, 2012, P175

[1] V.K. Pailwar, **Economic Environment Of Business**, 3rd Edition, Estern Economy , New Delhi, 2012, P175

1- فترة الإبطاء الداخلية: ترتبط هذه الفترة بالفترة اللازمة لاتخاذ إجراءات السياسة الاقتصادية، والتي تتضمن فجوتين هما فجوة التعرف (الإدراك) وفجوة القرار[1]:

تعرف فجوة الإدراك بأنها الفترة التي تقع بين وقت حدوث الصدمة الاقتصادية والوقت الذي يدرك عنده صناع السياسة أهمية اتخاذ قرار مواجهة الصدمة، فإذا كانت الصدمة متوقعة وقد تم تحديد السياسة الاقتصادية للحد منها فتعد هذه الفترة سلبية، مثل صدمة التقلبات الموسمية (الأعياد) حيث يتوقع أن الطلب على النقود يكون مرتفعا، وبالتالي فان البنك المركزي وبصورة مسبقة قد يقرر زيادة عرض النقود لمواجهة الصدمة المتوقعة، وإذا لم تكن الصدمة وسياسة مواجهتها محددة مسبقا فان فترة الإبطاء تكون ايجابية، حيث تكون فجوة الإدراك في كل من السياسة النقدية والمالية واحدة.

أما فجوة القرار فهي الفترة الواقعة بين إدراك الحاجة لاتخاذ القرار وتنفيذه وتختلف هذه الفترة باختلاف نوع السياسة الاقتصادية المنتهجة، ففي حالة استعمال السياسة النقدية تكون فترة اتخاذ القرار وفترة تنفيذه أسرع مقارنة بالسياسة المالية بسبب دور المؤسسات التشريعية التي يتعين على الحكومة الحصول على موافقتها[2].

2- فترة الإبطاء الخارجية: يمكن تحديد هذه الفترة بالفجوة الزمنية التي تفصل بين وقت تنفيذ القرار مع الوقت الذي يظهر فيه تأثير القرار، وتتسم فترة الإبطاء الخارجية بأن اثر السياسة الاقتصادية يظل ممتدا لفترة طويلة وقد يكون هناك تأثير سريع للسياسة الجديدة المنفذة، لكن أثارها الأخرى لا تظهر إلا بعد فترة متأخرة.

ثانيا: مشكلة التوقعات بالسياسات الاقتصادية.

يعتمد التوقع على النموذج الناتج عن عملية التقدير•، وبالتالي فإن التوقع يعني الحصول على المستويات المستقبلية للظاهرة المدروسة، وذلك يتم بإحلال قيم مفترضة محل المتغيرات التفسيرية في النموذج ، ثم حساب قيمة الظاهرة في الفترة المستقبلية، وعادة ما تعطى هذه القيمة المستقبلية في شكل قيمة وسطى ضمن مجال معين.

إن عملية التوقع تقوم على الفروض التالية :

- النموذج المعتمد يطابق الواقع إلى حد كبير.
- الظروف والشروط العامة المحيطة بالظاهرة المدروسة تبقى على حالها في الفترة المستقبلية.

---

[1] J.S. Morton, R.G.B.Goodman, **Advanced Placement Economics: Teacher Resource Manual,** 3rd édition, NCEE, vergenia, USA, 2000, P595.

[2] K.D. Hoover, **Applied Intermediat Macroeconomics**, cambredge universite press, Uk. P693.

• **التقدير:** هو عملية إدراك الواقع وصياغته في شكل نموذج رياضي (إحصائي) يوضح العلاقة السببية أو الإرتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

التنبؤ: يختلف التنبؤ عن التوقع بكون التنبؤ يهتم بالتغيرات الطارئة وبالظواهر الاقتصادية والاجتماعية المعقدة مثل اكتشاف مصدر جديد للطاقة، انهيار دولة معنية، وصول تيار سياسي معين إلى الحكم وغيرها؛ إن طبيعة موضوع التنبؤ تجعله يعتمد كذلك على التوقع وعلى النماذج الرياضية ولا يمتلك منهجا علميا دقيقا مثل ما هو الشأن في التوقع فعملية التنبؤ تعتمد على الخبرة الهائلة والمعرفة العلمية في مجال الظاهرة المدروسة مما يجعل موضوع التنبؤ أقرب إلى الفن من العلم.

ومن هنا كانت عملية التوقع هي إسقاط للماضي على المستقبل بواسطة مقولات الحاضر، لهذا فإن التوقع بطبيعته لا يهتم بمعرفة التطورات المفاجئة التي قد تحدث للظاهرة المدروسة في الفترة المستقبلية، كما أن التوقع لا يهتم سوى بتطور الظواهر القابلة للقياس والتكميم مثل حجم المبيعات، معدل النمو الاقتصادي، عدد السكان.....الخ.

يمكن تقسيم أساليب صياغة التوقعات في مجال التحليل الاقتصادي إلى قسمين رئيسيين: التوقعات غير الرشيدة والتوقعات الرشيدة.

❖ **التوقعات غير الرشيدة:** يمكن التمييز بين مجموعتين للتوقعات غير الرشيدة كالآتي[1]:

المجموعة الأولى: وتشمل الفرضيات التي تقوم على أساس أن التوقعات حول القيمة المستقبلية لمتغير ما تعتمد على القيم التاريخية له فقط، ومن هذه المجموعة فرضية التوقعات الساكنة، ولعل أشهر أنواع هذه المجموعة ما يسمى بالتوقعات المعدلة.

إن الشكل العام لفرضية التوقعات المعدلة يقوم على أساس أن توقعات الوحدات الاقتصادية في أية فترة زمنية تتم مراجعتها في ضوء الأخطاء (في التوقع) التي تمت في الماضي، ولكي نفهم فرضية التوقعات المعدلة دعنا ننظر إلى الصيغة التالية للتوقعات المعدلة:

$$x_t^e = x_{t-1}^e + \lambda_x(x_t - x_{t-1}^e). \quad 0 \leq \lambda \leq 1 .$$

حيث (x_t^e) و(x_t) تساوى القيم المتوقعة والفعلية للمتغير (x)، أما (λ) فتساوى معامل التوقعات والذي يمثل متوسط سرعة التعديل في التوقعات، وتمثل (λ) كسرا موجبا، حيث تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا كانت $(\lambda=1)$ فإن القيم المتوقعة تساوى القيم الفعلية، أما إذا كانت $(\lambda = 0)$ فان ذلك يعنى أن الوحدات الاقتصادية لا تقوم بمراجعة توقعاتها على الإطلاق، ووفقا للصياغة التالية فإن التوقعات حول المتغير (x) يتم تعديلها بصفة مستمرة حسب خطأ التوقع في الفترة الزمنية السابقة، ويمكن التعبير عن هذه الصيغة في الصورة المختصرة آلاتية:

$$x_t^e = \lambda_x \sum_{i=1}^{\infty}(1 - \lambda_x)^i \, x_{t-i}.$$

ومن الواضح أن المقدار $(1-\lambda_x)^i$ يميل إلى التناقص كلما زادت قيمة (i) وهو ما يعنى أن أخطاء التوقع تميل إلى الانخفاض مع مرور الوقت، فإذا ما حدث تغير لمرة واحدة في قيمة (x) فإن الوحدات الاقتصادية سوف تقوم بتعديل توقعاتها بصفة مستمرة بناء على خطأ التوقع في الفترة الزمنية السابقة حتى تتلاشى أخطاء التوقع مع مرور الوقت.

المجموعة الثانية: وتشمل التوقعات التي تعتمد على القيم التاريخية للمتغير بالإضافة إلى المشاهدات عن المتغيرات الأخرى، وهذه المجموعة الأخيرة تختلف عن التوقعات الرشيدة في أنها لا تستفيد من هيكل النظرية المناسبة عند

[1] محمد إبراهيم طه السقا، **التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة: 1990-1995**، منشورات كلية التجارة وإدارة الإعمال، جامعة حلوان، على الخط يوم [2015/02/15]، من موقع: www.cba.edu.kw/elsakka/RAT2.DOC.

اشتقاق التوقعات، ومن أمثلة هذه التوقعات ما يسمى بالتوقعات الانحدارية، حيث أنها لا تقصر سلسلة المعلومات على مشاهدات الماضي للمتغير، بل إنها تفترض أن الوحدات تتوقع عودة المتغير بصورة تدريجية إلى مستوى معين، وتتوافق فرضية التوقعات الانحدارية مع النماذج الديناميكية التي تتقارب فيها المتغيرات نحو توازنها في الأجل الطويل. وتأخذ الشكل العام الآتي:

$$x_{t+1}^{e} = x_t + \lambda_x\left(x_t^{l} - x_t\right). \quad 0 \leq \lambda \leq 1.$$

حيث (x_{t+1}^{e}) تساوى توقع المتغير (x) للفترة $(t+1)$ خلال الفترة (t)، و (λ_x) معامل التعديل، أما (x_t^{l}) فتمثل القيمة طويلة الأجل لـ(x).

❖ **التوقعات الرشيدة:** يسلم "Muth" بأن الوحدات الاقتصادية تقوم ببناء توقعاتها على أساس (كما لو أنها تعلم) النموذج الهيكلي الصحيح للاقتصاد، ووفقا لتعريف "Muth" فإن التوقعات الرشيدة للوحدات الاقتصادية (أو بصفة أكثر عمومية التوزيع الاحتمالي الشخصي للنتائج) تميل إلى أن تكون موزعة، لنفس السلسلة من المعلومات، مع توقع النظرية (أو التوزيعات الاحتمالية الموضوعية للنتائج)، أو بمعنى آخر فان الوسط الحسابي المرجح للتوقعات يساوى توقع النموذج الاقتصادي المناسب، ومن ثم فان القيم المتوقعة للمتغير الذي نقوم ببناء التوقع له والقيم الفعلية لهذا المتغير لها نفس قيمة الوسط الحسابي العام، وبما أن التوقعات الشخصية للوحدات الاقتصادية تساوي (في المتوسط) القيم الحقيقية للمتغير، فإن التوقعات الرشيدة للوحدات الاقتصادية في المتوسط تكون صحيحة، ومثل هذا الحكم الأخير هو الذي أعطى فرضية التوقعات الرشيدة متفوقا على المداخل الأخرى لصياغة التوقعات، حيث أن فرضية التوقعات الرشيدة لا تسلم بأن الوحدات الاقتصادية ترتكب أخطاء توقع نمطية[1].

في عام (1971) قام "Lucas" و"Prescott" بتقديم تعريف أكثر دقة لفرضية التوقعات الرشيدة يقوم على أساس أن التوقعات الشخصية للوحدات الاقتصادية هي نفس التوقعات الرياضية الشرطية للنماذج الاحتمالية الحقيقية للاقتصاد، ومن ثم فان القيم المتوقعة للمتغير والقيم الفعلية له لها نفس التوزيع الاحتمالي، وبمعنى آخر فان التوزيع الاحتمالي الشخصي للمتغير (وليس الوسط الحسابي له) يتساوى تماما مع التوزيع الاحتمالي الحقيقي للمتغير وذلك اعتمادا على كافة المعلومات المتوافرة.

تعتمد فعالية السياسة الاقتصادية على قدرة صانعي القرار على خلق التوقعات المواتية لتحقيق الأهداف الاقتصادية، فخلق التوقعات عملية مزدوجة بين صانعي القرار من جهة والأعوان الاقتصاديين من جهة أخرى، فمن الجانب الحكومي يتطلب الأمر تفاعلهم واستجابتهم لتوقعات الأفراد، ومن ثم تحديد كيفية تأثير الحكومة في مسار توقعات الأفراد؛ هناك إذن ردود أفعال متوقعة على السياسة الاقتصادية وتحديد طبيعتها واتجاهاتها يشكل قيدا على فعالية السياسة الاقتصادية، وتكمن أهمية هذا البعد في أن صانعي القرار السياس لا يعرفون بالدقة قيم

[1] أكثر تفصيلا انظر:

-J. Muth, **Rational Expectations and the Theory of Price Movements,** Econometrica, vol. 29, N^{0}.3, 1961, p315

ومعاملات مضاعفات السياسة الاقتصادية، كما أنهم لا يستطيعون بدقة تحديد ردود أفعال الوحدات الاقتصادية لهذه السياسات[1].

يستخدم الاقتصاديون وصناع القرار النماذج القياسية في تحديد اتجاه السياسات الاقتصادية المطلوب تنفيذها، لكن هؤلاء لا يعرفون بدقة النماذج الاقتصادية الأكثر تعبيرا عن الواقع ومجريات الأحداث الاقتصادية، لأنهم وبصورة نسبية لا يعرفون التوقعات وردود الأفعال على السياسة الاقتصادية، فلنفرض مثلا أن الحكومة تخطط لتخفيض الضرائب لفترة معينة بغية تحفيز الاقتصاد الكلي في فترة محدودة، هنا يعتمد حجم تخفيض الضرائب على معرفة ردود أفعال الفاعلين الاقتصاديين للتخفيض المؤقت في الضرائب.

احد ردود الأفعال المتوقعة هو لا تأثير طويل المدى على الدخل طالما أن تخفيض الضرائب مؤقت، وبالتالي لا تأثير على الإنفاق الاستهلاكي، وهذا يعني أن فعالية السياسة المالية هنا في هذه الفترة تعتمد تخفيضا اكبر في الضرائب طالما كان هذا التخفيض مؤقتا، ولكن ماذا لو كانت ردود الأفعال تخالف فعلا توقعات الحكومة، وأصبح المستهلكون يعتقدون بان تخفيض الضرائب ليس مؤقتا (على المدى الطويل)، في هذه الحالة سيكون الميل الحدي للإنفاق لدى الأفراد كبيرا، وبالتالي فإن تخفيض الضرائب ستكون له فعالية اكبر في تحفيز الطلب الكلي، لاحظ هنا أن خطأ الحكومة في التقدير الصحيح لردود أفعال الفاعلين الاقتصاديين يضعف من فعالية السياسة الاقتصادية ويجعلها مصدرا لعدم الاستقرار الاقتصادي بدلا من تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثالثا: مشكلة المسار العشوائي للصدمات الاقتصادية.

لا تأخذ الصدمات الاقتصادية سلوكا واحدا أو متشابها، بل متغيرا، فالصدمة قد تكون مؤقتة أو دائمة، وقد تكون ايجابية أو سلبية على الاقتصاد، وفي كل حالات سلوك الصدمة فإن هذا يعكس مدى التعقيد والصعوبات التي تواجه صناع السياسة الاقتصادية، لان ذلك يضيف مزيدا من عدم اليقين وعدم التأكد من البيئة المحيطة بالسياسة الاقتصادية، وما لم تكن السياسة متسقة مع الطبيعة الحالية أو الصدمة الاقتصادية، فإنها تفقد فعاليتها قي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتصبح بذاتها مصدرا لعدم الاستقرار.

لنفرض مثلا أن الاقتصاد الكلي يعمل في ظل التشغيل الكامل للموارد، وان هنالك صدمة في جانب الطلب الكلي من شانها أن تخفض توازن الدخل، ولا توجد مؤشرات تحذيرية مسبقة لحدوث الصدمة، وبالتالي لا توجد سياسات وقائية لمواجهة صدمة الطلب الكلي.

إن المشكلة التي تواجه صانعي القرار ألان هي تحديد الإستراتيجية الملائمة لمواجهة الصدمة، الأمر الذي يتوقف على طبيعة الصدمة وما إذا كانت مؤقتة أو دائمة؛ لنفرض أنها مؤقتة بسبب انخفاض الإنفاق الاستهلاكي لمرة

[1] أكثر تفصيلا انظر:

-R. Lucas, **Expectations and the Neutrality of Money,** Journal of Economic Theory, Vol. 4, N°.2, 1972, P.103.

واحدة، فمن المتوقع عودة الإنفاق الاستهلاكي إلى وضعه السابق بعد الصدمة بفترة قصيرة، في هذه الحالة، فان الخيار المناسب هو إستراتيجية "اللامبالاة" لكن نجاح هذه الإستراتيجية مرتبط بقناعة رجال الإعمال بأن الصدمة مؤقتة وليست دائمة، وإذا كان الأمر كذلك، فان المنتجين سيعالجون الصدمة من خلال سياسة الإنتاج وتغيير المخزون وليس من خلال تعديلات في الطاقة الإنتاجية، ليقتصر اثر الصدمة على الدخل في الفترة الحالية فقط دون أن يكون لها اثر يعتد به في المدى البعيد.

ولكن ماذا سيكون الحال، لو تمت إستراتيجية نشطة تدخليه، ففي هذه الحالية من المتوقع أن أثرها يأخذ وقتا طويلا، وليس هناك ما يضمن استعادة التوازن المرغوب فيه، بل فد تسبب هذه الإستراتيجية انحراف التوازن الاقتصادي إلى مسار آخر، بعيدا عن المستوى المرغوب فيه[1].

رابعا: مشكلة التناقض الحركي للسياسات الاقتصادية.

تتسم السياسات الاقتصادية عبر الزمن بالتناقض وعدم الاستقرار، حيث يعرف عدم الاتساق الزمني للسياسات الاقتصادية (التناقض الحركي للسياسات) بأنه ميل صانعي القرار للانحراف عن السياسة المعلن عنها في البرامج والتي التزموا بتطبيقها، وكان القطاع قد تفاعل معها وقت إعلانها.

إن التناقض الحركي للسياسات الاقتصادية يمثل مشكلة مرتبطة بمنهج السياسة الاقتصادية المتدخلة المرنة.

يعتمد تحليل هذه الظاهرة على فكرة التناوب في الأجل القصير بين التضخم والبطالة التي أفصح عنها منحنى فيليبس وعلى غياب هذه العلاقة في الأجل الطويل.

بناء على ذلك، يتسم الوضع الأمثل للاقتصاد في الأجل الطويل بالتوظيف الكامل للموارد وبمعدل قريب للصفر للتضخم (معدل منخفض)، إلا أن صانعي القرار قد يتخلوا عن مصداقيتهم بالتمسك بحالة التشغيل الكامل ومحاربة التضخم معا، ومن ثم يلجأون إلى خيار معدل اقل للبطالة في ظل معدل مرتفع نسبيا للتضخم، وبهذا القرار تبدو جلية فجوة المصداقية التي تعكس الفرق بين السياسة المعلنة والسياسة المنفذة فعليا، وهذه الفجوة يطلق عليها ظاهرة التناقض الحركي للسياسات الاقتصادية[2].

خامسا: مشكلة الخطأ في القرارات الاقتصادية.

يتحدد الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية في التأثير الواضح في الاقتصاد الكلي وأهدافه الاقتصادية والاجتماعية، فنجاح السياسة الاقتصادية وفاعليتها مرهون بالتوقع الدقيق لمسار الاقتصاد الكلي المستقبلي، وبصورة محددة، وإذا لم يكن صناع القرار الاقتصادي على قدرة معقولة من الكفاءة في التنبؤ بالتقلبات الاقتصادية، خلال ستة أشهر على الأقل قبل وقوعها، يصبح تصميم السياسات الاقتصادية أكثر تعقيدا وصعوبة.

---

[1] مُحَّد احمد الأفندي، **المرجع السابق**، ص531.

[2] اكثر تفصيلا انظر:

- F.Kydland, E. prescott, **contribution to dynamic macroeconimics: the time consistency of economic policy and the driving forces behind bussiness cycles**, Kungl Vetenskapsakademien, the royal swedish academy of science, online [25/03/2015], website: www.nobelprize.org/nobel.../advanced-economicsciences2004.pdf

إن عدم التنبؤ أو التنبؤ الضعيف بحدوث ركود أو انتعاش اقتصادي، يضعف فعالية السياسة الاقتصادية في تحفيز أو تحجيم الطلب الكلي، وعلى أي حال، فإن التنبؤ الاقتصادي بالوقائع والتطورات الاقتصادية مازال محدودا ولا يتسم بالكمال، لكن بإمكان صناع السياسة الاقتصادية الاستفادة من المؤشرات الاقتصادية القائدة في بناء توقعات اقرب للدقة، من شانها أن تحسن عملية صناعة القرار الاقتصادي والتقليل من الأخطاء.

ومن ابرز المؤشرات الاقتصادية القائدة مايلي:

- ❖ الأرقام القياسية لأسعار المستهلك؛
- ❖ معدل تقلبات سعر الصرف؛
- ❖ مؤشرات الأسواق المالية (الأسهم والسندات)؛
- ❖ عدد رخص البناء للمشاريع الاستثمارية الجديدة؛
- ❖ مؤشرات تدفق رأس المال الأجنبي
- ❖ أسعار الفائدة؛
- ❖ تطور عجز وفائض الميزانية العامة؛
- ❖ مؤشرات البطالة؛
- ❖ حجم طلبات العمل في القطاع الخاص والعام وحجم الاستيعاب من هذه الطلبات؛
- ❖ مؤشرات الضمان الاجتماعي؛
- ❖ معدلات نمو عرض النقود ومؤشرات الإفراط النقدي؛
- ❖ تطورات حركة الإيداعات في البنوك؛
- ❖ حجم الإقراض للقطاعات الاقتصادية الرئيسية خاصة الموجه لقطاعات الزراعة والصناعة والتجارة؛
- ❖ حجم الاحتياطات من النقد الأجنبي؛
- ❖ تغطية الاحتياطات لأشهر الواردات؛

وهناك طريقة أخرى لبناء التوقعات عن المسار الاقتصادي وهو استخدام النماذج القياسية، وبالرغم من التقدم المستمر في أساليب القياس الاقتصادي، إلا أن صعوبة المشكلات التي تكتنف هذه النماذج ما زالت قائمة، فهناك صعوبة في التنبؤ بحدوث الصدمات الخارجية مثل ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء أو النفط أو تدهور قيمة الدولار، كما أن هناك مشكلات تتعلق بالنموذج القياسي الصحيح للاقتصاد فلا يوجد إجماع بين الاقتصاديين فيما يتعلق بالنموذج الملائم لكل الحالات الاقتصادية، حيث تكمن المشكلة في اختلاف النماذج وبالتالي اختلاف معلمات النموذج، مما يسبب اختلاف التوقعات عن اثر السياسة الاقتصادية المتبعة، وقد يتطلب الأمر التوفيق بين سلسلة كبيرة من النماذج[1].

[1] مُحَّد احمد الأفندي، **المرجع السابق**، ص535.

سادسا: مشكلة التوفيق بين مناهج السياسة الاقتصادية.

هناك جدل كبير بين الاقتصاديين حول طبيعة ونجاعة السياسة الاقتصادية التدخلية في مواجهة التقلبات والصدمات الاقتصادية، ويتركز هذا الجدل في قضيتين أساسيتين هما:

- هل يتعين حالا على صانعي القرار استخدام السياسة النشطة (التدخلية) وفقا لإستراتيجية الردع السريع (Fine_Tuning)[1] أم عليهم مواجهة الصدمات الكبيرة فقط.
- وإذا كان مرغوبا استخدام السياسة التدخلية النشطة فهل يتم وفقا لمنهج القواعد الجامد (Rule Policy) أم وفقا لمنهج المرونة التقديرية (Case-bye-case Discretion Policy)[2].

لا ريب أن هناك تباينا كبيرا بين المدارس الاقتصادية فيما يتعلق بتلكما القضيتين، فالمدرسة النقدية والمدرسة الكلاسيكية الحديثة وآخرون يفضلون منهج القواعد الجامدة ومن أشهر أمثلة منهج القواعد هو تطبيق قاعدة بسيطة لتنظيم عرض النقود التي من شانها تحقيق الاستقرار، وهذه القاعدة لا تخرج عن تحديد نسبة ثابتة لنمو عرض النقود بصرف النظر عن مستوى هذه النسبة، ووفقا لهذه القاعدة ليس من الضروري أن يستجيب البنك المركزي للحالة المتغيرة التي تسود الاقتصاد الكلي، إلا إذا كانت الصدمة كبيرة وقوية.

من جانب أخر ووفقا لمنهج المرونة، فان السياسة النقدية فعالة أكثر في مواجهة الصدمات الصغيرة مقارنة بالسياسة المالية، والسبب أن فترة الإبطاء الداخلية للسياسة النقدية هي اقصر مقارنة بفترة إبطاء السياسة المالية.

وقد أبرز هذا الجدل مخاطر اكبر مرتبطة بالمنهجين في السياسات، وخاصة في ظل حالات عدم التأكد واليقين ودورة الإعمال السياسية، ومع ذلك فان هناك حالات في تصميم السياسات الاقتصادية تعتمد على شكل من إشكال التوفيق بين المنهجين، حيث يمكن النظر إلى منهج القواعد بأنه يأخذ شكلين عند التطبيق:

الشكل الأول: هو قاعدة اللامبالاة مثل قاعدة النمو الثابتة لعرض النقود بغض النظر عن الحالة الاقتصادية.

الشكل الثاني: وهو قاعدة السياسة النشطة التي تربط بين اللامبالاة السابقة وحالة الاقتصاد الحقيقي الذي يتطلب سياسة مرنة لتصحيحها.

المطلب الثاني: الصدمات الاقتصادية وتأثيرها على النشاط الاقتصادي.

تنتج الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي في دولة ما من العديد من الصدمات الاقتصادية التي يمكن تقسيمها إلى نوعين: النوع الأول هو صدمات الطلب وتتمثل بالتغيرات في السياسة الاقتصادية مثل صدمات السياسة المالية (صدمات الإنفاق الحكومي، ومعدلات الضرائب)، والسياسة النقدية (عرض النقود،

[1] أكثر تفصيلا انظر:

-A.S. Blinder, R. Reis **Understanding The Greenspan Standard,** CEPS Conférence, Working Paper N°. 114, Paris, 2005, P27

[2] أكثر تفصيلا انظر:

- H. Seibert, **The Word's New Financial Landscape: Challenges For Economic Policy**, Spriger Edition, Germany, 2001, P 72.

وسعر الفائدة وأسعار الصرف)، وذلك بالإضافة إلى التغيرات في الإنفاق الخاص، الاستثماري أو الاستهلاكي. والنوع الثاني يتمثل في صدمات العرض أو الإنتاجية التي تؤثر مباشرة في جانب الإنتاج، وتمثل أهم صدمات الجانب العرض الحقيقي، مثل التقدم التكنولوجي متمثلا بالابتكارات والاختراعات، بالإضافة إلى التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والحروب والثورات والنزاعات الإقليمية، واكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام أو تغير مصادر التوريد، ويعد ارتفاع الأسعار العالمية للمدخلات المستوردة من السلع الوسيطة والمواد الخام، مثل البترول (صدمات البترول)، من أهم الصدمات التي تحدث في جانب العرض، وأكثرها شيوعا وانتشارا، وخاصة أن الصدمات التكنولوجية يصعب أن تفسر الأزمات في الأجل القصير، نظرا لكونها تتم تدريجيا وببطء، وتأخذ فترات زمنية طويلة نسبيا[1].

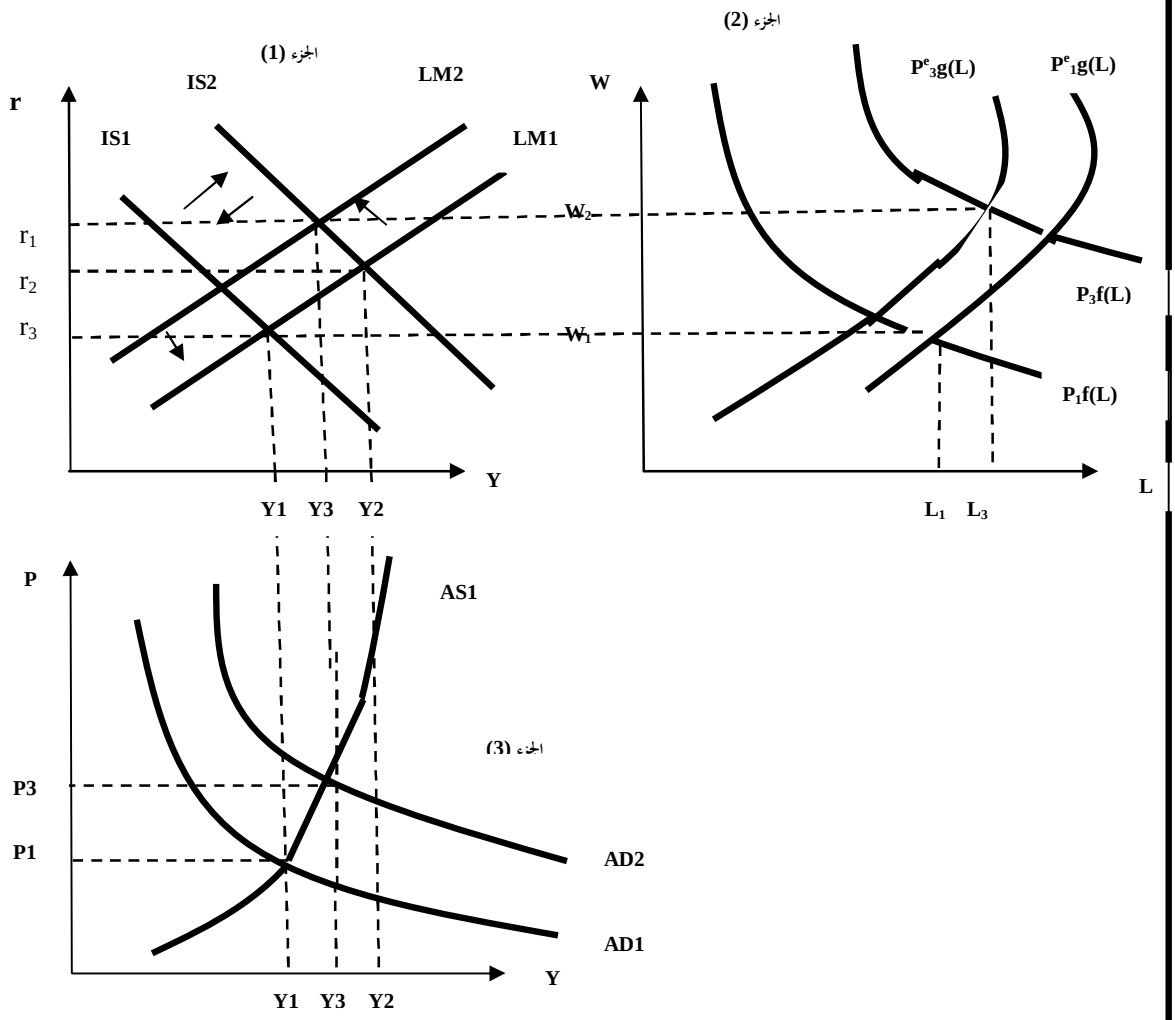
أولا: اثر صدمات الطلب الكلي في الأجل القصير.

في المدى القصير يكون منحنى العرض الكلي (AS) موجب الميل ودالة توقعات السعر هي $(\rho = {}^{dp}/_{dp})$ اصغر من واحد، لنفرض أن حالة من التوقعات المتفائلة لدى أرباب العائلات والأفراد قد حفزتهم لزيادة حجم الاستهلاك[2] بسبب توقعات سياسة اقتصادية توسعية، (صدمة في الطلب الاستهلاكي أو في الإنفاق الحكومي أو الاستثماري ↔ صدمة في الطلب الكلي).

[1] جيهان محمد السيد، إيناس فهمي حسين، **اثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 71، مصر، 2015، ص 45.

[2] E. D'soza**, Macroeconomcs** , Pearson Education, London, 2008, P409

الشكل رقم (2-3): **اثر صدمات الطلب الكلي في الأجل القصير.**



Source: E. D'soza**, Macroeconomcs** , Pearson Education, London, 2008, P409

تؤدي صدمة الطلب الناجمة عن الزيادة التلقائية في الاستهلاك العائلي إلى انتقال منحنى (IS_1) إلى (IS_2) في الجزء الأول من الشكل السابق مسببة زيادة الدخل التوازني في جانب الطلب الكلي إلى (Y_2)، بيد أن الدخل التوازني في جانب العرض الكلي يظل قابعا عند (Y_1) في الجزء الثالث عند مستوى التوظيف (L_1) ومستوى السعر (P_1) في الجزء الثاني؛ كذلك، فان انتقال منحنى (IS_1) يؤدي إلى انتقال الطلب الكلي إلى (AD_2) في الجزء الثالث من الشكل، وإذا ظل السعر قابعا عند (P_1) ، فان الدخل التوازني في جانب الطلب الكلي هو (Y_2) ليتسق مع ما يحدث في الجزء الأول[1].

بسبب انخفاض الرصيد النقدي الحقيقي (M/P) ينتقل منحنى (LM_1) يسارا إلى (LM_2) مسببا انخفاض الدخل التوازني في جانب الطلب الكلي إلى (Y_3) في الأجزاء (1) و (3).

[1] أكثر تفصيلا انظر:

-R.C. Free, **21st Century Economics : A Reference Handbook**,volume 1, Edition SAGE, London, UK, 2010, P-P 337-342.

أما في سوق العمل فيؤدي ارتفاع الأسعار إلى (P_3) إلى انتقال منحنى الطلب الكلي على العمل إلى ($p3f(L)$) حيث يزيد الطلب على العمل، ويدرك العمال ارتفاع السعر، فيرفعون من توقعاتهم للأسعار (P_3)، ويطالبون بزيادة أجورهم الاسمية، ولكن بما أن ($\rho^1 < 1$) فان منحنى عرض العمل ينتقل يسارا إلى ($p^e_3g(L)$) وبمسافة اقل من انتقال منحنى الطلب على العمل، مسببا زيادة التوظيف (L_3)، يلاحظ أن ارتفاع السعر قد أدى إلى تقليص فائض الطلب على السلع وزيادة الدخل التوازني على نفس منحنى العرض الكلي في الجزء (3) إلى (Y_3) وهو اكبر من (Y_1).

مما سبق يمكن استنتاج أن حدوث صدمة موجبة في الطلب الكلي يؤدي إلى زيادة في المتغيرات الحقيقية (Y) و(L) وانخفاض في الأجور الحقيقية (W/P)، والى زيادة في المتغيرات النقدية (P) و(r).

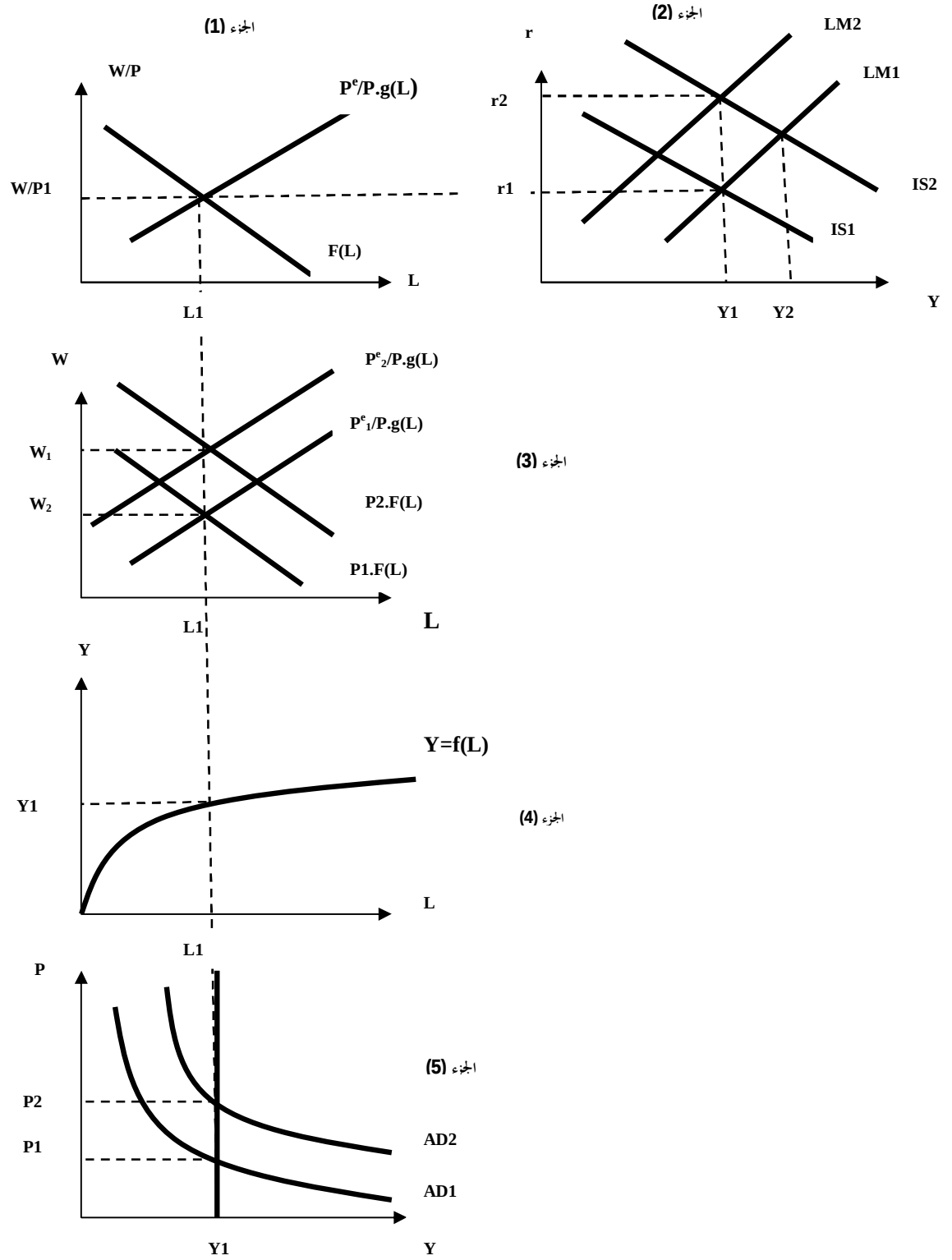
وتحدث نفس الآثار والنتائج عند تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية مثل زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب أو زيادة الكتلة النقدية ومعدلات الفائدة.

ثانيا: اثر صدمات الطلب الكلي في الأجل الطويل.

في الأجل الطويل يكون ($\rho^1 = 1$) حيث يفترض أن العمال وأرباب العمل يتمتعون ببصيرة تامة وتكون توقعاتهم للسعر بشكل تام وصحيح، حيث يغدو العرض الكلي عموديا (الحالة الكلاسيكية)، حيث يظل مستوى التوظيف (L) ثابتا دون تغير، ومن ثم يظل الدخل ثابتا عند مستواه الكامن[1].

[1] F. Mishkin, Et D'autre, **Monnais, Banques Et Marcher Financiers**, 9ieme Edition, Pearson Education, France, 2010, P795.

الشكل رقم (3-3): اثر صدمات الطلب الكلي في الأجل الطويل.



المصدر: مُحَمَّد احمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية: سياسة وممارسة**، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، اليمن، ص 537.

نفرض انه حدثت صدمة في الطلب متمثلة في زيادة الاستثمار، ينتقل منحنى (IS) يمينا، فيرفع سعر الفائدة إلى (r_2) ويزيد الدخل التوازني في جانب الطلب الكلي إلى (Y_2) لحظيا في الجزء (2)، وفي الجزء (5) ينتقل منحنى الطلب الكلي يمينا إلى (AD_2) فيرفع السعر إلى (P_2) .

مع الارتفاع المستمر للسعر، فإن (M/P) يستمر في الانخفاض وينتقل منحنى (LM_1) إلى (LM_2) بمسافة كافية لاستعادة توازن الدخل عند مستواه السابق في ظل سعر مرتفع لمعدل الفائدة أدى إلى تقليص الاستثمار الخاص إلى مستواه السابق.

أما في جانب العرض الكلي، فان قدرة العمال على تكييف توقعاتهم للسعر بالكامل يجعلهم يطلبون زيادة الأجر النقدي بنسبة متساوية تماما للزيادة في السعر، وهنا ينتقل منحنى طلب العمل يمينا وينتقل منحنى عرض العمل يسارا وبمسافة واحدة لتضمن بقاء مستوى التوظيف ثابتا عند (L_1) في الجزء (3)، ويظل مستوى الأجر الحقيقي ثابتا عند (W/P_1) في الجزء (1).

بما أن مستوى التوظيف ثابت، فان الناتج يظل ثابتا في دالة الإنتاج على المدى الطويل كما هو موضح في الجزء (4)، ويبين الجزء (5) أن المستوى العام للأسعار سيرتفع حتى يتم تقليص فائض الطلب الكلي وعودة الطلب الكلي مستواه السابق وتتم استعادة مستوى توازن الدخل السابق في ظل منحنى العرض الكلي الراسي، وعندئذ يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي الثابت عند (Y_1)[1].

ثالثا: اثر صدمات العرض الكلي في الأجل القصير.

بسبب حدوث صدمة سلبية في العرض الكلي (نقص مفاجئ في العرض الكلي) تنتقل دالة الإنتاج إلى ($Y_2(L)$)، مما يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على العمل يسارا إلى ($P_1f^1(L)$)، مسببا فائضا في الطلب الكلي الذي بسببه يرتفع المستوى العام للأسعار (P_1) إلى (P_3)، وهذا بدوره يحدث اثأرا مختلفة على كل من مكونات الطلب الكلي والعرض الكلي.

في جانب العرض الكلي، في سوق العمل، ينتقل منحنى الطلب الكلي على العمل يمينا من ($P_1f^1(L)$) إلى ($P_3f^1(L)$)، وبما أن ($\rho^1 < 1$)، فان العمال يطلبون زيادة الأجر النقدي (الاسمي)، ولكن ($\Delta W < \Delta P$) وبالتالي ينتقل منحنى عرض العمل يسارا إلى ($P_3f^1(L)$) وبمسافة اقل، وعندئذ يزيد مستوى التوظيف إلى (L_3) وحجم الإنتاج ومن ثم العرض الكلي إلى (Y_3).

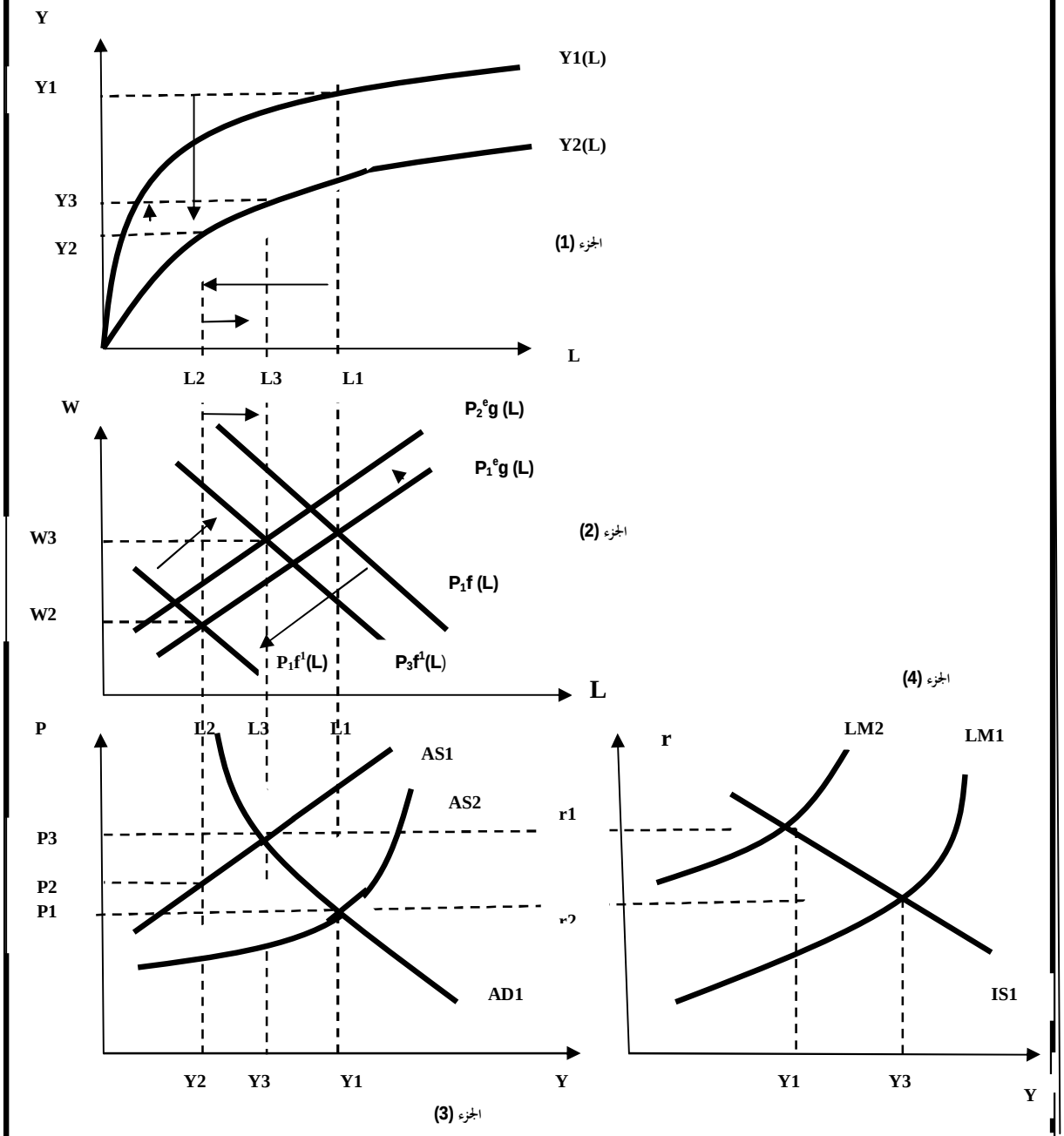
أما في جانب الطلب الكلي، فيؤدي ارتفاع السعر إلى (P_3) إلى انخفاض (M/P) ومن ثم انتقال منحنى (LM) إلى اليسار، فيرتفع سعر الفائدة إلى (r_3) وينخفض الدخل التوازني في جانب الطلب الكلي من (Y_1) إلى (Y_3)

[1] أكثر تفصيلا انظر:

-R.G. Lipsey, C.Harbury, **First Principles Of Economics**, Second Edition, OXFORD University Press, Oxford New York, USA, P-P 390-405.

وهذا بسبب انخفاض الاستثمار الناجم عن ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض الاستهلاك بسبب انخفاض الدخل إلى (Y_3).[1]

الشكل رقم (4-3): اثر صدمات العرض الكلي في الأجل القصير.



المصدر: مُحَّد احمد الأفندي، **المرجع السابق**، ص543.

[1] أكثر تفصيلا انظر:

-W.A.Mceachern, **Econ Macro : Principles Of Macroeconolics**, 4th Edition, Cengage Learning , USA, 2010, P 379.

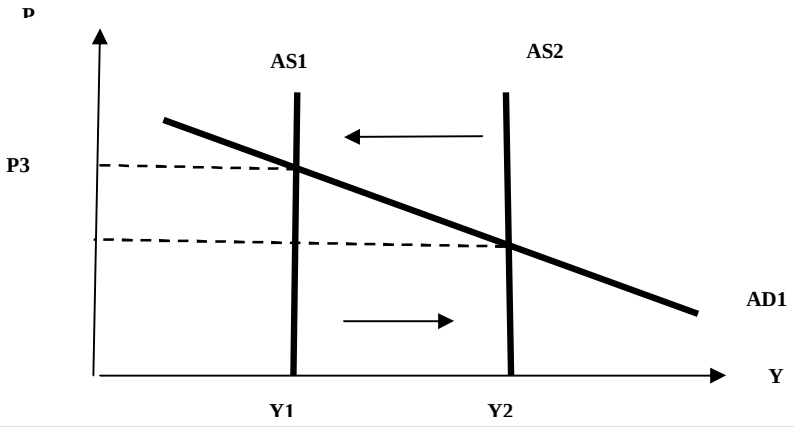
توجد نقطة جوهرية في هذا التحليل وهي أن زيادة مستوى التوظيف من (L_2) إلى (L_3) يكون صحيحا عند افتراض أن اثر الإحلال بين عناصر الإنتاج يفوق اثر الدخل.

يتضمن الإحلال سهولة إحلال عنصر العمل محل عنصر الطاقة بسبب الارتفاع النسبي لسعر الطاقة بالنسبة للعمل، أما اثر الدخل فهو انخفاض أن العرض الكلي (الناتج) بسبب صدمة العرض الكلي يؤدي إلى انخفاض الطلب على كل عناصر الإنتاج ومنها العمل، وبافتراض أن اثر الإحلال اكبر من اثر الدخل فان ذلك يؤدي إلى زيادة التوظيف من (L_2) إلى (L_3).

رابعا: اثر صدمات العرض الكلي في الأجل الطويل.

في الأجل الطويل تكون ($\rho^1 = 1$) (الحالة الكلاسيكية) حيث ينتقل منحنى العرض الكلي الرأسي (AS_2) ويحدث فائض الطلب كما رأينا عند التحليل في الأجل القصير، لكن ارتفاع السعر إلى (P_3) في ظل الاستشراف الكامل للعمال لتغير السعر، فان منحنى الطلب الكلي على العمل يتراجع إلى موضعه الأصلي من ($P_3f^1(L)$) إلى ($P_1f^1(L)$)، وعندئذ تتم العودة إلى مستوى التوظيف السابق (L_1) وحجم الإنتاج السابق (Y1)، ومنه يستعيد منحنى العرض الكلي الرأسي وضعه السابق عند (AS1)[1].

الشكل رقم (5-3): اثر صدمات العرض الكلي في الأجل الطويل.



Source: Alexis Garati, **Implication Des Chocs Et Communs Et Spécifique Pour Le Fédéralisme Budgétaire Européen**, Revue D'économie International, N^0 93, P 96.

المطلب الثالث: صدمات السياسة النقدية والمالية، أسبابها، وأنواعها.

يعد انحسار وتقليص الصدمات النقدية والمالية مؤشراً على جودة السياسة النقدية والسياسة المالية في بلد ما ووضوح في الرؤى المستقبلية ونضوج للتصور المنطقي لدى صناع القرار ومعرفة حالة الاقتصاد في ذلك البلد،

[1]Alexis Garati, **Implication Des Chocs Et Communs Et Spécifique Pour Le Fédéralisme Budgétaire Européen**, Revue D'économie International, N 93, P 96.

ويستطيع متخذو القرار التدخل من خلال التحكم بالعديد من المتغيرات النقدية والمالية لتحقيق التوازن الاقتصادي، إلا أن الإخفاق في التحكم يتسبب في حدوث الصدمات النقدية والمالية التي تعد مؤشر خلل في الإدارة النقدية والمالية لما لهذه الصدمات من آثار على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي عامة والنشاط الاقتصادي خاصة، وقد تعمد السلطات النقدية والمالية أحيانا إلى إحداث تلك الصدمات عندما تروم تحقيق هدف معين كمعالجة التضخم أو البطالة.

أولا: مفهوم صدمات السياسة النقدية والمالية.

1- مفهوم صدمات السياسة النقدية: تعّرف صدمات السياسةالنقديّة بأنها التغير المقصود أو غير المقصود في أحد المتغيرات النقدية (عرض النقد، الطلب على النقود، سعر الفائدة، سعر الصرف، الائتمان،... الخ)، مما تنجم عنه آثار مباشرة وغير مباشرة على الكتلة النقدية ومنه على المتغيرات الاقتصادية الكلية[1].

فالتغيرات غير المقصودة هي تغيرات غير متوقعة في أحد المتغيرات النقدية كالتذبذبات في عرض النقد والناجمة عن سياسة الإدارة النقدية أو اختلال الطلب على النقود الحاصل نتيجة لتغير سلوك الأفراد الذين يتعاملون في الأسواق والذين يسعون لإحداث تغيرات في ما يملكون من أرصدة نقدية، وكذلك تقلبات أسعار الصرف الناجمة عن تقلبات الطلب والعرض المحلي والأجنبي على رؤوس الأموال والبضائع .فضلا عن التغييرات التي تحدث في المتغيراتالنقديّة الأخرى، وتختلف ردود أفعال الجمهور بعد حدوث الصدماتالنقديّة، إذ يسعى بعض منهم إلى تعديل أرصدتهمالنقديّة من خلال أسواق السلع والخدمات، بينما يقوم الآخرون بتعديلها عن طريق أسواق الأسهم والسندات، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال الاختلال إلى أسواق أخرى.

أما الصدماتالنقديّة المقصودة والتي تفترض تغيرات غير متوقعة على متوسط الأرصدةالنقديّة فهي تحدث مثلاً عند قيام البنك المركزي بشراء قدر كبير وبشكل مفاجئ من السندات الحكومية مما يؤدي إلى رفع أسعارها ومسارعة الحائزين عليها لبيعها والاستفادة من ارتفاع أسعارها فاستبدال السندات بالأرصدةالنقديّة ينجم عنه ارتفاع الأرصدةالنقديّة الإضافية التي يمتلكونها وانخفاض أسعار السندات، فضلاً عن ذلك سترتفع الاحتياطات الإضافية الجديدة للمصارف فتقوم هذه الاخيرة باستخدام تلك الاحتياطيات الإضافية في شراء السندات من السوق المفتوحة وتقديم وإيفاء القروض للمقترضين بشروط ميسرة والتي يستخدمها المقترضون في شراء السلع والخدمات.

2- مفهوم صدمات السياسة المالية: يعتقد الكثير من الاقتصاديين أن جزءاً مهّما وكبيراً من التغّيرات في الإجراءات الحكومية تعكس استجابات صانعي السياسة المالية بالنسبة للتغّير في وضعية الاقتصاد، إلا أنّ الواقع يشير إلى أنّه ليس كل التغّيرات في سياسة الدولة يمكن عدّها ردّاً على حالة الاقتصاد، فجزء من التغّيرات غير

[1] عبد الحين جليل الغالبي، ليلى بديوي مطوق، **العلاقة التبادلية بين صدمات السياسة النقدية وأسعار الصرف في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 9، العدد 29، العراق 2013، ص206.

المحسوبة (غير المقصودة) في السياسة المالية لا يعد ردّة فعل على حالة الاقتصاد والتي يشار إليها بالصدمات العشوائية للسياسة المالية.

أجمعت معظم الأدبيات الاقتصادية على أن الصدمات التجميعية للسياسة المالية تمتد على فضاء ثنائي الأبعاد يشمل نوعين من الصدمات الأساسية، ويتعلق الأمر بالتقلبات التي تحدث في الإيرادات الحكومية وتقلبات الإنفاق الحكومي باعتبارهما المكونتين الرئيسيتين للمتغيرات المالية، ويُستَمد هذا الإجماع من كون أن معظم السياسات المالية (خاصة منها توسعات الميزانية المتوازنة) تكون موصوفة بتوليفات خطية لهذين النوعين من الصدمات الأساسية[1].

كما تعرف أنها التغير المقصود أو غير المقصود في أحد المتغيرات المالية (احد مكونات الإنفاق العام أو احد مكونات الإرادات العامة) ما ينجم عنه من آثار مباشرة وغير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ثانيا: أسباب الصدمات السياسة النقدية والمالية.

تنشأ الصدماتالنقديّة والمالية نتيجة للعديد من العوامل العشوائية والتي تؤثر على قرارات السياسةالنقديّة والمالية، فاختلاف الرؤى الاقتصادية لصناع القرار حول حالة الاقتصاد واختلافهم في الشخصيات والمزاجيات ووجهات النظر وكذلك الأفكار التي يجلبها المشاركون في الاجتماعات الخاصة وطروحاتهم وطريقة جدلهم لرسم سياستهم، تعد مصدرا رئيساً لحدوث تلك الصدمات، فضلاً عن العوامل السياسية والعوامل الفنية مثل أخطاء القياس في البيانات المتوفرة بالنسبة لصانعي السياسة عندما يقومون باتخاذ القرار حول إجراءات سياسة ما، ولتعدد تلك المصادر فمن الصعوبة تثبيتها والسيطرة عليها لذلك سندرج بعض هذه المصادر في مايلي[2]:

- **آليات تنفيذ السياسة النقدية والمالية:** تعتمد البنوك المركزية والحكومات في تنفيذ سياستهاالنقديّة والمالية على آليات عديدة لعل من أبرزها الاعتماد على نوع من أنواع القياس الكّمي كأن يقوموا بوضع سعر فائدة لا يتسم بالدقّة لعدم تضمنه التغيرات المتوقعة في الناتج والتضخم والتي تعد مصدراً من مصادر عدم الثبات والتقلب، خصوصاً في فترات استهداف المدخرات غير المقترضة.
- **السياسة النقدية والمالية والأمور السياسية** :غالبا ما تطبق الحكومة سياسة توسعية بشكل غير اعتيادي تماشياً مع رغبة السياسيين في الحصول على أصوات الناخبين في الاقتراع الخاص بالحكم، وذلك بزيادة كبيرة في الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب، أو رفع معدلات الفائدة انطلاقاً من وظيفة البنك المركزي كونه بنك الحكومة ومستشارها النقدي.

[1] شيبي عبد الرحيم، بن بوزيان محمّد، شكوري سيدي محمّد، **الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية**، مجلة منتدى البحوث الاقتصادية، ورقة بحث رقم 536، مصر، 2010، ص12.

[2] عبد الحي جليل الغالبي، ليلى بديوي مطوق، **المرجع السابق**، ص208.

- **أذواق وأهداف السلطات النقدية والمالية:** عندما يكون صناع القرار غير حساسين تجاه مشكلة اقتصادية ما، فمن المرجح أن يضعوا مؤشرات أكبر أو اصغر مما هو معتاد أو ضروري، وعندما يكون مستوى هذه المشكلة مرتفعاً فإنّ صناع القرار يضعون مؤشرات منخفضة أو مرتفعة بدرجة كبيرة، إذ يكونون مستعدين لتحمل الخسائر في سبيل الحد من هذا المشكل.
- **معتقدات صناع السياسة حول الاقتصاد والية عمله :**تعد مصدراً آخراً من مصادر الصدمات، فعلى سبيل المثال عندما يكون الاعتقاد السائد لدى السلطات بعدم استجابة متغير ما مثل (التضخم، البطالة،...الخ) بشكل كبير إلى الحالات الاقتصادية (الانتعاش أو الركود)، فتقوم السلطات بتغيير الأدوات التي بحوزتها أكثر مما هو مطلوب، مما يشكل صدمة غير متوقعة في تلك الأدوات.
- **أخطاء قياسية:** إلا أن المصدر المحتمل أو الأكثر أهمية للصدماتالنقديّة والمالية يتضح عندما يبني صناع السياسةالنقديّة والمالية سياستهم وفق البيانات الأولية والتي تعاني من أخطاء القياس وتفتقر للدقة، إذ تكون الأخطاء فيها كبيرة ومهمة، فضلاً عن أن التفسير لمدة الخطأ يمكن أن تؤثر على عملية أو إمكانية الافتراضات البديلة المستخدمة لتحديد الصدماتالنقديّة والمالية.
- **أسباب أخرى:** قد تحدث الصدمة في السياستين (النقدية والمالية) لاعتبارات إستراتيجية لتجنب الكلف الاجتماعية لإحباط توقعات القطاع الخاص وخصوصاً لتوقعات العاملين فيه حول أي سياسة منتهجة، في أنْ تكون ذات انجاز ذاتي وتقود إلى التباينات الخارجية المنشاة.

ثالثا: أنواع صدمات السياسة النقدية والمالية.

1- تقسيم الصدمات السياسةالنقديّة والمالية حسب طبيعتها.

تقسم الصدمات النقديّة والمالية حسب طبيعتها إلى قسمين هما[1]:

1.1. الصدمات التوسعية: إذ تعّرف بأنّها الارتفاع في نسبة الأرصدةالنقديّة الإضافية لدى الأفراد والمنشآت والتي تفوق النسبة المخطط لها، وتنجم عن العديد من العوامل منها قيام البنك المركزي بشكل غير متوقع بشراء سندات الحكومة وبكميات تفوق المعتاد مما يولد ارتفاعا في أسعارها فيتخلى عنها حاملوها للاستفادة من ارتفاع أسعارها وبذلك تتولد لديهم أرصدة نقدية إضافية، وكذلك يلعب الانخفاض المفاجئ في مستوى الأسعار دوراً رئيساً في توسيع الفجوة بين الأرصدةالنقديّة الإضافية لدى الأفراد، إن الأرصدةالنقديّة عندهم تفوق مصروفاتهم الفعلية فضلاً عن عوامل أخرى كتغيرات أسعار الفائدة والصرف، وينجم عن الصدماتالنقديّة التوسعية ارتفاع في الاحتياطيات المصرفية يؤدي إلى ارتفاع مستوى القروض والاستثمار الخاص بها وزيادة إنفاق الأفراد على شراء السلع والخدمات وسداد الديون، وارتفاع الإنفاق يقع أثره على الأسعار والإنتاج وتغيرات في أسعار الفائدة

[1] باري سيجل، **النقود والبنوك والاقتصاد**، ترجمة: طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، السعودية، 1986، ص 487.

والدخل النقدي الأمر الذي يجعل الأفراد يحتفظون بنسبة اكبر من الأرصدةالنقديّة إلى الحد الذي تتلاشى فيه آثار الصدمة النقدية التوسعية.

وتعود الصدمة المالية التوسعية عندما تقوم الحكومة وبشكل مفاجئ من خلال زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب وعجز الموازنة، والهدف من هذه السياسة هو تنشيط الطلب العام على السلع والخدمات، واستجابة لصدمة قد حدثت في الطلب الكلي.

ومنه يمكن أن تحدث هذه الصدمة من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق إحدى البدائل التالية[1]:

- قيام الحكومة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق العام بشكل مفاجئ: وهو ما يتوافق مع ما نادي به كينز عند حدوث أزمة الكساد العالمي، حيث أن الإنفاق الحكومي يمثل دخل للأفراد وبالتالي يزداد الطلب الكلي مما يؤدي إلى مزيد من الإنتاج ومن فرص العمل وعلاج البطالة ودفع الاقتصاد الوطني إلى التحسن وعلاج الفجوة الانكماشية.
- قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية، وتتحقق هنا كذلك زيادة في الدخول ويزداد الميل للاستثمار وتزداد القوة الشرائية في المجتمع مما يعني مزيدا من الحافز على الإنتاج وزيادة فرص العمل وبالتالي القضاء على البطالة ومعالجة الفجوة الانكماشية.
- قيام الحكومة بالجمع بين كل من البديل الأول والثاني: وذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

2.1.الصدمات الانكماشية: تحدث نتيجة لقيام البنك المركزي بشكل مفاجئ ببيع السندات الحكومية بكميات كبيرة مما يؤدي إلى خفض أسعارها فيتم شراؤها من قبل الأفراد والمنشآت وينتج عن عملية الشراء انخفاض في حجم الأرصدةالنقديّة الإضافية لديهم ويحصل انخفاض في حجم الأرصدةالنقديّة عندما ترفع مستويات الأسعار فتنخفض الأرصدةالنقديّة الفعلية عن الأرصدة المخطط لها لسد احتياجاتهم مما يسبب انخفاض شراؤهم للسلع والخدمات وانخفاض الإنفاق وأيضاً انخفاض الاحتياطيات المصرفية وتقليل القروض والاستثمارات الخاصة بالجهاز المصرفي وانخفاض الإنتاج فيجد الأفراد أن ما لديهم من أرصدةقديّة يقل عما يجب إن يكفي لتنفيذ خططهم الاتفاقية؛ وقد تنجم النفقات الانكماشية عن ارتفاع معدلات الفائدة مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال الخارجة وخصوصا في الاقتصاديات المفتوحة وانخفاض الاستثمارات والناتج .وهناك عوامل أخرى تؤدي إلى الصدمات الانكماشية كتغيرات سعر الصرف، فانخفاض قيمة العملة يجعل الصادرات رخيصة الثمن والمستوردة غالية الثمن وفي حالة الدول النامية التي تتخصص بالمواد الأولية والتي تحدد أسعارها في السوق العالمية وتعتمد على الخارج في

[1] دراوسي مسعود، **المرجع السابق**، ص215.

حصول المنتجات الصناعية ونسبة المصنعة بشكل كبير سوف تؤدي إلى تدهور وضع ميزان الحساب الجاري وإرباك وضع ميزان المدفوعات[1].

يمكن أن تحدث صدمة انكماشية في السياسة المالية بفرض تخفيض الطلب الكلي وكبح جماح التضخم من خلال تخفيض النفقات العامة أو زيادة الضرائب أو استخدامها معا.

وهكذا يمكن علاج الفجوة التضخمية بالأدوات السياسة المالية من خلال البدائل التالية:

- قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار.
- قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار.
- قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معا من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت بما يحقق الهدف من السياسة المالية.

2- تقسيم الصدمات السياسةالنقديّة والمالية حسب اتجاهها.

تقسم الصدمات النقدية والمالية حسب اتجاهها إلى[2]:

1.2- الصدمات الايجابية: ويطلق مصطلح الصدماتالنقديّة أو المالية الايجابية عند حدوث زيادة أو ارتفاع في احد المتغيراتالنقديّة (كعرض النقد أو الطلب على النقود ....الخ) أو في المتغيرات المالية (الإنفاق العام أو الضرائب) رغم أن آثارها قد تكون مختلفة على متغيراتنقديّة أخرى أو على المتغيرات الاقتصادية بصورة اشمل.

2.2- الصدمات السلبية: وتمثل الحالة العكسية للحالة الأولى، حيث تحدث عند انخفاض احد المتغيرات النقديّة أو المالية وتلقي آثاراً متباينة على المتغيراتالنقديّة الأخرى وآثاراً مختلفة على المتغيرات الاقتصادية.

3- تقسيم صدمات السياسة النقدية والمالية حسب مصدرها.

1.3- تقسيم صدمات السياسة النقدية حسب مصدرها.

يوجد اتجاهان لتقسيم صدمات السياسة النقدية حسب مصدرها:

1.1.3- اتجاه "Alex Hall Wood " و"Ramsay Macdonald": يعرف "A. Wood Hall" و "R. Macdonald" صدمات السياسة النقدية على أنها صدمات الحاصلة في الكتلة النقدية والتي تترجم عبر صدمات عرض النقد وصدمات الطلب عليه[3]:

[1] عبد المنعم السيد علي، نزار العيسى، **النقود والبنوك والأسواق المالية** ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر ،الاردن ، 2004 ،ص 333.

[2] مايكل منصور أبدجمان، **الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، ص252.

[3] كامل علاوي، حسن الزبيدي، **القياس الاقتصادي النظرية والتحليل**، دار الصفاء، الأردن، 2011، ص183.

➢ **صدمات عرض النقد:** حيث يتفقان مع اقتراح "كينز" بخصوص اعتماد النشاط الاقتصادي الإجمالي خلال الكساد على الطلب، كما أنّ هذا التحدب يمكن توليده بواسطة افتراض التفاوت في مرونة الأسعار والأجور[1]:

❖ **التفاوت في مرونة السعر:** تتحمل الشركات تكاليف كبيرة عندما تعدل أسعارها ردا على صدمات الإنفاق التي ترافق التضخم، فالصدمات الايجابية للإنفاق سوف تؤثر على تعديل الأسعار بصورة أكبر مما في الصدمات السلبية، فعندما تكون الصدمات الايجابية للإنفاق مترافقة مع التضخم تجعل رغبة الشركات أو حافزها لدفع قائمة التكاليف كبيرة وتبادر بتعديل السعر النسبي (الحقيقي)، أما عندما تكون الصدمات السلبية للإنفاق مترافقة مع التضخم فقد يلغي أحدهما الآخر مما يدفع الشركات إلى الامتناع عن تسديد قائمة الكلفة المترافقة مع تعديل الأسعار باتجاه تخفيضها وذلك يعود إلى تطابق السعر النسبي مع السعر الفعلي مما يؤدي إلى اختلاف الناتج في رد على دور الشركات في هذا الأمر.

❖ **اللاتماثل النقدي والقيود الخاصة بالقروض:** يرتبط الإقراض بشكل كبير مع مركز دورة الأعمال فالسياسةالنقديّة الانكماشية (المقيدة) التي ترفع سعر الفائدة عند تطبيقها في زمن النمو الاقتصادي، والطلب القوي على القروض تؤديان إلى إضعاف قدرة المقترضين في الحصول على القروض، فضلاً عن زيادة أرجحية إفلاس أصنافمعيّنة من المقترضين، أما بالنسبة للسياسةالنقديّة التوسعية والتي تخفض سعر الفائدة خلال فترات التباطؤ (الركود) الاقتصادي والطلب الضعيف على القروض فلن يكون لها تأثير، إذ إن بعض المقترضين قد لا يرغبون في الحصول على تمويل وبالتالي لن تؤدي إلى التوسع في النشاط الاقتصادي.

❖ **توقعات المستهلكين والشركات خلال مسار دورة الأعمال:** فإذا ترافقت التوقعات المتشائمة وفقدان الثقة من قبل الشركات والمستهلكين خلال فترات الركود أو الكساد فأن ذلك سوف يجعل السياسةالنقديّة التوسعية غير فعالة بينما التوقعات المتفائلة من قبل الشركات والمستهلكين تلطف أو تهدئ من التأثير للسياسة النقدية الانكماشية خلال فترات الانتعاش الاقتصادي ويظهر عدم التماثل، إذ كان كل من الشركات والمستهلكين متشائمين خلال الركود بشكل اكبر من تفاؤلهم خلال الانتعاش) التوسع الاقتصادي.

➢ **صدمات الطلب على النقد:** تعرف صدمات الطلب على النقود بأنها التغيرات العشوائية في الطلب على النقود نتيجة للتغيرات في طلب الأفراد ومؤسسات القطاعين العام والخاص والقطاع الخارجي على النقود والناجمة عن تغيرات مستويات الأسعار أو أية أسباب أخرى، فارتفاع مستويات الأسعار يزيد من الطلب على النقود لتغطية العجز في القوة الشرائية ويحصل العكس في حالة انخفاض مستويات الأسعار فينخفض الطلب النقدي، وكذلك الدخول تلعب دورا مؤثرا في تغيرات الطلب النقدي والتي تنعكس في تغيّر نسبة ما يحتفظ به

[1] ليلى بديوي، **الصدمة النقدية وأثرها في أسعار الصرف لمصر والعراق دراسة تحليلية**، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق ،2013، ص153.

الأفراد من نقود عند مستويات الدخول المختلفة، فارتفاع الدخل يرفع من نسبة ما يتم الاحتفاظ به من نقود أي بمعنى زيادة الطلب على النقود، فضلاً عن ذلك فإنّ سعر الفائدة يعد عاملاً رئيساً في التأثير على الطلب النقدي، إلا أنه يرتبط بعلاقة عكسية معه، فارتفاع سعر الفائدة يخفض من الطلب النقدي، إذ يستثمر الأفراد والمنشآت الأرصدةالنقديـّة في سندات قصيرة الأجل للحصول على العائد المرتفع ويحصل العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة.

2.1.3- تقسيم "Axel Weber" : يعد تقسيم **"Axel Weber"** التقسيم الأكثر عمومية ودقة، حيث يقسم مصدر صدمات السياسة النقدية إلى صدمات خارجية ومتمثلة في صدمات سعر الصرف وصدمات داخلية متمثلة في صدمات سعر الفائدة:

- **صدمات السياسة النقدية الخارجية (صدمات سعر الصرف):** تؤثر التغيرات الكبيرة العشوائية وغير العشوائية في سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية (تغيرات قيمة العملة) على العديد من المتغيرات الاقتصادية، فضلا عن أن هذه المتغيرات لا ينحصر تأثيرها على هذا المتغير فحسب بل يتوسع نحو تقلبات أسعار الصرف للدول الشريكة التجارية، ويتوقف حجم هذا التأثير على طبيعة تلك الاقتصاديات فيكون كبيرا على الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة، في حين يقل تأثيرها على الاقتصاديات الكبيرة والمغلقة نسبيا كمنطقة (اليورو)[1]، ويمكن إجمال تأثير تغيرات سعر الصرف على المتغيرات كالتالي:

- **انتقال رؤوس الأموال:** يلعب سعر الصرف دوراً مهما في كل من اضطرابات العرض والطلب النقدي فتتأثر الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي والتدفقات الاستثمارية الأجنبية به، ويمكن الوصول لتأثير سعر الصرف على الوضع النقدي لبلد ما من خلال العلاقات الآتية[2]:

- تدفق عرض النقد (M_s) والمتمثل بميزانية البنك المركزي والتي تشتمل على الاحتياطيات الدولية والأصول المحلية (DA_t, R_t) على التوالي:

$$\Delta M_{s_t} = DA_t + R_t \dots\dots\dots\dots 1.$$

- تدفق الطلب على النقود والمبينة من خلال دالة الطلب على النقود في اقتصاد مفتوح (M_d) حيث:

$$\Delta M_{d_t} = \alpha \Delta Y_t + \beta r - \delta \Delta E_t + \varepsilon \dots\dots\dots\dots 2.$$

Y: الناتج المحلي

r: معدل الفائدة الحقيقي الذي يساوي (معدل الفائدة الاسمي (i) – معدل التضخم (π))

E: سعر الصرف

ε:صدمات الطلب النقدي. α, β, δ قيم موجبة.

[1] مايكل منصور أبدجمان، **المرجع السابق**، ص254.

[2] عبد الحي جليل الغالبي، ليلى بديوي مطوق، **المرجع السابق**، ص210.

ولما كان توازن السوق النقدي أي: $\Delta M_{d_t} = \Delta M_{s_t}$

بالتعويض تصبح دالة ردة الفعل لتدفق رأس المال كالآتي:

$$DA_t + R_t = \alpha\Delta Y_t + \beta r - \delta\Delta E_t + \varepsilon \dots \dots \dots 3.$$

$$DA_t = R_t + \alpha\Delta Y_t + \beta r - \delta\Delta E_t + \varepsilon \dots \dots \dots 4.$$

وتشير المعادلة رقم (4) إلى وجود علاقة عكسية بين الاحتياطيات الدولية والأصول المحلية بموجب سعر الصرف الثابت والمتمثل بقيام البنك المركزي بتعقيم تدفقات رأس المال من أجل المحافظة على العرض النقدي ثابتاً، أما في ظل سعر الصرف المرن فتقلبات العملة من المرجح أن تؤثر في ممارسة السياسةالنقديّة، ويمكن للسكان المحليين أن يحتفظوا بالعملة الأجنبية لغرض إجراء عملية التبادل والاحتياط في ظل وجود تضخم محلي (انخفاض قيمة العملة المحلية)، مما يسفر عنه انخفاض أرصدة النقد الحقيقية، فيدفع أو يشجع عملية إحلال العملة، إذ يكون الطلب على النقد في هذه الاقتصاديات غير مستقر وبشكل كبير لدرجة يصعب التنبؤ به أو السيطرة على التضخم.

❖ **الاستيراد والصادرات:** يطلق مصطلح (**Exchange rate Pass- through**) على انتقال آثار أسعار الصرف ويرمز له اختصاراً (**ERPT**) وهو أنه النسبة المئوية من التغيير في أسعار الصادرات والاستيراد بالعملة المحلية الناتجة عن تغير نسبة واحدة بالمائة في سعر الصرف، أو بأنّه استجابة أسعار الصادرات لدفعة في سعر الصرف الاسمي، ويؤثر انتقال آثار أسعار الصرف على تبادل الإنفاق في السوق المحلي من خلال تغيّر الأسعار النسبية للسلع المستوردة والسلع المنتجة محليا، فتخفيض قيمة العملة يؤثر على أسعار الاستيراد والصادرات في الأجل القصير، فتنخفض أسعار الصادرات بحيث ترتفع أسعار الاستيراد، ولتلك التغيرات تأثير سلبي على وضع الحساب الجاري، خصوصاً وان المرونات في الآجل القصير أدنى من واحد ولا تلبي دائما شرط (MLR)•، فيكون وضع ميزان الحساب الجاري على شكل منحنى (J)•، ويمكن الحصول على معامل انتقال آثار سعر الصرف وفق الصيغة الرياضية التالية حيث الأثر الفوري للتغيرات في أسعار الصرف يتركز على أسعار الصادرات والاستيرادات[1]:

$$\alpha_t = \frac{\Delta P_t / P_t}{\Delta e P_t^* / e P_t^*}.$$

وتشير المعادلة أعلاه إلى الدرجة التي تنتقل فيها التغيرات في سعر الصرف الاسمي إلى الأسعار المحلية حيث:

α_t : معامل التقدير لانتقال الآثار (المرور) بالنسبة للبلد المحلي في فترة زمنية t.

P_t: مستوى السعر المحلي (أسعار المستهلك للبلد المحلي) في فترة زمنية t.

e: سعر الصرف الاسمي لكل واحد عملة أجنبية.

P_t^*: الأسعار الأجنبية في فترة زمنية t.

• MLR ويعرف بشرط مارشال ليرنر والذي يشير إلى أنّ تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحسين ميزان الحساب الجاري إذا كان حاصل جمع مرونات الأسعار للطلب المحلي والطلب الأجنبي على الاستيرادات أكبر من واحد.

• منحنى J عند تخفيض قيمة العملة ينخفض الحساب الجاري ثم يتحسن بعد فترة استجابة للتخفيض

[1] **المرجع السابق**، ص211.

ويحصل انتقال الآثار (المرور التام) إذا كان ($\alpha = 1$)، في حين يكون المرور غير تام عندما تكون قيمة(α) بين الصفر والواحد ($0 \leq \alpha < 1$).

أما في الأجل الطويل فانتقال تأثيرات أسعار الصرف تطال كميات الصادرات والواردات، فبانخفاض قيمة العملة ترتفع كمية الصادرات لانخفاض أسعارها من وجهة نظر المستهلك الأجنبي، أما كمية الاستيراد فتنخفض لارتفاع أسعارها من وجهة نظر المستهلك المحلي والذي يتبلور في وضع ايجابي للحساب الجاري، ويحصل العكس عند ارتفاع قيمة العملة ويحسب الأثر التراكمي لهذه التغيرات على كميات الصادرات والاستيراد حسب الصيغة الرياضية التالية[1]:

$$EPRT = \frac{imP_{t+1} - imP_t}{neer_{t+1} - neer_t}.$$

وتؤدي الزيادة المفاجئة في نمو عرض النقد في بلد إلى توقع الأفراد انخفاض قيمة عملة بلدهم فيقومون ببيع ما لديهم من عملات مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة ويدعى هذا الأثر (بالتبرير الذاتي)، وكذلك في حالة توقع المضاربين (ارتفاع أو انخفاض) قيمة العملة يقومون بشراء العملة بهدف تحقيق الربح مما يسبب ارتفاع قيمة العملة[2].

- **صدمات السياسة النقدية الداخلية (صدمات سعر الفائدة):** وهي التذبذبات والتقلبات في سعري الفائدة (الاسمي والحقيقي) والتي تنجم عن تدخل البنك المركزي بوضع سعر الفائدة بما لا ينسجم مع الحالة الاقتصادية السائدة، والذي يعود أحياناً إلى اعتماد اغلب البنوك المركزية وضع سعر الفائدة على قاعدة نسب الفائدة البسيطة المتضمنة فجوة الناتج (Y) ونسب التضخم (π) ، فالعشوائية في تحديد فجوة الناتج والناجم عن عدم ملاحظتها تؤدي إلى انحراف فجوة الناتج عن الفجوة الفعلية، وأيضا العشوائية في تحديد نسب التضخم تؤدي إلى إتباع سعر للفائدة لا يتسم بالدقة، فوضع سعر فائدة غير دقيق يؤدي إلى نتائج عكسية لا ترغب السلطاتالنقديّة بها، والذي ينعكس على عرض وطلب الأرصدة القابلة للإقراض وخصوصا المتزامنة مع تقلبات الدورات الاقتصادية، فعند وضع سعر فائدة أكثر انخفاضاً مما تحدده قوى العرض والطلب على الأموال القابلة للإقراض سيقوم الأفراد بزيادة الطلب على النقود التي يصدرها البنك المركزي، ويسمى هذا التدهور في معدل الفائدة بأثر السيولة، الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والاستثمار وزيادة الدخل والطلب على النقود والذي يشكل ضغطا على أسعار الفائدة فترتفع، وللحفاظ عليها عند المستوى المحدد لها ، تضطر السلطات النقدية إلى زيادة احتياطيات النظام المصرفي والذي يرفع من نمو عرض النقد ويشجع الإنفاق بدلا من تحجيمه، ويحصل العكس عند وضع سعر فائدة أعلى من سعر الفائدة الذي تحدده قوى العرض والطلب على الأرصدة القابلة

[1] موردخاي كرياتين، **الاقتصاد الدولي مدخل السياسات**، ترجمة: محمّد إبراهيم منصور وعلي مسعود، دار المريخ للنشر، الملكة العربية السعودية، الرياض، 2010، ص321.

[2] عبد الحي جليل الغالبي، ليلى بديوي مطوق، **المرجع السابق**، ص212.

للإقراض فينخفض الطلب على الأموال القابلة للإقراض الأمر الذي ينعكس في خفض سعر الفائدة بالسوق، وللحفاظ على سعر الفائدة المحدد يتدخل البنك المركزي بتخفيض الاحتياطيات المصرفية وبالتالي القاعدةالنقديّة والذي يؤدي إلى الكساد.

ولا يقتصر تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على الطلب وعرض الأموال القابلة للإقراض داخل حدود البلد الواحد بل إن تغيرات سعر الفائدة تؤثر على انتقال رؤوس الأموال القصيرة الأجل بين البلدان والتي تبحث عن الأرباح، وذلك لان رؤوس الأموال تتسم بسرعة التدفق من المناطق، حيث العائد عليها منخفض إلى المناطق التي تتسم بارتفاع العائد، كما أن التغيّرات في أسعار الفائدة تنتقل آثارها حسب نوعية الاقتصاد، فتغيرات أسعار الفائدة في الاقتصاديات الكبيرة والمفتوحة (كالولايات المتحدة الأمريكية) تؤثر في الاقتصاديات الصغيرة بسرعة، في حين أن التغيرات في أسعار الفائدة في الاقتصاديات الصغيرة لا تنتقل آثارها إلى الاقتصاديات الكبيرة، أي أن الاقتصاديات الكبيرة تؤثر ولا تتأثر بتغيرات أسعار الفائدة، فصدمات السياسةالنقديّة الانكماشية الأمريكية تؤدي إلى انخفاض مستمر ومهم في الانتشار بين سعر الفائدة الاسمي الأمريكي والأجنبي، فالعائد المتوقع في الاستثمار في السندات الأجنبية ذات الأمد القصير يهبط بشكل يتناسب مع العائدات في الاستثمار في اذونات الخزينة الأمريكية، وتؤثر تقديرات التضخم العشوائية على تحديد سعر الفائدة الحقيقي خلال تأثيره على رغبة المقرضين والمقترضين في عرض وطلب الأموال المعدة للإقراض، فبارتفاع معدل التضخم تقل رغبة الاقتراض مما يؤدي إلى انخفاض عرض الأموال القابلة للإقراض، في حين ترتفع رغبة المقترضين في الحصول على القروض ولضمان بقاء سعر الفائدة الحقيقي بنفس مستواه قبل حدوث التضخم ينبغي رفع سعر الفائدة الاسمي بنفس نسبة ارتفاع معدلات التضخم، حيث أن **سعر الفائدة الحقيقي =سعر الفائدة الاسمي – التضخم[1].**

2.3. تقسيم صدمات السياسة المالية حسب مصادرها.

تقسم صدمات السياسة المالية حسب مصادرها إلي صدمات خارجية وممثلة في تقلبات الأسعار العالمية وصدمات داخلية وممثلة في صدمات السياسة الاتفاقية والجبائية:

1.2.3.صدمات السياسة المالية الخارجية (تقلبات الأسعار العالمية): تستفيد عموماً من ارتفاع الأسعار الدولية للسلع والمواد الأولية وموارد الطاقة البلدان التي تصدر تلك المنتجات بينما تستفيد البلدان المستوردة من انخفاض الأسعار، وإذا تغاضينا مؤقتاً عن اعتبارات تقلب الأسعار العالمية لهذه المنتجات فإن ذلك يمثل أساساً لعبةً حصيلتها صفر في المدى القصير أو المتوسط، ويستفيدُ مصدّرون على حساب المستوردين والعكس بالعكس، غير أن ارتفاع الأسعار يمكن أن يتسبب على الأجل الأطول في دفع البلدان المستوردة نحو الاستثمار في تلك المنتجات وتقليص الواردات، بل قد يؤدي بها إلى أن تصبح بلداناً مصدّرة لها وهذا الاستثمار أساسي لتنمية النشاط الاقتصادي.

[1] G. De Arcangelis , G. Di Giorgio, **Measuring Monetary Policy Shock in a Small Open Economy,** onlige [15-04-2015], siteweb https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=275788

النفط مثلا يشتد الأثر على ميزان المدفوعات وأسعار الصرف في البلدان التي تستأثر فيها تجارة المحروقات بحصة كبيرة من الصادرات أو الواردات، وتحقق البلدان التي تصدر نسبة كبيرة من إنتاجها أكبر الفوائد عندما يحصل ارتفاع في الأسعار، وأما البلدان التي تستورد حصة كبيرة من المحروقات فتتضرر أشد الضرر بسبب هذا الارتفاع، على أن آثار معدلات التبادل التجاري مهمة أيضاً، حيث أن البلدان التي تصدر النفط أو المعادن قد لا تحتاج إلى إنتاج كميات أكبر من تلك المنتجات لتعويض ارتفاع أسعار الأغذية إذا ازداد سعر صادراتها بنسبة أكبر من الزيادة في سعر الواردات الغذائية.

وفيما يتعلق بالآثار المالية (الإيرادات) فإن أثر ارتفاع مفاجئ في الاسعار العالمية يبلغ أشده في البلدان التي تشكل فيها إيرادات من تلك السلع جزءاً مهماً من الميزانية، وبالنسبة للمستوردين، سوف تنطوي تكلفة ارتفاع الأسعار على أثر مالي مباشر إذا استمر ذلك الارتفاع لمدة طويلة، وسوف ينطوي ذلك على أثر مهم من حيث تكاليف الفرص البديلة حتى في البلدانُ صدّ رة التي تدعم الاستهلاك المحلي.

وفي كلتا الحالتين، يمكن لمستويات الاسعار العالمية المرتفعة أن تقلل الأموال المتاحة للاستثمار في السلع العامة، من قبيل البحوث الزراعية، والتعليم، والصحة، والطرق، ويمكن لتقليص الإنفاق على تلك البنود أن يقلل من النمو الاقتصادي على الأجل الطويل.

بالإضافة إلى آثار ارتفاع أو انخفاض الاسعار العالمية التي نوقشت أعلاه، يمكن أن يتسبب تفاوت الاسعار أيضاً في تأثيرات مهمة حتى لو ظل متوسط الأسعار ثابتاً، وقد يحدث ذلك إذا كثرت أو اتسعت التذبذبات في إنتاج السلع العالمية (النفط، الحديد، القمح ...الخ) ولم يطرأ أي تغيُّر على متوسط الإنتاج، ومن شأن ذلك أن يفضي إلى تغيُّرات أكثر وأكبر في الأسعار وهو ما قد لا يتسنى أو يتعذر التنبؤ به، وإذا كانت التفاوتات المتزايدة متوقعة بدرجة كبيرة فإنها تتسبب في مشاكل أقل مما تسببه التغيرات التي لا يمكن توقعها، على أن التنبؤ بتغيرات الأسعار أصعب عموماً من المتصور، مثال ذلك أنه حتى في حالة التغيُّرات الموسمية، وهي المثال التقليدي لتغيُّرات أسعار الأغذية التي يمكن التنبؤ بها، قد يتفاوت الشهر الذي تبلغ فيه الأسعار أعلى وأدنى مستوياتها تفاوتاً كبيراً من سنة لأخرى[1].

وعلاوة على ذلك فإن تغيُّرات الأسعار، حتى لو تسنى التنبؤ بها تماماً، يمكن أن تتسبب في مشاكل للدول المستوردة غير القادرة على الاقتراض عندما ترتفع الأسعار، وبالتالي لا يمكنها ترشيد استهلاكها بمرور الوقت.

وبغض النظر عن بعض الآثار السلبية لتقلب الأسعار العالمية قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن الأسعار المتقلبة، على الأقل نظرياً وفي ظروف معيَّنة، قد تعود بفوائد حقيقية على أشخاص معيَّنين حتى لو تعذر التنبؤ بتغيرات الأسعار، مثال ذلك أن البلدان المتطورة والغنية الذين يمكنها استيراد كميات كبيرة عندما تنخفض أسعار وتخزين

[1] تقرير المنظمة العالمية للأغذية والزراعة للأمم المتحدة "FAO"، **آخر اتجاهات أسعار السلع الغذائية في العالم: فوائد وتكاليف**، على الخط يوم [2015-04-26] من موقع: www.fao.org/docrep/014/i2330a/i2330a03.pdf، ص18.

ما استورد بعد ذلك لاستخدامه لاحقاً يستطيعون شراء كميات أكبر من الغذاء عندما تنخفض الأسعار بينما يشترون كميات أقل عندما ترتفع الأسعار وبالتالي يدفعون في المتوسط سعراً أقل.

بالنسبة للبلدان المصدرة للبترول والتي تعتمد بنسبة كبيرة من إيراداتها على أسعار هذا المورد الطبيعي مثلا تزداد صعوبة التنبؤ بأسعار النفط حيث يعني ازدياد حالات ارتفاع الأسعار على الرغم أيضاً من ازدياد حالات انخفاض الأسعار إذا ظل متوسط الأسعار على حاله دون تغيير،على أن هناك حالات يمكن أن تتسبب فيها فترات انخفاض الأسعار في آثار على هذه البلدان ولا يمكن لفترات ارتفاع أسعار النفط أن تعالج تلك الآثار[1].

2.2.3.صدمات السياسة المالية الداخلية (صدمات السياسة الاتفاقية والضريبية): بهدف إحباط توقعات القطاع الخاص وخصوصاً توقعات العاملين فيه حول أي سياسة منتهجة، أو استجابة لحالة الاقتصاد الخارجة عن نطاقها، تقوم الحكومة بزيادة أو تخفيض مشترياتها الحكومية بصورة مباشرة ومفاجئة (سلع، وخدمات)، أو زيادة وتخفيض المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير على دخول الأفراد وبالتالي التأثير على الطلب الكلي، مما يؤدي بالمؤسسات إلى زيادة أو تخفيض إنتاجها، ومنه تحديد حجم التوظيف الملائم، مما يؤدي في الأخير إلى علاج العديد من المشاكل الاقتصادية مع خلق مشاكل أخرى.

كما قد تلجا الحكومة إلى استعمال الضرائب بدلا من الإنفاق العام، بمنح إعفاءات أو زيادات ضريبية للمواطنين بشكل غير متوقع مما يؤدي إلى زيادة أو تخفيض الدخل ألتصرفي؛ لأن تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها أو زيادتها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة أو كبيرة مما يؤدي إلى تأثير بشكل ايجابي أو سلبي في الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار؛ وبالتالي يؤدي إلى تأثير على الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي.

4. أنواع أخرى للصدمات السياسة النقدية والمالية. هناك تصنيفات ثانوية لصدمات السياسة النقدية والمالية، أذ يمكن أن تصنف استناداً لدرجة التوقع إلى صدمات متوقعه وصدمات غير متوقعة، ويستند هذا التقسيم على توقعات الجهات المعنية والمهتمة بحدوث الصدمات كالجهات النقدية والحكومية والمنشات الخاصة والأفراد والعالم الخارجي وغيرها، وكذلك يمكن أن تقسم الصدمات وفقاً إلى درجة استمراريتها وتكرارها إلى صدمات مؤقتة وعارضة وصدمات دائمة ومتكررة[2].

[1] **المرجع السابق**، ص19.

[2] عبد الحين جليل الغالبي، ليلى بديوي مطوق، **المرجع السابق**، ص216.

المبحث الثاني: تحليل السلاسل الزمنية.

يعد أسلوب تحليل السلاسل الزمنية (Time Series Analysis) من الأساليب الإحصائية الجديرة بالاهتمام، والتي تطورت كثيراً، وأصبح بالإمكان استخدامها لغرض التوقع لمستقبل أي ظاهرة اقتصادية، ويعتمد أسلوب تحليل السلاسل الزمنية على تتبع الظاهرة (أو المتغير) على مدى زمني معين (عدة سنوات مثلاً)، ثم يتوقع للمستقبل بناءً على القيم المختلفة التي ظهرت في السلسلة الزمنية وعلى نمط النمو في القيم؛ وبهذا فهو يتفّوق على الأسلوب التقليدي، إذ إن الأسلوب التقليدي يحسب فرق القيمة بين زمنين اثنين فقط من السلسلة الزمنية ويبني التوقع المستقبلي على أساسهما، بدون مراعاة للنمط العام للسلسلة أو للارتفاع والانخفاض الذي يحدث لقيم السلسلة الزمنية المتصلة.

المطلب الأول: مفهوم السلاسل الزمنية.

تعتبر السلسلة الزمنية على أنها مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين حسب تسلسل زمني، حيث كل فترة زمنية تقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة، وبمعنى آخر هي متتالية لقيم متغير إحصائي خلال مجالات زمنية متساوية (أسبوع، شهر، سنة...الخ)، ويمكن تعريفها بأنها مجموعة من المعطيات لظاهرة ما مشاهدة عبر الترتيب التصاعدي للزمن[1].

وأيضا، تعرف السلسلة الزمنية بأنها: مجموعة من المشاهدات لظاهرة ما في أوقات محددة، وفي المعتاد على فترات متساوية أو بمعنى آخر :عبارة عن قيم أو مقادير هذه الظاهرة في سلسلة تواريخ متتابعة مثل أشهر أو أيام أو سنين، وفي العادة تكون الفترات بين التواريخ المتتالية متساوية[2].

ويختلف نوع النماذج المعتمدة هنا عن نماذج القياس الاقتصادي من حيث البنية والهدف،كون النماذج المدروسة هنا تقوم بتفسير المتغير التابع بواسطة الزمن أو بسلوك نفس المتغير في الماضي، فمثلا لا نستطيع بالاعتماد على النظرية الاقتصادية معرفة أسباب التغيرات الحاصلة في حجم المبيعات بدقة، فيمكن أن تكون هذه التقلبات ناتجة عن التغير في الأسعار، التغير في الدخل المتاح... إلخ، كما يمكن أن تكون ناتجة عن عوامل موضوعية أخرى لا نستطيع قياسها كالطقس، تغير ذوق المستهلكين ..الخ.

ومن بين استعمالات السلاسل الزمنية:

- التنبؤ بالمستقبل باستعمال البيانات الإحصائية التي أخذت في الماضي.
- اكتشاف الدورات التي تتكرر فيها بيانات فترة محددة.
- اكتشاف الحالات الاقتصادية الشاذة التي تحصل في زمن ما.

[1] A. Landasse, **Analyse et prédiction de séries temporelles par méthode non linéaire, application a des donnée industrielle et financières**, thèse de doctorat publier, faculté des science appliquées, université catholique de Louvain, Belgique, 2003, P 8.

[2] G.bresson, A. pirrotte, **économétrie des séries temporelles**, PUF, France, 1995, P 13.

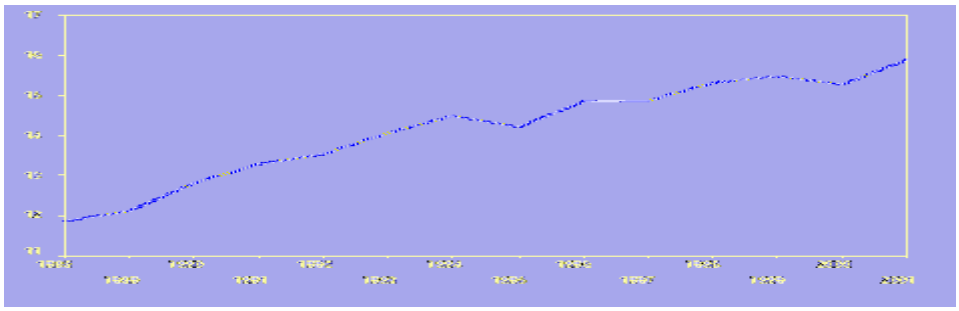
تكون مشاهدات السلسلة الزمنية تابعة للزمن الذي يحدد خاصيتها أو سمتها الرئيسية، والعلاقة الزمنية هذه قد تأخذ أشكالا مختلفة، وعادة ما تكون السلاسل الزمنية ذات اتجاه واحد، فهي منتظمة حيث تتكرر دوريتها بنفس الصيغة كل سنة، أو ذات تغير عشوائي لعناصر مرتبطة ذاتيا، أي كل قيمة مرتبطة بالقيم السابقة وتتغير بواسطة أو بسبب عامل عشوائي.

أولا: مركبات السلسة الزمنية.

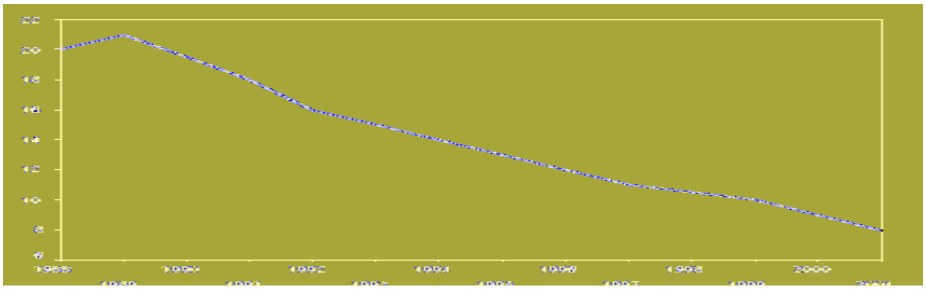
نقصد بها العناصر المكونة للسلسلة الزمنية، وهذا بهدف معرفة سلوك السلسلة وتحديد مقدار تغيراتها وإدراك طبيعتها واتجاهها حتى يصبح بالإمكان القيام بالتقديرات اللازمة والتنبؤات الضرورية، وهذه العناصر هي[1]:

1.مركبة الاتجاه العام: الاتجاه العام هو النمو الطبيعي للظاهرة، حيث يعبر عن تطور متغير ما عبر الزمن، سواء كان هذا التطور بميل موجب أو سالب، إلا أن هذا التطور لا يلاحظ في الفترات القصيرة، بينما يكون واضحا في الفترات الطويلة ويمكن توضيحه في الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (6-3): مركبة الاتجاه العام الموجب.



الشكل رقم (7-3): مركبة الاتجاه العام السالب.

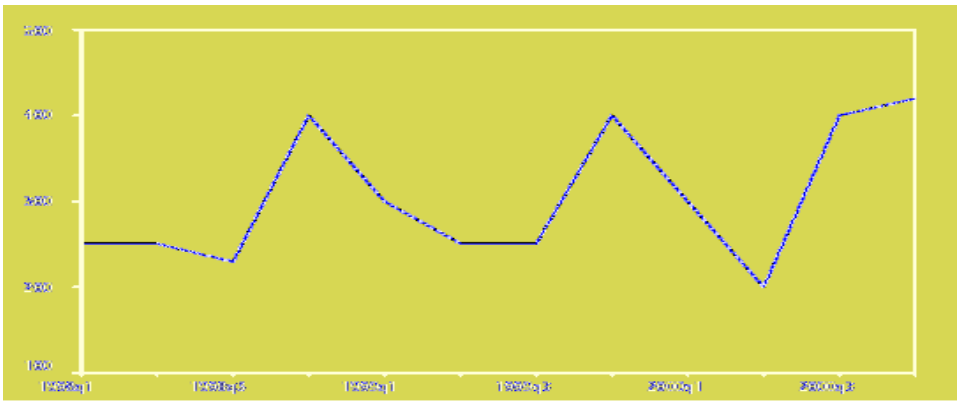


المصدر: مُحَمَّد صبحي أبو صالح، عدنان مُحَمَّد عوض، **مقدمة في الإحصاء**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2004، ص415.

2. المركبة الفصلية: هي التغيرات التي تحدث بانتظام في وحدات زمنية متعاقبة والتي تنجم عن تأثير عوامل خارجية، أو هي تقلبات تتكرر على نفس الوتيرة كل سنة، ويمكن توضيحها في الشكل البياني الآتي:

[1] حامد الشمرتي، مؤيد الفضل، **الأساليب الإحصائية في اتخاذ القرار: تطبيقات في منظمات أعمال إنتاجية وخدمية**، الطبعة الأولى، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 177.

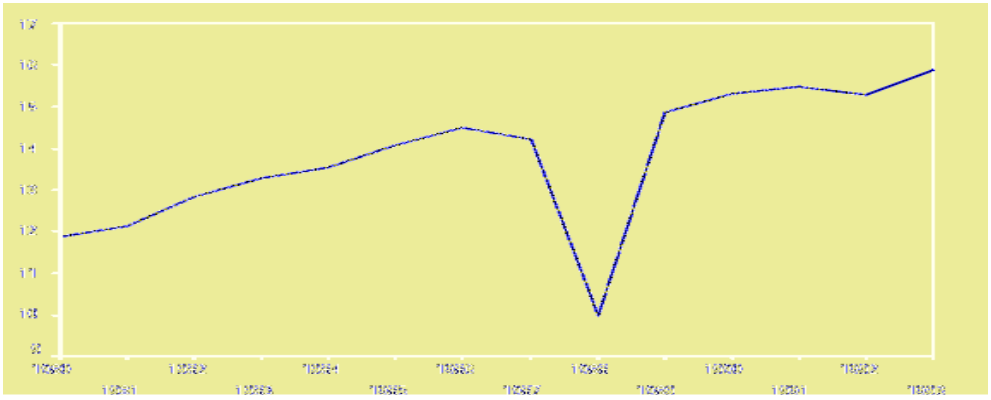
الشكل رقم (3-8): المركبة الفصلية.



المصدر: المصدر: مُحَّد صبحي أبو صالح، عدنان مُحَّد عوض، **المرجع السابق**، ص414.

3. المركبة ذات الصدمات العشوائية: وهي تعبر عن تلك التذبذبات غير المنتظمة، وتتمثل في التغيرات التي لا يمكن ضبطها أو التي لا توجد لها علاقة بعنصر الزمن، وهي ناتجة عن عوامل غير منتظرة (انخفاض إنتاج مادة معينة عند تعرض الآلة لعطب أو خلال الإضرابات أو الزلازل...الخ)، في هذه الحالة تكون المركبة العشوائية ناتجة عن عوامل غير هامة ومستقلة، ويمكن توضيح في الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (3-9): المركبة ذات الصدمات العشوائية.

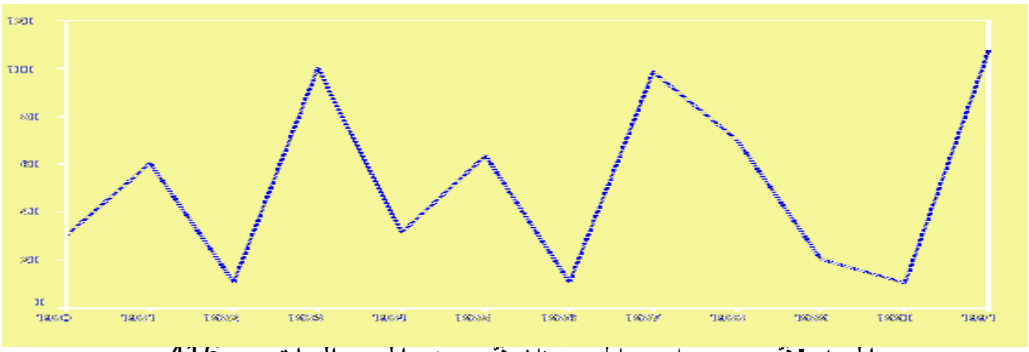


المصدر: مُحَّد صبحي أبو صالح، عدنان مُحَّد عوض، **المرجع السابق**، ص413.

4. المركبة الدورية: وهي عبارة عن مركبة الدورة الاقتصادية، وهي تغيرات تشبه التغيرات الموسمية إلا أنها تتم في فترات أطول نسبيا من الفترات الموسمية مثلا : تبين أثر النشاط الاقتصادي في المدى المتوسط؛ تتناسب مراحلها مع مراحل الدورة الاقتصادية، وهي تتكرر باستمرار عبر الزمن وتتراوح عادة بين ثلاث إلى عشر سنوات، ويمكن التوضيح في الشكل البياني الآتي[1]:

[1] مُحَّد صبحي أبو صالح، عدنان مُحَّد عوض، **مقدمة في الإحصاء**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2004، ص413

الشكل رقم (3-10): المركبة الدورية.



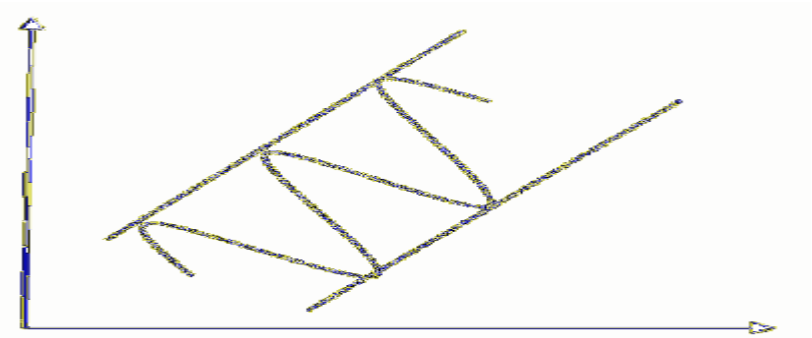
المصدر: محمد صبحي ابو صالح، عدنان محمد عوض، **المرجع السابق**، ص416.

ثانيا: النماذج الرياضية للسلاسل الزمنية.

هناك ثلاثة نماذج للسلسلة الزمنية وهذه النماذج تعتمد على مركبات السلاسل الزمنية وهي[1]:

1. النموذج التجميعي (المركبات مستقلة عن بعضها البعض): وهذا النموذج يفترض أن المركبات الأربع هي مركبات مستقلة وان قيمة السلسلة الزمنية عند أي لحظة زمنية هي عبارة عن مجموع المركبات الأربع عند أي لحظة زمنية أي أن: $X = T + S + C + I$

الشكل رقم (3-11): النموذج التجميعي.

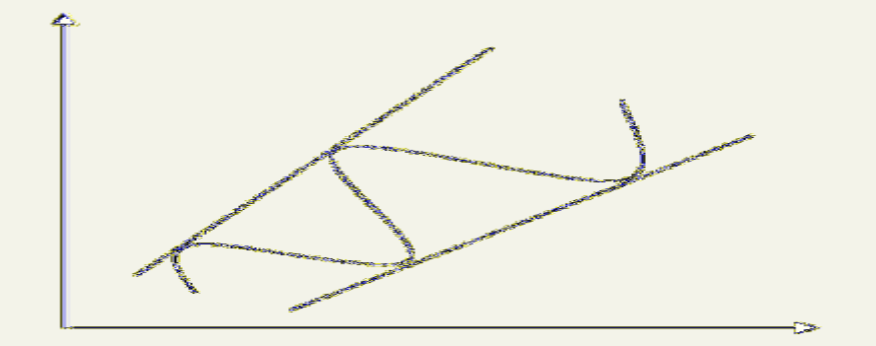


Source : J.J.Droesbeke, C.Dehon,Et D'autres, **Eléments De Statistique**, Edition Université De Brucelles, Belgique,2015, p298.

2. النموذج الجدائي (تتأثر المركبات بعضها البعض أي ليست مستقلة عن بعضها): أي تتفاعل مع بعضها البعض وهذا النموذج يفترض أن قيمة السلسلة عند أي لحظة زمنية هي عبارة عن حاصل ضرب قيم المركبات الأربع عند أي لحظة زمنية أي[2]: $X = T * S * C * I$

[1] R. Bourbonnis, M. Tirraza, **Analyse Des Séries Temporelle En Economiques**, Edition PUF, Paris, 1998, P18.
[2] J.J.Droesbeke, Et D'autres, **Eléments De Statistique**, Edition Université De Brucelles, Belgique, 2015, p298.

الشكل رقم (12-3): النموذج الجدائي.



Source : J.J.Droesbeke, Et D'autres, **Eléments De Statistique**, Edition Université De Brucelles, Belgique, 2015, p298.

3. النموذج الخليط: (يكون بعضها مستقلا والأخرى تتأثر ببعضها البعض).

وهنا نجمع المركبات المستقلة ونضرب بالتي تتأثر بالآخرين كأن يكون النموذج الرياضي:

$$X = TS + CI,\ X = T + SCI,\ X = TC + SI.$$

4. الكشف عن الصيغة الرياضية للسلاسل الزمنية.

إذا كان هناك شك في تحديد الصيغة الرياضية للسلسة الزمنية بيانيا، يمكن اللجوء إلى الطريقة الإحصائية والمتمثلة في تقدير معادلة الانحدار التالية:

$$\delta_i = a + bT_i \dots (1)$$

حيث: $T_i = \frac{1}{p}\sum_{j=1}^{p} t_{ij}$ / p: عدد الأشهر / m: عدد السنوات/ i=...m / j=...p

ومنه تصبح المعادلة (1) من الشكل: $\delta_i = \sqrt{\frac{1}{p}\sum_{j=1}^{p}(t_{ij} - T_i)^2}$

وباستعمال طريقة المربعات الصغرى يمكن تقدير ميل المعادلة (1) الذي يساوي:

$$\hat{b} = \frac{\sum_{i=1}^{m} \delta_i T_i - m\bar{\delta}\bar{T}}{\sum_{i=1}^{m} T_i^2 - mT^2}.$$

حيث: $\bar{T} = \frac{1}{m}\sum_{i=1}^{m} T_i$ $\quad \bar{\delta} = \frac{1}{m}\sum_{i=1}^{m} \delta_i$

القرار:

- إذا كان $(b) < 0.05$ الشكل تجميعي.
- إذا كان $(b) > 0.1$ الشكل حدائي.
- إذا كان $0.05 \leq (b) \leq 0.1$ الشكل مختلط[1].

[1] عبد الرحمان احمد العبيد، **مبادئ التنبؤ الإداري**، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والطباعة، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 183.

المطلب الثاني: كشف عن مركبات وطبيعة السلسة الزمنية.

أولا: الأسلوب البياني.

يعتمد هذا الأسلوب على إمكانية الشخص في دقة التعبير عن الظاهرة من خلال الرسم البياني، مما يجعل عليها تحفظات كثيرة كونها تعتمد بشكل أساسي على كفاءة القائم بعملية الرسم والتحليل.

يمكن كشف وجود مركبات السلاسل الزمنية عن طريق تحليل المعلومات بيانيا فيتمثل **الاتجاه العام** في تلك المركبة التي تدفع بمنحنى تطور السلسلة عبر الزمن بالزيادة إذا كان ميلها موجبا، أو إلى الأسفل إذا كان ميلها سالبا، أما **المتغيرة الفصليةف** تتضح من خلال الانتظام الموجود في تسجيل قيمة على الفصل الأخير لكل سنة، أو انخفاض في كل بدية كل سنة جديدة، بينما تنعكس **المركبة الدورية** في الشكل البياني على هيأة قمم أو انخفاضات بشكل منتظم يسمح لنا بتحديد فترة حدوث هذه الظاهرة،كأن تكون في فصل أو شهر معينين...إلخ، بينما **المتغيرة العشوائية** تتمثل في التذبذب الحاصل على مستوى السلسلة[1].

ثانيا: الأسلوب الإحصائي.

إلى جانب التحليل البياني توجد عدة اختبارات إحصائية للكشف عن مركبات السلسة الزمنية، منها اختبارات حرة• وأخرى غير حرة.

1. اختبارات التوزيع الطبيعي "Tests De Normalité".

يهدف هذا الاختبار إلى الكشف عن إمكانية توزيع معاملات دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للبواقي وفق التوزيع الطبيعي، بوسط معدوم وتباين يساوي $\frac{1}{n}$ (n: عدد المشاهدات) ويتم ذلك عن طريق حساب[2]:

1.1.معامل التفلطح "Kurtosis".

وتكون صيغته كالتالي:

$$v_1 = \frac{|\beta_1 - 3|}{\sqrt{\frac{24}{n}}}$$

حيث: $\beta_1 = \frac{\mu_4}{\mu_2^2}$ ، $\beta_1 \rightarrow N\left(3, \sqrt{\frac{24}{n}}\right)$ ، $\mu_k = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(x_i - x^{bare})^k$

حيث μ_k العزم الممركز من الرتبة k.

فرضيات: $\left\{\begin{array}{ll} \mathbf{H_0} & \text{التوزيع مفلطح أكثر من اللازم (غير طبيعي).} \\ \mathbf{H_1} & \text{التوزيع طبيعي.} \end{array}\right.$

[1] حشمان مولود، **نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص16.

• الاختبارات غير الحرة (المعلمية) تشترط التوزيع الطبيعي، وفي غالب الأحيان لا يتحقق هذا الشرط لذلك يمكن استخدام الاختبارات الحرة (اللامعلمية).

[2] عدنان نقار، منذر العواد، **منهجية في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد27 ،العدد03، 2011، ص5.

القرار: قبول **H_1** في حالة $|v_1| < 1.96$ والعكس صحيح.

2.1.معامل الالتواء "Skewness".

وتكون صيغة هذا الاختبار كما يلي: $v_2 = \frac{\left|\beta_2^{1/2}-0\right|}{\sqrt{\frac{6}{n}}}$

حيث: $\beta_2^{1/2} = \frac{\mu_3}{\mu_2^{3/2}}$ ، $\beta_2^{1/2} \to N\left(0, \sqrt{\frac{6}{n}}\right)$ ، $\mu_k = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(x_i - x^{bare})^k$

فرضيات:
- **H_0** التوزيع ملتو أكثر من اللازم (غير طبيعي).
- **H_1** التوزيع طبيعي.

القرار: قبول H_1 في حالة $|v_2| < 1.96$ والعكس صحيح.

3.1.اختبار جاك بيرا "Jarque- Bera".

تكون صيغته كالتالي: $JB = \frac{n}{6}\beta_2^{1/2} + \frac{n}{24}(\beta_1 - 3)^2$

فرضيات:
- **H_0** التوزيع غير طبيعي.
- **H_1** التوزيع طبيعي.

القرار: قبول **H_1** في حالة $JB > x_{1-\alpha}^2$ والعكس صحيح.

2. الاختبار الحر لـ(دانيال) "Daniel" لكشف مركبة الاتجاه العام: يعتبر هذا الاختبار أقوى بكثير من الاختبار البياني، وهو من الاختبارات الحرة، حيث يستعين بمعامل الارتباط لـ(Pearson)؛ يعتمد هذا المعامل على قياس الارتباط الخطي بين ترتيبتين: $t = 1 \dots T$ ، $Rt = f(t)$

حيث يعرف معامل الارتباط بالعلاقة التالية[1]:

$$r_s = \frac{COV(R_t,t)}{\sqrt{V(R_t)V(t)}} = \frac{\sum_{i=1}^{T}(R-\bar{R})(t-\bar{t})}{\sum_{i=1}^{T}(t-\bar{t})^2} = 1 - \frac{\delta\sum_{i=1}^{T} d_t^2}{T(T^2-1)}.$$

حيث: $d_t = (R_t - t)$.

فرضيات:
- **H_0** لا يوجد اتجاه عام .
- **H_1** يوجد اتجاه عام.

القرار: بعد إيجاد r_s يتم قبول **H_1** حسب حجم العينة حيث :

- $|r_s| > r\alpha_{/2}$ في حالة العينات صغيرة أي: $(T \leq 30)$
- $|Z| > Z\alpha_{/2}$ في حالة العينات كبيرة أي: $(T \geq 30)$

[1] سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ص136.

حيث: T=حجم العينة/ $Z = \frac{r_s - \mu_{rs}}{\sigma_{rs}}$ / $\mu_{rs} = 0$ / $\sigma_{rs} = \frac{1}{\sqrt{T-1}}$.

3. تقدير معادلة الاتجاه العام باستعمال طريقة المربعات الصغرى: وهي من الاختبارات غير الحرة، وتتمثل هذه الطريقة في افتراض وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة إضافة إلى العشوائية من الشكل[1]:

$$y = a + b(t) + \varepsilon_t.$$

وبعد تحديد شكل الدالة يتم تقدير معالمها ثم اختبار معنوية معلمة الاتجاه العام باستخدام إحصائية (ستيودنت) أو الانحراف المعياري.

4. التخلص من مركبة الاتجاه العام: للتخلص من مركبة الاتجاه العام يجب إجراء فروقات من الدرجة الأولى، ثم بعدها إجراء اختبار الفروقات الذي يدخل ضمن الاختبارات الحرة والفرضية هي كالتالي:

فرضيات: $\begin{cases} \mathbf{H_0} & \text{مازال هناك مركبة اتجاه عام.} \\ \mathbf{H_1} & \text{عدم وجود مركبة اتجاه عام.} \end{cases}$

حيث يسمح لنا هدا الاختبار بالكشف عن وجود اتجاه عام للسلسلة الزمنية وذلك عن طريق حساب الفروق ΔY_t حيث: $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$

Y_t : قيمة السلسلة الزمنية في الفترة t

Y_{t-1}: قيمة السلسلة الزمنية في الفترة t-1

ثم نقوم بحساب(S) الذي يمثل عدد الفروقات الموجبة ويخضع لتوزيع الطبيعي: $S \xrightarrow{loi} N(E(S), V(S))$

حيث: $E(S) = (n-1)/2$ $V(S) = (n+1)/2$ n: عدد المشاهدات

ثم نقوم بحساب (Z) الذي يساوي $Z = \frac{S - E(S)}{\sqrt{V(S)}} \to N(0,1)$

تقوم الآن بمقارنة (Z) مع القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ والاستنتاج يكون كمايلي:

تقبل الفرضية $\mathbf{H_0}$ عندما يكون $|Z| > 1.96$ يعني وجود مركبة الاتجاه العام.

تقبل الفرضية $\mathbf{H_1}$ عندما يكون $|Z| \leq 1.96$ يعني عدم وجود مركبة الاتجاه العام.

وعند وجود مركبة الاتجاه العام بعد الفرق الأول نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الثانية وإعادة نفس الاختبار، وهكذا حتى تقبل الفرضية $\mathbf{H_1}$.

5. اختبار (كريستال-واليس) "Keuskall-Wallis" لكشف المركبة الموسمية: يحسب معامل "Keuskall-Wallis" الذي يرمز له بـ (kw) بالعلاقة التالية[2]:

$$KW = \frac{12}{T(T+1)} \sum_{i=1}^{p} \frac{R_i^2}{n_i} - 3(T+1) \to X^2_{(p-1)}.$$

[1] لأكثر تفصيلا لطريقة المربعات الصغري انظر:

- علي مكيد، **الاقتصاد القياسي: دروس ومسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 19.

[2] حشمان مولود، **المرجع السابق**، ص32.

R_i: مجموع رتب المشاهدات المقابلة لـ i.

n_i: عدد المشاهدات المقابلة لـ i.

p: الدورة حيث تساوي 4 في المشاهدات الفصلية و12 في المشاهدات الشهرية.

فرضيات: $\begin{cases} \mathbf{H_0} & \text{وجود مركبة موسمية .} \\ \mathbf{H_1} & \text{عدم وجود مركبة موسمية .} \end{cases}$ **القرار:** قبول $\mathbf{H_1}$ في حالة $KW > X^2_{(p-1)}$

ملاحظة: لا تكون نتائج هذا الاختبار صحيحة إلا بعد إزالة مركبة الاتجاه العام من السلسلة قبل الكشف عن المركبة الفصلية.

6. اختبار دالة الارتباط الذاتي لكشف المركبة الموسمية: توضح هذه الدالة الارتباط الموجود بين المشاهدات لفترات مختلفة وهي ذات أهمية بالغة في إبراز بعض الخصائص الهامة للسلسلة الزمنية، ومن الناحية العملية نقوم بتقدير دالة الارتباط الذاتي للمجتمع بواسطة دالة الارتباط الذاتي للعينة، حيث تعتبر من أبسط الاختبارات[1].

إن دالة الارتباط الذاتي لـ (k) نعبر عنها بـ (ρ_k) وهي معرفة كمايلي: $\rho_k = \frac{Cov(k)}{\mathrm{Cov}(0)}$

حيث:

- $Cov(k)$ هو التباين المشترك بين فترتين: $Cov(k) = \frac{\sum((Y_t - E(Y_t))(Y_{t+k} - E(Y_t))}{n}$
- $Cov(0)$ هو التباين: $Cov(0) = \frac{\sum(Y_t - E(Y_t))^2}{n}$
- $|\rho_k| < 1$.
- n حجم العينة.

إن تمثيل هذه الدالة يعطينا ما يسمى بدوال الارتباط ومعها مجال الثقة، التي توفرها لنا معظم البرامج المعلوماتية مما يمكننا من التفسير اللحظي، وبعد التمثيل البياني لهذه الدالة كل قيم (ρ_k)، تظهر لنا القيم الفصلية في شكل قمم وانخفاضات والتي تقع خارج مجال الثقة $\frac{1}{\sqrt{n}}$ فهي معنوية.

7. التخلص من المركبات الموسمية: تتركز أهمية دراسة التغيرات الموسمية في كل من تخليص البيانات من أثر الموسم في الاستقرار والتنبؤ، ولذلك يجب التخلص منها حسب الخطوات التالية[2]:

- تمثيل السلسلة الزمنية بيانيا ومن خلال الشكل البياني نحدد معادلة الاتجاه العام المناسبة.
- أوجد معادلة خط الاتجاه العام باستخدام طريقة المربعات الصغرى مع أخذ قيم (X) موسمياً.
- كون القيم الاتجاهية بالتعويض عن (X) في معادلة خط الاتجاه العام.

[1] مُحَمَّد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان الأردن، 2012 ، ص203 .

[2] فاندل والتر، **السلاسل الزمنية من الجهة التطبيقية ونماذج (بوكس- جنكنز)**، ترجمة: عزام عبد المرضي حامد وأحمد حسين هارون، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1992 ،ص54.

- حساب النسب الموسمية لكل موسم = $\frac{y}{\hat{y}} * (100)$
- كون متوسط النسب الموسمية لكل موسم عبر السنوات وليكن (m_i).
- حساب الدليل الموسمي $s_i = \frac{y_i}{\sum m_i} 100 * m$ حيث (m) عدد المواسم، (s_i) الدليل الموسمي لكل موسم .
- تضرب كل البيانات المتحصل عليها في الدليل الموسمي الخاص بها، وبذلك نكون قد تحصلنا على بيانات جديدة خالية من المركبة الموسمية.

المطلب الثالث: استقرار السلاسل الزمنية.

قبل الشروع في دراسة الاتجاه الأساسي نحو الزيادة أو النقصان لا بد من التأكد أولا من وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلسلة زمنية مستقرة أو غير مستقرة أي ذات اتجاه عام أو لا.

إن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، إن هذه السلسلة لا يوجد فيها اتجاه عام لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان، أما عن السلسلة الزمنية غير المستقرة فإن المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان.

أولا: الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية المستقرة.

نقول عن سلسلة زمنية ذات تباين مشترك مستقر، إذا كانت أوساطها، تبايناتها، وتبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن أي إذا[1]:

- تذبذبت حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن:

$$E(Y_t) = E(Y_{t+1}) = \mu.$$

- إذا كان التباين عبر الزمن ثابتا:

$$Var(Y) = E\big(Y_t - E(Y_t)\big)^2 = Var(Y_{t+k}) = E(Y_{t+k} - E(Y_{t+k}))^2.$$

- أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير، أي على الفرق بين الفترة (t_1و t_2) وليس على(t_1 أو t_2):

$$Cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = Cov(Y_{t+k}, Y_{t+k+s}).$$

ثانيا: اختبار استقرار السلاسل الزمنية.

1.اختبار"Q-statistic": اقترح هذا الاختبار من طرف "Box Pierce"، حيث يعد اختبارا مشتركا لفرضية أن كل معاملات الارتباط الذاتي (ρ_k) آنيا مساوية للصفر، ويمكن كتابته على الشكل التالي:

[1] تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، الجزء2، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2011، ص173.

$$Q_c = n\sum_{k=1}^{m}\rho_k^2.$$

ومعاملات الارتباط الذاتي التي تتبع التوزيع الطبيعي: $\rho \to N(0,\frac{1}{n})$ (n: حجم العينة، m: عدد الفجوات)

فرضيات:
- H_0 $\rho_1 \neq \rho_2 \neq \rho_3 \neq \cdots \neq \rho_k$ السلسلة غير مستقرة.
- H_1 $\rho_1 = \rho_2 = \rho_3 = \cdots = \rho_k$ السلسلة مستقرة.

القرار: قبول **H_1** في حالة $Q_t < Q_c$ والعكس صحيح.

2.اختبار (L-B) "Ljung-Box": تعطى العلاقة الرياضية لهذا الاختبار المقترح من طرف "لجينغ وبوكس" "Ljung-Box" الذي يصلح للعينات الكبيرة كما يلي[1]:

$$Q_c^* = n(n+2)\sum_{k=1}^{m}\left[\frac{\rho_k^2}{n-k}\right] \to X_{1-\alpha,h}^2.$$

حيث Q_c^* تتبع تقريبا قانون KHI-DEUX بدرجة حرية h.

فرضيات:
- H_0 السلسلة غير مستقرة
- H_1 السلسلة مستقرة

القرار: قبول H_0 في حالة $Q^*_c < X^2_{1-\alpha,h}$ والعكس صحيح.

3.اختبار جذر الوحدة (لـديكي-فولر) "Dickey-Fuller": تعمل اختبارات **"Dickey-Fuller"** على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديديه أو عشوائية.

- **نماذج (TS,DS) :** إن اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لا تعتمد فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسة مستقرة، ومن أجل فهم هذه الاختبارات لا بد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة وهي[2]:

- **نماذج (TS) "Trend Stationary":** هذه النماذج غير مستقرة حيث تأخذ الشكل التالي:

$$Y_t = f(t) + \varepsilon.$$

حيث: (t) دالة كثير حدود للزمن وε : تشويش أبيض.

وأكثر هذه النماذج يأخذ شكل كثير حدود من الدرجة الأولى ويكتب من الشكل:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \varepsilon_t.$$

هذا النموذج غير مستقر، لأن وسطه مرتبط بالزمن، ويمكن تقدير المعالم (α_0, α_1) بطريقة المربعات الصغرى.

- **النموذج (DS) "Differency Stationary":** هذه النماذج أيضا غير مستقرة، وتأخذ الشكل:

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t.$$

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2005 ، ص654.

[2] B. H. Baltagi, **Econometrie**, 5th Edition, Springer Edition, USA, 2011, P383.

حيث نستعمل الفروقات لجعلها مستقرة أي: $(1-b)^d Y_t = \beta + \varepsilon_t$

β: ثابت حقيقي.

b: معامل التأخير.

d: درجة الفروقات.

وفي هذه النماذج عادة ما تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى أي: (d = 1) وتأخذ شكلين:

الشكل الأول: β = 0 وتسمى نموذج DS بدون مشتقة، وتكتب: $Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$ ؛ وبما ان ε_t تشويش ابيض، فان النموذج يسمى "المشي العشوائي"، وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية.

الشكل الثاني: β ≠ 0 وتسمى نموذج DS بمشتقة، وتكتب: $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$

- **اختبار ديكي فولار البسيط (DF) "Dickey-Fuller"**: للقيام بهذا الاختبار وللتبسيط نفرض أن نموذجا يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى($AR_{(1)}$•) ، والذي يكتب عامة من الشكل[1]:

$$Y_t = \alpha Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (1) .$$

علما انه كما ذكرنا سابقا توجد عدة صيغ أخرى لهذا النموذج (نماذج**(TS,DS)**) والتي تكتب من الشكل:

$$Y_t = \alpha Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots (2).$$

$$Y_t = \alpha Y_{t-1} + c + b(t) + \varepsilon_t \dots\dots\dots (3).$$

حيث(μ_t) حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه: الوسط الحسابي=0، نباين ثابت، وقيمه غير مرتبطة (عندئذ يسمى بالتشويش الأبيض).

c: ثابت.

$b(t)$: حد الاتجاه العام بدلالة الزمن t.

بفرض $c = 0$ و $b = 0$ لتبسيط الشرح، أي بأخذ المعادلة (1) نكون أمام 3 حالات:

الحالة الأولى: |α| < 1 السلسلة y_t مستقرة ويقال أنها متكاملة من الرتبة صفر (0).

الحالة الثانية: |α| = 1 يكون للسلسلة y_t جذر الوحدة وتعاني من مشكلة عدم الاستقرار، وتسمى السلاسل التي يوجد لها جذر يساوي 1 بسلاسل السير العشوائي، وهي أحد الأمثلة للسلاسل غير المستقرة.

الحالة الثالثة: |α| > 1 السلسلة y_t غير مستقرة.

في الحالتين الثانية والثالثة نقوم بطرح y_{t-1} من طرفي المعادلة (1)، فتتحصل على الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = (\alpha - 1) Y_{t-1} + \varepsilon = \beta Y_{t-1} + \varepsilon_t .$$

• سنتطرق بالتفصيل لنماذج الانحدار الذاتي في المطلب الثاني.

[1] عابد بن عابد العبدلي، **تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية :دراسة تحليلية قياسية**، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر ، العدد2 ، 2005، ص18.

حيث: $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ و $\beta = (\alpha - 1)$

فإذا ثبت أن $|\beta| < 0$ يقال أن سلسة الفروقات من الدرجة الأولى مستقرة ولذا فان السلسة الأصلية تكون متكاملة من الدرجة الأولى؛ أما إذا كانت السلسة الأصلية مستقرة بعد الحصول على الفروقات الثانية فإن السلسة الأصلية تكون متكاملة من الدرجة الثانية وهكذا...

ولحساب مدى استقرار السلاسل الزمنية نقوم بـ:

- حساب ما يسمى (τ) بعد تقدير دالة الانحدار الذاتي، بقسمة α على الخطا المعياري لها، أي:

$$\tau_c = \frac{\alpha_{\text{المقدرة}}}{SE(\alpha_{\text{المقدرة}})}$$ حيث: $\alpha_{\text{المقدرة}}$ معامل الانحدار الذاتي.

- مقارنة (τ_c) المحسوبة مع (τ) المجدولة المعدة خصيصا بواسطة "Dickey et Fuller" ، لذلك يعرف هذا الاختبار بـ "Dickey et Fuller test" ".

فرضيات: H_0 عدم استقرار السلسلة الزمنية.
H_1 استقرار السلسلة الزمنية.

القرار: قبول H_1 في حالة $\tau_c > \tau_{\text{المجدولة}}$ والعكس صحيح.

➢ **اختبار ديكي فولر المطور (ADF) "Augmented Dickey-Fuller":** في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار "ديكي فولار البسيط"، فان (ε_t) عبارة عن صدمات عشوائية اقتراضا، وبذلك أهملنا ارتباط الأخطاء، لذلك فان اختبار (ديكي فولار المطور) عمل على إدراج هذه الفرضية.

باستخدام الصيغ الثلاث للانحدار الذاتي من الدرجة (p) التي تكتب على الشكل التالي:

$$\begin{cases} Y_t = \alpha_1 Y_{t-1} - \sum_{i=2}^{p} \alpha_i \Delta Y_{t-(i+1)} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots 1 \\ Y_t = \alpha_1 Y_{t-1} - \sum_{i=2}^{p} \alpha_i \Delta Y_{t-(i+1)} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots 2. \\ Y_t = \alpha_1 Y_{t-1} - \sum_{i=2}^{p} \alpha_i \Delta Y_{t-(i+1)} + c + bt + \varepsilon_t \dots 3 \end{cases}$$

حيث نستطيع تحديد قيمة (p) حسب معيار "Akaike" أو معيار "Schwarz"، لا يمكن تطبيق القواعد الإحصائية الاعتيادية من اجل الاختبار، لذلك عمدا "Dickey-Fuller" إلى دراسة التوزيع التقاربي للمقدرة (α)، وذلك بمساعدة محاكاة "Monte-Carlo" حيث جدولا القيم الحرجة من اجل عينات ذات فروقات مختلقة، هذه الجداول تشبه جداول (ستودنت)، وفي حالة وجود مشكل الارتباط الذاتي بالحد العشوائي (ε) فإن الصيغة الملائمة للاستخدام هي اختبار ديكي فولار المطور[1].

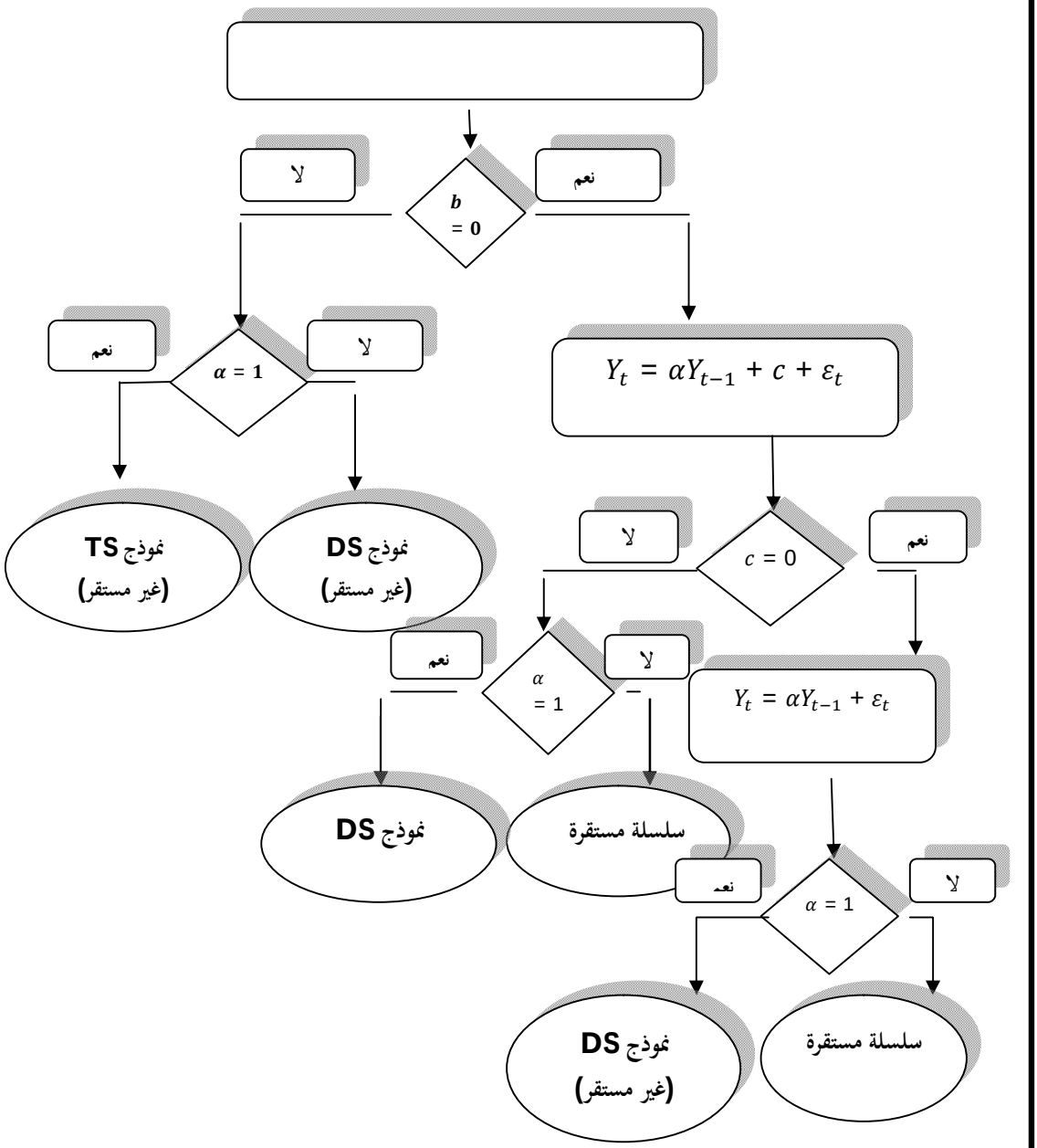
[1] أكثر تفصيلا انظر:

-D.A. Dickey, W.A. Fuller, **Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with Unit Root**, Journal of the American Statistical Association, 1979, pp. 427-431.

اختبار ديكي فولار المطور (ADF) يحمل نفس خصائص (ديكي فولار البسيط) (DF)، حيث يتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي[1].

وفي ما يلي شكل مبسط لمنهجية اختبار جذر الوحدة لديكي فولار:

الشكل رقم (13-3): منهجية اختبار جذر الوحدة لـ"ديكي فولار".



Source: S.Lardie, V.Mignon, **Econométrie**, 6éme Edition, Dunod Edition, Paris, 2005 P234.

4. اختبار (فيليبس-بيرون) (pp) (Phillips-Perron): يقترح (فيليبس-بيرون) تصحيحا غير معلمي لإحصاءات اختبارات (ديكي-فولر)، وهذا الاختبار يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة

[1] **opt.cit**

للتذبذبات العشوائية، وله نفس التوزيعات المحدودة لاختبار (DF) و(ADF)، ويجرى هذا الاختبار على عدة مراحل[1]:

- تقدير النماذج القاعدية الثلاثة لاختبار (ديكي-فولر) بواسطة المربعات الصغرى، مع حِساب الإحصائيات الموافقة .
- تقدير التباين المعطى في الأجل القصير: $\delta_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{i=0}^{n}\mu_{t-i}^2$ حيث: μ_t تمثل البواقي .
- تقدير المعامل المصحح (s_t) حيث:

$$s_t = \frac{1}{n}\sum_{i=0}^{n}\mu_{t-i}^2 + 2\sum_{i=1}^{L}(1-\frac{i}{L-i})\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}\varepsilon_t\varepsilon_{t-i}.$$

من أجل تقدير هذا التباين من الضروري إيجاد عدد التأخيرات (L) التي تمثل عدد التأخيرات المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية (n) على النحو التالي: $L \approx 4(\frac{n}{100})^{2/9}$

- حساب إحصائية (فيليبس وبيرون) (pp) الذي يساوي: $pp^* = \sqrt{k} * \frac{(\alpha-1)}{\delta} + \frac{n(k-1)\delta}{\sqrt{k}}$

حيث: $k = \frac{\delta_t^2}{s_t}$ والذي يساوي الواحد (في الحالة التقريبية) عندما يكون تشويش أبيض.

- مقارنة (pp) مع القيمة الحرجة لـ (Mackinnon).

فرضيات:
- **H_0** عدم استقرار السلسلة الزمنية.
- **H_1** استقرار السلسلة الزمنية.

القرار: قبول **H_1** في حالة pp^* > القيمة الحرجة Mackinnon والعكس صحيح.

5.اختبار (كوياتكوسكي-فليبس-شميدس-شين) (KPSS)• :

يمر هذا الاختبار على نفس مراحل اختبار (pp)، لكن عوض حساب معامل (pp^*) يعتمد على مضاعف لاغرانج (LM) الذي يحسب على الشكل التالي[2]:

$$LM = \frac{1}{s_t}\frac{\sum_{t=1}^{n}s_t}{n^2}.$$

فرضيات:
- **H_0** عدم استقرار السلسلة الزمنية.
- **H_1** استقرار السلسلة الزمنية.

القرار: قبول **H_1** في حالة LM > القيمة الحرجة والعكس صحيح.

---

[1] Regis Bourbonnais, **Econométrie**, 9ieme Edition, Dunod Edition, Paris, 2015, P250

• **K**wiakowski – **P**hillips –**S**chmidt – **S**hin.

[2] I. cadoret, et D'eutre, **Économétrie Appliquée: Méthodes, Applications, Corrigés,** Edition Deboeck, Bruxellex, Belgique ,2004, P312.

المبحث الثالث: نماذج شعاع الانحدار الذاتي ((Vecteur AutoRégressive (VAR)).

قام "Sims" باقتراح هذا النموذج في عام 1981، حيث يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآنية تعتمد وجهة النظر التفسيرية، إذ تتضمن كثيراً من الفرضيات غير المختبرة مثل استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص مقبول للنموذج، وكذلك الأمر فيما يتعلق باختيار المتغيرات الخارجية وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني.

يقترح "Sims" في نموذجه معاملة المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة (استبعادها أو اعتبارها خارجية)، وإدخالها جميعاً في المعادلات بعدد مدد الإبطاء الزمني نفسها.

المطلب الأول: نماذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك(ARMA) (السلاسل الزمنية الخطية).

نموذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك بالإنجليزية: (Auto-Regressive/ Moving-Average)، ويكتب اختصارا (ARMA)، أو نموذج (بوكس-جينكنز)، هو طريقة للتحليل الإحصائي، تستعمل في نمذجة ووصف واستشراف السلاسل الزمنية، متمثلة في كتابة العملية التصادفية المستقرة للسلسلة المدروسة على شكل مجموع متعدد الحدود.

النموذج العام لطريقة الانحدار الذاتي (AR) والمتوسط المتحرك (MA) تم التطرق إليه نظريا، في سنة 1951، في أطروحة الإحصائي النيوزلندي (بيتر ويتل) في اختبار الفرضيات وتحليل السلاسل الزمنية، قبل أن تعمم في سنة 1971، في كتاب للإحصائيين (جورج بوكس) و (غويليم جينكنز).

أولا: نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive) (AR).

طبقا لهذا النموذج تكون الملاحظة الحالية مفسرة بواسطة الترجيح للملاحظات الماضية إلى فترة التأخير من المرتبة (p) مع الأخذ بعين الاعتبار حد الخطأ العشوائي في الفترة الحالية، ونسمي ذلك بنموذج الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية (Y_t) ذات الرتبة (p)، ويرمز لها بـ(AR(p)) وتكتب على الشكل[1]:

$$Y_t = \alpha + \varphi_1 Y_{t-1} + \varphi_2 Y_{t-2} + \cdots + \varphi_p Y_{t-p} + \varepsilon_t.$$

$$\Leftrightarrow Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p} \varphi_i Y_{t-i} + \varepsilon_t.$$

ثانيا: النماذج المتوسط المتحرك (Moving Average) (MA).

وفقا لهذه النماذج، تكون كل ملاحظة من السلسلة الزمنية (Y_t) ذات المرتبة (q) مفسرة بواسطة المتوسط المرجح للأخطاء العشوائية التي نرمز لها بـ(MA(q)) وتكتب معادلتها من الشكل[2]:

[1] J. Hanke, A. Reitsch, **Understanding Business Statistics**, Richard D. Irwin Inc, Boston, 1991, P 718.

[2] حسين علي بخيت ، سحر فتح الله، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بغداد، 2002، ص213.

$$Y_t = \beta + \varepsilon_t + \omega_1\varepsilon_{t-1} + \omega_2\varepsilon_{t-2} + \cdots + \omega_p\varepsilon_{t-q}.$$

$$\Leftrightarrow Y_t = \alpha + \sum_{i=0}^{q} \omega_i\varepsilon_{t-i}.$$

ثالثا: النماذج المختلطة (ARMA).

هناك نماذج عشوائية لا يمكن نمذجتها على أنها متوسط متحرك فقط أو انحدار ذاتي فقط، وذلك لاحتوائها على خصائص النوعين معا، بحيث تشمل هذه النماذج على قسم الانحدار الذاتي ذو الدرجة (p) وقسم المتوسطات المتحركة ذو الدرجة (q) ويرمز لها بـ($\mathbf{ARMA_{(p,q)}}$) وصيغتها الرياضية[1]:

$$Y_t = \gamma + \varphi_1 Y_{t-1} + \varphi_2 Y_{t-2} + \cdots + \varphi_p Y_{t-p} + \varepsilon_t + \omega_1\varepsilon_{t-1} + \omega_2\varepsilon_{t-2} + \cdots + \omega_p\varepsilon_{t-q}.$$

رابعا: تكامل السلسلة الزمنية ونماذج (ARIMA).

تستخدم نماذج (ARIMA) مع سلاسل زمنية مستقرة فقط، هذا يعني أن يكون المتوسط والتباين والتغاير ثابتا عبر الزمن، ولكن معظم السلاسل الزمنية والمالية تمتلك متجها عبر الزمن وكذلك متوسطها الحسابي خلال سنة واحدة سيختلف عن المتوسط الحسابي في سنوات أخرى، هذا يعني أن المتوسط لمعظم السلاسل الزمنية الاقتصادية والمالية غير ثابت عبر الزمن، مما يشير أن السلاسل الزمنية غير مستقرة، ولتجنب هذه المشكلة وللحصول على سلاسل زمنية مستقرة نحتاج كما رأينا سابقا لإزالة المتجه من البيانات الأصلية ويتم ذلك من خلال استخدام الفروق من الدرجة الأولى:

$$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}.$$

معظم السلاسل الزمنية مستقرة عند الفروق الأولى، فإذا كانت كذلك تسمى سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الأولى($I_{(1)}$) وهذا يكمل المصطلح (ARIMA).

اذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة في الفروق الأولى يجب أخذ الفروق الثانية:

$$\Delta^2 Y_t = \Delta\Delta Y_t = \Delta Y_t - \Delta Y_{t-1}.$$

اذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة في الفروق الثانية تسمى متكاملة من الدرجة الثانية ($I_{(2)}$).

وبصفة عامة إذا كانت السلسلة الزمنية أخذت لها الفروق من الدرجة (d) لتكون مستقرة، فانه يقال إنها متكاملة من الدرجة (d) أي ($I_{(d)}$) لذا يسمى نموذج ($ARIMA_{(p,d,q)}$) حيث تشير (p) إلى عدد متباطئات المتغير التابع (AR)، و (d) عدد المرات التي تؤخذ فيها الفروق للحصول على استقرار السلسلة الزمنية، و (q) عدد تأخرات حد الخطأ.

خامسا: منهجية "Ljung-Box" (بوكس-جينكنز).

تتكون منهجية (بوكس وجينكنز) من خمس مراحل رئيسية يتم من خلالها الوصول إلى النموذج الأمثل للتنبؤ بالسلسلة الزمنية محل الاهتمام؛ وتتلخص المراحل الأساسية كالتالي:

[1] G. Box, G. Jenkins, **Time Series Analyse Forcasting And Control**, 5th Edition, Wiley Edition, USA, P190.

- **مرحلة التعرف:** تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل تكوين النموذج حيث يتم من خلالها تحديد رتب النموذج (p,d,q) حيث تبدأ مرحلة التعرف بالتحقق من استقرار السلسلة الزمنية من خلال إمكانية التحقق من السكون بيانيا من خلال الرسم البياني لكل من السلسلة الأصلية y_t ودالة الارتباط الذاتي الجزئي للسلسلة (ACF) ودالة الارتباط الذاتي للسلسلة (PACF) .

وإحصائيا من خلال استخدام عدة اختبارات للكشف عن سكون السلسلة مثل: ADF , PP , KPSS.

وبعد الحصول على السلسلة الزمنية الساكنة يتم تحديد رتب النموذج، حيث (d) عدد الفروق اللازمة لاستقرار السلسلة، وبناء على عدد معاملات الارتباط الذاتي التي تختلف عن الصفر يتم تحديد (q)، وبناء على عدد معاملات الارتباط الذاتي الجزئي التي تختلف عن الصفر يتم تحديد (p)[1].

- **مرحلة التقدير:** بعد الانتهاء من مرحلة التعرف على النموذج المبدئي الملائم للبيانات يجب تقدير معلمات هذا النموذج باستخدام إحدى الطرق المعروفة، وأهمها طريقة المربعات الصغرى وطريقة الاحتمالات الكبرى[2]، وفي هذه المرحلة تتم عادة تقدير عدة نماذج متقاربة تتم المقارنة بينها، وعادة ما تكون معالم النموذج الجيد المقدرة معنوية وكذلك يمكن المقارنة من خلال مجموع مربعات البواقي كمقياس لجودة النموذج بالإضافة إلى مقاييس أخرى يتم استخدامها لقياس دقة النموذج للمقارنة بين النماذج.
- **مرحلة الاقتناء (الاختيار):** بعد تحديد رتب نموذج (ARIMA) باستخدام دوال الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي تعتبر مهمة صعبة يواجهها الباحث الذي يجد نفسه أمام عدة نماذج مرشحة ولا تكون جميعها مرفوضة، لهذا السبب، وبعد تقدير كل النماذج المرشحة، تم وضع بعض المعايير التي تساعد في المفاضلة بين هذه النماذج، ويكون النموذج المختار هو الذي يعطي أحسن توليفة بين المعايير (أصغر قيمة لمعيار"Akaike")، (اصغر قيمة لمعيار"Schwarz")، (اصغر قيمة لمعيار"Hannan-Quinn") مع الأخذ بعين الاعتبار معامل التحديد (R^2)، ومعنوية المعالم المقدرة وإحصائية (DW).
- **مرحلة التشخيص:** بعد التعرف على النموذج المبدئي وتقدير معالمه تأتي مرحلة التشخيص وهي التحقق من مدى ملاءمة النموذج وإمكانية استخدامه في التنبؤ، وتعتبر مرحلة التشخيص من أهم وأخطر مراحل التحليل فهي المرحلة التي تحدد قبول أو استبدال النموذج بنموذج آخر، وتشتمل مرحلة التشخيص على اجراء العديد من الفحوصات والاختبارات أهمها : اختبار "Ljung-Box" واختبار معنوية معالم النموذج[3].

---

[1] والتر فاندل، **السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية**، ترجمة: عبد المرضي وآخرون، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1992 ، ص106.

[2] أكثر تفصيلا أنظر:

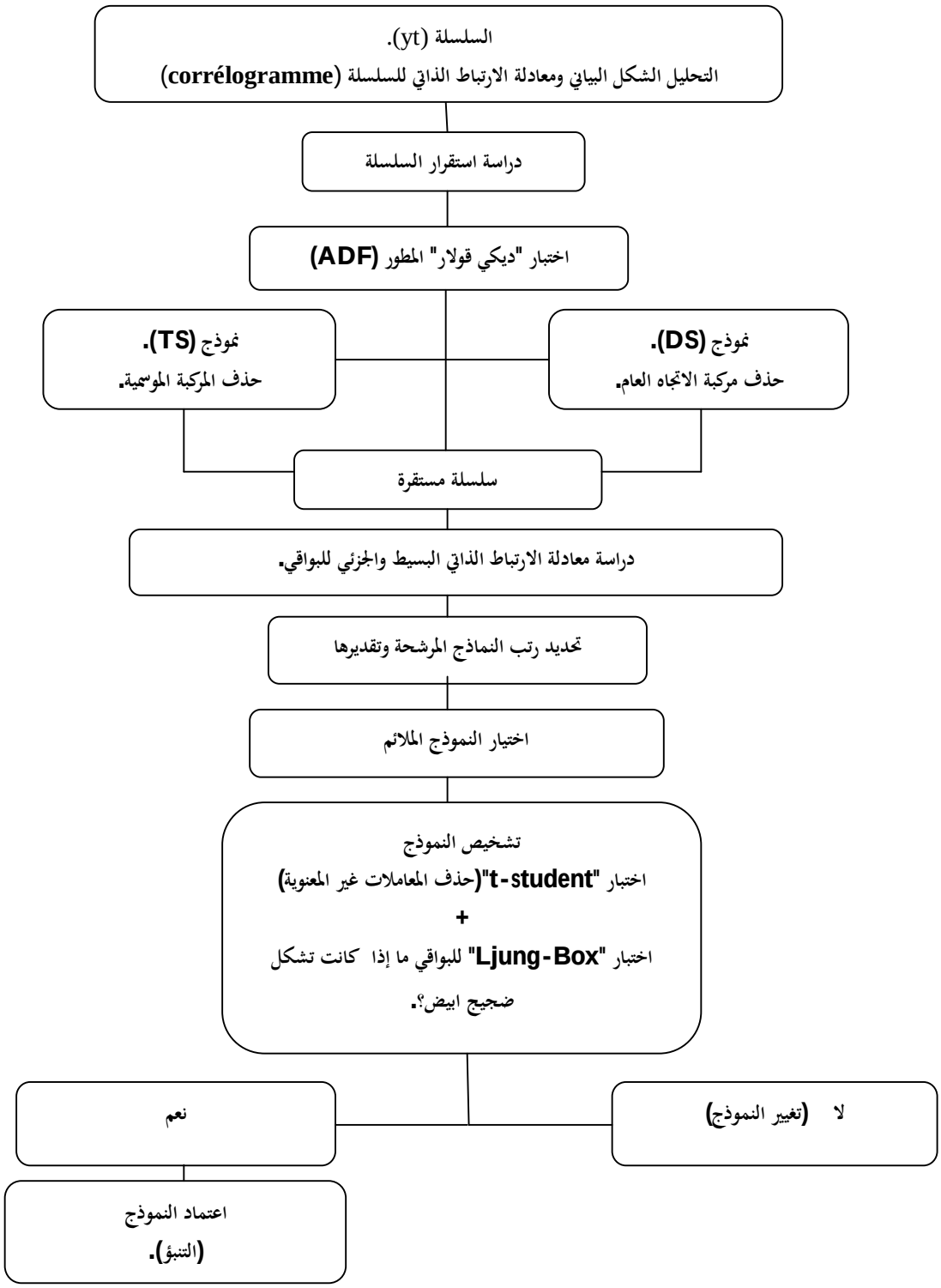
سعيد هتهات، **المرجع السابق**، ص167.

[3] أكثر تفصيلا أنظر:

سعيد هتهات، **المرجع السابق**، ص168.

➢ **مرحلة التنبؤ:** من الأهداف الرئيسية في تحليل السلاسل الزمنية هو التنبؤ بقيمها المستقبلية، وتعتبر مرحلة التنبؤ هي المرحلة الأخيرة من طريقة (بوكس وجينكنز)، حيث أن التنبؤات المستقبلية للسلسلة الزمنية تكون صحيحة ودقيقة إذا تم اختيار نموذج سليم واجتاز مرحلة الفحص والتشخيص.

الشكل رقم (14-3): منهجية (بوكس-جينكنز)

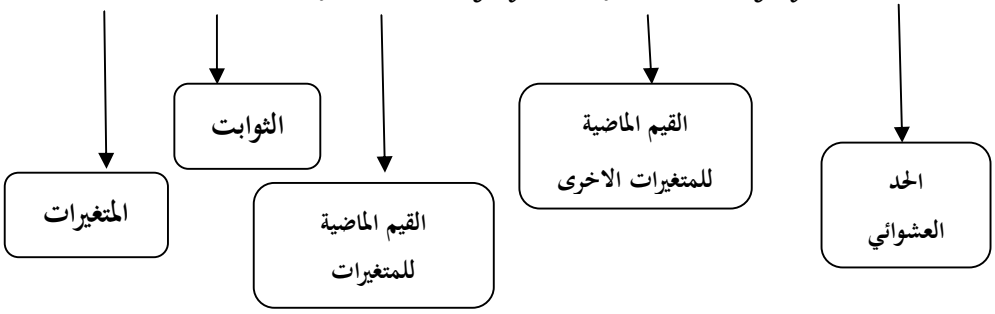


Source: Regis Bourbonnais, **Econométrie**, 9ieme Edition, Dunod Edition, Paris, 2015, p263.

المطلب الثاني: بناء نماذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) (السلاسل الزمنية الخطية المتعددة).

يعتبر شعاع الانحدار الذاتي (VAR) هو تعميم للمسارات (AR) في الحالة المتعددة، إذ يعرف بأنه النظام الذي تكون فيه المتغيرات دالة لقيمتها الماضية والقيم الماضية لباقي المتغيرات الأخرى المكونة لشعاع الانحدار الذاتي، بإضافة الحدود العشوائية، ولتبسيط هذا التعريف يمكن كتابة مثال شعاع انحدار ذاتي مكون من متغيرتين (x_{1t} ,x_{2t}) على الشكل التالي[1]:

$$\begin{cases} x_{1t} = a_0 + \sum_{i=1}^{p} b_{1i} x_{1\,t-i} + \sum_{i=1}^{p} c_{1i} x_{2\,t-i} + \varepsilon_{1t} \\ x_{2t} = b_0 + \sum_{i=1}^{p} b_{2i} x_{2\,t-i} + \sum_{i=1}^{p} c_{2i} x_{1\,t-i} + \varepsilon_{2t} \end{cases} \dots\dots\dots (1).$$



حيث (p) عدد التأخرات، و ($\varepsilon_{1t}, \varepsilon_{2t}$) حدود عشوائية تتميز بتشكيلها تشويش ابيض.

وبذلك يمكن كتابة العلاقة (1) باستخدام المصفوفات على الشكل التالي:

$$\beta x_{it} = \varphi_0 + \sum_{i=1}^{p} \varphi_1 x_{i\,t-1} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (2).$$

حيث:

$$\beta = \begin{pmatrix} 1 & 0 \\ 0 & 1 \end{pmatrix} \; x_{it} = \begin{pmatrix} x_{1t} \\ x_{2t} \end{pmatrix}, \; \varphi_0 = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix}, \; \varphi_1 = \begin{pmatrix} b_{1i} & c_{1i} \\ b_{2i} & c_{2i} \end{pmatrix} \; , \; x_{it} = \begin{pmatrix} x_{1t-1} \\ x_{2t-1} \end{pmatrix}$$

$$, \varepsilon_{it} = \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix}.$$

وبشكل عام يمكن كتابة شعاع الانحدار الذاتي ذي (n) متغير و (p) تأخر كما يلي:

$$\beta x_{it} = \varphi_0 + \sum_{i=1}^{p} \varphi_1 x_{i\,t-1} \sum_{i=1}^{p} \varphi_2 x_{i\,t-1} + \dots + \sum_{i=1}^{p} \varphi_n x_{i\,t-1} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (3).$$

أولا: تقدير نماذج شعاع الانحدار الذاتي(VAR).

لتقدير نماذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)، كل معادلة من النموذج يمكن أن تقدر بطريقة المربعات الصغرى (MCO) على حدة واحدة تلو الأخرى.

تعد طريقة المربعات الصغرى (MCO) الطريقة الأكثر شيوعا وتطبيقا ونتائجها غالبا ما تكون قريبة من الواقع، لكن لا يمكن تطبيقها إلا على السلاسل الزمنية المستقرة فقط.

ليكن لدينا نموذج متكون من متغيرتين (x_2، x_1) وفترة إبطاء واحدة (p=1) على النحو التالي:

[1] D.J. Hamilton, **Time Series Analysis**, Princton University Press, U K, 1994, P258.

$$\begin{cases} \hat{x}_{1t} = a_0 + a_1 x_{1t-1} + a_2 x_{2t-1} + \varepsilon_{1t} \dots (1) \\ \hat{x}_{2t} = b_0 + b_1 x_{1t-1} + b_2 x_{2t-1} + \varepsilon_{2t} \dots (2) \end{cases}.$$

من اجل تقدير معاملات المعادلة (1) (نفس الطريقة تطبق على باقي المعادلات) يجب أن يتحقق الشرط الأساسي لطريقة المربعات الصغرى الذي ينص على أن يكون مجموع القيم التقديرية ($\hat{x}_{1t}$) عن القيم الفعلية لها (x_{1t}) اصغر ما يمكن، أي تحقق الشرط $S = \sum(x_{1t} - \widehat{x_{1t}})^2 = min$

بتعويض ($\hat{x}_{1t}$) في (S) تصبح من الشكل:

$$S = \sum(x_{1t} - a_0 + a_1 x_{1t-1} + a_2 x_{2t-1} + \varepsilon_{1t})^2 = min.$$

تأخذ (S) اصغر قيمة ممكنة لها عندما تكون كل مشتقات الجزئية بالنسبة للمعاملات (a_0، a_1، a_2) مساوية للصفر؛ إن هذا الشرط يسمح لنا بالحصول على المعادلات الخطية التالية:

$$\begin{cases} \sum x_{1t} = na_0 + a_1 \sum x_{1t-1} + a_2 \sum x_{2t-1} \\ \sum x_t * x_{1t-1} = a_0 \sum x_{1t-1} + a_1 \sum {x_{1t-1}}^2 + a_2 \sum x_{1t-1} * x_{2t-1} \\ \sum x_t * x_{2t-1} = a_0 \sum x_{2t-1} + a_1 \sum x_{1t-1} * x_{2t-1} + a_2 \sum {x_{2t-1}}^2 \end{cases}.$$

هذه المعادلات هي معادلات خطية، المجهول فيها هي معاملات (a_0، a_1، a_2)، بحل هذه المعادلات بطريقة المحددات نحصل على قيم هذه المعاملات الدالة $s(a0، a1، a2)$ اصغر ما يمكن[1]:

بفرض أن (Δ) هو المحدد الرئيسي لجملة العادلات السابقة، وΔ_{a2}،Δ_{a1}،Δ_{a0} هي المحددات الجزئية التي تسمح لنا بحساب (a_0، a_1، a_2) فان:

$$a_0 = \frac{\Delta_{a0}}{\Delta}، \quad a_1 = \frac{\Delta_{a1}}{\Delta} ، \quad a_2 = \frac{\Delta_{a2}}{\Delta}$$

جيث:

$$\Delta = \begin{vmatrix} n & \sum x_{1t-1} & \sum x_{2t-1} \\ \sum x_{1t-1} & \sum {x_{1t-1}}^2 & \sum x_{1t-1} * x_{2t-1} \\ \sum x_{2t-1} & \sum x_{1t-1} * x_{2t-1} & \sum {x_{2t-1}}^2 \end{vmatrix}.$$

[1] مكيد علي، **المرجع السابق**، ص-ص148-145.

$$\Delta_{a0} = \begin{vmatrix} \sum x_{1t} & \sum x_{1t-1} & \sum x_{2t-1} \\ \sum x_t * x_{1t-1} & \sum {x_{1t-1}}^2 & \sum x_{1t-1} * x_{2t-1} \\ \sum x_t * x_{2t-1} & \sum x_{1t-1} * x_{2t-1} & \sum {x_{2t-1}}^2 \end{vmatrix}.$$

$$\Delta_{a1} = \begin{vmatrix} n & \sum x_{1t} & \sum x_{2t-1} \\ \sum x_{1t-1} & \sum x_t * x_{1t-1} & \sum x_{1t-1} * x_{2t-1} \\ \sum x_{2t-1} & \sum x_t * x_{2t-1} & \sum {x_{2t-1}}^2 \end{vmatrix}.$$

$$\Delta_{a2} = \begin{vmatrix} n & \sum x_{1t-1} & \sum x_{1t} \\ \sum x_{1t-1} & \sum {x_{1t-1}}^2 & \sum x_t * x_{1t-1} \\ \sum x_{2t-1} & \sum x_{1t-1} * x_{2t-1} & \sum x_t * x_{2t-1} \end{vmatrix}.$$

إن تعميم هذه الطريقة على نماذج الانحدار الذاتي ذات (n) متغير و(p) تأخر تتسم بالتعقيد، لذلك ينصح باستعمال البرامج الإحصائية المتخصصة مثل (Eviews و stata...الخ) لتقدير معاملات النموذج.

ثانيا: تحديد درجة التأخير.

لتحديد درجة التأخير، توجد عدة معايير أشهرها معيار "Akaike" أو "Schwarz"، وطريقة اختيار درجة التأخير تعتمد على تقدير كل النماذج من أجل درجة تتغير من (0إلى h)، (h هو أكبر تأخير مقبول من طرف النظرية الاقتصادية ومن خلال المعطيات الموجودة)، ثم يتم اختيار درجة التأخير (P) المصاحبة لأقل قيمة لهذين المعيارين.

- معيار"Akaike" يرمز له بالرمز (AIC) ويساوي[1]:

$$AIC = Ln\left|\widehat{\Omega}\right| + \frac{2N^2.P}{T}.$$

- معيار "Schwarz" ويرمز له بالرمز (SIC) ويساوي:

$$SC = ln\left|\widehat{\Omega}\right| + \frac{N^2.P.Ln(T)}{T}.$$

$\left|\widehat{\Omega}\right|$: محدد مصفوفة التباين والتباين المشترك لبواقي النموذج من الشكل: $\frac{1}{N-T-1}\begin{pmatrix} \sum_1^t \varepsilon_1^2 & \sum_1^t \varepsilon_1.\varepsilon_2 \\ \sum_1^t \varepsilon_1.\varepsilon_1 & \sum_1^t \varepsilon_1^2 \end{pmatrix}$

N : عدد متغيرات النموذج.

T : عدد المشاهدات.

P : درجة التأخير.

[1] Regis Bourbonnais, **Econométrie**, 6ieme Edition, Dunod Edition, Paris, 1998, p239.

ثالثا: التوقع ودراسة مجال الثقة.

بعد تقدير معالم نموذج (VAR) وتحديد درجة التأخير يمكننا القيام بالتنبؤ، والملفت للانتباه أن التنبؤ باستعمال هذه النماذج لا يحتاج إلى قيم مستقبلية للمتغيرات المستقلة كما هو الحال بالنسبة لنماذج الانحدار العادية، ولفهم منهجية التنبؤ لنماذج شعاع الانحدار الذاتي نأخذ على سبيل المثال النموذج التالي[1]:

$$\begin{cases} \hat{x}_{1t} = a_0 + a_1 x_{1t-1} + a_2 x_{2t-1} + \varepsilon_{1t} \dots (1) \\ \hat{x}_{2t} = b_0 + b_1 x_{1t-1} + b_2 x_{2t-1} + \varepsilon_{2t} \dots (2) \end{cases}.$$

- من اجل k =1 من مجال التوقع:

$$\begin{cases} \hat{x}_{1(1)} = a_0 + a_1 x_{1(1-1=0)} + a_2 x_{2(1-1=0)} \dots (3) \\ \hat{x}_{2(1)} = b_0 + b_1 x_{1(1-1=0)} + b_2 x_{2(1-1=0)} \dots (4) \end{cases}.$$

$$\Longleftrightarrow \begin{cases} \hat{x}_{1(1)} = a_0 + a_1 x_1 + a_2 x_2 \dots (5) \\ \hat{x}_{2(1)} = b_0 + b_1 x_1 + b_2 x_2 \dots (6) \end{cases}.$$

$(x_1، x_2)$ آخر مشاهدات فعلية و$(\varepsilon_{2t} = \varepsilon_{1t} = 0)$

- من اجل k =2 من مجال التنبؤ:

$$\begin{cases} \hat{x}_{1(2)} = a_0 + a_1 x_{1(2-1=1)} + a_2 x_{2(2-1=1)} \dots (7) \\ \hat{x}_{2(2)} = b_0 + b_1 x_{1(2-1=1)} + b_2 x_{2(2-1=1)} \dots (8) \end{cases}.$$

$$\begin{cases} \hat{x}_{1(2)} = a_0 + a_1 x_{1(1)} + a_2 x_{2(1)} \dots (9) \\ \hat{x}_{2(2)} = b_0 + b_1 x_{1(1)} + b_2 x_{2(1)} \dots (10) \end{cases}.$$

$(x_{1(1)}، x_{2(1)})$ محسوبة من المعادلة (5) و (6) .

- من اجل k =3 من مجال التنبؤ، يتم حساب $(x_{1(3)}، x_{2(3)})$ باستعمال $(x_{1(2)}، x_{2(2)})$ المحسوبة في المعادلة (9) و(10).

[1] **op.cit**. , p242.

وهكذا من اجل k=h، حيث يتم حساب ($x_{1(h)}$، $x_{2(h)}$) باستعمال ($x_{1(h-1)}$، $x_{2(h-1)}$) المحسوبة قبلها، حيث h هو البعد الزمني لمجال التنبؤ.

بعد حساب القيم المتوقعة لـ($\hat{x}_1$، $\hat{x}_2$) يجب علينا أن نحدد لها مجالا للثقة، حيث تكتب القيم المتوقعة مع مجال الثقة على الشكل التالي:

$$\begin{cases} \hat{x}_1(k) \pm (t^{\alpha}/_2 * \hat{\sigma}_1(k)) \\ \hat{x}_2(k) \pm (t^{\alpha}/_2 * \hat{\sigma}_2(k)) \end{cases}.$$

$t^{\alpha}/_2$: القيم المجدولة تبعا للقانون الطبيعي.

$\hat{\sigma}_1(k)$ ، $\hat{\sigma}_2(k)$: الانحراف المعياري الذي يساوي جذر القيم الموجودة على قطر مصفوفة التباين والتباين المشترك Ω من اجل كل قيمة K، والتي تحسب كمايلي[1]:

$$\Omega(h) = M_0 \Omega M`_0 + M_1 \Omega M`_1 + \cdots + M_{h-1} \Omega M`_{h-1}.$$

وM_i تحسب حسب العلاقة التراجعية التالية:

$$M_i = \sum_{j=1}^{\min(p,i)} \varphi_j * M_{i-j} \quad , \quad i = 1,2 \dots , \quad \varphi = \begin{pmatrix} a_1 & a_2 \\ b_1 & b_2 \end{pmatrix}, \varphi` = \begin{pmatrix} a_1 & b_1 \\ a_2 & b_2 \end{pmatrix}.$$

بالتطبيق على المثال السابق:

- من اجل k=1

$$\Omega(1) = M_0 \Omega M` = \Omega = \frac{1}{N-T-1} \begin{pmatrix} \sum_1^t \varepsilon_1^2 & \sum_1^t \varepsilon_1 . \varepsilon_2 \\ \sum_1^t \varepsilon_1 . \varepsilon_1 & \sum_1^t \varepsilon_1^2 \end{pmatrix}.$$

- من اجل k=2

$$\Omega(2) = M_0 \Omega M`_0 + M_1 \Omega M`_1 = \Omega(1) + \begin{pmatrix} a_1 & a_2 \\ b_1 & b_2 \end{pmatrix} * \Omega(1) * \begin{pmatrix} a_1 & b_1 \\ a_2 & b_2 \end{pmatrix}.$$

- من اجل k=3

$$\Omega(3) = M_0 \Omega M`_0 + M_1 \Omega M`_1 + M_2 \Omega M`_2 = \Omega(1) + \begin{pmatrix} a_1 & a_2 \\ b_1 & b_2 \end{pmatrix} * \Omega(1) * \begin{pmatrix} a_1 & b_1 \\ a_2 & b_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_1 & a_2 \\ b_1 & b_2 \end{pmatrix}^2 * \Omega(1) * \begin{pmatrix} a_1 & b_1 \\ a_2 & b_2 \end{pmatrix}^2.$$

- من اجل k=h

$$\Omega(h) = \Omega(1) + \begin{pmatrix} a_1 & a_2 \\ b_1 & b_2 \end{pmatrix} * \Omega(1) * \begin{pmatrix} a_1 & b_1 \\ a_2 & b_2 \end{pmatrix} + \cdots + \begin{pmatrix} a_1 & a_2 \\ b_1 & b_2 \end{pmatrix}^{h-1} * \Omega(1) * \begin{pmatrix} a_1 & b_1 \\ a_2 & b_2 \end{pmatrix}^{h-1}.$$

[1] **op.cit**. , p243.

المطلب الثالث: ديناميكية نماذج متجهة الانحدار الذاتي(VAR).

أولا. المسار المتوسط المتحرك (VMA) لنماذج متجهة الانحدار الذاتي(VAR).

نستطيع القول أن كل نموذج من الشكل متجهة الانحدار الذاتي يمكن كتابته على شكل متجهة مسار متوسط متحرك، مما يسمح لنا بقياس الاثر على التغيرات المدروسة لكل تغير عشوائي (صدمة) في$(\varepsilon_{1t} \ ، \ \varepsilon_{2t})$.

ليكن لدينا نموذج (VAR) التالي[1]:

$$\begin{pmatrix} x_{1t} \\ x_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_1 & a_2 \\ b_1 & b_2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} x_{1t-1} \\ x_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix}.$$

يمكن تحويل هذا النموذج إلى مسار متوسط متحرك (VMA) على النحو التالي:

$$\begin{pmatrix} x_{1t} \\ x_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} u_1 \\ u_2 \end{pmatrix} + \sum_{i=1}^{\infty} \begin{pmatrix} a_1 & a_2 \\ b_1 & b_2 \end{pmatrix}^{i} * \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t-i} \\ \varepsilon_{2t-i} \end{pmatrix}.$$

حيث:

$\begin{pmatrix} u_1 \\ u_2 \end{pmatrix}$ مصفوفة الأمل الرياضي لنموذج الانحدار الذاتي التي تحسب على النحو التالي:

$$E(x_t) = U = \begin{pmatrix} u_1 \\ u_2 \end{pmatrix} = \left[\begin{pmatrix} 1 & 0 \\ 0 & 1 \end{pmatrix} - \begin{pmatrix} a_1 & a_2 \\ b_1 & b_2 \end{pmatrix}\right]^{-1} * \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 - a_1 & -a_2 \\ -b_1 & 1 - b_2 \end{pmatrix}^{-1} * \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix}.$$

بشكل عام يمكن كتابة المسار المتوسط المتحرك (VMA) لأي نموذج (VAR) من الشكل:

$$X_t = \varphi_0 + \sum_{i=1}^{p} \varphi_i X_{t-i} + \varepsilon_t.$$

على الشكل التالي:

$$X_t = U + \sum_{i=0}^{\infty} M_i \varepsilon_{t-i}.$$

حيث:

$$E(x_t) = U = \left(I_{\text{مصفوفة الوحدة}} - \varphi_{\text{مصفوفة معاملات النموذج}}\right)^{-1} * C_{\text{مصفوفة الثوابت}}.$$

$$M_i = \sum_{j=1}^{\min(p,i)} \varphi_j * M_{i-j} \ , \quad i = 1,2 \dots \ , \quad M_0 = I.$$

[1] D. Eurisko **Series Temporelles Lineaires : La Modélisation (Var),** en Ligne Le [12-11-2015], Siteweb: https://www lacote.ensae.net, p49.

بعد تحويل نماذج متجهة الانحدار الذاتي إلى المسار المتوسط المتحرك، تعتبر المصفوفة (M_i) لهذه الأخيرة مضاعفا للصدمة، بمعنى آخر من خلال هذه المصفوفة يمكن ارتداد الصدمة على طول فترة الدراسة، وبذلك يمكن قياس تأثير الصدمة وتحليلها في كل فترة من هذه الفترات إلى أن يتلاشى تأثيرها مع مرور الوقت.

ثانيا: تحليل الصدمات العشوائية والاستجابة الفورية.

يتطلب تحليل الصدمات قياس تأثير التغير العشوائي على باقي المتغيرات، ولتبسيط فهم كيفية قياس هذا التأثير نستعين بالنموذج السابق[1]:

$$\begin{cases} x_{1t} = a_0 + a_1 x_{1t-1} + a_2 x_{2t-1} + \varepsilon_{1t} \\ x_{2t} = b_0 + b_1 x_{1t-1} + b_2 x_{2t-1} + \varepsilon_{2t} \end{cases}$$

نفرض في اللحظة (t) حدوث صدمة بوحدة واحدة في المتغير العشوائي(ε_1)، فإن الأثر على المتغيرات الدراسة $(x_{2t}، x_{1t})$ يكون كمايلي:

اللحظة t الصدمة الابتدائية: $\begin{bmatrix} \Delta x_{1t} \\ \Delta x_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_1 & a_2 \\ b_1 & b_2 \end{bmatrix}^0 \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \end{bmatrix}$

اللحظة t+1: $\begin{bmatrix} \Delta x_{1t+1} \\ \Delta x_{2t+1} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_1 & a_2 \\ b_1 & b_2 \end{bmatrix}^1 \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_1 \\ b_1 \end{bmatrix}$

اللحظة t+2: $\begin{bmatrix} \Delta x_{1t+2} \\ \Delta x_{2t+2} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_1 & a_2 \\ b_1 & b_2 \end{bmatrix}^2 \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \end{bmatrix}$

وهكذا اللحظة t+n: $\begin{bmatrix} \Delta x_{1t+n} \\ \Delta x_{2t+n} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_1 & a_2 \\ b_1 & b_2 \end{bmatrix}^n \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \end{bmatrix}$

ونفس الطريقة عند حدوث صدمة في المتغير العشوائي ε_2:

اللحظة t الصدمة الابتدائية: $\begin{bmatrix} \Delta x_{1t} \\ \Delta x_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0 \\ 1 \end{bmatrix}$

اللحظة t+1: $\begin{bmatrix} \Delta x_{1t+1} \\ \Delta x_{2t+1} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_1 & a_2 \\ b_1 & b_2 \end{bmatrix}^1 \begin{bmatrix} 0 \\ 1 \end{bmatrix}$

اللحظة t+2: $\begin{bmatrix} \Delta x_{1t+2} \\ \Delta x_{2t+2} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_1 & a_2 \\ b_1 & b_2 \end{bmatrix}^2 \begin{bmatrix} 0 \\ 1 \end{bmatrix}$

وهكذا اللحظة t+n: $\begin{bmatrix} \Delta x_{1t+n} \\ \Delta x_{2t+n} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_1 & a_2 \\ b_1 & b_2 \end{bmatrix}^n \begin{bmatrix} 0 \\ 1 \end{bmatrix}$

القيم المحسوبة حسب هذه الطريقة في كل لحظة t، تشكل لنا ما يسمى بإحداثيات منحنى الاستجابة الدفعية "Fonction De Réponse Impulsionnelle" لكل تجديده "Innovation" في التغيرات العشوائية.

[1] **op.cit**, p56.

المشكل في الطريقة السابقة أنها تشترط عدم وجود ارتباط بين التغيرات العشوائية (ε_1 و ε_2)، وبما أن هذا الشرط نادرا جدا ما يتحقق، يجب علينا القيام بتحويلات لجعل الأخطاء العشوائية متعامدة "orthogonale" وبذلك تصبح مستقلة.

إن حساب معامل ارتباط الأخطاء ($\delta = \frac{cov(\varepsilon_1;\varepsilon_2)}{\sigma_{\varepsilon_1} * \sigma_{\varepsilon_2}}$) بين ($\varepsilon_1$ و ε_2)، يمكننا من قياس العلاقة الارتباطية "corrélation" بينهما دون أن يدلنا على العلاقة السببية "causalité"، لذلك يجب علينا عمل فرضية إضافية تبين لنا اتجاه العلاقة بين المتغيرات بالاستعانة بالنظرية الاقتصادية او اختبار السببية بين المتغيرات.

ملاحظة: تمكننا البرامج الإحصائية المتخصصة مثل: "Eviews" من محاكاة الصدمات العشوائية بالأخذ بعين الاعتبار معامل الارتباط والعلاقة السببية بين المتغيرات، لذلك يمكننا التحليل مباشرة بعد أعطاء النتائج.

ثالثا: نماذج الانحدار الذاتي الهيكلي (Structurel Vector Autorégressive) (SVAR).

تمثل حدود الخطأ العشوائي (أو البواقي) القانونية (canonical innovations/resudials) الناتجة عن المتجهات ذات الانحدار الذاتي (VAR) القانونية دوافع (impulsion) تترجم تقلبات النظام الديناميكي المدروس (مقاربة إحصائية لا تعتمد على فرضيات اقتصادية)، لذلك لا يمكن تشبيه البواقي القانونية المتحصل عليها بالصدمات الهيكلية لأنها تمثل فقط الجزء غير المتوقع الذي يأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتأتية من الحقائق الماضية لمتغيرات النموذج الداخلية، على هذا النحو، ستمكننا النماذج (SVAR) من الانتقال من بواقي قانونية لنموذج (VAR) إلى صدمات هيكلية يمكن تفسيرها اقتصاديا (الاعتماد على فرضيات اقتصادية)، هذا ومع ضرورة استقلالية البواقي القانونية بشكل يسمح لنا بالحصول على دوافع غير مرتبطة عند كل فترة وذلك من خلال استخدام تقسيم "cholesky" "Cholesky décomposition" لتباين "variance" البواقي القانونية، مع تعريف وتحديد صدمات هيكلية مفسرة اقتصاديا، إذ أنه بالإضافة إلى قيود الاستقلالية الاعتيادية يجب تصميم نموذج بقيود أخرى تعكس السلوكات الاقتصادية[1].

من أجل تحديد الصدمات الهيكلية يجب تشكيل مصفوفة الانتقال (P) التي تحقق العلاقة التالية:

$$\varepsilon_t = P.\mu_t.$$

ويمكن تحديد معاملات مصفوفة الانتقال عن طريق استعمال ثلاثة أنواع من القيود:

- قيود الاستقلالية الإحصائية (orthogonalisation) التي تترجم عدم ارتباط الصدمات الهيكلية.
- قيود التسوية أو التوحيد (normalisation) التي تتعلق في أغلب الأحيان بقطر (diagonal) المساواة التالية: $P.P' = \Omega$ حيث أن Ω هي مصفوفة التباين المشترك للبواقي القانونية.
- القيود الاقتصادية التي تترجم السلوكات الاقتصادية.

[1] أكثر تفصيلا انظر:

-J.Gottschalk ,**An Introduction into the SVAR Methodology: Identification, Interpretation and Limitations of SVAR models,** Kiel Institute of World Economics, Paper No. 1072, 2001, p-p 18-40.

من أجل تحديد معاملات مصفوفة الانتقال أولا كتابة المساواة $e_t = p.\mu_t$ على النحو التالي:

$A.e_t = B.\mu_t$ حيث أن: $P = A^{-1}.B$

e_t : البواقي القانونية.

μ_t : الصدمات الهيكلية

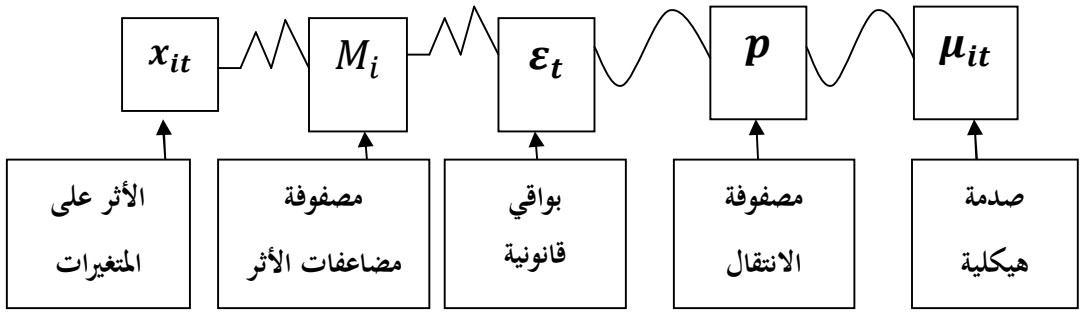
p : مصفوفة الانتقال.

لتتحول نماذج الانحدار الذاتي إلى نماذج الانحدار الذاتي الهيكلي من الشكل:

$$x_{it} = \varphi_0 + \sum_{i=1,j=1}^{p,n} \varphi_j x_{i_{t-1}} + P.\mu_{it} \dots\dots\dots (1).$$

حيث يكون مسار انتقال الصدمات الهيكلية على الشكل التالي:

الشكل رقم (15-3): انتقال الصدمات الهيكلية في نموذج (SVAR).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق من معلومات.

رابعا: تحليل التباين.

يهدف تحليل التباين لخطأ التنبؤ إلى حساب مدى مساهمة (وزن) كل تجديده في تباين الخطأ، فإذا لم تؤثر صدمة في المتغير العشوائي (ε_{1t}) على تباين الخطأ للمتغيرة الثانية (X_2) مهما كان مدى التنبؤ، فيمكن اعتبار (X_2) كمتغيرة خارجية لأن تتطور بصفة مستقلة عن (X_1) والعكس صحيح، أي إذا أثرت صدمة جزئيا أو حتى كليا في تباين الخطأ فإنها تعتبر متغيرة داخلية.

وتجب الإشارة هنا إلى أنه مثلما هو الحال في دالة الاستجابة فإن مشكل ارتباط الأخطاء وارد وبالتالي أثر الصدمة على متغيرة ما يستلزم اختبار تحليل التباين الذي يعطي نتائج متناسقة تبعا لدرجة المتغيرات.

باستعمال تقنية رياضية نستطيع كتابة تباين خطأ التنبؤ الكلي لفترة معينة (h) بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغيرة على حدة، ولمعرفة وزن أو نسبة مشاركة كل تباين تجديده، نقوم بقسمة قيمة هذا التباين على تباين التنبؤ الكلي.

حيث التباين الكلي لفترة معينة (h) يساوي[1]:

[1] Regis Bourbonnais, **op.cit**. , p268.

$$\sigma_{x1}^{2}(h) = \sigma_{x1}^{2}[m_{11}^{0}(0) + m_{11}^{2}(1) + \cdots + m_{11}^{2}(h-1)] + \sigma_{x2}^{2}[m_{22}^{2}(0) + m_{22}^{2}(1) + \cdots + m_{22}^{2}(h-1)].$$

m_{ii} : معاملات قطر مصفوفة مضاعفات الأثر M_i .

على المدى (h) تعطى تجزئة تباين الخطأ بالنسبة المئوية لكل تجديده للمتغير X_1 على X_1 على النحو التالي:

$$\frac{\sigma_{x1}^{2}[m_{11}^{0}(0)+m_{11}^{2}(1)+\cdots+m_{11}^{2}(h-1)]}{\sigma_{x1}^{2}(h)}.$$

وتعطى تجزئة تباين الخطأ بالنسبة المؤوية لكل تجديده للمتغير X_1 على X_2 على النحو التالي:

$$\frac{\sigma_{x2}^{2}[m_{22}^{2}(0)+m_{22}^{2}(1)+\cdots+m_{22}^{2}(h-1)]}{\sigma_{x1}^{2}(h)}.$$

خامسا: السببية.

من الأسئلة المهمة التي يجب طرحها بعد تقدير ومعرفة طبيعة نماذج الانحدار الذاتي هي هل توجد علاقة سببية بين المتغيرات المدروسة وما هو اتجاهها، لذلك فمن الجانب التطبيقي ولصياغة سياسة اقتصادية صحيحة تجب الإجابة عن الأسئلة السابقة وذلك بالقيام بالاختبارات التالية:

1. اختبار"Granger" للسببية: قام "Granger" في عام (1969) بطرح مفهوم السببية والتأثير الخارجي للمتغيرات، ولفهم أكثر لكيفية استعمال هذا الاختبار نأخذ المثال التالي المكون من متغيرتين وذات (p) تأخر و(N) مشاهدة:

$$\begin{pmatrix}x_{1t}\\x_{2t}\end{pmatrix} = \begin{pmatrix}a_0\\b_0\end{pmatrix} + \begin{pmatrix}a_1^1 & a_1^2\\b_1^1 & b_1^2\end{pmatrix}\begin{pmatrix}x_{1t-1}\\x_{2t-1}\end{pmatrix} + \begin{pmatrix}a_2^1 & a_2^2\\b_2^1 & b_2^2\end{pmatrix}\begin{pmatrix}x_{1t-2}\\x_{2t-2}\end{pmatrix} + \cdots + \begin{pmatrix}a_p^1 & a_p^2\\b_p^1 & b_p^2\end{pmatrix}\begin{pmatrix}x_{1t-p}\\x_{2t-p}\end{pmatrix} + \begin{pmatrix}\varepsilon_{1t}\\\varepsilon_{2t}\end{pmatrix}.$$

نقول أن المتغير (x_{2t}) لا يسبب (x_{1t}) (أي (x_{1t}) يعتبر متغيرا خارجيا بالنسبة ل(x_{2t})) إذا كانت فعل زيادة المتغيرات $(x_{2t-1}، x_{2t-2}، \ldots، x_{2t-p})$ إلى معادلة الانحدار الذاتي الأولى المقيدة• لا يحسن معنوية

•نموذج الانحدار الذاتي المقيد هو نموذج الانحدار الذاتي العادي محذوف منه المعاملات التي نريد دراسة معنوها لنفس عدد المشاهدات، ليصبح في حالتنا هذه يساوي:

$$\begin{pmatrix}x_{1t}\\x_{2t}\end{pmatrix} = \begin{pmatrix}a_0\\b_0\end{pmatrix} + \begin{pmatrix}a_1^1 & 0\\0 & b_1^2\end{pmatrix}\begin{pmatrix}x_{1t-1}\\x_{2t-1}\end{pmatrix} + \begin{pmatrix}a_2^1 & 0\\0 & b_2^2\end{pmatrix}\begin{pmatrix}x_{1t-2}\\x_{2t-2}\end{pmatrix} + \cdots + \begin{pmatrix}a_p^1 & 0\\0 & b_p^2\end{pmatrix}\begin{pmatrix}x_{1t-p}\\x_{2t-p}\end{pmatrix} + \begin{pmatrix}\varepsilon_{1t}\\\varepsilon_{2t}\end{pmatrix}.$$

$$\Rightarrow \begin{cases} x_{1t} = a_0 + a_1^1 x_{1t-1} + a_2^1 x_{1t-2} + \cdots + a_p^1 x_{1t-p} + \varepsilon_{1t} \\ x_{2t} = b_0 + b_1^2 x_{2t-1} + b_2^2 x_{2t-2} + \cdots + b_p^2 x_{2t-p} + \varepsilon_{2t} \end{cases}.$$

المتغيرة (x_{1t})، ونفس الشيء بالنسبة لـ(x_{2t})، حيث نقول أن المتغير (x_{1t}) لا يسبب (x_{2t}) (أي x_{2t} يعتبر متغيرا خارجيا بالنسبة لـ(x_{1t})) إذا كان فعل زيادة المتغيرات $(x_{1t-1}$ ، x_{1t-2}، ...، $x_{1t-p})$ إلى معادلة الانحدار الذاتي الثانية المقيدة لا يحسن معنوية المتغيرة(x_{2t})، ولمعرفة ذلك نتبع الخطوات التالية لكل معادلات النموذج على حدة[1]:

- طرح فرضية العدم (H_0): x_{2t} لا يسبب x_{1t} (أي $a_1^2 = a_2^2 =...= a_p^2 =0$ معنويا)
- حساب مجموع بواقي القانونية لنموذج الانحدار الذاتي الحر (الأصلي) الذي سنرمز له بـ (SCRU)
- تقدير نموذج الانحدار الذاتي المقيد.
- حساب مجموع البواقي القانونية لنموذج الانحدار الذاتي المقيد الذي سنرمز له بـ (SCRR) .
- حساب معامل (فيشر) "Fisher" الذي يساوي: $F^* = \frac{(SCRR-SCRU)/C}{SCRU/(N-K-1)}$

حيث C : عدد المعاملات التي نريد اختبار معنويتها.

- مقارنة (F^*) مع$(F^{\alpha}_{p,(N-K-1),})$ المجدولة.

القرار: إذا كان $F^* > F^{\alpha}_{p,(N-K-1)}$ نقوم برفض H_0 (أي x_{2t} يسبب x_{1t}) والعكس صحيح.

2. اختبار"Sims" للسببية: في عام 1980 قام**"Sims"** بإضافة ميزة جديدة لاختبار "Granger"، حيث يعتبر انه إذا كان (x_{2t}) يسبب (x_{1t}) فان القيم المستقبلية لـ(x_{1t}) تفسرها القيم الحالية لـ(x_{2t})، وعلى هذا يجب تقدير نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد من الشكل التالي لـ (N-1) مشاهدة[2]:

$$\begin{cases} x_{1t} = a_0 + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}x_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} b_{1i}x_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} c_{1i}x_{2t+i} + \varepsilon_{1t} \\ x_{2t} = b_0 + \sum_{i=1}^{p} a_{2i}x_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} b_{2i}x_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} c_{2i}x_{2t+i} + \varepsilon_{2t} \end{cases}.$$

ثم إتباع نفس الخطوات التي قمنا بها في اختبار "Granger"، إلا أن تقدير نموذج الانحدار الذاتي المقيد لـ (N-1) مشاهدة يصبح من الشكل:

$$\begin{cases} x_{1t} = a_0 + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}x_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} b_{1i}x_{2t-i} + \varepsilon_{1t} \\ x_{2t} = b_0 + \sum_{i=1}^{p} a_{2i}x_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} b_{2i}x_{1t-i} + \varepsilon_{2t} \end{cases}.$$

وهو يشبه شكليا نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي الأصلي، لكن معاملاته تختلف لأنه مقدر من اجل (N-1) مشاهدة.

---

[1] أكثر تفصيلا انظر:

- C.W.J Granger, **Investigating Causal Relation by Econometric Models and Cross – Spectral Methods,** Econometrica, Vol 37, 1969, P 424-429.

[2] أكثر تفصيلا انظر:

- C.A. Sims, **Money Income and Causality**, American Economic Review, Vol 62, 1972, P540-562.

المطلب الثالث: التكامل المتزامن (Cointegration) ونماذج شعاع تصحيح الخطأ ((VECM) Vector Error Correction Model).

لقد أثبتت التجربة أن كثيرا من السلاسل الزمنية للمتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي غير مستقرة، وهذا ما يظهر من خلال علاقات الترابط بين المشاهدات المتتالية في هذه السلاسل الزمنية، خاصة إذا كان حجم العينة صغيرا، وأن التغيرات في هذه السلاسل الزمنية تعتبر صغيرة مقارنة بالمستويات، وفي نفس الوقت، فقد تبين من المشاهدات المأخوذة عشوائيا أن بعضا من هذه المتغيرات لها توجه مشترك[1].

في سنة 1926 استعمل "G. U. yule" ثلاث حالات لفحص الترابط بين سلاسل زمنية لا تربط بينها أي علاقة وهي:

الحالة (A): سلاسل زمنية مستقرة بدون فروقات ($I_{(0)}$)

الحالة (B) : سلاسل زمنية مستقرة بعد فرق الأول ($I_{(1)}$)

الحالة (C): سلاسل زمنية مستقرة بعد الفرق الثاني ($I_{(2)}$)

وجد "G. U. yule" أنه في حالات (B) و(C) قد أعطت نظرية الارتباط نتائج وكأن السلاسل الزمنية مرتبطة فيما بينها، فاستنتج أن معامل التحديد (R^2) في حالة السلاسل الزمنية غير المستقرة، لا يمكن أن نأخذه بعين الاعتبار.

في سنة 1974 أعاد "Granger" و"Newbold" دراسة النقطة الأساسية لنتائج "G. U. Yule" وتوصلوا إلى أنه إذا لم تكن الأخطاء على شكل ضجيج أبيض (مستقرة بدون فروقات($I_{(0)}$)) فيجب التركيز على إحصائية "Durbin-Watson" (DW) واقترحوا أنه لتمييز التعديل المزيف، يجب أن يكون (R^2) اكبر من (DW).

من جهة أخرى، ونظرا لاحتمال وجود تعديلات مزيفة، فإن المختصين في الاقتصاد القياسي يعتمدون على مقاربة "Ljung-Box" التي تخص مفاضلة المعطيات من أجل رفع الجذور الوحدوية، هذا النموذج لا يستعمل إلا في وصف العلاقة بين التغيرات داخل السلاسل الزمنية، وباستعمال هذه المقاربة نفقد كل المعلومات الخاصة بعلاقات المدى الطويل بين مستويات المتغيرات الاقتصادية، وبطبيعة الحال فإنها ليست الحل الأمثل للتعديلات المضللة.

من أجل أخذ هذين المشكلين بعين الاعتبار، فقد أدخل نموذج لتصحيح الأخطاء (**ECM**) هذا النموذج يتميز بتركيب كل من ديناميكية المدى القريب (التغيرات)، والمدى البعيد (المستويات)؛ الشرط الأساسي للمتغيرات التي تدخل في هذا النموذج هو أنها يجب أن تكون عبارة عن سلاسل زمنية مستقرة وإلا فإن الإحصائية (t) لن تكون صحيحة.

[1] مُحَمَّد بن بوزيان، بن عمر عبد الحق، **العلاقات السببية وعلاقات التكامل المتزامن، بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد 1، الجزائر، 2007، ص35.

في سنة 1983 قام "Granger" بإدخال مفهوم التكامل المتزامن وإنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء (ECM) والسلاسل الزمنية التي تتبع فيها المتغيرات العرضية توجها مشتركا؛ الفكرة العامة للتكامل المتزامن طورت أيضا من طرف"Granger" و"Weiss" في سنة 1983.

في سنة 1985 أثبت "Granger" و"Engle" أن السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل مشترك يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الأخطاء (ECM)، وفي الوقت نفسه، فإن هذه النماذج تنتج سلاسل زمنية تربط بينها علاقة تكامل مشترك، وبذلك فقد أوضحوا مستوى المعلومات التي تستطيع معادلة الاقتصادي القياسي احتواءها، وفي سنة 1986 وسع "Granger" بحثه بتقديم طريقة لتقدير واختبار المتغيرات التي تربط بينها علاقة تكامل مشترك[1]،

ليتم "Johanson" في سنة 1991 التعمق أكثر في مشكل الكشف عن علاقة التكامل المتزامن.

أولا: مفهوم وشروط التكامل المتزامن.

إذا كنا بصدد تقدير علاقة انحدار بين عدد من المتغيرات الاقتصادية، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية، وكانت هذه البيانات غير مستقرة، فمن الممكن أن لا تكون علاقة الانحدار المقدرة بينها معبرة عن علاقة حقيقية، وإنما هي عبارة عن علاقة زائفة، ويحدث هذا حتى إذا كان معامل التحديد للعلاقة عاليا جدا، والسبب في ذلك هو أن التغير في هذه المتغيرات ربما يرجع لمتغير أخر يؤثر فيها جميعا، ويجعلها متصاحبة أو متزامنة[2].

- يمكن القول أن السلسلة (y_t) متكاملة من الرتبة (d) اذا كانت الفروقات من الدرجة $(d-1)$ لا تعطي سلسلة مستقرة، اما الفروقات من الدرجة (d) فانها تعطي لنا سلسة مستقرة ونزمز لها بـ:

$$y_t \to I(d).$$

- اذا كانت السلسلة (y_t) مستقرة دون إحداث أي فروقات فيها، في هذه الحالة يمكن القول أنها متكاملة من الرتبة (0) ويمز لها بـ:

$$y_t \to I(0).$$

- لتكن لدينا سلسلة (y_{1t}) مستقرة (دون إحداث أي فروقات فيها)، والسلسة (y_{2t}) متكاملة من الرتبة (1):

$$y_{1t} \to I(0).$$
$$y_{2t} \to I(1).$$

السلسلة (x_t) حيث $(x_t = y_{1t} + y_{2t})$ غير مستقرة لأنها مجموع سلسلتين أحداهما غير مستقرة، أي:

$$x_t \to I(1).$$

[1] محمد بن بوزيان، بن عمر عبد الحق، **المرجع السابق**،، ص36.

[2] S. Lardic, V. Mignon, **econometrie des series tomporelles macroéconomiques et financiers**, économica, paris, 2002, p212.

- إذا كانت سلسلة (y_{1_t}) والسلسة (y_{2_t}) كلتاهما متكاملتين من نفس الرتبة (d):

$$y_{1_t} \to I(d).$$
$$y_{2_t} \to I(d).$$

فان السلسلة (x_t) حيث $(x_t = y_{1_t} + y_{2_t})$ ربما تكون متكاملة من نفس درجة تكامل (y_{2_t}, y_{1_t})، أي من الدرجة (d):

$$z_t \overrightarrow{?} I(d).$$

والسلسلة(z_t) حيث $(z_t = \alpha_1 y_{1_t} + \alpha_2 y_{2_t})$ يعتمد تكاملها على إشارة المعاملين (α_1 , α_2)، فإذا كانت إشاراتهما مختلفتين فقد يعدم الاتجاه العام للسلسة (z_t) وبذلك تصبح مستقرة ومتكاملة من الدرجة (0):

$$z_t \to I(0).$$

وفي الحالة العكسية (المعاملين (α_1 , α_2) من نفس الإشارة) تصبح السلسة (z_t) متكاملة من درجة اقل من درجة تكامل(y_{2_t}, y_{1_t}):

$$z_t \to I(d-b).$$

- إذا كانت سلسلة (y_{1_t}) متكاملة من الدرجة (d) ، والسلسة (y_{2_t}) متكاملة من الرتبة $(\grave{d})$:

$$y_{1_t} \to I(d).$$
$$y_{2_t} \to I(\grave{d}).$$
$$d \neq \grave{d}$$

فلا يمكن معرفة درجة تكامل السلسلة (z_t):

$$z_t \to I(?).$$

مما سبق، تكون السلسلتان في تكامل متزامن إذا تحقق الشرطين التاليين[1]:

- السلسلتان لديهما اتجاه عشوائي من نفس درجة التكامل.
- للسلسلتين شكل خطي يوفر سلسلة ذات درجة تكامل أقل.

ليكن لدينا:

$$y_{1_t} \to I(d).$$
$$y_{2_t} \to I(b).$$

بحيث: $\alpha_1 y_{1_t} + \alpha_2 y_{2_t} \to I(d-b)$ و $d \geq b \geq 0$

[1] **op.cit** , p214.

ونكتب: $y_{1t}, y_{2t} \rightarrow cI(d,b)$ ويكون $[\alpha_1, \alpha_2]$ شعاع التكامل المتزامن.

في الحالة العامة لـ(k) متغير لدينا:

$$y_{1t} \rightarrow I(d).$$

$(y_{1t} y_{2t} \dots y_{kt}) = (Y_t)$ حيث: $y_{2t} \rightarrow I(d).$

$$y_{kt} \rightarrow I(d).$$

تكون مركبات شعاع المتغيرات (Y_t) في تكامل متزامن إذا تحقق مايلي:

- كل المتغيرات متكاملة من الدرجة (d) أي $Y_t \rightarrow I(d)$.
- وجود شعاع التكامل المتزامن $\alpha_i = (\alpha_1, \alpha_2, \dots \alpha_k)$ من البعد $(k, 1)$ بحيث:

$$\alpha_i Y_t \rightarrow I(d-b) \qquad b > 0$$

ثانيا: اختبار التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ لمتغيرين.

1. اختبار "Engle-Granger": يعتبر هذا الاختبار من بين أهم الاختبارات المستخدمة في الكشف عن وجود تكامل متزامن بين المتغيرات، حيث أن اللجوء لهذا الاختبار لا يكون إلا في ظل الفرضية التي مفادها وجود شعاع تكامل مشترك وحيد بين متغيرات الدراسة، وبعد اختبار التكامل المتزامن من الممكن تقدير العلاقة بينهما في شكل نموذج تصحيح الخطأ، وذلك بإتباع الخطوات التالية[1]:

الخطوة الأولى: اختبار رتبة التكامل المتزامن، لانه كما رأينا سابقا، من شروط تحقق التكامل المتزامن هو أن تكون المتغيرات المدروسة من نفس رتبة تكاملها، من اجل ذلك يسمح لنا اختبار جذر الوحدة (لـديكي-فولر) "Dickey-Fuller" البسيط والمطور من تحديد دقيق للاتجاه العام واستقرار كل متغيرات الدراسة، وبإحداث الفروقات في السلاسل الزمنية غير المستقرة إلى غاية أن تستقر، يمكن معرفة رتبة التكامل لكل متغير، وإذا كانت المتغيرات المدروسة غير متكاملة من نفس الرتبة، لا يمكن التحدث عن وجود تكامل متزامن.

الخطوة الثانية: اختبار العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل وذلك بتقدير العلاقة الستاتيكية باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعادلة التالية: $y_t = \alpha_0 + \alpha_1 y_{1t} + \varepsilon_t$.

لقبول علاقة التكامل المتزامن، يجب على البواقي الناتجة من المعادلة السابقة أن تكون مستقرة:

$$\varepsilon_t = y_t - \alpha_1 y_{1t} - \alpha_0.$$

من اجل ذلك يمكن توظيف اختبار جذر الوحدة لـ "Dickey-Fuller" البسيط والمطور، لكن مع استعمال جدول (ديكي-فولر) لا يمكن التحقق من استقرار البواقي وبذلك لا يمكن التحقق من علاقة التكامل المتزامن،

[1] أكثر تفصيلا انظر:

- R.F. Engel, C.W.J. Granger, **cointegration and error correction : representation, estimation andtesting**, Economitrica, vol 56, N^0 02, 1987, p251-275.

لذلك قام "Engle-Granger" باستعمال جدول آخر لـ"Mackinnon" (1991) يربط بين عدد المشاهدات وعدد المتغيرات الظاهرة في المعادلة السابقة.

بعد التحقق من علاقة التكامل المتزامن، يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ(**ECM**).

2. تقدير نموذج تصحيح الخطأ(ECM): عندما تكون السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة، من الأفضل تقدير العلاقة بينهما باستعمال نموذج تصحيح الخطأ.

لتكن لدينا سلسلتان زمنيتان (y_t, x_t) متكاملتان من الدرجة (1):

$$y_t \to I(1).$$

$$y_{1t} \to I(1).$$

يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى، علاقة طويلة المدى:

$$y_t = \widehat{\alpha_0} + \widehat{\alpha_1} y_{1t} + e_t.$$

المرحلة الثانية: تقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى العلاقة الديناميكية (قصيرة المدى):

$$\Delta y_t = \beta_1 \Delta y_{1t} + \beta_2 e_t + \mu_t.$$

حيث يجب أن يكون (β_2) سالبا فهو بمثابة قوة إرجاع نحو التوازن ومقبول معنويا (t-student المحسوبة للمعامل (β_2) اكبر من القيمة المجدولة لها)[1].

ثالثا: التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ لـ(k) متغير (أكثر من متغيرين).

1. **اختبار التكامل المتزامن:** حالة وجود نموذج اقتصادي لعدة متغيرات:

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1 y_{1t} + \alpha_2 y_{2t} + \cdots + e_t \dots (1).$$

إذا كانت المتغيرات $(y_t, y_{1t}, \dots y_{kt})$ غير مستقرة، وكلها متكاملة من الدرجة (1)، إذن يوجد احتمال تكامل متزامن (مثل حالة نموذج اقتصادي لمتغيرين)، وبذلك يمكن إتباع نفس خطوات الحالة الأولى (لمتغيرين)، التي تقوم على تقدير المعادلة (1) باستعمال طريقة المربعات الصغرى التي تسمح لنا بحساب البواقي الناتجة عنها: $e_t = y_t + \widehat{\alpha_0} + \widehat{\alpha_1} y_{1t} + \widehat{\alpha_2} y_{2t} + \cdots + \alpha_k y_{kt} \dots (2)$

والتأكد من استقرار هذه البواقي باستعمال اختبار جذر الوحدة (لـديكي-فولر) "Dickey-Fuller" البسيط والمطور ومقارنة نتائج هذا الاختبار مع القيمة المجدولة في جدول"Mackinnon" الذي يأخذ بعين الاعتبار عدد متغيرات الدراسة وعدد المشاهدات، وإذا ثبت ذلك (استقرار البواقي) يمكن استنتاج وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، وشعاع التكامل الوحيد يساوي: $[1, -\widehat{\alpha_0}, -\widehat{\alpha_1}, \dots, -\widehat{\alpha_k}]$.

[1] R. Bourbonnais, **Manuel et exercice corrigés en économétrie** ,Dunod, Paris,2000 ,Page 279

لكن التكامل المتزامن المتعدد معقد أكثر من ذلك، وهذا لاحتمال وجود تركيبات تكامل متزامن بين المتغيرات، مثلا قد تكون المتغيرات تتكامل زوجيا فيما بينها:

$$y_t, y_{1_t} \rightarrow cI(1,1).$$
$$y_{2_t}, y_{3_t} \rightarrow cI(2,1).$$

بذلك نكون مجبرين على اختبار استقرار عدة بواقي ناتجة عن عدة معادلات:

$$e_{1_t} = y_t - \widehat{\alpha_0} - \widehat{\alpha_1} y_{1_t}.$$
$$e_{2_t} = y_{2_t} - \widehat{\delta_0} - \widehat{\delta_1} y_{3_t}.$$

ليصبح لدينا :

$$e_{3_t} = e_{1_t} + e_{2_t} = y_t + \widehat{\alpha_0} + \widehat{\alpha_1} y_{1_t} + y_{2_t} + \widehat{\delta_0} + \widehat{\delta_1} y_{3_t}.$$

وينتج لدينا شعاع تكامل آخر: $\left[1, -\widehat{\alpha_0} - \widehat{\delta_0}, 1, -\widehat{\delta_1}\right]$.

بصفة عامة وفي حالة نموذج اقتصادي متعدد (متغير واحد تابع وعدة متغيرات مستقلة) فانه من المحتمل وجود (k-1) شعاع تكامل متزامن مستقل، ويسمى عدد ألأشعة الموجودة بـ"صنف التكامل المتزامن".

2. نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM)لـ(k) متغير (أكثر من متغيرين): لاستعمال الطريقة المنتهجة سابقا لتقدير نموذج تصحيح الخطأ (**ECM**) (طريقة "Engle-Granger" لمتغيرين) يجب تحقيق شرط وجود شعاع واحد للتكامل المتزامن، لكن وكما رأينا فانه في النماذج الاقتصادية التي تحتوي على (k) متغير غالبا ما يوجد أكثر من شعاع للتكامل المتزامن وبذلك يستحيل استخدام طريقة "Engle-Granger" في التقدير، وهذا ما أدى إلى ظهور نموذج جديد يوظف نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) ويدعى نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM).

ليكن لدينا نموذج شعاع الانحدار الذاتي ذو (k) متغير و (2) فترة إبطاء على النحو التالي[1]:

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \varepsilon \dots (1).$$

حيث:

Y_t: شعاع بعده $(k * 1)$ الذي يحتوي على (k) متغير $(y_{1_t}, y_{2_t}, \dots, y_{k_t})$.

A_0: شعاع الثوابت بعده $(k * 1)$.

A_i: شعاع العوامل بعده $(k * k)$.

هذا النموذج يمكن كتابته بعد إجراء الفرق الأول كما يلي:

$$Y_t - Y_{t-1} = A_0 + A_1 Y_{t-1} - Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \varepsilon.$$

$$\leftrightarrow \Delta Y_t = A_0 + (A_1 - I) Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \varepsilon \dots (2).$$

[1] R. Bourbonnais, **Econométrie**, 9ieme Edition, **op.cit**. , p307.

لكي نظهر الفرق الأول (ΔY_{t-1}) في الجانب الأيمن للمعادلة (2) نضيف وننقص في نفس الوقت القيمة $(A_1 Y_{t-2} - Y_{t-2})$ على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = A_0 + (A_1 - I)Y_{t-1} + [A_1 Y_{t-2} - Y_{t-2}] - [A_1 Y_{t-2} + Y_{t-2}] + A_2 Y_{t-2} + \varepsilon.$$

$$\leftrightarrow \Delta Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} - Y_{t-1} + A_1 Y_{t-2} - Y_{t-2} - A_1 Y_{t-2} + Y_{t-2} + A_2 Y_{t-2} + \varepsilon \dots (3).$$

نحن نعلم أن: $\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$

بعد تجميع القيم والتبسط نحصل على:

$$\Delta Y_t = A_0 + (A_1 - I)\Delta Y_{t-1} + (A_2 + A_1 - I)\, Y_{t-2} + \varepsilon \dots (4).$$

ألآن ومن اجل تشكيل علاقة التكامل المتزامن التي تربط بين متغيرات الدراسة على مستوى تأخر بفترة واحدة، سنحاول كتابة المعادلة (3) بدلالة (Y_{t-1})، وذلك بإضافة وحذف القيمة $(A_2 Y_{t-1})$ للمعادلة (2)، فبعد التبسيط نحصل على المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = A_0 - A_2 \Delta Y_{t-1} + (A_2 + A_1 - I)\, Y_{t-1} + \varepsilon.$$

$$\leftrightarrow \Delta Y_t = A_0 + B_1 \Delta Y_{t-1} + \varphi Y_{t-1} + \varepsilon \dots (5).$$

حيث: $B_1 = -A_2$ و $\varphi = (A_2 + A_1 - I)$

هذه النتيجة يمكن تعميمها على كل نماذج شعاع الانحدار الذاتي $(\text{VAR}_{(p)})$ ذي (k) متغير و(p) فترة إبطاء من الشكل[1]:

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \cdots + A_p Y_{t-p} + \varepsilon.$$

Y_t: شعاع بعده $(k * 1)$ الذي يحتوي على (k) متغير $(y_{1t}, y_{2t}, \dots, y_{kt})$.

A_0: شعاع الثوابت بعده $(k * 1)$.

A_i: شعاع العوامل بعده $(k * k)$.

حيث يمكن أن نكتب أي نموذج $(\text{VAR}_{(p)})$ بدلالة الفرق الأول على شكلين:

الشكل الأول باعتماد طريقة حساب المعادلة (4):

$$\Delta Y_t = A_0 + (A_1 - I)\Delta Y_{t-1} + (A_1 + A_2 - I)\, Y_{t-2} + \cdots + (A_{p-1} + \cdots + A_2 + A_1 - I)\, Y_{t-2} + \varepsilon.$$

الشكل الثاني باعتماد طريقة حساب المعادلة (6):

$$\Delta Y_t = A_0 + B_1 \Delta Y_{t-1} + B_2 \Delta Y_{t-2} + \cdots + B_{p-1} \Delta Y_{t-p+1} + \varphi Y_{t-1} + \varepsilon.$$

$$B_i = -A_{i+1} \;/\; \varphi = \left(\sum_{i=1}^{p} A_i - I\right).$$

[1] **op. cit.**, P308.

المصفوفة (φ) يمكن أن تكتب على الشكل: $\varphi = \beta\dot{\alpha}$ ، حيث تعتبر (β) شعاع قوة الإرجاع نحو التوازن و(α) مصفوفة المعاملات لمعادلات المدى الطويل، أين تعبر كل تركيبة خطية لعلاقة التكامل المتزامن، ومن هنا نكون أمام ثلاث حالات[1]:

الحالة الأولى: المصفوفة (φ) تساوي المصفوفة الصفرية $\Leftrightarrow$ صنف التكامل المتزامن (r) يساوي (0) $\Leftrightarrow$ عدم وجود علاقة تكامل متزامن $\Leftrightarrow$ لا يمكن تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ $(VECM)$ $\Leftrightarrow$ تقدير نموذج $(VAR_{(p)})$ بشكل عادي بعد إجراء الفرق الأول.

الحالة الثانية: المصفوفة (φ) لا تساوي المصفوفة الصفرية $\Leftrightarrow$ صنف التكامل المتزامن (r) يساوي (k) $\Leftrightarrow$ عدم وجود علاقة تكامل متزامن $\Leftrightarrow$ لا يمكن تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ $(VECM)$ $\Leftrightarrow$ تقدير نموذج $(VAR_{(p)})$ بشكل عادي بدون إجراء فروقات.

الحالة الثالثة: المصفوفة (φ) لا تساوي المصفوفة الصفرية $\Leftrightarrow$ صنف التكامل المتزامن (r) محصور بين (1) و $(k-1)$ $/(1 \leq r \leq k-1) \Leftrightarrow$ وجود (r) علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات $\Leftrightarrow$ تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ$(VECM)$.

3. **اختبار عدد التكاملات المتزامنة:** في سنة 1988 اقترح "Johanson" اختبارين على أساس القيم الخالصة (Les Valeurs Propres) لمصفوفة ناتجة عن حسابات تمر بمرحلتين[2]:

المرحلة الأولى: حساب مصفوفة البواقي (u_t, s_t) ناتجة عن تقدير المعادلتين التاليتين:

$$\Delta Y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \hat{A}_2 \Delta Y_{t-2} + \cdots + \hat{A}_p \Delta Y_{t-p} + u_t \ldots (1).$$

$$Y_{t-1} = \hat{\hat{A}}_0 + \hat{\hat{A}}_1 \Delta Y_{t-1} + \hat{\hat{A}}_2 \Delta Y_{t-2} + \cdots + \hat{\hat{A}}_p \Delta Y_{t-p} + s_t \ldots (2).$$

$$Y_t = \begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \\ \vdots \\ y_{kt} \end{bmatrix}.$$

نلاحظ وجود نفس المتغيرات المستقلة مع اختلاف المتغير التابع.

مصفوفة البواقي $(u_t$و$s_t)$ من البعد (k, n) حيث: (k) عدد المتغيرات $/ (n)$ عدد المشاهدات.

المرحلة الثانية: حساب المصفوفة التي تسمح بحساب القيم الخالصة وذلك بحسابنا لأربع مصفوفات (للتباين والتباين المشترك) من البعد (k, k) للبواقي $(u_t$و$s_t)$:

[1] **op.cit**. , p309.

[2] أكثر تفصيلا انظر:

- S. Johansen,. **Statistical Analysis of Cointegrating Vectors**. Journal of Economic Dynamics and Control, Vol. 12, 1998, pp.231-254.

$$\tau_{uu} = \left(\frac{1}{n}\right) \sum_{t=1}^{n} u_t \grave{u}_t.$$
$$\tau_{ss} = \left(\frac{1}{n}\right) \sum_{t=1}^{n} s_t \grave{s}_t.$$
$$\tau_{us} = \left(\frac{1}{n}\right) \sum_{t=1}^{n} u_t \grave{s}_t.$$
$$\tau_{su} = \left(\frac{1}{n}\right) \sum_{t=1}^{n} s_t \grave{u}_t.$$

استخراج (k) قيمة خالصة من المصفوفة (M)• ذات البعد (k, k) والمحسوبة على النحو التالي:

$$\boldsymbol{M} = \left(\tau_{uu}^{-1}\right) * \left(\tau_{ss}\right) * \left(\tau_{us}^{-1}\right) * \left(\tau_{su}\right).$$

1.3. اختبار تتبع الأثر (Teste De La Trace): بعد حساب القيم الخالصة، نحسب القيمة (λ_{trace})[1]:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{k} \ln(1 - \lambda_i).$$

حيث: (k) عدد المتغيرات / (n) عدد المشاهدات /(λ_i) القيم الخالصة للمصفوفة (M)/(r) صنف التكامل.

تتبع القيمة (λ_{trace}) قانون احتمال (يشبه قانون X^2) مجدول من طرف "Johanson" و "Juselius"، يعتمد على حذف الفرضية البديلة تدريجيا إلى غاية قبولها، وبذلك يتم التعرف على صنف التكامل كمايلي:

الفرضية (1): H_1: صنف التكامل (r) اكبر من (0) /$(r > 0)$
H_0: صنف التكامل (r) يساوي (0)/ $(r = 0)$

القرار: إذا كانت (λ_{trace}) أكبر من القيمة المجدولة لها نرفض (H_0) وننتقل إلى اختبار الفرضية الموالية.

الفرضية (2): H_1: صنف التكامل (r) اكبر (1)/ $(r > 1)$
H_0: صنف التكامل (r) يساوي (1)/ $(r = 1)$

القرار: إذا كانت (λ_{trace}) أكبر من القيمة المجدولة لها نرفض (H_0)، وننتقل إلى الفرضية الموالية.

الفرضية (3): H_1: صنف التكامل (r) اكبر (2)/ $(r > 2)$
H_0: صنف التكامل (r) يساوي (2)/ $(r = 2)$

القرار: إذا كانت (λ_{trace}) أكبر من القيمة المجدولة لها نرفض (H_0)، وننتقل إلى الفرضية الموالية. وهكذا...

ملاحظة (1): في الحالة العكسية، نتوقف عن إجراء الاختبار، ونعين (r) للاختبار الأخير صنفا للتكامل.

ملاحظة (2): إذا تم رفض كل فرضيات العدم من اجل $(r = k - 1)$ هذا يعني أن $(r = k)$، ومنه لا يوجد تكامل متزامن والسلاسل كلها مستقرة بدون فروقات $(I_{(0)})$.

•أكثر تفصيلا في كيفية حساب القيم الخالصة لمصفوفة ما، انظر الشريط التعليمي على الموقع التالي:
https://fr.khanacademy.org/math/linear-algebra/alternate-bases/eigen-everything/v/linear-algebra-eigenvalues-of-a-3x3-matrix.

[1] Regis Bourbonnais, **op.cit**. , p310.

2.3. اختبار القيمة الخالصة الكبرى: يعتمد هذا الاختبار على القيمة الخالصة الكبرى من بين القيم الخالصة المحسوبة من المصفوفة (M) وذلك بحساب قيمة(λ_{max})، حيث $[\lambda_{max} = -n\log(1-\lambda)]$ والقيام بنفس الإجراءات السابقة.

ملاحظة (3): تقدم البرامج الإحصائية (λ_{trace}) (λ_{max}) مباشرة والقيمة المجدولة لهما، لذا ما علينا إلا المقارنة بينهما فقط.

ملاحظة (4): في حالة تباعد كبير بين الاختبارين يفضل الاعتماد على تتبع الأثر (λ_{trace}) للدقة والشهرة الكبيرة التي يتميز بها.

خلاصة الفصل الثالث.

يواجه أي اقتصاد في العالم العديد من الصدمات الاقتصادية المحلية والخارجية، الأمر الذي يدعو إلى اعتماد دراسات تحد من الآثار السلبية الناجمة عن تلك الصدمات عند رسم السياسة الاقتصادية لتعظيم المنفعة، ومن خلال تناول العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية الكلية بالاعتماد على نماذج قياسية تساعد في التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية وأثر السياسات الاقتصادية في هذه المتغيرات، حيث إن رسم السياسة الاقتصادية يقتضي استخدام مثل هذه النماذج بهدف الارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي والتدخل فيه بالشكل الذي ينعكس إيجاباً على المنفعة العامة للفرد.

إن الأهداف الأساسية تكمن هنا في استخدام نموذج مركب يمزج بين طرق التحليل الاقتصادي قصيرة ومتوسطة المدى وطويلة المدى واعتماد نموذج مؤلف من قطاعين منتجين يغطي الآلية الأساسية للصدمات الخارجية والسياسات الاقتصادية التي تسود الاقتصاد من خلال تبني سياسات مالية معينة كدعم الصادرات والتعريفة على الواردات والضرائب المحلية غير المباشرة وتخفيض الضرائب المسببة للازمات لتحسين الكفاءة الاقتصادية وجعل الاقتصاد أكثر تنافسية في الأسواق، إضافة إلى ضرورة اعتماد نموذج التوازن في سوق النقد قصير المدى لدراسة أثر السياسات النقدية كعرض النقود وسعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم وغيرها.

أصبح الاهتمام منصباً في الآونة الأخيرة على دراسة الزمن وإدخاله كعامل أساسي يؤثر على جملة التحولات والتبادلاتالتي تطرأ على الظواهر والعمليات الاقتصادية والاجتماعية حيث أصبح الزمن عاملاً أساسياً في قياس التكاليف وظهر ما يسمى باقتصاديات الزمن، حين ظهرت وجهة نظر جديدة تقول أن حالة التوازن الثابتة ما هي إلا حالة نظرية غير واقعية، حيث لا يمكن أن يقف النشاط الاقتصادي عند نقطة ما، لأنه دائم الحركة والتغير، لذلك أصبح الاهتمام منصباً على دراسة النشاط الاقتصادي قبل الوصول إلى مرحلة التوازن بين القوى المؤثرة، وان هذا النوع من الدراسات الاقتصادية يقوم إلى حد بعيد على الدراسة الإحصائية للسلاسل الزمنية لذلك عمد المختصون إلى إيجاد طرائق إحصائية متنوعة للوصول إلى أساليب إحصائية رياضية منطقية يمكن من خلالها قياس عامل الزمن ومعرفة وتحديد التغير الذي يطرأ على الظواهر المدروسة والناتج من عامل الزمن.

يستفاد من نموذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR) في وصف السلوك الحركي للسلاسل الزمنية الاقتصادية وتأثرها بعضها ببعض وكذلك تأثرها بالصدمات المفاجئة، إذ يتفوق القياس الاقتصادي باستخدام هذه النماذج على النماذج الثابتة الأخرى لتكونه من منظومة من المعادلات، وأن كل معادلة هي عبارة عن علاقة متغير داخلي مع الارتدادات الزمنية للمتغيرات الداخلية فضلا عن بقية المتغيرات الخارجية غير المتوقعة الأخرى (الصدمات العشوائية)، وتتم معالجة منظومة المعادلات هذه بشكل متماثل، عليه يمكن القول أن المنظومة هي صيغة مختزلة للشكل الهيكلي توضح العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات عبر الزمن.

الفصل الرابع: الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة النقدية والمالية في الجزائر.

تمهيد.

تسعى الجزائر من أجل مواصلة الإصلاحات الاقتصادية ومن اجل ضبط أوضاع المالية، لتحقيق العديد من الأهداف المهمة منها الحفاظ على الانضباط المالي في مواجهة قيود الإنفاق المفروضة ضمن التزامات تكميلية على ارتفاع مدفوعات الفوائد وتزايد الاحتجاجات الاجتماعية في مختلف الميادين كالسكن والقدرة الشرائية ..الخ، وكذلك إعادة توجيه الأنفاق العام حتى يمكنه أن يوفر الدعامة الضرورية للنمو بإشراك القطاع الخاص وزيادة فرص العمل، ومن جهة أخرى ينبغي حماية أوضاع المالية العامة والنقدية من تقلبات أسعار النفط العالمية ففوائض الميزانية تساهم بصفة خاصة في خفض نسبة الدين العام المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي، مع السماح بتراكم المخصصات الملائمة للوفاء بالمدفوعات المستقبلية على الديون الخارجية بعد إعادة جدولتها وعليه ستكون الحكومة في وضع يسمح لها بالتغلب على الصدمات المؤقتة في جانب الإيرادات إذا حدث انخفاض في أسعار النفط.

سوف يستدعي استنفاد الموارد النفطية غير المتجددة في جزء منه إيرادات تحويل المحروقات إلى أصول إنتاجية بديلة، من خلال إتاحة المزيد من موارد استثمارات القطاع الخاص الذي ينتظر أن يشكل المحرك الرئيسي للنمو في المستقبل.

وضمن متطلبات الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، تستوجب ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل اقتصاد السوق وضع حد للتمويل عن طريق العجز الموازني، والاعتماد في التمويل على الوسائل الطوعية المعتمدة على السوق والعمل، وعلى تقليص النفقات العامة والحد من الاختلالات القصيرة الأجل في السوق النقدية والمالية والناجمة أساسا عن تراكم الديون العمومية التي لم تسدد، وكذلك ضرورة تنسيق السياسة الضريبية مع العالم الخارجي وضرورة استمرار النظام القائم على السوق بغية تفادي عدم التوافق بين العرض والطلب المستهدفين في الأسواق المالية، والتقلبات غير المرغوب فيها لأسعار الفائدة والصرف، وبالتالي يمكن القول أنه إذا كان تحليل كل من السياستين يشير إلى الاستقرار الاقتصادي سواء في مجال السياسة النقدية أو المالية، فمعناه استخدام أنجع للمعلومات الاقتصادية.

وللإجابة الكاملة عن إشكالية الدراسة، ومعرفة أثار صدمات السياسة النقدية وصدمات السياسة المالية على متغيرات الاقتصاد الكلية بصفة عامة والنشاط الاقتصادي بصفة خاصة، جاء هذا الفصل (التطبيقي) مقسما على ثلاثة مباحث مبينة لنا تطور دور كل من السياستين النقدية والمالية في الجزائر مع دراسة قياسية لتأثير التقلبات الهيكلية فيهما على النشاط الاقتصادي، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: تطور دور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).

المبحث الثاني: تطور دور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).

المبحث الثالث: دراسة قياسية لتأثير صدمات السياسة النقدية والمالية على متغيرات الاقتصاد الكلي.

المبحث الأول:تطور دور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).

بعد الاستقلال انتهجت السلطات الحاكمة آنذاك سياسة التخطيط المركزي، فلم تكن السياسة النقدية منفردة عن بقية البرامج التنموية الوطنية، فقد كان إصدار النقود خاضعا لاحتياجات مختلف القطاعات دون دراسة دقيقة للنتائج المترتبة عن ذلك، والتي كان أهمها حدوث اختلال هيكلي على مستوى الجهاز المصرفي وعلى هذا الأساس كان على السلطات الجزائرية وضع سياسة اقتصادية تتماشى ومتطلبات العصر، وتجديد سياسة نقدية قوية ومستقلة ومكملة للسياسة المالية.

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية في الجزائر.

لا يمكننا الحديث قبل سنة 1990 عن السياسة النقدية وأهدافها، لأنه قبل هذه السنة كانت السلطات النقدية تابعة إلى حد كبير للسلطات المالية، حيث إن الخزينة العمومية استحوذت على صلاحيات البنك المركزي، الذي لم يكن يملك أي حرية في صياغة وتسيير السياسة النقدية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه التبعية تسببت في تغييب السياسة النقدية عن تأدية دورها حيث أن كل ما في الأمر هو وجود سياسة ائتمانية يأخذ فيها القرض الأولوية كيما يضمن تمويل الاستثمارات المخططة[1].

أولا: **قانون (90-10) للنقد والقرض.**

يعتبر القانون (90-10) مرحلة فاصلة بين حقبتين مر بهما مجمل الاقتصاد الجزائري بالانتقال من مرحلة الاقتصاد المركزي إلى مرحلة اقتصاد السوق، مما يستدعي استعمال أدوات أداء جديدة على مستوى كل السياسات ومنها السياسة النقدية التي تميزت بـ[2]:

- **استقلالية السلطة النقدية:** ويمكن أن يظهر لنا التطور الحاصل بين ما كنا نراه في المرحلة الأولى وما جاء به هذا القانون من خلال المهام والأهداف التي كلفت بها هذه السلطة، ويمكن القول أن هذه الاستقلالية نسبية حسبما يصفها الخبراء ومحل نقاش واختلاف، حيث تنص المادة 11 من القانون (90-10) على أن "البنك المركزي مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".
- **الفصل بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي:** إن النظام البنكي ذا المستوى الواحد الذي كان سائدا أدى إلى التداخل بين الوظيفتين وخضع فيه الإصدار لقرار الاستثمار، كما أن سياسة الميزانية لم تكن مستقلة عن قرار الاستثمار، حيث لعبت الخزينة العمومية من قبل هذا القانون دور الممول للاستثمارات طويلة الأجل، ولم تؤد بالتالي السياسة النقدية دورها، وتظهر ملامح الدور السلبي للسياسة النقدية في ذلك التوسع النقدي غير المضبوط، ومن بين الإجراءات الجديدة التي حددها الإصلاح الجديد في هذا المجال نجد:

[1] للتعرف على واقع السياسة النقدية في الجزائر قبل سنة 1990 انظر: - معيزي قويدر، **المرجع السابق**، ص-ص 175-250.

[2] انظر الملحق رقم (1).

- ❖ تسيير وتنويع وسائل الدفع؛
- ❖ تعبئة الادخار؛
- ❖ عقلنة النشاط الائتماني؛
- ❖ إضفاء التنافسية على عمل الجهاز البنكي.

➢ **إبعاد الخزينة عن الائتمان:** إن تمويل عجز الخزينة بواسطة الجهاز البنكي من خلال التسبيقات المقدمة جعل الدين العمومي يرتفع تجاه البنك المركزي وتجاه البنوك التجارية من مجموع الدين العمومي الداخلي، وقد حدد القانون فترة 15 سنة للخزينة لتسديد هذه التسبيقات، كما أبعد القانون الجديد الخزينة عن دور تمويل الاستثمارات العمومية طويلة المدى للمؤسسات المستقلة وأصبح ذلك من مهام البنوك عن طريق الإقراض.

➢ **تحديد العلاقة بين بنك الجزائر والجهاز التنفيذي:** ألزم الترتيب الجديد الحكومة استشارة البنك المركزي في الأمور المالية والنقدية، واقتراح هذا الأخير أي إجراء يمكنه التأثير ايجابيا على ميزان المدفوعات وإخبار الحكومة بكل ما له تأثير على الاستقرار النقدي، كما حدد القانون علاقات البنك مع الهيئات الخارجية من خلال عقد الاتفاقات الدولية المتعلقة بالدفع والصرف والمقاصة[1].

➢ **هيئات تنظيم السياسة النقدية:** حدد القانون الجديد الهيئات المنظمة للسياسة النقدية وهي:

❖ **مجلس النقد والقرض:** يمكن لهذا المجلس أن يتصل بالأشخاص والمؤسسات التي يرى أهمية في استشارتها كما أن له صلاحيات مجلس إدارة بتحديد الميزانية السنوية لبنك الجزائر وتعديلها، كما يمكن لمجلس النقد والقرض كسلطة نقدية أن[2]:

- يصدر أنظمة الصرف الخاصة بإصدار النقد وعمليات الخصم وقبول السندات وشروط فتح البنوك ومراقبة الصرف وتنظيم السوق؛
- الترخيص بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية والمعاقبة على المخالفات المثبتة زيادة على الملاحقة المدنية والجزائية.

❖ **اللجنة المصرفية:** لها دور رقابي من خلال السهر على تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية والتأكد من أن القرارات المتخذة من طرف البنك لا تعرضه لأخطار كبيرة[3]، كما أنها تفرض احترام البنوك لقواعد الحذر المحددة من طرف بنك الجزائر فيما يخص تغطية الأخطار وتصنيف درجة خطر الديون و تشكيل الاحتياطي لمخاطر القرض.

---

[1] المادة 57 من قانون النقد والقرض (90-10).

[2] المادتان 44 و 45 من القانون (90-10).

[3] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص146.

ثانيا: الأمر (01-01) المعدل والمتمم لقانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض.

جاء الأمر (01-01) بغية إحداث بعض التغييرات على قانون النقد والقرض (90-10)، بعد ملاحظة عدم فعالية البنك الجزائري في تحقيق الأهداف المرجوة، حيث قام الأمر بالفصل بين مجلس إدارة البنك المركزي ومجلس النقد والقرض وذلك على النحو التالي:

- يتكون مجلس الإدارة من:
  - محافظ البنك المركزي (رئيس المجلس)؛
  - نواب المحافظ (أعضاء)؛
  - ثلاثة أعضاء موظفون سامون يعينهم رئيس الجمهورية؛
- يتكون مجلس النقد والقرض من:
  - أعضاء مجلس الإدارة (إدارة البنك المركزي).
  - ثلاث خبراء يختارون حسب كفاءتهم في المجال الاقتصادي والنقدي[1].

ثالثا: الأمر رقم (03-11) المعدل والمتمم لقانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض.

جاء هذا الأمر بإعطاء صلاحيات اوسع للبنك المركزي وخاصة مجلس النقد والقرض[2]، بعد أن لاحظت السلطات الضعف الذي لا زال يتخبط فيه أداء الجهاز البنكي، وخاصة بعد الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري، والذي كشف عن ضعف آليات الرقابة والتحكم من طرف البنك المركزي باعتباره المسئول كسلطة نقدية، وإتباعا لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي جاء بمجوعة من الخطوات الإصلاحية المتمثلة في مايلي:

- **وضع نصوص تشريعية وتنظيمية لتأطير هذه الوظيفة:** وهذا من خلال تطهير محافظ البنوك العمومية؛
- **إعادة تنظيم الجهاز البنكي بعد تطهيره مباشرة:** وهذا حتى يتكيف مع كل النشاطات والوظائف التي نجدها في البنوك عالميا، من خلال إستراتيجية طموحة تعتمد على تكوين الموارد البشرية وإدخال وسائل المعلوماتية وسياسة تسويق مصرفي تجاه العملاء تسمح بتعبئة ادخار العائلات وتوفير القروض اللازمة لتمويل الاستثمارات المنتجة.كما يتحتم على الجهاز البنكي التوجه إلى التخصص وإضفاء التنافسية، من خلال مختلف المنتجات المالية التي يطرحها في السوق لتلبية كل الاحتياجات التمويلية للاقتصاد، وهذا ما يعني فتح المجال للمشاركة الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية؛
- **إعادة تنظيم النظام البنكي بالاستناد على نواة صلبة من البنوك العمومية المطهرة ماليا والعصرية:** وذلك لأنها ستتحمل عبء إعادة الهيكلة الاقتصادية والصناعية للمشاركة في إعادة انطلاق الاقتصاد الوطني؛

[1] انظر الملحق رقم(2).

[2] انظر الملحق رقم(3).

- **أهمية إيجاد بورصة للقيم باعتبارها مرحلة مالية مهمة في مواكبة إعادة البناء الاقتصادي:** إذ أن البلد الذي هو في حاجة كبيرة إلى أموال للتنمية الاقتصادية تصبح لوجود مؤسسات فيه، مثل البورصة والسوق المالية أهمية بالغة في استيعاب الأموال المدخرة الضرورية للاستثمارات والهياكل القاعدية الحيوية؛
- **العمل على وضع منتجات مالية جذابة:** وهذا يسمح باحتواء الأموال المكتنزة، خاصة عند القطاع الخاص وتكثيف المجهودات تجاه أسواق البورصات الأجنبية.

تتطلع أهداف الأمر الجديد إلى[1]:

- **السماح للبنك المركزي باستخدام أفضل لصلاحياته:** ويتم ذلك من خلال:
  - الفصل بين الإدارة ومجلس النقد والقرض داخل بنك الجزائر؛
  - توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض؛
  - تقوية استقلالية اللجنة البنكية وهذا بإضافة أمانة عامة.
- **تكثيف التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المسائل المالية:** وهذا بعد أن طرح القانون الجديد:
  - إثراء محتوى وشروط المناقصات للعلاقات الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر؛
  - إنشاء لجنة مختلطة بين البنك ووزارة المالية لتسيير الإيرادات الخارجية والمديونية؛
  - تمويل إعادة الاعمار المرتبطة بالأحداث المأساوية داخل البلد؛
  - سيولة المعلومات المالية وتأمين مالي أحسن للبلد.
- **السماح بحماية أحسن للبنوك فيما يخص توظيف وادخار الجمهور:** وهذا من خلال النقاط التالية:
  - تقوية شروط ومعايير اعتماد البنوك ومسيري البنوك والجزاءات اللازمة للمخالفين؛
  - مضاعفة الجزاءات بالنسبة للانحرافات المتعلقة بالنشاطات البنكية؛
  - منع تمويل نشاطات المؤسسات العائدة لمؤسسي ومسيري البنك؛
  - تقوية صلاحيات جمعية البنوك والمؤسسات المالية (ABEF) واعتماد قوانينها الأساسية من طرف بنك الجزائر؛
  - تقوية وتوضيح شروط عمل إدارة الخطر.

رابعا: الأمر رقم (10-04) المعدل والمتمم للأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض.

جاء هذا الأمر ليعطي استقلالية أكثر للبنك المركزي خاصة بعد ملاحظة بعض الغموض في ممارسة السلطة عليه بصفته مؤسسة وطنية حيث جاءت المادة الثانية للفصل في هذا الأمر[2]: **"بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ... (بدون تغيير حتى) ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ورقابة**

[1] A.Sadeg, **le système bancaire algérien, la nouvelle réglementation**, Alger, A.BEN, 2004, p. 24-25.

[2] انظر الملحق رقم (4).

مجلس المحاسبة؛ كما لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري"؛ كما أعفت نفس المادة البنك المركزي من كل الضرائب المرتبطة بنشاطه مهما كانت طبيعتها.

في نفس الوقت جاء الأمر أيضا ليعطي أكثر صلاحيات للبنك المركزي تدور أهم محاورها فيما يلي:

- حرية الوصول إلى أي معلومات من البنوك والمؤسسات المالية أو أي شخص معنوي، يراها مفيدة لتوضيح الوضعية المالية والنقدية للجزائر؛
- إجبار أي مؤسسة مالية تعمل في الجزائر على فتح حساب دائن لدى البنك المركزي لتلبية حاجات عمليات التسديد بعنوان نظم الدفع؛
- مراقبة نظم الدفع والحرص على السير الحسن لها وفعاليتها وسلامتها؛
- تنظيم وتسيير مصلحة مركزية لمخاطر المؤسسات ومركزية لمخاطر العائلات ومركزية المستحقات غير المدفوعة.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).

قبل سنة 1990 كانت أدوات السياسة النقدية عبارة عن أدوات مباشرة، يتم تحديدها من طرف الحكومة (الخزينة العمومية)، وبعد إصلاحات التسعينيات وصدور قانون النقد والقرض (90-10) تم إصلاح أدوات السياسة النقدية والتحول إلى استعمال الأدوات غير المباشرة، بما يتوافق مع التحول نحو اقتصاد السوق.

أولا: تدخل البنك المركزي في السوق النقدية (آلية السوق المفتوحة).

تعرف السوق النقدية حسب المفهوم الضيق بأنها المكان الذي يتم فيه تبادل نقود البنك المركزي عن طريق تحريك الحساب الجاري لدى مؤسسة الإصدار.

وتعرف حسب المفهوم الواسع بأنها سوق الأموال قصيرة الأجل أو الإقراض والاقتراض للأموال قصيرة الأجل والمجسدة ماديا و ليست مجسدة عن طريق سندات ديون.

1. السوق النقدية في الجزائر: كانت السوق النقدية في الجزائر محدودة التبادلات بين البنوك، وكان تمويل الاقتصاد يتم بصفة مباشرة بدون العودة إلى هذه السوق، مع غياب سياسة نقدية محكمة تنظم القروض الموجهة إلى قطاعات الاقتصاد الوطني، وكان البنك المركزي يستجيب لكل احتياجات الخزينة العامة، فهو عبارة عن هيكل موجود لإصدار النقود من أجل الخزينة، كما أن الادخار المتراكم التي تحصلت عليه صناديق الادخار أو مؤسسات التأمين كان خاضعا للخزينة العامة.

هذا الشكل من التمويل الذي كانت تقوم به الخزينة بنسبة كبيرة لم يعتمد على سياسة نقدية مرتكزة على أي سوق نقدية.

ولكن بعد ظهور القانون الصادر في 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض الذي منح الدور الأساسي للبنك المركزي لممارسة السياسة النقدية، تم تعزز ذلك أكثر بعد صدور القانون (90-10) المتعلق بقانون النقد والقرض الذي وضع الأسس لإنشاء سوق نقدية وطنية لتمويل الاقتصاد الوطني.

زيادة على ذلك وبالرجوع إلى:

- النظام رقم (91-08) المؤرخ في 1991/08/14 من طرف مجلس النقد والقرض الذي أنشأ رسميا السوق النقدية[1]؛
- النظام رقم (09-02) المؤرخ في 2009/05/26 المتعلق بعمليات السياسة النقدية، وأدواتها وإجراءاتها[2]، يظهر أن البنك يستخدم ميكانزمات مرتبطة بآلية السوق المفتوحة، للتحكم في حجم السيولة، وهذا حفاظا على استقرار الأسعار ومواجهة التضخم، حيث سمح له بالتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية والمؤسسات الاقتصادية أو التجارية المرخص لها بيع وشراء الأوراق المالية.

1.1. أنواع السوق النقدية في الجزائر: هناك نوعان للسوق النقدية في الجزائر، سوق بين البنوك وسوق البنك المركزي:

1.1.1.سوق بين البنوك: بما أن بنك الجزائر هو الذي يؤدي دور الوسيط بصفة انتقالية فإنه يقوم بإعلانه عن افتتاح السوق، ونشره للمعادلات المتوسطة المرجحة للفائدة المذكورة آنفا وعمليا يتم عمل السوق منذ افتتاحه لأول مرة في 18 جوان 1996 على النحو التالي:

تفتح السوق على الساعة التاسعة صباحا دون انقطاع، تحضر البنوك توقعاتها لوضعيات خزينتها في ذلك اليوم، وانطلاقا من تلك التوقعات تحدد البنوك رصيدا لافتتاح (حسب التوقعات)، في نفس الوقت يقوم البنك المركزي بنشر المعدل المتوسط المرجح للفائدة حسب اليوم السابق مباشرة، بعد افتتاح السوق النقدية تبدأ البنوك بالاتصال لمعرفة تطور السوق، تقوم البنوك بتحديد وضعيات خزينتها بعد معرفة احتياجات وكالاتها عن طريق شبكتها التي تمتلكها على الساعة منتصف النهار (12سا)، وانطلاقا من وضعية خزينة وكالات البنوك والأموال الناتجة عن عمليات المقاصة تقترح البنوك إما التوظيف لفوائضها أو الاقتراض لحاجاتها حسب الأجل والمبلغ والمعدل، بعد ذلك تتم متابعة نهاية العملية المقترحة وذلك باستمرار الاتصال مع مصالح السوق النقدية، وفي حالة توظيف فائض لبنك معين لدى بنوك مقترضة فيجب إتباع الإجراءات التالية:

- تحضير أوامر التحويلات إلى مصالح السوق النقدية مع تحديد شروط التوظيف بشكل دقيق: الأجل، المعدل، المبلغ، الهيئة المقترضة (البنك).

[1] انظر الملحق رقم (5).

[2] انظر الملحق رقم (6).

- يتم التسجيل المحاسبي للعمليات التي جرت في السوق النقدية لدى البنك، وتقدم أوامر التحويلات إلى بنك الجزائر قبل الساعة الرابعة ونصف (16:30سا) مساء، مع العلم انه يتم إقفال السوق النقدية على الساعة الثالثة ونصف (15:30سا) مساء.

2.1.1.سوق البنك المركزي: يتدخل البنك المركزي لتمويل النظام المصرفي بالسيولة اللازمة ويضمن التوازن لهذا النظام انطلاقا من كونه الملجأ الأخير للإقراض، عندما تكون احتياجات التمويل أكبر من الفوائض المالية. كما يقوم بتنظيم السيولة المصرفية (بالزيادة أو التخفيض) وفقا للأهداف النقدية المتبعة، ويكون تدخله بواسطة الأدوات التالية:

- **نظام الأمانات:** يقوم البنك المركزي الجزائري بهذه العملية منذ شهر (مايو 1989)، ويكون هذا التدخل إما لمدة 24 ساعة أو لمدة سبعة أيام وذلك من قبل البنوك لصالح البنك المركزي، وتدعى هذه الأوراق بـ (B.G.M)• وتكون مضمونة بأوراق مالية خاصة بقروض قصيرة الأجل، لا تتجاوز مدة استحقاقها 24 شهرا، تكون على شكل ملفات (Support) وهذه السندات هي[1]:
  - السندات الخاصة: الناشئة عن عمليات تجارية خاصة.
  - السندات العمومية: الناشئة عن سندات الخزينة.
  - سندات التمويل: ناشئة عن قروض الاستغلال والخزينة
  - السندات المتمثلة في قروض الاستثمار أو إعادة الهيكلة المالية: وتكون مدة استحقاقها أقل من 3 أشهر.

يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية لتوفير السيولة بتعديل معدل الفائدة المتفق عليه، ويحدد مبلغ هذا التدخل بناء على الوضع الذي يتصوره والمقاييس التي يحددها، ويقوم نظام الأمانات على مبدإ يتمثل في أن كل بنك مقترض عليه أن يقدم ضمانات تتمثل في سندات عمومية أو خاصة، يلتزم بها أمام البنك المقترض، بمعنى نظام الأمانات هي عمليات مضمونة تعتمد على التسليم أو التنازل مؤقتا عن سندات مقابل دين، أي قروض ممنوحة لمدة معينة منذ يوم إجراء العملية، وتكون هذه القروض مضمونة لمدة القرض، عند انقضاء اجل القرض يرجع البنك المقرض السندات للبنك المقترض، بعد اخذ فائدة تحسب على طريقة الخصم العقلاني.

- **عمليات السوق المفتوحة:** تتمثل هذه الأداة في تدخل البنك المركزي في السوق النقدية لبيع وشراء السندات العمومية لأقل من 06 أشهر وسندات خاصة قابلة للخصم أو بغرض منح القروض، تتطلب هذه الأداة وجود سوق نقدية أولية لإصدار السندات، يتصل البنك المركزي بالبنوك والمؤسسات المالية قبل بداية عملية البيع أو الشراء طالبا منها اقتراح أسعار السندات، وبعد تلقي الأسعار المقترحة يأخذ أحسن العروض، ويتضمن العرض: (قيمة السندات المباعة، تاريخ القيمة، تاريخ العملية، تاريخ الاستحقاق لهذه السندات، مدة الأيام التي

• billets globale de mobilisation

[1] انظر الملحق رقم (5).

تفصل تاريخ العملية عن تاريخ استحقاق هذه السندات، معدل الفائدة الاسمي)، وعليه يحدد سعر السند حسب المعادلة التالية:

$$p = \frac{k}{1+\frac{i*n}{365}}$$

حيث:

p: سعر السند.

k: المبلغ المباع.

i: معدل الفائدة الاسمي.

n: مدة الأيام التي تفصل تاريخ العملية عن تاريخ استحقاق هذه السندات.

- **نظام المناقصات:** يسمح نظام المناقصة بالشفافية وتخفيض الطبيعة السرية للحصول على قرض لإعادة التمويل، ويكون عرض القروض مقابل سندات خاصة أو عامة وبمعدل موجه من طرف البنك المركزي، حيث يلاحظ نوعان للمناقصات: مناقصات خاصة بالبنوك والمؤسسات المالية ومناقصات خاصة بخزينة الدولة:

❖ **مناقصات خاصة بالبنوك والمؤسسات المالية:** أنشئ نظام هذا النوع في السوق النقدية من خلال التعليمة رقم (28-95) المؤرخة في 1995/04/22 المتعلق بتنظيم السوق النقدية وذلك لتعويض إعادة الخصم كونها مصدرا أساسيا للسيول، وتمر هذه العملية بعدة مراحل هي:

- إعلان المناقصات على الأقل عند بداية العملية ويشمل إعلان المناقصة (معدل الفائدة المستهدف، أنواع السندات، تاريخ قيم السوق، معدل استحقاق العملية، الساعة الأخيرة لتقديم العروض)؛
- تقدم الأوامر طلبها للاقتراض يوم المزايدة إلى غاية الساعة الأخيرة، متبوعا بقائمة الضمانات التي أوقفت للمناقصة، وتقسم التعليمة رقم (74-94) المؤرخة في 1994/11/29 المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية لتسيير البنوك، الديون المستلمة من طرف البنوك إلى:

القسم الأول: الديون التجارية التي يكون تحصيلها كاملا في الآجال ويبدو مضمونا؛

القسم الثاني: الديون التي لها مشاكل كامنة؛

القسم الثالث: الديون الخطرة جدا والديون المعرضة للخطر (خسائر محتملة أو أكيدة).

سندات الصنف الأول تكون مقبولة آليا في مناقصة القروض، وسندات القسم الثاني لا تكون مقبولة إلا إذا كانت منصوصا عليها في المناقصة، أما سندات الصنف الثالث فهي ليست مقبولة في المناقصات.

- التزام البنوك بصفة غير قابلة للإلغاء للتحكم في عروضها (مفاوضاتها) إلى غاية نشر نتائج المناقصة، والضمانات غير المتطابقة مع شروط الإعلان عن مناقصة تخفض أكثر المبلغ.
- تعلن نتائج المناقصة في يوم العملية وأقصى حد لها يكون على الساعة الثالثة مساء (15سا) من نفس يوم العملية لجميع البنوك.

ملاحظة: المبلغ المأخوذ يغذي الحسابات الجارية المفتوحة لدى بنك الجزائر وجعله دائنا في يوم قيمة العملية، ويوم الاستحقاق تكون البنوك مدينة بالمبالغ المستحقة بالإضافة إلى الفوائد.

❖ **منافصات خاصة بخزينة الدولة:** كذلك يمكن أن تقوم الخزينة بإصدار سندات للمناقصة تخضع لشروط السوق النقدية من خلال البنك المركزي بصفته وكيلها المالي بغرض تغطية احتياجاتها من التمويل، حيث استحدث هذا النظام وفق القرار رقم (01-95) الصادر بتاريخ 1995/05/30 المتعلق بسندات الخزينة في الحساب الجاري، يعرف خصائص وطرق إصدار السندات الجديدة للخزينة المتمثلة في:

- سندات الخزينة في الأجل القصير (BTC): لمدة 13، 26، 52 أسبوعا؛
- سندات الخزينة في الأجل المتوسط (BTM): لمدة سنتين وخمس سنوات؛
- سندات إعادة شراء الاعتماد؛
- سندات القطع القابلة للتحويل إلى عملة صعبة؛
- سندات التجهيز.

ثانيا. الاحتياطي الإجباري.

تقتضي سياسة الاحتياطي الإجباري، إلزام البنوك التجارية والمؤسسات المالية بوضع قيمة معينة من الأموال لدى البنك المركزي، ومن خلال المادة 93 من القانون (90-10) يحدد بموجب نظام مجلس النقد والقرض، عند البنك المركزي معدل هذا الاحتياطي، وذلك على شكل حساب تحت الطلب بدون عائد، بتناسب إلزامي حجم الودائع لدى البنوك والقروض التي تمنحها، حيث لا يتجاوز مبدئيا هذا المعدل 28% من المبلغ الذي استعمل كأساس للحساب، لتعدل تلك النسبة بالنظام رقم (04-02) المؤرخ في 2004/05/13 لتصبح 15% مع عائد يحدده البنك المركزي.

يمكن تلخيص تطور معدل الاحتياطي الإجباري بتتبع التعليمات الصادرة من البنك المركزي في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-4): تغيرات معدل الاحتياطي الإجباري من 1994الى2015.

التعليمة	معدل الاحتياطي الإجباري
التعليمة رقم 94-75 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994	**%2.5**
التعليمة رقم 01-01 المؤرخ في 01 فيفري 2001	**%4**
التعليمة رقم 01-04 المؤرخ في 13 مايو 2001	**%3**
التعليمة رقم 01-06 المؤرخ في 6 ديسمبر 2001	**%4.25**
التعليمة رقم 02-06 المؤرخ في 11 ديسمبر 2002	**%2.5**
التعليمة رقم 04-02 المؤرخ في 13 ماي 2004	**%6.5**
التعليمة رقم 05-01 المؤرخ في 13 جانفي 2005	**%1**
التعليمة رقم 07-13 المؤرخ في 24 ديسمبر 2007	**%8**
التعليمة رقم 09-03 المؤرخ في 25 فيفري 2009	**%0.5**
التعليمة رقم 10-13 المؤرخ في 15 ديسمبر 2010	**%9**
التعليمة رقم 12-01 المؤرخ في 29 افريل 2012	**%11**
التعليمة رقم 13-02 المؤرخ في 23 افريل 2013	**%12**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التعليمات الصادرة من البنك المركزي والمحملة من موقع:
http://www.bank-of-algeria.dz

إلى غاية 1994 كان البنك يتحكم في الجهاز المصرفي بفرض حد أقصى على المبالغ لإعادة التمويل لكل بنك على حدة، إضافة إلى تقديم تسهيلات عملية لإعادة الخصم أو في إطار اتفاقية إعادة الشراء في السوق النقدية بين البنوك، ورغم هذه المجهدات وجد بنك الجزائر صعوبة في السيطرة على السيولة بصورة فعالة، ولذلك قام بفرض احتياطي قانوني بنسبة 2.5%[1]، بصدور أول تعليمة بهذا الصدد•.

إن القراءة المختلفة للتعليمات الصادرة بخصوص نسبة الاحتياطي الإلزامي، تحملنا إلى استنتاج ميل البنك المركزي إلى انتهاج بصفة عامة خلال فترة الدراسة سياسة انكماشية، وهذا استجابة لواقع السوق النقدية الجزائرية التي تتميز بفائض السيولة، خاصة بعد سنة 2001 حيث أصبح هذا الأمر مثيرا للانشغال، وخلق صعوبة كبيرة للسلطات النقدية خاصة وان الأمر يتعلق بالاستقرار النقدي والقطاع الإنتاجي والمالي.

يعتبر نظام الاحتياطي الإجباري آلية بسيطة التحكم فيها وأكثر مرونة إذا ما قورنت بأدوات السياسة النقدية الأخرى في استرجاع السيولة الفائضة، ما يترجم التذبذب الملحوظ في معدلاتها، حيث سمحت هذه الآلية بامتصاص كمية معتبرة من الكتلة النقدية الزائدة، وبالتالي سمحت للبنك المركزي بتوظيف موارد جامدة وتحكم أكثر في الكتلة النقدية، ومحاربة أخطار التضخم.

[1] معيزي قويدر ، **المرجع السابق**، ص 310.

• التعليمة رقم (94-75) المؤرخ في 28 نوفمبر 1994.

ثالثا: سعر إعادة الخصم.

تعتبر آلية سعر إعادة الخصم من أقدم الآليات المستعملة من قبل البنك المركزي في ضبط القروض ومن ثم التحكم في الكتلة النقدية، وهي تبين العلاقة المباشرة بين المؤسسات المصرفية والبنك المركزي.

إن رفع معدل إعادة الخصم سيؤدي إلى رفع معدل الفائدة التي تطبقها البنوك التجارية على القروض الممنوحة للأعوان الاقتصاديين، لان رفع سعر إعادة الخصم يؤدي إلى رفع تكلفة تمويل البنوك التجارية بالسيولة، وهذا ما يؤدي إلى تراجع المستثمرين عن طلب القروض وبذلك تقليص نسبة السيولة المتداولة.

لقد حدد النظام الجديد رقم (15-01) المؤرخ في 2015/02/19، المتعلق بعمليات خصم السندات العمومية[1]، وإعادة خصم السندات الخاصة، والتسبيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية، الشروط والمعايير المتعلقة بعمليات الخصم العمومية والخاصة، حيث أجاز القانون للبنك المركزي إعادة خصم السندات العمومية الصادرة أو المضمونة من طرف الدولة، لاسيما:

- سندات الخزينة قصيرة الأجل التي تقل أو تساوي مدتها سنة واحدة؛
- سندات الخزينة متوسطة الأجل التي تتراوح مدتها بين السنتين والخمس سنوات؛
- سندات الخزينة متوسطة الأجل التي تقل أو تساوي مدة استحقاقها المتبقية ثلاث سنوات.

كما يمكن البنك المركزي الجزائري أن يعيد خصم السندات الخاصة، الممثلة لعمليات تجارية وعمليات التمويل قصيرة ومتوسطة الأجل التي تستوفي الشروط التالية:

- الاستجابة لشروط المضمون والشكل المنصوص عليها في القانون التجاري؛
- التوافق مع المبالغ المستعملة فعلا من طرف المستفيد؛
- أن تكون قيمتها معبرة بالعملة الوطنية.

وبما هو معمول به فيما يخص معدل إعادة الخصم، يمثل لنا الجدول رقم (2-4) أهم التطورات الخاصة به خلال المدة 1990-2015، والذي نميز من خلاله ثلاث فترات:

- **الفترة الأولى (1990-1997):** بهدف وضع حد لمقدرة البنوك في منح القروض لمواجهة التضخم الذي بلغ أعلى مستوياته في سنة 1994، وسعيا لرفع كلفة إعادة تمويل البنوك لرفع معدلات الفائدة، نلاحظ ارتفاع معدل إعادة الخصم الذي فاق في كل سنة من هذه الفترة 10**%** ليصل أعلى نسبة له في سنة 1995 بمعدل 15**%.**
- **الفترة الثانية (1997-2004):** استجابة لحالة الاقتصاد في هذه الفترة وتحسن المؤشرات النقدية وخاصة تباطؤ وتيرة التوسع النقدي بفعل السياسة النقدية المنتهجة قبل هذه الفترة، نلاحظ انخفاض معدل إعادة الخصم تدريجيا ليصل إلى اقل نسبة له في سنة 2004 بمعدل 4**%.**

[1] انظر الملحق رقم (7).

➢ **الفترة الثالثة (2004- إلى غاية يومنا هذا):** نلاحظ ثبات معدل إعادة الخصم (4%)، مما يعد مؤشرا جيدا معبرا عن تحسن مستويات التضخم، وكذلك تخلي البنوك التجارية عن طريقة إعادة التمويل لدى البنك المركزي، بسبب السيولة المتوفرة في حساباتها.

جدول رقم (2-4): تطور معدلات إعادة الخصم في الجزائر خلال (1990-2015)

تاريخ التطبيق	نهاية تاريخ التطبيق	معدل الخصم
من 1990/05/22	إلى 1991/09/30	10.5%
من 1991/10/01	إلى 1994/04/09	11.5%
من 1994/04/10	إلى 1995/08/01	15.0%
من 1995/08/02	إلى 1996/08/27	14.0%
من 1996/08/28	إلى 1997/04/20	13.0%
من 1997/04/21	إلى 1997/06/28	12.5%
من 1997/06/29	إلى 1997/11/17	12.0%
من 1997/11/18	إلى 1998/02/08	11.0%
من 1998/02/09	إلى 1999/09/08	9.5%
من 1999/09/09	إلى 2000/01/26	8.5%
من 2000/01/27	إلى 2000/10/21	7.5%
من 2000/10/22	إلى 2002/01/19	6.0%
من 2002/01/20	إلي 2003/05/28	5.5%
من 2003/05/29	إلى 2004/03/03	4.5%
من 2004/03/04	إلى غاية يومنا هذا•	4.0%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التعليمات الصادرة من البنك المركزي والمحملة من موقع:
http://www.bank-of-algeria.dz

المطلب الثالث: تطور متغيرات السياسة النقدية في الجزائر خلال (1990-2015).

أولا: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال (1990-2015).

تولي السلطات النقدية في مختلف الدول أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصدارها بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية، وهو ما يستدعي تتبع البنك المركزي لعرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه بالزيادة أو بالنقصان.

من أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية، هو التحكم في نمو التوسع النقدي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية بعد انتهاء هذه البرامج بوتيرة تختلف حسب عامل الزمن من جهة وعامل مكونات الكتلة النقدية من جهة أخرى، والممثلة في الجدول والتالي:

• يوم 2016/01/23.

الجدول رقم (3-4): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال (1990-2015).

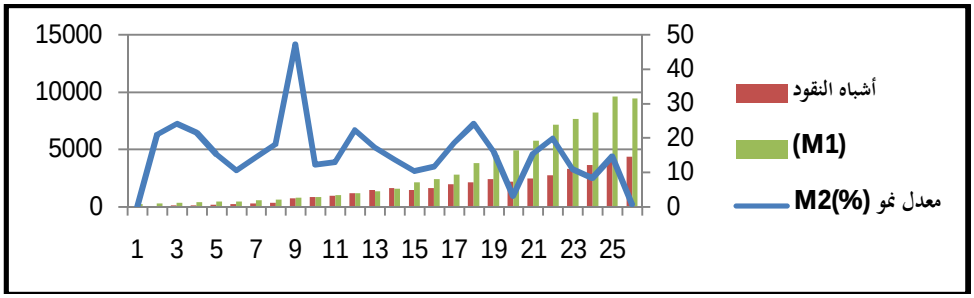
السنوات	النقود (M1) (مليار دج)	أشباه النقود (مليار دج)	M2 (مليار دج)	معدل نمو (%)2M
1990	270,08	72,92	343,00	-
1991	324,99	90,28	415,27	21,07
1992	369,72	146,18	515,90	24,23
1993	446,90	180,53	627,43	21,62
1994	475,90	247,61	723,51	15,31
1995	519,10	280,46	799,56	10,51
1996	595,20	319,86	915,06	14,45
1997	671,50	410,09	1 081,59	18,20
1998	813,70	778,80	1 592,50	47,24
1999	885,50	903,90	1 789,40	12,36
2000	1 041,30	981,20	2 022,50	13,03
2001	1 238,50	1 235,00	2 473,50	22,30
2002	1 416,30	1 485,20	2 901,50	17,30
2003	1 630,40	1 669,10	3 299,50	13,72
2004	2 160,50	1 483,80	3 644,30	10,45
2005	2 422,70	1 647,70	4 070,40	11,69
2006	2 842,00	1 985,60	4 827,60	18,60
2007	3 854,90	2 139,70	5 994,60	24,17
2008	4 505,10	2 450,90	6 956,00	16,04
2009	4 944,20	2 228,90	7 173,10	3,12
2010	5 756,40	2 524,30	8 280,70	15,44
2011	7 141,70	2 787,50	9 929,20	19,91
2012	7 681,50	3 333,60	11 013,30	10,92
2013	8 249,80	3 691,70	11 941,50	8,43
2014	9 603,00	4 083,70	13 686,80	14,62
2015	9 418,60	4 379,40	13 797,90	0,81

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مصادر مختلفة:

-O.N.S, L'Algérie en quelque chiffres, résultants. 1990-2005,

- تقارير سنوية ونشرات احصائية ثلاثية لبنك الجزائر 2006-2015.

الشكل رقم (1-4): تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال [1990-2015]



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-4) وبرنامج (Excel)

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن بداية التسعينيات عرفت نموا كبيرا في حجم الكتلة النقدية (M_2)، حيث عمدت الجزائر إلى انتهاج أسلوب التمويل بالعجز، وبطلب من الخزينة العامة، هذه السياسة أفرزت وضعا اقتصاديا غير مستقر بين حجم الكتلة النقدية وعجز مؤسسات القطاع العام، لذلك كان أحد أهم أهداف برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي التحكم في حجم الكتلة النقدية (M_2).

بداية سنة 1993 اخذ نمو الكتلة النقدية يتناقص حيث انخفض من 21.62%سنة 1993 إلى 18.20% سنة 1997، من خلال إتباع سياسة نقدية انكماشية حيث تم إيقاف التمويل بالعجز، وكذا تقليص حجم الإنفاق العام المقدم للمؤسسات العمومية، وتجميد نظام الأجور، الأمر الذي ساعد على تخفيض نسبة نمو حجم الكتلة النقدية خلال فترة تطبيق الإصلاح الاقتصادي (1994-1998).

سنة 1998 نلاحظ زيادة كبيرة في الكتلة النقدية بنسبة 47.24% مقارنة بسنة 1997 التي عرفت فيها ارتفاعا كبيرا في أسعار البترول العالمية، قبل أن تنهار أسعاره سنة 1998 ليرجع انخفاض معدل النمو الذي بقي يتراوح بين 10% و20% ليستمر الوضع على هذا المنوال من سنة 1999 إلى سنة 2014، إلا في سنتي 2001 و2007 اللتين فاق فيهما معدل نمو الكتلة النقدية 20%.

في سنة 2015 وتحت تأثير الصدمة الخارجية بعد التراجع الكبير والمتواصل لأسعار النفط في الأسواق الدولية نلاحظ ارتفاعا "ضعيفا جدا" للكتلة النقدية (0.8%) مقارنة بالسنة السابقة لها (2014)، مبررا بالانخفاض الحاد للودائع تحت الطلب على مستوى البنوك الذي بسبب انهيار ودائع قطاع المحروقات.

ثانيا: مكونات الكتلة النقدية لآخر خمس سنوات (2010-2015).

يقسم بنك الجزائر الكتلة النقدية (M2) إلى نقود (M1) وأشباه النقود، كما يقسم النقود (M1) في حد ذاتها إلى: نقود ائتمانية، ودائع للاطلاع، ودائع لدى الخزينة، ودائع لدى الحساب الجاري البريدي.

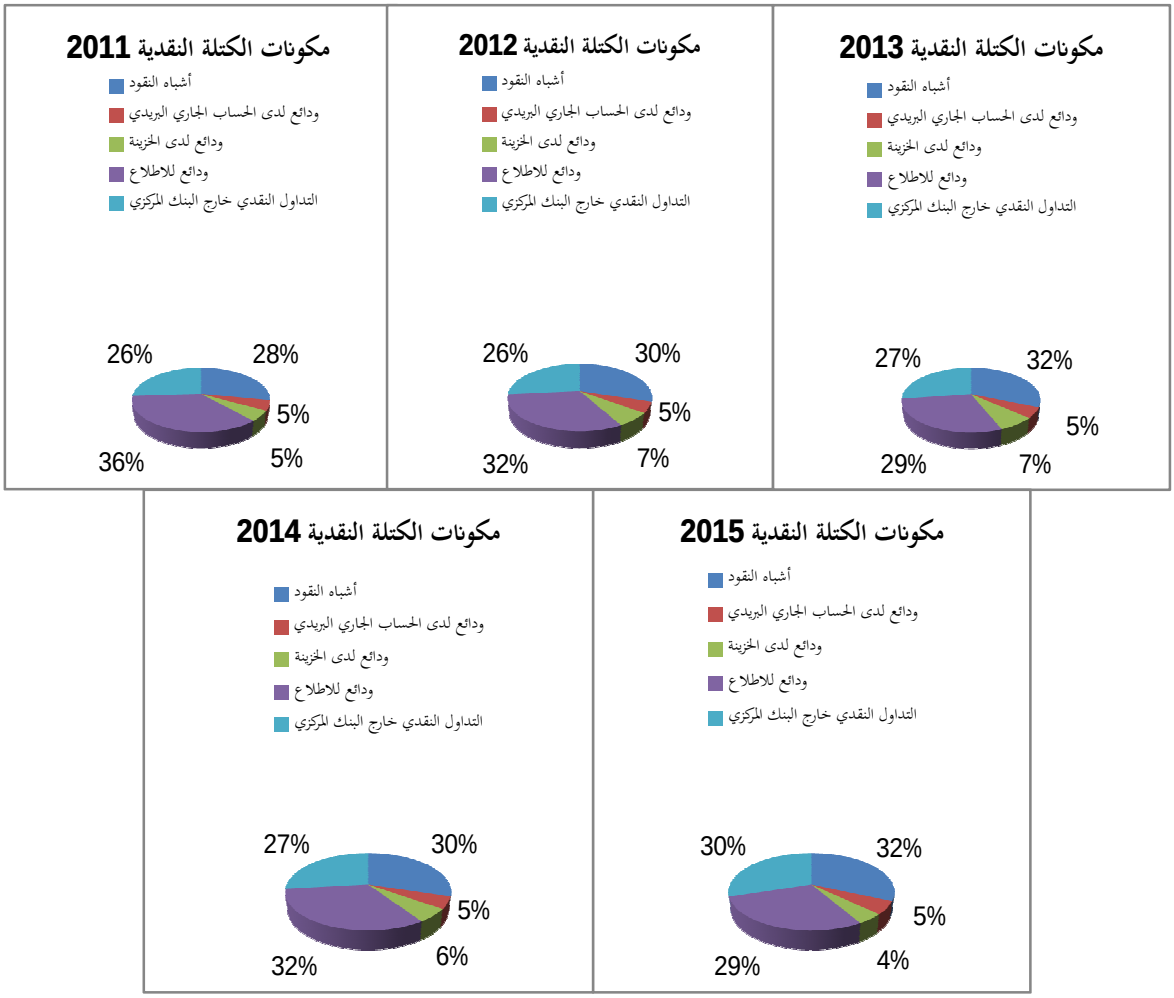
يمثل لنا الجدول والشكل المواليان مكونات الكتلة النقدية للمدة (2011-2015):

الجدول رقم (4-4): مكونات الكتلة النقدية لآخر خمس سنوات (2010-2015).

السنوات	النقود (M1) (مليار دج)	التداول النقدي خارج البنك المركزي	ودائع للاطلاع	ودائع لدى الخزينة	ودائع لدى الحساب الجاري البريدي	أشباه النقود (مليار دج)	M2 (مليار دج)
2011	7 141,70	2571,5	3536,2	518,7	515,3	2 787,50	9 929,20
2012	7 681,50	2952,3	3536,2	758,7	590,3	3 333,60	11 013,30
2013	8 249,80	3204,0	3380,2	860,2	621,1	3 691,70	11 941,50
2014	9 603,00	3658,9	4460,8	788,8	694,5	4 083,70	13 686,80
2015	9 418,60	4126,5	3927,5	612,4	752,1	4 379,40	13 797,90

المصدر: النشرات الإحصائية الثلاثية الصادرة عن بنك الجزائر نهاية سنة 2014 و2015.

الشكل رقم (2-4): تمثيل بياني لمكونات الكتلة النقدية لكل سنة خلال الفترة (2010-2015).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-4) وبرنامج (Excel).

خلال الخمس سنوات الأخيرة نلاحظ توسع التداول النقدي خارج البنك المركزي (زيادة التسرب النقدي) على حساب ودائع للاطلاع مع ثبات نسبي في المكونات الأخرى، حيث كانت النقود الائتمانية تسجل نسبة 26% من الكتلة النقدية (M2) في سنة 2011 لتزيد عن نسبة 30% في سنة 2015، على عكس الودائع للاطلاع التي انخفضت نسبتها من 36% من الكتلة النقدية في سنة 2011 إلى 29% في سنة 2015، وهذا راجع إلى تناقص في مستوى اللجوء إلى الوسائل البنكية للتداول وتفضيل حيازة النقود الورقية وغياب الثقة في وسائل الدفع الأخرى.

ثالثا: مقابلات الكتلة النقدية.

إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية تمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقود وشبه النقود التي تكون سبب أو مصدر الكتلة النقدية، وهذا يعني أن للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها، ويمثل لنا الجدول التالي أهم التطورات الحاصلة في مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2015:

الجدول رقم (4-5): تطور مقابلات الكتلة النقدية.

السنوات	أسعار البترول (دولار)	الأصول الخارجية (مليار دج)	نسبة نمو الأصول الخارجية (%)	القروض مقدمة للدولة (مليار دج)	نسبة نمو القروض المقدمة للدولة (%)	القروض مقدمة للاقتصاد (مليار دج)	نسبة نمو القروض المقدمة للاقتصاد (%)
1990	24,34	6,5		167,0		245,3	
1991	21,04	28,4	336,92	159,9	-4,25	325,8	32,82
1992	20,03	22,6	-20,42	174,1	8,88	465,2	42,79
1993	17,50	23,9	5,75	522,2	199,94	231,4	-50,26
1994	16,19	60,4	152,72	468,6	-10,26	305,8	32,15
1995	17,41	26,3	-56,46	401,6	-14,30	565,6	84,96
1996	17,47	133,9	409,13	280,5	-30,15	776,8	37,34
1997	21,00	350,3	161,61	423,6	51,02	741,3	-4,57
1998	12,85	280,7	-19,87	723,2	70,73	906,2	22,24
1999	13,22	169,6	-39,58	847,9	17,24	1150,7	26,98
2000	28,07	776,0	357,55	677,5	-20,10	993,7	-13,64
2001	23,01	1310,7	68,90	569,7	-15,91	1078,4	8,52
2002	24,36	1755,7	33,95	578,7	1,58	1266,8	17,47
2003	28,02	2342,6	33,43	423,4	-26,84	1380,2	8,95
2004	36,05	3119,2	33,15	-20,60	-104,87	1535,0	11,22
2005	50,64	4179,7	34,00	-939,2	4459,22	1779,8	15,95
2006	61,08	5515,0	31,95	-1304,1	38,85	1905,4	7,06
2007	69,08	7415,5	34,46	-2132,1	63,49	2205,2	15,73
2008	94,45	10247,0	38,18	-3627,3	70,13	2615,5	18,61
2009	61,06	10886,0	6,24	-3488,9	-3,82	3086,5	18,01
2010	77,45	11997,0	10,21	-3510,9	0,63	3268,1	5,88
2011	107,46	13922,4	16,05	-3406,6	-2,97	3726,5	14,03
2012	109,45	14940,0	7,31	-3116,3	-8,52	4287,6	15,06
2013	105,87	15225,2	1,91	-3235,4	3,82	5156,3	20,26
2014	96,29	15734,5	3,35	-1992,4	-38,42	6504,6	26,15
2015	48,07	16177,8	2,82	-497,6	-75,03	7373,1	13,35

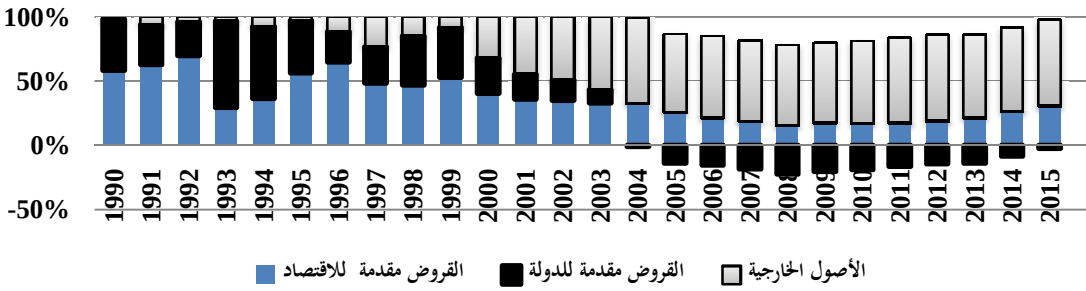
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مصادر مختلفة:

- تطور أسعار البترول من موقع http://prixdubaril.com

- الديوان الوطني للإحصاء (مقابلات الكتلة النقدية 1990-2005).

-تقارير سنوية ونشرات إحصائية ثلاثية لبنك الجزائر (مقابلات الكتلة النقدية 2006-2015).

الشكل رقم (3-4):تمثيل بياني لتطور نسبة مقابلات الكتلة النقدية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول قم (5-4) وبرنامج (Excel).

1. الأصول الخارجية: من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ التطور الكبير في الأصول الخارجية، حيث تعتبر هذه الأخيرة الاحتياطات التي تستخدم لسد العجز في ميزان المدفوعات.

إن التبادل التجاري بين دول العالم ينتج من عمليات استيراد وتصدير السلع والخدمات المحلية إلى العالم الخارجي، وتتم المدفوعات الدولية إما بالذهب أو رصيد العملات الأجنبية المقبولة في التداول الدولي.

في حالة قيام الدولة بعمليات تصدير أو اجتذاب أموال خارجية إما للاستثمار أو للتوظيف فإنها تحصل على العملات الأجنبية التي يحصل عليها البنك المركزي مقابل تقديم السلع المصدرة أو السندات أو الديون المترتبة، وبما أن العملات الأجنبية لا يمكن تداولها محليا، فإن البنك المركزي يتكفل بحفظها وإصدار قيمة ذلك بالعملة الوطنية، ومن ثم نلاحظ أن الصادرات تكون سببا في إصدار عملة وطنية جديدة.

وفي حالة حدوث العكس فإنه إذا قام البلد بعملية استيراد سلع وخدمات أو تم خروج أموال خارج الوطن، فإنه يجب على المستورد أن يدفع ديونه بواسطة عملة أجنبية, فيقوم بتقديم مقابل ذلك مبالغ نقدية بالعملة الوطنية إلى البنك المركزي الذي يعطي مقابل ذلك عملة أجنبية لتسديد قيمة الواردات، وهكذا نلاحظ أن احتياطي العملات الأجنبية ينخفض لدى البنك المركزي وتنخفض معه كمية النقود المحلية المتداولة في الداخل.

وهكذا نلاحظ كيف يؤثر رصيد ميزان المدفوعات في إصدار النقود الجديدة أو سحبها، فإذا كان الرصيد السنوي الناتج من العمليات المسجلة في ميزان المدفوعات موجبا أي أن قيمة الصادرات تكون أكبر من قيمة الواردات، فإن كمية النقود المتداولة ترتفع، وبالعكس إذا كان الرصيد السنوي الناتج من العمليات المسجلة في ميزان المدفوعات سالبا أي قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات تنخفض كمية النقود المتداولة.

بخصوص الجزائر فان مصدر الأصول الخارجية مرتبط أساسا بإيرادات صادرات قطاع المحروقات والاسعار العالمية للبترول، فبتتبع تطور معدل نمو الأصول الخارجية نلاحظ العلاقة القوية بينها وبين تطور معدل تغير أسعار البترول، فمثلا في سنة 1998 نلاحظ انخفاض سعر البترول في السوق الدولية إلى 12.85 للبرميل الواحد، يقابله مباشرة انخفاض في الأصول الخارجية بنسبة 19.87-% مقارنة بسنة 1997 حين كان سعر البرميل يساوي 21 دولار، وبعد تحسن أسعار البترول نلاحظ معها ارتفاع الأصول الخارجية لتصل 13922.4 مليار دج سنة 2011 لتزيد

تقريبا بـ 10 أضعاف مقارنة بسنة 2001، لنسجل انخفاضا في معدل نمو الأصول الخارجية بعد انخفاض أسعار البترول سنة 2013، 2014 و 2015.

2. القروض المقدمة للدولة: كما رأينا في الجزء النظري، تقوم الخزينة العمومية بتسيير ميزانية الدولة عن طريق بنود النفقات والإيرادات العامة فهي تمثل الصندوق المالي للدولة، وتسعى الدولة إلى تحقيق التوازن بين عناصر الميزانية التي تسيرها، ولكن مع تطور وظائف الدولة الحديثة وتعاظم دورها وزيادة التكاليف عليها كثيرا، أخذت الدولة على عاتقها القيام بوظائف أخرى وليس الإبقاء على توازن الميزانية مهما كانت ظروف معيشة الأفراد فلهذا عندما يحدث اختلال في توازن ميزانيتها تلجأ الدولة إلى البنك المركزي لمنحها القروض اللازمة لسد هذا العجز ومواجهة هذا الاختلال، فتقدم له الخزينة مقابل ذلك سندات تعترف فيها بمديونيتها له تسمى أذون الخزينة، ويقوم البنك المركزي بتقديم -مقابل ذلك- نقودا قانونية لصالح الخزينة، وتستخدم الخزينة هذه النقود في تغطية تكاليف الإنفاق العام، وبهذا ترتفع كمية النقود المتداولة لدى الأفراد والمؤسسات، كما أن نشاط الدولة امتد ليشمل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية فأصبحت موارد الدولة غير كافية لها في تمويل عملياتها، وبالتالي فهي تتقدم إلى السوق النقدية وإلى الجمهور لجلب الموارد النقدية اللازمة، وتحصل هذه المؤسسات المصرفية والمالية والجمهور على السندات الحكومية وأذون الخزينة مقابل حصولها على نقود الودائع، وبما أن هذه السندات لها سيولة عالية ومضمونة، فإنه يمكن خصمها لدى البنوك التجارية، وإعادة خصمها لدى البنك المركزي، وبالتالي سيتحول جزء منها إلى نقود قانونية وهو ما يؤدي إلى التأثير على حجم الكتلة النقدية بالزيادة، وقد يكون التأثير بالنقصان عند إتباع سياسة تقشفية(انكماشية).

من خلال الشكل (3-4) نلاحظ مرور تطور القروض الموجهة للدولة خلال فترة الدراسة بمرحلتين:

المرحلة الأولي (1990-2004): نلاحظ في بداية هذه الفترة الارتفاع المعتبر للقروض الموجهة للدولة خاصة في سنة 1993 و 1994 حيث وصلت نسبتها من مقابلات الكتلة النقدية 67% و56% على التوالي، بسبب البرامج الإصلاحية والسياسة التوسعية المنتهجة خلال هذه الفترة وما صاحب ذلك من عجز في الميزانية، لتبدأ بعد ذلك بالانخفاض في سنوات (1995، 1996، 1997) بفضل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي تميز بتطبيق سياسة مالية تقشفية لتقليص عجز الميزانية العامة المسجل في السنوات السابقة بتخفيض الإنفاق العام على القطاعات غير المنتجة، أما في سنتي (1998 و1999)، وبسبب انخفاض أسعار البترول وانخفاض معها إيرادات الجباية البترولية زاد العجز في الميزانية العامة مما أدي إلى لجوء الدولة للاستدانة من البنك المركزي حيث قدرت القروض الموجهة للدولة في هذه الفترة بـ 723,2 مليار دج لسنة 1998 و 847,9 مليار دج لسنة 1999، وبعد ارتفاع أسعار البترول سجلت القروض الموجهة للدولة انخفاضا تدريجيا إلى غاية انعدمها في سنة 2004.

المرحلة الثانية (2005-2015): تحول القروض المقدمة إلى مستحقات لها لدى بنك الجزائر والبنوك التجارية، حيث ساعد الوضع المالي الجديد الخزينة على التخلي عن الاقتراض من البنك المركزي، كما ساعد على إبراز ميزة

جديدة في تطور الاقتصاد الكلي من خلال التراكم المالي على مستوى الخزينة العمومية الناتج عن الموارد المالية المتراكمة لدى صندوق ضبط الإيرادات.

3. القروض الموجهة للاقتصاد: تعتبر القروض المقدمة للإقتصاد من العناصر المهمة التي تفسر سبب الإصدار النقدي لأنه هو العنصر الذي يمكن أن تتحكم فيه السلطات النقدية أكثر من غيره، ذلك أن هذا الإئتمان المقدم هو عبارة عن قروض تقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل العمليات الإقتصادية للمؤسسات ورجال الأعمال من استثمار وإنتاج وتسويق، وخاصة عندما يكون المنتجون في حاجة إلى أموال فيتقدمون إلى البنوك التجارية طالبين منحهم قروضا لتمويل نشاطاتهم، فتمنحهم البنوك التجارية قروضا سواء كان ذلك بصفة مباشرة أوبخصم أوراق تجارية، أوفتح اعتمادات، وفي جميع هذه الصور تكون هناك عملية خلق لنقود الودائع مقابل تقديم هذا الإئتمان، مما يزيد في حجم الكتلة النقدية، كما أن هذا يدفع البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي أوتطلب قروضا منه باعتباره المقرض الأخير، فيقوم البنك المركزي بإصدار نقود قانونية لتغطية احتياجات البنوك التجارية وبالتالي فإن حجم الكتلة النقدية سيتأثر كلما طرأ تغير في الإئتمان المقدم للإقتصاد.

في ما يخص الجزائر نلاحظ تحكم السلطات النقدية في هذا النوع من القروض بالتوافق مع حالة الاقتصاد السائدة في كل سنة، حيث نلاحظ خلال 10 سنوات الأخيرة ثباتا في نسبتها في تشكيل الكتلة النقدية لتنحصر بين 29 إلى 33%، أما قبل سنة 2005 فقد لعبت القروض الموجهة للاقتصاد دورا كبيرا في توسع الكتلة النقدية خاصة قبل سنة 2000 حيث كانت تشكل في كل سنة السبب الرئيسي لنموها، إلا في سنتي (1993 و1994) التين كانت تشكل فيهما القروض الموجهة للخزينة اكبر نسبة لمقابلات الكتلة النقدية.

رابعا: أسعار الفائدة.

لقد بدأت السلطات النقدية في الجزائر منذ 1990 بمحاولة تحرير أسعار الفائدة بشكل متدرج، وكان الهدف منها هو تحفيز الادخار والاستثمار، والحصول على معدلات فائدة حقيقية موجبة.

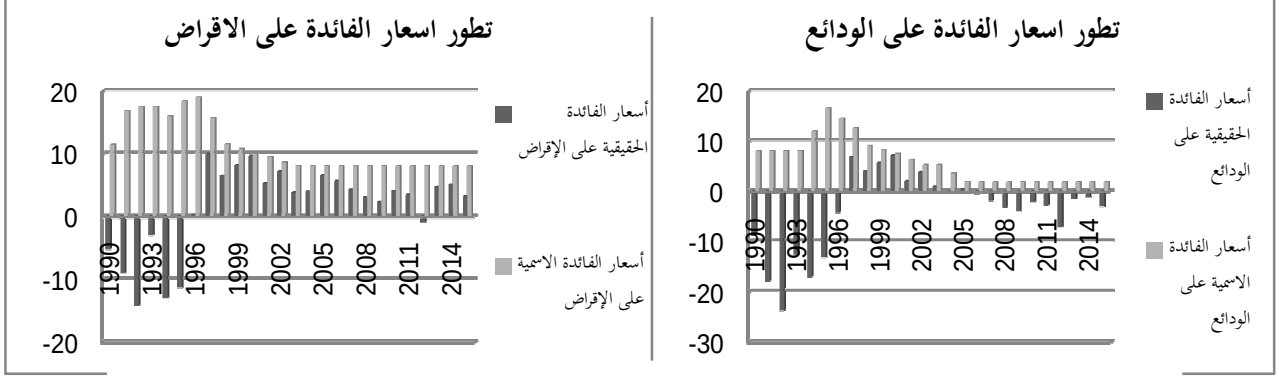
وفي ما يلي جدول وشكل يمكناننا من تتبع أهم التطورات الحاصلة في أسعار الفائدة في الجزائر:

الجدول رقم (6-4): تطور أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية.

السنوات	معدل إعادة الخصم	أسعار الفائدة الاسمية على الودائع	أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع	أسعار الفائدة الاسمية على الإقراض	أسعار الفائدة الحقيقية على الإقراض	هامش أسعار الفائدة	معدل التضخم
1990	10,5	8,00	-8,7	11.44	-5,26	3,44	16,7
1991	11,5	8,00	-17,9	16,88	-9,02	8,88	25,9
1992	11,5	8,00	-23,7	17,50	-14,2	9,5	31,7
1993	11,5	8,00	-12,5	17,50	-3	9,5	20,5
1994	15,5	12,00	-17	16,00	-13	4	29
1995	14,0	16,60	-13,2	18,40	-11,4	1,8	29,8
1996	13,0	14,50	-4,2	19,00	0,3	4,5	18,7
1997	12,5/12,0/11	12,60	6,9	15,70	10	3,1	5,7
1998	9,5	9,10	4,1	11,50	6,5	2,4	5
1999	8,5	8,30	5,7	10,80	8,2	2,5	2,6
2000	7,5/6,0	7,50	7,17	10,00	9,67	2,5	0,33
2001	6,0	6,30	2,08	9.50	5,28	3,2	4,22
2002	5,5	5,30	3,89	8,60	7,19	3,3	1,41
2003	4,5	5,30	1	8,10	3,8	2,8	4,3
2004	4,0	3,60	-0,4	8,00	4	4,4	4
2005	4,0	1,90	0,5	8,00	6,6	6,1	1,4
2006	4,0	1,80	-0,5	8,00	5,7	6,2	2,3
2007	4,0	1,80	-1,9	8,00	4,3	6,2	3,7
2008	4,0	1,80	-3,1	8,00	3,1	6,2	4,9
2009	4,0	1,80	-3,9	8,00	2,3	6,2	5,7
2010	4,0	1,80	-2,1	8,00	4,1	6,2	3,9
2011	4,0	1,80	-2,72	8,00	3,48	6,2	4,52
2012	4,0	1,80	-7,09	8,00	-0,89	6,2	8,89
2013	4,0	1,80	-1,45	8,00	4,75	6,2	3,25
2014	4,0	1,80	-1,12	8,00	5,08	6,2	2,92
2015	4,0	1,80	-3	8,00	3,2	6,2	4,8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع البنك الدولي http://data.albankaldawli.org

الشكل رقم (4-4): تمثيل بياني لتطور أسعار الفائدة الدائنة والمدينة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول قم (6-4) وبرنامج (Excel).

1. أسعار الفائدة على الودائع: تعتبر الوديعة هامة من عدة جوانب، سواء من وجهة نظر الأفراد أو النظام البنكي أو الاقتصاد ككل، فهي تفتح آفاقا واسعة أمام كل الأطراف، وتتيح لكل واحد منها فرصة لتحقيق أهدافه فيما يتعلق بالأمن والسيولة والربحية، وتمثل الودائع آفاقا لتوظيف أموال البعض، وتساهم في تغطية عجز البعض الآخر، وخلق إمكانيات جديدة تسمح بالتوسع في النشاط الاقتصادي، وتنمية ديناميكية دائمة، من خلال تدفقات مالية مستمرة، تساعد على تطور الأعمال.

نظرا للأهمية الكبيرة التي يمتاز بها الادخار العائلي في تكوين المدخرات الكلية، حيث يمثل في كثير من الدول ما بين 60% و70% من إجمالي المدخرات الوطنية وذلك حسب درجة تطور الأنظمة المالية والوعي المصرفي، والذي يمثل الفرق بين دخل الأفراد وإنفاقهم الجاري من خلال أنه ثمن الامتناع عن الاستهلاك الحاضر من أجل استهلاك أكبر في المستقبل، ويكون في الغالب في شكل أصول مالية مثل الودائع لأجل أو حيازة أوراق مالية، حيث يعتبر سعر الفائدة من أهم الحوافز التي تدفع الأفراد إلى تقليل الاستهلاك الحالي، الأمر الذي تطلب تصحيح معدله حتى يتسنى للأفراد الحصول على أحسن تعويض.

في الجزائر، وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة محاولة لتشجيع الادخار العائلي، بقيت مساهمة هذا الأخير ضعيفة في تمويل الاستثمار، الذي يعتمد أساسا على موارد الخزينة العمومية وقطاع المحروقات، وهذا راجع لعدم التأثر الكبير للادخار العائلي بمعدلات الفائدة، بسبب طبيعة الهدف المراد تحقيقه للادخار العائلي وهو بنسبة كبيرة الأمان وليس الفائدة الربوية.

بعد ذلك وابتداء من سنة 2006 قامت السلطات النقدية بتثبيت متوسط معدل الفائدة في 1.8% إلى غاية يومنا هذا، مع تسجيل معدلات حقيقية سالبة خلال هذه المرحلة راجعة إلى قلة هذه النسبة من الفائدة.

2. أسعار الفائدة على الإقراض: بعد صدور قانون النقد والقرض، الذي كان بمثابة انطلاقة حقيقية لسياسة التحرير المالي في الجزائر، وبعد فسح المجال للمؤسسات الخاصة للاستثمار، نلاحظ من الشكل رقم (4-4) مرور تطور أسعار الفائدة على الإقراض بمرحلتين:

- **مرحلة استهداف البنوك لمعدلات الفائدة الاسمية:** نلاحظ في هذه المرحلة استهداف معدلات الفائدة الاسمية، بتسجيل معدلات عالية تطبيقا لبرنامج التعديل الهيكلي المسطر من طرف صندوق النقد الدولي، المتميز بالانكماش النقدي حيث وصل في سنة 1996 إلى 19%، وبالرغم من ارتفاع هذه المعدلات إلا أننا نلاحظ تسجيل معدلات حقيقية سالبة في كل سنة من هذه الفترة بسبب ارتفاع معدلات التضخم حيث وصل 31.7% سنة 1992.
- **مرحلة استهداف البنوك لمعدلات الفائدة الحقيقية:** بعد تسجيل معدلات حقيقية سالبة خلال الفترة السابقة، نلاحظ انخفاضا تدريجيا في معدلات الفائدة الاسمية بعد تخفيض البنك المركزي لمعدل إعادة الخصم، وانخفاض معدلات التضخم، للبحث عن المعدل الاسمي الذي يسمح بتسجيل معدلات حقيقية موجبة، لتستقر

في سنة 2004 عند معدل اسمي 8% وتبقى ثابتة عنده إلى غاية سنة 2015، ما سمح بتسجيل معدلات حقيقية موجبة لفائدة البنوك التجارية والبنك المركزي خلال هذه الفترة (2004-2015).

خامسا: المؤشرات النقدية.

سنحاول من خلال الجدول رقم (7-4) دراسة الاتجاه العام لسير السياسة النقدية في الجزائر من خلال دراسة بعض المؤشرات النقدية والمستخدمة عادة من طرف صندوق النقد الدولي والتي تسمح بتقييم للسياسة المنتهجة مبني على مقاييس موضوعية للسلامة النقدية:

جدول رقم (7-4): جدول المؤشرات النقدية.

السنوات	النقود (M2) (مليار دج)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دج)	التسرب النقدي	المضاعف النقدي	معدل النمو الاقتصادي	معدل نمو 2M(%)	معدل السيولة	معامل الاستقرار النقدي	سرعة تداول النقد•	معدل التضخم	سعر الصرف د.ج/د.أ
1990	343,00	554.4	0,39	-	-	-	0,62	-	1,616	16,7	8,90
1991	415,27	862.1	0,38	-	55,5	21,07	0,48	0,23	2,076	25,9	18,44
1992	515,90	1074.7	0,36	-	24,66	24,23	0,48	0,47	2,083	31,7	21,84
1993	627,43	1190	0,34	-	10,73	21,62	0,53	0,97	1,897	20,5	23,35
1994	723,51	1487	0,31	3,07	24,96	15,31	0,49	0,32	2,055	29	35,06
1995	799,56	2005	0,31	3,03	34,84	10,51	0,40	0,15	2,508	29,8	47,66
1996	915,06	2570.7	0,32	2,99	28,22	14,45	0,36	0,20	2,809	18,7	54,74
1997	1 081,59	2780.2	0,31	3,04	8,15	18,20	0,39	0,79	2,570	5,7	57,73
1998	1 592,50	2830.5	0,25	3,78	1,81	47,24	0,56	10,16	1,777	5	58,71
1999	1 789,40	3248.2	0,25	3,78	14,76	12,36	0,55	0,47	1,815	2,6	66,64
2000	2 022,50	4098.8	0,24	3,86	26,19	13,03	0,49	0,27	2,027	0,33	75,30
2001	2 473,50	4260.8	0,23	3,82	3,95	22,30	0,58	2,78	1,723	4,22	77,20
2002	2 901,50	4537.7	0,23	4,03	6,50	17,30	0,64	1,55	1,564	1,41	79,70
2003	3 299,50	5264.2	0,24	3,91	16,01	13,72	0,63	0,55	1,595	4,3	77,40
2004	3 644,30	6150.4	0,24	3,46	16,83	10,45	0,59	0,39	1,688	4	72,40
2005	4 070,40	7563.6	0,23	4,27	22,98	11,69	0,54	0,30	1,858	1,4	73,30
2006	4 827,60	8520.6	0,22	4,31	12,65	18,60	0,57	0,79	1,765	2,3	72,60
2007	5 994,60	9306.2	0,21	3,61	9,22	24,17	0,64	1,49	1,552	3,7	69,30
2008	6 956,00	10993.8	0,22	3,53	18,13	16,04	0,63	0,57	1,580	4,9	64,60
2009	7 173,10	9968	0,26	3,86	9,33-	3,12	0,72	- 0,21	1,390	5,7	72,64
2010	8 280,70	11991,6	0,25	3,12	20,30	15,44	0,69	0,55	1,448	3,9	74,39
2011	9 929,20	14636,7	0,26	2,94	22,06	19,91	0,68	0,62	1,474	4,52	72,85
2012	11 013,30	16256,2	0,27	2,87	11,06	10,92	0,68	0,67	1,476	8,89	77,55
2013	11 941,50	16676,2	0,27	2,81	2,58	8,43	0,72	2,21	1,396	3,25	79,38
2014	13 686,80	17235,6	0,27	2,81	3,35	14,62	0,79	3,12	1,259	2,92	80,56
2015	13 797,90	16799,2	0,30	2,61	2,53-	0,81	0,82	-0,25	1,218	4,8	100,70

المصدر: الحسابات من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر مختلفة:

-موقع البنك الدولي http://data.albankaldawli.org/ (الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم).

- موقع بنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz (النقود M2).

- موقع صندوق النقد الدولي: http://www.imf.org (سعر الصرف).

•سرعة دوران النقد= $\frac{PIB}{M2}$ / معامل الاستقرار النقدي=$\frac{\Delta M2}{\Delta PIB}$ / معامل سيولة الاقتصاد=$\frac{M2}{PIB}$ / التسرب النقدي=$\frac{\text{النقود الورقية}}{\text{الكتلة النقدية}}$ /

المضاعف النقدي= $\frac{1}{a+b-a*b}$ حيث a معدل التسرب النقدي و b معدل الاحتياطي القانوني.

1.خلق النقود والتسرب النقدي: إن احتفاظ البنك التجاري باحتياطي نقدي كامل هو افتراض بعيد عن الواقع، وذلك لأن غالبية أصحاب الودائع لن يتقدموا لسحب ودائعهم مرة واحدة أو في وقت واحد، وفي الوقت الذي يتقدم فيه أشخاص لسحب جزء من ودائعهم أو كلها، يتقدم أشخاص آخرون لإيداع أموالهم، وهكذا فإن عمليات الإيداع اليومية تغطي عمليات السحب اليومية ومتى حدثت ظروف استثنائية غير متوقعة فبإمكان البنك التجاري أن يلجأ إلى البنك المركزي طالبا قروضا مباشرة أو إعادة خصم أوراق تجارية للحصول على قيمتها نقدا، ولهذا فالبنك مطالب بالاحتفاظ باحتياطات من نقد البنك المركزي، هذه الاحتياطات الضرورية تتحدد بواسطة المعدل الحدي للأرصدة النقدية، ولتوضيح ذلك نأخذ المثال التالي:

لنفترض أن أحد البنوك التجارية (A) حصل على وديعة من شخص ما مقدارها 500 دينار، وأن نسبة الاحتياطي الإجباري هي 10% من حجم الوديعة فيجب على البنك أن يحتفظ بمبلغ الاحتياطي لدى البنك المركزي وهو 500 × 10% =50 دينار وبعد احتفاظه بهذا المبلغ يصبح لديه الآن مبلغ 450 دينار و50 دينار كاحتياطي.

المبلغ 450 دينار يمكنه أن يمنح كقرض، فإذا فرضنا أن هذا المبلغ أقرض إلى شخص آخر ليشتري سلعة ما، في هذه الحالة مازال لحد الآن الشخص الذي أودع الوديعة الأولية يحتفظ في حسابه بالبنك (A) بمبلغ 500 دينار، كما أن المقترض لديه 450 دينار لشراء السلعة التي يريدها.

عندما يشتري المقترض السلعة فإنه يدفع الثمن للتاجر بشيك مبلغه 450 دينار ويقوم التاجر بإيداع هذا الشيك في البنك (B) ويحدث عند تصفية هذا الشيك أن الاحتياطي الفائض لدى البنك (A) سوف يزول عندما يدفع مبلغ 800 دينار إلى البنك (B)، ولكن عندما يتلقى البنك (B) 450 دينار نقدا كوديعة لا بد أن يحتفظ بنسبة 10% من الوديعة 450 دينار كاحتياطي والتي تساوي 450× 10% = 45 دينار، وأما الباقي من 450 دينار الذي يساوي 400 دينار فيستطيع البنك (B) أن يقوم بإقراضه.

حتى الآن ما زال المودع الأول يحتفظ بـ 500 دينار في حسابه بالبنك (A) كما يحتفظ تاجر السلعة بمبلغ 450 دينار في حسابه بالبنك (B) كما أن مقترضا جديدا تسلم حالا مبلغ 400 دينار، وبالتالي فإن عرض النقود تزايد لحد الآن بمبلغ 500+450+400=1350دينار.

ومن الواضح أن العملية ستستمر في ظل الافتراضات المذكورة سابقا، ويوضح الجدول التالي عملية خلق النقود الناتجة عن إيداع مبلغ 500 دينار جزائري.

جدول رقم (8-4) :كيفية خلق النقود في البنوك التجارية.

البنك	الوديعة	الاحتياطي القانوني	القروض الناشئة من الوديعة
A	500	50	450
B	450	45	400
C	400	40	360
.	.	.	.
.	.	.	.
.	.	.	.
الإجمالي	5000	500	4500

المصدر: من إعداد الباحث.

نلاحظ من خلال هذا الجدول المبين أعلاه أن الزيادة في الودائع هي 5000 دينار، ويمكن الوصول إلى هذا المبلغ باستخدام المضاعف النقدي في حالتين:

- **قياس خلق النقود بدون تسرب نقدي:** إن الزيادة التي تحدث في الودائع أو مضاعفة الائتمان أو القروض، فإن الفرق بينها أن مضاعفة الودائع الإجمالية بقيمة 4500 دينار مضافا إليها الوديعة الأولية وهي 500 دينار فتصبح 5000 دينار، أي أن الوديعة الأولية هي التي تنقصها ولم تحسب ضمن القرض لأن أصلها وديعة أولية (5000 –500) ولذلك فإن الودائع المشتقة تساوي القروض التي يقدمها النظام المصرفي والتي تعود إليه في شكل ودائع مشتقة، ولذلك فإن مضاعف نمو الودائع هو ذلك القدر الذي يزيد به عرض النقود بفعل الاحتياطات الإضافية بتحديد نسبة الاحتياطي القانوني إلى الودائع الجارية ويمكن أن نستنتج المضاعف بطريقة حسابية كما يلي:

بحيث تعتبر: ΔM هي النقد الجديد الذي تم خلقه (مجموع الودائع الجديدة).

$$\Delta M = 500 + 500(1 - 0.1) + 500(1 - .01)^2 + \cdots + 500(1 - 01)^n.$$

$$\leftrightarrow 500 * \Delta M = 1 + 0.9 + 0.9^2 + \cdots + 0.9^n.$$

هذه العملية تشير إلى مجموع المتوالية الهندسية، حدها الأول 1 وأساسها 0.9 والتي مجموعها يساوي:

$$\Delta M = 500 \frac{1-0.9^n}{1-0.9}.$$

حيث المبلغ $(0.9)^n$ يؤول إلى الصفر عندما تؤول n إلى ∞ وهو عدد مرات تداول الوديعة الأولية بين البنوك وهو عدد البنوك التي تداولت نفس الوديعة.

$$\Delta M = 500 * \frac{1}{0.1} = 5000.$$

حيث $\frac{1}{0.1}$ هو مضاعف النقدي وهو يساوي مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني، فإذا رمزنا لمبلغ الوديعة الأولية بـ X والمضاعف بـ K فإن إجمالي الودائع المشتقة ΔM تصبح كما يلي:

$$\Delta M = X * K.$$

➢ **قياس خلق النقود مع وجود تسرب نقدي:** في المثال السابق تم افتراض أن كل القروض كانت على شكل شيكات أو حوالات، وهي تمثل تداول النقد الكتابي فقط، لكن الحالة الأكثر واقعية أن هناك نسبة معينة تتحول من نقود كتابية إلى نقود ورقية، وهذا يسمى بالتسرب النقدي إلى التداول خارج البنك المركزي، ولهذا سوف يضطر البنك التجاري للأخذ من احتياطاته من أجل الوفاء بطلبات أصحاب الودائع، وهذا ما يؤثر على التوسع النقدي ويجعله ينخفض عما كان عليه في المثال السابق.

إن التسرب النقدي الناتج من الطلب على الأوراق النقدية يمكن قياسه بواسطة النسبة بين الزيادة في نقد المصرف المركزي الذي يوجد بحوزة الجمهور والزيادة في الكتلة النقدية، فهذه تعرف بنسبة التسرب النقدي أو المعدل الحدي لتفضيل الجمهور للأوراق النقدية الذي يساوي مقدار الأوراق النقدية المحتفظ بها لدى الجمهور/الكتلة النقدية.

فإذا أضفنا إلى المثال السابق تسربا نقديا للأوراق النقدية والذي يسمى المعدل الحدي لتفضيل الأوراق النقدية (b) الذي يساوي 20% فإن في المرحلة الأولى من الإقراض سوف يوزع النقد الكتابي الذي قيمته الأولية 500دج إلى 100 = (500 × 20%) على شكل أوراق نقدية.

أما ما تبقى (400) فسوف يوزع بين احتياطي إجباري : 40 = 400 × 10% و360 احتياطات فائضة يمكن إقراضها، وهذا المبلغ الأخير سوف يخضع لنفس المنطق وتقتطع منها نسبة التسرب وهكذا...، لتتحصل في الأخير على:

$$\Delta M = 500 * [1 - (1 - 0.1) * (1 - 0.2) + (1 - 0.1)^2 * (1 - 0.2)^2 + \cdots + (1 - 0.1)^n * (1 - 0.2)^n].$$

وبإتباع الخطوات السابقة نحصل على:

$$\leftrightarrow \Delta M = 500 * \frac{1}{1-(1-0.1)(1-0.2)} = 1785.714.$$

وتصبح قيمة المضاعف النقدي K على الشكل التالي:

$$K = \frac{1}{1-(1-0.1)(1-0.2)}.$$

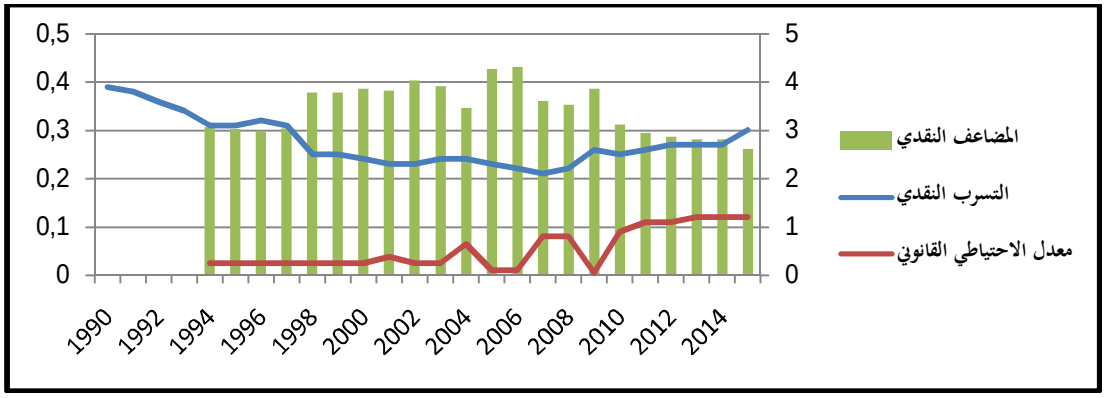
نلاحظ انخفاض مبلغ خلق النقود إلى 1785.714 دج بدلا من 5000 دج في المثال السابق، ومما سبق نستنتج أن مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وبالتالي خلق النقود تتوقف على:

- الطلب على القروض من قبل المؤسسات والأفراد.
- نسبة الاحتياطي القانوني.
- نسبة التسرب النقدي.

بالنسبة للجزائر نلاحظ من الشكل رقم (4-5) تطور قيمة المضاعف النقدي الذي يمثل قدرة البنوك على خلق النقود، حيث شهدت قيمه تقلبات ملحوظة غير منتظمة خلال فترة الدراسة، وهذا راجع منطقيا للتقلبات الحاصلة في مكوناته (معدل التسرب النقدي ومعدل الاحتياطي الإجباري ومعدل الاحتياطي الإضافي إن وجد)،

لكن عند التدقيق في الشكل نلاحظ تأثر المضاعف النقدي بالتسرب النقدي أكثر من المكونات الأخرى، ففي المرحلة الأولى كان معدل التسرب النقدي مرتفعا (فوق 30%) بسبب ضعف الجهاز المصرفي في تلك الفترة وانخفض معه المضاعف النقدي إلى اقل من 3، بعد ذلك انخفض معدل التسرب النقدي لزيادة الثقة في البنوك (زيادة التداول الاكتتابي) مما قابله ارتفاع في قيمة المضاعف النقدي إلى أكثر من 3 وفي بعض الأحيان إلى أكثر من 4، ليعاود معدل التسرب النقدي الارتفاع خلال الفترة الأخيرة ليتبعه انخفاض في المضاعف النقدي.

الشكل رقم (5-4): تمثيل بياني لتطور المضاعف النقدي ومكوناته.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (7-4) وبرنامج (Excel).

2. سرعة دوران النقد ومعدل السيولة: عند تحليل سرعة التداول النقدي تجب العودة إلى معادلة التبادل الاقتصادي لـ "فيشر" التي تطرقنا لها في الجزء النظري وهي: MV=PT

حيث:

M: كمية النقود المتداولة (أوراق نقدية + نقود كتابية) في فترة زمنية معينة.

V: سرعة تداول النقد.

P: المستوى العام للأسعار

T: حجم المعاملات في فترة زمنية معينة (مبلغ الصفقات)

وتعني هذه المعادلة أن كمية النقد الموجودة مضروبة بسرعة تداول النقد تساوي المبلغ الإجمالي للصفقات.

إذن يمكن أن نستنتج من المعادلة الكمية سرعة تداول النقد كما يلي: $V = \frac{PT}{M}$

حيث PT: مبلغ الصفقات.

فإذا كانت قيمة V تساوي 5 فتفسر على أنه يفترض استخدام 5 مرات كمية النقود المتوفرة من أجل تداول المبلغ الإجمالي للسلع والخدمات (الصفقات).

يواجه هذا المفهوم الرياضي صعوبة من الناحية العملية لأنه من المستحيل إعطاء تقييم دقيق لكل الصفقات التي تقع، ليس فقط على السلع والخدمات المنتجة خلال السنة (الناتج الداخلي الإجمالي) بل أيضا على السلع

المستخدمة (غير الجديدة) وعلى العمليات المالية، لذلك تتم العودة إلى سرعة تحول النقد إلى الدخل المحتسب ليس من خلال الصفقات بل من خلال الإنتاج بالسعر الجاري: $V = \frac{PIB}{M}$.

وعندما يعكس هذا المعدل أي مقلوب هذا المعدل يصبح: $L = \frac{M}{PIB}$

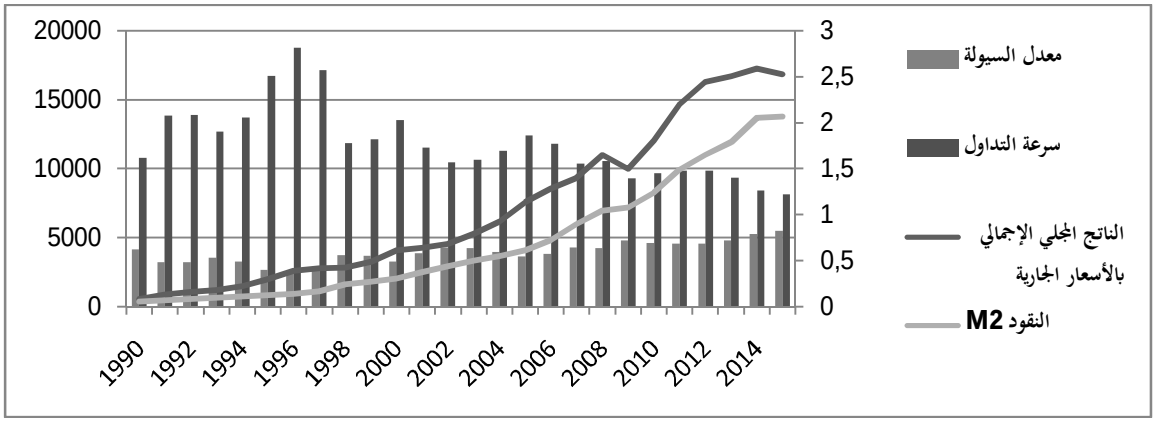
حيث (L) هو معدل السيولة، بحيث يتزايد في نفس الاتجاه الذي يتزايد فيه الطلب على النقد.

في الجزائر نلاحظ من الشكل رقم (6-4) أن بعض السنوات شهدت تزايدا في سرعة تداول النقد، وانخفاضا في سنوات أخرى، وكل من الاتجاهين يعزز بتفسير معين، فعندما تزيد سرعة تداول النقد فإن ذلك يعني ارتفاع نسبة الطلب على النقود قصد إبرام الصفقات ومنه انخفاض حجم الأرصدة العاطلة ونسبة السيولة، وعندما تنخفض سرعة تداول النقد فإن ذلك سيزيد من حجم الأرصدة العاطلة وتقلص الأرصدة النشطة لكون أن معدل زيادة الناتج الداخلي الخام أقل من معدل نمو الكتلة النقدية.

قبل 1994 طبقت الجزائر سياسة نقدية توسعية بهدف تمويل عجز الميزانية ما نتج عنه ارتفاع في نسبة السيولة حيث سجلت نسبة 62% سنة 1990، لكن ابتداء من سنة 1994 وقصد التحكم في معدلات التضخم العالية، تم تطبيق سياسة نقدية تقييدية، ما شكل انخفاضا في نسبة السيولة حيث وصلت سنة 1995 40% و36% سنة 1996 و39% سنة 1997، وارتفاعا في سرعة التداول النقدي حيث فاقت قيمته 2.5 خلال هذه السنوات.

ابتداء من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015 ونظرا لتزايد ظاهرة الاكتناز وتسرب الأموال للأسواق الموازية، تأثر التداول النقدي في الاقتصاد الرسمي، حيث انخفضت قيمته ولم تفق 2 خلال كل هذه الفترة، مع تسجيل ارتفاع ملحوظ في نسبة السيولة راجع إلى التوسع الكبير في الكتلة النقدية في هذه المرحلة.

الشكل رقم (6-4): تمثيل بياني لتطور سرعة دوران النقد ومعدل السيولة.

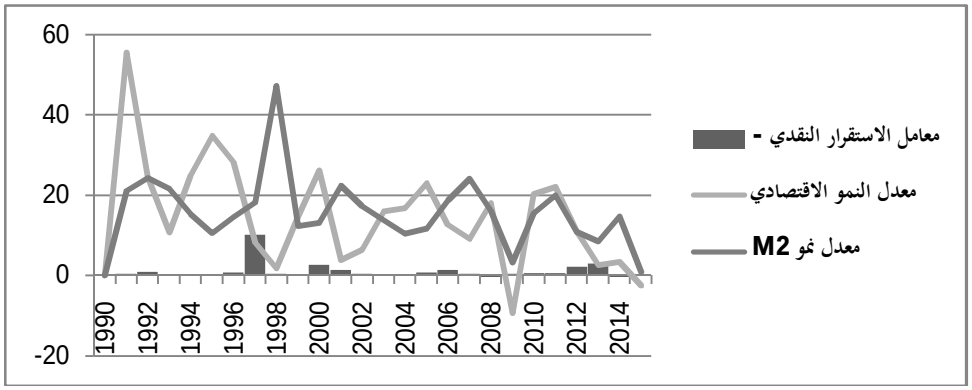


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (7-4) وبرنامج (Excel).

3. الاستقرار النقدي: يرتكز معيار الاستقرار النقدي على فرضية إمكانية تغير كل من الناتج القومي وتغير الطلب على النقود، فطبقا لهذه النظرية يتحقق الاستقرار النقدي إذا تعادل معدل التغير في كمية النقود $\left((M_{t-1}) - (M_t)/M_t\right)$ مع معدل التغير في إجمالي الناتج المحلي $\left((Y_{t-1}) - (Y_t)/Y_t\right)$ وهنا يصبح الفرق بينهما

يساوي الصفر أو معامل الاستقرار النقدي معادلا للواحد :($\partial = 1$)؛ فإذا زاد معدل التغير النقدي عن معدل التغير في الناتج القومي، فيكون معامل الاستقرار موجبا، كما أن استمرار ارتفاع هذا المعامل الموجب يشير إلى نمو الضغوط التضخمية، التي تؤدي فيما بعد إلى ارتفاع مستمر في الأسعار.

الشكل رقم (7-4): تمثيل بياني لتطور معدل الاستقرار النقدي.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (7-4) وبرنامج (Excel).

من الشكل أعلاه نلاحظ أللاستقرار النقدي الذي تعيشه الجزائر حيث نلاحظ عدم توافق معدل نمو الكتلة النقدية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، مع ذلك يبقى مقبولا من الناحية الاقتصادية، لأنه يستحيل الوصول إلى حالة الاستقرار النقدي المطلق، إلا في بعض السنوات التي كان فيها معامل الاستقرار النقدي كبيرا جدا مقارنة مع متوسطه الذي يساوي (1.215) خلال فترة الدراسة، على غرار سنوات (1998، 2000، 2012، 2013)، التي كانت تفسر في كل مرة بصدمة في أسعار البترول العالمية.

4. **أسعار الصرف:** نتج عن التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 دخول الاقتصاد الوطني أزمة حادة وأصبحت القناعة أن المشكلة ليست ظرفية بقدر ما هي مشكلة هيكلية، ولمواجهة الخسائر التجارية خلال 1986-1994 (كجزء من محاولة لإعادة تنظيم الأسعار النسبية المحلية و زيادة الانفتاح) دعا بنك الجزائر إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري في عام 1991 بأكثر من 100% من قيمته، حيث وصلت قيمة الدينار الجزائري خلال سنة 1993 حوالي 24 دينار جزائري مقابل دولار أمريكي واحد في السوق الرسمية، في حين كان يقدر بحوالي 9 دينار جزائري في سنة 1990.

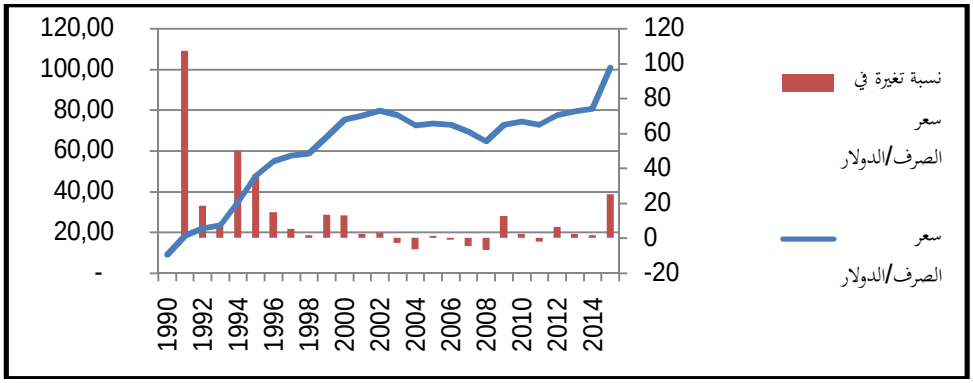
بعد 1994 لم تتوافق أسعار الصرف الاسمية المتوصل إليها مع الأسس الاقتصادية حيث أدت الصدمات السلبية التجارية والسياسات المالية والنقدية التوسعية إلى تضخم أعلى، وبالتالي أصبحت قيمة الدينار الجزائري تقدر بنسبة 50% من قيمته الحقيقية المعمول بها في السوق الموازية.

منذ عام 1995 لجأت السلطات النقدية إلى سياسة تعويم سعر الصرف المحكوم بهدف الحفاظ على استقرار سعر الصرف الحقيقي مع أنشاء سوق الصرف الأجنبي بين البنوك في عام 1996 ما من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها (العرض والطلب)، مع إبقاء إمكانية تدخل البنك المركزي في

هذه السوق، كما تم إلغاء نظام الحصص المحدودة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار مقابل الدولار الواحد بسبب الطلب الكبير على العملة الصعبة (الدولار)، وانخفاض الطلب على الدينار الجزائري.

بعد سنة 2000 وتحسن أسعار البترول العالمية، مما سمح بارتفاع مستوى احتياطي الصرف الذي أدى إلى حماية سعر الصرف، فقوة ثبات سعر الدينار مرهونة بمستوى احتياطي الصرف لدى البنك الجزائري، والذي هو الآخر مرهون بالصادرات المتكونة في 98% من قطاع المحروقات، حيث نلاحظ استقرارا واضحا لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي الواحد، الذي بقي يتراوح بين 60 و80دج خلال الفترة 2001-2014، ومع انخفاض أسعار البترول (صدمة نهاية 2014) نلاحظ لجوء البنك من جديد إلى تخفيض قيمة الدينار (100د.ج/1د.أ) ما يدفعنا للقول أن استقرار أسعار الصرف (السياسة النقدية) هو الآخر مرتبط بتقلبات أسعار البترول.

الشكل رقم (8-4): تمثيل بياني لتطور أسعار الصرف مقابل الدولار الأمريكي.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (7-4) وبرنامج (Excel).

المبحث الثاني: تطور دور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).

انتهجت الجزائر كغيرها من البلدان السائرة في طريق النمو خلال عقد السبعينيات سياسة تصنيعية ثقيلة قصد توفير وسائل الإنتاج والمواد الأولية الضرورية لتنمية الاقتصاد الوطني، وتدعيم الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي، فتميزت السياسات الاقتصادية بانطلاق خطط التنمية وتكثيف الاستثمار في قطاع الصناعة واعتباره القطاع القادر على تحريك عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة .إلا أن هذه السياسة باءت بالفشل، وأصبح الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي مردها إلى انخفاض أسعار البترول في السوق العالمي بشكل أساسي، من هنا ظهرت ضرورة إجراء تصحيحات في السياسة الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد السوق، وخلال كل مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر، كان للسياسة المالية الدور البارز في تحقيق الأهداف التنموية، الذي يمثل صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ووسيلة من وسائل تنفيذ البرامج الحكومية[1].

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة المالية (تدخل الدولة) في الجزائر.

تعدّ الموازنة العامة لأيّ دولة في العالم بصفة عامة هي المعّبر الصادق عن أهداف تلك السياسة وكذلك الوسيلة الرئيسية لتحقيق رقابة السلطة التشريعية على أداء السلطة التنفيذية لوظائفها وتنظيمها لموارد الدولة وضمان حسن استخدامها، ويتفق ذلك مع وضع موازنة للدولة في الجزائر تماما إذ أنها البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة والمصمم لتحقيق أهداف محدّدة وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طبقا للسياسة العامة للدولة، لذا سنحاول في ما يلي رصد أهم القوانين التي تنظم تدخل الدولة وتلخيص أهم المراحل التي تمر بها دورة الميزانية في الجزائر.

أولا: القانون الأساسي رقم (84-17) المتعلق بقوانين المالية.

اعتمد المشرع الجزائري بعد الاستقلال في تعريفه لقانون المالية على الأمر(01-59) (المشرع الفرنسي) حيث جاء فيه أنّ قوانين المالية تحّدد الطبيعة والمبالغ والتخصيصات لكل الموارد والأعباء العامة للدولة مع مراعاة التوازن الاقتصادي والمالي الذي تحّدده وقد بقي هذا المفهوم سائد إلى غاية صدور قانون **(84-17).**

1. قانون المالية: حسب المادة 01 من القانون **(84-17)** تحدد قوانين المالية في إطار التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية والمتعددة السنوات، طبيعة الموارد والأعباء المالية للدولة ومبلغها وتخصيصها[2].كما جاء في المادة 02 من نفس القانون انه يكتسي طابع قانون المالية مايلي:

[1] للتعرف على واقع السياسة المالية في الجزائر قبل سنة 1990 انظر: - مسعود دراوسي، **المرجع السابق**، ص-ص 284-341.

[2] انظر الملحق رقم (8).

- **قانون المالية السنوي:** هو قانون يقر ويرخص لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية والمصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذا النفقات بالرأسمال؛ يتكون قانون المالية السنوي من جزأين :

❖ **الجزء الأول (خاص بالإيرادات):** يتضمن الأحكام المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية والطرق والوسائل التي تضمن سير المصالح العمومية والمحافظة على التوازنات العمومية المالية الداخلية والخارجية التي أقرها المخطط السنوي للتنمية.

❖ **الجزء الثاني (خاص بالنفقات):** يتضمن المبلغ الإجمالي للإعتمادات المطبقة بصدد الموازنة العامة للدولة والموزعة حسب طبيعة النفقة (تسيير-تجهيز) والمبلغ الإجمالي للنفقات بالرأسمال.

- **قانون المالية التكميلي:** هو قانون يصدر لغرض تغيير تقديرات الإيرادات أو خلق ايرادات جديدة أو الترخيص بنفقات جديدة.

- **قانون المالية المعدل:** هو تصريح بالمطابقة أي التنفيذ الحقيقي للموازنة حسب المصادقة الأولية والتي تم تعديلها في إطار الحالات الطارئة.

- **قانون ضبط الميزانية:** هو الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية، والهدف منه ضبط النتائج المالية لكل سنة (فائض أو عجز) ويعتبر أداة أساسية في تقدير بيانات الميزانيات المستقبلية.

يقر قانون ضبط الميزانية حساب نتائج السنة المشتمل على ما يلي :

❖ الفائض أو العجز الناتج عن الفرق الواضح بين إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة.

❖ النتائج المثبتة في تنفيذ الحسابات الخاصة للخزينة.

❖ نتائج تسيير عمليات الخزينة.

2. الميزانية العامة: في ما يخص ميزانية الدولة فقد خصص الباب الثاني من قانون **(84-17)** والذي عرفها في المادة 06: "تتشكل ميزانية الدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".

حسب التعريف السابق تتكون الميزانية العامة في الجزائر من جانبين (النفقات العامة، الإيرادات العامة) كما هو الحال في جميع الدول، وفي ما يلي سنحاول باختصار شرح المعايير التي تبّوب على أساسها مكونات الميزانية العامة، أي تبويب النفقات والإيرادات العامة في الجزائر.

1.2.تبويب النفقات العامة: تمثل النفقات العامة الصورة التي تعطى نشاط الدولة في تحقيق أهدافها وتوجهها الاقتصادي، لذا فان ميزانية الدولة الجزائرية تقسم نفقاتها حسب المعايير التالية[1]:

[1] انظر الملحق رقم (8).

➢ **التبويب حسب الوزارات (نفقات التسيير):** تظهر نفقات التسيير في ميزانية الدولة أنها تنقسم إلى نفقات تسيير كل وزارة، زائد نفقات مشتركة بينهم، إلا أنها تجتمع كلها في أربعة عناوين، ومن هنا يمكن القول أن قاعدة مدونة ميزانية التسيير للدولة مرتبطة ومندمجة مع بعضها البعض والمتمثلة في:

❖ **اعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:** وتشمل خمسة أجزاء:

- دين داخلي قابل للاستهلاك؛
- دين داخلي غير ثابت (فوائد سندات الخزينة)؛
- دين خارجي خاص بالعقود التي تبرمها الدولة مع المؤسسات أو الحكومات الأجنبية؛
- ضمانات التي تخص العقود التي تبرم مع المؤسسات الاجنبية؛
- نفقات محسومة من الإيرادات والناجمة عن انخفاض في الإيرادات.

❖ **تخصيصات السلطة العمومية:** يحتوي هذا العنوان الاعتمادات الموجهة لتسيير المؤسسات الإدارية السياسية ذات الطابع السيادي، مثل المجلس الشعبي الوطني، والمجلس الدستوري... الخ.

❖ **النفقات الخاصة بوسائل والمصالح:** وتتمثل في النفقات اللازمة لتسيير مصالح الوزارات:

- مستخدمين (رواتب، المعاشات والمنح العائلية، النفقات الاجتماعية)؛
- المعدات وتسيير المصالح؛
- أعمال الصيانة؛
- إعانات التسيير؛
- نفقات مختلفة.

❖ **التدخلات العمومية:** تندرج تحت هذا العنوان مختلف عمليات الدعم والمساعدة والتضامن والمتمثلة في:

- التدخلات العمومية والإدارية مثل إعانات الجماعات المحلية؛
- الأنشطة الدولية مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية؛
- النشاطات التربوية والثقافية؛
- تشجيع النشاط الاقتصادي؛
- إسهامات اقتصادية؛
- الإعانات الاجتماعية؛
- النشاطات الاجتماعية.

➢ **التبويب حسب طبيعة الاعتماد (نفقات الاستثمار أو التجهيز):** أي التوزيع حسب الحالات على القطاعات، والتي تفتح لتغطية النفقات الاستثمارية، تحث ثلاثة عناوين:

- ❖ **الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛**
- ❖ **إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛**
- ❖ **النفقات الاستثمارية الأخرى (بالرأسمال)؛**

2.2. تبويب الإيرادات العامة: يقسم قانون 84-17 في المادة 11 الايرادات العامة للجزائر إلى:

- ➢ الايرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- ➢ مداخيل الاملاك التابعة للدولة؛
- ➢ التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى؛
- ➢ الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات؛
- ➢ التسديد برأس المال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛
- ➢ مختلف حواصل الميزانية التي ينص على تحصيلها القانون؛
- ➢ مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونيا؛
- ➢ الحصص المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

وحسب الإيرادات النهائية المحصلة، تصنف الميزانية العامة في قانون المالية لكل سنة الإيرادات إلى[1]:

- ➢ **الإيرادات الإجبارية:** تتمثل في مجموع الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية ودون مقابل وتتمثل فيما يلي:

- ❖ **الضرائب المباشرة:** وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية والمرتبات والأجور....الخ؛
- ❖ **حقوق التسجيل والطابع:** وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل حقوق تسجيل نقل الملكية، وطوابع جوازات السفر وبطاقة التعريف...الخ؛
- ❖ **الضرائب غير المباشرة:** وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال(كالذهب والكحول...الخ)؛
- ❖ **الضرائب على رقم الأعمال:** وتفرض على مجموع المواد الاستهلاكية وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك؛
- ❖ **الحقوق الجمركية:** تخضع لهذا الرسم جميع الموارد الموجهة للتصدير والاستيراد؛
- ❖ **الجباية البترولية:** تتكون من مجموع إقتطاعين هما: ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز هذا من جهة وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات؛

[1] انظر الملحق رقم (10). **ميزانية العامة لسنة 2016.**

❖ **الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية:** وتمثل نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد اقتطاع اشتراكات العمال حيث أنّ هذه الضريبة تخضع للقواعد المطبقة في مادة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية.

❖ **الغرامات:** وتتمثل في العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية مثل المحكمة، مجلس المحاسبة...الخ، كما قد تفرضها هيئة إدارية مثل مفتشية الأسعار، مفتشية الجمارك.

➢ **الإيرادات غير الجبائية:** يتكون هذا النوع من الموارد من المشاركات والمساهمات المدفوعة اختياريا من طرف الأشخاص مقابل استفادتهم بسلعة أو خدمة ما دون غيرهم من طرف الدولة ومنها:

❖ **مداخيل أملاك الدولة:** وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة مقابل تصفيتها لثرواتها الطبيعية كالمناجم والغابات .الخ أو استغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة ومن هنا يمكن أن نميّز نوعين من مداخيل أملاك الدولة وهما:

- **مداخيل التصفية:** وتتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصفية ثرواتها حيث يتم تدبيرها بشكل اتفاقي بين الدولة والمستفيد من خلال نقل ملكيتها عن طريق التنازل مثل الأراضي التابعة للدولة، المساكن، المتاجر، ...الخ.
- **مداخيل الاستغلال:** هذا النوع من الموارد يتم تدبيرها من خلال الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص(طبيعيين أو معنويين) الخواص أو العموميون ومن هذه الموارد نذكر: مداخيل استغلال المناجم والمقالع، مداخيل الغابات، مداخيل استخراج المنتجات من أملاك الدولة، مداخيل رخص إنشاء محطات توزيع المشتقات البترولية على حافة الطرق العمومية، مداخيل أشغال نقل وتوزيع المياه والكهرباء والغاز المنشأ بالطرق الوطنية، مداخيل استغلال الغابات...الخ.

❖ **التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة:** تمثل هذه المداخيل كل المكافآت التي تحصل عليها الدولة مقابل استعمال خدماتها ويمكن أن نميّز ثلاثة أنواع من هذه المداخيل المحصلة:

- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات؛
- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة مثل ما تقدمه من نشاطات مصرفية؛
- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية.

أموال المساهمات والهدايا والهبات: هذا النوع من الموارد يقدم للدولة بدون مقابل ويتمثل في الإسهامات المالية المقدمة من طرف الأفراد بمحض إرادتهم بهدف تمويل نفقة عمومية.

ثانيا: قانون رقم (88-05) المعدل والمتمم للقانون (84-17).

جاء هذا القانون ليعدل ويتمم قانون **(84-17)**، حيث عرف القانون الجديد قانون المالية في المادة الأولى منه بأنه "القانون الذي يقر ويرخص بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة وأعباءها وكذا الوسائل المالية الأخرى

المخصصة لتسيير المرافق العمومية، كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية ونفقات الاستثمار".

ومن حيث مواكبة التطورات الحاصلة في مجال المالية، تممت المادة 11 من قانون **(84-17)** فبالإضافة إلى إيرادات الدولة المذكورة في هذه المادة، تمت إضافة المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بصدد تسيير الأسهم التي تسندها لها الدولة.

كما جاء هذا القانون ليعطي صلاحية أكثر للدوائر الوزارية بما يتعلق بنفقات التسيير بتعديل المادة 20 و38 و40 من قانون **(84-17)**.

زيادة على ذلك عدلت المادة 67 من قانون **(84-17)** الخاصة بمشروع قانون المالية، حيث أصبح يحتوي على قسمين منفصلين[1]:

ينص القسم الأول منه على الاقتراحات المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية وكذا على السبل والوسائل الكفيلة بضمان التوازنات المالية التي اقرها المخطط السنوي للتنمية

ويقترح القسم الثاني من المبلغ الإجمالي للاعتمدات المطبقة في إطار الميزانية العامة للدولة بشأن نفقات التسيير والتجهيز كما يقترح فيه المبلغ الإجمالي للنفقات برأس المال.

ثالثا: قانون (90-21) المتعلق بالمحاسبة العمومية.

جاء هذا القانون ليحدد الأحكام التنفيذية العامة التي تطبق على الميزانيات العامة والعمليات المالية الخاصة بالدولة والمجلس الدستوري والمجلس الشعبي الوطني ومجلس المحاسبة والميزانيات الملحقة والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، كما يحدد هدا القانون التزامات الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين كل فيما يخصه وكدا مسؤولياتهم وتطبق هده الأحكام كذالك على تنفيذ وتحقيق الإيرادات والنفقات العمومية وعمليات الخزينة وكدا نظام محاسبتها[2].

طبقا للمادة 03 من القانون (90-21) فإن الميزانية العامة للدولة هي: "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها".

كما أعطى القانون (90-21) صلاحية تنفيذ الميزانية للسلطة التنفيذية وحدها، من خلال الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، حيث يتم صرف النفقات حسب الاعتماد المخصص لكل دائرة وزارية، ويتولى الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون تنفيذ هذه المهمة وفقا للشروط المحددة في القانون (84-17) المتعلق بقوانين المالية والمعدل والمتمم بالقانون (88-05)، وتهيمن وزارة المالية على جميع الأجهزة والمصالح الحكومية التابعة لها عن طريق

[1] انظر الملحق رقم (10).

[2] انظر الملحق رقم (11).

من ينوب عنها وجباية الإيرادات وهذا تقوم به الجهات الحكومية المختلفة وصاحبة الاختصاص بتحصيل ما ورد في قانون المالية.

رابعا: دورة الموازنة العامة في الجزائر.

تعرف دورة الموازنة العامة بأنها تلك المراحل التي تمر بها ميزانية الدولة، من بداية إعدادها إلى غاية الرقابة والتحقق من تنفيذها، وبالاعتماد على القوانين السابقة تمر دورة الميزانية في الجزائر بـ:

1. مرحلة إعداد الميزانية: تبقي هذه المرحلة من اختصاص الحكومة، بالتنسيق مع وزارة المالية المؤهلة لتنظيم هذه العملية التي تمر هي بدورها بعدة مراحل:

- **الأعمال الأولية للمديرية العامة للميزانية (وزارة المالية):** حيث تقوم هذه المديرية بالتعاون مع باقي المديريات في وزارة المالية (مديرية الضرائب، مديرة أملاك الدولة، المديرية العامة للجمارك، المديرية العامة للمحاسبة، المديرية العامة للتقدير والسياسات)، بتقييم شامل لمجموع الإيرادات والنفقات لتتمكن بعد ذلك من تقديم عرض تتحدد فيه معالم الوضعية الاقتصادية والمالية للبلاد.
- **مناقشة العرض التقييمي داخل مجلس الحكومة:** يقدم وزير المالية العرض التقييمي الذي تم تحضيره في المرحلة السابقة من طرف المديرية العامة للميزانية في اجتماع مجلس الحكومة، لتتم مناقشته مع باقي الوزراء، وتحديد الأولوية المتعلقة بكل قطاع.
- **منشور المديرية العامة للميزانية:** استنادا للتوجيهات التي تم الوصول إليها داخل مجلس الحكومة، تقوم المديرية بإرسال منشور لكل دائرة وزارية يتضمن المبادئ التي يجب اخذها بعين الاعتبار في التحضير للميزانية التقديرية لكل وزارة، حيث يتضمن هذا المنشور:
  - إمكانيات البلد للعام المقبل والتذكير بضرورة ترشيد الإنفاق العام؛
  - الإنفاق المسموح مقارنة مع السنة الماضية ونسب الزيادة المقبولة؛
  - المنهجية التي يجب أن تقدم ضمنها المقترحات المتعلقة بالميزانيات لكل وزارة.
  - تذكير بمنع تسجيل نفقات خارج الإطار العام لمقترح مجلس الحكومة.
- **تحضير الميزانيات الوزارية:** بناءا على ما تضمنه المنشور السابق، تقوم كل وزارة من خلال مديرية الميزانية التابعة لها، وبالتنسيق مع كل المصالح والهيئات التابعة لها بتحضير الميزانية التقديرية ووثائق تبريرها، وتقوم بإرسالها إلى وزارة المالية.
- **الفحص النقدي لمقترحات الميزانية لكل وزارة:** ويكون الفحص بدراسة مجموع النفقات لكل وزارة مقارنة مع المبررات المرفقة بها، ومع إمكانيات الدولة، والتي تتوج في الأخير إما بموافقة وزارة المالية على المقترحات، وإما طلب إيضاحات إضافية حول بعض النفقات، أو طلب تخفيض بعض النفقات وهو الأمر الشائع.

- **مناقشة المقترحات على مستوى المجلس الوزاري:** تبدأ في هذه المرحلة المناقشات بين الوزراء الذين يحاولون الدفاع عن مقترحاتهم وبين وزير المالية الذي يرفض كل ما من شانه رفع مستوى الإنفاق العام، وما يهدد التوازنات الاقتصادية والمالية الكبرى، حيث تهدف هذه المرحلة إلى تقريب وجهات النظر، والتي يفصل فيها في الأخير من خلال تحكيم رئيس الحكومة أو حتى رئيس الجمهورية في بعض الحالات.

2. اعتماد الميزانية: بعد مرحلة إعداد الميزانية تعد وزارة المالية مشروعا لقانون المالية والمتضمن الميزانية العامة ليتم طرحه أمام البرلمان بغرفتيه للمناقشة والمصادقة، حيث وبناء على المادة 138 من الدستور فان البرلمان يصادق على قانون المالية في اجل أقصاه 75 يوم من تاريخ إيداعه، والحكومة بدورها مجبرة على إيداع المشروع لدى البرلمان قبل 15 ديسمبر من كل سنة.

- **المناقشة على مستوى الغرفة الأولى (المجلس الشعبي الوطني):** تتم مناقشة مشروع قانون المالية من طرف المجلس الشعبي الوطني على ثلاث مراحل:

❖ دراسة المشروع من طرف لجنة المالية والميزانية المختصة في الأمور المالية والاقتصادية، والتي يعين أعضاؤها من المجلس الشعبي الوطني مع إمكانية حضور خبراء من خارج المجلس.

❖ بعد دراسة لجنة المالية والميزانية يقدم وزير المالية المشروع أمام أعضاء المجلس الشعبي الوطني ويقوم مقرر اللجنة بإبداء الملاحظات والنتائج (استنادا على المرحلة الأولى)، لتتم مساءلة أعضاء المجلس الوزاري من طرف النواب في ما يخص ميزانية كل وزارة.

❖ المصادقة بالأغلبية المطلقة على مشروع قانون المالية.

- **المناقشة على مستوى الغرفة الثانية (مجلس الأمة):** تتم دراسة المشروع في الغرفة الثانية على أساس ما تمت المصادقة عليه في الغرفة الأولى، حيث يقوم وزير المالية بتقديم المشروع أمام أعضاء مجلس الأمة بالإضافة إلى التعديلات المدرجة من طرف المجلس الشعبي الوطني، لتتم المصادقة بثلاثة أرباع ($^3/_4$) أعضاء المجلس.

3. تنفيذ الميزانية: وفي هذه المرحلة تنتقل الميزانية العامة من الإطار النظري لها إلى حيز التطبيق العملي الملموس، حيث تقوم الحكومة بتنفيذ الميزانية، فتتولى الوزارات والمصالح والهيئات المختلفة القيام بالبرامج والمشروعات وتسيير الخدمات التي اعتمدتها السلطة التشريعية مراعية في ذلك ارتفاع الكفاءة الفنية للتنفيذ وانخفاض تكاليفه، كما تتولى المصالح المعنية تحصيل الضرائب والإيرادات المقررة بأدلة كل إمكانياتها في سبيل منع التهرب الضريبي وانخفاض التكاليف الجبائية.

حسب المواد من 14 إلى 22 من قانون (90-21) في ما يخص تنفيذ الميزانية:

يتولى الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون تنفيذ الميزانيات والعمليات المالية وفق الشروط المحددة في قانون المالية المعدل وفي هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه، حيث يتم تنفيذ الميزانيات والعمليات المالية:

- من حيث الإيرادات عن طريق: إجراءات –الإثبات- التصفية – التحصيل .

- من حيث النفقات عن طريق: إجراءات الالتزام –التصفية- الأمر بالصرف- تحرير الحوالات (التسديد).

تعد المرحلة الأخيرة فقط من كل عملية (التحصيل/الدفع) من اختصاص المحاسب العمومي، أما باقي المراحل فهي تعد من اختصاص الآمر بالصرف.

وحسب المادة 55 و56 من قانون (90-21): تتنافى وظيفة الآمر بالصرف مع وظيفة المحاسب العمومي فلا يجوز لأزواج الآمرين بالصرف بأي حال من الأحوال أن يكونوا محاسبين معينين لديهم، ولا يحتج بالتنافي المذكور على المحاسبين العموميين بالوكالة المالية عندما يقومون بتحصيل بعض الإيرادات الواقعة على عاتقهم.

4. الرقابة على تنفيذ الميزانية: تعد هذه المرحلة هي آخر مرحلة تعرفها دورة الميزانية العامة للدولة وتسمى مرحلة مراجعة تنفيذ الميزانية، والهدف منها هو التأكد من أن تنفيذ الميزانية قد تم على الوجه المحدد وفق السياسة التي وضعتها السلطة التنفيذية وإجازتها من طرف السلطة التشريعية، وبناء على ذلك فإن الهدف الأساسي من الرقابة على الميزانية هو ضمان تحقيقها لأقصى قدر من المنافع للمجتمع في حدود السياسات العامة للدولة.

وتأخذ الرقابة على تنفيذ الميزانية عدة صور مختلفة وهي الرقابة الإدارية والرقابة التشريعية والرقابة المستقلة.

1.4. الرقابة الإدارية: تولى وزارة المالية الرقابة الإدارية على تنفيذ الميزانية حيث يقوم الرؤساء من موظفي الحكومة بمراقبة مرؤوسيهم وكذلك مراقبة موظفي وزارة المالية عن طريق المراقبين الماليين ومديري الحسابات على عمليات المصروفات التي يأمر بدفعها المختصون أو من ينوبون عنهم، وتنقسم إلى نوعين:

- **الرقابة الإدارية من الناحية العملية:** تتم الرقابة الإدارية من الناحية العملية بطريقتين أساسيتين:
  - الرقابة الموضوعية: تعني انتقال الرئيس إلى مكان عمل المرؤوس ليتأكد من مباشرته لعمله على نحو دقيق.
  - الرقابة على أساس الوثائق: هنا لا ينتقل الرئيس إلى محل عمل مرؤوسيه ولكن يقوم بفحص أعمالهم من خلال التقارير والوثائق والملفات.
- **االرقابة الإدارية من حيث التوقيت:** تنقسم الرقابة الإدارية من حيث توقيتها إلى قسمين:
  - الرقابة السابقة على تنفيذ الميزانية: تمثل الجزء الأكبر والأهم من الرقابة الإدارية، وتكون مهمتها عدم صرف أي مبلغ إلا إذا كان مطابقا للقواعد المالية المعمول بها سواء كانت قواعد الميزانية أو القواعد المقررة في اللوائح الإدارية المختلفة.
  - الرقابة اللاحقة على تنفيذ الميزانية: يقصد بها الرقابة الإدارية اللاحقة على الحسابات وتتلخص في إعداد حسابات شهرية وربع سنوية وسنوية ويقوم المراقب المالي في كل وزارة أو مصلحة بمناسبة إعدادها بفحصها للتأكد من سلامة المركز المالي للوزارة أو المصلحة وبمراجعة دفاتر الحسابات المختلفة.

2.4. الرقابة التشريعية: تتولى البرلمانات في الدول الديمقراطية مباشرة الرقابة التشريعية على تنفيذ الميزانية العامة للدولة فإذا كانت المجالس هي التي تقوم باعتماد ميزانية الدولة فإنه من الطبيعي أن يمنح لها حق الرقابة على

تنفيذها للتأكد من سلامة وصحة تنفيذها على النحو الذي اعتمدتها وإجازتها به، وعلى هذا فإن الرقابة التشريعية على الميزانية العامة تتمثل في مرحلتين (المرحلة القبلية والمرحلة اللاحقة):

- **المرحلة القبلية لتنفيذ الميزانية:** تختص بالرقابة التشريعية لجنة الشؤون المالية في البرلمانات وهي "لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية"، التي لها أن تطلب البيانات والمستندات والوثائق اللازمة عن تنفيذ الموازنة العامة أثناء السنة المالية فإذا تبين وجود أي مخالفة للقواعد المالية الخاصة لتنفيذ الميزانية فإنه يكون من حقها تقديم أسئلة واستجوابات للوزراء المختصين عن كيفية تنفيذ الميزانية بل وأيضا تحريك المسؤولية السياسية ضد كل من يثبت في حقه ارتكاب مخالفة للقواعد المالية المتعلقة بسير وتنفيذ الميزانية أضف إلى ذلك أن السلطة التشريعية تتمكن من إجراء الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة عندما تلجأ الحكومة إلى البرلمان طالبة فتح إعتمادات إضافية حيث تقوم الحكومة بالضرورة بتقديم معلومات كافية إليها عن حالة تنفيذ الميزانية وتبرير طلبها بفتح هذه الاعتمادات ومناقشة الحكومة في سياستها المالية .
- **المرحلة اللاحقة على تنفيذ الميزانية:** تتعلق تلك المرحلة بعرض الحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية لمناقشته واعتماده وإصداره إما في شكل قانون أو في شكل قرار من رئيس الدولة، فالبرلمان كما رأينا يقوم باعتماد الميزانية بعد تنفيذها مما يستتبع ذلك منطقيا أن تعرض عليها نفس الميزانية بعد تنفيذها للتأكد من تطبيقها على نحو اعتمادها لها، فتقوم بالإطلاع على النتائج الفعلية للحساب المالي للدولة عن السنة المالية لهذه الميزانية ومدى مطابقتها للميزانية في الصورة التي اعتمدتها سواء بالنسبة للنفقات المعتمدة أو حصيلة الإيرادات.

3.4. الرقابة المستقلة: تعتبر هذه الرقابة أكثر أنواع الرقابة فاعلية ويقصد بها الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة عن طريق هيئة مستقلة عن كل من الإدارة والسلطة التشريعية، تنحصر مهمتها في رقابة تنفيذ الميزانية والتأكد من أن عمليات النفقات والإيرادات قد تمت على النحو الصادرة به إجازة السلطة التشريعية، وطبقا للقواعد المالية المقررة في الدولة.

وبمعنى آخر تتولى هذه الرقابة هيئة فنية خاصة تقوم بفحص تفاصيل تنفيذ الميزانية ومراجعة حسابات الحكومة ومستندات التحصيل والصرف ومحاولة كشف ما تتضمنه من مخالفات ووضع تقرير شامل عن ذلك وبناء عليه تستطيع السلطة التشريعية فحص الحساب الختامي فحصا جديا تحاسب على أساسه الحكومة عن كافة المخالفات المالية.

في الجزائر يتولى مجلس المحاسبة مهمة الحكم على كافة الحسابات العامة ما عدا الحسابات التي يعطي المشرع اختصاص النظر فيها إلى جهات أخرى. وتتكون هذه المحكمة من عدة دوائر يرأس كلا منها مستشار ويعمل بها عدد من المحاسبين يتولون تحضير التقارير المحاسبية والفنية التي تطلبها منهم المحكمة ويمثل الحكومة بها نائب عام ومحامون عامون.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية في الجزائر.

تمثل النفقات العامة والإيرادات العامة بندي السياسة المالية من خلال الموازنة العامة للدولة، والتي تستعملهما للتدخل والتأثير على النشاط الاقتصادي، حيث تميزت المالية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة بهيمنة الجباية البترولية على ايرادات الدولة، وارتفاع النفقات العامة، كما شهدت سنة 2000 إنشاء ما يسمى بصندوق ضبط الإيرادات، الذي أصبحت مهمته الرئيسية تغطية عجز الميزانية؛ من خلال الجدول (9-4) نلاحظ مرور الموازنة العامة في الجزائر بعدة تطورات غلب عليها العجز المستمر والمتزايد فيها، خاصة في السنوات الأخيرة، لعدم قدرة الإيرادات العامة على ملاحقة التزايد المستمر للنفقات العامة.

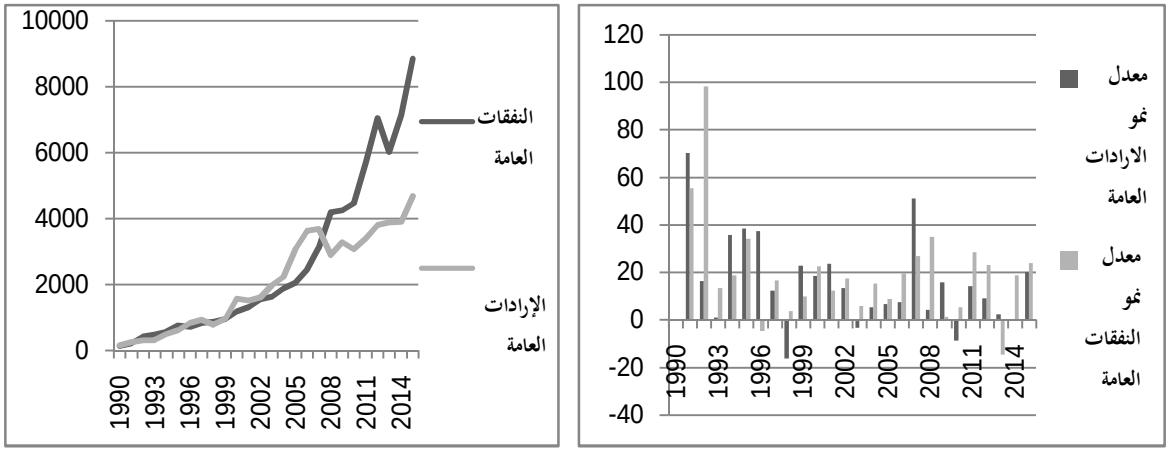
الجدول رقم (9-4): تطور النفقات والإيرادات العامة ورصيد الميزانية.

السنة	النتيجة	رصيد الميزانية (مليار دج)	معدل نمو الإيرادات العامة	الإيرادات العامة	معدل نمو النفقات العامة	النفقات العامة (مليار دج)
1990	فائض	15,92	-	152,50	-	136,58
1991	فائض	36,8	63,21	248,90	55,29	212,10
1992	عجز	-108,27	25,30	311,86	98,08	420,13
1993	عجز	-162,68	0,67	313,95	13,45	476,63
1994	عجز	-89,15	51,99	477,18	18,82	566,33
1995	عجز	-147,96	28,18	611,66	34,13	759,62
1996	عجز	100,55	34,91	825,16	-4,61	724,61
1997	فائض	81,47	12,30	926,67	16,64	845,20
1998	عجز	-101,23	-16,42	774,51	3,61	875,74
1999	عجز	-11,45	22,72	950,50	9,84	961,95
2000	فائض	400,04	66,03	1 578,16	22,47	1 178,12
2001	فائض	184,5	-4,60	1 505,53	12,13	1 321,03
2002	فائض	52,54	6,49	1 603,19	17,38	1 550,65
2003	عفائض	335,2	23,16	1 974,47	5,72	1 639,27
2004	فائض	340,97	12,94	2 229,90	15,23	1 888,93
2005	فائض	1030,79	38,25	3 082,83	8,64	2 052,04
2006	فائض	1186,92	18,07	3 639,93	19,54	2 453,01
2007	فائض	579,23	1,32	3 687,90	26,73	3 108,67
2008	عجز	-1287,35	-21,26	2 903,70	34,82	4 191,05
2009	عجز	-970,97	12,80	3 275,36	1,32	4 246,33
2010	عجز	-1392,3	-6,13	3 074,64	5,20	4 466,94
2011	عجز	-2328,64	10,68	3 403,11	28,31	5 731,75
2012	عجز	-3254,14	11,78	3 804,03	23,14	7 058,17
2013	عجز	-2128,92	2,40	3 895,21	-14,65	6 024,13
2014	عجز	-3250,36	0,19	3 902,68	18,74	7 153,04
2015	عجز	-4173,41	20,04	4 684,65	23,84	8 858,06

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عدة مصادر:

- الديوان الوطني للإحصائيات: حوصلة إحصائية http://www.ons.dz (1990-2011).
- موقع وزارة المالية http://www.mf.gov.dz (2012-2015).

شكل رقم (9-4): تمثيل بياني لتطور النفقات والإيرادات العام ومعدلات نموها.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (9-4) وبرنامج (Excel).

أولا: مسار السياسة الإنفاقية.

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال فترة الدراسة بتبني ما يسمى بالسياسة الإنفاقية التوسعية من خلال النمو المستمر للإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء منها نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، ويرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدّلاته ارتباطا وثيقا بالتطّورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر إبان هذه الفترة، وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية...الخ، بالإضافة إلى النفقات العسكرية إلى جانب التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة (مشاريع خطط التنمية)، خاصة منذ سنة 2000 حيث شرعت الجزائر في تبني سياسة اقتصادية جديدة تقوم على التوسع في الإنفاق العام في ظل الوفرة المسجلة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن وارتفاع أسعار النفط، من خلال برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها.

من الجدول (9-4) والشكل (9-4) يلاحظ الاختلال الهيكلي بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث سجلت نفقات التسيير نسبا اكبر من نسب نفقات التجهيز في كل سنة من فترة الدراسة، فبلغت اكبر نسبة 80.6% في سنة 1999، وأقل نسبة 50.9% في سنة 2008، وبالتالي ولكي تتجه السياسة الإنفاقية اتجاها صحيحا ينبغي خفض النفقات التسييرية وزيادة نفقات التجهيز، ومنه يمكن استنتاج أن السياسة الاتفاقية العامة في الجزائر تتجه إلى شراء السلم الاجتماعي، وحماية الطبقة الاجتماعية المتأثرة من الإصلاح الاقتصادي، أكثر منها إلى الاستثمار وبناء بنية اقتصادية قوية، ما اثر على قدرة الدفع في المجال الإنتاجي، ففتح سلوكا لا يتماشى مع روح الإصلاحات التي كانت تهدف إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق، جاعلا الاقتصاد الوطني الهش أكثر عرضة للصدمات الخارجية.

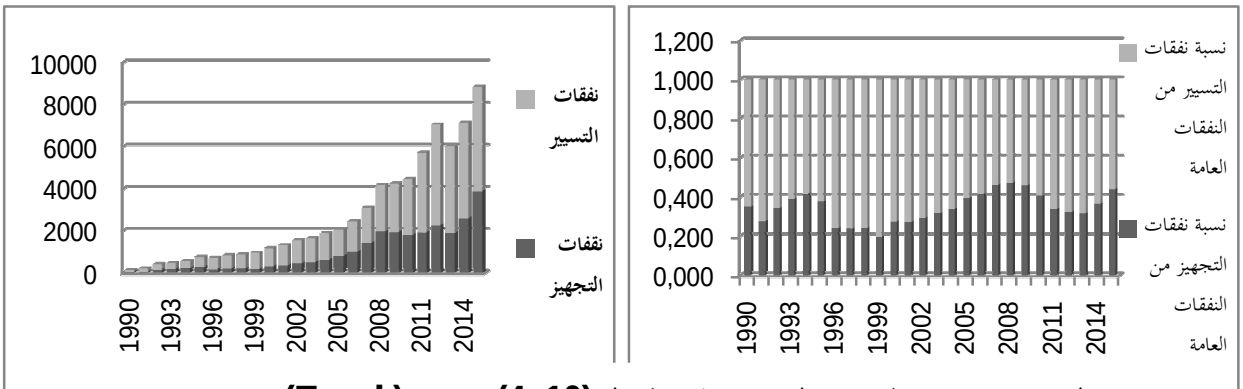
الجدول رقم (10-4): تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر.

السنة	نسبة نفقات التجهيز من النفقات العامة%	نسبة نفقات التسيير من النفقات العامة%	م.ن.ن. التسيير%	نفقات التسيير	م.ن.ن. التجهيز%	نفقات التجهيز	النفقات العامة
1990	0,349	0,651	-	136,58	-	47,700	88,880
1991	0,275	0,725	55,294	212,10	22,222	58,300	153,800
1992	0,343	0,657	98,081	420,13	146,998	144,000	276,131
1993	0,389	0,611	13,448	476,63	28,618	185,210	291,417
1994	0,417	0,583	18,820	566,33	27,383	235,926	330,403
1995	0,376	0,624	34,130	759,62	21,192	285,923	473,694
1996	0,240	0,760	-4,609	724,61	-39,140	174,013	550,596
1997	0,239	0,761	16,642	845,20	15,877	201,641	643,555
1998	0,242	0,758	3,613	875,74	5,080	211,884	663,855
1999	0,194	0,806	9,844	961,95	-11,750	186,987	774,965
2000	0,273	0,727	22,472	1 178,12	72,167	321,929	856,193
2001	0,271	0,729	12,130	1 321,03	11,017	357,395	963,633
2002	0,292	0,708	17,382	1 550,65	26,731	452,930	1 097,716
2003	0,315	0,685	5,715	1 639,27	14,036	516,504	1 122,761
2004	0,338	0,662	15,230	1 888,93	23,530	638,036	1 250,894
2005	0,393	0,607	8,635	2 052,04	26,467	806,905	1 245,132
2006	0,414	0,586	19,540	2 453,01	25,807	1 015,144	1 437,870
2007	0,461	0,539	26,729	3 108,67	41,324	1 434,638	1 674,031
2008	0,471	0,529	34,818	4 191,05	37,545	1 973,278	2 217,775
2009	0,458	0,542	1,319	4 246,33	-1,367	1 946,311	2 300,023
2010	0,405	0,595	5,195	4 466,94	-7,113	1 807,862	2 659,078
2011	0,338	0,662	28,315	5 731,75	7,005	1 934,500	3 797,252
2012	0,322	0,678	23,142	7 058,17	17,629	2 275,530	4 782,640
2013	0,314	0,686	-14,650	6 024,13	-16,828	1 892,600	4 131,530
2014	0,365	0,635	18,740	7 153,04	37,958	2 611,000	4 542,040
2015	0,439	0,561	23,836	8 858,06	48,824	3 885,784	4 972,278

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عدة مصادر:

- الديوان الوطني للإحصائيات: حوصلة إحصائية http://www.ons.dz (1990-2011).
- موقع وزارة المالية http://www.mf.gov.dz (2012-2015).

الشكل رقم (10-4): تمثيل بياني لتطورات مكونات الإنفاق العام في الجزائر.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (10-4) وبرنامج (Excel).

1. نفقات التسيير لآخر ثلاث سنوات: يعود الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، والتعلم والصحة...الخ.
نلاحظ خلال الثلاث السنوات الأخيرة بقاء هيكل نفقات التسيير ثابتا نسبيا، حيث استحوذت فيه رواتب المستخدمين النسبة الأكبر بـ 34% سنة 2013 و 2014 و36% سنة 2015، تليه التحويلات غير الاجتماعية بمتوسط 24%، ليشكل مجموعهما تقريبا نصف نفقات التسيير، ليبقى النصف الأخر لباقي مكوناته، حيت نلاحظ أيضا أن معاشات المجاهدين تشكل نسبة اكبر من التحويلات الاجتماعية وميزانية النشطات التربوية والثقافية معا، مع بقاء آثار الدين العام وأعبائه حيث يشكل نسبة اقل أو تساوي 10% خلال السنوات الثلاث.

الجدول رقم (11-4): نفقات التسيير خلال السنوات (2013-2014-2015).

نفقات التسيير (مليون دج)			
السنوات	**2013**	**2014**	**2015***
الرواتب والمعاشات والعلاوات	1 416 172	1 553 379	1 665 009
معاشات حوادث العامل	82 760	90 172	93 715
تكاليف اجتماعية	356 361	363 679	355 704
معاشات المجاهدين	226 475	218 358	210 925
معدات وإمدادات وصيانة	149 093	161 945	147 436
منح للمستشفيات	308 411	308 626	316 287
منح (EPA)	400 954	427 375	413 658
معدات والمصالح	**2 940 226**	**3 123 534**	**3 202 734**
تحويلات جارية	**1 147 102**	**1 332 995**	**1 346 638**
تحويلات الاجتماعية.	**119 381**	**222 025**	**145 332**
منح عائلية	19 258	23 665	56 055
تعويض تكاليف النقل	6 084	6 209	213
تعويض الكوارث الطبيعية	0.06	-	170
فوائد	46 540	128 909	42 959
التضامن الاجتماعي	1 986	3 911	2 048
التزامات داخلية وخارجية	2 176	2 481	561
تشغيل الشباب	43 331	58 850	43 326
نشاطات تربوية وثقافية .	**31 565**	**33 211**	**34 588**
تحويلات أخرى .	**996 156**	**1 077 759**	**1 166 718**
أعباء الدين العمومي	**44 208**	**37 798**	**42 553**
إجمالي نفقات التسيير	**4 131 536**	**4 494 327**	**4 591 925**

المصدر: المديرية العامة للتقدير والسياسات (وزارة المالية).

2. نفقات التجهيز لآخر ثلاث سنوات: في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الحكومة ابتداء من سنة 2001 ضمن أفق حماية المكتسبات المحققة في مجال التوازنات الاقتصادية المالية الكلية، حيث خصصت الموارد للإبقاء على الأولويات القطاعية التي حدّدتها كقطاع الفلاحة والريّ والسكن والتعليم والكهرباء الريفية، الغاز...الخ، وذلك للاستجابة أكثر لمتطلبات الأفراد المتعددة وخاصة الشغل والسكن مع إعطاء الأولوية لإنهاء البرامج الجارية قبل الانطلاق في مشاريع جديدة كإنهاء مترو الجزائر، مطار الجزائر، الطريق السريع شرق- غرب، من خلال الجدول رقم (12-4) يمكن تفصيل هيكل نفقات التجهيز التي غلبت عليها نفقات البنى التحتية الاقتصادية والإدارية بنسبة 37% و33% و36%سنة 2013، 2014، 2015 على التوالي، ثم تليها نفقات السكن التي تزايدت بصفة ملحوظة في السنوات الأخيرة، وبينما كانت تسجل نسبة 13% سنة 2013 ارتفعت سنة 2014 و 2015 لتسجل نسبة 17% و 19% من نفقات التجهيز على الترتيب، كما يلاحظ تقلص نسبة الاستثمار في مجال التربية والتكوين من 11% سنة 2013 إلى 6% سنة 2015، وهذا راجع ربما للاكتفاء الذي حققته الحكومة في هذا المجال، أما باقي المجالات فقد سجلت انخفاضا في نسبها وذلك راجع إلى الصدمة التي عرفتها أسعار البترول في نصف سنة 2014 وعدم دخولها ضمن أولويات الحكومة، إزاء حالة التقشف الناتجة عن تلك الصدمة.

الجدول رقم (12-4): نفقات التجهيز خلال السنوات (2013-2014-2015).

نفقات التجهيز (مليون دج)			
السنوات	**2013**	**2014**	**2015***
طاقة والمناجمال	**2 899**	**111 738**	**114 702**
تحتوي على: كهرباء وتوزيع الغاز	2 899	111 738	114 702
صناعات تحويلية	**1 732**	**4 101**	**3 944**
زراعة والمياهال	**273 201**	**290 813**	**236 519**
يحتوي على:			
التنمية الريفية والزراعة	65 084	42 999	49 307
اصطياد الأسماك وتربية الأحياء البحرية	206	529	155
الصندوق الوطني لتعويض الأصول الخاصة بـ(FNRA)	407	-	1 498
الصندوق الوطني لتطوير الأراضي.	15 892	-	-
الصندوق الوطني لتنمية السهول.	7 063	4 534	-
خدمات إنتاجية	**27 887**	**40 202**	**37 490**
بنية تحتية (اقتصادية وإدارية)	**703 734**	**817 937**	**1 151 406**
يحتوي على:			
تنمية المناطق الجنوبية	36 436	49 673	48 616
التنمية الاقتصادية للهضاب العليا	71 561	51 372	62 845
تهيئة الإقليم	-	-	-
التربية- التكوين	**204 923**	**191 947**	**188 702**
البنية التحتية (الاجتماعية والثقافية)	**115 290**	**112 880**	**113 955**

الإسكان	**254 709**	**428 252**	**607 393**
يحتوي على:			
الصندوق الوطني للسكن.	126 599	206 292	226 844
إعانات الحصول على السكن.	10 634	833	-
نفقات تجهيز أخرى	**206 556**	**407 057**	**552 329**
المخطط البلدي	**72 500**	**88 042**	**82 605**
نفقات رأسمالية	**29 164**	**8 473**	**65 244**
إجمالي نفقات التجهيز	**1 892 595**	**2 501 442**	**3 154 289**

المصدر: المديرية العامة للتقدير والسياسات (وزارة المالية).

ثانيا: مسار السياسة الجبائية.

عرفت الجباية في الجزائر خلال فترة التسعينيات موجة حقيقية من الإصلاحات الهادفة أساسا، إلى تصحيح هيكل الإيرادات الجبائية التي طالما تمحورت حول الضريبة البترولية، وتجنبا لحدوث أزمات أخرى كالتي شهدها الاقتصاد الجزائري خلال سنة 1986 الناتجة عن انهيار أسعار البترول العالمية، والذي ترتب عنه بصورة مباشرة انهيار في مجموع الإيرادات المالية، حاول المشرع الجزائري إصلاح منظومة جبايته العادية لكي تساهم بنسب معتبرة في مجموع الإيرادات المالية، وقد عمدت القوانين الضريبية أثناء عملية الإصلاح وحتى بعد الإصلاح إلى الرفع من مقدار الضريبة غير البترولية لكي تساهم في سد بعض النفقات العامة.

1. **النظام الجبائي في الجزائر:** أسفر الإصلاح عن بنية جديدة للنظام الجبائي تعتمد على العناصر التالية[1]:

- **الفصل بين الضرائب العائدة للدولة وتلك العائدة للجماعات المحلية:** ويدخل هذا ضمن الاتجاهات العالمية السائدة الرامية إلى تعزيز لامركزية الحكم من جهة، وتمييز الجماعات المحلية بمواردها الخاصة التي يمكن توجيهها نحو جهود التنمية المحلية.

ولقد أسفر هذا التمييز عن تعيين الضرائب التالية لصالح الدولة.

- **الضريبة على الدخل الإجمالي:** وتأتي في سياق إصلاح الضرائب على الدخل بالانتقال من نظام على فروع الدخل إلى نظام إجمالي من جهة وكذلك للتمييز بين الضرائب المفروضة على مداخيل الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الإجمالي الصافي للمكلف، وهي سنوية، تصريحية، يخضع اقتطاعها لسلم تصاعدي بالشرائح.

ويخضع لها الأشخاص ذوو محل إقامة جبائية بالجزائر، أو الذين تكون مداخيلهم من مصدر جزائري حتى وإن كان مصدر تكليفهم خارج الجزائر.

[1] عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 2002، ص 2.

❖ **الضريبة على أرباح الشركات:** وهي ضريبة سنوية تفرض على الأرباح المحققة من قبل شركات الأموال وفق معدل سنوي ثابت، بعد أن يتم التصريح بالأرباح لدى الإدارة الضريبية.

❖ **الضرائب على الإنفاق:** وتتضمن هذه الضرائب مجموعة من الرسوم أهمها الرسم على القيمة المضافة الذي حل محل الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات، ويمس الرسم على القيمة المضافة مجالات واسعة بما يمكنه من رفع مردودية الخزينة العمومية.

كما يندرج ضمن هذه الضرائب (أي على الإنفاق) الرسم الداخلي على الاستهلاك الذي يهدف إلى تحصيل موارد مالية هامة بفرضه في الغالب على منتجات ضعيفة أو عديمة مرونة الطلب.

وهذا الرسم رسم نوعي يفرض على منتجات في الغالب ضارة بالصحة مثل الجعة، مواد التبغ والكبريت.

وضمن الضرائب على الإنفاق نشير إلى الرسم على المنتجات البترولية والمماثلة لها وهو كذلك رسم نوعي.

❖ **الضرائب على رأس المال:** وهي ضرائب تفرض على حركة رؤوس الأموال الطبيعية أو العرضية وتتمثل أساسا في الضرائب على الشركات وحقوق التسجيل والطابع.

❖ **الضرائب على التجارة الخارجية:** ويكتسب هذا النوع من الضرائب أهمية كبيرة بالنظر إلى تأثيره المزدوج على الإيرادات العامة من جهة وعلى تدفق السلع والخدمات من وإلى الخارج. فضلا عن مساهمته في حماية الاقتصاد الوطني. وتتكون هذه الضرائب أساسا من حقوق الجمارك التي تفرض على أساس القيمة لدى الجمارك على الواردات واستثناء على بعض الصادرات.

أما الضرائب العائدة للمجوعات المحلية: وتتمثل في البلديات والولايات، ذلك أن المجموعات المحلية أصبح لها دور بارز في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يدفعها إلى الحصول على الأدوات المالية للتدخل مثل الضرائب، وتتكون أهم الضرائب العائدة للمجموعات المحلية من[1]:

❖ **الرسم على النشاط المهني:** وهو رسم يفرض على رقم الأعمال الذي يحققه الأشخاص الممارسون لنشاط صناعي، تجاري أو غير تجاري (مهني)، وهذا مهما كانت نتيجة المؤسسة. وتوزع حصيلته على البلديات، الولايات والصندوق المشترك للجماعات المحلية.

❖ **الدفع الجزافي:** وهو عبارة عن ضريبة مباشرة على الهيئات والمؤسسات التي تشغل مستخدمين على أساس مجموع الأجور والمرتبات والمعاشات.

❖ **الضرائب على الملكية:** وتتضمن مجموعة من الرسوم منها:

- **الرسم العقاري:** وهو ضريبة سنوية على الملكيات العقارية المبنية وغير المبنية على أساس القيمة الايجارية الجبائية السنوية حسب نوعية المناطق الموجودة فيها. وتوجه حصيلة هذه الضريبة لصالح ميزانية البلديات.

[1] **المرجع السابق**، ص3.

- **رسم التطهير:** وهو رسم سنوي لصالح البلديات مقابل خدمات رفع القمامة واستعمال شبكة تصريف المياه غير الصالحة للشرب.

➢ **الفصل بين الجباية البترولية والجباية العادية:** وذلك في إطار السعي إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية بالنظر إلى عدم استقرار الاخيرة وخضوعها لمتغيرات كثيرة خارج سيطرة السلطة، خاصة بعد الهزة التي عرفتها السوق النفطية سنة 1986.

ومن أهم أهداف الإصلاح الضريبي تقليص تبعية الميزانية العامة للمعطيات النفطية، إلا أن الإصلاح الضريبي لم يراجع الجباية البترولية لما تتمتع به هذه الأخيرة من خصائص:

❖ إن مراجعة الجباية البترولية ترتبط بتطور تقنيات الاستكشاف والاستغلال في المجال النفطي.

❖ إن الجباية البترولية تخضع لقواعد وأعراف تتجاوز الدولة وترتبط بالقواعد العامة المنتهجة من قبل منظمة الأوبك لهذا الشأن، والممارسة الضريبية في الدول الصناعية على استهلاك الطاقة.

❖ إن أساس فرض الضرائب البترولية هو كونها مقابل الترخيص الممنوح من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي تعتبر ملكا للجماعة الوطنية، في حين أن أساس فرض الضرائب العادية هو المساهمة في الأعباء العامة للدولة دون مقابل مباشر.

❖ ومن هنا فإن إصلاح الجباية البترولية في الجزائر ارتبط بإصلاح القوانين المتعلقة بالاستكشاف، الاستغلال والنقل عن طريق القنوات والتي يعود آخرها إلى القانون (86-14) المعدل والمتمم بالقانون (91-21).

من خلال الملحق رقم (12) يمكن توضيح هيكل النظام الضريبي في الجزائر بعد آخر إصلاحات وتعديلات قامت بها الدولة لسنة 2015[1].

2. تحليل الإيرادات الجبائية: صاحب التزايد المفرط في حجم النفقات العامة وخاصة خلال الفترة (2000-2015) قيام الدولة بتنويع الجباية وزيادة حصيلتها، خاصة ايرادات الجباية العادية منها بدلا من الجباية البترولية التي لا تزال تتحدد بعوامل خارجة عن إرادة الدولة الجزائرية.

يلاحظ من الجدول رقم (14-4) والشكلين رقم (11-4) و(12-4)، المساهمة الكبيرة للجباية بكل أنواعها في حصيلة الإيرادات العامة للدولة، حيث سجلت اقل نسبة لها في سنة 1994 بمعدل 83.48%، واكبر نسبة لها سنة 1991 بمعدل 98.11% من مجموع الإيرادات الكلية للدولة، وعند تقسيم الإيرادات الجبائية تتضح لنا مساهمة كل من الجباية البترولية والجباية العادية والممثلة في الشكلين رقم (13-4) و(14-4).

➢ **مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة:** من الشكل رقم (15-4) يلاحظ تطور الجباية البترولية المتذبذب مقارنة مع الجباية العادية التي تتطور بشكل أكثر انتظاما، وهذا راجع كما قلنا سابقا لارتباط الجباية البترولية بأسعار البترول العالمية من جهة، وأسعار صرف الدينار مقابل الدولار من جهة أخرى، وبالرغم من هذا

[1] الملحق رقم (12)

مازالت الجباية البترولية تلعب دورا هاما في إيرادات الموازنة العامة للدولة ومن ثم تغطية النفقات العامة، حيث يشكل هذا النوع من الجباية المصدر الأساسي للإيرادات العامة.

نلاحظ من الشكل (16-4) أن تطور نسبة مساهمة الجباية البترولية في الجزائر خلال فترة الدراسة مرت بمرحلتين:

- **مرحلة شكلت فيها الجباية البترولية أكثر من نصف الإيرادات العامة (1990-2008):** حيث فاقت في بعض السنوات من هذه المرحلة نسبة 70%، على غرار سنوات 2000، 2005، 2006، 2007، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول وكذلك ارتفاع السعر المرجعي للبرميل الواحد المدرج في قانون المالية.
- **مرحلة شكلت فيها الجباية البترولية أقل من نصف الإيرادات العامة (2009-2015):** رغبة من الدولة في تنويع إيراداتها خارج الجباية البترولية وإحلال الجباية العادية مكانها، والانخفاض النسبي في أسعار البترول بعد الأزمة المالية (2008) وصدمة أسعار البترول (2014)، وزيادة نسب تمويل صندوق ضبط الإيرادات، سجلت الجباية العادية ارتفاعا على حساب الجباية البترولية التي أصبحت نسبها من الإيرادات العامة تتراوح ما بين 35% و45%.

- **مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة:** شهدت الجباية العادية تطورا ملحوظا في نسبها من الإيرادات العامة، وهذا راجع لتطور نسب مكوناتها، حيث لعبت الضرائب المباشرة وغير المباشرة والحقوق الجمركية دورا ها هاما في ذلك (الشكل رقم (17-4))، حيث شكلت الضرائب غير المباشرة النسبة الأكبر بمتوسط 41.17% نتيجة تحرير التجارة وتوسع نطاق المبادلات، تليها الضرائب المباشرة بمتوسط 30.93% نتيجة تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي، وبالرغم من هذا التطور إلا أنها بقيت عقيمة في تغطية النفقات العامة المتزايدة، وهذا راجع لمشكل تحصيل باقي الضرائب الناتج عن غياب المتابعة الجبائية الصارمة للمكلفين بالضرائب، وضيق قاعدة الجباية العادية، وضعف الجهاز الجبائي في محاربة الغش والتهرب الضريبي.

الجدول رقم (13-4): تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (1990-2015).

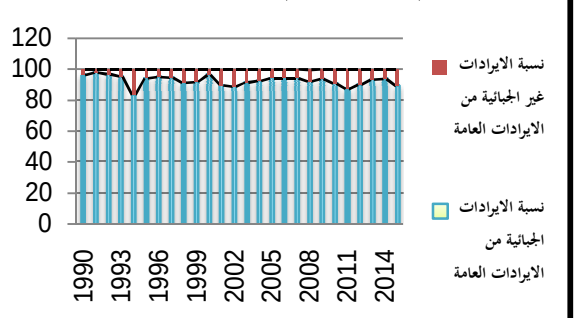
السنوات	الإيرادات العامة	إيرادات غير جبائية	إيرادات جبائية	جباية بترولية	جباية عادية	حاصل ضرائب أخرى	ضرائب على السلع والخدمات	ضرائب مباشرة	تسجيلات وطوابع	حقوق جمركية
1990	152,50	5,200	147,300	76,200	71,10	10,20	24,50	21,600	3,50	11,30
1991	248,90	4,700	244,200	161,500	82,70	7,40	30,80	22,500	3,50	18,50
1992	311,86	9,200	302,664	193,800	108,86	9,36	39,90	27,807	4,60	27,20
1993	313,95	13,262	300,687	179,218	121,47	7,06	45,30	35,210	6,60	27,30
1994	477,18	78,831	398,350	222,176	176,17	15,28	61,80	44,399	6,90	47,80
1995	611,66	33,519	578,140	336,148	241,99	18,74	80,50	57,753	6,40	78,60
1996	825,16	38,557	786,600	495,997	290,60	4,66	125,00	67,543	9,10	84,30
1997	926,67	47,890	878,778	564,765	314,01	1,47	146,60	81,844	10,60	73,50
1998	774,51	66,127	708,384	378,556	329,83	1,53	153,50	88,100	11,30	75,40
1999	950,50	75,608	874,888	560,121	314,77	1,57	148,20	72,193	12,60	80,20
2000	1 578,16	55,422	1 522,739	1 173,237	349,50	1,58	163,40	82,022	16,20	86,30
2001	1 505,53	150,899	1 354,627	956,389	398,24	0,66	178,70	98,479	16,80	103,60
2002	1 603,19	177,388	1 425,800	942,904	482,90	0,96	222,60	112,234	18,80	128,30
2003	1 974,47	164,566	1 809,900	1 284,975	524,93	4,11	230,60	127,915	19,10	143,20
2004	2 229,90	163,789	2 066,110	1 485,699	580,41	0,03	274,00	147,983	19,60	138,80
2005	3 082,83	174,520	2 908,308	2 267,836	640,47	0,93	308,80	168,14	19,60	143,00
2006	3 639,93	205,041	3 434,884	2 714,000	720,88	8,46	334,30	241,22	23,50	113,40
2007	3 687,90	209,300	3 478,600	2 711,850	766,75	0,77	347,20	258,08	28,10	132,60
2008	2 903,70	221,759	2 680,689	1 715,400	965,29	8,40	426,84	331,55	33,60	164,90
2009	3 275,36	201,750	3 074,862	1 927,000	1 147,86	1.25	479,00	462,13	35,60	170,20
2010	3 074,64	275,000	2 799,644	1 501,700	1 297,94	20,46	494,40	561,682	39,60	181,80
2011	3 403,11	424,810	2 978,298	1 529,400	1 448,90	16,89	522,60	653,883	45,10	210,42
2012	3 804,03	373,82	3 430,210	1 519,000	1 911,21	12,99	653,24	862,900	45,10	336,98
2013	3 895,21	251,57	3 643,640	1 615,900	2 027,74	9,89	734,41	823,020	56,09	404,33
2014	3 902,68	234,570	3 668,110	1 577,730	2 090,38	0,74	765,39	882,950	71,64	369,66
2015	4 684,65	496,000	4 188,650	1 722,940	2 465,71	4,00	920,26	947,950	76,50	517,00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عدة مصادر:

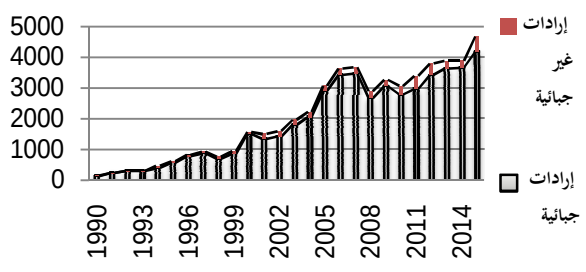
- الديوان الوطني للإحصائيات: حوصلة إحصائية http://www.ons.dz (1990-2011).

- موقع وزارة المالية http://www.mf.gov.dz (2012-2015).

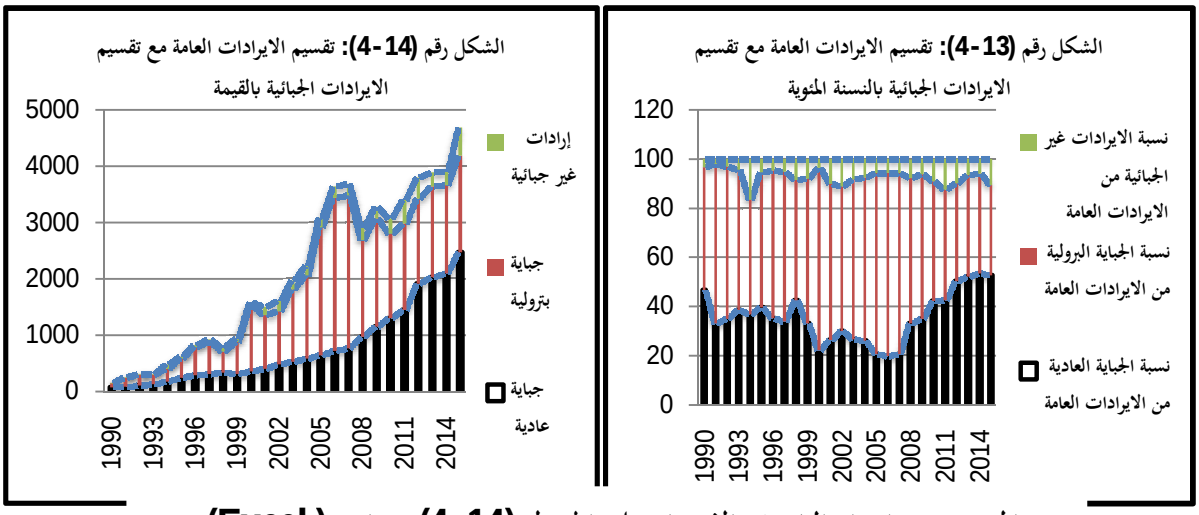
الشكل رقم (11-4): تقسيم الايرادات العامة بالنسبة المؤوية



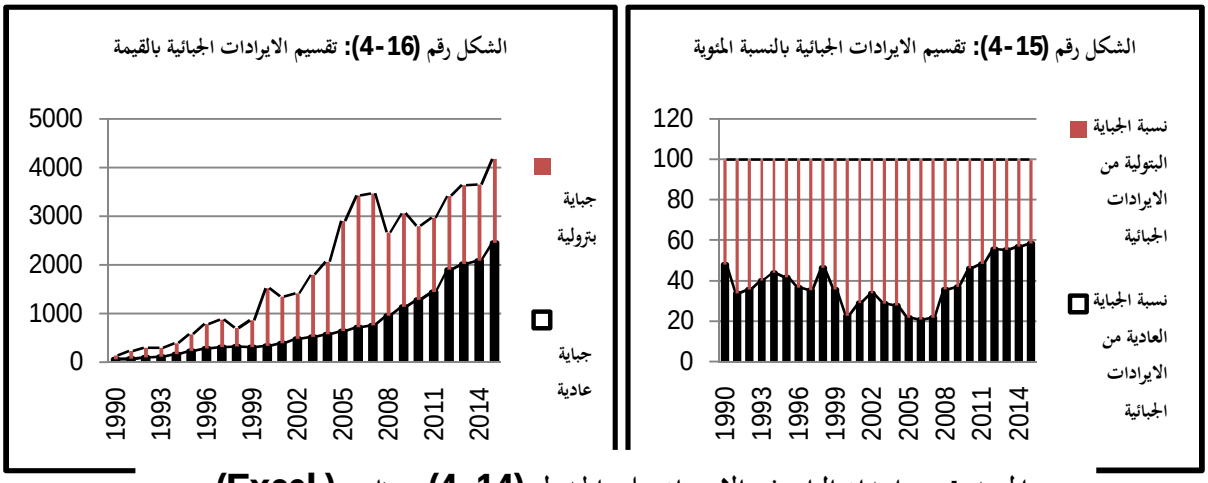
الشكل رقم (12-4): تقسيم الايرادات العامة بالقيمة



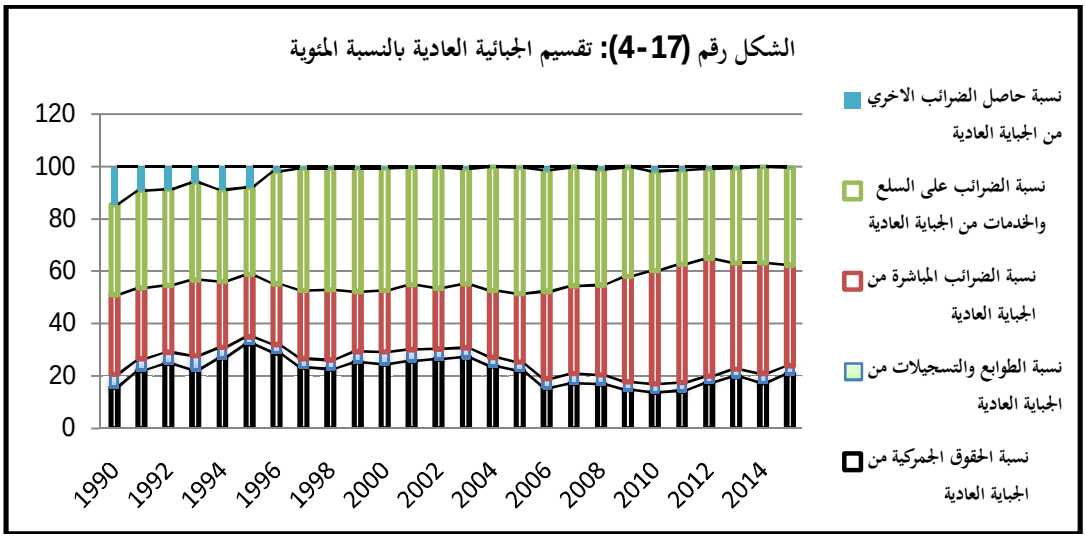
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (14-4) وبرنامج (Excel).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4-14) وبرنامج (Excel).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4-14) وبرنامج (Excel).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4-14) وبرنامج (Excel).

ثالثا: المؤشرات المالية العامة.

تقوم مؤشرات المالية العامة على إيضاح وبيان حالة المالية للدولة خلال فترة زمنية محددة، كما أنها تهدف بذلك إلى عدة أمور منها إظهار نقاط القوة ونقاط الضعف المالية للدولة، كما أنها مهمة أيضا للبحث وإيجاد شروط التوازن المالي وذلك على المديين القصير والبعيد.

1.3. نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الخام: من المعلوم أن الإنفاق العام ينقسم إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، تؤدي نفقات التيسير إلى حدوث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري من خلال المكافآت (الأجور والمرتبات) التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، فضلاً عن زيادة المقدرة الإنتاجية للدولة، كما أن نفقات التجهيز تؤدي أيضاً إلى زيادة المقدرة الإنتاجية (المثال: يؤدي التدريب الفني للعمال، إلى الارتقاء بمستوى العمالة، مما يؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية) فضلاً عن إسهامها في زيادة الناتج القومي الجاري،كما تؤدي الإعانات العامة الاقتصادية التي تُعطى للمشروعات الخاصة والعامة إلى زيادة معدل أرباح تلك المشروعات، مما يؤثر في زيادة مقدرتها الإنتاجية. كما أن الإنفاق العام التقليدي على خدمات الدفاع والأمن والعدالة يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الضروري للعملية الإنتاجية.

من ناحية أخرى، يشكل الإنفاق العام جزءاً مهماً من مكونات الطلب الفعلي (أو الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية)، وهوما يؤثر تأثيراً مباشراً في حجم الإنتاج، وذلك بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج (الأرض والعمل ورأس المال)، وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين النشاطات الاقتصادية المختلفة.

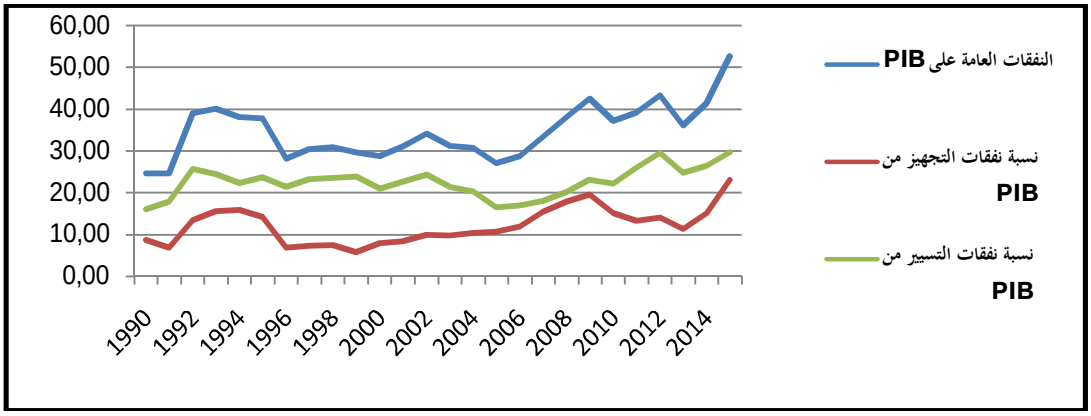
تمثل نسبة النفقات من (PIB) مؤشرا هاما لمعرفة التوجهات الاقتصادية للحكومة ونسبة تدخلها في الاقتصاد، فمن خلال الجدول رقم (14-4) والشكل رقم (18-4) نلاحظ الاتجاه العام لمنحني نسبة الإنفاق العام من إجمالي الناتج المحلي وكذلك الاتجاه العام لمنحنيات نسبة نفقات التجهيز والتسيير من أجمالي الناتج المحلي ذي ميل صغير جدا وموجب، ما يستدعي تأكيد أن الحكومة تتجه نحو انتهاج سياسة انفاقية توسعية بطيئة خلال فترة الدراسة، كما نلاحظ انخفاض نسبة نفقات التجهيز من إجمالي الناتج المحلي مقارنة مع نسبة نفقات التسيير، حيث تميزت هذه الفترة بزيادات معتبرة في أجور المستخدمين والنفقات التحويلية، وبطء في عجلة الاستثمارات العمومية، ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

الجدول رقم (4-14): تطور نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الخام.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نسبة الإنفاق العام من PIB %	24,64	24,60	39,09	40,05	38,09	37,09	28,19	30,40	30,94
نسبة نفقات التجهيز من PIB %	8,60	6,76	13,40	15,56	15,56	14,26	6,77	7,25	7,49
نسبة نفقات التسيير من PIB %	16,03	17,84	25,69	24,49	22,22	23,63	21,42	23,15	23,15
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة الإنفاق العام من PIB %	29.61	28,74	31,00	34,17	31,14	30,71	27,13	28,79	33,40
نسبة نفقات التجهيز من PIB %	5,76	7,85	8,39	9,98	9,81	10,37	10,67	11,91	15,42
نسبة نفقات التسيير من PIB %	23,45	23,86	20,86	20,89	24,19	21,33	20,34	16,46	17,99
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
نسبة الإنفاق العام من PIB %	38,12	42,60	37,25	39,16	43,42	36,12	41,50	52,73	
نسبة نفقات التجهيز من PIB %	17,95	19,53	15,08	13,22	14,00	11,35	15,15	23,13	
نسبة نفقات التسيير من PIB %	20,17	23,07	22,17	25,94	29,42	24,78	26,35	29,60	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4-7) و(4-10)

الشكل رقم (4-18): تطور نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الخام.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4-15) وبرنامج (Excel).

2.3. الضغط الضريبي: يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات الكمية لتقييم كفاءة النظام الضريبي، حيث يمثل الإمكانية المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق اكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني، والذي يعبر عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والثروة المنتجة المعبر عنها بالناتج المحلي الخام، ولقد حدد الاقتصادي الاسترالي "كولان كلارك" مستوى معدل الضغط الضريبي النموذجي بـ 25%، ونظرا للاعتماد الكبير للجزائر على الجباية البترولية، إذ تشكل الجزء الأكبر للناتج المحلي الإجمالي من المحروقات، فان اعتماد مؤشر الضغط الضريبي للجباية العادية من الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات يكون أكثر دلالة، حيث نلاحظ من الجدول رقم (4-15) الفرق الواسع بين المؤشرين (الضغط الجبائي العادي والضغط الجبائي خارج قطاع المحروقات)، وكذلك يمكن ملاحظة ضعف مستوى الضغط الجبائي خارج قطاع المحروقات الذي يتراوح بين 14% و18% خلال الفترة (2001-2015)، مقارنة مع المستوى النموذجي، ومقارنة مع بعض الدول غير المصدرة

للبترول، حيث نجد معدل الضغط الجبائي في تونس يساوي 20% والمغرب 25%، وفرنسا 45% والولايات المتحدة الأمريكية 27%[1]، ويعود ضعف هذا المؤشر إلى الأسباب التالية:

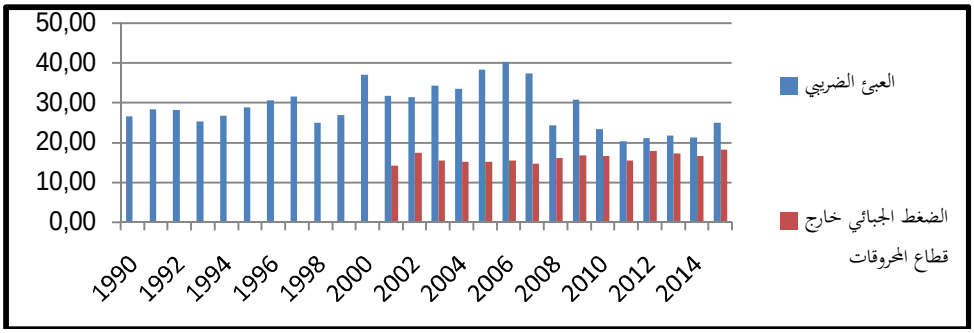
- تطور حصيلة الجباية البترولية والاعتماد الكبير عليها في تمويل القطاع الاقتصادي.
- توسيع وانتشار الاقتصاد غير الرسمي وبذلك تقلص الوعاء الضريبي.
- كثرة التخفيضات والإعفاءات الرامية إلى تشجيع وتطوير الاستثمار والصادرات.
- ضعف الجهاز الجبائي في تحصيل الضرائب.
- انتشار البطالة ما يفوت على الدولة إخضاع فئة كبيرة من المجتمع للضرائب.
- ضعف إنتاجية القطاع الزراعي.

الجدول رقم (4-15): تطور نسبة الضغط الضريبي والضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الضغط الضريبي%•	26,57	28,33	28,16	25,27	26,79	28,83	30,60	31,61	25,03
الضغط الضريبي (خ.ق.م)%	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الضغط الضريبي%	26,93	37,15	31,79	31,42	34,38	33,59	38,45	40,31	37,38
الضغط الضريبي (خ.ق.م)%	-	-	14,14	17,45	15,55	15,15	15,21	15,54	14,70
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الضغط الضريبي%	24,38	30.85	23,35	20,35	21,10	21,85	21,28	24,93	
الضغط الضريبي (خ.ق.م)%	10,16	16,74	16,62	15,42	17,83	17,32	16,62	18,18	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4-14) وبرنامج (Excel).

الشكل رقم (4-19): تطور نسبة الضغط الضريبي والضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4-16) وبرنامج (Excel).

3.3.نسبة تغطية الجباية العادية والجباية البترولية للنفقات العامة:

من الجدول رقم (4-16) والشكل رقم (4-20) نلاحظ عدم قدرة الجباية العادية من تغطية نصف النفقات العامة، فبلغت معدل تغطيتها خلال فترة الدراسة 32.56%، وبالتالي مازالت الجباية البترولية هي التي تغطي

[1] خليل حماد، **الهيكل الضريبي في الأقطار العربية**، مجلة شؤون الأقطار العربية، العدد 87، 1994، ص198.

• الضغط الضريبي = الإيرادات الجبائية/ الناتج الملي الإجمالي ●الضغط الضريبي (خ.ق.م)= الجباية العادية / الناتج المحلي الإجمالي (خ.ق.م)

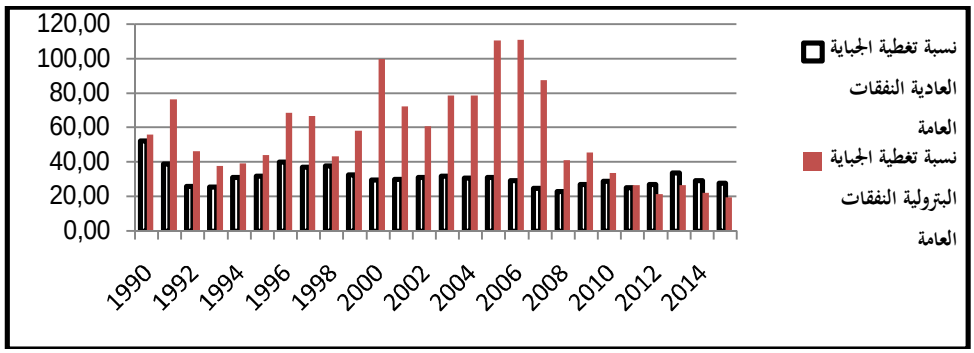
الجزء المتبقي من النفقات العامة، ما يبين لنا بجلاء فشل الحكومة في عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية على الرغم من الإجراءات التي قامت بها الدولة من خلال الإصلاح الضريبي المطبقبدايً ة من سنة 1992أي بعد مرور أكثر من 23 سنة من تطبيقه؛ هذا الإصلاح الذي كانت فعاليته محدودة جدًا تبعًا لمختلف المعايير المستعملة لقياسها وذلك في مختلف الجوانب، حيث تبين لنا من خلال تقييم مؤشرات السياسة المالية التي انتهجتها الحكومة أنه رغم التطور الإيجابي الذي عرفته مختلف الاقتطاعات الضريبية، إلا أنها لم تكن كافيً ة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المتمثلة في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وهذا ما يؤكده انخفاض نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة خلال الفترة (2008-2015) بسبب انخفاض نسبة تغطية الجباية البترولية،إضافةً إلى عجز الجباية العادية عن تمويل كل النفقات الجارية، كما أن النظام الضريبي لم يستطع رفع نسبة تغطية الجباية العادية للنفقات العامة خلال هذه الفترة؛ بسبب عدم تمكنه من الوصول إلىأوعية ضريبية جديدة ذات مردودية كبيرة، وضعف الإيرادات التي توفرها المؤسسات الإنتاجية، وعدم تنوع مصادر الدخل، زيادة عن استفحال ظاهرة التهرب الضريبي رغم الإجراءات التي تضمنها الإصلاح للقضاء عليها.

الجدول رقم (16-4): تطور نسبة تغطية الجباية العادية والجباية البترولية للنفقات العامة.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
تغطية الإيرادات للنفقات العامة %	111,66	117,35	74,23	65,87	84,26	80,52	113,88	109,64	88,64
تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة %	55,79	76,14	46,13	37,60	39,23	44,25	68,45	66,82	43,23
تغطية الجباية العادية للنفقات العامة %	52,06	38,99	25,91	25,49	31,11	31,86	40,10	37,15	37,66
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
تغطية الإيرادات للنفقات العامة %	98,81	133,96	113,97	103,39	120,45	118,05	150,23	148,39	118,63
تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة %	58,.23	88,51	72,40	60,81	78,39	78,65	110.52	110,46	87,24
تغطية الجباية العادية للنفقات العامة %	32,72	29,67	30,15	31,14	32,02	30,73	31,21	29,39	24,66
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
تغطية الإيرادات للنفقات العامة %	69,28	77,13	68,83	59,37	53,90	64,66	54,56	52,89	
تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة %	40,93	45,38	33,62	26,68	21,52	26,82	22,06	19,45	
تغطية الجباية العادية للنفقات العامة %	23,03	27,03	29,06	25,28	27,08	33,66	29,22	27,84	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدولين (10-4) و(14-4).

الشكل رقم (20-4): تمثيل بياني لتطور نسبة تغطية الجباية العادية والجباية البترولية للنفقات العامة.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (17-4) وبرنامج (Excel).

المبحث الثالث: دراسة قياسية لتأثير صدمات السياسة النقدية والمالية على متغيرات الاقتصاد الكلي.

يصادف الدارس قياسيا لموضوع السياسات الاقتصادية، تعددا في المناهج والمقاربات، فنجد من ينظر للمسألة نظرة إحصائية بحتة وهناك من يعالج الموضوع معالجة اقتصادية، لكن الكل يتفق على أن هناك بعدين أساسيين للسياسات الاقتصادية، البعد الهيكلي (على المدى الطويل) والبعد ألظرفي (على المدى القصير)، أما الخلاف فيكمن في طريقة تحديد كل من هذين البعدين.

سنحاول في هذا المبحث الاستناد على المقاربة الإحصائية لدراسة صدمات السياسة النقدية والمالية في الجزائر على المستوى الكلي خلال الفترة (1990- 2015)، وذلك بتحديد إحصائيا الاتجاه لكل من السياستين ودوراتهما، ثم إسقاط هذه المقاربة على حالة واقعية، مما ستسمح دون شك بمعرفة درجة انسجامها وقدرتها على إفادة أخذ القرار على المستوى الكلي.

المطلب الأول: تقدير الاتجاه العام وكشف أسباب صدمات السياسة النقدية والمالية.

لا يستند التحليل الإحصائي على نموذج محدد مسبقا أو فرضيات اقتصادية معينة عند دراسته لموضوع السياسة النقدية والمالية، ويعتبر الاتجاه العام الذي تسلكه عبر الزمن هو بعدها الهيكلي أما صدماتها فتعبر عن البعد الظرفي، أما التحليل في المقاربة الاقتصادية وعلى خلاف المقاربة الإحصائية فيعتمد على نماذج واضحة وفرضيات محددة[1]، كما أن النماذج التي تعالج السياسة الاقتصادية الظرفية تختلف عن النماذج التي موضوع تعالج دراستها على المدى الطويل.

أولا: المقاربة الإحصائية.

حتى يتسنى لنا كشف صدمات السياسة النقدية والمالية، علينا أن نقدر اتجاه تطور الكتلة النقدية (السياسة النقدية) واتجاه التطور في النفقات والإيرادات العامة (السياسة المالية) في الفترة (1990-2015) بدلالة الزمن، متبعين في ذلك الخطوات التالية (النتائج مبينة في الجدول أدناه):

الجدول رقم (17-4): تطور الكتلة النقدية والإنفاق العام والإيرادات العامة.

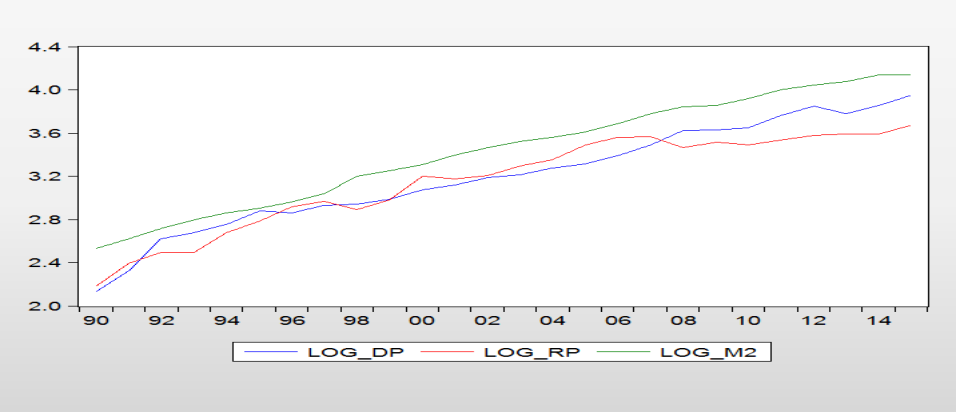
الانحراف المعياري المتحرك Resid_M2	الانحراف المعياري المتحرك Resid_RP	الانحراف المعياري المتحرك Resid_DP	Resid_M2	Resid_RP	Resid_DP	LOG_|M2|	LOG_|RP|	LOG_|DP|	M2	RP	DP	السنوات
-	-	-	-0,0719476	-0,2942045	-0,286315	2,53529	2,18327	2,13539	343,00	152,5	136,58	1990
0,0230	0,1064	0,1841	-0,0547857	-0,1357371	-0,157630	2,61833	2,39602	2,32654	415,27	248,9	212,1	1991
0,0239	0,0277	0,1332	-0,0264252	-0,0920900	0,076743	2,71257	2,49396	2,62338	515,90	311,86	420,13	1992
0,0101	0,0642	0,0063	-0,0073000	-0,1434769	0,069072	2,79757	2,49686	2,67818	627,43	313,95	476,63	1993
0,0143	0,0930	0,0416	-0,0112952	-0,0159428	0,081491	2,85944	2,67868	2,75307	723,51	477,18	566,33	1994
0,0155	0,0650	0,0437	-0,0337632	0,0375973	0,146548	2,90285	2,78651	2,88060	799,56	611,66	759,62	1995
0,0041	0,0426	0,0467	-0,0410392	0,1133377	0,063587	2,96145	2,91654	2,86010	915,06	825,16	724,61	1996
0,0610	0,0775	0,0260	-0,0343007	0,1094370	0,067973	3,03406	2,96693	2,92696	1 081,59	926,67	845,2	1997

[1] A. Zakane,., **Dépenses publiques productives, croissance à long terme et politique économique. Essai d'analyse économétrique appliquée au cas de l'Algérie,** Thèse de doctorat, Sciences économiques, Université d'Alger, 2002-2003, p. 94-95

0,0551	0,0685	0,0351	0,0678416	-0,0227487	0,020920	3,20208	2,88903	2,94238	1 592,50	774,51	875,74	1998
0,0140	0,1072	0,0138	0,0525951	0,0118887	-0,000772	3,25271	2,97795	2,98315	1 789,40	950,5	961,95	1999
0,0108	0,0831	0,0128	0,0399016	0,1777999	0,024796	3,30589	3,19815	3,07119	2 022,50	1 578,16	1 178,12	2000
0,0135	0,0527	0,0064	0,0614505	0,1030506	0,012049	3,39331	3,17769	3,12091	2 473,50	1 505,53	1 321,03	2001
0,0051	0,0188	0,0204	0,0648866	0,0760585	0,019181	3,46262	3,20499	3,19051	2 901,50	1 603,19	1 550,65	2002
0,0168	0,0205	0,0224	0,0548377	0,1122364	-0,019151	3,51845	3,29545	3,21465	3 299,50	1 974,47	1 639,27	2003
0,0203	0,0495	0,0156	0,0321291	0,1107835	-0,020055	3,56161	3,34829	3,27622	3 644,30	2 229,90	1 888,93	2004
0,0089	0,0557	0,0133	0,0142776	0,1971600	-0,046554	3,60964	3,48895	3,31219	4 070,40	3 082,83	2 052,04	2005
0,0191	0,0246	0,0287	0,0224973	0,2150158	-0,031510	3,68373	3,56109	3,38970	4 827,60	3 639,93	2 453,01	2006
0,0159	0,1081	0,0544	0,0506517	0,1664143	0,008896	3,77776	3,56678	3,49257	5 994,60	3 687,90	3 108,67	2007
0,0307	0,0919	0,0362	0,0493765	0,0082992	0,076175	3,84236	3,46295	3,62232	6 956,00	2 903,70	4 191,05	2008
0,0314	0,0478	0,0489	-0,0031507	0,0063188	0,019397	3,85571	3,51526	3,62801	7 173,10	3 275,36	4 246,33	2009
0,0067	0,0504	0,0250	-0,0066650	-0,0754337	-0,021076	3,91807	3,48779	3,65001	8 280,70	3 074,64	4 466,94	2010
0,0105	0,0082	0,0372	0,0063076	-0,0856396	0,024732	3,99691	3,53188	3,75829	9 929,20	3 403,11	5 731,75	2011
0,0260	0,0273	0,0691	-0,0145637	-0,0915594	0,052668	4,04192	3,58024	3,84869	11 013,30	3 804,03	7 058,17	2012
0,0199	0,0488	0,0725	-0,0452968	-0,1355601	-0,078599	4,07706	3,59053	3,77989	11 941,50	3 895,21	6 024,13	2013
0,0381	0,0267	0,0219	-0,0519283	-0,1890157	-0,066472	4,13630	3,59136	3,85449	13 686,80	3 902,68	7 153,04	2014
-	-	-	-0,1142917	-0,1639892	-0,036094	4,13981	3,67068	3,94734	13 797,90	4 684,65	8 858,06	2015

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول (4-3) و(4-10) و(4-14).

الشكل رقم (4-21): الاتجاه العام لتطور الكتلة النقدية والإنفاق العام والإيرادات العامة.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4-14) وبرنامج (Eviews).

يظهر من الشكل اعلاه أن الاتجاه الذي تسلكه مكونات السياسة النقدية والمالية، خلال الفترة (1990 - 2015) يأخذ شكلا متزايدا تتخلله تقلبات تعبر عن صدمات السياسة النقدية والمالية، وإن أبسط طريقة، لوصف خصائص هذه الصدمات، هو تحديد معادلة انحدار بطريقة المربعات الصغرى لتطور الكتلة النقدية وتطور النفقات والإيرادات العامة بدلالة الزمن، ومن ثم دراسة سلوك المتغير العشوائي الناتج عن هذا التقدير (العمود 8،9،10 من الجدول رقم (4-17))

لكن قبل القيام بهذه العملية، علينا أولا أن نتحقق من درجة استقرار المتغيرات قيد الدراسة، حيث يمكن ذلك بيانيا من الشكل أعلاه، إذ يلاحظ وجود اتجاه عام (متزايد)، وبذلك فان السلاسل الثلاث غير مستقرة، وللتأكد من ذلك يتم توظيف اختبار "ديكي فولير" (Augmented Decky-Fuller)، والتي جاءت نتائجه على النحو التالي:

جدول رقم (18-4): اختبار "ديكي فولير" المطور (ADF).

Null Hypothesis: LOG_DP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.467995	0.1348
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOG_RP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.903946	0.0591
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOG_M2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.421302	0.1463
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-17) وبرنامج (Eviews).

لقد أظهر الاختبار، كما هو مبين أعلاه، أن القيمة الحرجة التي تفترضها الجداول الإحصائية لـ "ماكينون" عند النسب 1% و 5% و كذلك 10% هي أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة الإحصائية (ADF)، الشيء الذي يجعلنا نقبل الفرضية المعدومة، بمعنى أن المتغيرات الثلاثة تحوي جذرا أحاديا وبالتالي فهي غير مستقرة.

أما معادلة الانحدار البسيطة للكتلة النقدية والإنفاق الحكومي والإيرادات العامة بدلالة الزمن فهي ممثلة على التوالي في الجداول التالية:

جدول رقم (4-19): تقدير معادلة الانحدار البسيط للكتلة النقدية والإنفاق الحكومي والإيرادات العامة بدلالة الزمن.

LOG_DP_t = 0.062(t) + 2.42 + ε_t

(27.45) (73.00)

DW=0.6657/R^2=0.9691/F-s=753.65

Dependent Variable: LOG_DP
Method: Least Squares
Date: 08/30/16 Time: 16:03
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.421702	0.033171	73.00642	0.0000
@TREND	0.062469	0.002276	27.45275	0.0000

R-squared	0.969138	Mean dependent var	3.202567
Adjusted R-squared	0.967852	S.D. dependent var	0.485346
S.E. of regression	0.087022	Akaike info criterion	-1.971512
Sum squared resid	0.181747	Schwarz criterion	-1.874736
Log likelihood	27.62966	Hannan-Quinn criter.	-1.943644
F-statistic	753.6534	Durbin-Watson stat	0.665701
Prob(F-statistic)	0.000000		

LOG_RP_t = 0.054(t) + 2.47 + ε_t

(15.17) (47.49)

DW=0.3465/R^2=0.9055/F-s=230.18

Dependent Variable: LOG_RP
Method: Least Squares
Date: 08/30/16 Time: 15:57
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.477474	0.052160	47.49746	0.0000
@TREND	0.054288	0.003578	15.17197	0.0000

R-squared	0.905582	Mean dependent var	3.156070
Adjusted R-squared	0.901648	S.D. dependent var	0.436330
S.E. of regression	0.136838	Akaike info criterion	-1.066232
Sum squared resid	0.449392	Schwarz criterion	-0.969455
Log likelihood	15.86102	Hannan-Quinn criter.	-1.038364
F-statistic	230.1886	Durbin-Watson stat	0.346592
Prob(F-statistic)	0.000000		

LOG_M2_t = 0.065(t) + 2.60 + ε_t

(51.30) (139.28)

DW=0.4095/R^2=0.99/F-s=2631.7

Dependent Variable: LOG_M2
Method: Least Squares
Date: 08/30/16 Time: 16:06
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

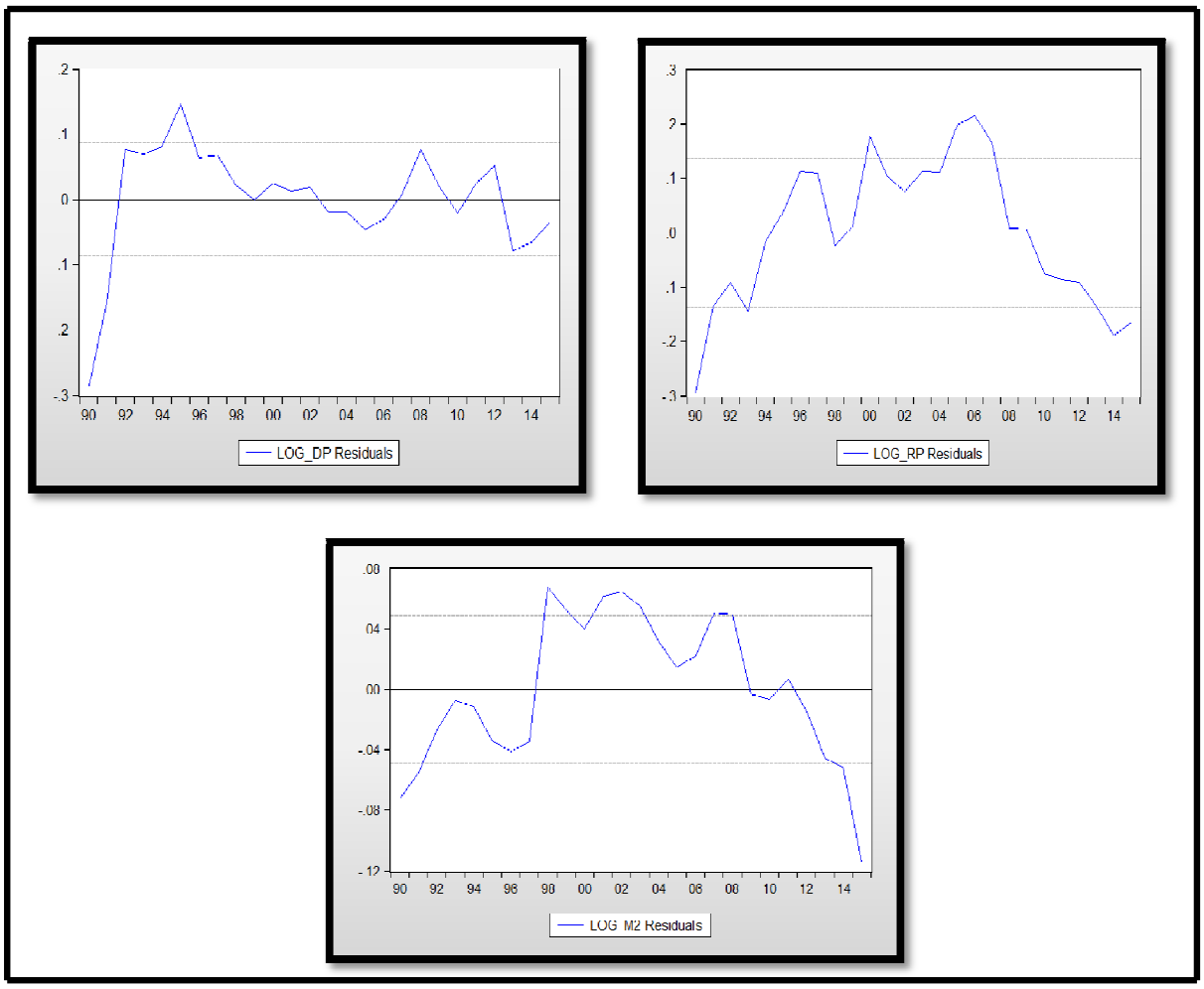
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.607242	0.018719	139.2864	0.0000
@TREND	0.065875	0.001284	51.30082	0.0000

R-squared	0.990963	Mean dependent var	3.430673
Adjusted R-squared	0.990587	S.D. dependent var	0.506135
S.E. of regression	0.049107	Akaike info criterion	-3.115837
Sum squared resid	0.057875	Schwarz criterion	-3.019061
Log likelihood	42.50589	Hannan-Quinn criter.	-3.087969
F-statistic	2631.774	Durbin-Watson stat	0.404953
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول (4-17) وبرنامج (Eviews).

يبين الشكل (4-22)، انحراف التطور الفعلي للمتغيرات عن اتجاهها العام، هذا الانحراف هو في الواقع المتبقي من علاقة انحدار للمتغيرات الدراسة بالنسبة للزمن والذي يشكل في الأصل الطابع ألظرفي للمتغيرات خلال حقبة الدراسة.

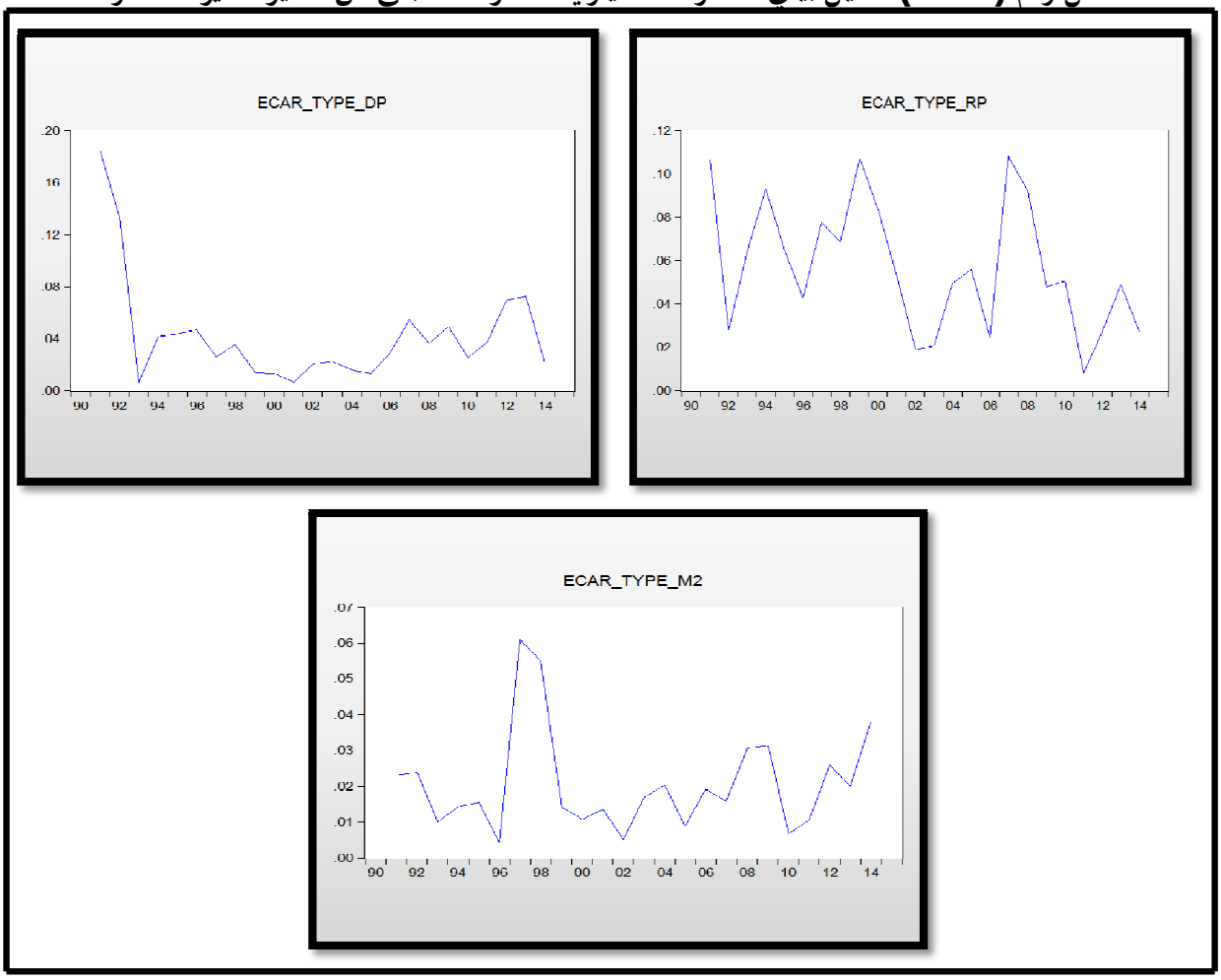
شكل رقم (4-22): تمثيل بياني للمتبقي من معادلة الانحدار لمتغيرات الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول (4-14) وبرنامج Eviews.

الملاحظة الممكن تسجيلها من نتيجة التقدير، هو أنه خلال مرحلة الدراسة ومع الزيادة في معدلات الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة والكتلة النقدية، صاحبها في نفس الوقت تطاير (Volatilité) متزايد لهذه المتغيرات، حيث يلاحظ ذلك بوضوح في الإيرادات الحكومية والكتلة النقدية لتعلقها بمتغيرات خارجية (سعر الصرف وأسعار البترول)، أكثر منها في الإنفاق الحكومي الذي يمكن أن تتحكم به الحكومة، ولكي نبين أكثر هذا التطاير، مثلنا في الشكل (4-23) الانحراف المعياري المتحرك للمتبقي من التقدير للمتغيرات الثلاثة (العمود11، 12،13، من الجدول رقم (4-17)).

شكل رقم (4-23): تمثيل بياني للانحراف المعياري المتحرك للمتبقي من تقدير متغيرات الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-18) وبرنامج Eviews.

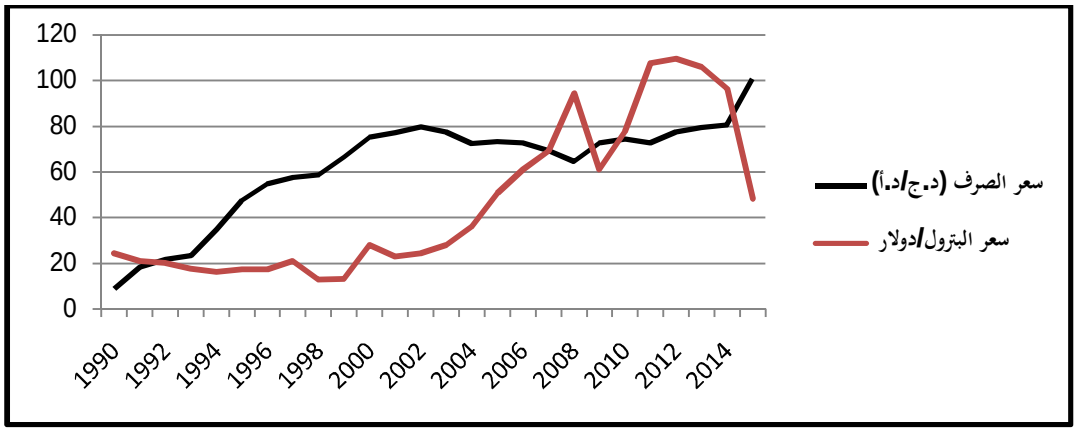
قد يسمح لنا هذا المؤشر بالقول أن السياسة الاقتصادية المطبقة في سنوات التسعينيات والتي كانت تسعى إلى تحقيق التوازن الكلي والتثبيت والاستقرار الاقتصادي صاحبتها في المقابل تقلبات كبيرة في متغيراتها الظرفية وقد استمرت هذه الحالة حتى مع بداية الإنعاش للاقتصاد (بداية من سنة 2000)، بمعنى آخر إذا استطاعت السياسة الاقتصادية في هذه الفترة أن تتحكم في الاتجاه العام لمتغيراتها، فلم يكن الأمر كذلك على المستوى الظرفي لها، بمعنى أنه يستحيل التنبؤ بسلوك الذي ستسلكه السياسة النقدية والمالية في المدى القصير.

نذكر أن هذه الدراسة تبقى دراسة وصفية أساسا، لأنها لا تعتمد على فرضيات معينة عن محددات السياسة الاقتصادية على المديين الطويل والقصير، وربما تكمن هنا أهمية هذه المقاربة وفي نفس الوقت محدوديتها، لأنها في الواقع لا تعطي أي فكرة عن السبب الذي أدى إلى هذا التطور، وبذلك فهي لا تكفي وحدها لمعرفة الأسباب التي تجعل أدوات السياسة الاقتصادية (النقدية والمالية) تتطور بشكل متطاير ولا على أثارها على المستوى الكلي، دون الرجوع للتحليل الاقتصادي.

ثانيا: التحليل الاقتصادي.

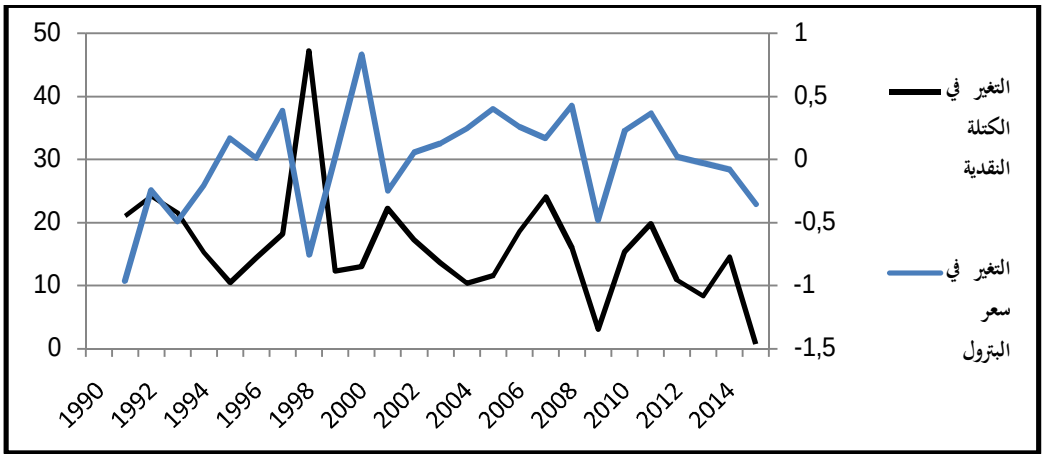
إن السير الحسن للسياسة النقدية وللسياسة المالية واستقرار معدلات أسعار الصرف ومعدلات الفائدة ونسب الدين العمومي والعجز الموازني هو مرهونة أولا بعائدات قطاع المحروقات، وبالتالي فإن القدرة على تحمل السياسة النقدية والسياسة المالية تبقى بدورها مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما يضفي ميزة ضعف السياسة الاقتصادية بالجزائر، ومن أجل توضيح أكثر لهذه الوضعية سنستعين في تحليلنا هذا بالأشكال التالية:

الشكل رقم (24): تطور سعر الصرف وسعر البترول.



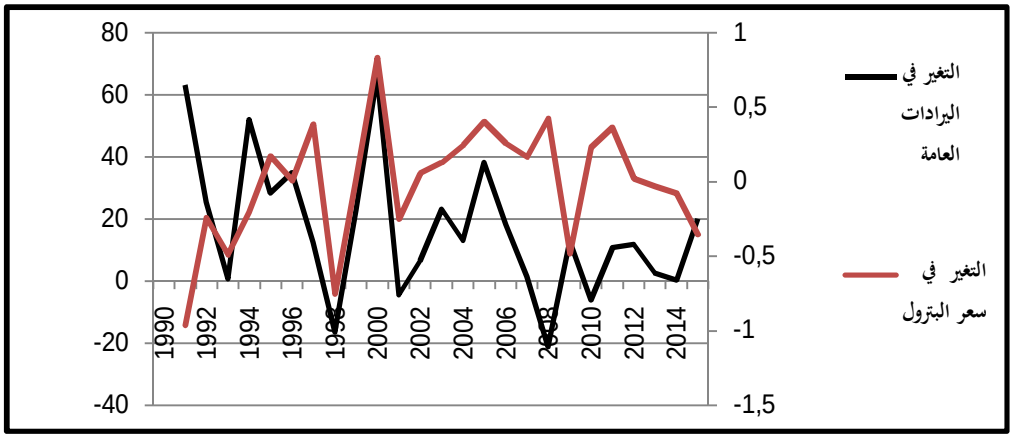
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (5-4) و(7-4) وبرنامج (Excel).

الشكل رقم (25): تطور التغير في الإيرادات العامة والتغير سعر البترول.



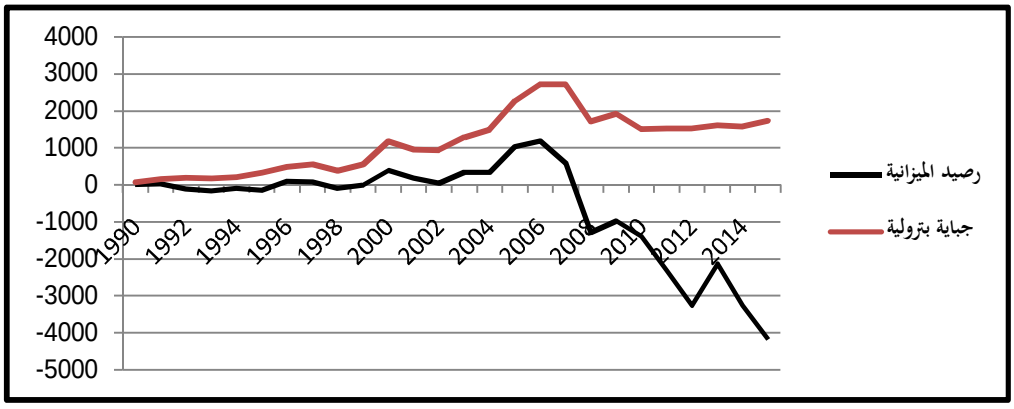
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (5-4) وبرنامج (Excel).

الشكل رقم (26): تطور التغير في الإيرادات العامة وتغير سعر البترول.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدولين (5-4) و(9-4) وبرنامج (Excel).

شكل رقم (27):تطور رصيد الميزانية والجباية البترولية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدولين (5-4) و(9-4) وبرنامج (Excel).

من خلال الأشكال أعلاه، يتضح أن أهم ميزة تتصف بها السياسة النقدية والمالية بالجزائر هي تبعيتها الكلية لتقلبات (Volatility) أسعار النفط، حيث شهدت الفترة (1990-2000) عجزا موازنيا قدر بـ -3.5 من الناتج المحلي الخام كمتوسط سنوي لهذه الفترة وانخفاضا في أسعار الصرف، وهذا ما أعطى ديناميكية غير محتملة (غير متوقعة) للكتلة النقدية والدين العام إلى غاية 2001، أين لعبت الصدمة الموجبة لأسعار النفط دورا مهما في تحسين معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية والخاصة المالية والنقدية منها، وعليه فإن معظم مؤشرات التبعية توحي بأن عدم استقرار الإيرادات البترولية كان هو المصدر الأساسي لصدمات السياسة النقدية والموازنية بالجزائر.

المطلب الثاني: مقاربة نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية (SVAR).

يعتبر (Blanchard et Perotti, 2002) أول من استعمل هذه الطريقة، حيث تركز على تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR).

أولا: منهجية قياس تأثير صدمات السياسة النقدية والمالية.

من أجل تقدير آثار صدمات السياسة النقدية والمالية سنتبنى مقاربة نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية (SVAR)، في هذا الصدد، سيتضمن نموذج الدراسة في بادئ الأمر أربعة متغيرات (4 معادلات)، تعمل مباشرة على تقييم آثار السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي، ويتعلق الأمر بمعدل لوغاريتم الكتلة النقدية (LOG_M2_t)، ولوغاريتم الإنفاق الحكومي (LOG_DP_t)، ولوغاريتم الإيرادات العمومية (LOG_RP_t)، ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي محسوبا بالأسعار الجارية بالعملة المحلية (LOG_PIB_t).

بعد التأكد من استقرار المتغيرات ثم تقدير نموذج (VAR)، تمثل حدود الخطأ العشوائي (البواقي) القانونية الناتجة عن متجهات الانحدار الذاتي (VAR) القانونية دوافع تترجم تقلبات النظام الديناميكي المدروس، لكن كما رأينا سابقا لا يمكن تشبيه البواقي القانونية المتحصل عليها بالصدمات الهيكلية، لأنها تمثل فقط الجزء غير المتوقع الذي يأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتأتية من الحقائق الماضية لمتغيرات النموذج الداخلية، وعليه يمكن تفسير هذه البواقي الناتجة من معادلات ضمن نموذج (VAR) القانوني على أنها توليفات خطية لثلاثة أنواع من الصدمات:

- الاستجابات الآلية للبواقي الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي والسياسات الاقتصادية الأخرى؛
- الاستجابات التقديرية المنظمة لصناع القرار لتقلبات الناتج المحلي الإجمالي، كأن يتم مثلا تخفيض معدلات الضريبة أو زيادة معدلات الفائدة بشكل منظم ردا على حالة انكماش في النشاط الاقتصادي؛
- الصدمات التقديرية العشوائية والمستقلة عن السياسة النقدية والمالية (هيكلية) التي يمكن اعتبارها كصدمات ناتجة عن قرارات السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين (حكومات، جماعات محلية، صناديق التأمين الاجتماعية، مستشفيات) والتي من شأنها التأثير في حجم الكتلة النقدية (زيادة مفاجئة للطلب على النقود)، والإيرادات العمومية (التخفيض من الضريبة على الدخل أو الاشتراكات الاجتماعية) أو حجم الإنفاق الحكومي (الرفع من الاستثمار العمومي أو تخفيض الفاعلين في القطاع العام).

من خلال ما سبق، يمكننا تفسير البواقي القانونية على أنها دالة لثلاثة أنواع من الصدمات: الآلية، التقديرية المنظمة، والهيكلية، وبذلك يمكن اقتراح النموذج الهيكلي التالي:

$$e_t^{M2} = u_t^{M2} \dots (1).$$

$$e_t^{RP} = \alpha_{RP,M2} e_t^{M2} + u_t^{M2} \dots (2).$$

$$e_t^{DP} = \alpha_{DP,M2} e_t^{M2} + \alpha_{DP,RP} e_t^{RP} + u_t^{DP} \dots (3).$$

$$e_t^{PIB} = \alpha_{PIB,M2} e_t^{M2} + \alpha_{PIB,RP} e_t^{RP} + \alpha_{PIB,DP} e_t^{DP} + u_t^{PIB} \dots (4).$$

حيث تمثل (u_t^{M2}) الصدمات الهيكلية النقدية، (u_t^{DP}) و(u_t^{RP}) الصدمات الهيكلية الموازنية، و(u_t^{PIB}) صدمات الهيكلية للنشاط الاقتصادي. كما يلاحظ أن معاملاتها مساوية للواحد قصد إحداث صدمة هيكلية بنسبة (1% أو 1ون)، مع العلم إمكانية تركها مجهولة مثل المعاملات الأخرى.

- تدل المعادلة الأولى على أن التغيرات غير المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي ليس لها تأثير فوري على الكتلة النقدية، كذلك القرارات المتعلقة بالسياسة المالية من المحتمل أن لا تثير استجابات وردود أفعال فورية في السياسة النقدية؛
- تدل المعادلة الثانية على أن أي تغير غير متوقع في الإيرادات الحكومية هو عبارة عن استجابات ممثلة في تغيرات غير متوقعة في الكتلة النقدية، وصدمة هيكلية في الإيرادات الحكومية؛ مع عدم تأثير فوري للتغيرات في النشاط الاقتصادي، والنفقات العامة،
- تدل المعادلة الثالثة على أن أي تغير غير متوقع في النفقات الحكومية هو عبارة عن استجابات ممثلة في تغيرات غير متوقعة في الكتلة النقدية والإيرادات الحكومية؛ زائدا صدمة هيكلية فيها؛
- تفترض المعادلة الرابعة انه بإمكان التغيرات غير المتوقعة في الكتلة النقدية والإيرادات والنفقات العامة أن يكون لها تأثير سريع في النشاط الاقتصادي، (تقيس هذه المعادلة آثار صدمات السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي).

$$e_t^{M2} = u_t^{M2} \dots (1).$$
$$e_t^{RP} = \alpha_{RP,M2} u_t^{M2} + u_t^{RP} \dots (2).$$
$$e_t^{DP} = \alpha_{DP,M2} u_t^{M2} + \alpha_{DP,RP}(\alpha_{RP,M2} u_t^{M2} + u_t^{RP}) + u_t^{DP} \dots (3).$$
$$e_t^{PIB} = \alpha_{PIB,M2} u_t^{M2} + \alpha_{PIB,RP}(\alpha_{RP,M2} u_t^{M2} + u_t^{RP}) + \alpha_{PIB,DP}(\alpha_{DP,M2} u_t^{M2} + \alpha_{DP,RP}(\alpha_{RP,M2} u_t^{M2} + u_t^{RP}) + u_t^{DP}) + u_t^{PIB} \dots (4).$$

$$e_t^{M2} = u_t^{M2} \dots (5).$$
$$e_t^{RP} = \alpha_{RP,M2} u_t^{M2} + u_t^{RP} \dots (6).$$
$$e_t^{DP} = (\alpha_{DP,M2} + (\alpha_{DP,RP} * \alpha_{RP,M2})) u_t^{M2} + \alpha_{DP,RP} u_t^{RP} + u_t^{DP} \dots (7).$$
$$e_t^{PIB} = [(\alpha_{PIB,M2} + (\alpha_{DP,RP} * \alpha_{RP,M2}) + (\alpha_{PIB,DP} * \alpha_{DP,M2}) + (\alpha_{PIB,DP} * \alpha DP,RP * \alpha RP,M2)) utM2 + (\alpha PIB,RP + (\alpha PIB,DP * \alpha DP,RP)) utRP + \alpha PIB,DP\ utDP + utPIB \dots (8).$$

باستخدام التحويل التالي:

$$(\alpha_{DP,M2} + (\alpha_{DP,RP} * \alpha_{RP,M2}) = \beta_{DP,M2}.$$
$$(\alpha_{DP,RP} * \alpha_{RP,M2}) + (\alpha_{PIB,DP} * \alpha_{DP,M2}) + (\alpha_{PIB,DP} * \alpha_{DP,RP} * \alpha_{RP,M2}) = \beta_{PIB,M2}.$$
$$(\alpha_{PIB,RP} + (\alpha_{PIB,DP} * \alpha_{DP,RP}) = \beta_{PIB,RP}.$$

تصبح المعادلات (5) (6) (7) (8) على النحو التالي:

$$\boldsymbol{e_t^{M2} = u_t^{M2}} \dots (9).$$
$$\boldsymbol{e_t^{RP} = \alpha_{RP,M2} u_t^{M2} + u_t^{M2}} \dots (10).$$
$$\boldsymbol{e_t^{DP} = \beta_{DP,M2} u_t^{M2} + \alpha_{DP,RP} u_t^{RP} + u_t^{DP}} \dots (11).$$
$$\boldsymbol{e_t^{PIB} = \beta_{PIB,M2} u_t^{M2} + \beta_{PIB,RP} u_t^{RP} + \alpha_{PIB,DP} u_t^{DP} + u_t^{PIB}} \dots (12).$$

على هذا النحو، ستمكننا النماذج (SVAR) من الانتقال من بواقي قانونية لنموذج (VAR) إلى صدمات هيكلية، هذا ومع ضرورة استقلالية البواقي القانونية بشكل يسمح لنا بالحصول على دوافع غير مرتبطة عند كل فترة، من أجل ذلك يجب تشكيل مصفوفة الانتقال (P) التي تحقق العلاقة التالية: $e_t = P.u_t$، ويمكن تحديد معاملات مصفوفة الانتقال على النحو التالي:

$$\begin{pmatrix} \boldsymbol{e_t^{M2}} \\ \boldsymbol{e_t^{RP}} \\ \boldsymbol{e_t^{DP}} \\ \boldsymbol{e_t^{PIB}} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ \boldsymbol{\alpha_{RP,M2}} & 1 & 0 & 0 \\ \boldsymbol{\beta_{DP,M2}} & \boldsymbol{\alpha_{DP,RP}} & 1 & 0 \\ \boldsymbol{\beta_{PIB,M2}} & \boldsymbol{\beta_{PIB,RP}} & \boldsymbol{\alpha_{PIB,DP}} & 1 \end{pmatrix} * \begin{pmatrix} \boldsymbol{u_t^{M2}} \\ \boldsymbol{u_t^{RP}} \\ \boldsymbol{u_t^{DP}} \\ \boldsymbol{u_t^{PIB}} \end{pmatrix}.$$

من أجل تحديد معاملات مصفوفة الانتقال اعتمد (Perotti) على الطريقة التالية:

- أولا كتابة المساواة $e_t = P.u$ على النحو التالي: $A.e_t = B.u_t$ حيث أن: $P = A^{-1}.B$،
- تثبيت العناصر القطرية بإعطائها قيمة 1 (قيود التوحيد).
- نستعمل استقلالية البواقي الهيكلية من أجل القيام بانحدارات بمتغيرات مساعدة وهذا ما سيسمح لنا بتحديد العناصر المتبقية لـ (α_{ij})، (بالاعتماد على البرامج Eviews)

وعليه، في ظل هذه الشروط يمكننا كتابة المصفوفتين (A) و(B) على النحو التالي:

$$A * e_t = \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ -\alpha_{DP,M2} & 1 & 0 & 0 \\ -\alpha_{RP,M2} & -\alpha_{DP,RP} & 1 & 0 \\ -\alpha_{PIB,M2} & -\alpha_{PIB,DP} & -\alpha_{PIB,RP} & 1 \end{pmatrix} * \begin{pmatrix} \boldsymbol{e_t^{M2}} \\ \boldsymbol{e_t^{RP}} \\ \boldsymbol{e_t^{DP}} \\ \boldsymbol{e_t^{PIB}} \end{pmatrix}.$$

$$B * u_t = \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 \end{pmatrix} * \begin{pmatrix} \boldsymbol{u_t^{M2}} \\ \boldsymbol{u_t^{RP}} \\ \boldsymbol{u_t^{DP}} \\ \boldsymbol{u_t^{PIB}} \end{pmatrix}.$$

حيث:

$$\begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ -\alpha_{DP,M2} & 1 & 0 & 0 \\ -\alpha_{RP,M2} & -\alpha_{DP,RP} & 1 & 0 \\ -\alpha_{PIB,M2} & -\alpha_{PIB,DP} & -\alpha_{PIB,RP} & 1 \end{pmatrix}^{-1} * \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \boldsymbol{1} & \boldsymbol{0} & \boldsymbol{0} & \boldsymbol{0} \\ \boldsymbol{\alpha_{RP,M2}} & \boldsymbol{1} & \boldsymbol{0} & \boldsymbol{0} \\ \boldsymbol{\beta_{DP,M2}} & \boldsymbol{\alpha_{DP,RP}} & \boldsymbol{1} & \boldsymbol{0} \\ \boldsymbol{\beta_{PIB,M2}} & \boldsymbol{\beta_{PIB,RP}} & \boldsymbol{\alpha_{PIB,DP}} & \boldsymbol{1} \end{pmatrix}.$$

سنعمل ألان على تثبيت بعض العناصر غير القطرية للمصفوفتين (A) و (B) بالاعتماد على بعض الدلالات الاقتصادية، كأن نفترض بأن أحد البواقي لا يؤثر في الآخر في خضم نفس السنة (أي أن هذا العنصر سيأخذ قيمة 0)، أو العكس بافتراض وجود تأثير وهنا يجب قياس هذا التأثير لأجل إعطاء قيمة للعنصر(α_{ij}) (قيود اقتصادية).

بفرض أن التغير غير المتوقع في الإيرادات الحكومية يمكن أن تتسبب فيه صدمة هيكلية في الإنفاق الحكومي والعكس صحيح (السياسة المالية عبارة عن توليفة من السياسة الانفاقية والايرادية) ، يمكن كتابة المصفوفة (A) و(B) على النحو التالي:

$$\begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ -\alpha_{DP,M2} & 1 & 0 & \mathbf{0} \\ -\alpha_{RP,M2} & \mathbf{0} & 1 & 0 \\ -\alpha_{PIB,M2} & -\alpha_{PIB,DP} & -\alpha_{PIB,RP} & 1 \end{pmatrix}^{-1} * \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & \boldsymbol{\alpha_{RP,DP}} & 0 \\ 0 & \boldsymbol{\alpha_{DP,RP}} & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 \end{pmatrix} = \boldsymbol{P}.$$

فإذا افترضنا الآن أن: $\alpha_{RP,DP} = 0$ (الفرضية البديلة $\alpha_{DP,RP} = 0$ لها نفس النتائج) أي أن القرارات المتعلقة بالنفقات والإيرادات تؤخذ في نفس اللحظة، فإنه يمكن كتابة المصفوفة (A) و(B) على النحو التالي:

$$\begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ -\alpha_{DP,M2} & 1 & 0 & \mathbf{0} \\ -\alpha_{RP,M2} & \mathbf{0} & 1 & 0 \\ -\alpha_{PIB,M2} & -\alpha_{PIB,DP} & -\alpha_{PIB,RP} & 1 \end{pmatrix}^{-1} * \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & \mathbf{0} & 0 \\ 0 & \alpha_{DP,RP} & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 \end{pmatrix} = \boldsymbol{P}.$$

ثانيا: نتائج قياس تأثير صدمات السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي.

تعطي سلاسل المعطيات التي استعملناها خلال الفترة (1990-2015) 26 مشاهدة، وبالرغم من النقائص الموجودة في المعطيات، حاولنا تطبيق نموذج (SVAR) لتحديد أثار صدمة السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي، والتي جاءت نتائجها موزعة على النقاط التالية:

1. استقرار سلاسل المتغيرات قيد الدراسة: رأينا في ما سبق أن السلاسل قيد الدراسة غير مستقرة عند مستوى (0)، لذا قمنا بعمل الفرق الأول على كل سلسلة على حدة، وإعادة اختبار "ديكي فولير" المطور، والذي جاءت نتائجه مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (20-4): اختبار "ديكي فولير" المطور على سلاسل المتغيرات بعد اجراء الفرق الاول عليها.

Null Hypothesis: D_LOG_M2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.862050	0.0075
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D_LOG_RP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.786591	0.0009
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D_LOG_PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.307724	0.0027
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D_LOG_DP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.157001	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-17) وبرنامج (Eviews).

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ قيمة (Prob*) لكل سلسلة اصغر من (0.05)، ما يدفعنا للقول أن كل السلاسل مستقرة عند المستوى الأول (الفرق الأول)، ما يسمح لنا بمتابعة مراحل تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي.

2. عدد التأخرات نموذج واستقراره: في هذا الصدد، يتم حساب عدد التأخرات بناء على أساس أصغر قيمة يأخذ بها المعامل "Akcaike" و"Schwarz"، ومن خلال الجدول رقم (4-22) نلاحظ التناقض بين المؤشرين، حيث يؤشر معامل "Akcaike" على تأخرين، أما معامل "Schwarz" فيؤشر على تأخر واحد فقط، ومن جهتنا سنعتمد على معامل "Akcaike" بصفته أكثر شهرة واستخداما في مثل هذه الدراسات.

جدول رقم (4-21): اختبار "Akcaike" و"Schwarz" لاكتشاف عدد التأخرات نموذج (VAR).

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: D_LOG_M2 D_LOG_RP D_LOG_DP D_LOG_PIB
Exogenous variables: C
Date: 09/14/16 Time: 09:39
Sample: 1990 2015
Included observations: 23

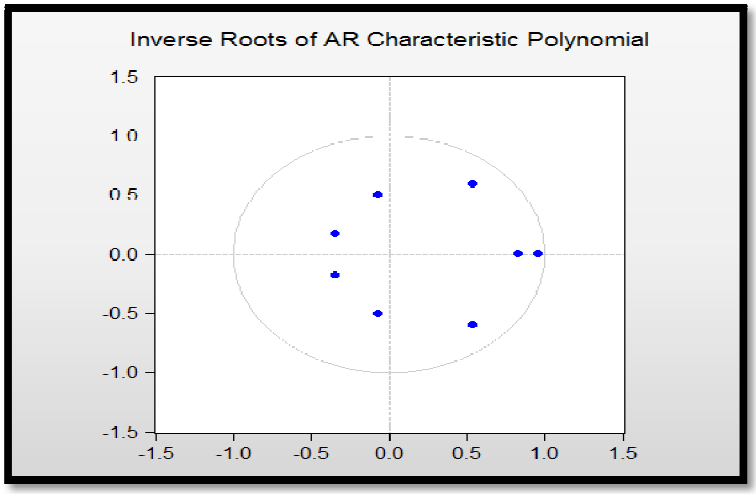
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	88.67743	NA	7.45e-09	-7.363254	-7.165777	-7.313589
1	183.4643	148.3620*	8.11e-12*	-14.21428	-13.22690*	-13.96596*
2	200.2386	20.42090	8.79e-12	-14.28161*	-12.50432	-13.83463
3	209.0957	7.701848	2.51e-11	-13.66050	-11.09329	-13.01485

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-17) وبرنامج (Eviews).

ومن خلال الشكل أدناه، يتضح بأن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار، إذ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

شكل رقم (4-28): اختبار جذر الوحدة لنموذج (VAR).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-17) وبرنامج (Eviews)

3. تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR): بعد التأكد من استقرار متغيرات الدراسة واستقرار النموذج ومعرفة عدد التأخرات التي يحتويها، جاءت نتائج تقدير النموذج (VAR) لدراستنا ممثلة في الجدول:

جدول رقم (4-22): تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

Vector Autoregression Estimates
Date: 09/14/16 Time: 10:19
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	D_LOG_M2	D_LOG_RP	D_LOG_DP	D_LOG_PIB
D_LOG_M2(-1)	0.092349	-0.073441	0.465398	0.122226
	(0.25944)	(0.51641)	(0.40017)	(0.32920)
	[0.35595]	[-0.14222]	[1.16300]	[0.37128]
D_LOG_M2(-2)	0.049568	1.459429	-0.197811	0.317284
	(0.26569)	(0.52883)	(0.40980)	(0.33712)
	[0.18657]	[2.75972]	[-0.48271]	[0.94116]
D_LOG_RP(-1)	0.118622	-0.132422	0.215970	0.219712
	(0.13305)	(0.26483)	(0.20522)	(0.16882)
	[0.89157]	[-0.50003]	[1.05241]	[1.30144]
D_LOG_RP(-2)	0.154935	0.156045	0.019272	0.087212
	(0.13479)	(0.26829)	(0.20790)	(0.17103)
	[1.14946]	[0.58163]	[0.09270]	[0.50992]
D_LOG_DP(-1)	-0.106574	-0.295455	0.018237	-0.040274
	(0.12599)	(0.25078)	(0.19433)	(0.15986)
	[-0.84590]	[-1.17816]	[0.09384]	[-0.25192]
D_LOG_DP(-2)	-0.113668	0.197992	0.055464	0.174825
	(0.10598)	(0.21095)	(0.16347)	(0.13448)
	[-1.07253]	[0.93857]	[0.33930]	[1.30004]
D_LOG_PIB(-1)	-0.197072	0.894414	-0.047438	0.086988
	(0.25528)	(0.50813)	(0.39375)	(0.32392)
	[-0.77197]	[1.76021]	[-0.12048]	[0.26855]
D_LOG_PIB(-2)	0.262332	-0.539387	-0.418684	-0.432513
	(0.26712)	(0.53169)	(0.41201)	(0.33894)
	[0.98208]	[-1.01448]	[-1.01620]	[-1.27607]
C	11.52952	-12.53871	13.18009	4.349158
	(6.85638)	(13.6473)	(10.5753)	(8.69989)
	[1.68157]	[-0.91877]	[1.24630]	[0.49991]
R-squared	0.379476	0.539805	0.193852	0.321766
Adj. R-squared	0.024891	0.276836	-0.266805	-0.065796
Sum sq. resids	1074.467	4256.897	2556.185	1729.936
S.E. equation	8.760573	17.43743	13.51239	11.11606
F-statistic	1.070198	2.052736	0.420816	0.830230
Log likelihood	-76.84257	-92.67480	-86.80952	-82.31956
Akaike AIC	7.464572	8.841287	8.331263	7.940831
Schwarz SC	7.908895	9.285611	8.775586	8.385155
Mean dependent	15.66261	14.19609	14.80174	13.19217
S.D. dependent	8.871682	20.50521	12.00542	10.76747
Determinant resid covariance (dof adj.)		3.46E+08		
Determinant resid covariance		47545667		
Log likelihood		-333.8302		
Akaike information criterion		32.15914		
Schwarz criterion		33.93644		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-17) وبرنامج (Eviews)

4.حساب مصفوفة الانتقال (P) لنموذج شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي(SVAR): بالاعتماد على نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) المقدر أعلاه، يمكن تقدير مصفوفة الانتقال (P) لنموذج شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) والمبينة في الجدول أدناه:

جدول رقم (23-4): حساب مصفوفة الانتقال (P)

Structural VAR Estimates
Date: 09/14/16 Time: 12:22
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments
Estimation method: method of scoring (analytic derivatives)
Failure to improve after 1 iterations
Structural VAR is over-identified (4 degrees of freedom)

Model: Ae = Bu where E[uu']=I
Restriction Type: short-run pattern matrix

A =

1	0	0	0
C(1)	1	0	0
C(2)	0	1	0
C(3)	C(4)	C(5)	1

B =

1	0	0	0
0	1	0	0
0	C(6)	1	0
0	0	0	1

	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	0.746648	0.208514	3.580799	0.0003
C(2)	-0.052747	0.209456	-0.251830	0.8012
C(3)	-0.300494	0.261501	-1.149112	0.2505

Log likelihood -7182.363
LR test for over-identification:
Chi-square(4) 13651.39 Probability 0.0000

Estimated A matrix:

1.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.746648	1.000000	0.000000	0.000000
-0.052747	0.000000	1.000000	0.000000
-0.300494	-0.288013	-0.186334	1.000000

Estimated B matrix:

1.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	1.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.095118	1.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	1.000000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (22-4) وبرنامج (Eviews).

$$\begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0.746648 & 1 & 0 & \mathbf{0} \\ -0.052747 & \mathbf{0} & 1 & 0 \\ -0.300494 & -0.288013 & -0.186334 & 1 \end{pmatrix}^{-1} * \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & \mathbf{0} & 0 \\ 0 & 0.095118 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 \end{pmatrix} = \boldsymbol{P}.$$

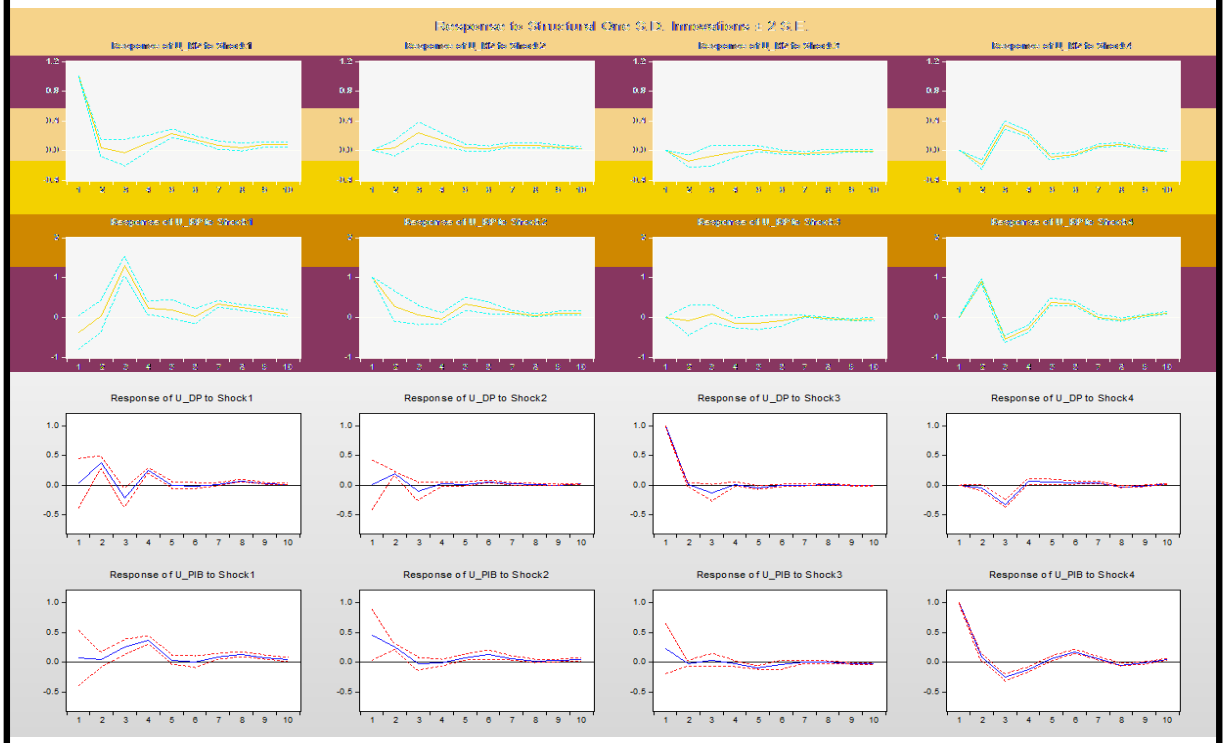
$$\boldsymbol{P} = \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ -0.746648 & 1 & \mathbf{0} & 0 \\ 0.052747 & 0.095118 & 1 & 0 \\ 0.095278 & 0.305736 & 0.186334 & 1 \end{pmatrix}.$$

5. دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية: حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات والمبينة في الشكل (4-31)، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الكتلة النقدية مقدرة بـ 1% (أو بدينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في المديين المتوسط والطويل، حيث يقدر مضاعف السياسة النقدية بحوالي 0.37% كحد أقصى في السنة الرابعة التي تلي الصدمة، أما في المدى القصير فلا يوجد تأثير فوري للصدمة.

من ناحية الإيرادات العامة، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة فيها مقدرة بـ 1 % (أو بدينار جزائري) (ارتفاع الجباية البترولية مثلا) سيكون له أثر معنوي إيجابي فوري على حجم الإنفاق الحكومي إذ وصل إلى حدود 0.16% كحد أقصى في الفترة الثانية، كما نلاحظ الأثر الفوري والايجابي الذي تمارسه هذه الصدمة على الناتج المحلي الإجمالي طول فترة الاستجابة، إذ تقدر مرونة الناتج المحلي للإيرادات العامة بـ 0.45%، أما مضاعف الإيرادات العامة في المديين المتوسط والطويل فسيصل إلى حدود 0.13% كحد أقصى في الفترة السادسة التي تلي الصدمة.

وحسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات للإنفاق العام، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدرة بـ 1% (أو بدينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير، غير أن هذا المضاعف صغير جدا و يقدر بحوالي: 0.04% كحد أقصى في السنة الثالثة التي تلي الصدمة. أما في المديين القصير والطويل فسيكون الأثر سلبيا على النشاط الاقتصادي.

شكل رقم (4-29): دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية.

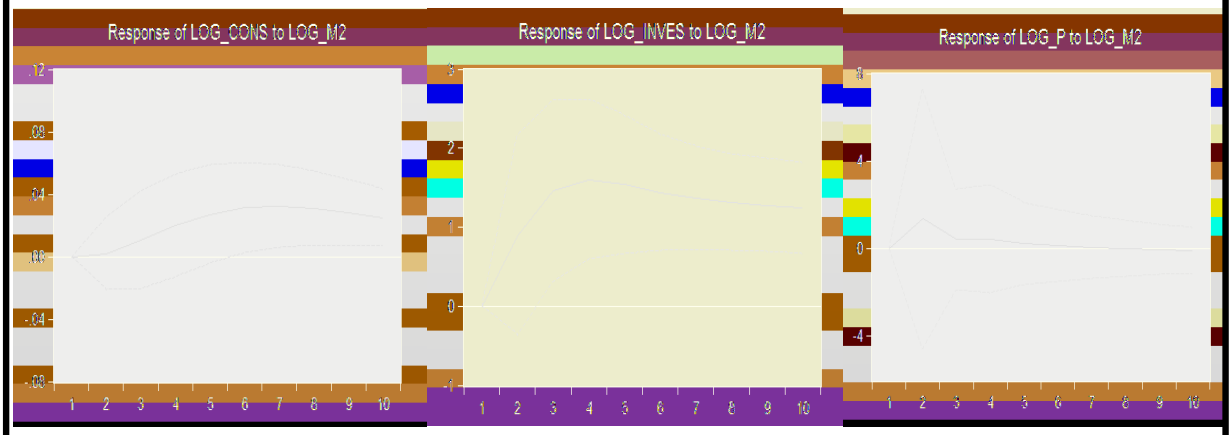


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-23) وبرنامج (Eviews).

6. التحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة.

➢ **تأثير صدمة في الكتلة النقدية:** من خلال الشكل أعلاه، تلاحظ الاستجابة المعتبرة للنشاط الاقتصادي لصدمات السياسة النقدية (أكثر من استجابته لصدمات السياسة المالية)، إذ أن حدوث صدمة ايجابية في الكتلة النقدية بـ (1% أو 1دج) وذلك من خلال إحدى أدوات السياسة النقدية (انخفاض معدلات الفائدة مثلا) سيؤدي حتما إلى ارتفاع في مكونات الناتج الإجمالي (الاستهلاك والاستثمار) وعدم الادخار بمعدلات منخفضة، ما يصاحب زيادة في الإيرادات العامة من خلال ارتفاع الجباية العادية بسبب زيادة الإنتاج، وانخفاض الإنفاق العمومي لاعتماد الاقتصاد على التمويل الخاص وذلك على المدى القصير، بعد ذلك وبسبب زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية على المدى المتوسط، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار، واستجابة لهذا الارتفاع ستحاول الحكومة تدعيم بعض السلع الضرورية (ارتفاع الإنفاق العام) أو تخفيض بعض الضرائب (انخفاض الإيرادات العامة)، ما يؤدي إلى تفاقم عجز الميزانية، الأمر الذي يدفع الحكومة لتغطية هذا العجز من خلال إصدار نقدي جديد (ارتفاع الكتلة النقدية من جديد)، مما سينعكس إيجابيا مرة أخرى على نمو الناتج الإجمالي.

شكل رقم (30-4): تأثير صدمة في الكتلة النقدية على (الاستثمار والاستهلاك والتضخم)

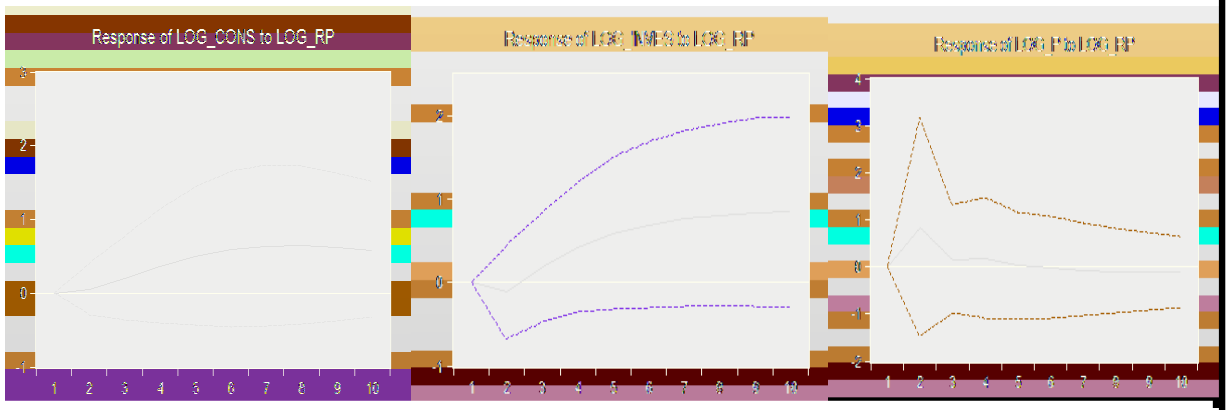


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-23) والملحق (14) وبرنامج (Eviews).

➢ **تأثير صدمة في الإيرادات العمومية:** يبدو بأن الصدمات الإيجابية في الإيرادات العمومية (ارتفاع أسعر النفط مثلا) تمارس نوعا من الآثار الكينزية، إذ أن الارتباط الوثيق للإنفاق الحكومي بالإيرادات العمومية (الجباية البترولية) يجعله يستجيب بشكل مباشر لصدمات هذه الأخيرة، غير أن الزيادة في الإنفاق الحكومي سيكون لها تأثير إيجابي على الكتلة النقدية وحجم الاستهلاك والنشاط الاقتصادي في المدى القصير، وهذا ما سينعكس إيجابيا مرة أخرى في المدى المتوسط على الإيرادات العمومية من خلال ارتفاع الجباية العادية خاصة ضرائب الدخل والضرائب على الاستهلاك، سامحا بذلك بظهور فائض في الموازنة العامة، هذا الفائض من شأنه أن يؤدي إلى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية (انخفاض التمويل النقدي للعجز) وأيضا تدني معدلات الفائدة من

جراء ارتفاع الادخار العمومي، وبذلك ستكون هذه الوضعية ملائمة ومشجعة لمناخ الاستثمار بظهور نوع من آثار التكامل، مما سينعكس إيجابيا مرة أخرى على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي.

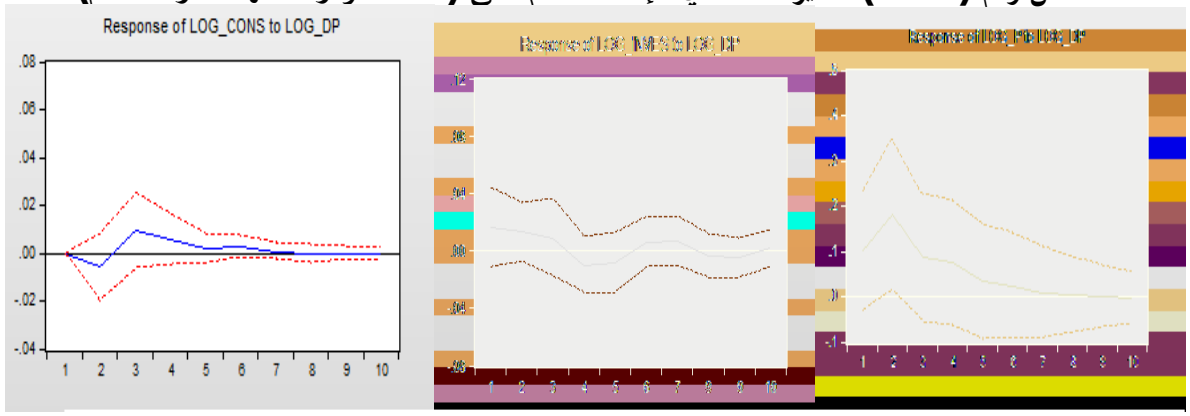
الشكل رقم (4-31): تأثير صدمة في الإيرادات العامة على (الاستثمار والاستهلاك والتضخم)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-23) والملحق (14) وبرنامج (Eviews).

➢ **تأثير صدمة في النفقات العمومية:** نستنتج بأن السياسات الإنفاقية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينزية، إذ أن الأثر ايجابي وضعيف جدا على الناتج المحلي الإجمالي وفي المدى القصير سيؤدي إلى ارتفاع طفيف في حجم الطلب الكلي (ارتفاع الاستهلاك) في المديين المتوسط والبعيد، مما سينتج عنه نوع من الضغوط التضخمية المصاحبة بارتفاع عام في الأسعار، وفي ظل تفاقم عجز الموازنة الناتج عن ارتفاع الإنفاق واستقرار الإيرادات، مما سيؤدي إلى ضرورة التخفيض من عرض النقود للحد من الضغوط التضخمية، فلابد لمعدلات الفائدة من الارتفاع كنتيجة حتمية لتطبيق هذه الإجراءات، الآمر الذي يسمح بانخفاض في طلب القطاع الخاص وبالتالي ظهور نوع من آثار المزاحمة على الاستثمار الخاص، التي ستمارس تأثيرا سلبيا على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي خلال الفترات المتبقية في فترة الاستجابة، ونتيجة هذا الانخفاض في النشاط الاقتصادي ستنخفض الإيرادات العمومية خاصة منها الجباية العادية.

الشكل رقم (4-32): تأثير صدمة في الإنفاق العام على (الاستثمار والاستهلاك والتضخم)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-23) والملحق (14) وبرنامج (Eviews).

تحليل التباين: ننتقل الآن إلى توضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات التابعة، أي تفسير توقع خطأ كل متغير، وحسب ما تشير إليه نتائج تحليل تباين الأخطاء الموضحة في الجدول (24-4)، يتضح بأن التقلبات الظرفية للنشاط الاقتصادي في المدى القصير تتعلق بصدمات في نفسها بنسبة كبيرة جدا (79.20%)، تليها صدمات الإيرادات العامة (الارتباط الكبير للنشاط الاقتصادي بالجباية البترولية) بنسبة 16.28%، ثم الإنفاق العمومي بـ 4% وتقريبا عدم تأثرها بالكتلة النقدية (0.44%) أما في المديين المتوسط والطويل، فتساهم صدمات الإيرادات العمومية والكتلة النقدية في تفسير حوالي 17% ومن (12 إلى 13%) على التوالي من تقلبات الناتج الإجمالي، مع ملاحظة ضعف تأثير السياسة الانقاقية على النشاط الاقتصادي (3.78%) في المديين المتوسط والقصير، وذلك بالنظر إلى صغر مضاعفات السياسة المالية (الإيرادات خارج قطاع المحروقات والإنفاق العام)، وارتفاع مضاعف السياسة النقدية، أما بقية التقلبات فتتعلق بصدمات في المتغير نفسه.

جدول رقم (24-4): تحليل التباين.

Variance Decomposition of D_LOG_PIB:

Period	S.E.	Shock1	Shock2	Shock3	Shock4
1	1.123613	0.446600	16.28219	4.063639	79.20757
2	1.157381	0.571846	20.34865	3.861564	75.21794
3	1.212782	5.029839	18.59296	3.604360	72.77284
4	1.273595	12.95318	16.86072	3.322310	66.86379
5	1.281669	12.87073	17.04475	3.833931	66.25059
6	1.300881	12.49534	17.51249	3.827025	66.16514
7	1.307516	12.88304	17.58846	3.788313	65.74019
8	1.315164	13.74593	17.40998	3.744406	65.09969
9	1.318015	14.04162	17.37443	3.758542	64.82541
10	1.320329	14.08188	17.43078	3.783219	64.70412

Factorization: Structural

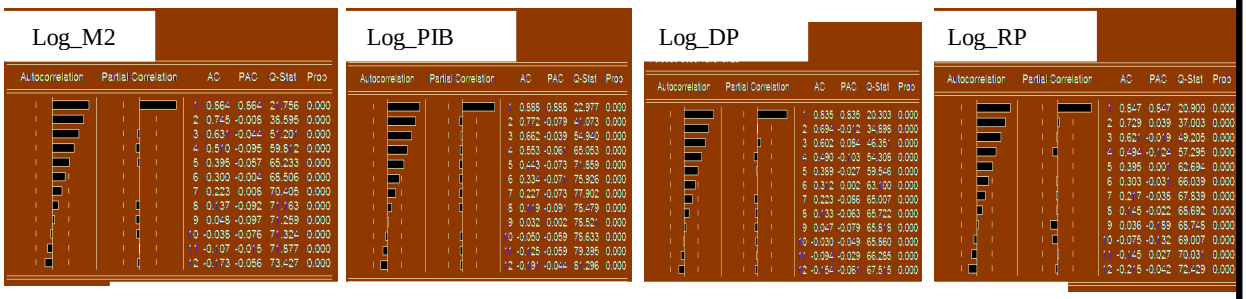
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (23-4) وبرنامج (Eviews).

ومن خلال جميع هذه النتائج تتضح لنا جليا القدرة النسبية للسياسة المالية بالجزائر على التأثير في المتغيرات الاقتصادية، إذ أن السياسة المالية ذات الطابع الكينزي التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، كما لاحظنا الاستجابة المعتبرة للنشاط الاقتصادي للتغيرات الحاصلة في الكتلة النقدية (السياسة النقدية) مقارنة مع استجابته للتغيرات الحاصلة في مكونات السياسة المالية، فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها، وهذا ما أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي، مما استدعى تحويل هذه المبالغ لإنشاء الهياكل القاعدية وتزايد واردات السلع فقط.

المطلب الثالث: تقدير نموذج (VECM) للعلاقة بين النشاط الاقتصادي والسياستين النقدية والمالية.

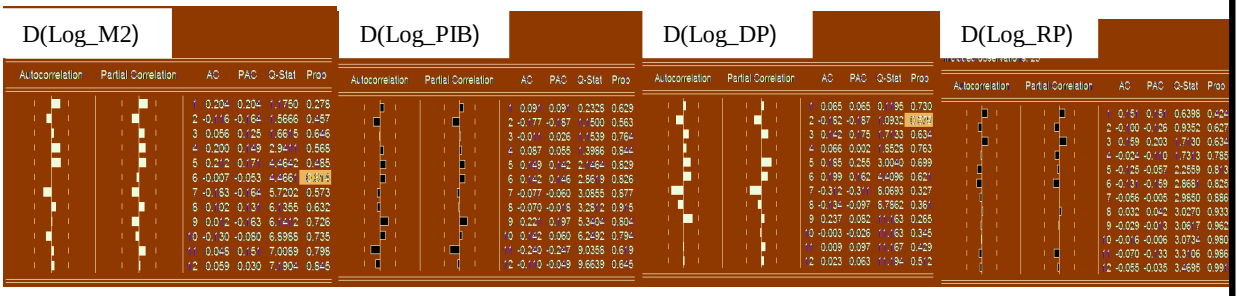
نظًرا لاختبار جذر الوحدة الذي أكد أن جميع المتغيرات المستخدمة في الدراسة كانت مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى، وللتأكد أكثر من ذلك يمكن ملاحظة دوال الارتباط الذاتي والجزئي للبواقي، التي تم حسابها على المستوي صفر (بدون إجراء فروقات) والمستوى الاول (بعد إجراء فرق من الدرجة الأولى) لكل سلسة على حدة، والتي أوضحت نتائجها عدم استقرار عوامل دوال الارتباط الذاتي والجزئي للبواقي داخل مجال الثقة إلا بعد إجراء الفروقات الأولى لكل سلسلة، وهذا يدفعنا للقول أن كل السلاسل متكاملة من نفس الدرجة (p=1)، مع إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك.

الشكل رقم (4-33) : دوال الارتباط الذاتي والجزئي لمتغيرات الدراسة عند المستوى (0).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-17) وبرنامج (Eviews).

الشكل رقم (4-34) : دوال الارتباط الذاتي والجزئي لمتغيرات الدراسة عند المستوى (1).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-17) وبرنامج (Eviews).

أولا: اختبار التكامل المشترك للعلاقة بين النشاط الاقتصادي والسياستين النقدية والمالية.

بالاعتماد على نموذج متجهة الانحدار الذاتي (VAR) المقدر في المطلب السابق والذي وجدناه يحتوي على 2 فترة إبطاء، وهي نفس فترة الإبطاء التي سنعتمد عليها في اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) إن وجد.

يسمح لنا الجدول التالي برصد نتائج اختبار(λ_{trace}) و(λ_{max}) للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة:

جدول رقم (4-25): جدول اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات.

Date: 09/24/16 Time: 11:31
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LOG_PIB LOG_M2 LOG_RP LOG_DP
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.710120	58.01681	47.85613	0.0042
At most 1	0.552099	29.53619	29.79707	0.0536
At most 2	0.336963	11.06297	15.49471	0.2077
At most 3	0.067676	1.611716	3.841466	0.2042

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.710120	28.48061	27.58434	0.0383
At most 1	0.552099	18.47323	21.13162	0.1131
At most 2	0.336963	9.451253	14.26460	0.2505
At most 3	0.067676	1.611716	3.841466	0.2042

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-17) وبرنامج (Eviews)

ملاحظة: *ترفض فرضية العدم عند مستوى دلالة 0.05%.

نلاحظ من الجدول أعلاه اتفاق كل من اختبار (λ_{trace}) واختبار (λ_{max}) على وجود علاقة تكامل مشترك واحدة بين متغيرات الدراسة، حيث عندما تم اختبار فرضية العدم (r=0) مقابل الفرضية البديلة (r>0) تبين أن الإحصائية المحسوبة لكل من الاختبارين اكبر من الإحصائية الحرجة لهما (47.85613<58.01681) و(27.58434<28.48061) ومستوى الدلالة لهما اقل من 0.05 (0.05>0.0042) و(0.05>0.00383) ، ما يدفعنا لرفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، ثم الانتقال لاختبار فرضية العدم (r=1) مقابل الفرضية البديلة (r>1) حيث تبين فيها عكس ما جاء في الاختبار السابق، حيث كانت الإحصائية المحسوبة لكل من λ_{trace} وλ_{max} اقل من القيمة الحرجة لهما (29.79707>29.53619) و(21.13162>18.47323) ومستوى الدلالة لهما اكبر من 0.05 (0.05<0.0536)

و(0.05<0.1131) ما يدعونا لقبول فرضية العدم، ومنه توجد علاقة تكامل مشترك واحدة بين متغيرات الدراسة.

ثانيا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) للعلاقة بين النشاط الاقتصادي والسياستين النقدية والمالية.

بالاعتماد على النتائج السابقة (2 فترة إبطاء و1 تكامل مشترك)، جاءت نتائج تقدير نموذج (VECM) بين متغيرات الدراسة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (26-4): جدول تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM).

Vector Error Correction Estimates
Date: 09/25/16 Time: 15:35
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
LOG_PIB(-1)	1.000000
LOG_M2(-1)	-0.369611 (0.06903) [-5.35416]
LOG_RP(-1)	-0.210534 (0.03230) [-6.51868]
LOG_DP(-1)	-0.356523 (0.06384) [-5.58439]
C	-0.599077

Error Correction:	D(LOG_PIB)	D(LOG_M2)	D(LOG_RP)	D(LOG_DP)
CointEq1	-1.664747 (0.54182) [-3.07249]	0.830326 (0.46832) [1.77298]	-1.875717 (1.08517) [-1.72850]	-0.895824 (0.83439) [-1.07363]
D(LOG_PIB(-1))	1.006773 (0.42221) [2.38453]	-0.709376 (0.36494) [-1.94384]	2.057413 (0.84561) [2.43306]	0.518058 (0.65019) [0.79678]
D(LOG_PIB(-2))	0.441338	-0.287268	0.608334	0.099253
D(LOG_M2(-1))	0.426980 (0.30139) [1.41669]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
D(LOG_M2(-2))	0.683979 (0.32977) [2.07414]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
D(LOG_RP(-1))	0.075162 (0.15926) [0.47196]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
D(LOG_RP(-2))	0.112237 (0.14370) [0.78104]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
D(LOG_DP(-1))	-0.750535 (0.27485) [-2.73074]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
D(LOG_DP(-2))	-0.270875 (0.20640) [-1.31235]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
C	-0.048971 (0.03510) [-1.39537]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
R-squared	0.625793	[illegible]	[illegible]	[illegible]
Adj. R-squared	0.366727	[illegible]	[illegible]	[illegible]
Sum sq. resids	0.014339	[illegible]	[illegible]	[illegible]
S.E. equation	0.033211	[illegible]	[illegible]	[illegible]
F-statistic	2.415570	[illegible]	[illegible]	[illegible]
Log likelihood	52.23787	[illegible]	[illegible]	[illegible]
Akaike AIC	-3.672858	[illegible]	[illegible]	[illegible]

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (17-4) وبرنامج (Eviews)

ويمكن كتابة هذا المتجه في شكل معادلة توضح العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (4-27):تفصيل علاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل لنموذج تصحيح الخطأ (VECM).

Estimation Equation:

==========

D(LOG_PIB) = C(1)*(LOG_PIB(-1) - 0.369611182627*LOG_M2(-1) - 0.210534206442*LOG_RP(-1) - 0.356523168731*LOG_DP(-1) - 0.599076996019) + C(2)*D(LOG_PIB(-1)) + C(3)*D(LOG_PIB(-2)) + C(4)*D(LOG_M2(-1)) + C(5)*D(LOG_M2(-2)) + C(6)*D(LOG_RP(-1)) + C(7)*D(LOG_RP(-2)) + C(8)*D(LOG_DP(-1)) + C(9)*D(LOG_DP(-2)) + C(10)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-1.664747	0.541823	-3.072491	0.0089
C(2)	1.006773	0.422210	2.384530	0.0330
C(3)	0.441338	0.413305	1.067826	0.3050
C(4)	0.426980	0.301392	1.416695	0.1801
C(5)	0.683979	0.329766	2.074138	0.0585
C(6)	0.075162	0.159256	0.471958	0.6448
C(7)	0.112237	0.143702	0.781038	0.4488
C(8)	-0.750535	0.274847	-2.730740	0.0172
C(9)	-0.270875	0.206405	-1.312346	0.2121
C(10)	-0.048971	0.035095	-1.395374	0.1863

R-squared	0.625793	Mean dependent var	0.051913
Adjusted R-squared	0.366727	S.D. dependent var	0.041733
S.E. of regression	0.033211	Akaike info criterion	-3.672858
Sum squared resid	0.014339	Schwarz criterion	-3.179165
Log likelihood	52.23787	Hannan-Quinn criter.	-3.548695
F-statistic	2.415570	Durbin-Watson stat	1.918039

علاقة طويلة الأجل

Substituted Coefficients:

==========

D(LOG_PIB) = -1.66474672522*(LOG_PIB(-1) - 0.369611182627*LOG_M2(-1) - 0.210534206442*LOG_RP(-1) - 0.356523168731*LOG_DP(-1) - 0.599076996019) + 1.00677328828*D(LOG_PIB(-1)) + 0.441337659634*D(LOG_PIB(-2)) + 0.426980098774*D(LOG_M2(-1)) + 0.683979206353*D(LOG_M2(-2)) + 0.0751622722727*D(LOG_RP(-1)) + 0.112236539283*D(LOG_RP(-2)) - 0.75053510576*D(LOG_DP(-1)) - 0.270874649773*D(LOG_DP(-2)) - 0.0489711049391

علاقة قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-17) وبرنامج (Eviews)

ثالثا: تشخيص واعتماد النموذج.

بعد تقدير النموذج سنقوم بعدة اختبارات من الدرجة الأولى تهدف إلى التحقق من مقدرة النموذج التفسيرية مثل معامل التحديد وأيضا التحقق من الثقة الإحصائية في التقديرات مثل اختيار "ستودنت وفيشر" واختبار "دوربين واتسون" (DW) للكشف عن الارتباط الذاتي بين أخطاء النموذج، أما الاختبارات من الدرجة الثانية فهي تهدف للتحقق من مدى توفر شروط فروض الطريقة المستخدمة في القياس الاقتصادي والمتمثلة في اختبار "والد" "wald" لكشف معنوية معاملات النموذج في المدى القصير، وثبات تباين حد الخطأ للنموذج من خلال قيمة مضاعف "لاغرانج" (LM)، واختبار "جاك-بيرا" (Jaque_Bera) الذي يكشف توزيع البواقي حسب التوزيع الطبيعي.

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ أن معامل الرجوع نحو التوازن على المدى الطويل سلبي ومعنوي(-1.6647)، كما أن معامل التحديد مقبول (0.6057) ما يترجم أن المتغيرات الحاصلة في النشاط الاقتصادي سببها التغير في الكتلة النقدية والإيرادات والإنفاق العام بنسبة 62%، وكذلك أشار اختبار "دوربين واتسون" (DW=1.91) الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، وهذا ما يعني تجاوز النموذج اختبارات الدرجة الأولى، أي سلامة النموذج إحصائيا بشكل عام.

وللتأكد أكثر من سلامة النموذج من المشاكل القياسية، جاءت اختبارات الدرجة الثانية ايجابية لحد ما، حيث اثبت اختبار (wald) معنوية المعاملات الخاصة بالنمو النقدي والإنفاق العامة وعدم معنوية المعاملات الخاصة بالإيرادات العامة، ما يدل على وجود علاقة قصيرة الأجل بين الناتج المحلي والكتلة النقدية والناتج المحلي والإنفاق العام، وعدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين الناتج والإيرادات العامة، أما اختبار ثبات تباين الخطأ فقد جاء ايجابيا، حيث أشار اختبار (LM) إلى معنوية إحصائية للنموذج (prob.chi-square =0.0073<0.05)، وكذلك توزيع البواقي يتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (28-4): اختبار (wald) لمعاملات النموذج.

Wald Test:
Equation: EQ01

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	3.531760	(2, 13)	0.0596
Chi-square	7.063520	2	0.0293

Null Hypothesis: C(4)=C(5)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(4)	0.426980	0.301392
C(5)	0.683979	0.329766

Restrictions are linear in coefficients.

Wald Test:
Equation: EQ01

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	0.377723	(2, 13)	0.6927
Chi-square	0.755446	2	0.6854

Null Hypothesis: C(6)=C(7)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(6)	0.075162	0.159256
C(7)	0.112237	0.143702

Wald Test:
Equation: EQ01

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	4.380775	(2, 13)	0.0351
Chi-square	8.761551	2	0.0125

Null Hypothesis: C(8)=C(9)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(8)	-0.750535	0.274847
C(9)	-0.270875	0.206405

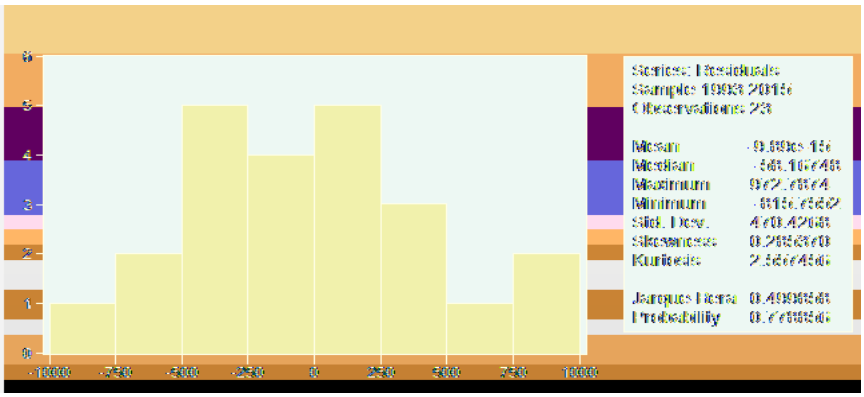
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (27-4) وبرنامج (Eviews)

جدول رقم (4-29): اختبار "لاغرانج" (LM).

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	4.114693	Prob. F(2,11)	0.0463
Obs*R-squared	9.843328	Prob. Chi-Square(2)	0.0073

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews).

الشكل رقم (4-35): اختبار "جاك-بيرا".



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-27) وبرنامج (Eviews).

من خلال نتائج اختبارات الدرجتين الأولى والثانية، يتضح أن النموذج قد اجتاز بصفة عامة كل مراحل الاختبارات، وبالتالي يمكن القول أن النموذج مقبول إحصائيا، ما يؤكد العلاقة التوازنية طويلة الأجل للمتغير التابع (الناتج المحلي) مع كل المتغيرات المستقلة (الكتلة النقدية، الإيرادات والنفقات العامة)، ما يسمح لنا باستخدام هذا النموذج للتوقع، لذا يكمن أن ننتقل إلى التحليل الاقتصادي من اجل اعتماده اقتصاديا.

رابعا: التحليل الاقتصادي لنتائج النموذج.

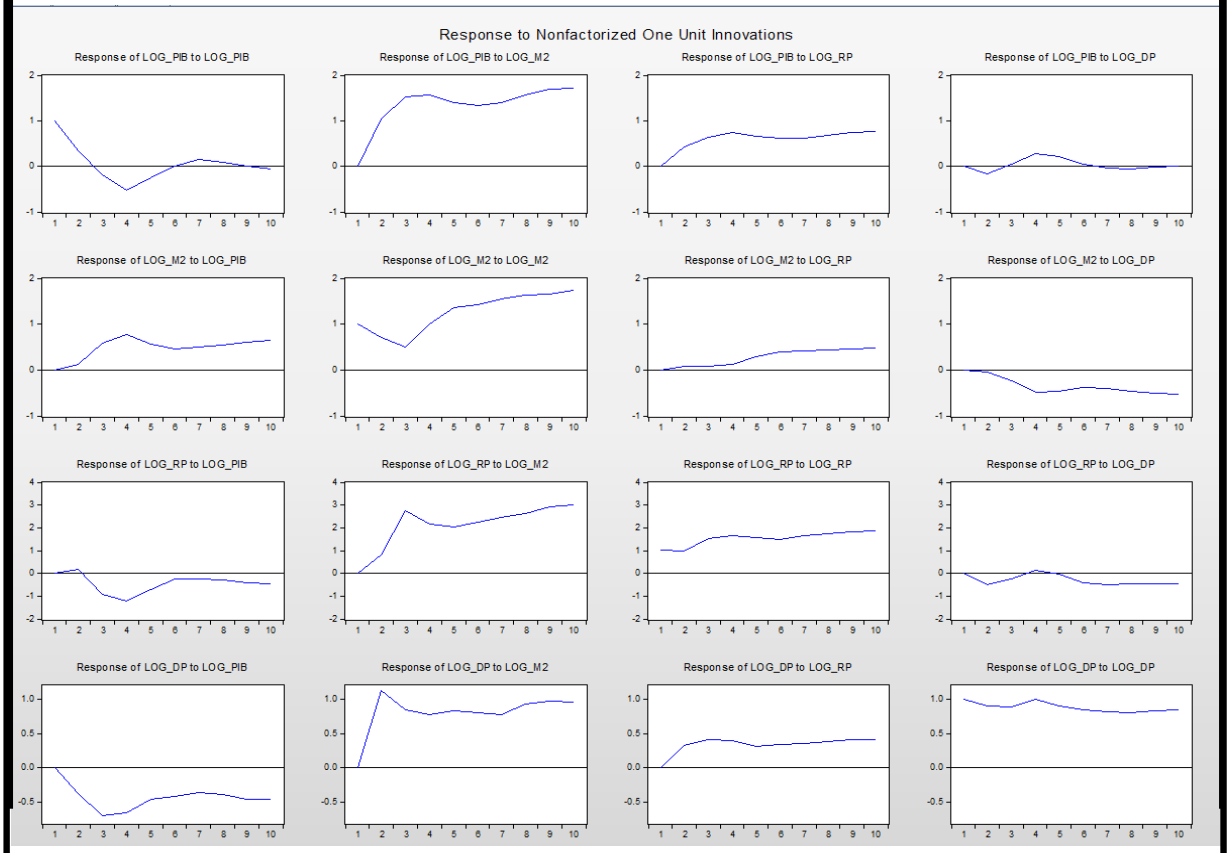
تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (-1.6647) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي تعتدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة السابقة (t-1) بـ 166.47%، أي انه عندما ينحرف الناتج المحلي خلال المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد بسبب صدمة فيه أو في احد مكونات النموذج (الكتلة النقدية، الإيرادات والنفقات العامة) فانه يصحح ما يقارب 166% من هذا الاختلال في الفترة (t).

ومن ناحية أخرى فان نسبة التصحيح هذه تنعكس على سرعة التعديل نحو التوازن، بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي يستغرق ما يقارب 0.60 سنة (1.66/1) أي ستة أشهر للرجوع إلى قيمتها الأولية (التوازنية فرضا)، بعد أثر أي صدمة في النظام (النموذج)، ما يعني التأثر الكبير للنشاط الاقتصادي بالسياسات الاقتصادية غير المبرمجة (غير متوقعة)، وهذا ما يشير إلى ضعف مناعة الاقتصاد الجزائري في مقاومة صدمات السياسة النقدية والمالية، حيث إذا

كانت الصدمة السلبية في احد مكونات النموذج (مثلا صدمة في أسعار النفط احد المكونات الهامة الإيرادات العامة أو انخفاض سعر صرف العملة المحلية) ودامت أكثر من ستة أشهر سيدخل الاقتصاد في أزمة حقيقية.

أما نتائج دوال الاستجابة الفورية لنموذج تصحيح الخطأ **(VECM)** فقد جاءت منصبة في نفس اتجاه نتائج دوال الاستجابة الفورية للنموذج شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي، وهذا ما يدفعنا للقول أن تأثير السياسة النقدية والمالية المبرمجة (المتوقعة) للمدى الطويل لها نفس تأثير الصدمات الهيكلية للسياسة النقدية والمالية، الأمر الذي يدعم فرضية ضعف السياسة المالية التي انتهجتها الجزائر وخاصة الاتفاقية منها في تحسين وتوجيه النشاط الاقتصادي، وتأثره أكثر بكمية النقود.

الشكل رقم (36-4): دوال الاستجابة الدفعية لنموذج (VECM).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-27) وبرنامج (Eviews).

خلاصة الفصل الرابع.

للجزائر إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري ودعم قوته، إلا أن تسيير هذه الموارد خارج قطاع المحروقات قد أضعف نظرا لنقص الحوافز التشجيعية لتنمية إنتاج السلع خارج هذا القطاع، وهذا ما كان له أثر واضح على السياسة النقدية والمالية بالجزائر، فاعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للإيرادات العامة وللعملة الصعبة تترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، التي كانت لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات العمومية ومدى توفر النقد الأجنبي.

منذ بداية التسعينيات، شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة الاقتصادية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون النقد والقرض سنة 1990 وقانون الإصلاح الضريبي سنة 1992، مع التقليل من تدخل الحكومة في السياسة النقدية والاقتصاد وفسح المجال للمبادرة الخاصة، غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة، مما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة أضفى ميزة عدم القدرة على التحمل الموازني.

عودة ارتفاع أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة أعطت دفعا جديدا للسياسة النقدية والمالية، حيث ساهمت بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية ونسبة البطالة وارتفاع نسب النمو الاقتصادي، كما كان لها أيضا تأثير مباشر على إدارة الإنفاق العام الذي انتقل من 24.64 % من الناتج الإجمالي الخام سنة 1990 إلى حوالي 52.73 % من هذا الناتج سنة 2015، إذ أنه نظرا إلى أسعار النفط المواتية في أغلب الأحيان بأنها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل، قادت إلى مستويات عالية من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها حين ظهر أن الطفرة لم تكن سوى طفرة مؤقتة، وهذا ما عبرت عنه بوضوح صدمة النفط العكسية سنة 2008 ونهاية 2014.

ومن خلال ما سبق اتضح لنا ضعف السياسة الاقتصادية في الجزائر عن التأثير في المتغيرات الاقتصادية، إذ أن السياسة المالية التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، كما لاحظنا الاستجابة المعتبرة للنشاط الاقتصادي للتغيرات الحاصلة في الكتلة النقدية (السياسة النقدية) مقارنة مع استجابته للتغيرات الحاصلة في مكونات السياسة المالية، فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها، وهذا ما أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي، مما استدعى تحويل هذه المبالغ لإنشاء الهياكل القاعدية وتزايد واردات السلع فقط.

خاتمة.

استهدف بحثنا الإجابة عن الإشكالية المطروحة والكشف عن تاثير صدمات السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي، وقد قمنا بتقسيمه إلى اربعة فصول.

يعد **الفصل الأول** تمهيديا ومدخلا للسياسة النقدية والمالية، حيث اعتقادنا أنه لا يتصور أن ندرس صدمات السياسة النقدية والمالية دون المرور على ماهية كلتى السياستين وتناول المفاهيم الأساسية التي تساعدنا على فهم الموضوع بطريقة أحسن، فكانت البداية بالسياسة النقدية، حيث تعرضنا في الأول إلى تعريف النقود ووظائفها وأنواعها ثم إلى تعريف السياسة النقدية وكذا الدور الذي تلعبه للتأثير على النشاط الاقتصادي والتشغيل الكامل واستقرار العملة، ورأينا أن للسياسة النقدية أهدافا تصب في النهاية في مصلحة التنمية الاقتصادية كما أن لها أدوات متعددة ومختلفة يتم اللجوء إليها حسب النظام السائد وحسب الهدف المراد بلوغه، بعد ذلك تم الانتقال للإطار النظري للسياسة المالية، فبالتوازي مع ما تم التطرق له في الإطار النظري للسياسة النقدية، سعينا أيضا إلى إبراز الدور الذي تلعبه أدوات السياسة المالية من اجل استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية بعد التطرق إلى مفهومها وأهميتها وأهدافها، ونظرا للإجماع على الأهمية الخاصة لقضية التنسيق بين السياستين، قمنا بتناول الإطار النظري لهذا التنسيق وتوضيح التأثير المتبادل بين السياستين، وكذلك إجراء مسح أدبي للتطورات التي شهدتها الأدبيات الاقتصادية فيما يتعلق بقضية استقلال السلطات النقدية (البنك المركزي)، كذلك تناولنا محددات التنسيق بين السياستين، والترتيبات المؤسسية وآليات التنفيذ اللازمة لكفاءة هذا التنسيق.

إن الاختلاف بين المفكرين سنة كونية، لذا جاء **الفصل الثاني** ليبين الاختلاف بين الاقتصاديين بوجهة نظر عامة، حيث تعد السياسة الاقتصادية تطبيقا للنظرية الاقتصادية، ولا يمكن لأي سياسي (واضع السياسة الاقتصادية) الانعتاق من المرجعية، إلى الأفكار الاقتصادية السابقة، فالأفكار هي التي تدير الواقع وليس العكس.

رأينا في هذا الفصل كيف كانت أزمة 1929 بمثابة المنبه القوي لمراجعة النظرة الكلاسيكسة تجاه النقود وتدخل الدول ودورها في الاقتصاد، وبالتالي كانت السبب المباشر في بروز النظرية الحديثة، والتي حمل لواءها كينز، ومنذئذ ساد الإجماع بين الاقتصاديين حول تأثير السياسات الاقتصادية في الحياة الاقتصادية، فُفتحت صفحة جديدة في التحليل الاقتصادي المعاصر أصبح بعدها كل تحليل اقتصادي يشبد بأهمية السياسة النقدية والمالية، ومع ذلك لم يكن ذلك الإجماع حول تأثير السياستين ليعني الإجماع حول الآلية التي يؤدى من خلالها هذا التأثير، فلقد اختلفت الآراء وتضاربت النظريات في هذا الشأن.

باعتبار "كينز" همزة الوصل بين التحليل الكلاسيكي والتحليل الحديث، إلا أنه لا ينبغي إغفال تحاليل نقدية سابقة له حول دور السياسة الاقتصادية وخاصة النقدية منها في الاقتصاد، وعلى الرغم أيضا مما أحدثه كينز من ثورة على الأفكار الكلاسيكية، والممثلة أساسا في النظرية الكمية، إلا أنه لم يكن ليقضي نهائيا على هذه النظرية، فلقد سعى فريدمان، وفريقه من مدرسة "شيكاغو"، في إعادة إحياء النظرية الكمية بصياغة جديدة، وقد اعتمد في ذلك منهج الدراسة الميدانية لإثبات صحة النظرية الكمية، وقد خلص إلى أن كمية النقد، وليس معدل

الفائدة، هو المتغير الحاسم في الاقتصاد، وبالتالي فإن الاهتمام يجب أن ينصب على عرض النقد، باعتبار أن دالة الطلب على النقد (أو تفضيل السيولة) هي دالة مستقرة في الأجل الطويل.

ولقد لاقت أفكار فريدمان تجاوبا كبيرا من طرف كثير من الاقتصاديين، فكان نتيجة ذلك ميلاد تيار جديد في علم الاقتصاد سمي بالنقدوية. ثم تعمقت جذور هذا التيار على إثر الأزمة الاقتصادية التي شهدتها عشرية السبعينيات (1974-1982)، وهكذا، أصبح الجدل الاقتصادي يكاد ينصب كله في إطار الجدل الكينزي-النقدوي. وقد انبثقت عن هذا الجدل مدارس اقتصادية جديدة منها مدرسة التوقعات الرشيدة، اقتصاديات جانب العرض...الخ.

إن القول أن محور الجدل الكينزي-النقدوي هو دور السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد، والمتغيرات التي تحكم هذا الدور، يعني في حقيقة الأمر: كيف تؤدي السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) وظائفها بشكل عام، وما هو تاثير تلك الوظائف على النشاط الاقتصادي، وتناول هذه الوظائف مع التاثير يعني ضمنيا إجراء تحليل ديناميكي، أي إدخال عامل الزمن في الحسبان.

لاشك ان الدراسة القياسية لتاثير السياسة النقدية والمالية المبرمجة والمفاجئة على المتغيرات الاقتصادية الكلية تستمد اهميتها من دورها في توجيه البرامج المثالية التي من شانها على الاقل التعرف والحد من الاثار السلبة لهذه السياسات، لذا كان لزاما علينا ادراج **فصل ثالث** نقوم فيه بالتطرق الى مفهوم صدمات السياسة النقدية والمالية واسباب حدوثها وانواعها، بعد التعرف على اهم المشكلات التي تواجه السياسة الاقتصادية التي تعمل في اغلب الاوقات في محيط معقد يتسم بعدم اليقين وعدم التأكد ونقص المعلومات وقصور الفهم لمسار المتغيرات الاقتصادية، مما يصعب التوقع الصحيح للصدمات الاقتصادية والتقلبات في النشاط الاقتصادي، ما يجعلها مفاجئة في الكثير من الحالات، لذلك فان عملية صنع القرار الاقتصادي ليست سهلة ولكنها مركبة تتطلب إدراكا واعا للمحددات الأساسية لنجاح السياسة الاقتصادية، ومن هذه المحددات إدراك مستوى حجم تأثير السياسة وتوقعها المناسب ودرجة تأثيرها في تغير توقعات الأفراد للمستقبل، أي أن تصميم السياسات الاقتصادية يتضمن إدراك القيود المختلفة التي تكتنف عملية صنع القرار، وأيا كان الأمر، فان الاقتصاديين يدركون أن للسياسة الاقتصادية حدودا وقيودا ترد البها، دون أن يعني ذلك التخلي عن صنع السياسة الاقتصادية أو تجنبها، لأنه لا يمكن لأي اقتصاد أن يمضي بدون سياسة اقتصادية من شانها التأثير في مسار الاقتصادي إلى الاتجاه المرغوب في حده الأقصى، أو تجنب بعض المخاطر العامة في حدها الأدنى.

ومن جهة اخرى ومن اجل مواكبة التطورات التي عرفتها الادوات الاحصائية والرياضية لنظرية القياس الاقتصادي، التي تمكننا من قياس تاثير الصدمات السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي، تم في هذا الشان التعرف على شكل من النمذجة يعتمد في صياغته على القيم المتجانسة والمرتبة زمنيا والتي تبين تطورها، ويعرف هذا الشكل بالسلاسل الزمنية، التي يشترط فيها ان تكون ذات طبيعة مستقرة، حيث يستحسن اجراء عدة اختبارات للكشف عن تلك الطبيعة التي تكون فيها اوساطها وتبايناتها وتباينتها المشتركة ثابتة عبر الزمن، وفي آخر الفصل تم

التطرق الى الجوانب النظرية للأساليب القياسية الملائمة لدراسة العلاقة بين المتغيرات المدروسة، ونخص بالذكر نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي (VAR) والمتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية (SVAR) ونماذج تصحيح الخطأ (VECM) ودوال الاستجابة الدفعية (Impulse réponse functions) وأيضا تحليلا لتباين (Variance decomposition).

في الاخير ومحاولة منا لاسقاط ماتطرقنا له في الجزء النظري (الفصل الاول والثاني والثالث) على واقع الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، جاء **الفصل الرابع** ليستعرض تطور دور كل من السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال فترة الدراسة بتتبع اهم المراسيم والاوامر الصادرة عن السلطات الجزائرية (البنك المركزي، والحكومة) والتعرف على الادوات المستعملة من طرف السلطات لتوجيه السياستين، مع حساب اهم المؤشرات النقدية والمالية لتقييم ادائهما في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، لنصل في الاخير لقياس تاثير الصدمات الهيكلية للسياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، بالاعتماد على مقاربة نماذج متجهة الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) المتطرق لها في الجزء النظري، ونظرا لوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة حاولنا نمذجة العلاقة بين النساط الاقتصادي وكمية النقود ومتغيرات الميزانية (الايرادات والنفقات العامة) باستعمال نماذج شعاع تصحيح الخطا (VECM).

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

توصلنا من خلال بحثنا هذا الى نتائج نظرية واخرى تطبيقية:

نتائج الجزء النظري: من خلال دراستنا النظرية توصلنا إلى النتائج التالية:

1- إن بلوغ الأهداف النهائية التي تصبو إليها كل من السياستين النقدية والمالية يتطلب وضع حد للتضارب القائم بينهما، كما أن بلوغ هذه الأهداف بشكل فعال يتطلب تفعيل أدوات كل من السياستين حسب الظروف الاقتصادية لكل بلد، فبالنسبة للسياسة النقدية هناك أدوات مباشرة أهمها تأطير الائتمان والتأثير والإقناع الأدبي من طرف البنك المركزي...الخ، وأهداف غير مباشرة مثل: معدل إعادة الخصم، والمعدل الاحتياطي القانوني...الخ، حيث أثبتت الدراسة أن السياسة النقدية لها علاقة مع السياسة الاقتصادية من حيث علاقة كمية النقود المتاحة ومستوى النشاط الاقتصادي، أما أدوات السياسة المالية فتتمثل في الإنفاق العام والإيرادات العامة والموازنة العامة التي أثبتنا من خلال هذه الأخيرة وجود علاقة متمثلة في عجز الميزانية الذي يحدد حجمه السياسة المالية وتوقيته وصرف حصيلته، أما كيفية تمويله وتغطيته فتحددهما السياسة النقدية **(صحة الفرضية الأولى).**

2- اتضح من تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي سادت العالم مع ظهور أزمة الكساد الكبرى (1929) انه يجب تغيير النظرة لمفهوم الدولة الحيادية الذي ساد الفكر الكلاسيكي واستبداله بمفهوم الدولة المتدخلة، وقد تزامن مع ميلاد النظرية الكينزية التي دعت إلى وجوب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، عن طريق السياسة المالية، مع تهميش دور السياسة النقدية واعتباره دورا ثانويا في التأثير على النشاط الاقتصادي،بعد ذلك جاءت

المدرسة النقدية وأعطت أهمية كبيرة للنقود من حيث قدرتها على معالجة الاختلالات ونجنب ظهور الفجوات الاقتصادية، ويرى النقديون وعلى رأسهم (M.Freidman) بأن السياسة النقدية تؤثر بشكل مباشر وفعال في النشاط الاقتصادي، على عكس السياسة المالية التي يقتصر دورها على إعادة توزيع الدخل بين القطاعين العام والخاص **(صحة الفرضية الثانية والثالثة).**

3- تعّرف صدمات السياسةالنقديّة بأنها التغير المقصود أو غير المقصود في أحد المتغيرات النقدية (عرض النقد، الطلب على النقود، سعر الفائدة، سعر الصرف، الائتمان،... الخ)، وما ينجم عنه من آثار مباشرة وغير مباشرة على الكتلة النقدية ومنه على المتغيرات الاقتصادية الكلية، كما أجمعت معظم الأدبيات الاقتصادية على أن الصدمات التجميعية للسياسة المالية تمتد على فضاء ثنائي الأبعاد يشمل نوعين من الصدمات الأساسية، ويتعلق الأمر بالتقلبات التي تحدث في الإيرادات الحكومية وتقلبات الإنفاق الحكومي باعتبارهما المكونتين الرئيسيتين للمتغيرات المالية، ويُستَمد هذا الإجماع من كون أن معظم السياسات المالية (خاصة منها توسعات الميزانية المتوازنة) تكون موصوفة بتوليفات خطية لهذين النوعين من الصدمات الأساسية **(صحة الفرضية الرابعة).**

نتائج الجزء التطبيقي: قبل التطرق إلى موضوع صدمات السياسة النقدية والمالية وتاثيرها على النشاط الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (1990–2015) استوقفتنا نقطة مهمة وهي تطور دور كلتى السياستين والوضع الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة حيث انتقلت الجزائر من نظام اقتصادي مخطط مركزيا إلى نظام يعتمد على آليات السوق (اقتصاد السوق)، ومن اهم النتائج المتوصل لها:

1- كانت السياسة النقدية في الجزائر غير فعالة قبل سنة 1990، ولكن بعد تهيئة المناخ القانوني والتنظيمي، والتحول من التسيير الإداري المركزي إلى اقتصاد السوق، استطاعت السياسة النقدية في الجزائر أن تحتل مكانة هامة في التحكم في معدل التضخم وتصحيح الاختلالات الخارجية والداخلية رغم ضيق السوق النقدية والمالية في الجزائر، وبالتالي فإن مكانة السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري عرفت فقط بعد صدور القانون (90-10) وكذا أدواتها وأهدافها، أما قبل هذه الفترة فإنها لم تكن موجودة أصلا.

2- تميز الاقتصاد الجزائري بالتداول النقدي خارج الدائرة المصرفية وهذا يعيق ويضعف سيولة الجهاز المصرفي، والتسيير الإداري لسعر الصرف واسعار الفائدة وعدم قابلية الدينار للتحويل، كل هذا أعاق عمل السياسة النقدية وأخر تقلدها مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري.

3- تميزت السياسة الانفاقية بنمو النفقات العامة وارتفاع معدلاتها من سنة لأخرى وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة وقد مثلت نفقات التسيير فيها أكبر نسبة وهذا راجع إلى ارتفاع نفقات القطاع العام من صحة وتعليم ...الخ بالإضافة إلى كتلة الأجور، أما نفقات التجهيز فهي الأخرى عرفت نموا متواصلا في أغلب سنوات الدراسة وهذا راجع لتراكم المشاريع غير المنجزة (الباقية) وخلق استثمارات جديدة.

4- إن السياسة الايرادية في الجزائر تعتمد اعتمادا شبه كلي على الإيرادات الجبائية بشقيها (العادية والبترولية) وقد عرفت خلال فترة الدراسة تزايدا مستمرا وبمعدلات نمو متذبذبة بتذبذب إيرادات الجباية البترولية والتي ترتبط هي الأخرى بالتغيرات الخارجية والمتمثلة خصيصا في أسعار النفط، وهكذا استمر اعتماد إيرادات الميزانية على الجباية البترولية والتي مثلت في المتوسط نسبة 60% من الإيرادات الإجمالية ومن ثم أصبح الاقتصاد الجزائري يرتبط ارتباطا وثيقا بإيرادات الجباية البترولية وعليه يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري كان ولازال رهين التغيرات الخارجية وخاصة المتعلقة بسعر النفط وسعر الصرف.

3- من خلال معالجتنا لموضوع صدمات السياسة النقدية والمالية بصفة العامة، إتضح لنا أنه يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوزان والانتظام البنيوي في اتجاههما، وبعبارة أخرى إن الخلل يعتبر هيكليا في الأساس، وتتمثل هذه الاختلالات في زيادة الإنفاق العام عن الإيرادات العامة المتاحة محدودة المصادر وكذلك زيادة كمية النقود او نقصها على حجم النقد الامثل، وعليه فإن التحليل العلمي الدقيق للحالة الراهنة للاقتصاد يدل على أنه يعاني منذ فترة طويلة من اختلالات في السياستين (النقدية والمالية)، وبمعنى آخر إن السياسة النقدية والمالية المطبقة من طرف السلطات الجزائرية تبين أن الاقتصاد يعاني من خلل في هيكله من جهة وقصور في نظام إدارته من جهة أخرى.

4- إنّ الاختلالات التي أصابت السياستين النقدية والمالية مردها إلى عامل رئيسي وهو الاعتماد الكبير للسياستين وخاصة السياسة المالية على المتغيرات الخارجية ما يضعف مناعتها تجاه ما يسمى بالصدمات الخارجية التي تتألف أساسا من الإضطرابات التي تصيب أسعار النفط خاصة، بالإضافة إلى صدمات أسعار الصرف التي تتاثر هي الاخرى باسعار النفط بصفته المصدر الوحيد للعملة الصعبة (السياسة النقدية)، ومنه انتقال الاثار السلبية لتلك الصدمات عبر التقلبات المفاجئة للسياسة النقدية والمالية الى جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية وخاصة النمو الاقتصادي **(صحة الفرضية الخامسة)**.

5- بينت لنا نتائج باستخدام مقاربة نماذج المتجهات ذات الإنحدار الذاتي الهيكلية (SVAR)، وباستعمال بيانات سنوية ممتدة من الفترة (1990-2015) أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الكتلة النقدية (M2) مقدرة بـ 1% (أو بدينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في المديين المتوسط والطويل، حيث يقدر مضاعف السياسة النقدية بحوالي: 0.37% كحد أقصى في السنة الرابعة التي تلي الصدمة؛ أما في المدى القصير فنلاحظ عدم التأثر الفوري الناتج عن الصدمة الحاصلة في الكتلة النقدية فسيتولد تأثير سلبي وهذا ابتداء من السنة الرابعة التي تلي الصدمة.

6- حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدرة بـ 1% (أو بدينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير فقط وبمضاعف صغير جدا 0.04%، أما في المديين المتوسط والطويل فسيتولد تأثير سلبي.

7- حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العمومية سيكون لها أثر معنوي إيجابي على حجم الإنفاق الحكومي، ونفس هذا الأثر تمارسه هذه الصدمة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكن بمضاعف صغير (0.13%) مقارنة مع مضاعف السياسة النقدية.

8- السياسات النقدية والمالية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينزية، وهذا ما يضفي خاصية القدرة النسبية للسياسة المالية مقارنة بالسياسة النقدية بالجزائر على التأثير في المتغيرات الاقتصادية، وعلى الرغم من كون مضاعف السياسة النقدية اكبر من مضاعف السياسة المالية، لكن صغر هذه المضاعفات لا يدعم بشكل كامل نجاح السياستين في التأثير الايجابي على النشاط الاقتصادي، إذ أن السياسة المالية التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها، وهذا ما أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي، مما استدعى تحويل هذه المبالغ إلى إنشاء الهياكل القاعدية وتزايد واردات السلع فقط، الأمر الذي ينطبق ايضا على سياسة البنك المركزي الجزائري، فنتيجة لضيق السوق النقدية وعدم توفر سوق مالية متطورة، فضلا عن التضارب في الأهداف بين السياستين، انعكس على صغر المضاعف النقدي، وبالتالي هناك فعالية نسبية ضئيلة لمثل هذه السياسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة **(عدم صحة الفرضية السادسة).**

اقتراحات وتوصيات .

بناءا على ما تطرقنا إليه في بحثنا وكذلك ما توصلنا له من نتائج ومن اجل تجنب النتائج السلبية لصدمات السياسة النقدية والمالية والاستفادة من الجانب الايجابي لها بالاعتماد على أهم الطرق والأساليب والتجارب التي سقناها من خلال البحث، ارتأينا تقديم بعض التوصيات والمقترحات على النحو التالي:

1- ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل اقتصاد السوق وذلك يتطلب وضع حد للتمويل عن طريق العجز الميزاني والاعتماد في التمويل على الوسائل الطوعية المعتمدة على السوق.

2- الحد من تطبيق النموذج الكينزي في الاقتصاد واعتماد النموذج النيوكلاسيكي بالزيادة من فعالية السياسة النقدية بتوفير بيئة متطورة تتميز بسياسة ميزانية صارمة وسعر صرف مستقر دون هيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية وإعادة النظر في وظائف الدولة باقتصارها على الوظائف التقليدية والتدخل عند الضرورة فقط، أي الفصل في الوظائف بين الحكومة والمشروعات الاقتصادية والجهاز المصرفي وذلك باستقلالية الجهاز المصرفي والتخلي عن الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص واستيعابها ضمن ميزانية الدولة وفقا لمعايير تجارية وقيود صارمة لميزانية الدولة.

3- وجوب رد الاعتبار للسياسة الضريبية وذلك بالاعتماد على الجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات وذلك بتوسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية، وتحفيز الاستثمار وتقليص محاولات الغش والتهرب الضريبي، مع خلق الشروط الجبائية الملائمة لتحقيق التوازن الخارجي عن طريق تنويع الصادرات، وتوجيه

الضريبة لإعادة توزيع المداخيل بشكل عادل، والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم.

4- الادارة الجيدة للايرادات النفطية على المدى الطويل، مما يسمح لها بتخفيض التعرض لتقلبات اسعار النفط، وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات

آفاق الدراسة.

يمكن تناول موضوع الدراسة من جوانب متعددة تبعا لأهداف كل باحث والمدخل الذي يستخدمه، وذلك لأن هذه الدراسة تحتاج إلى المزيد من التعمق والمعالجة حتى نستطيع الإلمام بالجوانب المختلفة للموضوع، وقد يظهر هذا التعمق في شكل دراسات نذكر منها:

1- **اثر صدمات أسعار النفط على السياسة النقدية والمالية في الجزائر.**
2- **اثر الصدمات الاقتصادية الكلية على السياسة النقدية والمالية في الجزائر.**
3- **قياس فترات إبطاء السياسة النقدية والمالية في الجزائر وتأثيرها على النشاط الاقتصادي.**

قائمة المراجع.

أولا: مراجع باللغة العربية

كتب :

1. أبو القاس، عمر الطبولي وآخرون، **أساسيات الاقتصاد**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، تونس، بدون سنة نشر.

2. أبو علي محمد سلطان، **اقتصاديات النقود و البنوك**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 1991.

3. أحمد أبو الفتوح الناقة، **نظرية النقود و الأسواق المالية: مدخل حديث لنظرية النقود و الأسواق المالية**، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2001.

4. أحمد أبو الفتوح الناقة، **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998.

5. أحمد زهير شامية، **اقتصاديات النقود والمصارف**، منشورات جامعة حلب، سوريا، 2000.

6. احمد سلامي، محمد شيخي، **تقدير دالة الدخل العائلي في الجزائر 1970-2005**، مجلة الباحث، العدد 06، الجزائر، 2008.

7. أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجورمد، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج، عمان، الأردن، 2003.

8. أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم :المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

9. إسماعيل محمد هاشم، **النقود والبنوك**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005.

10. أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف**، دار الوائل للنشر، الأردن، 2005.

11. باري سيجل ، **النقود والبنوك والاقتصاد**، ترجمة: طه عبد الله منصور و آخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.

12. بريش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع،الجزائر، 2007.

13. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسة النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

14. بول ساموبلسون، **علم الاقتصاد :المفاهيم الاقتصادية الأساسية**، ترجمة: مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1993.

15. تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، الجزء2، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2011.

16. جميل الزيدانين، **السياسات في الجهاز المالي**، دار وائل للنشر، عمان، 1999.

17. جوارتيني جيمس، استروب ريتشارد، **الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص**، ترجمة : عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، دار المريخ لنشر، الرياض، 1999.

18. جورج نابهانز، **تاريخ النظرية الاقتصادية**، ترجمة صقر أحمد صقر، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997.

19. جون استروب، **الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص**، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، دار المريخ لنشر، الرياض، 1988.

20. جون كينيت جابريث، **تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر**، ترجمة: أحمد فؤاد بليغ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000.

21. جون مينارد كينز، **النظرية العامة في الاقتصاد**، ترجمة: نهاد رضا، دار مكتبة الحياة، لبنان، بدون سنة نشر.

22. جيمس جوارتيني، ريتشار ستروب، **الاقتصاد الكلي:الاختيار العام والخاص**، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1988.

23. حامد الشمرتي، مؤيد الفضل، **الأساليب الإحصائية في اتخاذ القرار: تطبيقات في منظمات أعمال إنتاجية وخدمية**، الطبعة الأولى، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 177.

24. حسن خلف فليح، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

25. حسين علي بخيت ، سحر فتح الله، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بغداد، 2002.

26. حسين علي خريوش، عبد المعطي رضا ارشيد، **الاستثمار والتمويل بين النظرية و التطبيق**، الشركة الدولية للتجهيزات والخدمات الهندسية والمكتبية، الأردن، 1996.

27. حشمان مولود، **نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى**،الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

28. حمد احمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية: سياسة وممارسة**، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، اليمن.

29. خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.

30. خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع،الاردن،2007.

31. خزعل البيرماني، **الدخل القومي والاستخدام**، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر.

32. دانيال أر نولد، **تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم**، ترجمة د. عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1992.

33. دومنيك سلفاتور، **الاقتصاد الدولي: سلسلة شوم**، ترجمة: مُحَّد رضا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993.

34. رياض الشيخ ، **المالية العامة** ، مطابع الدجوى، القاهرة ، 1989.

35. زكرياء الدوري، يسرى السمرائي، **البنوك المركزية والسياسة النقدية**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2006.

36. زينب عوض الله وأسامة مُحَّد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

37. سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994.

38. سامي عفيفي حاتم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الثانية، القاهرة، 2003، ص 153.

39. سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، **النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، بدون سنة نشر.

40. سمير محمود معتوق، أمينة عزا لدين عبد الله، **المالية العامة**، القاهرة، 2000.

41. سهير محمود معتوق، **الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1988.

42. سهير محمود معتوق، **الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1988.

43. سوانينبيرج اوجست، **الاقتصاد الكلي بوضوح: دليلك للتعلم الذاتي**، ترجمة: خالد العامري، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولي، مصر،2008 .

44. سوزى عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر-الإسكندرية، 2000.

45. سوزي عدلي ناشد، **الوجيزة المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

46. السيد عبد المولى، **المالية العامة**، دارا لنهضة العربية، القاهرة، 1993.

47. شومبيتر جوزيف، **عشرة اقتصاديين عظام**، ترجم: راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، 1986.

48. الصادق علي توفيق وآخرون، **السياسات النقدية في الدول العربية** ، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة 1996.

49. صالح خصاونة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، مطبوعات الرأي، الأردن، 2000.

50. صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

51. صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005.

52. صقر أحمد صقر، **النظرية الإقتصادية الكلية**، وكالة المطبوعات، الكويت، بدون سنة نشر.

53. ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، دار الفكر، الجزائر، 1993.

54. ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

55. ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

56. طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفا للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008.

57. عارف دليلة، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، مديرية الكتب والمطبوعات، المنشورات جامعة حلب، سوريا، 1977.

58. عبد الحميد الغزالي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987.

59. عبد الحميد القاضي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الجامعات المصرية ،مصر، 1980.

60. عبد الرحمان احمد العبيد، **مبادئ التنبؤ الإداري**، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والطباعة، المملكة العربية السعودية، 2003.

61. عبد العظيم حمدي، **السياسات النقدية والمالية ومقارنة إسلامية**، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 2000.

62. عبد الفتاح عبد المجيد، **أصول علم الاقتصاد: التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الثانية، النسر الذهبي للطباعة، مصر، 1997.

63. عبد القادر مُحَّد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2005 .

64. عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية : دراسة تحليلية تقييمية** ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

65. عبد المنعم السيد علي، **مدخل في علم الاقتصاد: مبادى الاقتصاد الكلي**، الجزء الثاني، الجامعة المستنصرية، مصر،1984.

66. عبد المنعم السيد علي، نزار العيسى، **النقود والبنوك والأسواق المالية** ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر ،الاردن ، 2004 .

67. عبد المنعم راضي، **تقييم دور السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم**، محاضرات معهد الدراسات المصرفية، مصر، 2005.

68. علي مكيد، **الاقتصاد القياسي: دروس ومسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

69. عمار صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

70. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1994.

71. عوض فاضل إسماعيل الدليمي، **النقود والبنوك**، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، بدون سنة نشر.

72. غازي عناية، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار البيارق للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 1998.

73. فاضل عوض إسماعيل الدليمي، **النقود والبنوك**، طابع دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، بدون سنة نشر.

74. فاندل والتر، **السلاسل الزمنية من الجهة التطبيقية ونماذج (بوكس- جنكنز)**، ترجمة: عزام عبد المرضي حامد وأحمد حسين هارون، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1992 .

75. فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان،2007.

76. كامل علاوي، حسن الزبيدي، **القياس الاقتصادي النظرية والتحليل**، الاردن، دار الصفاء، 2011.

77. كمال حشيش، **أصول المالية العامة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984.

78. مايكل ايدجَمان ، **الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة**، ترجمة: ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.

79. مايكل منصور أبدجمان، **الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1999.

80. مُحَّد الشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

81. مُحَّد حسين الوادي، زكرياء احمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.

82. مُحَّد خالد المهايني، خالد الخطيب الحبشي، **المالية العامة والتشريع الجبائي**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2000.

83. مُحَمَّد خصاونة، **المالية العامة: النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

84. مُحَمَّد دويدار، **أسامة الفولي**، **مبادئ الاقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، مصر، 2003.

85. مُحَمَّد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، 1977.

86. مُحَمَّد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

87. مُحَمَّد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، دار الحامد، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

88. مُحَمَّد صبحي أبو صالح، عدنان مُحَمَّد عوض، **مقدمة في الإحصاء**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

89. مُحَمَّد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

90. مُحَمَّد مبارك حجير، **السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الإقتصادية**، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، بدون تاريخ نشر.

91. مُحَمَّد ناظم حنفي، **مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات**، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 2009.

92. مُحَمَّد نجاة الله، **تدريس علم الاقتصاد الإسلامي (المالية العامة)**، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2007.

93. مدحت العقاد، مُحَمَّد رضا العدل، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار الحريري للطباعة القاهرة، 1996.

94. مصطفى أحمد مزيد، حسن سمير مُحَمَّد، **النقود والتوازن الاقتصادي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

95. مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن، 2008.

96. مصطفي سليمان، حسام داود، وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2000.

97. ملاك وسام، **النقود والسياسات النقدية الداخلية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000.

98. موردخاي كرياتين، **الاقتصاد الدولي مدخل السياسات**، ترجمة: مُحَمَّد إبراهيم منصور وعلي مسعود، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010.

99. نبيل حشاد، **استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة**، اتحاد المصارف العربية ، مصر، 1994.

100. نور محمود مُحَمَّد، **أسس ومبادئ النقود والبنوك** ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر، بدون سنة نشر.

101. هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية بين النظام المالي الاسلامي والنظام المالي المعاصر: دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

102. هيكل عبد العزيز فهمي ، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1986.

103. والتر فاندل، **السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية**، ترجمة: عبد المرضي، حامد عازم وآخرون، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1992.

104. وجدي حسين، **المالية الحكومية والاقتصاد العام**، الإسكندرية للنشر والتوزيع، مصر، 1988.

105. يسرى أبو العلاء، مُحَمَّد الصغير بعلي، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

رسائل وأطروحات جامعية.

106. أحمد عبد الحليم عبد الفتاح عويس، **استقلالية البنك المركزي وأثرها على كفاءة إدارة السياسة النقدية :دراسة تحليلية مقارنة مع إشارة خاصة لحالة مصر**، رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر،2003.

107. بن عزة مُحَمَّد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف: دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق الأهداف الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.

108. بوصافي كمال، **حدود البطالة الظرفية والبنيوية في الجزائر خلال الفترة الانتقالية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

109. حلمي إبراهيم منشد، **تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج، لمصر وتونس والمغرب بين (1975-2000)**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2004.

110. دراوسي مسعود، **الساسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر(1990-2004)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

111. سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

112. صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية: مع إشارة لحالة الجزائر (1990-2000)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.

113. صالحي عبد القادر، **السياسة النقدية لتحقيق عملية الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي: تجربة الجزائر**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة باجي مختار، الجزائر، 1999.

114. عبد الله منصوري، **السياسات النقدية والجبائية لمواجهة الانخفاض الكبير في الصادرات: حالة اقتصاد صغير مفتوح**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

115. ليلى بديوي، **الصدمة النقدية وأثرها في أسعار الصرف لمصر والعراق دراسة تحليلية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، العراق ،2013،

116. مُحَمَّد ولد مُحَمَّد الزين، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم: حالة موريتانيا (2006-2009)**، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012.

مجلات علمية

117. بوحوصي محجوب، **استقلالية البنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض**، مجلة الواحات للدراسات والبحوث، العدد 16، غرداية ، الجزائر، 2012.

118. جيهان مُحَمَّد السيد، إيناس فهمي حسين، **اثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 71، مصر، 2015.

119. حسين علي عمر، **قنوات تأثير السياسة النقدية: حالة الكويت**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 7، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

120. شيبي عبد الرحيم، بن بوزيان مُحَمَّد، شكوري سيدي مُحَمَّد، **الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية**، مجلة منتدى البحوث الاقتصادية، ورقة بحث رقم 536، مصر، 2010، ص12.

121. الطيب داودي، **تقسيم العمل: اليد الخفية والحافز الاقتصادي بين ابن خلدون وادم سميث**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد8، الجزائر، 2005.

122. عابد بن عابد العبدلي، **تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية :دراسة تحليلية قياسية**، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد2 ، مصر، 2005.

123. عبد الحين جليل الغالبي، ليلى بديوي مطوق، **العلاقة التبادلية بين صدمات السياسة النقدية وأسعار الصرف في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 9، العدد 29، العراق، 2013.

124. عدنان نقار، منذر العواد، **منهجية في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد27 ، العدد 3، دمشق، 2011 .

125. فارس هباش، **دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف: دراسة حالة الجزائر (1992-2011)**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، الجزائر، 2014.

126. محمد بن بوزيان، بن عمر عبد الحق، **العلاقات السببية وعلاقات التكامل المتزامن، بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد 1، الجزائر، 2007.

مقالات على الانترنات

127. منى كمال، **الإطار النظري للتنسيق بين السياسة المالية والنقدية**، على الخط يوم [2013/10/12] من موقع: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/26856/1/1_modified.pdf.

128. محمد إبراهيم طه السقا، **تطبيقات حديثة لفرضية التوقعات الرشيدة 1990-1995**، على الخط يوم [2014/03/15] من موقع: www.cba.edu.kw/el**sakka**/RAT2.DOC

129. علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، على الخط يوم [2013/01/30] من موقع: www.ina.edu.sy/tbl_images/file000148.9.3.2014.PDF

130. تقرير المنظمة العالمية للأغذية والزراعة للأمم المتحدة "FAO"، **آخر اتجاهات أسعار السلع الغذائية في العالم: فوائد وتكاليف**، على الخط يوم [2015-04-26] من موقع: www.fao.org/docrep/014/i2330a/i2330a03.pdf،

ملتقيات

131. عزوز علي، **قياس استقلالية البنك المركزي في ضل الاصلاحات المصرفية الحديثة**، المؤتمر العلمي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ضل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008.

132. منصوري زين، **استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية : واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 2004.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

OUVRAGES :

133. B. Dumas, **La Monnaie Et Les Banques Dans L'économie,** Educa Vision, France, 2004.

134. C Ménendian, **Fiches de macroéconomie**, Edition Ellipses, Paris, 1997.

135. D .D Romer, **Macro Economie Aprofonddu**, Edition International, 1997.

136. D.Demourgues, **La monnaie, Système financier et théorie monétaire**, 9ieme Edition, Edition Economica, Paris ,1993.

137. D.J. Hamilton, **Time Series Analysis**, Princton University Press, United Kingdom, 1994.

138. D.Salvadore, E.Diulio, **principes d'économie :cours et problèmes : séries de schaum**, MG Graw Hill, paris, 1984.

139. E. D'soza**, Macroeconomcs** , Pearson Education, London, 2008.

140. F. meshkin et d'autres, **monnaie, banque et marcher financier**, 9eme Edition, Edition Pearson, France, 2008.

141. F. Mishkin, C. Bordes, Et D'autre, **Monnais, Banques Et Marcher Financiers**, 9ieme Edition, Pearson Education, France, 2010.

142. G. Abraham-Frois, **Introduction à la macro-économie contemporaine**, Edition Economica, Paris, 2005.

143. G. Box, G. Jenkins, **Time Series Analyse Forcasting And Control**, 5th Edition, Wiley Edition, Usa.1990.

144. G.bresson, A. pirrotte, **économétrie des séries temporelles**, PUF, france, 1995.

145. H. Alven., **A Guid To Keynes** , Mc. Craw. Hill : Book company , Inc , New York , 1953.

146. H. Dalton, **Principles of public finance**- Routedge and Kegan Paul, London, 1954.

147. H. Seibert, **The Word's New Financial Landscape: Challenges For Economic Policy**, Spriger Edition, Germany, 2001.

148. I. cadoret, C. Banjamin et D'eutre, **Économétrie Appliquée: Méthodes, Applications, Corrigés,** Edition Deboeck, Bruxellex, Belgique ,2004.

149. I. Waquet, .M Montousse, **Macroéconomie**, Edition Bréal, France, 2006.

150. J Levine Rubin, **Fiscal Stress and Public Policy**, Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980.

151. J M Keynes , **théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie**, traduction: largentye J.petite bibliothèque, Payot, Paris, 1985.

152. J. Bichot, **La Monnaie Et Les Systèmes Financiers** , Ellipes Marketing Edition, paris, 1997.

153. J. Caillaux, **Notre système d'impôts**, A.Chevalier, Paris, 1904.

154. J. Fontanel, **Analyse des politiques économiques**, Office de la publication universitaire, Algérie, 2005.

155. J .H Gordon, **On Economic and society**, Bress, University of Chicago, USA, 1975.

156. J. Hanke, A. Reitsch, **Understanding Business Statistics**, Richard D. Irwn Inc, Boston, 1991.

157. J.B. Taylor, **Monetary Policy Implications of Greater Fiscal Discipline" in Budget Deficit and Debt: Issues and Options**, Federal Reserve Bank of Kansas City, 1995.

158. J.J.Droesbeke, C.Dehon, Et D'autres, **Eléments De Statistiqu**e, Edition Université De Brucelles, Belgique,2015.

159. J.S. Morton, R.G.B.Goodman, **Advanced Placement Economics: Teacher Resource Manual,** 3rd édition, NCEE, vergenia, USA, 2000.

160. K.D. Hoover, **Applied Intermediat Macroeconomics**, cambredge universite press, Uk. 2005

161. M .D.Salvadore, E.Diulio, **principes d'économie :cours et problèmes : séries de schaum**, MG Graw Hill, paris, 1984.

162. M. Freidman, **The ptimum quantity of money and other essays** , london , macmillan, 1973.

163. M. Howard, **Public sector economics for developing countries** ,University of the West Indies Press, Jamaica, 2001.

164. M. Montoussé, **Economie Monétaire Et Financière**, édition Bréal, 2000.

165. P. Einziq, **Atext Book On Monetary Policy** , 3th Edition, MAGMILAN St. Martin's Press, London,1972.

166. P. Féve, J.Ortega, **Macroéconomie: Approche pratique contemporaine**, Edition Dunod, Paris, 2004.

167. P. Jaffrié , **Monnaie et politiques monétaires** , 4ieme Edition , Economica , 1996.

168. P.A. Samuelson, W.D. nordhaus **, Economics McGraw-Hill ,**Co-12 Edition, Singapore ,1985.

169. P.J. Lehmann, **Le Système Des Réserves Obligatoire Et Le Contrôle De La Masse Monétaire**, presse universitaire de Rouen, sans année de publication ; France.2001.

170. R. Bourbonnais**, Manuel et exercice corrigés en économétrie** ,Dunod, Paris,2000.

171. R. Bourbonnis et M. Tirraza, **analyse des séries temporelle en économiques**, Edition PUF , paris, 1998.

172. R.C. Free, **21st Century Economics : A Reference Handbook**,volume 1, Edition SAGE, London, UK, 2010.

173. -R.G. Lipsey, C.Harbury, **First Principles Of Economics**, Second Edition, OXFORD University Press, Oxford New York, USA.2008.

174. Regis Bourbonnais, **Econométrie**, 6ieme Edition, Dunod Edition, Paris, 1998.

175. Regis Bourbonnais, **Econométrie**, 9ieme Edition, Dunod Edition, Paris, 2015.

176. S. Lardic, V. Mignon, **économetrie des series tomporelles macroéconomiques et financiers**, économica, paris, 2002.

177. S.Lardie, V.Mignon, **Econométrie**, 6éme Edition, Dunod Edition, Paris, 2005

178. T. Tacheix, **L'essentiel de la macroéconomie**, Gualino, Paris, 2000.

179. V.K. Pailwar, **Economic Environment Of Business**, 3rd Edition, Estern Economy Edition, New Delhi, 2012.

180. W. Hornit, M. paul, **Monetary Policy and Financial System**,4th Edition, new jessey Prentice hall, 1979.

181. W.A.Mceachern, **Econ Macro : Principles Of Macroeconolics**, Edition 4, Cengage Learning , USA, 2010.

182. W.C. Paterson, P.S Estenson, **Income, Employment and Economic growth,** Eighth Edition 7th ed, New York, 1992.

THESES:

183. A. Landasse, **Analyse et prédiction de séries temporelles par méthode non linéaire, application a des donnée industrielle et financières**, thèse de doctorat publier, faculté des science appliquées, université catholique de Louvain, Belgique,2003.

REVUES SCIENTIFIQUES :

184. A .Borrero, **On the Long and Short of Central Bank Independence, Policy Coordination, and Economic Performance**, International Monetary Fund, Working Paper N°.19, 2001.

185. A. Penouil, **La parafiscalité**, revue française de finances publiques, N°.21, 1988.

186. A .Sen**, Development: Which Way Now?**, Economic Journal, Vol 93, N°. 372, 1983.

187. S. Johansen,. **Statistical Analysis of Cointegrating Vectors**. Journal of Economic Dynamics and Control, Vol 12, 1998.

188. R.F. Engel, C.W.J. Granger, **cointegration and error correction : representation, estimation andtesting**, Economitrica, vol. 56, N°.2, 1987.

189. E. M. Gramlich, **Infrastructure investment :A review essay**, Journal of economicc literature, Vol 32, 1994.

190. A. Garati, **Implication Des Chocs Et Communs Et Spécifique Pour Le Fédéralisme Budgétaire Européen**, Revue D'économie International, N°. 93, P 96.

191. H.Daly, M. Smida, **Coordination of monetary and fiscal policies: Theoretical Overview**, MPRA Paper N°. 48020, 2013.

192. J. Muth, **Rational Expectations and the Theory of Price Movements,** Econometrica, vol. 29, N°.3 1961.

193. R. Lucas, **Expectations and the Neutrality of Money,** Journal of Economic Theory, Vol. 4, N°.2 ,1972.

194. J. Rodriguez, W. Andrew, **Natural Resource Abundance and Economic Growth** , Harvard Institute of Economic Research, N°.517.1988.

195. L. Bernard, E.G. DelaPiedra, **Coordination of Monetary and Fiscal Policies**, International Monetary Fund, Working Paper, N°. 25, 1998.

196. L.von Thadden, **Active Monetary Policy, Passive Fiscal Policy and the Value of Public Debt: Some Further Monetarist Arithmetic**, Economic Research Centre of the Deutsche Bundesbank, Discussion Paper, 2003.

197. M. Alier. M. Kaufman , **Non renewable resources : A case for persistent fiscal surplus** .IMF working papar N°99/44.Washington 2002.

198. M. Laure**, Influence de la fiscalité sur la formation de l'épargne**, Revue des sciences et législation financières.

199. M.Dahan, **The Fiscal Effects of Monetary Policy**, International Monetary Fund, Working Paper, N°.66, 1998.

200. S. Barnett , R. Ossowski, **Operational aspects of fiscal policy in oil exporting countries**. I.M.F working paper N°02/177, 2002.

201. J. Muth, **Rational Expectations and the Theory of Price Movements,** Econometrica, vol. 23, 1961, p315

202. D.A. Dickey, W.A. Fuller, **Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with Unit Root**, Journal of the American Statistical Association, 1979.

203. J.Gottschalk ,**An Introduction into the SVAR Methodology: Identification, Interpretation and Limitations of SVAR models,** Kiel Institute of World Economics, Paper N°. 1072, 2001.

204. C.W.J Granger, **Investigating Causal Relation by Econometric Models and Cross – Spectral Methods,** Econometrica, Vol 37, 1969.

205. C.A. Sims, **Money Income and Causality**, American Economic Review, Vol 62, 1972.

206. C. Cottarelli, **Limiting Central Bank Credit to the Government** ; theory and Practice, International Monetry Fund, Occasional paper N° 10, 1993.

COLLOQUES SCIENTIFIQUES :

207. O. Bjerkholt, **Fiscal Rule Suggestions For Economies with non- renewable resources**, paper prepared for the conference "Rules- based fiscal policy in emerging market economies" Oaxaca, Mexico.

208. R .Stone, **Définition et mesure de revenu national et des totaux connexes au rapport du sous comité des statistiques du revenu national**, nations unies, Genéve 1947.

209. T. J.Balino, **Central bank independence and coordination of monetary policy and public debt management The Latin Americain Experience in andre lara resende**, policies for growth, procceding of a conference heldi in mangaratiba, International Monetary Fund, 1994.

210. A.S. Blinder, R. Reis **Understanding The Greenspan Standard,** CEPS Conférence, Working Paper No. 114, Paris, 2005.

211. V. Sundararajan, P. Dattels, **Coordinating Public Debt and Monetary Management in Transition Economies: Issues and Lessons from Experience in Coordinating Public Debt and Monetary Management:Institutional and Operational Arrangements** ,International Monetary Fund, 1997.

ARTICLES SUR L'INTERNET :

212. L. Leonard, **La contribution du professeur F. A. Hayek à la théorie néo-classique de la monnaie, de la production et des fluctuations,** en ligne le [23/04/2014], site : www.u-picardie.fr.

213. Mintzberg Henry et d'Autres, **Les Ecoles De Srategie Selon Mintzberg,** en ligne le [03/03/2013]**,** site: www.jpobin.com/pdf21nov09/2000lesecolesdestrategie.pdf

214. F.Kydland, E. prescott, **contribution to dynamic macroeconimics: the time consistency of economic policy and the driving forces behind bussiness cycles**, Kungl Vetenskapsakademien, the royal swedish academy of science, en line le [25/03/2015], site: www.nobelprize.org/nobel.../advanced-economicsciences2004.pdf

215. G. De Arcangelis , G. Di Giorgio**, Measuring Monetary Policy Shock in a Small Open Economy, en lige [15/04/2015], download site https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=275788**

216. D. Eurisko **Series Temporelles Lineaires : La Modélisation (Var),** en Ligne Le [12/11/2015] , Site: www lacote.ensae.net.

ثالثا: مواقع الانترنات.

217. Banque d'Algérie: **www.bank-of-algeria.dz/**

218. Fonds Monétaire International **(**IMF**): www.imf.org/external/french/**

219. Groupe de la Banque mondiale: **www.albankaldawli.org/**

220. Ministère des finances : **www.mf.gov.dz/**

221. Office National des Statistiques (ONS): **www.ons.dz/**

222. SGG Algérie**: www.joradp.dz/**

الملاحق.